المركز القومي للترجمة

الخطاب والسلطة

تأليف: توين فان دايك

ترجمة: غيداء العلي

مراجعة وتقديم: عماد عبد اللطيف



2419

يقدم الكتاب إسهامات نظرية مهمة، تهدف إلى تطوير العدة النظرية لدراسات الخطاب، وعلى وجه التحديد، فإن فان دايك يحاول في مقاربته للخطاب أن يوظف مفاهيم إدراكية وتفاعلية بهدف تحقيق فهم أفضل للعلاقة بين الخطاب والمجتمع. وفي إطار هذا الفهم يتوجه الاهتمام أساساً إلى عمليات التفاعل المحيطة بالخطاب، وعمليات معالجته في الذهن. ويُعد هذا الاهتمام بالأبعاد المعرفية والتفاعلية للخطاب من أهم خصوصيات مقاربة فان دايك للخطاب، وربما يكمن وراء تسميتها بالمقاربة الاجتماعية الإدراكية (المعرفية).



تصميم الغلاف: نسرين كشك

الخطاب والسلطة

المركز القومى للترجمة

تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2419
- الخطاب والسلطة
- توين فان دايك
- غيداء العلى
- عماد عبد اللطيف
- الطبعة الأولى 2014

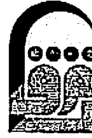
هذه ترجمة كتاب:

Discourse and Power
By: Teun A. van Dijk

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

الخطاب والسلطة

تأليـــــف : تويـــن فـــان دايك
تـرجمـــة : غيـــداء العلـــي
مراجعة وتقديم : عمـــاد عبـد اللطيف



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دايك، توين فان
الخطاب والسلطة/ تأليف: توين فان دايك ، ترجمة: غيداء العلي، مراجعة وتقديم: عماد عبد اللطيف
ط ١ – القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤
٥٧٢ ص، ٢٤ سم
١ – السياسة – مقالات ومحاضرات.
٢– الخطب السياسية
(أ) العلي، غيداء (مترجم)
(ب) عبد اللطيف ، عماد (مراجع، ومقدم)
(جـ) العنوان ٣٢٠,٠٤

رقم الإيداع ٩٦٤٨ / ٢٠١٣
الترقيم الدولي: I.S.B.N - 978 - 977- 718 - 354 - 3
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

تقديم المراجع

مدخل إلى "الخطاب والسلطة"

عماد عبد اللطيف

شهدت ستينيات القرن العشرين تحولات جذرية في خريطة علوم اللغة؛ كان من نتائجها ظهور علوم جديدة مثل التداولية وتحليل المحادثة وتحليل الخطاب، كما اتسعت خريطة العلوم البينية؛ لتفسح المجال أمام عشرات الحقول التي تدرس ظواهر مشتركة بين معارف متنوعة؛ مثل علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة السياسي، وهلم جرا، وقد تركت هذه التغيرات الجذرية في العلوم الإنسانية أثرًا قويا على معظم الباحثين المعاصرين، خاصة هؤلاء الذين كرسوا حياتهم في مغامرات علمية لاستكشاف آفاق جديدة لبحوثهم، وتعبيد طرقٍ غير مألوفة من البحث والدراسة، ويُعد فان دايك واحدًا من أبرز هؤلاء الباحثين المغامرين.

في سيرته الأكاديمية "من نحو النص إلى تحليل الخطاب النقدي" يكشف فان دايك عن التحولات التي وسمت حياته الأكاديمية المهنية، مستخدمًا في عنونة سيرته تركيبًا لغويا يفيد التحول في ذاته هو: "من (كذا).. إلى (كذا)"، ومن الجلي أن تحول اهتمامات فان دايك من نحو النص (البنيوي، الشكلي) إلى دراسات الخطاب (الاجتماعية، النقدية)– هو صدى لتحول مماثل في

بعض العلوم الإنسانية، خاصة النقد الأدبي والفلسفة، لكن تحولات فان دايك كانت محفَّزة -أيضًا- بدوافع شخصية "إنسانية"؛ فهو يذكر في سيرته الذاتية أن إقامته الطويلة نسبيا في مجتمع من مجتمعات "العالم الثالث" (المكسيك) في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، جعلته يقرر أنه آن الأوان للقيام بشيء أكثر جدية، ويُعرِّف هذا الشيء الأكثر جدية بأنه "العمل في قضايا أكثر ارتباطًا بالمجتمع والسياسة"، وعلى مدار ما يزيد على ثلاثة عقود كرَّس فان دايك دراساته في اللغة والخطاب لمعالجة قضايا تخص هموم البشر ومعاناتهم، وعبر عشرات الكتب والمقالات، سعى بقوة لفحص خطابات العنصرية والهيمنة والتمييز والتلاعب، ونقدها ومقاومتها؛ بواسطة تعريتها، وبواسطة التحريض ضد استخدامها، وهكذا فإن السيرة الأكاديمية لفان دايك تكشف عن انحياز واعٍ ومطلق للمهمشين والمضطهدين والمهيمَن عليهم، وهو انحياز أخلاقي، لكنه علمي أيضًا، فالمعرفة التي لا تحركها غايات نبيلة هي أيضًا معرفة ناقصة؛ لكونها لا تطمح إلى تغيير العالم نحو الأفضل.

تكشف سيرة فان دايك الأكاديمية أيضًا عن إدراك أهمية الأنشطة الداعمة للعمل الأكاديمي، مثل تأسيس دوريات أكاديمية، وفرق بحثية، وروابط وتجمعات وجمعيات أكاديمية، وربما كان هذا السعي الحميم لمؤسسة العلم يعكس إدراكًا عميقًا لتغير قواعد تطوير المعرفة، فلم يعد يستطيع فرد بمفرده - مهما بلغت إمكاناته وقدراته- أن يُحدث تحولات جذرية في حقل معرفي ما، على نحو ما رأينا في سيرورة العلم الممتدة، حتى العقود الأخيرة، لقد أسس فان دايك خمس مجلات أكاديمية بارزة، ورأس تحريرها لفترات متفاوتة، كما ساهم في تأسيس تجمعات وروابط أكاديمية مهمة، كان

لها تأثير كبير في دفع دراسات الخطاب خطوات نحو الأمام؛ بما مكّنه من ممارسة تأثير كبير على توجهات هذه الدراسات وانشغالاتها.

يعيش العلم منذ عصر النهضة حالة من المركزية الغربية، فالغرب يكاد يسيطر على حركة إنتاج العلم وتوزيعه واستهلاكه، ويقدم لنا فان دايك تجربة مهمة في نقد هذه المركزية من زاويتين: الزاوية الأولى هي نقد الهيمنة الغربية على العلم، والكشف عن الآثار السلبية لهذه الهيمنة، أما الزاوية الثانية فهي تدعيم ومساندة الأكاديميات غير الغربية، وإبراز منجزها العلمي والاحتفاء به، ويمكن أن نرى في اهتمام فان دايك الاستثنائي بالتعاون مع جامعات دول أمريكا اللاتينية على مدار أكثر من ربع قرن، دلالة على انحيازه لمعرفة غير متمركزة أوروبيا، أخذ هذا الاهتمام شكل التدريس والمحاضرة بشكل شبه دائم في جامعات أمريكا الجنوبية، وتأسيس فرق بحثية في هذه الجامعات، وإصدار كتب مشتركة، وتنظيم مؤتمرات وندوات على أراضيها، وقد أدى هذا التعاون إلى خلق أجيال من الباحثين الجدد المعنيين بدراسة اللغة في المجتمع، وأثمر عن أعمال أكاديمية مشتركة عديدة بينه وبين باحثين لاتين، وكان معبَرًا للتعريف بكتابات مهمة لباحثين من أمريكا اللاتينية.

هـذا السعي المحمود من فان دايك لدعم الأكاديميات غير الغربية - لا يقتصر على دول أمريكا اللاتينية، بل يتعداها إلى مناطق جغرافية مهمشة أخرى، من بينها منطقتنا العربية، ففان دايك أحد الباحثين الغربيين الذين يرحبون دومًا بالمشاركة في فعاليات أكاديمية في العالم العربي، وقد استضافته جمعية النقد الأدبي في مصر - على سبيل المثال - في مؤتمراتها

أكثر من مرة، وهو لا يتوقف عن السعي إلى عقد صلات أكاديمية مع الباحثين من العالم العربي، بل والتنسيق فيما بينهم أيضًا! وقد جاء أول تواصل شخصي معه في إطار هذا السعي المحمود منه للتعرف على المشتغلين العرب بتحليل الخطاب، حين أرسل إليَّ رسالة إلكترونية أواسط عام ٢٠٠٨، يدعوني فيها إلى المشاركة في عمل قاعدة بيانات لدارسي الخطاب في العالم العربي، وبالفعل قدمتُ له قائمة بمن أعرف منهم، واستمرت بعد ذلك لقاءاتنا العابرة في مؤتمرات دولية في أوروبا، كانت عادة ما تنتهي بعبارة "شكرًا" التي ينطقها فان دايك بعربية باسمة.

هذا الانحياز للهامش الحضاري والثقافي عند فان دايك - يوازيه انحياز للهامش المجتمعي، فقد حرص دايك على مدار العقود الثلاثة الأخيرة في كتاباته وممارساته الأكاديمية على نقد إساءة استعمال السلطة، كما تتجلى في الخطاب، وهكذا انخرط في دراسات موسعة - بمعاونة فرق عمل كبيرة في الغالب - في دراسة الخطابات الشخصية والجماهيرية والمؤسسية، بهدف فهم الكيفية التي تمارس بها بعض هذه الخطابات أشكالاً متنوعة من إساءة استعمال السلطة والظلم الاجتماعي، ضد الأقليات والمهمشين؛ مثل السود أو الملونين أو اليهود أو المسلمين أو المهاجرين في عمومهم، ويبدو هذا الانحياز الصارم للضعفاء فضيلة أخرى من فضائل العلوم الاجتماعية عند أجيال جديدة من الباحثين الذي ينتمي إليهم فان دايك، وإذا كان المهمشون بشرًا وشعوبًا هم أصحاب المصلحة الأصليون في مثل هذه الدراسات، فإن إتاحتها لهم، واطلاعهم عليها، وتعريفهم بنتائجها - أمر واجب أكاديميا وإنسانيا، ومن هنا تأتي أهمية ترجمة هذه الدراسات، على المستوى

الأكاديمي والثقافي من ناحية، وعلى المستوى الإنساني من ناحية أخرى، ولعل هذا كان الحافز على ترجمة كتاب "الخطاب والسلطة"، إلى القارئ العربي.

إضافة إلى ذلك، ترجع أهمية ترجمة الكتاب الحالي إلى وجود قلة نسبية في الكتابات المعنية بتحليل الخطاب، في المكتبة العربية، فعلى الرغم من أن السنوات القليلة الماضية شهدت تزايد الاهتمام بدراسات الخطاب، فما تزال الكتابات المترجمة والمؤلفة في هذا الحقل محدودة كمًّا وكيفًا على المستوى العربي، وذلك على الرغم من التأثير الهائل الذي يمارسه هذا الحقل المعرفي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية المعاصرة، والنتاج الأكاديمي المذهل في تنوعه وثرائه في لغات أخرى، خاصة الإنجليزية، ولسد هذه الفجوة - خاصة في ظل ضعف اتصال كثير من الباحثين العرب بالكتابات الأجنبية مباشرة - من الضروري التصدي لترجمة الكتابات المؤسسة في تحليل الخطاب، ومن بين هذه الأعمال تأتي بالطبع، كتابات فان دايك، ويمكن القول إن كتاب "الخطاب والسلطة" يُعد اختيارًا جيدًا للتعريف بمساهمات المؤلف في دراسة الخطاب، فالكتاب الذي يتكون من عشر مقالات، يضم دراسات محورية كان لها تأثير في مسار تحليل الخطاب على مدار عقدين من الزمان، كما أنه يكشف عن تطور أدوات فان دايك ومنظوراته ومصطلحاته وانشغالاته على مدار هذه الفترة.

إضافة إلى ذلك فإن الكتاب يُعالج جملة من القضايا الاجتماعية - الخطابية المهمة، ويمكن حصر الموضوعات التي ينشغل بها فيما يأتي:

أولاً: العنصرية: وعلى وجه التحديد، التمييز والتحيز ضد الأقليات العرقية (مثل السود والمسلمين.. إلخ) وضد المهمَّشين (المرأة، والفقراء.. إلخ).

ثانيًا: التلاعب السياسي: وعلى وجه التحديد، كيف تبرر الأنظمة الحاكمة عدوانها على شعوب ودول مستضعفة؟ وكيف تحاول إضفاء الشرعية على الحروب غير العادلة؛ كما هو الحال في الاحتلال الأمريكي للعراق، المدعوم من بعض الدول الغربية؟

ثالثًا: الهيمنة: وعلى وجه التحديد، كيف تُمارَس الهيمنة في فضاءات السياسة والإعلام والتربية.. إلى آخره؟ وما دور الخطاب في إنجاز الهيمنة، ومقاومتها؟ وما الأدوات التي يُمكن أن تُسهم في إنتاج خطاب سياسي وإعلامي وثقافي وتربوي .. إلخ خالٍ منها؟

رابعًا: سُبل السيطرة على الخطاب: ويكرس فان دايك فصلاً وعدة أجزاء من فصول أخرى لدراسة ظاهرة السيطرة على الخطاب، بواسطة السيطرة على منافذ أو مداخل الخطاب (من له حق الكلام؟ وأين؟ ومتى؟ وكيف؟)، والسيطرة على عمليات توزيع الخطاب واستهلاكه، وتوجيه التأويلات الممكنة له. كما درس على مدار خطابه، الدور الذي تمارسه النخب (السياسية والثقافية والتعليمية.. إلخ)، في دعم خطابات السلطة، وفي إحكام السيطرة على الخطاب العام، بهدف خدمة الجماعات والمؤسسات المهيمنة.

كما يقدم الكتاب إسهامات نظرية مهمة، تهدف إلى تطوير العدة النظرية لدراسات الخطاب، وعلى وجه التحديد، فإن فان دايك يحاول في

مقاربته للخطاب أن يوظف مفاهيم إدراكية وتفاعلية بهدف تحقيق فهم أفضل للعلاقة بين الخطاب والمجتمع، وفي إطار هذا الفهم يتوجه الاهتمام أساسًا إلى عمليات التفاعل المحيطة بالخطاب، وعمليات معالجته في الذهن، ويُعد هذا الاهتمام بالأبعاد المعرفية والتفاعلية للخطاب من أهم خصوصيات مقاربة فان دايك للخطاب، وربما يكمن وراء تسميتها بالمقاربة الاجتماعية الإدراكية (المعرفية).

لقد تصدى فان دايك عبر مقالات الكتاب إلى تحليل عدد كبير من الأنواع المكتوبة والمنطوقة، فقد درس الحوارات الشخصية، ومحادثات العمل، والمداولات البرلمانية، والخطب السياسية، وافتتاحيات الصحف، ومقالات الرأي، والتصريحات السياسية، والكتب المدرسية، والتقارير الإخبارية، وغيرها، وهو ما يضفي على كتابه ثراءً في المادة المدروسة، يوازيه ثراء في أدوات التحليل، فهو يستعين بأدوات من علوم اللغة والسيميوطيقا والبلاغة ودراسات الأدب وعلم النفس والسياسة والفلسفة وعلم الاجتماع وغيرها.

يتضمن الكتاب عشر مقالات مستقلة، نُشرت على فترات زمنية متباعدة نسبيا، ولم يُحدث المؤلف أية تعديلات على المقالات الأصلية، وقد أدى ذلك إلى بعض المشكلات، أشار المؤلف إلى إحداها وهي تكرار عديد من الأطروحات والموضوعات بسبب تقارب انشغالات بعض المقالات؛ كما نرى في الفصول الخاصة بالخطاب والعنصرية والخطاب وإنكار العنصرية، والفصلين الخاصين بمحاولات رئيس الوزراء الإسباني الأسبق خوسيه أثنار إضفاء الشرعية على دعمه للغزو الأمريكي للعراق، عام ٢٠٠٣.

أما المشكلة الثانية فهي وجود تفاوت في دلالة المفاهيم أو صياغة المصطلحات بسبب تطور مشروع فان دايك في تحليل الخطاب، ولعل هذا يتضح بجلاء من خلال مثال دال هو التسمية التي يطلقها المؤلف على هذا الحقل المعرفي، ففي مقدمة الكتاب يحاجج لصالح استخدام مصطلح "دراسات الخطاب النقدية ***Critical Discourse Studies***"، مبرزًا الأسباب التي تجعله رافضًا (أو على الأقل متحفظًا) على استخدام التسمية الأكثر شيوعًا للإشارة على هذا الحقل المعرفي؛ أعني: تحليل الخطاب النقدي ***Critical Discourse Analysis***. لكنه على مدار فصول تالية (مثل الفصول الثالث والخامس والسادس والسابع) يستخدم التسمية الثانية التي يتحفظ عليها في المقدمة، بل إن الفصل الرابع يحمل عنوان "التحليل النقدي للخطاب ***Critical Discourse Analysis***"، وهي التسمية التي يتحرز فان دايك في مقدمته على استخدامها، يبدو هذا التفاوت الاصطلاحي طبيعيا إذا نظرنا إليه من زاوية زمنية؛ فهذه الفصول مكتوبة في مرحلة زمنية سابقة في تطور أفكار فان دايك، وهي تنتمي إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

وفي الحقيقة فإن أفكار فان دايك حول تحليل الخطاب شهدت تطورات مهمة في العقد الأول من القرن العشرين، كان من أبرزها انشغاله بقضايا مميّزة تقع في دائرة العلاقة بين الإدراك والخطاب؛ مثل المعرفة والسياق، وربما كان بحاجة في مقدمة كتابه الحالي أن يُلقي الضوء على هذا التطور في الانشغالات البحثية والمفاهيم والمصطلحات، وربما كان ليتمكن لو فعل هذا من وضع مقالاته في سياق أكثر تاريخية، يتيح تتبع تطور مشروعه، كما تعكسه مقالات الكتاب المتعددة، وعلى الرغم من ذلك، فإن الكتاب يقدم أفكارًا

وأطروحات شديدة الأهمية لدارسي الخطابات العامة في العالم المعاصر، ويطرح رؤى ثاقبة بشأن الظواهر المتنوعة لإساءة استعمال السلطة، وينطلق من أرضية تؤمن بأن المقاربة المعرفية النقدية للظلم الاجتماعي قد تكون أولى الخطوات الضرورية للخلاص منه، ولا شك أنه سوف يشكل مرجعًا مهما للباحثين العرب في العلوم الإنسانية قاطبة.

د/عماد عبد اللطيف

القاهرة، ديسمبر، ٢٠١٢

شكـــر وعرفـــان

اعتمد هذا الكتاب على بحوث نُــشِرت فـــي الكتـــبِ والمجـــلات الأكاديمية التالية، والمؤلف والناشر يعبران عن شكرهما لدور النشر التي سمحت بإعادة نشر هذه البحوث:

-"بُنى الخطاب وبُنى السّلطة":

"Structures of discourse and structures of power." In J.A. Anderson (Ed.), Communication Yearbook 12, pp. 18-59. Newbury Park, CA: Sage, 1989.

- "الخطاب، والسّلطة، والنفاذ":

"Discourse, power and access." In Carmen Rosa Caldas Coulthard and Malcolm Coulthard (Eds.), Texts and Practices. Readings in Critical Discourse Analysis. (pp. 84-104). London: Routledge, 1996.

- "تحليل الخطاب النّقدي":

"Critical Discourse Analysis." In D. Tannen, D. Schiffrin & H. Hamilton (Eds.), Handbook of Discourse Analysis. (pp. 352-371). Oxford: Blackwell, 2001.

- "الخطاب والعنصريّة":

"Discourse and racism." In David Goldberg & John Solomos (Eds.), The Blackwell Companion to Racial and Ethnic Studies. (pp. 145-159). Oxford: Blackwell.

- "الخطاب وإنكار العنصريّة":

"Discourse and the denial of racism." Discourse & Society, 3 (1992), 87-118.

- الخطاب السّياسيّ والإدراك السّياسيّ:

"Political discourse and political cognition." In Paul A. Chilton & Christina Schäffner (Eds.), Politics as Text and Talk. Analytical approaches to political discourse. (pp. 204-236). Amsterdam: Benjamins, 2002.

- البلاغة الحربيّة لحليف صغير: التّضمينات السّياسيّة وإضفاء أزنار للشّرعية على الحرب في العراق:

"War Rhetoric of a Little Ally. Political implicatures of Aznar's Legitimization of the War in Iraq." Journal of Language and Politics, 4(1), pp. 65-92, 2005.

"الخطاب والتّلاعب":

"Discourse and manipulation." Discourse & Society, 17(2) 2006, 359-383.

لقد بذلنا جهدنا للوصول إلى مالكي الحقوق الفكرية، ومع ذلك فإن المؤلف والناشر سوف يكونان سعداء باتخاذ الإجراءات الضرورية في أقرب وقت، حيال أية حالة لم يتم العثور عليها.

أدين لكارمن روزا-كالداس، وميشيل لازار، وثيو فان لوفن، بقراءتهم الناقدة وتصويباتهم واقتراحاتهم بالنسبة للفصل الأول.

توطئة

يتناول هذا الكتاب ظاهرتين أساسيتين في المجتمع؛ هما *الخطاب والسّلطة*، وهما كذلك من المفاهيم الأساسية لدراسات الخطاب النقدية ***Critical Discourse Studies (CDS)***، وهي حركة أكاديمية انتشرت بسرعة في علم اللسانيات والعلوم الاجتماعية منذ نُشر أوّل كتاب لها في العام ١٩٧٩، بعنوان "اللّغة والسّيطرة" لمؤلفيه روجر فاولر (***Roger Fowler***)، وبوب هودج (***Bob Hodge***)، وجونتر كريس (***Gunther Kress***)، وتوني ترو (***Tony Trew***)، وهم فريق من الباحثين تبنوا ما أطلقوا عليه حركة "اللسانيات النقدية"، وهنالك حركات أخرى ألهمت تخصصات أخرى شبيهة، مثل علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الإنسان (الإنثروبولوجيا)؛ إذ إنّها جميعًا مهتمة - بصورة أساسية - بكيفية إعادة إنتاج السّلطة عمومًا، وسوء توظيفها خصوصًا في المجتمع، وعلى نحو مشابه، يهتم محلّلو الخطاب في العلوم الإنسانية والاجتماعية - على وجه التحديد - بكيفية انخراط الخطاب في هذه العملية، وقد أظهروا أنّ كثيرًا من أشكال عدم المساواة الاجتماعية، كتلك القائمة على الجِنس والطبقة والعِرق- يتم تصويرها والمحافظة عليها وإضفاء الشرعية عليها بواسطة النّص والحديث، لا سيّما أنواع الخطاب العام الذي تسيطر عليه النّخبة الرّمزيّة (***symbolic elites***): كالسّياسيين والصّحفيين، والعلماء والكتّاب والبيروقراطيين.

ويتناول هذا الكتاب دراسة إعادة الإنتاج الخطابي لسلطة النّخبة بشيء من التّفصيل، لكنّه لا يركّز على السّلطة في المجتمع فحسب، وبوجه أعمّ، بل على سوء *توظيفها* (*abuse*)، وهذه هي *الهيمنة* (*domination*) وبتعبيرٍ أدق، يركّز هذا الكتاب على الاستخدامات *غير المشروعة* لسلطة الجماعة أو سلطة النخبة، التي تؤدّي *إلى الظلم، وعدم المساواة الاجتماعية*.

والهدف من هذا العمل عن السلطة والهيمنة - فضلاً عن أعمالي الأخرى، مثل بحوثي عن الأيديولوجية، والسّياق، والمعرفة- هو الإسهام في حركة دراسات الخطاب النقديّة وأسسها المفاهيمية، فقد وضع الباحثون في مجال دراسات الخطاب النّقدية عددًا من الأهداف على مدى الثلاثين السنة الماضية، غير أنّهم يتفقون - بصفة عامة - على أنّ الهدف هو دراسة كيف يقوم الخطاب بإنتاج السلطة، وبالرّغم من ذلك، حينما نركّز على مفاهيم مثل "سوء توظيف السلطة"؛ فإننا نحتاج إلى التفكير في بعض المفاهيم الأساسية مثل مفهوم (الشرعية) بوصفها معيارًا مهما لإجراء البحوث النقدية في المقام الأول، لا سيّما إذا كنّا نطمح إلى نقد خطاب النّخبة المهيمنة وكُتّابها ومؤسّساتها، فعندئذٍ نحتاج إلى أن نكشف بوضوح عن سبب وضع مثل هذا الخطاب الفاقد للشرعية، وكيف؟ ولماذا يُعدّ هذا الخطاب انتهاكًا للأعراف والقِيم الأساسية في المجتمع؟ وكيف؟

وفضلاً عن هذه المناقشات العامة وكذلك الخاصة ببعض المفاهيم يعرض هذا الكتاب نتائج بحوث محددة، وكما هو الحال في معظم كُتبي الأخرى التي تناولت دراسات الخطاب النقديّة، تتناول عدّة فصول من هذا الكتاب مشكلة "العنصرية" (*racism*)، وهي مشكلة اجتماعيّة أساسية تُعدُّ من

أخطر أنماط الهيمنة الاجتماعيّة وعدم المساواة في المجتمعات "الغربيّة"، هذا الخيار مدفوع بعددٍ من الأسباب الشّخصيّة والاجتماعية والسّياسيّة، ولكن رُبّما يكون السبب الرئيس هو أن العنصرية إحدى المشكلات الاجتماعية القليلة التي تم تجاهلها والاستهانة بخطورتها وإنكارها باستمرار في المجتمعات الأوروبيّة وشبه الأوروبيّة (المجتمعات المستغربة)، وكما بيّنا - أيضًا- في الأعمال الأخرى، فإنّ أكثر خاصية مميّزة لعنصرية النّخبة يتمثّل في إنكارها، ومن الممكن لجميع قُرّاء هذا الكتاب التّحقق والتّأكد من هذا الأمر بسهولة في حياتهم اليوميّة؛ إذ إنّنا - اليومَ- نعطي اهتمامًا كبيرًا للمهاجرين والأقليات في مناقشاتــ(نا) البرلمانية، ووسائلــ(نا) الإعلاميّة، وكُتبــ(نا) المدرسيّة أو في علومــ(نا) الاجتماعية - وغالبًا ما نشدّد ونركّز على المشكلات التي يسبّبونها (**هم**)- في حين نعطي قليلاً من الاهتمام والتحليل للمشكلات التي تسبّبها عنصريتنا، ونظرتنا العنصرية (**نحن**) إليهم.

ومن أهم أهداف الكتاب الرئيسة توثيق الفرضية المعروفة جيّدًا لدى الأقليات العِرقية أو المهاجرين أنفسهم؛ إذ يُتداول موضوع العنصرية والتّمييز والتحيُّز "الأبيض" على نطاقٍ واسع بين هذه الأقليات، ويعدّونه من أهم المشكلات الرئيسة التي يواجهونها في حياتهم اليومية؛ لذا سنقوم بدراسة الأخبار في الصحافة، والمناقشات البرلمانية، والكتب التعليمية، فضلاً عن الأحاديث اليوميّة المستوحاة من خطابات هذه النّخبة (المهيمِنة)، من أجل الكشف عن كيفية تصوير العنصرية وتأكيدها ونشرها في المجتمعات الغربية بواسطة الخطاب.

وكما أظهر بالفعل فاولر (***Fowler***) وفريقه في العام ١٩٧٩، كان المفهوم النظري الحاسم للسلطة والهيمنة هو "السيطرة"، ولتطبيق هذا الأمر

على الخطاب علينا أن نسأل: من الذين يتمتّعون بالنفاذ إلى مصادر السلطة الأساسية للخطاب العام؛ من الذي يستطيع النفاذ إلى الخطاب السياسي، والخطاب الإعلامي، والخطاب التعليمي، والخطاب العلمي؟ ومن القادرون على السيطرة على إنتاج مثل هذا الخطاب، كما هو الحال بالنسبة إلى عقد المؤتمرات الصحفية والبيانات الصحفية والسُبل الأخرى للتأثير في الصحفيين ووسائل الإعلام؟ لأنّه بمجرد السيطرة على جزء من إنتاج الخطاب العام، يمكنك – أيضًا– السّيطرة على جزء من مضامينه، ومن ثم يمكنك، بصورة غير مباشرة، السّيطرة على العقل العام، ربّما لا تستطيع التحكم تمامًا في كيف يفكّر النّاس، ولكن يمكن – على الأقل– التحكم فيما سوف يفكّرون "فيه".

ما نكتشفه هو أنه في حين نجد أنّ النُخب "البيضاء" تسيطر على مثل هذه الخطابات العامة وإنتاجها، فإن الأقليات العِرقية والمهاجرين لا يملكون النفاذ إليها فعليًا، ولذلك نادرًا ما تصل وجهات نظرهم وآراؤهم إلى الصحافة والرّأي العام؛ إذ إنّ (الأقليات العِرقية والمهاجرين) يُتحدّث "عنهم" فحسب، وعادة ما يكون الحديث عنهم سلبًا، كما هو الحال – أيضًا – بالنسبة إلى الفقراء، أو أيّة فئة أخرى أو جزء من العالم خارج نطاق جماعتنا (*outgroup*)، وقد شهدنا أنّ الشّيء نفسه ينطبق على الخِطاب السّياسيّ، والكُتب التعليمية، والمنح الدّراسية، وهكذا كانت السلطة مرتبطة بالسيطرة، وسيطرة الخطاب تعني أفضلية النفاذ إلى إنتاجه، ومن ثمّ السيطرة على مضمونه وأسلوبه، وأخيرًا على العقل والرّأي العام.

وفضلاً عن الخطاب الإعلاميّ الجماهيري، تركّز فصول هذا الكتاب – بصفة خاصةٍ– على الخطاب السياسي، فسوف أقوم بتحليل دقيق للخطاب

السياسيّ العنصريّ، وبصورة عامة، لاستكشاف البُعد الآخر لبحثنا، وهو الإدراك الاجتماعي (*social cognition*)، وهنا أتّفق مع باحثين آخرين على أنّ العنصرية لا تمثل الانحياز التعصبي الفردي في المجتمع، بل هي التّمثيل المعرفيّ والإدراكي الاجتماعيّ المشترك للمجموعات؛ أي مواقف هذه المجموعات وأيديولوجياتها، التي تُعدّ أساس الممارسات الاجتماعية والعنصرية مثل الخطاب المتحيّز، وغيرِه من أنماط التّمييز.

سأبيّن - في هذا الكتاب - أنّ دراسات الخطاب النقدية ينبغي أن تمارس ضمن منظور متعدّد التّخصصات يجمع - على الأقل - الأبعاد الثّلاثة الآتية: الخطاب، والإدراك، والمجتمع، ويُفضّل أن يشمل - أيضًا - بُعدًا تاريخيا وثقافيا، علمًا بأنني لا أتطرق إلى هذين البعدين. وقد أُثبِت أنّ إعادة إنتاج السّلطة السّياسية، والنّظم والجماعات السياسيّة تحتاج إلى شتّى أنواع الخطاب السّياسي، ومثل هذا الخطاب يحتاج - مرّة أخرى- إلى إنتاجه وفهمه وفقًا لأصناف الإدراك السّياسيّ المتنوعة كالأيديولوجيات، وبصورة عامّة، أعيد هنا ما ذكرناه مرارًا في أعمالنا السابقة، أن الإدراك هو التّفاعل بين الخطاب والمجتمع، ولا نستطيع فهم كيف تؤثر المواقف الاجتماعية أو البنى الاجتماعية في النّص والحديث إذا كنّا لا نفهم كيف يفهم النّاس مثل هذه الأوضاع الاجتماعية ويمثلونها وفقًا للنماذج العقلية الخاصة (بهم): أعني نماذج السّياق، والشّيء نفسه ينطبق على آثار الخِطاب في النّاس، أي التأثير الّذي يجب وصفه وفقًا لتمثيلات النّاس العقليّة (لمعلومات عن نظريتي في النماذج السّياقية، يمكن مراجعة آخر كتابين لي حول السياق: "السّياق والخطاب" (*Context and Discourse, (Cambridge, U.P., 2008)*) و"المجتمع

والخطاب: كيف يؤثر السياق الاجتماعي في النّص والحديث" (*Society in Discourse. How Context Controls Text and Talk. (Cambridge, U.P., 2008).*).

وفضلاً عن الدّراسات التّجريبية للعنصريّة، يطبق هذا الكتاب نظريّة جديدة في العلاقة بين الخطاب والإدراك والمجتمع ويطوّرها في الوقت نفسه؛ إذ لا يمكن فهم العلاقات بين السّلطة والخطاب فهمًا تامًّا إلا عندما تكون ضمن هذا الإطار الأوسع ومتعدّد التخصصات! وأنا ألح على هذه النقطة؛ لأنّ البعد "الإدراكي" ليس شائعًا هذه الأيام في دراســات الخطاب النقدية، ولا في العلوم الاجتماعية.

وأخيرًا، طُبّقت كثير من المفاهيم التي تناولناها هنا، كالسّلطة، والمدخل، والسّياق، والإدراك؛ في الدراسات النّقدية للخطاب البرلماني بِشأن العراق، الذي يُعدّ أحد أكثر الموضوعات انتشارًا في النّقاش العام في السّنوات القليلة الماضية.

تنهض هذه الدّراسة – أيضًا– بفحص مفهوم رئيسٍ آخر لدراسات الخطابات النقديّة، ألا وهو مفهوم *التلاعب* (***manipulation***)، ومرة أخرى فإن هذا الأمر يتعلّق بالمجموعات والمنظمات القويّة والسّبل التي تعتمدها للتّحكم بالخطاب العام، وخطابات السّياسة العامّة ووسائل الإعلام، وما يتعلّق بعقول المواطنين، وبعد هذا التحليل النظري للتلاعب؛ سنبين كيف يتلاعب توني بلير (***Tony Blair***) بمجلس العموم البريطاني لقبول اقتراحه المشاركة في حرب العراق في العام ٢٠٠٣.

على نحو مشابه، أُبيّن كيف يدافع خوسيه ماريا أزنار في البرلمان الإسباني، عن سياسته لدعم الرئيس الأميركي جورج بوش وغزو العراق

الذي تقوده الولايات المتحدة، وهنا أتجاوز تحليل الخطاب السياسي المعتاد من حيث موضوعاته المفضّلة، أو أسلوبه أو بلاغته أو انجدل فيه، وأركّز - بصورة أعمق- على "كيف أن لهذا الخطاب خاصية مهمة - وإن كانت غير جلية- هي التضمينات؛ أي إنّ الآثار الواقعيّة للكلام ومحتواه لا تستمد كثيرًا من الخطاب في حدّ ذاته، ولكن على أساس سياقات هذا الخطاب التّي يقوم المشتركون بفهمها وبنائها، وبالمثل، يستطيع مثل هذا التحليل "السّياقي" التركيز - أيضًا - على الجوانب الأخرى التي غالبًا ما تكون مبهمة وغامضة في الخطاب: كالأكاذيب.

وعبر تحليل التنظيم السياقي للمعرفة؛ يمكننا رؤية أنّ مثل هذه الدّراسة قادرة على الإسهام في تعميق بصيرتنا في الخطاب السّياسي بصفة عامة، وفي المناقشات البرلمانية بشأن العراق بصفة خاصّة.

ونرجو أن تسهم فصول هذا الكتاب في النهوض بالدّراسات النقديّة بصورة عامّة عن طريق التحليلات النظرية لبعض المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية، ودراسات الخطاب النقدية، فضلاً عن دراسة الأمثلة الواقعية التي تُطبق فيها هذه المفاهيم.

ومن الجدير بالذّكر أنّ فصول هذا الكتاب - باستثناء الفصل التمهيدي (المقدّمة) والفصل الأخير- نُشرت من قبل في عددٍ من الكتب ودوريات بحوث أكاديمية. إلا أنّني أعتقد أنّه من المفيد جمع هذا العمل في مجلّد واحد ليكون مرجعًا متكاملاً عن أسس دراسات الخطاب النقديّة، لا سيّما لأولئك الذين يصعب عليهم الحصول على هذه المقالات في تلك الكتب والمجلات، وحفاظًا على النسخ الأصلية لهذه المقالات، لم ندخل أيَّ نوعٍ من التّعديل

عليها، وقد يسبب ذلك – بالضرورة – تداخل بعض أجزاء النّظرية، على الرّغم من أنّ هذه الأجزاء تُصاغ بعدّة طرائق، والغرض من جمع هذه المقالات كاملة هنا، هو تمكين القارئ من الاطّلاع عليها بصورة فردية – في أيّ فصل– وبأيّ ترتيب من دون الحاجة إلى الاطّلاع على الفصول كاملة.

ومن الممكن اعتماد هذا الكتاب في تدريس عدد من العلوم الاجتماعية، مثل علم اللسانيات، وتحليل الخطاب، والعلوم السياسيّة، وعلم الاجتماع، والدّراسات العِرقيّة، والاتّصال، وعلم النفس الاجتماعيّ.

وعلى الرّغم من أنني – كالعادة – طورت أطرًا نظرية معقّدة، فإنني بذلت جهدًا كبيرًا لتكون هذه الأطر مكتوبة بأسلوب مفهوم، بحيث يتمكّن طلاب العلوم الإنسانية والاجتماعية من استيعاب هذا الكتاب، وكما ذكرنا سابقًا، يُعدّ النفاذ، خاصة في العلم، أمرًا أساسيًّا، لا سيّما في دراسات الخطاب النقدية، وعليه يتعيّن علينا أن ندرك ضرورة أن تكون كتاباتنا – حتّى في القضايا الاجتماعية المعقّدة– سلِسة وسهلة الفهم لأكبر عدد من النّاس.

وسوف تظهر إصدارات مترجمة من هذا الكتاب بالإسبانية (التي ستنشرها كديسا، برشلونة: ***Gedisa, Barcelona***)، وبالبرتغالية (التي ستنشرها كونكستو، ساو باولو***Contexto, São Paulo,***)، ونسخة بالعربية (ينشره المركز القومي للترجمة).

وختامًا، يسعدني أن أدعو القُرّاء إلى إرسال تعليقاتهم إلى عنوان البريد الإلكتروني الآتي: (***vandijk@disourses.org***) وأدعوهم – أيضًا – إلى زيارة

موقعي الإلكتروني للاطلاع على المصادر والمراجع الأخرى، والبحوث الأكاديمية، وقائمة بمؤلفاتي الأخرى وسيرتي الذاتية على موقع: (*www.discourses.org*).

توين إيه. فان دايك

برشلونة، أغسطس/ آب ٢٠٠٧.

اللفصل الأول : مقدمة

الخطاب والهيمنة

إذا عرّفنا دراسات الخطاب النقدية بأنّها حركة علمية مهتمة – على وجه التّحديد– بتكوين النّظرية والتّحليل النّقدي للخطاب الذي يعيد إنتاج سوء توظيف السلطة وعدم المساواة الاجتماعية؛ فالمهمة المركزية لدراسات الخطاب النقدية تكمن في دراساتها التفصيلية لمفهوم السلطة، وكما هو الحال بالنسبة إلى كثيرٍ من المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية، فإن مفهوم السّلطة يُعدّ مفهومًا معقّدًا وغامضًا، وليس من المفاجئ أن نجد عددًا كبيرًا من الكتب والمقالات التي كُرِّست لتحليل هذا المفهوم المركزي في عددٍ من الميادين والتّخصصات المعرفية؛ لذلك يجب التركيز على أبعاد السلطة ذات الصّلة المباشرة بدراسة اللغة والخطاب والاتّصال.

ومع ذلك، لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ موضوع دراستي هو "إعادة الإنتاج الخطـــابي لســـوء توظيف السلطة وعدم المساواة الاجتماعية"، وهو – بدوره – ليس مفهومًا خاليًا من المشكلات؛ لذلك فهو يحتاج – أيضًا – إلى التحليل النظريّ التفصيليّ، فعلى سبيل المثال، كيف يرتبط ترتيل أو ترنيم محدّد، أو ضمير، أو عنوان، أو موضوع، أو مفردة معجميّة، أو استعارة مجازية، أو لون، أو زاوية كاميرا، أو غيرها من الخصائص العلاماتية

والإبداعية للخطاب؛ بشيءٍ مجرّدٍ وعامٍّ مثل علاقات السّلطة في المجتمع؟ وبمعنى آخر: نحتاج - بشكل ما - إلى ربط الخصائص النمطية على المستوى الجزئي للنصّ، والحديث، والتفاعل، والممارسات العلاماتية مع الأبعاد النمطية على المستوى الشّمولي للمجتمع مثل الجماعات أو المؤسسات وعلاقاته بالهيمنة.

وفضلاً عن ذلك، لا تهتم دراسات الخطاب النقدية بصورة مجرّدة بأيّ نوع من أنواع السلطة، بل تركّز تحديدًا على *سوء توظيف السلطة*، ويمكن القول: إنّها تركز على أشكال الهيمنة التي تؤدّي إلى عدم المساواة الاجتماعية والظلم، ويتطلب هذا المفهوم المعياري (سوء توظيف السلطة شيء *سيّئ*) تحليلاً موافقًا للمفاهيم والمعايير القياسية الأخرى للعلوم الاجتماعية، مثل الشّرعية، التي - بدورها - تقوم على مسلمات من الأخلاقيات التطبيقية والفلسفة الأخلاقية.

وهكذا فإنه غالبًا ما نتناول في هذا الكتاب موضوع إعادة الإنتاج الخطابي للعنصرية، ومن *وجهة نظري* على الأقل، يفترض التحليل النقدي لمثل هذه الممارسات الخطابية أنّ العنصرية شيء خاطئ جملة وتفصيلاً؛ فالممارسات العنصريّة تتعارض مع قواعد المساواة الاجتماعيّة.

والهدف العام من دراسة الخطاب النقدية لـــ"سوء توظيف السلطة" يتضمن إتاحة منفذ مختلف إلى السلطة الاجتماعية، وسوف أعطي اهتمامًا خاصا فيما يأتي لأنواع النفاذ المختلفة إلى الخطاب العام بوصفه أحد مصادر قوّة السلطة الاجتماعيّة.

وبعبارة أدقّ: يحتاج عدد من مفاهيم دراسات الخطاب النقدية؛ إلى أن يُصاغ وفقًا للمفاهيم الأساسية للعلوم الاجتماعيّة، وأحاول - في هذا الكتاب - أن أسهم في هذا النقاش الدائر بشأن أسس دراسات الخطاب النقدية عن طريق تطوير المفاهيم النظرية وتطبيقها أمثلة ملموسة من التحليل النقدي، وأقدّم الإسهامات (المقالات) ضمن إطار عملي نظري مترابط.

دراسات الخطاب النقدية

قبل البدء بتقديم الإطار النظري لدراسة إعادة الإنتاج الخطابي لسوء توظيف السلطة للخطاب، علينا - أوّلاً- عرض حالة الدّراسة النّقدية الواقعية للخطاب بصورة أكثر عمومية.

فعلى الرّغم من شيوع تسمية *تحليل الخطاب النقدي* ***Critical Discourse Analysis*** الآن عمومًا، إلا أننا نودُّ أن نقترح تغييرها إلى *دراسات الخطاب النقدية* ***Critical Discourse Studies*** لعدّة أسباب، أهمها أنّ دراسات الخطاب النقدية *ليست منهجية لتحليل* الخطاب، كما هو المفترض في أغلب الأحيان، لا سيّما في مجال العلوم الاجتماعية، ففي الواقع ليست هناك منهجية من هذا القبيل؛ إذ إنّ دراسات الخطاب النقدية تعتمد أيّ منهجٍ ملائم بتحقيق أهداف مشروع بحثها، ومثل هذه المناهج هي التي اعتُمِدت - إلى حدٍّ كبيرٍ- في دراسات الخطاب عمومًا.

وللسبب نفسه، لا يُعدّ "*تحليل الخطاب*" - بحدّ ذاته- *منهجًا*، بل هو مجال للممارسة العلمية يتوزّع بين ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية كلّها، وللسبب نفسه - أيضًا- أفضّل إطلاق تسمية *دراسات الخطاب* على هذا الميدان من المعرفة.

مناهج دراسات الخطاب (النقدية)

من الجدير بالذكر، أنّنا نجد التفاعل المعتاد بين النظرية، وطرق الملاحظة، والوصف أو التحليل، وتطبيقاتها سواء في دراسات الخطاب عمومًا ودراسات الخطاب النّقدية خصوصًا؛ لذلك لم يعد يوجد تحليل للخطاب بوصفه منهجية بمثل ما أنه لم يعد يوجد تحليل اجتماعي أو تحليل إدراكيّ بوصفه منهجية، فلدراسات الخطاب ودراسات الخطاب النقدية مناهج متنوعة للدّراسة، اعتمادًا على أهداف الدّراسة والاستقصاء، وطبيعة البيانات المدروسة، واهتمامات الباحث ومؤهلاته، وغيرها من العوامل المتغيّرة في سياق البحث. وهكذا، قد نجد في الحقلين طرائق في دراسة بنى النّص والحديث وإستراتيجياتها، من قبيل:

- تحليل لغوي (صوتيّ، ومعجميّ، ودلاليّ).
- تحليل تداولي لأفعال الكلام والأفعال التواصلية.
- تحليل بلاغيّ.
- الأسلوبية (الأسلوب).
- تحليل البنى الخاصّة (كالأنواع.. وغيرها): القصص، والتقارير الإخبارية، والمناقشات البرلمانيّة، والمحاضرات، والإعلانات.. وغير ذلك.
- تحليل المحادثة في إطار التفاعل الكلاميّ.
- تحليل علاماتي للأصوات والصّور وغيرها من الخصائص متعددة العلامات للخطاب والتفاعل.

هذه الأنواع من التّحليل (الملاحظة، والوصف.. وغيرهما)، من الممكن أن تتجمع وتتداخل بطرق مختلفة؛ لذلك قد يركّز البحث والاستقصاء على دلالات السّرد، أو بلاغة الخطاب السياسي، أو تداوليـــات المحادثـــة، أو علاماتية الأسلوب، ويضمّ كلّ نوع من البحث بدائل أخرى كثيرة (في بعض الأحيان تُوصـــف بأنّها "مقاربـــات" أو "مناهج")، مثل التّحليل الشّكلي أو التّحليل الوظيفي، وهذه البدائل أنفسها قد تكون مختلفة تمامًا وفقًا للنظريات، أو المدارس أو "الفروع" التي توجد في كل حقل معرفي، وفي معظم الأحيان، سوف تكون هذه التّحليلات وصفًا كيفيا لمكونات بنية الخطاب، لكنها تعتمد على بيانات تجعلها كمية، كما هو الحال بشكل متنامٍ في علم لغة المدونات ***corpus linguistics***، الذي يقدّم مناهج جديدة لبحوث دراسات الخطاب النقدية.

وعلى الرّغم من هذه الاختلافات؛ يمكننا أن نطلق على هذه المناهج مصطلح *"طرائق"* للقيام *"بتحليل الخطاب"* أو *"وصف الخطاب"*، ومن غير الشّائع في الكلام مصطلح "مناهج" في مثل هذه الحال، أي بالمعنى التقليدي للكلمة، لكن ليست هنالك مشكلة جدّيّة في وصف "طرائق التحليل" هذه بمصطلح "مناهج التحليل".

وفضلاً عن هذه المناهج التحليلية، يلجأ البحث – في دراسات الخطاب عادةً– إلى المناهج المعتمدة في العلوم الاجتماعية، مثل:

- ملاحظة المشاركين.
- مناهج الإثنوغرافيا (علم الإنسان الوصفي).
- التجارب.

وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ الخطاب لا يُحلّل بوصفه لفظًا مستقلاً بذاته فحسب، بل بوصفه كذلك تفاعلاً موقفيا، أو ممارسة اجتماعيّة، أو نوعًا من التّواصل في موقف اجتماعيّ أو ثقافيّ أو تاريخيّ أو سياسيّ محدد، وبدلاً من أن نقوم بتحليل المحادثة بين الجيران، ربما يتعين علينا - على سبيل المثال- أن نقوم بعمل ميدانيّ في منطقة الجوار، بملاحظة كيف يتحدّث النّاس في المقاهي أو غيرها من الأماكن العامّة، ونصف الجوانب الأخرى ذات الصّلة بهذه الأحداث التواصليّة، كعنصري الزّمان أو المكان، والظّروف الخاصّة والمحيطة بهذا الخطاب (المحادثة)، والمشاركين واتّصالاتهم وأدوارهم الاجتماعية فضلاً عن الأنشطة المتنوّعة الأخرى التي تُنجز في الوقت نفسه.

في حين تتطابق هذه الأشكال المختلفة من الملاحظة والتّحليل في العلوم الاجتماعيّة، فإن العديد من الأنواع السيكولوجية قد تنخرط في تجارب معملية أو ميدانية محكومة من أجل اختبار فرضيات معيّنة، وهناك - أيضًا - قدر هائل من البحوث عن عددٍ من المؤثرات العقلية في إنتاج الخطاب وفهمه، وغالبًا ما نكون قادرين فقط على معرفة ماهيّة هذه المؤثرات، وكيفية عملها، عن طريق فحص كيف يكون لشروط تجريبية خاصة - في تجربة ما - (كالظروف، والبيانات، والمهام، وغيرها) تبعات على طريقتنا في الكلام أو فهم الخطاب.

وخلاصة القول: تفيد دراسات الخطاب ودراسات الخطاب النقدية، من مناهج كثيرة ومتعدّدة للملاحظة والتحليل والإستراتيجيات الأخرى لجمع البيانات أو دراستها أو تقويمها لاختبار الفرضيات، وتطوير النظرية واكتساب المعرفة في فهم الخطاب النّقدي وتحليله.

البؤرة التحليلية الخاصة في دراسات الخطاب النقدية

من المهم ملاحظة أنّه بالرّغم من تعدّد منهجيّات دراسات الخطاب النقدية؛ فإن هناك أفضليات وميول، بالنظر إلى أن التركيز الخاص بدراسات الخطاب النقدية هو على أبعاد سوء توظيف السلطة، ومن ثم – بصورة أكثر عمومية– على الأوضاع والعواقب الاجتماعية المترتبة على النّصّ والحديث، نجد – أوّلاً – أنّ بحث دراسات الخطاب النقدية يفضّل الأساليب التي لا تنتهكُ – بأيّةِ حال من الأحوال – حقوق الأشخاص المدروسين، وينسجم هذا مع مصالح الفئات الاجتماعية المهتمة بالاشتراك في مثل هذا البحث في المقام الأول، وبعبارة أدقّ: تُختار مناهج دراسات الخطاب النقدية بحيث تسهم في تمكين المجموعات المهيمَن عليها، لا سيّما في مجال الخطاب والاتّصال.

ثانيًا: تركّز مناهج دراسات الخطاب النقدية بنحوٍ خاص على العلاقات المعقّدة بين البنية الاجتماعية وبنية الخطاب، وكيف يمكن أن تختلف بنى الخطاب عن البنية الاجتماعية أو تتأثّر بها، فعلى سبيل المثال، بعض البنى النّحوية في الجمل إلزامية (مثل أدوات التعريف والتنكير التي تسبق الأسماء في اللغة الإنجليزية)، بغض النّظر عن الموقف الاجتماعي للخطاب؛ ممّا يؤدي إلى عدم إخضاعها – بصورة مباشرة– لسلطة المتحدث، فمثلاً لا يتغيّر النّحو سواء أكنتَ يساريًا أم محافظًا؛ لأنّ قواعد اللغة (النحو) تنطبق على الجميع، وبعبارة أخرى: قد يكون واضحًا سوء توظيف السلطة في اللغة عند وجود عنصر الاختيار لدى صانع الخطاب، فمثلاً: للمتحدّث الخيار بتسمية شخصٍ ما بأنّه إرهابيٌّ أم مناضل من أجل الحرية، وهذا يعتمد على موقف المتحدّث وعقيدته وأيديولوجيته، وينطبق الشيء نفسه – عادةً – على

عنوانات الصّحف في التّقارير الإخباريّة في وسائل الإعلام؛ إذ إنّ الأخبار لها عناوين سواء أكانت هذه العناوين لها دور أم لا في استمرار (التحيز العِرقي)؛ لذلك فإن ما يرتبط بالموقف الاجتماعي هو شكل عنوان الخبر وفحواه، وليس الخاصيّة الهيكلية لعنوان الخبر بحدّ ذاته، وبالرّغم من صحّة هذا المنظور عمومًا؛ ثمة حالات يمكن لبنى الهيمنة فيها التأثير ليس في الخيارات أو التباينات في اللغة أو الخطاب فحسب، بل تؤدي دورًا مؤثرًا في الأنظمة الخطابية والعلاماتية والأنماط والممارسات الاجتماعية الأخرى كلّها.

ومن هذا نستنتج أنّ دراسات الخطاب النقدية بنحوٍ عام تركز على أنظمة النّص والحديث وبناها التي قد تعتمد على الأوضاع الاجتماعية للاستخدام اللغوي وثيق الصلة، أو تغايرها، أو التي قد تضيف إلى عواقب اجتماعية معيّنة للخطاب، كالتأثير في المعتقدات الاجتماعية وأفعال المتلقين لها، وبعبارة أدقّ: تفضّل دراسات الخطاب النقدية التّركيز على خصائص الخطاب المرتبطة كثيرًا بالتّعبير عن السلطة الاجتماعية، وتأكيدها، وإعادة إنتاجها أو تحدّيها للمتحدّث أو المتحدّثين، وللكاتب أو الكُتّاب بوصفهم أعضاء في الجماعات المهيمِنة.

وقد تتراوح مثل هذه الخصائص بين نبر معيّن أو خصائص سمعية ومرئية (كاللون، والطباعة، وملامح الصورة والموسيقى)، وبين بنى نحويّة (مثل المبني للمعلوم والمبني للمجهول)، واختيار المفردات المعجمية، وافتراضات المعنى أو أوصاف الشّخص، والمجازات البلاغية والبنى الحجاجيـة، من جهـة، واختيـار أفعـال كلاميّة محدّدة، وأساليب تـأدب أو إستراتيجيات محادثة معينة، من جهة أخرى.

يؤكّد الخطاب العنصري - وبوجه عام الخطاب الأيديولوجي لأفراد الجماعات الذين ينتمون إلى الجماعة (*ingroup*)- عادة على الخصائص الإيجابية لمجموعتنا ولأعضائها، وعلى الخصائص السلبية الثابتة للأفراد الذين لا ينتمون إلى الجماعة (*outgroup*)، بطرق خطابية متعدّدة، ويتمكّن المؤلفون والكُتّاب من القيام بمثل هذا العمل عن طريق اختيار موضوعات محدّدة، والتّحكّم بحجم العناوين الرئيسة للأخبار أو لونها، واستعمال الصّور أو الرّسوم، واختيار مفردات معجمية أو استعارات معيّنة، وتبني حجج (ومغالطات)، أو أسلوبًا سرديًا، وهلم جرا، ومن الواضح - هنا- تبني إستراتيجية عامّة واحدة في إعادة إنتاج خطاب الهيمنة (كالعنصرية أو التحيّز لجنس معيّن) ألا وهي إستراتيجية الاستقطاب: نحن/ هم (*ingroup*-*outgroup*)؛ أي مديح من هم معنا والانتقاص من قدر من لا ينتمون لجماعتنا، وهي إستراتيجية يمكن تحقيقها بعدّة طرائق وأساليب على مستويات متنوعة من الخطاب.

في مثل هذا التحليل، تؤدي بنى الخطاب المستقطب دورًا مهمًّا في التّعبير عن التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة، وبنائهما، وتعزيزهما، ومن ثمّ إعادة إنتاجهما، ومع ذلك، تجب ملاحظة أنّ مثل هذه العلاقة أو الارتباط بين بنى الخطاب والبنى الاجتماعية ليست ارتباطًا بسيطًا أو علاقة عليّة، بل يجب علينا الأخذ بالحسبان عمليـــة الإدراك الاجتماعي المعقّدة، التي تشمل - على سبيل المثال - نماذج عقلية أو غيرها من التّمثيلات الإدراكية للمشاركين، وينبغي - أيضًا - أن نضع بالحسبان كيفية تأثر مثل هذه النماذج العقلية وغيرها ببنى الخطاب، من ناحية، وتأثير التفاعل فيها (ومن ثم تأثير خطاب المستقبل فيها)، من ناحية أخرى.

الأهداف العامة لدراسات الخطاب النقديّة

بالرّغم من التنوّع الكبير في المناهج المستخدمة في دراسات الخطاب النقدية، اتفق معظم الباحثين في هذا المجال على اعتماد بعض الأهداف العامّة، وقد ذكرتُ أحد هذه الأهداف آنفًا، ألا وهو *دراسة إعادة الإنتاج الخطابي لسوء توظيف السلطة*، وبعبارة أدقّ: تهتم دراسات الخطاب النقدية - بوجه عام- بالدراسة (النقدية) للقضايا الاجتماعية، والمشكلات الناشئة من عدم المساواة الاجتماعية، وظواهر الهيمنة وما إلى ذلك، وبوجه خاص دور الخطاب، واللغة المستعملة، والتواصل في مثل هذه الظواهر، ويمكننا تسمية هذا *المجال* الخاص في دراسات الخطاب النقدية: ظواهر اجتماعية خاصّة، ومشكلات خاصّة، وموضوعات بحث خاصّة.

ومع ذلك، ليس هذا كلّ شيء؛ لأنّ مفهوم "النّقدي" يحتاج إلى أن يكون أكثر وضوحًا أيضًا، إذ تُعدّ دراسة القضايا والمشكلات الاجتماعية مهمّة اعتيادية في العلوم الاجتماعية، لكنّ هذه الدّراسات ليست - بصورة ما - "نقدية" في جوهرها. بصياغة أخرى، يوجد في دراسات الخطاب النقدية بُعد معياري، ومنظور وطريقة خاصة في عمل البحث الاجتماعي الخاص بها.

ليس من السّهل تعريف السمات الدقيقة لمثل هذا المنظور أو التوجه النقديّ، وما سأذكره لاحقًا ليس واضحًا بشكل تام ولا شاملاً. يمكن تعريف دراسات الخطاب بـ"النقدية" إذا كانت تفي بمتطلبات أحد المعايير التالية أو بعضها، عندما يكون معنى "الهيمنة" هو "سوء توظيف السلطة الاجتماعية من قِبل مجموعة اجتماعية معينة":

- تُدرس علاقات الهيمنة – في المقام الأول – وفقًا لمنظور المجموعة المهيمَن عليها (المغلوب على أمرها) ولمصلحتها.
- تُستخدَم تجارب (أفراد) المجموعات المهيمَن عليها – أيضًا – كدليل لتقويم الخطاب المهيمِن.
- يمكن إثبات أنّ الأنشطة والأفعال الخطابية للجماعة المهيمِنة غير شرعية.
- يمكن صوغ بدائل صالحة للخطابات المهيمِنة بحيث تنسجم مع مصالح الفئات المهيمَن عليها.

وتبين هذه المعايير – بصورة واضحة – أنّ الباحثين في مجال دراسات الخطاب النقديّة لا يقفون موقف "المحايد"، بل يلتزمون بالانخراط دفاعًا عن مصالح الفئات المهيمَن عليها (كالأقلّيات) في المجتمع، ويلتزمون بهذا الموقف بكلّ صراحة ووضوح، وفي حين يتبنى البحث الاجتماعي "الحيادي" موقفًا اجتماعيًا أو سياسيًا أو أيديولوجيًا ضمنيًا (أو في الواقع ينفي اتّخاذ مثل هذا الموقف، وهذا – بحدّ ذاته – اتّخاذ موقف)، يعترف الباحثون في مجال دراسات الخطاب النقدية بالتزاماتهم الخاصّة في مجال البحث ومكانتهم في المجتمع ويدركونها ويتأملون فيها، فهم لا يعون فحسب الأهمية العلمية لاختياراتهم لأولويات الأبحاث والنظريات والمناهج أو البيانات وموضوعاتها فحسب، بل يدركون الدّور السياسي الاجتماعي لها أيضًا، ولا يقومون بدراسة مجرّدة للمشكلات الاجتماعيّة أو لأشكال عدم المساواة الاجتماعيّة؛ لأنّها موضوعات مثيرة للاهتمام فحسب، بل لأنّ هدفهم صريح

وواضح وهو الإسهام في إحداث تغيير اجتماعيّ محدد لصالح المجموعات المهيمَن عليها، وهم يقدمون نقدًا ذاتيا لمعرفة ما إذا كانت نتائج بحوثهم قد تفيد الموقف المهيمن للجماعات القوية في المجتمع، وفضلاً عن اتّخاذ وجهة نظر الجماعات المهيمَن عليها، فإن دارسي الخطاب الناقدين قد يؤثرون في نشطاء "التغيير" أو "المنشقين" عن المجموعات المهيمِنة، ويتعاونون معهم.

ولا بُدّ من الإشارة إلى الجدل الكبير حول إمكانية عدّ البحث العلمي الملتزم سياسيًا واجتماعيًا بحثًا "علميًا" في المقام الأول، وعادة ما توجّه اتّهامات "التحيّز" ضدّ البحث النّقديّ، وهذه الاتّهامات ذاتها تحتاج إلى تحليل نقدي؛ لأنّ عدم الالتزام سياسيًا هو خيار سياسيّ أيضًا، ومع ذلك، نحن نتقبّل – بوصفنا باحثين نقديين – أنواع النّقد الجدّي ونأخذ به، ومن المهم تأكيد أنّ دقة البحث العلمي لا يجوز أن تقلّ أبدًا؛ بسبب تبنّي المنظور النّقديّ الملتزم اجتماعيًا؛ إذ ليس هنالك شيء ممّا ذكرناه عن البحث النقدي في العلوم الاجتماعية يُؤخذ على أنّه يقلّل من علمية نظريات دراسات الخطاب النقدية ومناهجها.

وبخلاف ذلك، يعي الباحثون في مجال دراسات الخطاب النقدية؛ أنّ دراسات الخطاب المتعلّقة بالمشكلات الاجتماعيّة قد تفيد – بنحوٍ فعّال – المجموعات المُهيمَن عليها؛ لأنّها من الممكن أن تسهم في تغيير النّخب الرّمزية (خطاب النّخبة) أو تدفعها إلى التخلي عن ممارسات الخطاب اللاشرعي، وهذا يتطلّب برامج أبحاث ونظريات ذات مناهج معقّدة ومتعدّدة التّخصّصات والميادين، فمثلاً تُعدّ دراسة الضمائر أو بنى الحجاج أو حركات التفاعل المحادثاتي من زاوية الشكل شيئًا، ودراسته من زاوية الفعل شيئًا

آخر، وذلك جزء من برنامج بحث معقّد يوضّح كيف يمكن لمثل هذه البنى الإسهام في إعادة إنتاج العنصرية أو التمييز على أساس الجنس في المجتمع.

وكما رأينا فيما سبق، غالبًا ما يعني هذا ربط بنى الخطاب بالبنى الإدراكية من جهة، والبنى الاجتماعيّة من جهة أخرى، وهذا يتطلّب نظريات ومناهج متعدّدة التخصّصات.

وبتعبير أدقّ، تتعامل دراسات الخطاب النقدية تحديدًا مع مشكلات اجتماعيّة معقّدة تحتاج إلى تطبيق نظريات علمية معقّدة ومناهج من عدّة تخصصات أو تطويرها، وفي الوقت نفسه يجب أن تفي بالمعايير الاجتماعية المذكورة آنفًا من قبيل أنّها ذات صلة بالجماعات المُهيمَن عليها، وبصورة عامّة يعني هذا أنّ معايير دراسات الخطاب النقدية تتطلب – عادة – تشدّدًا أكثر من الأنماط الأخرى لدراسات الخطاب.

ولاحظوا – أيضًا – أننا لا نقول: إنّ كلّ دراسات الخطاب ينبغي أن تكون دراسات نقدية، وحتى إن كانت نقدية، فذلك لا يجعلها أقلّ علمية قط، فالدّراسات النّقدية يجب أن تكون وافية نظريًّا ومنهجيًّا، وإلا فلن تكون قادرة على تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية.

وبإيجاز، يمكن تحديد ما يميّز التحليل الخطابي السيّئ – كما في دراسات الخطاب النقدية – بأنّه لا يفي بالمعايير العالية لدراسات الخطاب النقدية، أي إنّه يكون غير قادر على الإسهام في التغيير الاجتماعي.

وقد يشارك باحثو دراسات الخطاب النقدية في التطوير النظري الذي ليس له تطبيقات عملية مباشرة إلى الآن، لكنه قد يسهم في تحسين أسس

بحث دراسات الخطاب النقدية، إذا كان باحثو دراسات الخطاب النقدية مهتمين - بصفة خاصة- بالموضوع العام لإعادة الإنتاج الخطابي لسوء توظيف السلطة في المجتمع، فإن عليهم إذن - بوجه عام - دراسة العلاقة بين الخطاب والسلطة واستقصاءها، أو دراسة ما يجعل سوء توظيف السلطة غير شرعي.

ومن المهم هنا تأكيد أنّه على الرّغم من الأهداف والمبادئ العامة للبحث النّقدي الاجتماعيّ؛ لا تُعدّ دراسات الخطاب النقدية حركة متجانسة، كما هو الحال بالنسبة لأيّة حركة اجتماعية أخرى. وهكذا، فقد اختارت دراسات الخطاب النقدية أن تركز على سوء توظيف السلطة؛ أي على الهيمنة، وعلى عواقبها: مثل انعدام المساواة الاجتماعية، وكيفية إنتاجها واستمرارها في الخطاب. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يختار هدفًا أوسع وأعمّ من ذلك؛ ليشمل دراسة السلطة والعلاقات بين السلطة والخطاب، كما هو الحال في بعض فصول هذا الكتاب، وبالطريقة نفسها، يمكن عدّ دراسة العلاقات بين الخطاب والمجتمع أحد أهداف دراسات الخطاب النقديّة أيضًا، ولا شكّ في أنّ دراسة العلاقات بين الخطاب والسّلطة، أو بين الخطاب والمجتمع بصورة أكثر عمومية- هي أساس دراسات الخطاب النقدية، وتعد من مسلمات مشاريع بحثها الخاصّة. ومع ذلك، فإنني أفضل صوغ أهداف أكثر تحديدًا في دراسات الخطاب النقدية، وإلا تداخلت دراسات الخطاب النقدية، أو حتّى اندمجت باللسانيات الاجتماعية ***Sociolinguistics***، وعلم اجتماع اللغة ***the sociology of language***، وعلوم الإنسان (الأنثروبولوجيا)، والعلوم السياسية وغيرها من التخصّصات في ميادين المعرفة ذات الصّلة بدراسات الخطاب النقدية، والسبب في اتّخاذي هذا القرار بالتّركيز على

المفاهيم المعيارية في سوء توظيف السلطة وعدم *المساواة الاجتماعية* يكمن في الأساس *المنطقي* للبحث النقدي، يقوم مثل هذا البحث بالتحليل النقدي لما يُعدّ *خطأ*، وغير *شرعي*، *ومضلّلاً أو* سيّئًا وفقًا لأعــراف اجتماعية معيّنة، ولا يمكننا الادّعاء بقدرتنا على دراسة جميع العلاقات الاجتماعية والسياسية للسلطة في المجتمع، ولكنّنا نركّز على السلطة اللاشرعية، ونحاول معرفة كيف تكون مثل هذه السلطة غير شرعية ولماذا؟ لا سيّما في بُعدها الخطابي، ونرغب - أيضًا - في دراسة الأساليب التي قد تسهم في سوء توظيف الخطاب، مثلاً عن طريق دراسة منظمة (تميّز بين) التّلاعب في الخطاب، والتضليل، والأكاذيب، والافتراءات، والدّعاية وغيرها من أنماط الخطاب التي تهدف - من دون أيّ غطاء شرعي- إلى توجيه الرّأي العام والسيطرة على النّاس وتصرفاتهم بهدف إعادة إنتاج السلطة، وسنوجز هذا الهدف المعقّد مفهومي *"الخطاب والهيمنة"* (***Discourse & Domination***)، وهذه مهمّة كبيرة بالفعل، وهي - في رأيي- المهمّة الأساسية لدراسات الخطاب النقدية، وهذا يعني، كما سنرى في هذا الكتاب، أنّنا نحتاج إلى استعارة أو تطوير الأدوات النّظرية ذات الطابع العام، كتلك التي في السّلطة، والبنية الاجتماعية، والمجموعات الاجتماعية، والأيديولوجيا، والسّياق وغيرها من المفاهيم العامة التي تُعنى بدراسة الهيمنة الخطابيّة.

الخطاب وإعادة إنتاج السلطة الاجتماعية

من هذا المنظور الواسع لأهداف دراسات الخطاب النقدية وأسسها، سأقوم بدراسة العلاقات المعقّدة بين الخطاب والسلطة.

فعلى الرّغم من وجود مفاهيم كثيرة للسلطة في الفلسفة والعلوم الاجتماعية، سوف أُعرّف مفهوم السلطة أو القوى الاجتماعية في هذا الكتاب وفقًا لمفهوم *السّيطرة*، وهذا يعني سيطرة مجموعة واحدة على مجموعات أخرى وعلى الأفراد التي تتكون منها هذه المجموعات، ويعرّف مفهوم "السيطرة" تقليديًا، بوصفه التّحكم بأفعال الآخرين وتصرفاتهم، إذا كان هذا التّحكّم يصبُّ في مصلحة أولئك الذين يمارسون هذه السّلطة، وضدّ مصلحة الذين نتحكّم بهم، عندئذٍ يمكننا الكلام عن سوء توظيف السلطة، وإذا كانت هذه الأفعال أفعالاً تواصليّة - أي خطابًا - فإننا نتعامل مع السّيطرة على خطاب الآخرين، وهي إحدى الوسائل الموضحة لعلاقة السّلطة بالخطاب: فالنّاس يفتقدون حريّة التّعبير وحريّة الكلام أو الكتابة؛ ليس للمرء حرية اختيار الوقت والمكان والموضوع والجمهور "أين، ومتى، ومع من، وعن ماذا يكتب أو يتكلّم.. وغير ذلك"، فهم مسلوبو الحرية جزئيًّا أو كليًّا بسبب سلطة الآخرين وسطوتهم كالدّولة، والشّرطة، ووسائل الإعلام أو الشّركات التّجارية التي ترغب في قمع حرية الكتابة والحديث (الانتقادي عادة)، أو بخلاف ذلك، كأن يُلزم المرء أن يقول أو يكتب ما يُؤمر به فقط.

ويمكن أن تكون مثل هذه السّيطرة متفشية في المجتمع؛ إذ إنّ قليلاً من النّاس يملك الحرية الكاملة ليقول ما يريد ويكتب ما يريد، حيثما يريد، وأنّى يريد، ولمَنْ يريد، فهنالك معوّقات اجتماعية قد تكون قانونية (مثل قوانين تجريم التّشهير أو القذف أو الدّعاية العنصرية) وأحيانًا تكون من أعراف اللياقة، ولدى معظم النّاس وظائف تتطلّب منهم أساليب خاصّة للحديث أو كتابة النّصّ، وفي هذا الصّدد، يظهر أنّ سيطرة الخطاب هي القاعدة

وليست الاستثناء، وللتحقيق في سوء استغلال مثل هذا الخطاب المسيطر نحتاج إلى وضع شروط محدّدة، مثل انتهاكات حقوق الإنسان أو الحقوق الاجتماعية، وهو ما سنناقشه لاحقًا.

لا تنطبق السّيطرة على الخطاب بوصفها ممارسة اجتماعية فحسب، بل تنطبق أيضًا على عقول الذين يُتحكّم بهم، أي التّحكّم بمعرفتهم وآرائهم واتجاهاتهم وأيديولوجياتهم، وكذلك تمثيلاتهم الشخصية أو الاجتماعية، وبصورة عامة، قد تكون السيطرة على العقل غير مباشرة ومقصودة، ولكن قد تكون نتيجة ممكنة أو محتملة لعواقب الخطاب، وهكذا ربّما يسيطر الذين يتحكّمون بالخطاب - بصورة غير مباشرة - على عقول النّاس؛ لأنّ أفعال النّاس مرهونة بعقولهم (المعرفة والمواقف والأيديولوجيات والأعراف والقيم)، فالسيطرة على العقل تعني - أيضًا - السيطرة غير المباشرة على الأفعال، وقد تكون مثل هــذه الأفعال خطابية، لذلك قد يؤثر الخطاب القوي - بصورة غير مباشرة - في الخطابات الأخرى التي تصبّ في منفعة من هم في السّلطة وتخدم مصلحتهم.

وبعد هذا الإيجاز يمكننا أن نقول: إنّ العملية الأساسية لإعادة إنتاج السلطة تكون عن طريق الخطاب، وسأقوم بدراسة هذه العملية بتفصيل أكثر.

السّيطرة السّياقية: المنفذ *access*

إذا كان الخطاب يتحكّم في العقول، والعقول تتحكّم في الفعل، فمن المهم للسلطة السيطرة على الخطاب في المقام الأول، ولكن كيف تفعل ذلك؟

إذا كانت الأحداث التواصلية لا تتكون من "النّص اللفظي" والحديث فحسب، وإنّما تتضمن أيضًا السّياق الذي يؤثر في الخطاب، لذلك فإن الخطوة الأولى من التّحكم بالخطاب تكمن في السّيطرة على سياقاته، فعلى سبيل المثال، قد تقرّر النّخب المتنفذة أو المنظمات القوية مَنْ الذي يمكن أن يشارك في بعض الأحداث التواصلية، ومتى، وأين، وبأيّة أهداف؟

وهذا يعني أنّنا نحتاج إلى دراسة مفصّلة لسبل الولوج إلى الخطاب، التي ينظّمها من هم في السّلطة، كما هو الحال في أحد الأنماط المؤثرة في الخطاب العام، ألا وهي وسائل الإعلام: مَنْ له منفذ إلى (إنتاج) الأخبار أو البرامج، ومَنْ يسيطر على مثل هذا المنفذ؟ ومَنْ يستطيع أن ينظم المؤتمرات الصحفية المفتوحة للصحفيين؟ وأيّ الصّحف لها حقّ النّشر؟ ثم مَن الذي تُعقد المقابلات معه، ويُستشهد بقوله؟ وأيّ الأفعال والأحداث تُعرّف بأنّها أخبار؟ ومَن الذي تُوصف أفعاله بأنّها أخبار؟ وأيّ الافتتاحيات ومقالات الرّأي أو الرّسائل تُنشر من بين تلك التي تصلُ المحرّرَ؟ ومَنْ يحقّ له الاشتراك في برنامج تلفازي؟ وبعبارة أكثر تعميمًا: من الذي يُقبل تعريفه للموقف السياسي والاجتماعي ويُؤخذ على محمل الجدّ؟

وفي هذه الحالات كلّها نتحدّث عن المنفذ *الفعّال*؛ أي، المشاركة في الرّقابة والسّيطرة على محتويات وسائل الإعلام وأنماطها، وليس عن المنفذ السلبي والأقل فعّالية للمستهلكين (حتّى عندما يقاوم هؤلاء المستهلكين رسائل وسائل الإعلام بواسطة إنتاج تأويلات غير محببة)، وفضلاً عن ذلك، ينبغي تأكيد أنّ النفاذ الشامل والمعزّز إلى وسائل الإعلام القويّة والمتنفذة قد يعني طمس وسائل الإعلام الصغيرة، ووسائل الإعلام البديلة التي لديها حجم قليل

من الموارد المالية والتكنولوجية، وبعبارة أدقّ: إنّ مفهوم "المنفذ" يحتاج إلى مزيد من التحليل؛ لأنه يتضمّن أبعادًا كثيرة، وفي هذا الكتاب، نتعامل مع "المنفذ" بوصفه نمطًا من أنماط الإسهام الفعّالة، أو المشاركة، في إنتاج الخطاب العام، مثل الوسائل التي تعتمدها المؤسسات أو يتّبعها المواطنون من أجل الوصول إلى الصحفيين ومن ثمّ يكونون قادرين على التأثير في التغطية الإعلامية.

سيطرة الخطاب

حالما تترسخ السيطرة على مؤشرات السّياق وإنتاج الخطاب، يمكننا أن نستقصي كيف يتم التّحكّم ببنى الخطاب نفسه: *ما* الذي يمكن أو ينبغي أن يُقال (من الموضوعات الكلية إلى المعاني الجزئية)؟ وكيف يمكن صوغه (بأيّ الكلمات، أكثر تفصيلاً ودقة أو أقلّهما، وفي أيّ نمط من الجمل، وفي أيّ ترتيب، وفي أيّ موضع؟ في المقدّمة أم المؤخّرة، وغير ذلك)؟ وأي الأفعال الكلامية أو غيرها من الأفعال التواصليّة يجب أو يحتمل إنجازه بواسطة تلك المعاني والأشكال للخطاب، وكيف تُنظم مثل هذه الأفعال في التّفاعل الاجتماعيّ؟

السيطرة العقلية

في كلّ مرحلة من مراحل إعادة إنتاج الخطاب نحتاج إلى تحليل خطابيّ واجتماعي وإدراكيّ مفصّل ومتطوّر، إن معظم العلاقات التي

ذكرناها للتو تكاد بالكاد أن تكون مفهومة، نعم، بدأنا نفهم كيف يُستوعب الخطاب ويُفهم، وما زلنا لا نعي تمامًا كيف يؤدّي مثل هذا الفهم إلى أنماط من "التغييرات العقلية": مثل التعلّم، أو الإقناع، أو التّلاعب أو التلقين، إن "السيطرة العقلية" تشتمل على ما هو أبعد من مجرّد فهم النّصّ أو الحديث، وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى العوامل الأخرى التي تؤدّي دورًا في تغيير فكر الإنسان وعقله، ومنها المعرفة الشّخصية والاجتماعية، والخبرات السابقة، والآراء الشخصية، والمواقف الاجتماعيّة والأيديولوجيات والأعراف أو القيم.

وعندما نستوعب مثل هذه التمثيلات والعمليات الإدراكية المعقّدة، من الممكن أن نبين - على سبيل المثال- كيف أنّ التغطيات الصحفية العنصرية عن المهاجـــرين تـــؤدّي إلى تأكيد التحيز والتحامل والصور النمطية، وهذا- بدوره - يمكن أن يؤدّي إلى تكوين الأيديولوجيات العنصريّة، وأن يتأثر بتكوين هذه الأيديولوجيـــات، وهـــي - أنفسها - يمكن توظيفها لإنتاج نصٍّ أو حديث عنصريّ جديد في سياقات أخرى يمكن أن تسهم - في النّهاية - في إعادة إنتاج الخطاب العنصري، واليوم باتت مثل هذه العمليات مفهومة بشكل عام جدا، ولكن - مرّة أخرى- فإننا لا نكاد نفهم تفاصيل التأثيرات الخطابية في عقول النّاس.

وهنا يجب أن يُدرس تأثير وسائل الإعلام وفقًا لدورها في "السيطرة العقلية" ضمن الإطار الإدراكي- الاجتماعي الواسع، الذي يربط البنية المعقّدة للمشهد الإعلامي الجديد اليوم بوظائف وسائل الإعلام والطرائق المعقّدة لهذه الوسائل التي قد تؤثر بواسطتها في عقول الناس، وصار جليًا للعيان أنّ وسائل الإعلام فتحت أبواب التّعدّدية وفتحت الطريق لوسائل الإعلام البديلة،

ووسائل الإعلام "المتخصّصة" أمام جمهور محدّد، ولا سيّما الإمكانيّات الواسعة لشبكة المعلومات "الإنترنت"، والهواتف المحمولة واستعمالها في إيصال الأخبار والترفيه و"محتوياتها" الأخرى؛ لذلك ربما صار القرّاء والمشاهدون أكثر نقدًا واستقلاليّة، ومع ذلك، فإننا ما زلنا بحاجة إلى أن ننظر ونحلل نقديا ما إذا كان مثل هذا التنوّع التكنولوجي ووسائل الإعلام، ورسائل المهتمين بالإعلام وآرائهم تجعل المواطنين أكثر اطّلاعًا وقدرة على مقاومة التّلاعب المتطوّر، الذي يُنجز بواسطة رسائل يبدو أنها تخاطبهم على نحو أكثر حميمية، بينما هي تخدم الأيديولوجيات المهيمنة التي لم تتغير كثيرًا، وقد يكون وهم الحريّة والتعدّديّة إحدى طرائق إنتاج الهيمنة الأيديولوجية التي ستكون في مصلحة القوى المهيمنة في المجتمع، وليس من المستبعد أن يكون للشركات المنتجة للتكنولوجيا ومضمون وسائل الإعلام دور في إنتاج مثل هذا الوهم.

تحليل الخطاب بوصفه تحليلاً اجتماعيًا

توجد مشكلات نظريّة وتجريبية مشابهة في تعريف الجماعات أو المؤسّسات القوية، وهما يمثلان جذور دائرة إعادة الإنتاج الخطابي للسلطة، والسؤال هنا: ما الخصائص التي تحتاج إليها مجموعات من الناس حتى يمكن وصفها بأنها "صاحبة سلطة"؟

قد يكون هذا أمرًا واضحًا فيما يتعلق بالحكومات، والبرلمانات، ووكالات الدولة، والشرطة، ووسائل الإعلام، والمؤسّسات العسكريّة والتجارية

الكبيرة، وربّما لبعض المهنيين كالأطباء أو أساتذة الجامعات، أو الأدوار الاجتماعيّة للآباء والأمهات، ولكن هل يعني هذا أنّ الصّحفيين المستقلين ذوو سلطة أيضًا؟ إذ من المحتمل أن ينكر معظمهم مثل هذا القول، حتّى لو كانوا يدركون أنّ لديهم القدرة على التأثير في عقول مئات الآلاف، إنْ لم يكن في الملايين من البشر، السلطة بهذا المعنى لا يمكن تعريفها بأنّها سلطة فرد ما، وإنّما بوصفها جزءًا من سُلطة مؤسسة ما؛ لذلك نحتاج إلى الانخراط في تحليل اجتماعيّ متطوّر أكثر لنتمكّن من تسليط الضوء على مَنْ يسيطر على الخطاب العام، وكيفية ذلك.

ومن الممكن إعطاء أمثلة مشابهة لميدان رئيس آخر لـ"السلطة الرمزيّة"، ألا وهو ميدان التعليم، فنحن نعلم أنّ المدرّسين والكتب المدرسية تؤثر في عقول الطلبة وفكرهم، ولا يمكننا أن ننكر أنّ هذا شيء متوقّع منهم إذا كنّا نريد لأبنائنا أن *يتعلموا* شيئًا، ولكن من الصّعب جدًّا التّمييز بين التعليم الذي يخدم الطلبة حقًّا في حياتهم الراهنة والمستقبلية، من ناحية، وتلقين أيديولوجيات الجماعات أو المنظمات القوية في المجتمع، أو منع الطلاب من تطوير قدراتهم النقدية، من ناحية أخرى، وما يزال من الصعب على المرء أن يركز اللوم على أحد المدرّسين أو إحدى القطع المتحيّزة في الكتاب الدراسي المنهجي؛ لأنّ شكل التأثير قد يكون أكثر انتشارًا وتعقيدًا وعالميةً وتناقضًا ونسقيةً، وبالكاد يمكن أن تلحظه جميع الأطراف المعنية: بدءًا من وزارة التعليم التي تقوم بإصدار المناهج الدراسية إلى الكُتّاب، أو المؤلفين وناشري هذه الكتب التعليمية، وكذلك لجان المعلمين التي توافق عليها، وأخيرًا المعلمين الذين يدرّسونها؛ إذ قد يكونون جميعًا مقتنعين بأنّ هذه الكتب جيّدة لتعليم الأطفال.

ويمكن أن تتضاعف هذه الأمثلة لتشمل جميع قطاعات المجتمع، في السياسة والقانون والرعاية الصحية والبيروقراطيات والوكالات الحكومية والشركات التجارية، وبحسب الهرم السياسي الاجتماعي (من أعلى إلى أسفل)، من النُّخب الرائدة إلى منفذي السياسات، والمبادئ التوجيهية، والخطط المقررة آنفًا.

مرّة أخرى: السلطة والمنفذ

باختصار، عندما "نقوم" بتحليل الخطاب بصفته تحليلاً اجتماعيًا، نصبح منخرطين - إلى حدٍّ كبير - في الهياكل المعقّدة للمنظمات والرّقابة والسّيطرة والسّلطة، التي يكون الحديث والنّصوص العامة فيها واحدة فحسب من ممارسات اجتماعيّة أخرى لا بد من التّدقيق فيها، وفضلاً عن ذلك، هناك مشكلات منهجية تواجه مثل هذه الدّراسة النّقدية للمؤسسات المعقّدة والقويّة، مثل فرض قيود خطيرة على النفاذ إليها، فعلى سبيل المثال، من الممكن - أيضًا - أن نجري تحليلاً نقديًا لتقرير إخباري عام أو مقال افتتاحي، أو كتاب مدرسي، أو للتفاعل في غرفة الدراسة، أو الدّعاية لحزب ما، أو لإعلان شركة ما، ولكن نادرًا ما يحصل هذا النوع من التفاعل الخطابي في الجزء العُلوي للهرم السّياسيّ: كاجتماع مجلس الوزراء، أو اجتماع هيئة التّحرير في صحيفة، أو اجتماعات كِبار رجال حزب سياسي، أو المداولات التي تُجرى في مجلس إدارة شركة تجاريّة.

وفي العمل الميداني تكون القاعدة العامة، هي: كلّما كانت الخطابات المتنفذة في أعلى الهرم السياسي، كانت نقاشاتها أكثر سريّة، ومتاحة بدرجة

أقل للجمهور وأقل خضوعًا للتّدقيق النّقديّ، وأحيانا تكتسب الحصانة من القانون، كما هو الحال بالنسبة إلى اجتماعات مجلس الوزراء.

وهنا نستطيع أن نضرب مثالاً، ففي مجال بحثي الخاص بشأن العنصرية والصحافة، وبحسب علمي، لم يستطع أيّ باحث في أيّ وقت مضى الدّخول إلى اجتماع هيئة التّحرير في أيّة صحيفة، ويعرف كلّ باحث ميداني أنّ الوصول إلى النّخب (القيادية) وإجراء مقابلات معهم، دائمًا ما يكون أكثر صعوبة من التحدّث إلى النّاس العاديين في محيطهم الخاص، فالنّاس غالبًا ما يكونون سعداء بالحديث معهم؛ إذ – عادة – لا يسألهم أحد عن رأيهم أو تجاربهم في المقام الأوّل.

وهذا هو سبب تمكننا من الحصول على بيانات عامة عن العنصرية في المناقشات السياسية، والتّقارير الإخبارية، والكتب المدرسيّة أو البرامج الحزبيّة، ولكنّنا لا نستطيع الحصول على ما يقوله وزراء الحكومة وقادة الأحزاب والمحررون وأعضاء مجلس الإدارة أو البيروقراطيون أو يكتبونه عن المهاجرين والأقليات خلف الكواليس أو معرفة ذلك.

السلطة بوصفها سيطرة على الخطاب العام

أبيّن في هذا الكتاب كيف يرتبط التّحليل الاجتماعيّ على نحو وثيق بتحليل الخطاب السّياقيّ. تقليديًّا، تم تعريف سلطة المجموعات الاجتماعية (الطبقات الاجتماعيّة، والمنظمات) وفقًا للتفاضل فيما بينها فيما يتعلق بقدرتها على النفاذ إلى (أو السيطـرة على) المـوارد المادية الخاصّة، كرأس المال أو الأرض، والموارد الرّمزية كالمعرفة، أو التّعليم، أو الشّهرة، أو القوّة البدنيّة.

ومع هذا، هناك كثير من أنماط السلطة المعاصرة التي ينبغي أن تُعرف بأنّها *"السلطة الرّمزية"*، أي وفقًا لـ*"أفضلية النفاذ"* إليها أو *السيطرة عليها، والخطاب العام*، طبقًا لمنطق إعادة الإنتاج الموضّح آنفًا. إن السّيطرة على الخطاب العام هي سيطرة على العقل العام، ومن ثمّ - بصورةٍ غير مباشرةٍ - سيطرة على ما يريده العامّة وما يفعلونه، أي على إرادة الجمهور ونشاطه. ولا يحتاج المرء إلى الإكراه إذا كان قادرًا على الإقناع، والإغواء والتلقين أو إن كان بارعًا في التّلاعب بالنّاس.

ووفقًا لذلك من الواجب تعريف النّخب الرّمزية اليوم - مثل السّياسيين والصّحفيين والكُتّاب وأساتذة الجامعات والمعلمين والمحامين والموظفين البيروقراطيين، وجميع الذين لديهم مدخل خاص إلى الخطاب العام، أو مديري الأعمال القادرين بصورة غير مباشرةٍ على السيطرة على مثل هذا المنفذ، مثل أصحاب إمبراطوريات وسائل الإعلام - بأنهم أصحاب سلطة.

ومن الممكن أن تكون السلطة الرمزية قد نشأت من أنواع أخرى من السلطات. وهكذا، يتمكّن السياسيون من الوصول إلى الخطاب العام بسبب سلطتهم السياسية، والأساتذة الجامعيون بسبب مصادر المعرفة التي يتمتعون بها. وإذا كانت السلطة تعني سيطرة (أفراد) مجموعة واحدة على الآخرين، فإن مثل هذه الأنماط من السلطة السياسية والأكاديمية أو سلطة الشركات تكون فعلاً مؤثرة إذا كانت توفر منفذًا خاصًا لوسائل إنتاج الخطاب، ومن ثم إلى إدارة عقول النّاس أجمعهم.

ففي حين كان التّعريف التقليديّ للسلطة يقوم على مفهوم الطبقة الاجتماعية والسّيطرة على وسائل الإنتاج الماديّة، فإن مثل هذه السلطة

التقليدية قد استُبدلت – اليومَ – بسلطة السيطرة على عقول الجماهير، ومثل هذه السيطرة تتطلب السيطرة على الخطاب العام في جميع أبعاده العلاماتية.

لذا ينبغي علينا أن نتجاوز الشعارات النقدية الشائعة عن السّلطة السياسية أو وسائل الإعلام (التي تكون عادة صحيحة، ولكنّها مبسطة جدًّا) من حيث إنّها "مديرة العقل"، ونبحث – بدقة وتفصيل – عمّا يعنيه هذا بالضبط: كيف تسيطر مجموعات خاصّة أو محدّدة في المجتمع على تعريف الأحداث العامّة (وهذا يعني، النماذج العقليّة) والمشاعر تجاه الأحداث العامّة، والمعرفة الاجتماعيّة – الثقافية العامّة، والحسّ السّليم، والمواقف تجاه القضايا المثيرة للجدل، أو بصورةٍ جوهريّة، تجاه الأيديولوجيات الأساسية والأعراف والقيم التي تنظم مثل هذه الصور الاجتماعية عند الجمهور، وتتحكم فيها.

إعادة تحليل الهيمنة

إننا نلحظ كيف أنه توجد علاقة وثيقة بين التحليل الاجتماعي وتحليل الخطاب؟ وكيف أن مثل هذه العلاقة تتطلّب تحليلاً إدراكيا بعدّة طرائق، ونلحظ – أيضًا – أنّ المفهوم الكلاسيكي للهيمنة، على النّحو الذي عرّفه غرامشي (*Gramsci*) في كتابه "مذكّرات في السّجن" (***Prison Notebooks***)، صار جليًّا بعد التحليل الشفاف للعمليّات التي تشترك فيه، ألا وهي: كيف تتم إعادة إنتاج الأيديولوجيات؟ وكيف يمكن أن يتصرّف النّاس، على خلاف إرادتهم الحرّة، لمصلحة مَنْ هم في السّلطة.

ووفقًا لهذا التفسير في دراسة الوسائل الخطابية والإدراكية المستخدمة في إعادة إنتاج السلطة الاجتماعية في المجتمع – صار من الواجب أن تُدرس

هذه الوسائل بصورة أعمق من التحليلات المعتادة على المستوى الكلي في علم الاجتماع أو الاقتصاد السياسي، ومن دون شك تتبادل السياسة والإعلام التأثير والتأثر، ويسيطر أحدهما على الآخر، لكن كليهما بدوره تسيطر عليه المصالح التجاريّة الأساسيّة، والسّوق وكلّ ما هو ذو قيمة مادية، وقد تحتاج مثل هذه التحليلات الشمولية إلى مزيد من الصقل عن طريق تحليل علاقات السيطرة على الطبقات الاجتماعية أو الجماعات أو المنظمات وأنماطها.

التحليل الجزئي للسلطة

يميل محلّلو الخطاب، مع ذلك، إلى دراسة هذه العلاقات العامة على مستوى التحليل الجزئي والمحلي، مثل التفاعل الروتيني اليومي الذي يشارك فيه السياسيون والصّحفيون، وكيف تُصنع البيانات الصحفية وتُوزع، وكيف تُجرى المؤتمرات الصحفية، وما الإجابة الإستراتيجية لأسئلة الصحفيين الحرجة؟ وهكذا.

فإذا كان أصحاب السلطة يحتاجون إلى السيطرة على صورتهم العامة في وسائل الإعلام لحشد الدّعم والتّأثير في المزاج والرّأي العام، فهم – بالمقابل– يحتاجون إلى السيطرة على التفصيلات التفاعلية والخطابية لإنتاج الخطاب العام كالتوقيت، والمحتويات المفصّلة وأسلوب البيان الصحفي، وتقديم تقرير العمل، أو الإعلان عن الأحاديث والمقابلات مع الصحفيين. ومن التحليل المفصّل لهذه الممارسات التنظيمية الخطابية يبرز هدف السيطرة على إنتاج الخطاب العام، لكي نكون قادرين على إظهار كيف أنّ البنى الاجتماعية الشاملة ترتبط ببنى الخطاب العام، وأخيرًا كيف يمكن أن تؤثر مثل هذه البنى في عقول أكبر عدد من النّاس وفي آرائهم.

ولا بُدّ من تأكيد أنّ مثل هذه العمليات الاجتماعية لإعادة الإنتاج ليست حتمية، وعلى سبيل المثال، بالرّغم من نفوذ الدّولة متعدّد الأشكال أو نفوذ المنظمات القويّة، فإن الصّحف بوصفها مؤسسات والصّحفيين بوصفهم أفرادًا؛ قد يقاومون مثل هذا الضغط (إلى درجة ما)، ويصوغون الأخبار وفقًا لمواقفهم ومصالحهم الخاصّة.

والشيء نفسه ينطبق على جمهور وكالات الأنباء، فمن الطبيعي أن يتأثر النّاس بقراءة الأخبار أو مشاهدتها، إذا كان الغرض الوحيد من مشاهدة الأخبار هو اكتساب المعرفة ومواكبة ما يدور في العالم، ولكن من المهم تسليط الضوء على أنّ استيعاب الجمهور للأخبـــار وطريقـــة تغيير آرائهم أو مواقفهم يعتمدان – أيضًا – على مواقفهم أو أيديولوجياتهم السابقة (التي يتشاركونها مع أفراد مجموعة أخرى) فضلاً عن تجاربهم الشخصيّة، وهكذا فإن التّفسير الشّخصي لتأثير الأخبار، والنمط العقلي للأحداث هو الذي يُعدّ أساس العمل الشّخصي الخاص بالأفراد.

وبعبارة أدقّ: تُعدّ العلاقة بين البنى الكليّة للسّلطة الاجتماعية، من جهة، والفاعلية الفرديّة، من جهة أخرى، معقّدة جدًّا وغير مباشرة، بالنسبة إلى إعادة الإنتاج الخطابي للسلطة التي نحن بصدد بحثها هنا.

الخطاب، والإدراك، والمجتمع ...

يؤسس التحليل الموجز لإعادة الإنتاج الخطابي للسلطة المذكور سلفًا؛ العلاقات الأساسية لـــ"مثلث مفاهيم" يُنظم معظم بحوثي، ومؤلفاتي الأخرى:

هو مثلث؛ الخطاب، والإدراك والمجتمع، وفي رأيي يحتاج أيّ نوع من دراسات الخطاب النقدية إلى الاهتمام بهذه الأبعاد الثلاثة، حتّى عندما نريد التّركيز على واحدٍ أو اثنين منها، ومن الجدير بالذّكر أنّ الاتّجاه العام في مجال البحث النقدي يربط بنحوٍ *مباشر* المجتمع – ولا سيّما السلطة والهيمنة– بالخطاب، والممارسات الاجتماعية والظواهر الأخرى التي ندرسها.

ووفقًا لإطار العمل النظري الخاص بي؛ لا وجود لمثل هذا الربط المباشر، ولا يوجد أيّ تأثير مباشر للبنية الاجتماعية في النّص أو الحديث، وبدلاً من ذلك يقوم الأعضاء الاجتماعيون باختبار البنى الاجتماعية ومراقبتها وتفسيرها وتمثيلها، بوصفها جزءًا من التفاعل والتواصل في حياتهم اليومية؛ إذ إنّ مثل هذا التمثيل (الموضوعي)، وهذه النماذج العقلية للأحداث الخاصة، وهـذه المعرفة والمواقف والأيديولوجيات هي التي تؤثر– في نهاية المطاف – في خطاب النّاس والممارسات الاجتماعية الأخرى، وبعبارة أدقّ: يتوسـط الإدراك الشخصي والاجتماعـي دائمًا بين المجتمع أو الأوضاع الاجتماعية والخطاب، ومن ثم، نجد أنّ دراسات الخطاب النقدية تحتاج إلى دراسة المشكلات الاجتماعية عن طريق مثلث "الخطاب، والإدراك، والمجتمع"، ولا يمكن بشكل حقيقي فهم أحد هذه الأبعاد الثلاثة بمعزل عن الآخر.

... والتاريخ والثقافة

إنّ ضرورة هذه الأبعاد الثلاثة لا تعني كفايتها، فهناك بعدان آخران أساسيان – على الأقل – في بحث دراسات الخطاب النقدية؛ أحدهما:

التاريخ، والآخر: الثقافة، علمًا بأنّني أتناولهما بوصفهما جزءًا من البعد الاجتماعي؛ أي إنّ معظم القضايا التي تناولها هذا الكتاب، مثل العنصرية، ووسائل الإعلام، والسياسة أو التّعليم جميعًا لها بُعد تاريخيّ مهم، وأنّ تحليل مثل هذا البُعد التاريخي سيسهم بنحوٍ كبير في فهمنا المشكلات الاجتماعية المعاصرة، فالعنصرية ليست اختراع اليوم؛ لأنّ جذورها ضاربة في التاريخ، ومن ناحية أخرى، هنالك – أيضًا – تغييرات اجتماعيّة واسعة حدثت على مدى العقود الماضية، كالطبقية، والتّمييز على أساس الجنس والعِرق، فضلاً عن أنّ كثيرًا من المجتمعات المعاصرة في أوروبا، وأميركا الشمالية وأستراليا شهدت – أيضًا – تغييرات درامية في بعض الأحيان بالمقارنة بما كانت عليه منذ خمسين سنة فقط. وهكذا، من الواجب على دراسات الخطاب النقدية أن تدرس هذه التغييرات، من زاوية إعادة الإنتاج الخطابي للسلطة، وأن توضح مـــن زاوية أخـــرى ما إذا كانت علاقات السلطـــة الأساسية ما تزال راسخة، ولماذا؟

وأخيرًا، ينطبق الشيء نفسه على الثقافة؛ أي إنّ كلّ ما ذكرناه آنفًا يخصّ البعد الثقافي أيضًا، وتتنوّع الخطابات والطرائق التي يتم فيها تولّد السلطة واستمرارها بتنوّع الثقافات، وكذلك الحال بالنسبة إلى البنى الاجتماعية والإدراك الاجتماعي المرتبط باستمرار السّلطة المذكورة، ونظرًا لانتشار العولمة، أصبحت بعض أنواع الخطاب متماثلة تمامًا، كما هو الحال بالنسبة إلى كثير من الأخبار الدولية وحتى بعض الأنماط الترفيهية، ومع ذلك، من الممكن لأفراد الثقافات المختلفة أن يفهموا مثل هذه الخطابات ويستخدموها بعدّة طرائق مختلفة أيضًا، بما ينسجم مع مواقفهم ومعرفتهم وقواسمهم الثقافية المشتركة، والشيء نفسه ينطبق على إنتاج الخطاب وظروفه الاجتماعية، الذي

قد يختلف تبعًا للمجتمعات والثقافات، وهذا يعني أنّه يجب أن تتأكّد دراسات الخطاب النقدية من أنها تدرس إعادة الإنتاج الخطابي للسلطة في ضوء الخلفية الثقافية للمشاركين فيها، وكيف يتأثّر الخطاب - على نحوٍ متزايد - بالتجارب غير الثقافية لكثير من المجتمعات المعاصرة.

من السلطة إلى سوء توظيفها: الهيمنة

ثمة سوء فهم شائع ينصّ على أنّ السّلطة - بطبيعتها - "سيّئة"، وأنّ تحليل الخطاب والسلطة بتعريفه هذا هو تحليل "نقديّ"، غير أنّ هذا مفهوم قاصر فيما يتعلق بالسلطة وبدراسات الخطاب النقدية، فمن الواضح جدًّا إمكانية توظيف السّلطة لأغراض محايدة أو إيجابية متعدّدة، كما هو الحال عندما يعلّم الآباء والمعلمون الأطفال، وعندما تقوم وسائل الإعلام باطلاعنا على الأخبار، والسّاسة بحكمنا، والشرطة بحمايتنا، والأطباء بعلاجنا، كلٌّ يعمل بحسب إمكانياته الخاصة.

وهذا ليس مجرد تنصّل لكي نقول بعده: *"لكنّ"*... بل بخلاف ذلك؛ لأنّ المجتمع لا يتكامل ويفي بمتطلباته إذا لم يكن هناك نظام وحكم وضوابط وتوازن، وإذا افتقر إلى عدد من العلاقات المشروعة للسلطة، ومن هذا المعنى نفهم أنّ كثيرًا من التحليل الاجتماعي ينطوي على تحليل السلطة وما يتعلّق بها من مفاهيم.

وتفترض دراسات الخطاب النقدية التمعن في البنى الاجتماعية بصورة عامة، وفي علاقات السّلطة بصورة خاصّة، وحينئذٍ قد نستطيع أن نستقصي

"سوء" توظيف السلطة، وكيف يمكن لهذه الإساءة أن تؤذي النّاس؟ وكيف يُنتج الظلم الاجتماعي ويُعاد إنتاجه في الحياة اليومية، وحينها فقط نستطيع فهم كيف يتم التوزيع غير المتكافئ للسلطة في المجتمع؟

التوظيف غير الشرعي للسلطة

تهتم دراسات الخطاب النقدية بالتحليل النقدي لسوء توظيف السلطة من الساسة، وليس بالممارسة الشرعية للسلطة، وبدور وسائل الإعلام في تضليل الحقائق وليس بنشر ما هو صحيح، أو بكيفية انتهاك العلماء والباحثين مكانتهم العلمية بمضايقة الطلاب وموكليهم أو غيرهم من المواطنين واستغلالهم، وليس بتثقيفهم أو علاجهم، ونطلق على هذه الأنماط من سوء استغلال السلطة وتوظيفها "الهيمنة" (*domination*)؛ إذ إنّ هذا المفهوم يتضمن البُعد السلبي لكلمة "الإساءة"، فضلاً عن معانٍ أخرى كالغُبن والظّلم والجور وعدم المساواة، أي أنماط الأعمال والمواقف غير الشرعية جميعًا.

وتغطي الهيمنة – على نحو متساو – شتى أنواع *الإساءة التواصلية للسلطة* التي تحظى باهتمام خاص من محلّلي الخطاب النّقدي، مثل التّلاعب، أو التلقين، أو التّضليل، وقد يتبادر إلى الذّهن عدد من أمثلة الهيمنة الأخرى (غير الخطابيّة) في التجارب اليوميّة والقصص والتقارير الإخبارية ومنها: التّحرش الجنسي بالنّساء، وعنف الوالدين أو العنف المنزلي، والفساد السياسي، وتحرّش الشرطة وعنفها، والإرهاب ومكافحة الإرهاب، والحروب، وأذكر هذه الأمثلة هنا للتأكيد أنّ دراسات الخطاب النقدية قادرة على دراسة جزء صغير (ولكنّه مهم) من أنماط الهيمنة وعدم المساواة كلّها.

وللإسهام في ممارسة ذات أساس صحيح في دراسة الخطاب النقدي، يجب إعطاء تعريف واضح وكافٍ لمعنى *الإساءة*، وكيف يمكننا أن نميّز بين *توظيف وإساءة توظيف* اللغة أو الخطاب أو الاتّصال، للأخبار والجدال، والمناقشات البرلمانية والقوانين، والدّراسات العلمية أو التقارير المهنية، فضلاً عن عدد كبير من الأنواع والممارسات التواصلية الأخرى؟

وهكذا، يمكننا أن نتوقّع من وسائل الإعلام أن تطلعنا على الاضطرابات المدنية، ولكن متى بالتّحديد تنزلق مثل هذه "المعلومات" عن "أعمــال الشّغب" إلــى نصٍّ متحيّز عــن الشّبّان السّــود أو العالم الثالث، أو الأيديولوجيات الطبقية عن الفقراء؟ أو متى يتوجه بحث ما يدرس الهجرة أو الحياة اليومية للأقليات، على سبيل المثال، إلى تأكيد الصور النمطية السلبية الشائعة عن المدروسين؛ مثل تعاطي المخدّرات أو العنف، ويتجاهل أساليب التّمييز الممارسة يوميًا ضدّ هذه الأقليات من السلطات والشرطة والنّخب الرّمزية الحاكمة؟

وخلاصة القول: إنّ دراسة السبل الواضحة لسوء توظيف الخطاب، كما في الدّعاية العنصرية الواضحة أو العلم الزائف - تحتاج إلى أن تُدعم بالمزيد من التحليلات الدقيقة للممارسات اليومية بشأن ما هو "جيّد" و"سيّئ" جنبًا إلى جنب في النّص والحديث.

وعليه، متى نبدأ - بالضبط- في الحديث عن "الإساءة" لوصف مثل هذه الممارسات الخطابية اليومية؟ هنا يجب البدء بوصف مثل هذه الإساءات من زاوية الشرعية؛ إذ إنّ التعسف في توظيف السلطة أو سوء توظيفها هو *استخدام غير مشروع* (*illegitimate*) لها، ويقودنا مثل هذا التحليل إلى أسس

التحليل الاجتماعي والسياسي، فسوء توظيف السلطة يعني انتهاك الأعراف والقيم الأساسية، لمصلحة أصحاب السّلطة، مقابل مصالح الآخرين، وسوء توظيف السلطة يعني انتهاك الحقوق الاجتماعية والمدنية للشّعب، وفي مجال الخطاب والاتصال قد يعني هذا انتهاك حققك في أن تكون متعلّمًا ومثقفًا "جيّدًا" ومطّلعًا على نحو حسن، وهلم جرا.

ومع هذا، تُعدّ الفكرة القياسية للشرعية معقدّة جدًا، ويرتبط تحليلها الوافي بأسس دراسات الخطاب النقدية، وإذا أردنـــا تحليـــل الهيمنة ونقدها- حتى إن كانت الهيمنة تُعرف بأنّها غير شرعية - نحتاج إلى أن نكون واضحين جدًّا فيما يخص الأعراف والمعايير أو المقاييس الشرعية، والأهم من ذلك هو سؤال: من المسؤول عن تعريف الشرعية في المقام الأول؟ إحدى الإجابات المشهورة في الديمقراطيات الليبرالية هي أنّ هذه هي مهمة الممثلين المنتخبين ديمقراطيًّا من الشعب كأعضاء البرلمان، ومجلس المدينة وغيرهم، ومع ذلك، فنحن نعرف - تاريخيًّا - أنّ هناك كثيرًا من القوانين والأنظمة العنصرية متحيّزة جنسيًّا وطبقيًّا، ومن البديهي أنّ القوانين التي على هذا النّحو لا تضمن الشرعية حالما نبدأ بتطبيق الأعراف والقواعد والمعايير الأخرى، وإنّما هذه هي الحال بالنسبة إلى الوضع الدولي لحقوق الإنسان الذي تغيّر عبر التاريخ، وبعبارة أدقّ: كما في أعرافنا وقيمنا، فالمعيار القياسي للشرعية نسبيّ أيضًا، ويتغيّر تاريخيًّا ويتنوّع تبعًا للثقافات، حتى عندما ندّعي - في كلّ مرة - أنّه "عالمي".

وعلينا أن نتقبّل - عند الاصطدام بظاهرتي توظيف السّلطة المشروع وسوء توظيفها غير المشروع في آنٍ واحد - إمكانية وجود أنماط مشروعة من عدم المساواة كنتيجة طبيعية لسوء التوظيف ذلك، وهذا هو الحال ليس

في اختلافات السلطة السياسية الواضحة فحسب، وإنّما أيضًا في التوزيع لمصادر القوة والسلطة غير العادل بدءًا بالماديات، كالمال، أمّا فيما يخصّ دراستنا فهو – أيضًا – صحيح فيما يتعلق بالموارد غير الماديّة، والمصادر الرّمزية للسلطة، كالمعرفة والنفاذ إلى الخطاب العام؛ لذا نجد التفاوت "الطبيعي" في اختلافات القوّة أو السلطة بين الأساتذة والطلاب، والمهنيين وعملائهم، والخبراء والأشخاص الاعتياديين أو الصحفيين والجمهور.

لذلك فإن السؤال الحاسم في دراسات الخطاب النقدية هو: أيّ اختلافات السلطة يتسم بالشرعية بحسب مقاييس العدالة والإنصاف الاجتماعي في عصرنا هذا أو بحسب حقوق الإنسان الدولية؟ وأيها يمثل حالات إساءة توظيف غير شرعية للسّلطة، وعلى سبيل المثال، متى يستطيع الصّحفي توظيف مصادر سلطته – مثل المعرفة والمعلومات الخاصّة، وكذلك النفاذ المباشر إلى وسائل الإعلام – شرعيًا لإبلاغ المواطنين؟ ومتى يوظف مثل هذه السّلطة في التّضليل أو الإضرار والتلاعب بالمواطنين؟

ويمكننا أن نلحظ كثيرًا من جوانب تعريف (عدم) شرعية النّص والحديث يتم تأطيرها وفقًا للعواقب العقليّة السلبيّة (*mental consequences*) للهيمنة الخطابية: كالتضليل والتلاعب والإعلان المغرض والأحكام السابقة، والافتقار للمعرفة والتلقين، وكيف يُحتمل أن تؤدّي هذه الممارسات إلى عدم المساواة الاجتماعية؛ لأن مثل هذه العواقب العقليّة – بدورها – قد تؤثّر في التّفاعل الاجتماعيّ (غير الشّرعيّ)، مثل التّمييز.

وبالرّغم من أنّنا يمكن أن نقبل بالتّعريف العام لهيمنة الخطاب وفقًا لنتائجه الاجتماعيّة السلبية على المتلقين؛ فإنه من الصّعب جدًا تحديد

الأعراف والقيم الدّقيقة التي تجعل مثل هذه النتائج السلبية واضحة، وبالطبع يعتمد هذا على المنظور الشخصي.

وليس من الصعب معرفة لماذا يُعدّ التقرير الإخباري العنصريّ "شرا"، فهو- على سبيل المثال- يساعد على تشكيل الصورة النمطية السلبية والأيديولوجيات العنصرية وترسيخها، وهو ما يُعدّ أساس التّمييز العنصري الذي يمثل انتهاك المصالح والحقوق الأساسية لأولئك الذين يتعرضون للتمييز، وهذا هو سبب حظر التقرير الإخباري العنصريّ أو البروباجندا السياسية بحكم القانون في كثيرٍ من البلدان.

مثال: التقرير الإخباري العنصري

هنا نورد مثالاً للتّحقق مما إذا كان التقرير الإخباري عنصريًا أم لا؟ عن طريق التغطية الإخباريّة لصحيفة ما لأعمال النّهب التي يقوم بها شبّان سود أثناء "مكافحة الشّغب"، كما حصل عدّة مــرات في المملكــة المتّحــدة أو الولايات المتحدة الأميركية، كما حلّلناها في كتابنا "العنصرية والصحافة"، فمن الواضح أنّ تغطية الأعمال الإجرامية لأفراد الأقليات لا يُعدّ فعلاً عنصريًا ولا خرقًا لحقوقهم المدنية، حتى عندما يدعم مثل هذا التقرير "السلبي" التّحامل العِرقي بين عدد من أبناء البِيض الذين يُعدّون الأغلبية ضدّ تلك الأقليّات؛ لذلك يحتاج المرء إلى تحليل مفصّل للنّص وسياقه؛ ليكون برهانًا على أنّ هذا التقرير عنصريّ، فمثلاً تكون مثل هذه التغطية الإخبارية أكثر عنصرية أو أقل تبعًا للشروط الآتية:

- إذا غطّى التّقرير الأعمال السلبية للشّبّان السّود فحسب، وتجاهل أعمال العنف التي قام بها شّبان آخرون، أو – في الواقع – رجال الشرطة.

- إذا تم تأكيد الأعمال السلبية للشبّان السّود (باعتماد البلاغة اللغويّة: كالمبالغة والاستعارة)، ولم يتم تأكيد العنف الذي تستخدمه الشرطة ضدّهم (مثلاً باعتماد أسلوب العبارات الملطفة ***euphemisms***).
- إذا وضعت أحداث الشّغب أو العنف في إطار "عِرقي" أو "عنصري" تحديدًا، بدلاً من وصفها بأنّها: أعمال صدرت من شباب، أو أناس فُقراء، أو رجال مثلاً، أو أي تصنيف آخر مرتبط بالموضوع.
- إذا تم التّركيز على أعمال الشّغب والنّهب والعنف كأحداث، من دون ذكر الأسباب الاجتماعيّة المسبّبة لها، كأن تكون نتيجة لكثير من مضايقات الشّرطة، أو دون وضعها في إطار أوسع للفقر والتّمييز.
- إذا كانت الصحف تغطي - بصورة منتظمة - أخبار الأقليات بمثل هذا النّوع من العنصريّة، ومن ثمَّ يبدو أن لديها سياسة سلبية للتغطية الإخبارية للأقليات.
- إذا استُخدمت فحسب - أو بشكل مهيمن - مصادر صحفية من "البيض"، تميل إلى إلقاء اللوم على الشباب السّود وتبرئ رجال الشرطة.

إننا نعتقد أنّ المعايير والأعراف المنتهكة ليست موضعًا للخلاف، وعلى العكس من ذلك، فإنها جزء لا يتجزّأ من المعايير المهنية لتقديم التقارير الوافية، التي تتطلب تمثيلاً متوازنًا للأحداث؛ إذ إنّها تفسّر (الأحداث) وفقًا لأسبابها وسياقاتها الاجتماعيّة؛ لأنّ وظيفتها هي مراقبة سوء توظيف السلطة من أجهزة الدولة أو قوّاتها، ويعرف الصحفيون - أو يجب أن يعرفوا -

العواقب المحتملة للتقارير العنصرية عن الأقليات، ومن ثم ينبغي عليهم أن يكونوا حريصين جدًّا على احترام القواعد العامة لإعداد التقارير المهنية، فلا يغضون الطّرف عن جرائم الأقليات وأخطائها ولا يطبقون نظام الرقابة الذاتية وكأنّهم هم القائمون عليها، بل عليهم تطبيق المعايير المهنية الخاصّة بهم عندما يغطّون أحداث الجماعات الأخرى فحسب، أي من هم خارج نطاق مجموعتهم (*Others*).

التحزب المشروع

المثال الذي ذكرناه عن التقارير العنصرية في تغطية "أعمال الشغب" يبقى مباشرًا نسبيًّا؛ لأنّنا يمكن أن نطبق الأعراف والقيم العامة للتقارير المهنية لتقويم مثل هذه التقارير (العنصرية) نقديًّا، ومع ذلك، هناك كثير من الأمثلة الأخرى أكثر أو أقل "سوءًا"، كما أن هناك تقارير حزبية لا تنتهك القواعد والأعراف القائمة، وليس لها آثار اجتماعية سلبية، فعلى سبيل المثال عندما تقوم صحيفة يسارية بتسليط الضوء على الصفات الإيجابية للمرشح اليساري في الانتخابات وعلى الصّفات السلبية لمرشح اليمين، قد يكون الدافع لمثل هذا التحيّز الواضح للصحيفة اليسارية - أن معظم الصحافة محافظة وتقدّم مرشحي الجناح اليساريّ بصورة سلبية أكثر.

وعلى نحو مشابه، يمكن للصّحافة أن تقدّم الصورة السلبية للسّاسة الفاسدين، وللصناعات التي تلوّث البيئة أو التّمييز، وقد تكون مثل هذه التغطية "متحيّزة" ضدّ تلك الأحزاب، لكن من دون شكّ أنّ نتائجها تخدم الصالح العام بوضوح.

وهكذا، يمكننا أن نستنتج أنّنا نحتاج إلى أن ندرس – بعناية – السياق الخاص بكلّ ممارسة خطابيّة، وكذلك الأعراف والقيم التي تُعرّف ماهية الممارسة الوافية لهذا الخطاب. ومع ذلك، كقاعدة عامة، يمكننا أن نتكلّم عن التوظيف غير المشروع للسلطة الخطابيّة؛ أي الهيمنة، إذا كان مثل هذا الخطاب أو نتائجه يمكن أن تنتهك حقوق الإنسان أو حقوق المواطنين المدنية بشكل منظم، وبصورة أكثر تحديدًا، هذه هي الحال إذا كان مثل هذا الخطاب يعزّز أشكال الظلم الاجتماعيّ، مثلما هي الحال عندما يتم تفضيل مصالح المجموعات المسيطرة على حساب مصالح المجموعات المُهيمَن عليها بالتحديد؛ لأنّ هذه الأخيرة لا تملك المنفذ نفسَه إلى الخطاب العام.

لذا نحتاج إلى تحديد خصائص كلّ نوع خطابيّ أو ممارسة خطابيّة، كما لاحظنا في المثال السابق عن أخبار الصحافة، غير أنّنا – بالطبع – نحتاج إلى تطوير هذه المعايير لتشمل جميع أنواع الخطاب العام، مثل المناقشات البرلمانية، أو الدّعاية السياسية، أو الإعلانات، أو خطابات الشركات، أو الكتب التعليمية والتفاعل داخل القاعات الدراسية، أو الخطاب القانوني، أو الخطاب العلمي، أو الخطاب البيروقراطي.

الجدل المضاد: عدم القدرة على السيطرة على العواقب

ثمة تعقيد آخر في نظرية الهيمنة الخطابية، هو أنها لم تُصغ وفقًا لبنى الخطاب، أي البنى التي تمكّن الكُتّاب والمؤلّفين من السّيطرة عليها (بصورة تامّة أو جزئية)؛ لذلك هي عرضة لتحمل مسئوليتها بشكل كلّي أو جزئي)،

ولا سيّما من حيث النتائج (العقليّة) المترتّبة لهذه البنى، فعادة ما يدافع السّاسة والصحفيّون - بصورة روتينية - عن أنفسهم ضدّ اتّهامهم بتحيز أقوالهم أو نصوصهم قائلين: إنهم لا يستطيعون التحكم في كيفية قراءة النّاس خطاباتهم أو في فهمها أو في تفسيرها.

ولا يمكن تجاهل وجود أساس لمثل هذا الدّفاع؛ إذ لا يمكننا القول: إنّ هذا الدّفاع ليس له سند على الإطلاق، لعدم وجود علاقة سببيّة بين الخطاب وتفسيره؛ أي إنّنا نعرف - من سيكولوجية فهم الخطاب - أنّ الخطابات أنفسها ليست سوى عامل واحد في مجموعة معقّدة من الظروف والعوامل التي تؤثّر في الفهم والتفسير، كسياق القراءة، ومعرفة القرّاء وأيديولوجياتهم، وسيرتهم الذاتية وتجاربهم ونواياهم وأهدافهم الحالية، ودورهم ووضعهم الراهن وغيرها من الأمور.

ومع ذلك، فعلى الرّغم من الاختلافات الفردية والسياقية؛ لا يعني هذا أنّ الخطابات أنفسها ليس لها علاقة بعمليات التأثير الاجتماعي، وهنالك نظرة عامة في وسائل المعرفة/ والتحيّز والأيديولوجيات المكتسبة، من الخطاب، ومن ثم، ينبغي على الكُتّاب والمنظمات المهنية التّبصر في العواقب الممكنة أو المحتملة لخطاباتهم على التمثيلات الاجتماعية للمتلقين.

فعلى سبيل المثال، من المؤكد أن تسليط الضوء والتركيز المستمر على الشخصيات المنحرفة أو الإجرامية التي قد تنتمي إلى الأقليات يخلق مواقف عنصرية *اجتماعية مشتركة* في المجتمع ويؤكدها، ولا يقتصر ذلك على آراء بعض المتعصبين.

وهناك أيضًا شكّ محدود في أنّ معظم أيديولوجياتنا تتشكل خطابيًّا، وبهذا المعنى لا يُعدّ الافتقار إلى السيطرة المباشرة على العقول أو المتلقين مبررًا لسوء الممارسة الخطابية؛ نظرًا إلى معرفتنا الاحترافية بالتوجهات المحتملة للتأثير الشامل لمثل هذه الممارسات في عقول المتلقين وأفعالهم، وفي الواقع تعرف نفس جماعات النّخبة والمؤسسات النخبوية تمامًا مدى التأثير الذي تسببه "معلوماتها" وإعلاناتها ودعايتها في عامة الناس، وطبيعة هذا التأثير، وإلاّ فلن تشارك في الاتصالات والعلاقات العامة في المقام الأول.

الأهمية العملية لدراسات الخطاب النقدية

ما قيل آنفًا ينطبق – بالدرجة الأولى– على دراسات الخطاب النقدية. ومثل هذه البحوث – كما نأمل – تنتج نظرة عميقة ومفيدة عن كيفية أداء الخطاب دورًا في استمرار الهيمنة، وكيف يؤدي سوء توظيف السلطة إلى عدم المساواة الاجتماعية، ومع ذلك، فإنه من الأمور الحاسمة أن تكون هذه النظرة ذات صلة عملية وثيقة بالجماعات المُهيمَن عليها، وبالرّغم من وجود أمثلة كثيرة للتطبيقات "العملية" لبحوث دراسات الخطاب النقدية؛ فإن هذا البُعد من دراسات الخطاب النقدية يحتاج إلى المزيد من التنمية والتطوير وتحليل النقد الذاتي، واسمحوا لي بأن نقدّم لكم بعض الخيارات بإيجاز.

الوساطة والاستشارة

إذا ادّعى سياسيّ وصحفيّ أو أستاذ جامعي أنّه لا يعرف (أو لم يكن يعلم) الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على خطاباتهم، فهذا يعني – بوضوح –

وجـــود دور تـــوسطي لمحلّلي الخطاب النقدي. فهم قادرون على أن يبينوا- بالتّفصيل - كيف أنّ الموضوعات، وعناوين الخطاب الإخباري وملخصه، وخلاصات المقالات العلمية واستنتاجاتها، أو شعارات الخطاب السياسي، يمكن أن تُوظّف ويُساء توظيفها في "تعريف الموقف"، أي، كيف يمكن أن توظف هذه البنى الخطابية لبناء المستوى العُلوي (الكلي) للنماذج العقلية للأحداث، وبوصفنا محلّلين نقديين يمكننا أن نظهر كيف تُوظف مفردات معجمية محدّدة أو استعارات معينة لتصوير تفاصيل الأحداث أو خصائص النّاس في مثل هذه النماذج العقلية، أو - في الواقع - لبيان كيف تميل مثل هذه النماذج العقلية إلى أن تكون معمّمة بالتحيّزات أو المواقف الاجتماعية العامة الأخرى.

وتستطيع دراسات الخطاب النقدية أن تتداخل مع التثقيف الخطابي للمهنيين، وينبغي عليها فعل ذلك، لتوضيح كيف يمكن أن تؤثر الخطابات العامة لنخب المجتمع في عقول المواطنين، وكيف يؤدي مثل هذا التأثير دورًا فـــي استمرار البنية الاجتماعية، ويُعدّ إدراك المرء - أو كونه على بيّنة - من العواقب أو النتائج المترتبة على خطابه (أو أي فعل عام آخر له) أحدَ شروط المساءلة، كما هو الحال - أيضًا - بالنسبة إلى معرفتنا بتأثيرات المنتجات الكيماوية في البيئة، وفي هذه الحالة، لا يُقبل العذر القائل: "إننا لم نكن نعلم!" (أو البديل الألماني، المستخدم كاعتذار بعد الحرب العالمية الثانية "لم نكن ندرك أنّ هذا سيحصل "*Wir haben es nicht gewusst*")، أي إنّ مثل هذه الأعذار لم تعد مقبولة، كما هو الحال - أيضًا - بالنسبة إلى التقويم النّقدي لممارسات تلويث البيئة.

التدريس، بوضوح

يُعدّ تعليم دراسات الخطاب النقدية ذا صلة وثيقة بالمواطنين بنحوٍ عام؛ لأنّهم يستطيعون أن يتعلّموا ليكونوا أكثر وعيًا وإدراكًا لأهداف خطابات النّخبة، وكيف يمكن للخطابات العامّة أن تضلّل، وتتلاعب، أو تلحق الأذى بهم، وهذا يعني أنّ الهدف الاجتماعي والعملي الرئيس لدراسات الخطاب النقدية هو وضع إستراتيجيات المعارضة والمقاومة الخطابية وتطويرها.

النصيحة المهنية، وقوانين السلوك

لتحقيق هذه الأهداف، نحتاج إلى فحص مفصل لخصائص الخطاب وأنواعه، وسياقاته التواصلية، التي من المحتمل أن تكون لها أية عواقب اجتماعية - إدراكية (*sociocognitive*)، في تكوين المعرفة، والمواقف والأيديولوجيات، ومثل هذا الفحص يتطلب تعاون محلّلي الخطاب مع اللغويّين، وعلماء النفس وعلماء الاجتماع، كلٌّ يبحث في بعض مكونات العملية المعقّدة لإعادة الإنتاج الخطابي الاجتماعي للظلم.

وعلى الرّغم من أنّ تعليم دراسات الخطاب النقدية أمر حاسم بوصفه نمطًا من أنماط مقاومة الهيمنة الخطابية؛ فإنه غير كاف، فهناك عدد قليل من الصحف التي غيّرت ممارساتها العنصريّة في تقاريرها الإخبارية نتيجة لتحليلات دراسات الخطاب النقدية، وينطبق الشيء نفسه على معظم الدراسات النقدية، ومع ذلك قد يكون للمقاومة تأثير حتى على أكثر السلطويين سلطة، وهذا واضح - كما رأينا - في النّجاحات التي حققتها الحركات النسائية والبيئية.

إن التعليم هو إحدى الطرائق الطويلة والتقليدية المتّبعة في تثقيف الصحفيين وغيرهم من المهنيين وذلك باطلاعهم على نتائج أفكارنا ورؤانا الأساسية؛ أي إنّ أهدافنا واضحة في الجامعة، وهي: تعليم الطلاب كيفية تحليل النّص والحديث نقديًا، وكيفية تدريس ذلك للآخرين، وكيفية تطوير نظريات جديدة لتحسين مثل هذه التحليلات.

إن أنماط المقاومة الأكثر مباشرة والأكثر نجاحًا في الميادين الأخرى، ربّما تكــون فعالــة ومؤثرة – أيضًا – في دراسات الخطاب النقدية، وذلك – مثلاً – في مجال التقارير العنصرية أو التي تمارس تمييزًا على أساس الجنس، ويمكن أن يكون هذا عن طريق تقديم شهادة خبير أو متخصّص نقدي إلى الهيئات الدولية ذات النفوذ والسلطة، كالأمم المتّحدة أو الاتّحاد الأوروبي؛ لأنّهما – على حدّ سواء – اتّخذتا مرارًا إجراءات ضدّ العنصريّة.

وعلى سبيل المثال، إذا استطعنا إظهار كيف يُعاد إنتاج مثل هذه العنصرية عن طريق وسائل الإعلام، يمكننا – في الوقت نفسه – صوغ توصيات ملموسة، قد تأخذ صورة ميثاق شرف مهني طوعي، كما يحدث في كثير من الميادين الأخرى، وتستطيع مثل هذه المواثيق وضع معايير للتنوّع في غرف الأخبار، وجمع الأخبار، وموضوعات الأخبار ومصادرها، فضلاً عن التوصيات الأخرى كتنفيذ الأعراف والقيم المهنية العامة، ويمكن لهذه المواثيق أن تقترح – بوضوح وشفافية – حذف جميع الإحالات غير ذات الصلة، التي تتعلق بالخلفية العِرقية للشخصيات مدار الحديث فــي الأخبار، لا سيّما الأخبار السلبية كالجريمة، والشّيء نفسه – كما اقترحنا – ينطبق على تغطية أخبار العالم الثالث أو الإسلام، وتم اقتراحه بنفس الطريقة بالنسبة لتغطية وسائل الإعلام للأمور المتصلة بالنوع الجنسي ***gender***.

العنصرية تسيء إلى العمل التجاري

وفضلاً عن التّدريس والبحث والعمل السياسي الذي يتطلّب نفوذ المنظمات الدّولية، هنالك إستراتيجية أخرى مهمة من إستراتيجيات المقاومة في دراسات الخطاب النقدية تؤثر في جوهر الأيديولوجيات والممارسات الليبرالية الجديدة، هي الأرباح، فمن الواجب علينا أن نبيّن أنّ خطاب التّمييز العنصريّ أو التمييز الجنسيّ، أو الافتقار إلى التنوّع بصورة عامة - ليس في صالح العمل التجاري، وفي المجتمع متعدّد الثقافات - على نحو متزايد - كالولايات المتحدة الأميركية أو أوروبا أو أستراليا، حيث الكثير من المهاجرين - غير الأوروبيين - صاروا مواطنين ومستهلكين، فليس من الحكمة أن تعادي هؤلاء المواطنين والمستهلكين بسياسات التّمييز، أو التّقارير الإخبارية، أو التدريس الذي ينطوي على عنصرية، أو غيرها من الممارسات الخطابية، إذا كان لهؤلاء المواطنين القدرة على الاختيار بين صحيفة عنصريّة وأخرى غير عنصرية أو برنامج تلفازي أو مدرسة أو عمل عنصري وآخر ليس عنصريًا، فمن البديهي أن نتصوّر ماذا سيختار معظمهم، ولا سيّما إذا كانوا هم أنفسهم يدركون مساوئ العنصريّة.

إنّ التنويع والتعدّدية في غرفة الأخبار ربّما لا تكون كافية؛ لأنّ صحفيي الأقليات - إذا تم توظيفهم - فسيكون اختيارهم راجعًا إلى تشابه قيمهم مع قيم مالك هذه الصحيفة أو رئيس تحريرها، أو لأنّ مثل هؤلاء الصحفيين سيتكيّفون في وقت قليل مع زملائهم الآخرين من أجل الحفاظ على وظائفهم أو ظروف العمل الملائمة للعيش، وفي مثل هذه الحالة، يكون تنوّع أعراق مشتري الصحف واختلافهم هو الحافز القوي الذي يدعو إلى تغيير

سياسات المقالات الافتتاحية لهذه الصحف، وبصورة أعمّ، ستحاول هذه المؤسسات التقليل من التّمييز العنصري عندما تدرك إدارتها - سواء بالنسبة إلى تعيين الموظفين المؤهلين أم إلى تلبية طلبات زبائنها وإرضائهم - أن مثل هذه العنصرية تسيء إلى الأعمال التجاريّة.

التحالفات والتعاون

ترتبط كفاءة بحوث دراسات الخطاب النقدية بتحالفاتها الإستراتيجية مع تلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات الأقليات أو المؤسسات التي تشارك في النضال والكفاح ضدّ عدم المساواة الاجتماعية بصفة عامة، وضدّ خطاب التمييز بوجه خاص، كالعنصرية، والتّمييز على أساس الجنس والطبقية في السياسة ووسائل الإعلام والتعليم والبحوث، وقد لا يكون هذا الحقل مستوعبًا عمليات دراسات الخطاب النقدية، ولكنه واسع بما يكفي لعدد هائل من مشاريع البحوث وأنماط التعاون والعمل الاجتماعي.

ماذا تفعل؟

خلاصة القول: تكمن الأهمية العملية لدراسات الخطاب النقدية بصورة خاصة في التعليم النقدي للطلاب ليكونوا مهنيي المستقبل، وأيضًا في دورها في إعداد الخبرة والمهارة للمنظمات الدولية القويّة، فضلاً عن المنظمات الشعبية، عن طريق إثبات أنّ أيّ نمط من أنماط خطاب التمييز - في نهاية المطاف - يعطي مردودًا سيئًا في الأعمال التجارية والمشاريع والمؤسسات.

ويمكن لباحثي دراسات الخطاب النقدية تحليل الكتب المدرسية تحليلاً نقديًا واقتراح كتب وآليات جديدة للناشرين والسلطات المسؤولة عن التعليم، ويستطيعون تقديم دورات تعليمية للصحفيين عن الكتابة غير العنصريّة للأخبار، ويمكنهم – أيضًا – التّدخل في ورش العمل عن التفاعل غير العنصريّ مع العملاء في كثير من الأعمال التّجارية، وهلم جرا، وهلم جرا.

وفي النّهاية ينبغي علينا أن نكرّر مرّة أخرى أنّ مثل هذه الأهداف العملية والمهمة لدراسات الخطاب النقدية لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت تستند إلى عدد واسع من البحوث المفصّلة عن الممارسات الخطابية الحاسمة في المجتمع، لا سيّما في السياسة والإعلام والتّعليم والبحث؛ أي عن الممارسات والمنتجات اليومية للنّخب الرّمزية أو الخطابية، والهدف من المقالات المجموعة في هذا الكتاب هو الإسهام في هذا الجهد البحثي الجماعي.

شكر وتقدير

أدين بالشّكر والامتنان لكارمن روزا– كالداس (*Carmen Rosa-Caldas*)، وميشيل لازار (*Michelle Lazar*)، وثيو فان ليوين (*Theo van Leeuwen*) لقراءاتهم النقدية، وتصحيحاتهم واقتراحاتهم لهذا الفصل من الكتاب.

للمزيد من القراءة والاطلاع

نوقش هذا الفصل بخلفية أكاديمية واسعة في الكتابات المهتمة بالسلطة، والهيمنة، والخطاب، والإدراك، والمجتمع، وسنذكر كثيرًا من هذه الكتابات

في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب، ومع ذلك، نودّ أن ندرج بعض المراجع المقترحة لمزيد من القراءة لأولئك الراغبين في الحصول على قائمة منفصلة من الاقتراحات في الحقول والموضوعات الرئيسة التي تناولها هذا الكتاب، ونشير هنا إلى الكتب المطبوعة باللغة الإنجليزية فحسب لتجنب الكم الهائل من المراجع.

الفصل الثاني

بنى الخطاب وبنى السُّلطة

يُعنى هذا الفصل بدراسة العلاقات بين الخطاب والسلطة الاجتماعية، فبعد أن عرضنا - بإيجاز - التّحليل النّظريّ لهذه العلاقات، نستعرض آخر الأعمال في هذا المجال الجديد من البحوث، وعلى الرّغم من أنّنا نفيد في دراستنا هذه من دراسات السّلطة في عدّة تخصصات؛ فإننا نركز على دور النّصِّ والحديثِ في تمثيل أساليب السلطة والتعبير عنها ووصفها وإخفائها وإضفاء الشرعية عليها في النظام الاجتماعي، وهنا علينا أن نولي اهتمامًا خاصًّا بدور الأيديولوجيا، بخلاف معظم الدّراسات الأخرى في علم الاجتماع والعلوم السياسية؛ إذ إنّنا نقوم بصوغِ هذه الصلة الأيديولوجية وفقًا لنظرية الإدراك الاجتماعي؛ لأنّها تمكننا من بناء الجسر النظري الضروري الذي لا يمكنُ الاستغناءُ عنه، بين السلطة الاجتماعية للطبقات أو الجماعات أو المؤسسات على مستوى التحليل الشمولي وبين تنفيذ السلطة في التفاعل والخطاب على المستوى الجزئي الاجتماعي. ومن ثم يركّزُ استعراضنا الأعمال الأخرى في هذا المجال على تأثير بنى محدّدة للسُّلطة في أنواع خطاب متنوعة، وفي بناها المميزة.

وتتطلب نظرية الخطاب التحليلية التي تمثل الخلفية المركزية في هذه الدراسة عرض دراساتنا السابقة (على سبيل المثال، ١٩٨٣، ***Kintsch*** و ***van***

Dijk؛ van Dijk، ١٩٧٧، ١٩٨٠، ١٩٨١) والمناهج الأخرى في تحليل الخطاب الحالي (راجع موضوع الإسهامات: van Dijk، ١٩٨٥a)؛ أي أنّ لهذا الفصل صلة بما قمنا به مؤخرًا من أعمالٍ في الخطاب الإخباري والخطاب العنصري، وهما سيُستعرضان هنا بإيجاز، لكن هذا الفصل يوضح نهجًا اجتماعية للخطاب، ويحمل شواهد على تطور الدّراسة النّقديّة للنّصِّ، والحديث في النّظام الاجتماعي(١).

يفرض علينا إطارنا في تحليل الخطاب، ومحدودية عدد الصفحات التي يتكون منها فصل واحد، بعض القيود، منها:

١. إنّنا نفيد من الكتابات الراهنة حول العلاقة أو العلاقات الأكثر عمومية بين السلطة واللغة، تلك التي كانت محورًا لعددٍ من الدراسات الحديثة، ولكننا لا نناقشها، أو نستعرضها (Kramarae, Shulz, & O'Barr, 1984; Mey, 1985)، وتتركز مناقشتنا على الخطاب بوصفه شكلاً "نصيًا" محددًا من توظيف اللغة في النظام الاجتماعي، وعلى بعض أعمال علم اللغة الاجتماعي التي تتعامل مع دور الهيمنة أو السّلطة في دائرة اللغة والأسلوب فحسب (Scherer و Giles، ١٩٧٩).

٢. يجب علينا تجاهل كثيرٍ من الأعمال المتعلّقة بدراسة السّلطة في التّواصل بين الأشخاص، وهو الحقل الذي استعرضه بالفعل بيرغر (Berger)

---

(١) (أدين بالشكر والتقـــدير للبـــاحثين: James Anderson, Charles Berger, Norman Fairclough, Cheris Kramarae, and Ruth Wodak لملاحظـــاتهم واقتراحـــاتهم البنّاءة على مسودة هذا الفصل).

(١٩٨٥) (راجع أيضًا: *Bauman Scherzer, 1974; SavilleTroike, 1982*)؛ لأنّنا مهتمون بالسّلطة الاجتماعيّة أو المجتمعيّة بدلاً من السّلطة الشّخصية.

٣. من دواعي الأسف أنه يجب علينا تحديد مجال دراستنا بدور السلطة في الثقافات "الغربية"؛ لذلك ابتعدنا عن دور السّلطة في الثقافات الأخرى التي تناولها – في مجال الإثنوغرافيا الوصفيّة للكلام (وصف الثقافات الفردية) – بعض الباحثين مثل بومان (*Bauman*)، وسيشرزر (*Scherzer*) (*Bauman* و*Scherzer*، *1974*) وترويك (*Troike*)، وسافيل (*Saville*) (*Saville-Troike, 1982*)، وعن الكتابات الحالية بشأن التواصل بين الثقافات.

٤. موضوع الدراسات النسوية عن هيمنة الذّكور وانسّلطة في اللغة نوقش بالفعل (راجع مصادر *Kramarae, Thorne, & Henley, 1983*)، لذلك نقتصر على موجز عن البحوث التي تركّز على السّلطة بين الجنسين والخطاب، ولا بُدّ من الإشارة إلى عدد من الدراسات التي قيّدت حجم مراجعتنا هذه، تلك التي اهتمت بالعلاقة بين اللغة، والخطاب، والسلطة، والأيديولوجيا في عدة دول أوروبية، وكذلك في دول أميركا اللاتينية.

تحليل السُّلطة

كان من نتاج تحليل السُّلطة دراسات كثيرة في مجالات المعرفة التخصصية، منها: دراسات ديل (*Dahl*) (١٩٥٧،١٩٦١)، ودبنام (*Debnam*)

(١٩٨٤)، وجلبريت (*Galbraith*) (١٩٨٥)، ولوك (*Lukes*) (١٩٧٤، ١٩٨٦)، وميليباند (*Milliband*) (١٩٨٣)، وميل (*Mills*) (١٩٥٦)، وثيربورن (*Therborn*) (١٩٨٠)، ووايت (*White*) (١٩٧٦)، ورونج (*Wrong*) (١٩٧٩)، وغيرها الكثير؛ إذ تخوض معظم تلك الدراسات في حدود علم الاجتماع والعلوم السياسية، ومن غير الممكن أن نستعرض مثل هذا التّراث الغني في هذا الفصل أو نلخصه؛ لذلك، سنقتصر على تحديد عدد من سمات السلطة الاجتماعية الرئيسة، وإعادة بنائها ضمن إطار نظريتنا، ومن المهم معرفة أنّه لا يمكن - بيُسرٍ- حصر مفهوم السلطة المعقّد في تعريف واحدٍ لها، بل نحتاج إلى نظرية متكاملة متداخلة المعارف لفهم أهم آثار السلطة وتطبيقاتها، ويمكن تلخيص خواص السلطة المتعلقة بمناقشتنا على النّحو الآتي:

(١) تتميز السلطة الاجتماعية بخاصية العــلاقة بين الجماعات، والطبقات، أو المكونات الاجتماعية الأخرى، أو بين الأشخاص بوصفهم أفرادًا اجتماعيين، وعلى الرّغم من أنّنا قد نتحدّث عن أنماط السلطة الشخصية، فإنّ هذه السلطة الفردية أقل ارتباطًا بتفسيرنا المنهجي لدور السلطة في الخطاب بوصفه تفاعلاً اجتماعيا.

(٢) وعلى مستوى التحليل الابتدائي الأساسي، تتجلى علاقات السلطة الاجتماعية في حالة التفاعل؛ إذ نقول: إنّ المجموعة (أ) (أو أعضاءها) لديها سلطة على المجموعة (ب) (أو أعضائها) عندما تقوم المجموعة (أ) بممارسة سلطتها الاجتماعية بصورة احتمالية أو فعليّة على المجموعة (ب)، وبما أنّ مفهوم الفعل - بحدّ ذاته - ينطوي على المفهوم (الإدراكي) لسيطرة الفاعل؛ لذلك تفرض السيطرة الاجتماعية

على المجموعة (ب) بأفعال المجموعة (أ) قيودًا بضبط النّفس للمجموعة (ب)، وبعبارةٍ أخرى، تحدد ممارسة المجموعة (أ) للسلطة الحرية الاجتماعية لأفعال المجموعة (ب).

(٣) باستثناء حالة القوّة الجسدية، تفترض سلطة المجموعة (أ) على الأفعال المنجزة أو المحتملة للمجموعة (ب) أنّ المجموعة (أ) تسيطر إدراكيًا على أفعال المجموعة (ب)، أي على رغبات تلك المجموعة وأمنياتها وخططها ومعتقداتها، ولأيّ سببٍ كـــان، قد تقبـــل المجموعـــة (ب) أو توافق على القيام بما تمليه عليها المجموعة (أ)، أو اتّباع القانون والقواعد، أو توافق – بالإجماع – على العمل مع (مصالح) المجموعة (أ)، وبعبارة أخرى: عادة ما تكون السّلطة الاجتماعية غير مباشرة وتعمل بواسطة "عقول" النّاس، عن طريق، على سبيل المثال، تنظيم المعلومات الضّرورية أو الآراء التي يحتاج إليها النّاس لتخطيط أعمالهم وتنفيذها.

إنّ معظم أنماط السلطة الاجتماعية في مجتمعنا تُعنى بهذا النوع من "السيطرة العقلية"؛ إذ تمارس بصورة قياسية عن طريق الإقناع أو أنماط التواصل الخطابي الأخرى، أو عن طريق الخوف الناتج من إمكانية التعرض للعقوبات في حال عدم امتثال المجموعة (ب) لرغبات المجموعة (أ)، وعند هذه النقطة نجد أنّ آلية الضغط الاجتماعي والسيطرة على المجموعة (ب) تجعل تحليلنا مرتبطًا بأهمية دور الخطاب في ممارسة السلطة وتشريعها والحفاظ عليها، ومـــع ذلك، نلحظ أنّ هذه "الوساطة العقلية" للسلطة تترك – أيضًا – مجالاً متباينًا من الحرية والمقاومة لأولئك الذين يرضخون للسلطة.

(٤) تحتاج سلطة المجموعة (أ) إلى قاعدة، وهذا يعني الموارد التي تمكّنها من ممارسة السّلطة اجتماعيًّا، أو تطبيق العقوبات على المجموعة (ب) في حـــال عدم الامتثال للأوامر. وهذه الموارد عادةً ما تتكوّن من ممتلكات أو رموز ذات قيمة اجتماعيّة، ولكنّها موزعة توزيعًا غير متكافئ؛ كالثّروة، والمنصب، والمركز، والرّتبة، والمكانة، والسّلطة، والمعرفة، والخبرة، والامتيازات الأخرى، أو حتّى مجرّد العضويّة في مجموعة الأغلبية أو المجموعة المهيمنة، وتُعدّ السّلطة نمطًا من أنماط السّيطرة الاجتماعية إذا كانت قاعدتها تتكوّن من موارد مرتبطة بعضها ببعضٍ اجتماعيًّا. وبصورة عامّة، تقوم المجموعة (أ) بممارسة السّلطة عن قصد أو عن غير قصد من أجل توسيع مركز هذه السّلطة أو الحفاظ عليه ليبقى لها، أو لمنع المجموعة (ب) من الحصول عليها، وبعبارة أخرى: تمارس المجموعة (أ) سلطتها عادةً وفقًا لمصلحتها الخاصة.

(٥) لكي نفهم (كيف) تبسط المجموعة (أ) سيطرتها على عقلية المجموعـــة (ب)، من الضروري أن نعلم أنّ على المجموعة (ب) معرفة رغبات المجموعة (أ)، وأمنياتها، وتفضيلاتها، أو نواياها، وفهمها؛ لأنّ معرفة المجموعة (ب) أمر مهم بالنسبة إلى قدرة المجموعة (أ) على ممارسة السلطة والحفاظ عليها بغض النّظر عن الاتّصال المباشر، فمثلاً فـــي أفعال الكلام كالأوامر والطلب، أو التّهديدات؛ إذ يمكن الاستدلال علـــى هذه المعرفة عن طريق المعتقدات الثقافية، أو الأعراف، أو القيم، أو عن طريق القواسم المشتركة (أو المتنازع عليها) ضمن إطار أيديولوجي، أو عن طريق مراقبة الأفعال الاجتماعية للمجموعة (أ) وتفسيرها.

(٦) تحصر السيطرة الاجتماعية الشاملة في المجتمعات الغربية المعاصرة بنطاق ممثلي السلطة، وهذا يعني أنّ ممثلي السلطة قد يكونون متمكنين وأصحابَ نفوذ في ميدان اجتماعـــي واحـــد؛ مثل الاقتصاد السّياسيّ، أو الاقتصاد، أو التّعليم، أو في مواقف اجتماعية معيّنة كما هو الحال في الفصول الدّراسية أو في المحكمة، فقد يكون نطاق أفعالهم محدودًا بعددٍ قليلٍ من النّاسِ أو يتوسّع ليشمل فئة أو مجموعة معيّنة، وأخيرًا، من الممكن إسناد مسؤوليات خاصّة إلى الفئة القوية أو المتنفذة في ممارستها السلطة، وفضلاً عن هذا النمط من توزيع السلطة، الذي يشمل – أيضًا – شتى أنماط تقاسم السلطة، هنالك بعد مهم آخر للمقاومة؛ إذ إنّ المجموعات المُهيمَن عليها، وأعضاءها نادرًا ما يكونون عاجزين كليًّا، فقد تشارك مثل هذه المجموعات في أنماط من المقاومة تحت ظروف اقتصاديّة واجتماعيّة وتاريخيّة، أو حالات ثقافية معيّنة قد تجعل السلطة القويّة أقلّ قوّة، أو حتّى ضعيفة، وتُعدّ الثورات مثالاً واضحًا على ذلك؛ لذلك لم يكن تنفيذ السلطة مجرد فعلٍ، بل هو نمط من أنماط التفاعل الاجتماعيّ.

(٧) تفترض ممارسة السلطة الاجتماعية والحفاظ عليها إطارًا أيديولوجيًّا يتكوّن من الإدراك الاجتماعي المشترك والمصالح المرتبطة بين المجموعة وأعضائها، يُكتسب، ويُؤكّد، أو يُغيّر بصورةٍ أساسيّة عن طريق التّواصل والخطاب.

(٨) تأكيد وجوب تحليل السّلطة في ضوء علاقتها بشتّى أنماط السّلطة المعارضة من الجماعات المهيمَن عليها (أو من لجان العمل التي تمثّل هذه الجماعات)، وهو شرط آخر لتحليل التغير والتحدّي الاجتماعيّ والتّاريخيّ.

سيطرة الخطاب وصيغ استمراره

هناك شرط مهم في ممارسة السيطرة الاجتماعية عن طريق الخطاب، ألا وهو السّيطرة على الخطاب وإنتاج الخطاب نفسه؛ لذلك يمكن إيجاز الأسئلة المركزية في: مَن الذي يستطيع أن يقول أو يكتب عن شيء ما لشخص ما في موقف ما؟ ومَن الذي لديه منفذ إلى أنواع الخطاب وأنماطه المختلفة أو إلى وسائل إنتاجه؟ وكلما ضعفت سلطة البشر، ضعفت قدرتهم على النفاذ إلى الأشكال المتنوعة من النّصّ أو الحديث، وباختصار: ليس لدى الضّعفاء ومَنْ ليس لهم سلطة "شيء يقولونه"، ولا أحدَ يتحدثون معه، ويجب عليهم الصمت عندما يتحدّث أصحاب النّفوذ والسّلطة، كما هو الحال بالنسبة إلى الأطفال، والسّجناء والمتّهمين وحتى النّساء (في بعض الثقافات، كما هو الحال أحياناً حتى في مجتمعاتنا الغربية)، وفي الحياة اليومية، يستطيع معظم النـــاس – عـــادةً – المشـــاركـــة بفاعلية في الحديث فقط مع أفراد العائلة أو الأصدقاء أو الزّملاء في العمل، وأحياناً، في المناسبات الرّسمية قد يتحدّث العامّة مع ممثلي المؤسّسات، أو مع رؤسائهم في العمل، ولكن في هذه الحال يكون دورهم دور المتلقي أو المستجيب.

ومن المتوقع – أيضًا – أن يتحدّث عموم النّاس في مركز الشّرطة، وفي قاعة المحكمة، وفي وكالة الرّعاية الاجتماعيّة، وفي الفصل الدراسي، وفي غيرها من المؤسسات البيروقراطية الاجتماعية، وغالبًا ما يكون الحديث في هذه الأماكن لإعطاء معلومات عندما يُطلب منهم أو يؤمرون بالقيام بذلك فحسب، أمّا في حالات الخطاب الأكثر رسمية وانتشارًا، أو في أنماط الخطاب المطبوع (بما فيها وسائل الإعلام الجماهيرية)؛ فعادةً يكون عموم النّاس – ممّنْ ليست لهم سلطة – متلقين للخطاب فحسب.

ويتمتّع أصحاب النّفوذ والسّلطة وأعضاء جمعياتهم بالسيطرة أو النفاذ إلى مدى واسع ومتنوع من أدوار الخطاب وأنواعه وأساليبه ومناسباته، فهم يسيطرون على الحوارات الرّسمية مع المرؤوسين، واجتماعات الرؤساء، وإصدار الأوامر أو القوانين، وكتابة أنواع التقارير والكتب والتعليمات، والقصص، أو شتّى خطابات وسائل الإعلام، فهم ليسوا المتحدّثين الفاعلين في معظم المواقف فحسب، بل قد يأخذون – أيضًا – زمام المبادرة في الجدالات أو اللقاءات الحيّة المباشرة أو الخطابات العامّة، ويتحكّمون في "نبرة" أو أسلوب النّصّ أو الحديث، وموضوعاته، ويقرّرون مَنْ سيكون المشارك أو المتلقي لخطاباتهم، ومن المهم – أيضًا – تأكيد أنّ السلطة لا تظهر "في" الخطاب أو "عبر" الخطاب فحسب، لكنها كقوة اجتماعية تكون "وراء" الخطاب أيضًا، عندئذٍ، نجد أنّ العلاقة بين الخطاب والسلطة وثيقة جدًّا، فالخطاب مظهر مباشر لسلطة طبقةٍ أو فئةٍ أو جماعةٍ أو مؤسسةٍ ما، ومظهر للموقع أو المكانة التي يتمتع بها أفرادها (*Bernstein*، ١٩٧١–١٩٧٥؛ *Mueller*، ١٩٧٣؛ *Schatzman & Strauss*، ١٩٧٢).

إنّ السلطة تمارَس ويُعبّر عنها مباشرة عن طريق التفاوت في النفاذ إلى أنواع الخطاب المختلفة ومحتوياته وأساليبه، ويمكن تحليل هذه السّيطرة بصورة أكثر منهجية وفقاً لأنماط إنتاج الخطاب واستمراره، تلك المتعلقة بالإنتاج المادي، والتّعبير، والتّوزيع، والتأثير، ومن ثم، تسيطر مؤسسات الإعلام الجماهيري (وغالبًا ما تكون دولية) وملاك شركاتها على أدوات إنتاج الخطاب المالية والتكنولوجية، مثل تلك المرتبطة بالصحف والتلفاز والطّباعة التّجارية، فضلاً عن الاتّصالات الهاتفية وصناعات الحاسوب (*Becker*، *Hedebro*، و*Paldán*، ١٩٨٦؛ *Mattelart*، ١٩٧٩؛ *Schiller*، ١٩٧٣)، ومن الممكن – أيضًا – لهذه المجموعات أن تسيطر – جزئيًا – على مضامين أو على إجماع الرّأي وعلى صوت المعارضة في معظم أنماط الخطاب العام عن طريق الاستثمارات الانتقائية، والسيطرة على الميزانية، والتوظيف (والطرد)، وأحيانًا عن طريق تأثير السياسة التحريرية أو توجيهات رئيس التّحرير.

أمّا بالنسبة إلى وسائل الإعلام الخاصّة التي تعتمد على الدّعاية والإعلان، فمن الممكن أن تمارس مثل هذه السيطرة غير المباشرة عن طريق عملاء الشركات الكبيرة، وحتّى عن طريق الشخصيات الإخبارية البارزة (المؤسّساتية في الغالب) الذين يزوّدون وسائل الإعلام بالمعلومات والأخبار بصورة منتظمة، وتسيطر هذه المجموعات – أيضًا – على وسائل التّوزيع المختلفة، لا سيّما خطاب وسائل الإعلام، وهكذا تتمكّن – أيضًا – من السّيطرة الجزئية على الوسائل المؤثرة في النّصّ والحديث العام.

وتخضع صيغ التعبير عن الخطاب لسيطرة ما يُسمّى بـ"النّخب الرّمزية"، مثل الصّحفيّين والكُتّاب والفنّانين والمخرجين والأكاديميين، وغيرهم من المجموعات التي تمارس السّلطة على أساس "رأس المال الرّمزيّ" (*Bourdieu*، ١٩٧٧، ١٩٨٤؛ *Bourdieu* و *Passeron*، ١٩٧٧)، وتتمتّع هذه النُّخب بحرية نسبية، ونتيجة لذلك نجدها تمتلك السلطة النسبية لاتّخاذ القرار في نوع الخطاب وتحديد الموضوعات، والأسلوب، أو تقديم الخطاب ضمن نطاق سلطتها، ولا تقتصر سلطة النُّخب الرّمزية هذه على صيغ التّعبير وإنتاجه فحسب، بل تمتدّ – أيضًا – إلى السّيطرة على الخطاب العام، أي قد تتحكم النّخب الرّمزية في ترتيب أهمية الموضوعات الخاضعة للمناقشة العامّة، وموضوعات السّلطة، وتنظيم كمّ معلومات الخطاب ونوعه، لا سيّما ما يصور للجمهور، وتحديد طريقة تصويره، فهذه النخب هي المنتج للمعارف العامّة والمعتقدات والمواقف والمعايير والقيم والأخلاق والأيديولوجيات، ومن ثم تمثل سلطتها الرّمزية – أيضًا – نمطًا من أنماط السلطة الأيديولوجية، وعلى الرّغم من المشكلات المترتبة على اعتماد مفهوم "النّخبة" (*Domhoff* و *Ballard*، ١٩٦٨)، فإننا نُبقي على هذا المصطلح بحيث يشمل – أيضًا – سيطرة النّخب الرّمزية الاجتماعيّة حصرًا (وهذا يتناقض مع *Milis*، ١٩٥٦، على سبيل المثال)؛ إذ إنّنا ندّعي أنّه فضلاً عن النّخب السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، تؤدّي النّخب الرّمزيّة دورًا أساسيًّا في دعم الإطار الأيديولوجي في ممارسة السلطة أو الحفاظ عليه في مجتمعات المعلومات والاتّصالات المعاصرة التي نعيش فيها.

ومع ذلك، فلأنّ الشركات الخاصة أو التابعة للدولة تنظم معظم هذه النّخب، فهي مقيّدة ولا تمتلك حريّة التّعبير الّتي تظهر في خواص خطابهم

المتنوّعة؛ إذ إنّ صوت النّخبة غالبًا ما يمثّل صوت الســادة ملاك الشّركات أو المؤسّسات، ولا تختلف – عادةً – مصالح النُّخب وأيديولوجياتها اختلافًا جوهريًا عن مصالح هؤلاء الّذين يدفعون لهم أو يدعمونهم، وهنالك عددٌ قليلٌ من الجماعات (كالرّوائيين وبعض الأكاديميين) يمكنها أن تمارس دور السّلطة المعارضة وتواجه السلطة، إلاّ أنّها – أيضًا – ما زالت تخضع لقيود النشر، إنّ تبعية النّخبة وعدم استقلالها يتم إخفاؤها أيديولوجيًّا وراء المعايير والقيم والرّموز المهنية المختلفة، ويتّم ذلك على سبيل المثال بواسطة الاعتقاد الشائع عن "حرية التّعبير" في وسائل الإعلام (***Altheide***، ١٩٨٥؛ ***Boyd-Barrett*** و***Braham***، ١٩٨٧؛ ***Davis*** و***Walton***، ١٩٨٣؛ ***Downing***، ١٩٨٠؛ ***Fishman***، ١٩٨٠؛ ***Gans***، ١٩٧٩؛ ***Golding*** و***Murdock***، ١٩٧٩؛ ***Hall***، ***Hobson***، ***Lowe*** و***Willis***، ١٩٨٠).

إستراتيجيات السيطرة الإدراكية والإنتاج الأيديولوجي

إذا كانت معظم أنماط خطاب السلطة في مجتمعنا (الغربي) تأخذ الطابع الإقناعي كما أشرنا سابقًا، فإن التأثير الحاسم في "عقول" الناس مهيمن عليه رمزيًا وليس اقتصاديًا، وذلك على الرغم من أهمية السيطرة الاقتصادية على وسائل الإنتاج والتوزيع (لا سيّما بالنسبة إلى خطاب وسائل الإعلام)، وعلى نحو مشابه، فعلى الرغم من الاعتراف بالسيطرة الجلية على الضّعفاء في المجال الاجتماعي الاقتصادي (فيما يتعلّق بالمال، وفرص العمل والرّعاية الاجتماعية)، فإن المكون الأيديولوجي هو مكون رئيس في ممارسة

السلطة والحفاظ عليها، ويتأسس على أنماط متنوعة من أنواع القبول، والتفاوض، والتحدّي، وإجماع الرّأي؛ لذلك يُعدّ هذا المكون مهمًّا وحاسمًا للدور الإستراتيجي للخطاب ومنتجيه (كالمتكلّمين والكُتّاب والمؤلفين والمحرّرين وغيرهم) في إعادة إنتاج هذا الشكل من الهيمنة الاجتماعيّة الثقافيّة، وبالنظر إلى أنّ النّخب الرّمزية تملك السيطرة الرئيسة على صيغ هذا التأثير عن طريق أنواع النص والحديث العام وموضوعاتهما وحججهما وأسلوبهما وبلاغتهما، فإنّ سلطتهم الرّمزية لا يُستهان بها، حتى إن كانت تُمارس ضمن مجموعة من القيود.

مقاربة جديدة للأيديولوجيا

نظرًا لأهمية مفهوم الأيديولوجيا في الجدل بشأن دور الخطاب في تفعيل السّلطة وإضفاء الشرعية عليها؛ من الضّروري ذِكر بعض الملاحظات المهمّة في هذا الخصوص، علمًا أنّه من الصّعب جدًّا تلخيص المقترحات الكلاسيكية والمناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع (راجع ***Abercrombie***، ***Hill***، ***Turner*** ١٩٨٠؛ ***Barrett Corrigan***، ***Kuhn*** و***Wolf*** ١٩٧٩؛ ***Brown***، ١٩٧٣؛ مركز الدراسات الثقافية المعاصرة [***CCCS***]، ١٩٧٨؛***Donald*** و***Hall***، ١٩٨٦؛ ***Kinloch***، ١٩٨١؛ ***Manning***، ١٩٨٠)، فعلى الرّغم من تنوّع المقاربات لمفهوم الأيديولوجيا، نجده – عمومًا – يعبّر أو يشير إلى "وعي" جماعة أو طبقة، سواء تم التعبير عنه بشكل مباشر في نسق أيديولوجي أم لا، يمثل أساس الممارسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة لأعضاء الجماعة بطريقة تُدرك بواسطتها (الجماعة أو الطبقة)

مصالحها نموذجيًّا ومبدئيًّا، وغالبًا ما تكون الأيديولوجيا - بحدِّ ذاتها - والممارسات الأيديولوجية المستمدة منها مكتسبة، ومنفذة، ومشرَّعة، ومنظمة عن طريق المؤسسات المختلفة كالدّولة ووسائل الإعلام، والتّعليم، والكنيسة، وكذلك المؤسسات غير الرّسمية كالأُسرة، وبصورة خاصة تبين التحليلات الماركسية الكلاسيكية أنّ الأيديولوجيا السائدة في حقبة معيّنة عادةً ما تكون أيديولوجيا أولئك الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج فيها، وتحديدًا الطّبقة الحاكمة، وقد يعني هذا أنّ المجموعات أو الفئات المُهيمَن عليها قد تضع تصورات متحيّزة لمــركزها الاجتماعي والاقتصادي (الوعي الزّائف)، التي- بدورها - قد تقودهم إلى العمل ضدّ مصالحهم الأساسية، وبخلاف ذلك تميل المجموعات أو الفئات المهيمنة إلى إخفاء أيديولوجيتها (ومن ثم مصالحها)، وتسعى إلى جعل أيديولوجيتها مقبولــة عمــومًا كنظــام "عامّ" أو "طبيعيّ" للقيم والمعايير والأهداف، وفي هذه الحال يتّخذ الإنتاج الأيديولوجي طبيعة توافق الآراء، أمّا السّلطة النّاشئة منه فتأخذ شكل الهيمنة.

وبعيدًا عن التفصيلات والتعقيدات، يأخذ تحليلنا الأيديولوجي اتّجاهًا مختلفًا ومحدّدًا بعضَ الشّيء عن التّحليل التّقليدي (راجع - أيضًا - ***van Dik***، ١٩٩٨)، بالرّغم من عدم إمكانية إنكار أنّ الممارسات الاجتماعية والمؤسسات تؤدي دورًا مهما في التّعبير عــن الأيديولوجيــا، أو تنفيذهــا، أو إنتاجها واستمرارها، ولنفترض - أوّلاً - أنّ الأيديولوجيا - بحدّ ذاتها - تشبه ممارساتها ومؤسساتها، بل لنفترض أنّ الأيديولوجيا تمثل الإدراك الاجتماعي المشترك مع أعضاء فئة أو جماعة أو نمط اجتماعيّ آخر (راجع - على سبيل المثال - ***Taylor*** و ***Fiske***، ١٩٨٤، لمزيد من المعلومات في

دراسة الإدراك الاجتماعيّ)، ولا يعني هذا الافتراض أنّ الأيديولوجيا هي مجرّد مجموعة من المعتقدات والاتجاهات، فالطبيعة الإدراكيّة الاجتماعيّة تمثل سمة جوهريّة لها، إذ تُكوِّن الأيديولوجيا وفق هذا التّحليل إطارًا إدراكيًا معقّدًا يسيطر على تكوين الإدراكات الاجتماعيّة الأخرى، وتحوّلها، وتطبيقها مثل المعارف والآراء، والاتجاهات، والتّمثيلات الاجتماعيّة الأخرى بما في ذلك الانحياز الاجتماعي؛ إذ يتكوّن هذا الإطار الأيديولوجي نفسه من معايير وقيم وأهداف مرتبطة اجتماعيًا تُختار وتُوحّد جنبًا إلى جنب، وتُطبّق بطريقة تفضّل من بين الإدراكات الحسيّة، والتّفسيرات، والأعمال في الممارسات الاجتماعيّة ما يخدم مصالح الجماعة، وفي هذه الحال، تعزّز الأيديولوجيا التّماسك بين الاتجاهات الاجتماعيّة، التي – بدورها – تشارك في تحديد الممارسات الاجتماعيّة، وينبغي تأكيد أنّ الإدراك الأيديولوجي الاجتمــاعيّ لا يمثل نظام المعتقدات أو الآراء الفرديّة، بل هو نظام أساسيّ لأعضاء تلك المكوّنات أو المؤسّسات، وبصورة مشابهة، ووفقًا لهذا التّحليل، لا نعتمد مصطلحات مثل "كاذبة أو خاطئة" للدّلالة على الأيديولوجيــات "المنحــازة"؛ إذ تجسد أيديولوجيات المجموعتين (أ) و(ب) أهمية خاضعة لبناء (إعادة وبناء) الواقع الاجتماعيّ، (وقد يكون هذا هو المعيار المناسب لتقويم مثل هذا البناء بأهميته أو فعاليّته في الممارسات الاجتماعيّة وأعضائها في تحقيق أهدافهم أو مصالحهم).

إن اكتساب الأيديولوجيا لا توجهــه فحسب "مصالــح" كــلّ مجموعة أو طبقة؛ على الرّغم من أنّه – تاريخيًا وفي كثيرٍ من المناسبات – قد تتغلّب هذه المصالح في نهاية المطاف على حالات الإنتاج (وإعادة الإنتاج)

الأيديولوجي؛ لذلك، اقترحنا أن الخطاب والتّواصل يؤدّي دورًا محوريًا في التكوين (أو التّحويل) الأيديولوجي، ومن هذا المنظور علينا - حقًّا - دراسة "مَنْ ذا" الذي يسيطر علـــى وسائل الإنتاج (وإعادة الإنتـــاج) الأيديولوجـــي أو مؤسّساته، وما مصدر معرفته؟ وبأيّة وسيلة يتمكن من السيطرة على وسائل الإعلام أو التّعليم؟

وعلى الرغم من أن تكوين الإطار الإدراكي الاجتماعي الأساسي للأيديولوجيا عملية معقّدة جدًا، فإنه -على الأقل- يحتاج إلى قاعدة للمعتقدات (الصحيحة أو الخاطئة)، ويحاول هـــذا الفصـــل أن يوضـــح أن الخطاب - لا سيّما خطاب المؤسسات والمجموعات القويّة- هو ممارسة اجتماعية أساسية تتوسطها وتديرها (*Roloff* و *Berger*، ١٩٨٢)، خلافًا لمعظم مقاربات الأيديولوجيا في العلوم الاجتماعية والسياسية، فإننا نستهدف الوصول إلى تحليل اجتماعيّ إدراكيّ للأطر الأيديولوجية، وللعمليات المنخرطة في تشكيله أو تحويله وتطبيقه، ويعني هذا الهدف أنّ الأيديولوجيات تحتاج إلى تحليلها تفصيليا، أي ينبغي أن يبين تأثير حالة ما في البنى الاجتماعية في الواقع والممارسات الاجتماعيّة، ومن ثمّ، في تكوين البنى المجتمعية وتغييرها، وبالمثل، نحتاج إلى تحليل واضح للبنى، والإستراتيجيات، وعمليات الخطاب ودورها المحدّد في إنتاج الأيديولوجيات واستمرارها، وبعبارة أخرى: تُستمد أكثر الأعمال الكلاسيكية عن الأيديولوجيا من التّحليل الشموليّ للمجتمع؛ ممّا يؤدّي إلى تجاهل البنى والعمليات الفعليّة على المستوى الجزئي للعملية الأيديولوجية، ويمنع هذا النّهج الشمولي والسّطحي - أيضًا- تأسيس الارتباط بين الأيديولوجيات المجتمعية (وبنى السلطة التي تحدّدها، وتخفيها، أو تضفي

الشرعية عليها) والممارسات الاجتماعية الملموسة في التّفاعل المتداخل بين المجموعات، بما في ذلك الدّور المحدّد للخطاب في تكـوين الأيديولوجيـا أو تغييرها.

الخطاب وإعادة الإنتاج الأيديولوجيّ

يحاول النّاس الإفادة من غزارة الخطاب وتنوّعه في تصوير فِكْرهم وتغييره بما في ذلك الخطاب الشّخصي والمعلوماتي، ومع ذلك، نلحظ أنّ تعقّد معالجة النّصّ وتكوين الاتجاه - لا يسمحان بالتّحوّلات الفوريّة في المعتقدات والآراء العامّة، ناهيك عن الاتجاهات والأيديولوجيات عالية التنظيم (***Petty*** و ***Cacioppo***، ١٩٨١؛ ***Roloff*** و ***Miller***، ١٩٨٠؛ ***van Dijk*** و ***Kintsch***، ١٩٨٣)؛ لذلك تسيطر النّخبة الرّمزيّة وخطاباتها على أنواع الخطابات؛ والموضوعات، وكمّ المعلومات، وانتقاء المناقشات أو تعديلها، وطبيعة المعالجات البلاغية، وتحدّد هذه الحالات محتويات المعارف العامّة وتنظيمها، والتسلسلات الهرمية للمعتقدات، وشيوع إجماع الرّأي، التي - بدورها - تمثّل العوامل الفعّالة في تكوين الآراء والاتجاهات والأيديولوجيات واستمرار إنتاجها (***Burton*** و ***Carlen***، ١٩٧٩).

في وسائل الإعلام، تمارَس هذه السيطرة الإستراتيجية على المعرفة عن طريق الاختيار الصارم للموضوع، وبشكل أكثر عموميّة عن طريق إعادة بناء محدّدة للحقائق الاجتماعية والسياسية (***Hall*** وآخرون، ١٩٨٠؛ ***Tuchman***، ١٩٧٨؛ ***van Dijk***، ١٩٨٧*b*، ١٩٨٧*c*)، ويتحكّم بهذه العملية نسق

من القيم والأيديولوجيات المهنية عن الأخبار وما يستحق النّشر، الذي يصبّ في صالح ممثلي النّخبة المختلفين، والأشخاص والجماعات والطبقات والمؤسسات والأمم، أو مناطق العالم (*Galtung & Ruge*، ١٩٦٥)، ويُعدّ النفاذ التفضيلي أو التغطية الإخبارية لممثلي الأخبار (سواء أكانت إيجابية أم سلبية) عاملاً من عوامل إنتاج السلطة الاجتماعية في وسائل الإعلام (*Brown, Bybee, Wearden*، و*Murdock*، ١٩٨٢)، وينطبق الشيء نفسه على مجال التّعليم؛ إذ يتمّ التّحكّم المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية، والدّروس عن طريق الأهداف التعليمية، والموضوعات، وإستراتيجيات التعليم التي تتفق – عادةً – مع قيم مجموعات النُّخب الحاكمة المختلفة أو مصالحها (*Apple*، ١٩٧٩؛ *Lorimer*، ١٩٨٤؛ *Young*، ١٩٧١)، ولذلك نرى أنّ النُّخب الرّمزية المسيطرة على أسلوب وسائل الإعلام والخطاب التّربوي ومضمونها هي أنفسها التي تسيطر – جزئيًا – على وسائل التأثير، ومن ثم تسيطر على إنتاج الأيديولوجية في المجتمع واستمرارها.

لقد اقترحنا أنّ النُّخب الرّمزيّة ليست مستقلّة عن مجموعات السّلطة الاقتصاديّة والسياسيّة الأخرى (*Bagdikian*، ١٩٨٣)، وقد يحدث صراع واختلاف بين مصالح الجماعات التي تشكل هذه السلطة وكذلك أيديولوجياتها، وتتمتّع كلّ مجموعةٍ سلطةٍ بالسّيطرة المباشرة وغير المباشرة على الإنتاج الرّمزيّ، فضلاً عن إستراتيجياتها الخاصّة لصناعة الرّأي، بالنسبة إلى وسائل الإعلام، تتمثل هذه الإستراتيجيات في مجال التّوريد المؤسّسي أو التّنظيمي (المفضّل) للمعلومات الواردة في البيانات والمؤتمرات الصّحفية، والمقابلات، والتسريبات، أو الأنواع الأخرى للوصول إلى صانعي الأخبار.

وعادةً ما يُعاد إنتاج هذه الصياغات أكثر من تلك التي تأتي من مصادر الخطاب الأخرى (*Collins*، *Curran*، *Garnham*، *Scannell*، *Sparks*، *Schlesinger*، ١٩٨٦؛ *Gan*، ١٩٧٩؛ *Tuchman*، ١٩٧٨؛ *van Dijk*، ١٩٨٧*b*).

في مجال التعليم، تظهر الحاجة إلى الرّقابة وفرض القيود العامّة على الآراء الاجتماعية والسّياسية الأكثر راديكالية لتجنب القضايا "المثيرة للجدل" التي تتعارض مع الأيديولوجيات الاجتماعية والسّياسيّة المهيمِنة، وبصورةٍ أكثر تحديدًا، قد تورد مؤسسات الدّولة أو الشركات المواد التعليمية مجانًا، وتوفر الإعلانات في المجلات التربوية، وتتخذ طرائق أخرى من أجل التأثير في المعلمين ومحتوى الكتب الدراسية (*Domhoff*، ١٩٨٣).

وبالصورة نفسها، تستطيع نُخب السلطة - أيضًا - اتّخاذ التدابير للسيطرة على صوت المعارضة والمقاومة، عن طريق - على سبيل المثال- التمويل والتوظيف الانتقائي، والرقابة الخفيّة أو العلنية، وحملات التشهير، والوسائل الأخرى لإخماد "المتطرفين" ووسائل إعلامهم (*Domhoff*، ١٩٨٣؛ *Downing*، ١٩٨٤؛*Gamble*، ١٩٨٦)، في كثيرٍ من البلدان الغربية يمكن أن تُنعت بـــ"الشيوعي"، أو تُصنف كمعارض لـــ"حريتنا"، أو لقيم مشابهة وسائدة أخرى، وهذا كافٍ لتُطرد وتُعدّ غير مؤهل كمصلح للأيديولوجيا المعارضة للأيديولوجيا المهيمِنة، وتُعدّ هذه إستراتيجية فعّالة لإبقاء النّخبة الرمزية تحت السيطرة، داخليًّا وخارجيًّا، وبعبارة أخرى: تمتلك جماعات السلطة المختلفة مجموعة واسعة من الإستراتيجيـــات الاقتصاديّة والثقافيّة والرّمزية لتنقـــل أو تروج لأهدافها وقيمها في المجتمع؛ إذ إنّ هذه المجموعات تعمل وتتعاون في الآن نفسه، وأحيانًا تختلف وتتناقض بعضها مع بعضٍ، ولكن - كما هو

الحال دائمًا - تعزّز السّلطة القوية السيطرة على الأهداف والقيم بواسطة إدارة المعرفة والمعلومات وتنظيمها، وبهذه الطريقة، تبني هذه المجموعات الأيديولوجيا المهيمنة، وتوفر سلطةُ الإجماع لهذه الأيديولوجيات الظروف التي تجعل لجوء جماعات السلطة تلك، إلى أيّة "مؤامرة" شيئًا غير ضروري.

تحليل السلطة والخطاب

ضمن هذا الإطار العام من السّلطة الاجتماعية والسّيطرة على الخطاب، يمكننا التركيز - الآنَ - بصورة أدقّ على وسائل الخطاب الكثيرة التي ترتبط بهذا النمط من السيطرة الاجتماعية.

أنواع الخطاب والسّلطة

نبدأ تحليلنا بتصنيف وسائل السلطة المتنفذة بواسطة الخطاب، بوصفه نمطًا من أنماط التفاعل الاجتماعي:

(١) تتحقّق السيطرة المباشرة للفعل عن طريق الخطابات ذات الوظيفة التداولية المباشرة (القوى الإنجازية)، مثل الأوامر والتهديدات والقوانين والأنظمة والتعليمات، أو غير المباشرة، مثل التوصيات والنصائح، ويمتلك المتكلمون - في كثير من الأحيان - دورًا مؤسساتيا، وغالبًا ما تدعم السلطة المؤسساتية خطاباتهم، وغالبًا ما يُمتثل للأوامر عن طريق العقوبات والجزاءات القانونية المؤسساتية أو غيرها.

(٢) ترمي أنواع الخطاب الإقناعي، كالدّعاية والإعلان - أيضًا - إلى التأثير في الأفعال المستقبلية للمتلقين، وتستند إلى سلطتها وقوّتها على الموارد الاقتصادية، والمالية، أو - بنحوٍ عام - على الشركات أو المؤسسات، وتمارس سلطتها عن طريق الوصول إلى وسائل الإعلام والرأي العام على نطاق واسع، ويُمتثل للسلطة - في هذه الحال - عن طريق الوسائل البلاغية، مثل التّكرار وبيان الحجج، ولكنّها - بالطبع - تُدعم بالآليات المعتادة في السيطرة على السّوق.

(٣) بسبب أنماط الخطاب التوجيهي هذه؛ قد تتأثر أفعال المستقبل - أيضًا - بأوصاف الأحداث أو المواقف المستقبلية؛ كالتوقعات والخطط والسيناريوهات والبرامج والتحذيرات، وقد تكون - أحيانًا - مقترنة بأنواع مختلفة من النصائح، وتمثل سلطة المجموعات المعنية هنا عادة المهنيين "الخبراء"، وغالبًا ما يكون أساسُ سلطتهم السيطرةَ على المعرفة والتكنولوجيا (*Pettigrew*، ١٩٧٢)، وغالبًا ما تتكوّن وسائل البلاغة من حجج ووصف لسلاسل الأفعال البديلة غير المرغوب فيها، وعلى ذلك، فقد تؤثر التقارير العلمية عن التطورات الاجتماعية أو الاقتصادية في أفعال المستقبل، بشكل أكثر خفاءً.

(٤) قد تصف الأنواع المختلفة للسرد الشائع ومن ثم المؤثر (كالروايات أو الأفلام) مقبولية أو عدم مقبولية أفعال المستقبل، وقد تلجأ إلى بلاغة الاستمالات الدرامية أو العاطفية، أو الأنماط المختلفة من الأصالة في الموضوع أو الأسلوب، وتُسمّى مجموعات السلطة

المعنية هنا بالنُّخب الرّمزية، وتُعدّ بعض التقارير الإخبارية في وسائل الإعلام مثالاً لهذا النّوع من الخطابات؛ إذ إنّها لا تصف الأحداث الآنية وعواقبها المحتملة فحسب، بل تصوّر - أساسًا - الأحداث، وتقدّم آراء نُخب السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وبهذه الطريقة تُصنع قاعدة إجماع الرّأي في السلطة، ويتمكّن الجمهور من معرفة مَن لديه السّلطة وماذا يريد؟ وهذا هو الشّرط المهم لتطوير الإطار الأيديولوجي الداعم للسلطة، بحيث ينطبق على شتى أنماط المعارضة أو المقاومة "اعرف عدوك".

ويبين التّصنيف الأول هذا أنّ التفعيل الخطابي للسلطة غالبًا ما يكون إقناعيًّا، ونادرًا ما توجه مجموعات أو مؤسسات السلطة الضُّعفاء نحو ما ينبغي أن يفعله، بالرّغم من أنّ مثل هذه التوجيهات قد تكون حاسمة في السيطرة على الآخرين في النّهاية، كما هو الحال في سيطرة الدولة، وبدلاً من ذلك، تناقش مجموعات السلطة الأحداث بتقديم حجج وأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية أو معنوية، فضلاً عن تنظيم الرّقابة على المعلومات ذات الصلة، وبهذه الطريقة، قد تكون الاتّصالات متحيّزة بواسطة النشر الانتقائي للمعلومات الذي يصبُّ في صالح نخب السلطة، أو بواسطة تقييد المعلومات السلبية عنهم؛ إذ قد يكون تحقيق هذه الأهداف أمرًا سهلاً عن طريق توظيف الوسائل البلاغية والفنية المختلفة.

مستويات الخطاب والسلطة

يأخذنا البُعد الثّاني إلى ما وراء هذا التّصنيف المبسط لأنواع الخطاب، وإسهاماته في السّيطرة الاجتماعية؛ إذ إنّه يعرض شتّى مستويات الخطاب

الذي قد يُفعّل علاقات السّلطة مع المشاركين في الخطاب أو مع الجماعاتِ التي ينتمون إليها، أو يوضّحهـــا، أو يعبّر عنهـــا، أو يصفها، أو يخفيهـــا، أو يشير إليها أو يضفي الشرعية عليها.

كما لاحظنا سابقًا، قد تُفعل السلطة عن طريق ما يأتي:

أولاً: على المستوى التداولي عن طريق تقييد النفاذ، أو السّيطرة على أفعال الكلام، كالأوامر، والاتّهامات والإدانات الرّسمية، والتّبرئة، أو غيرها من أفعال الكلام المؤسساتية.

ثانيًا: قد تكون ضمن التّفاعل الحواري؛ إذ يمكن للمرء أن يسيطر على المحادثة، وعلى إستراتيجيات التقديم الذاتي، والسيطرة – أيضًا – على أي مستوى من مستويات الحديث العفوي أو الحوار الرّسمي.

ثالثًا: من الممكن السيطرة على اختيار نوع الخطاب أو نمطه عن طريق متكلّمين أكثر قوة ونفوذًا، فعلى سبيل المثال، قد يُسمح في قاعة المحكمة، والفصل الدّراسي، أو داخل المؤسسة – أحيانًا – بالحديث عن التّجارب الشخصية، ولكن الأكثر شيوعًا هو منع ذلك لصالح سيطرة أنواع الخطاب الخاصة بالعمل المنجز، مثل استجواب الشرطة.

رابعًا: بعيدًا عن المحادثات اليومية، غالبًا ما تسيطر المواقف التواصلية على موضوعات المحادثة، ولكن عادة ما يسيطر أصحاب النّفوذ والقوّة على هذه الموضوعات ويدشنونها ويغيرونها، وينطبق الشيء نفسه بالنسبة إلى الأسلوب والبلاغة.

أبعاد السّلطة

يسمح لنا تحليل بنى السلطة بإدراج قائمة بالأمور الأخرى المرتبطة بالموضوع، وتحديدًا، أبعاد السلطة المؤثرة في بنى الخطاب: كمؤسسات السلطة المتنوعة، وبنى السّلطة الداخلية لهذه المؤسسات، وعلاقات السلطة مع المجموعات الاجتماعية المختلفة، ونطاق ممارسة (أعضاء) هذه المؤسسات أو الجماعات السلطوية أو مجالها، ويمكن القول – من دون الحاجة إلى المزيد من تحليل بنى السلطة الاجتماعية هذه وأبعادها – إنّ هذه البنى والأبعاد واضحة وجليّة – أيضًا – في شتّى بنى حديث "أصحاب السلطة" ونصوصهم.

وفي أوّل هذه القائمة نجد مؤسسات السلطة الرئيسة، كالبرلمان والحكومة وأجهزة الدّولة والقضاء والجيش والشركات الكبرى، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والنقابات، والكنائس، ومؤسسات التربية والتعليم، وقد تقترن كل من هذه المؤسسات بأنواع معيّنة من الخطاب، والأحداث التواصلية، والموضوعات، والأساليب، والبلاغة.

ثانيًا: نجد التسلسل الهرمي المعتاد في مكان العمل، كالرُّتبة، أو المكانة في هذه المؤسسات، وهذه – بطبيعة الحال – تقتضي أفعالاً كلامية مختلفة، وأساليب أدبيّة، كما هو الحال على سبيل المثال فيمن يجسد السلطة ومن يعطي الأمر.

ثالثًا: لدينا علاقات بين مجموعات السلطة، قد تكون متوازية وأحيانًا مندمجة مع المؤسسات، كالعلاقة بين الأغنياء والفقراء، وبين الرّجال

والنّساء، والكبار والأطفال، والبيض والسّود، والمواطنين والأجانب، والمتعلمين تعليمًا عاليًا والمتعلمين تعليمًا أساسيًّا، والطبيعيين والمثليين جنسيًّا، والمؤمنين وغير المؤمنين، والمعتدلين والمتطرفين، والأصحاء والمرضى، والمشهورين وغير المشهورين، وعمومًا هؤلاء الذين ينتمون إلينا "مجموعتنا" أو إليهم "مجموعتهم"، ومن الممكن أن يفعّل أعضاء المجموعات المهيمِنة علاقات السلطة هذه عن طريق التفاعل المؤسساتي الرسمي أو عن طريق تفاعل الحديث اليومي غير الرسمي، كما هو الحال بالنسبة إلى أعضاء المؤسسات، فقد يستمد أعضاء الجماعات المهيمِنة سلطتهم الفرديّة من سلطة المجموعة التي ينتمون إليها، وسيكون التأثير في الخطاب واضحًا في هذه الحالات، لا سيّما عند انعدام توازن السيطرة على الحوار، مثل غياب التحدّث بحسب الدّور في الحوار، وأفعال الكلام، واختيار الموضوع، والأسلوب.

رابعًا: يمكن تحليل فعالية السلطة عن طريق مجال عملها أو نوع سلطتها ونطاقها، وقد تحقّق بعض المؤسسات أو قادتها وأعضاؤها البارزون أفعالاً خطابية تؤثر في الأمم، والدول، والمدن، أو المؤسسات الكبيرة، ويمكن أن تؤثر في الحياة والموت والصحّة والحرية الشخصية، والعمالة، والتّعليم، أو حتى في الحياة الخاصة للآخرين، في حين قد لا تحقّق المؤسسات الأخرى أو أعضاؤها إلا تأثيرًا يسيرًا وأقل شمولية في الآخرين.

وأخيرًا، قد نميّز بين أنواع الشّرعيّة المختلفة التي تحظى بها هذه الأنماط من السيطرة الاجتماعية؛ إذ قد تتباين بين السيطرة الكاملة المفروضة بالقوّة (كما في الدّكتاتورية، وأيضًا في بعض ميادين أنظمة الحكم

الديمقراطية) والسيطرة الجزئية الحاصلة على إجماع الرّأي الضّعيف، وتتمثل هذه السيطرة في قيام النّخبة والأغلبية بإصدار العقوبات، وتعكس هذه الاختلافات (المتدرجة) احتمال أن تفرض الفئة المتسلّطة عقوبات، وعلى الفئة الضعيفة المتلقية إمّا قبول العقوبات وأوامر السلطة التنفيذية أو مقاومتها.

هذه الاختلافات في وسائل الشرعية واضحة - أيضًا - في أنواع الخطاب المختلفة وموضوعاته وأساليبه، فعلى سبيل المثال: المناقشة، والجدل، والنقاش لا تُعدّ من سمات الخطاب الدّكتاتوري، ومن هنا تأتي أهمية كم الشرعية وطبيعتها في الخطاب في أنواع أنظمة السلطة المختلفة تلك، وقد يكون من المتوقع أنّ كلّ نظام سياسي، يُنظر إليه على أنّه مؤسسة للسلطة (من خلال الدولة على سبيل المثال) يرتبط بنظامه الخاص أو صيغ الخطاب الخاصة به، وبما أنّ مبادئ الشرعية (معاييرها وقواعدها وقيمها وأهدافها) تمثل جزءًا لا يتجزأ من الأيديولوجية، فإنّ عمليات إضفاء الشرعية تظهر كأنها عمليات خطابية.

مقاربات مختلفة

بعد معرفة هذه الأبعاد المختلفة لتأثير السلطة في الذهن يمكننا اتّخاذ الخطوة التالية وإقامة روابط منتظمة بين هذه الأبعاد والأبعاد البنيوية المتنوعة للخطاب، ومع ذلك، قد يتحقق ذلك بطرائق مختلفة ومن وجهات نظر متكاملة ومختلفة أيضًا، ومن ثم قد يبدأ عالِم الاجتماع تحليلاً لأبعاد السلطة الاجتماعية التي ذُكِرت للتوّ، ومن ثمّ يقوم بدراسة الخطابات

أو خواص الخطاب التي تمّ - عن طريقها - تشريع السلطة أو تنفيذها، ويتطلّب هذا النّهج (الكلي) تحليلاً أكثر تكاملاً في شتّى ميادين الخطاب المتعلقـــة بالمؤسسة وخواصها، أو المجموعة (مثل خطاب النظام القضائي، أو سلطة الرّجال الأبوية على النّساء).

من ناحية أخرى، عادةً ما يبدأ عالم اللغة الاجتماعي بتحليل الخواص المحدّدة في توظيف اللغة أو الخطاب، ويبين كيف يمكنها أن تتنوّع، أو تعتمد على مواقف اجتماعية وعلاقات مختلفة، مثل تلك التي تتعلق بالطبقة أو نوع الجنس أو المجموعة العِرقية، أو الوضع الاجتماعي، وسيقدّم هذا المنظور اهتمامًا أكثر تفصيليّة للخواص اللغويّة في النّصّ والحديث، ويأخذ وجهة نظر عامة أكثر لـــ"الظروف" الاجتماعية المختلفة لهذه الخواص.

لقد اخترنا النّهج الذي يجمع مزايا هذين البديلين وهو - تحديدًا - تحليل أنواع الخطاب، والأحداث التواصلية في المواقف الاجتماعية (***Brown*** و***Fraser***، ١٩٧٩)، ويتطلب "تحليل الموقف" هذا دمجًا لتحليل الخطاب وللتحليل الاجتماعي على حدٍّ سواء، ونستطيع تقييم أهمية بنى الخطاب وبنى الهيمنة والسيطرة في السياق الاجتماعي عن طريق دراسة التواصل المشترك في المحادثات اليومية، وحوارات الفصول الدراسية، ومقابلات العمل، ومواجهات الخدمة، واستشارات الأطباء، والمحاكمات، واجتماعات مجالس الإدارة، والمناقشات البرلمانية، والتقارير الإخبارية، والإعلانات، وسنّ القوانين، من بين العديد من الأحداث التواصلية الأخرى، وهذا يعني أنّ فهم أنواع التواصل هذه يتطلب تحليلاً لتمثيل المشاركين، وللإستراتيجيات التفاعلية، وانتقاء الموضوع والشفرة، والأسلوب، والعمليات البلاغية، وأيضًا

يتطلّب تحليلاً للأدوار، والعلاقات، والمعايير، والقواعد أو القيود الاجتماعية الأخرى التي تحكم تفاعل المشاركين بوصفهم أعضاء مجموعة اجتماعية، وبهذه الطريقة، نمسك بخواص النصّ والحديث وعملياتهما، وآليات التفاعل الاجتماعي والبنية المجتمعية، ويسمح نطاق هذا التّحليل ومستواه – أيضًا– بتقييم إدراكي اجتماعي للمعرفة والآراء والاتجاهات والأيديولوجيات، والتمثيلات الاجتماعية الأخرى التي تمارس السيطرة الإدراكيّة على ممثلي هذه الأفعال في مثل هذه المواقف، وأخيرًا، قد تكون هذه البنى الاجتماعية الصغيرة (مثل الدّرس التعليمي) مرتبطة (عن طريق الموازنة أو التعميم مثلاً) بالبنى الاجتماعية الكبيرة، كالمؤسسات مثل (المدرسة، ونظام التعليم، وأيديولوجياتها) والعلاقات الاجتماعية الشاملة (مثل هيمنة البِيض على السّود) (*Knorr-Cetina* و *Cicourel*، ١٩٨١).

السلطة في الخطاب: نظرة عامة

فيما سبق قدّمت تحليلاً نظريا موجزًا لمفهوم السلطة وروابطه بالخطاب والاتّصال، وكيف أنّ أصحاب السلطة والنفوذ يملكون عددًا من الإستراتيجيات التي تمكّنهم من السيطرة على الإنتاج الرّمزيّ للنصّ والحديث، ومن ثم، يملكون جزءًا من العمليات الإدراكية التي تحدّد التنظيم الإدراكي وتصنع قبول منْ هم أقل قوّة (الضّعفاء) في المجتمع، وقد ذكرت – أيضًا – أكثر من مرّة في هذه المناقشة أنّ بعض خواص الخطاب تتأثر تحديدًا بعملية (إعادة) إنتاج هذه السّيطرة، مثل توزيع أدوار الحوار، والموضوعات، والأسلوب.

وفيما بقي من هذا الفصل، سأحلل - بمزيد من التفصيل - كيف يتم التعبير عن السّلطة، والإشارة إليها، وإعادة إنتاجها، أو تشريعها في شتّى بنى النّصّ والحديث، فقد ركّزت في الفقرات السابقة - أيضًا - على الإستراتيجيات الاجتماعية المختلفة في سيطرة الخطاب والتّواصل، وسندرس -الآنَ- بشكل منهجي الإستراتيجيات الخطابية التي تنفّذ مثل هذه الأفعال (والتفاعلات)، وسنستعرض الدّراسات التجريبية التي تكشف عن دور سلطة النّصّ والحديث "في العمل"، وسننظم مناقشتنا في أنواع قليلة للخطاب، وتحديدًا الأنواع الفرعية أو الأحداث التواصلية، التي تجسّد العلاقات الاجتماعية التقليدية، بما في ذلك علاقات السلطة المحدّدة، وقد نعيد بعض التفسيرات في هذه المناقشة عند الضّرورة وذلك وفقًا لحاجة البحث، وسنبدأ بشتى أنواع الخطاب الحوارية والكلامية، ثمّ نتبعها بمناقشة لأنواع النّصّ المكتوب، وسوف نركّز على السلطة الاجتماعية ونتجاهل أنواع السلطة الفردية، والنفوذ، أو حالة الاتصـــال الشخصية (راجـــع، *Berger*، ١٩٨٥و *Brooke* و *Ng*،١٩٨٦، و *Falbo* و *Peplau*،١٩٨٠، في الدراسات التجريبية عن التأثير الشخصي).

المحادثة

على الرّغم من أنّ تحليل المحادثة يفترض - عمومًا - أدوارًا اجتماعية متساوية للمتكلمين (*Sacks*، *Schegloff*، و *Jefferson*، ١٩٧٤؛ *Atkinson* و *Heritage*، ١٩٨٤؛ *McLaughlin*، ١٩٨٤)، يظهر واضحًا أنّ عضوية المجموعة المؤسسية للمتكلمين، وعدم المساواة الاجتماعية - فيها

تفاوت في السيطرة على الحوار الجاري، ويظهر هذه التفاوت – على سبيل المثال – في النقاش بين الرّجال والنّساء، أو الكِبار والأطفال، البِيض والسّود، أو الأغنياء والفقراء، أو بين المتعلمين ومن هم دونهم تعليمًا، ومن المفترض أنّ سلطة ذوي النّفوذ في إدارة الحديث قد تصل إلى عدم إعطاء الطّرف الآخر الفرصة للحديث؛ أي أن القوي يسيطر على الدّور في الحديث، واختيار فعل الكلام، وانتقاء الموضوع والأسلوب وتغييره.

ومن الواجب ألاّ يكون تفعيل هذه السيطرة سكونيا، ويُستحسن أنْ يتمّ التفاوض حولها أو تحدّيها ديناميكيًّا من متحدّثي المجموعة الأقل قوّة ونفوذًا، وبعبارة أخرى: يتم بناء سياق الحديث بنحوٍ مستمر بواسطة الإشارة إلى ظروف الحالة الاجتماعية أو قيودها بصفة عامة، وإلى العلاقات الاجتماعية بين المتحدّثين بصفة خاصّة، وعلى الرغم من أنه من المقبول أن نميّز بين الحديث اليومي الشخصي، أو الحديث غير الرّسمي، من جهة، وبين الخطاب الرسمي والمؤسساتي من جهة أخرى، فإنه ينبغي تأكيد أنّ الخطاب الخاص أو غير الرّسمي يكون مشبعًا بالقيود الرّسمية والمؤسساتية، وبخلاف ذلك، قد يكون الخطاب المؤسساتي غير الرسمي يحدث يوميًّا ضمن الممارسات الاجتماعيّة الأخرى.

المحادثة بين الوالدين والأبناء

يُعدّ تفاوت السلطة بين الآباء والأبناء واحدًا من أكثر التباينات وضوحًا في عدد من الثقافات، وبالرّغم من وجود تباين ثقافيّ دال

(*Snow* و *Furgeson*، ١٩٧٧)، واختلاف بين الآباء والأمهات (غليسون و*Geif*، ١٩٨٦)، فإنّ السّلطة الأبوية تكون فاعلة عمومًا في حديث الوالدين والطفل في نواحٍ كثيرة: "إنّ الوضع المتدني للأطفال في المجتمعات الطبقية قد يبقيهم صامتين، ويحرمهم من بدء موضوعات معيّنة أو مناقشتها، ويمنعهم من المقاطعة، أو يتطلب منهم استخدام أساليب متنوّعة للتعبير عن الاحترام في الحديث" (*Ervin-Tripp* و*Strage*، ١٩٨٥، ص ٦٨).

وكما أوضح هؤلاء المؤلفون وغيرهم تفصيليا، فإن الوالدين قد يسيطرا – أيضًا – على سلوك الطفل بنحوٍ مباشر، عن طريق – على سبيل المثال– التوبيخ، والتهديد، والتوجيه، أو تصحيح الأطفال في الكلام، وهناك أشكال أخرى غير مباشرة من السيطرة على فعل الطفل، حين يأخذ نمط حديث الوالدين مع الطفل طابع المشورة، والطلب، أو الإغراء عن طريق تقديم الوعود، وغالبًا ما ترتبط مثل هذه الاختلافات في السيطرة الأبوية بالفوارق الطبقية (*Cook – Gumperz*، ١٩٧٣)، وفيما يتعلق بمناقشتنا لموضوع السلطة الاجتماعية، يُكتسب التمثيل الاجتماعي للسلطة ويظهر في وقت مبكّر، عن طريق أنماط التأدّب والاحترام المختلفة في الخطاب. (*Bavelas*، *Rogers* و *Millar*، ١٩٨٥؛ *Ervin-Tripp*، *O'Connor* و *Rosenberg*، ١٩٨٤؛ *Labov*، ١٩٧٢؛ *Lein* و *Brenneis*، ١٩٧٨).

المحادثة بين النّساء والرّجال

أعطت الباحثات في الدراسة النسوية موضوع تباين السلطة بين المرأة والرّجل وتجلياتها في اللغة اهتمامًا كبيرًا، لا سيّما في العقد الماضي (انظر:

Eakins و *Eakins*، ١٩٧٨؛ *Kramarae*، ١٩٨٠، ١٩٨٣؛ *Spender*، ١٩٨٠؛ Thorne و *enley*، ١٩٧٥؛ و *Thorne*، *Kramarae*، و *Henley*، ١٩٨٣، الذين قدّموا ببلوغرافيا واسعة النطاق حول الموضوع)، ولذلك سنذكر بضعة استنتاجات عامةً من هذا العمل المهم الذي صار أنموذجًا لتحليل السلطة في اللغة والتواصل، ونركّز -هنا أيضًا- على أحدث دراسات السلطة بين الجنسين في الخطاب (لاستعراض موجز، راجع *West* و *Zimmerman*، ١٩٨٥).

على الرّغم من أنّ الاختلافات (بين المرأة والرّجل) قد تكون مبهمة أحيانًا أو معتمدة على الموقف (*LeetPellegrini*، ١٩٨٠)، والوضع الاجتماعي (*Werner*، ١٩٨٣)؛ فإنه من الواضح أنّ النّساء – عمومًا – يقمنَ بعمل أكثر من الرّجال في المحادثة، عن طريق إعطاء الدّعم الوافي للموضوعات، وذلك بإظهار كثير من الاهتمام، أو بالانسحاب في مواقف النّزاع (*Falbo* و *Peplau*، ١٩٨٠؛ *Fishman* ، ١٩٨٣)، وبيّنت عدد من الدّراسات أنّ النّساء يحصلن على دور أقل من الرّجال في المحادثة، وإنْ توافرت لهنّ الفرصة في الحديث مال الرّجال إلى مقاطعتهنّ في كثير من الأحيان، لا سيّما عند تغير الأدوار في الحديث المتقطع، فلا تحصل النّساء على دورهنّ في الحديث (*Eakins* و *Eakins*، ١٩٧٨؛ *Natale*، *Entin*، و *Jaffe*، ١٩٧٩؛ *West* و *Zimmerman*، ١٩٨٣).

وأظهرت بعض الدّراسات التي جمعتْها *Plótz –Trómel* (١٩٨٤) أنّ هيمنة الذّكور لا تقتصر على المواقف غير الرّسمية، كتلك التي تحدث في المنزل؛ إذ تظهر – أيضًا – في السّياقات العامّة، كالبرامج الحوارية

التلفازية، التي يخضع معظمها لإشراف الرّجال (راجع - أيضًا - في هذا الموضوع: *Owsley* و *Scotton*، ١٩٨٤)، فالرّجال غالبًا ما يسيطرون على مجرى الحوار أكثر من النّساء؛ إذ يتحدّثون لمراتٍ أكثر، ويكون حديثُهم لمدد أطول، ويوظفون جملاً معقّدة وطويلة، وأنواعًا مختلفة من الاستعارات والعبارات الرنّانة في المحادثة المشتركة.

ويمكن دراسة الفروق بين الجنسين - أيضًا - من منظور أعمّ كما في مثال "قوّة" و"عجز" الحديث، الذي قد يوجد في مواقف اجتماعية أخرى (*Bradac* و *Street*، ١٩٨٦؛ *Erickson*، *Lind*، *Johnson*، و *O'Barr*، ١٩٧٨).

الحديث العنصريّ

ما هو صحيح لتبعية المرأة في الحديث، ينطبق - أيضًا - على الخطاب الموجّه إلى السّود والأقليات الأخرى أو عنهم في كثيرٍ من دول الغرب (*Smitherman- Donaldson* و *van Dijk*، ١٩٨٧)، ومن الممكن- أيضًا - أن يُمارس البيض سلطتهم بواسطة الإهانة والانتقاص من شأن أفراد الأقليات (*Allport*، ١٩٥٤)، على الرّغم من وجود عدد من المصادر التاريخيّة والأدبيّة التي توثّق تلك الإساءات العِرقية، فإنّ هناك عددًا قليلاً من الدّراسات المنهجية في توظيفها.

أعدّ كينيدي- *Kennedy* (١٩٥٩) قائمة مختصرة في "قواعد الآداب" للسلوك المطلوب في تعامل السّود والبِيض كلّ منهما مع الآخر أثناء مدة حكم جيم كرو- *Jim Crow* العنصريّة في الولايات المتحدة الأميركية، وكانت

إحدى هذه القواعد تمنع تداول إحدى الكلمات الآتية: "السيّد"، و"السيّدة"، و"سيّدي الرّئيس"، أو "سيّدتي" عند توجيه الحديث إلى السود، بل يُذكر الاسم الأوّل للسّود فحسب، في حين أنّ البِيض يجب - دائمًا - أن يُخاطَبوا بأسلوب مهذّب، وشهدت العقود الماضية تلاشيًا لمثل هذه التعبيرات العنصريّة، وذلك بسبب تغير القواعد والقوانين الرّسمية، إلا أنّ العنصريّة ما زالت موجودة في حديث البِيض اليوميّ، إنّ الانتقاص اللفظي من السّود، وكذلك من الصّينيين والإيطاليين والمكسيكيين، أو الأميركيين من أصل بورتريكي- شائع في الولايات المتحدة، والشيء نفسه بالنسبة إلى المغربيين والأتراك والآسيويين الكاريبيين، وغيرهم من الأقليات أو المهاجرين في أوروبا الغربية (*Helmreich*، ١٩٨٤).

وقد تظهر الصّراعات العِرقية في أساليب الحديث المختلفة التي تصوّر سوء الفهم والانطباع السيّئ عن هذه الأقليات وتتشئه (*Kochman*، ١٩٨١)، فقد بيّنت دراسة ألمانية جاءت في إطار اكتساب اللغة الألمانية لدى العمال المهاجرين- أنّ هؤلاء العمال المهاجرين يُخاطَبون بشكل مبسط على أنّهم ألمان أجانب، ويُسمّون بـ"ضيوف الألمان" *Gastarbeiter* (*Dittmar* و *Stutterheim*، ١٩٨٥؛ *Klein* و *Dittmar*، ١٩٧٩)، ويُعدّ مثل هذا الخطاب - بحدّ ذاته - إشارة إلى ترفّع المتحدّثين وجماعتهم على هؤلاء العمال، وهذه حالة مثيرة للاهتمام في استعراض التوظيف اللغويّ والصّراع في التّواصل والاتّصال العِرقي بين النّاس (*Giles* و *Powesland*، ١٩٧٥؛ *Giles* و *Smith*، ١٩٧٩؛ *Gumperz*، ١٩٨٢*a*، ١٩٨٢*b*).

وأكّد بحث أحدث في مجال التحيّز والعنصرية أنّ أساس المواقف العنصرية لم يتغير كثيرًا حتّى لو كان الرأي، والحديث، والفعل العنصري غير واضح أو مباشرٍ في سياقات معيّنة (*Barker*، ١٩٨٦؛ *Dovidio*، ١٩٨٦؛ *Essed*، ١٩٨٤)، وأوضح غرينبرغ *Greenberg*، وكيركلاند *Kirkland* وبسزسينكسي *Pyszczynski* (١٩٨٧) في بحثهم أنّ القذف العنصري ضدّ السّود من مساعديه في ذلك البحث (أي أثناء الدّراسة) عندما يكون موضوع الدّراسة هو موقف البِيض تجاه السّود ويأتي أحدهم ينعت السّود بشيء سيئ، قد يُفعّل الموقف الأساسي (العنصريّ) في موضوعات دراسة البِيض ضدّ السّود، وينتج منه تقويمات أكثر سلبية عن السّود؛ لأن الوضع الذي تمّت فيه الدراسة ليس خاليًا من العنصرية.

واتّخذ الخطاب العنصريّ بين النُّخب المحافظة وجهةً "ثقافيّة" أكثر في العقد الماضي، وتُعزز مثل هذا الخطاب التباينات الثقافيّة (المفترضة) بين جماعات الدّاخل (نحن/ الغالبية) وجماعات الخارج (هم/ الأقلية)، وتدعم أحيانًا الاستقلال الثقافي القومي لمجموعة البِيض المهيمنة (*Seidel*، ١٩٨٧*a*، ١٩٨٧*b*).

وقد أظهرت دراستي الخاصّة بالتعبير عن التحيّز العِرقي في الحديث اليومي – أنّ مثل هذه المضايقات والعنصريّة المباشرة شبه نادرة، في هولندا وكاليفورنيا (*van Dijk*، ١٩٨٤*a*، ١٩٨٧*a*)، على الرغم من أن المقابلات غير الرّسمية التي يستند إليها بحثي هي أمثلة في الحديث مع الغرباء (طلبة الجامعة)، ولذلك من الراجح أنّ مثل هذا الحديث خاضع لمراقبة القواعد والأعراف الرّسمية الشديدة لعدم التمييز، وفي الواقع أعرب البِيض (بصورة

روتينية) عن معرفتهم بهذه القواعد، وأكدوا – بدقّة – أنّ كلّ ما قد يقولونه عن "الأجانب" لا يقصدون به العنصرية أو أنهم عنصريون.

ولذلك تُعدّ الإستراتيجية الشاملة في الحديث عن الأقليات ذات شقين، فمن جهة، يعبّر عدد من البيض عن تجاربهم وآرائهم السلبية بشأن الأقليات العِرقية، ومن جهة أخرى، كان هذا التمثيل السّلبي للأقليات - ***other presentation"*** - يوازيه بصورة منتظمة تمثيل إيجابي للذات "***self-presentation***"، يقدمهم على أنّهم مواطنون متفهمون ومتسامحون وليسوا عنصريين.

وتُنفّذ هذه الإستراتيجية الشاملة عن طريق إستراتيجيات وتكتيكات كثيرة، كالإنكار الواضح والاستدراك: "ليس لديّ أيّ شيء ضدّهم، ولكن"، و"هنالك الجيّد منهم، ولكن"، وهلمّ جرًا، والمقابلات التي تؤكّد الاختلافات، والمنافسة بين الجماعات، وبشكل عام جماعت(نا)، في مقابل جماعت(هم): "نحن نعمل بجدٍّ، وهم لا يعملون شيئًا"، والتحويل: "أنا لا أبالي، ولكنّ الآخرين في هذا البلد، أو الشّارع، أو المدينة، أو الشقّة يبالون".

وفضلاً عن هذه الإستراتيجيات الدّلالية والبلاغيّة في التقديم الإيجابي للذات، يُنجَز التقديم السلبي للآخرين بصورة رئيسة من خلال توظيف الحجج والقصص الملموسة، وتعتمد هذه القصص على تجارب المرء الشخصية، ومن ثم، فهي "حقيقية" و"دليل" جيد يُنتِجُ استنتاجات سلبيّة عن هذه الأقليات، وتظهِرُ معظم هذه القصص أفعال مجموعات الأقليات التي تنتهك أعراف مجموعة (البِيض) المهيمِنة وقيمها وأهدافها ومصالحها، ولكنّها – أيضًا –

تقدم دليلاً يؤكّد الاستنتاجات بشأن الصور النمطية السلبية والتّعصّب نحو الأقليات، وغالبًا ما تُوظف وسائل الإعلام لإضفاء الشرعية على مثل هذه القصص والآراء، فمثلاً تشير الصّحف اليوميّة إلى جرائم "الأقليّات"، وبصورة أدق، توفر خواص المحادثة كالتردّد وتصحيح المحادثة والتصويب نظرة عميقة لعمليات الإدراك الأساسية والرّصد التي يتضمنها هذا الحديث.

إنّ اختيار المفردات والضمائر وأسماء الإشارة يعبّر - أيضًا - عن الهوّة الاجتماعيّة التي تفصل المتكلم عن الأقليات، مثل: "هم"، "هؤلاء النّاس"، "هؤلاء الأتراك (المكسيكيون، وغيرهم)"، وبهذه الطريقة، يستمر مثل هذا الحديث اليومي المتحيّز بين الغالبية البيضاء، وفي الوقت نفسه يؤكّد الانتماء العضوي للمجموعة، وهو وثيق الصلة بدوره بالحفاظ على قوّة مجموعة البيض وأهدافهم وأعرافهم وقواعدهم.

الحوار المؤسساتي

تمثل الحوارات مع المؤسسات أو المنظمات وداخلها نمطًا من أنماط التفاعل المؤسساتي، ومن ثم تنفذ - أيضًا - إلى علاقات السلطة المتنوعة وتعرضها، وتؤشرها، أو تضفي الشرعية عليها (***Pettigrew***، ١٩٧٣؛ ***Pfeffer***، ١٩٨١)، ويمكن للمشاركين في هذه التفاعلات اتّباع قواعد ومعايير تعتمد على سياق التّفاعل، ولكنّهم قـد يتفـاوضون - أيضًا - حول الأدوار أو المواقف المختلفة، بما في ذلك الوضع الهرمي (الاجتماعي) أو الخبرة، والاختلاف الآخر في المحادثة، اليوميّة غير الرسميّة هو أن أعضاء

المؤسسات يكونون من المحترفين والخبراء "في عملهم" (راجع أيضًا Coleman، ١٩٨٤، ١٩٨٥b)، وسنقوم بفحص بعض الأنواع الفرعية البارزة للحوار المؤسساتي.

مقابلات العمل

أظهرت راجان- Ragan (١٩٨٣) أنّ اختلافات السلطة في مقابلات العمل تكشف عن نفسها فيما تطلق عليه "الأفعال التعديلية"، كالشّواهد في الحديث، والتضمين، والشّرح، والاستطراد، أو ذكر معلومات مشروطة، وفي كثير من الأحيان يلجأ مديرو مقابلات العمل إلى الإستراتيجيات التي تسيطر على وتيرة التخاطب في المحادثة والصوغ والتضمين وبطئه وسرعته (قول شيء وقصد شيء آخر)، والاستطراد التّواصلي، وبخلاف ذلك، قد يحاول المتقدّمون للعمل عادة تبرير سلوكهم أثناء المقابلة أو تفسيره، مثلاً بتوفير المعلومات المفصّلة، والمشروطة، واستعمال عبارة "أنتَ تعرف"، حتّى عندما لا تكون هناك ضرورة لها، ويتوافق هذا البحث مع الدّراسات النفسية والاجتماعية السابقة في مسألة تأثير (سلطة) مواقف اللّغة في مقابلات العمل، التي توضح مظهر التمييز تجاه المتقدّمين للعمل؛ إذ من الممكن أن يُميّز بين المتقدّمين على أساس لهجتهم الأجنبية، فعلى سبيل المثال، قد يحصل المتقدم ذو اللهجة الأجنبية أثناء المقابلة على تقويمات ضعيفة للوظائف ذات المستوى العالي وتقويمات عالية للوظائف ذات المستوى الأدنى (Kalin و Rayko، ١٩٨٠).

ودرس برادك (*Bradac*) وآخرون - في سلسلة من الدراسات التجريبية - دور الأساليب القويّة والضعيفة في مقابلات العمل (*Bradac* و*Mulac*، ١٩٨٤)، كما هو الحال في الدراسات السابقة في لغة المرأة، فقد تميّز أسلوب الضّعفاء (الذين لا يتمتّعون بالنّفوذ) بالتردّد والأسئلة الذيليّة [تعبير: أليس كذلك؟] (راجع أيضًا *Bradac* و*Street*، ١٩٨٦)، وسنرى نتائج مماثلة في أسلوب الحديث في قاعة المحكمة.

خطاب المريض والطبيب

ويُعدّ الخطاب بين الطبيب والمريض أحد الأمثلة المحدّدة في الخطاب الطبّي العام (*Fisher* و*Todd*، ١٩٨٣، ١٩٨٦؛*Freeman* و*Heller*، ١٩٨٧)، وتعرَّضَ هذا النوع من الخطاب لمجموعة من الانتقادات لعدة أسباب، من بينها سوء توظيف السلطة من الممارسين للطب، وبيّن أدلمان- *Edelman* (١٩٧٤)، في مقالة نقديّة أنّ لغة العاملين في مجال مساعدة المرضى - تحديدًا في الطّب النّفسي- تخفي الطبيعة الحقيقية لنواياهم وأفعالهم التي تميل إلى السّيطرة على مرضاهم، وبهذه الطريقة، قد تختفي السّلطة المباشرة تحت قناع خطاب "المساعدة"؛ إذ يمكن تصنيف المرضى الذين يكونون في حال غضب لأسباب وجيهة بـــ "العدوانيّين"، ويوضع مثل هؤلاء المرضى في مكان يُسمّى بـــ"الغرفة الهادئة"، وهي تسمية فيها تلطيف لفظي، تستخدم بدلاً من تسمية "الحبس الانفرادي"، وبالمثل، فإنّ مصطلحًا مثل "استعداد للجنوح" قد يعني أنّ العاملين في هذا المجال يحصلون على التفويض المطلق في

"علاج" هؤلاء النّاس الذين لا تظهر عليهم أيّة علامة للانحراف أو الجنوح (معظمهم من العاجزين كالشّباب، والفقراء)، وهنا نجد ارتباط السلطة المهنية بسلطة الطبقة والعمر.

في الواقع- كما سنرى لاحقًا- أنّ السّلطة نادرًا ما تأتي وحدها: السّلطة المؤسّساتية غالبًا تنفّذ في الوقت نفسه كسلطة مجموعة ناشئة من نوع الجنس والطبقة والعِرق والسّن، والثقافة الفرعيّة، أو الجنسيّة الوطنيّة (راجع أيضًا ***Sabsay*** و***Platt***، ١٩٨٥)، وبيّنَ ويست- ***West*** (١٩٨٤) أن التفاوت الاجتماعي الكامن في علاقات الطبيب بالمريض يظهر في حواراتهما، ويؤدّي الجِنس والعِرق دورًا فيها؛ إذ يميل الأطباء الذّكور لمقاطعة حوار مرضاهم (لا سيّما المرضى السّود) في كثير من الأحيان أكثر من مقاطعة المريض إيّاهم، من دون أيّ سبب طبيّ أو أي أمر متعلق بالمريض، بل بخلاف ذلك، تتسبب هذه الانقطاعات في ضياع المعلومات المهمة التي يعطيها المريض، أما بالنسبة إلى الطبيبات، فيميل المرضى (الذّكور) غالبًا لمقاطعتهنّ.

وبصورة عامّة، يتميز حديث الطبيب مع المريض بعدم التوازن وتبادل المعلومات؛ إذ يبادر الأطباء بطرح معظم الأسئلة، في حين يتلعثم المرضى عندما يطرحون عددًا قليلاً من الأسئلة، باستثناء نوع معيّن من التّساؤل المشروط، واستنتج ويست- ***West*** في بحثِه أنّ "الأدلّة الكميّة والنّوعيّة تشير إلى أنّ علاقات الأطباء بمرضاهم تأخذ دورًا يشابه علاقة العبد بربه؛ أي أنهم كيانات "لا يمكن استجوابها" (***West***، ١٩٨٤، ص ٥١)، وتوظّف التّعبيرات الرّسميّة عند مخاطبة الطبيب، في حين أنّ الأطباء يميلون إلى

توظيف الأسماء الأولى للمرضى، لا سيّما عندما يكون المرضى من السّود، ووجد تود- *Todd* وفيشر - *Fisher* (١٩٨٣) أيضًا أنّ هناك تفاعلاً بين الجنس والسّلطة الطبيّة؛ إذ بيّنا أنّ المريضات الإناث يخضعن لـ"الإقناع الودّي" بواسطة حبوب منع الحمل من الأطباء (الذّكور)، من دون إعلامهنّ بالتأثيرات السلبيّة المُحتملة لمثل هذه الحبوب فيهن أو عدم إبلاغهنّ بالأنماط البديلة لتحديد النّسل.

في التّحليل النّقديّ للمقابلات السريرية وجد مشلر- *Mishler* (١٩٨٤) أدلّة خطابيّة على هيمنة ما يسمّيه "صوت الطّب الحيوي" للأطباء، وختم بحثه بالقول: "إنّ صوت "عالم الحياة" يقمع تمامًا، وتقطع سلسلة جهود المرضى في تقديم شرح تفصيليّ لمشكلاتهم في سياق مواقف (عالم الحياة) الخاص بهم" (ص ١٩٠)، وبيّن تايلر- *Treichler*، وفرانكل- *Frankel*، وكريمر- *Kramarae*، وزوبي- *Zoppi*، وبيكمان- *Beckman* (١٩٨٤) أنّ تركيز الطبيب على الجوانب الطبيّة الحيويّة يعوق المريض عن التعبير الوافي عن مخاوفه، ومن ثم، وجد الباحثون أنّ مثل هذه المخاوف التي عُبّر عنها لأحد طلاب كليّة الطب لم تكن مدرجة في سجلات الطبيب الطبية، ووجدوا – أيضًا – أنّ الأطباء يستخدمون السخرية عند رفضهم شكاوى المرضى، وأخيرًا، وجدَ باحثو علم النفس الاجتماعي تشابهًا في المواقف اللغويّة في تعامل الأطباء مع مرضاهم كما هو الحال في مقابلات العمل، فقد يختلف تقييم الأطباء لمرضاهم تبعًا للهجتهم الاجتماعيّة (*Fielding* و *Evered*، ١٩٨٠).

ويظهر أنّ ما عُرِف واستُنتِج عن الأطباء قد يصحّ – أيضًا- بالنسبة إلى أصحاب المِهن الطبيّة الأخرى، فقد درس كولمان- *Coleman* وبيرتون-

Burton (١٩٨٥) السيطرة في استشارات المرضى لطبيب الأسنان في بريطانيا العظمى، ووجدا أنّ أطباء الأسنان يسيطرون على النّشاط اللفظي وغير اللفظي للمريض؛ إذ يتحدّث أطباء الأسنان بنسبة ٧١٪، في حين يتحدّث المرضى بنسبة ٢٦٪ (ومساعدو أطباء الأسنان بنسبة ٣٪)، ويأخذ أطباء الأسنان دورًا ووقتًا أكثر وأطول في الحديث من المرضى، بنسبة (٦،٤ مقابل ٢،١ في الثانية)، ومن الواضح أن السيطرة في هذه الحال تأخذ نمطًا عمليًا للغاية؛ إذ عادة ما تكون أفواه المرضى مفتوحة فلا يستطيعون التّحدّث في مثل هذه المواقف، ومن ثم فليس لديهم ما يقولونه.

وقد يعتمد الامتثال لسلطة أطباء الأسنان -أيضًا- على خوف المريض من الألم؛ إذ وجد الباحثون أنّ أطباء الأسنان يستجيبون - عادة- لتقارير المرضى وتتمثل استجابتهم في عدم إظهار الشُكر، وتقليل أهمية مثل هذه التقارير؛ لأنّها لا تتعلق بالموضوع، أو صرف النّظر عنها؛ لأنها غير صحيحة، وكما هو الحال لمعظم أنماط السلطة، فإن مركز قوّة طبيب الأسنان هي الخبرة الطبيّة (راجع أيضًا *Candlin*، *Burton* و *Coleman*، ١٩٨٠)، وكما لوحِظ في وقت سابق، قد تنشأ السلطة من الروتين والمنظمات المؤسساتية، وبذلك تُعدّ السلطة الطبية مثالاً مميزًا على ذلك، وقد حدّد سترونج- *Strong* (١٩٧٩) بعض العوامل الأخرى التي تحدّ من حرية المرضى في خطاب الاستشارة الطبية، منها اللغة التقنية التي يوظفها عادة الأطباء (راجع أيضًا *Coleman*، ١٩٨٥*a*)، ووجود القليل من الأطباء والكثير من المرضى، وكون الأطباء – عادة – منظمين والمرضى عادة؛ والمكانة العالية التي يتمتع بها الأطباء في المجتمع، وفي بعض البلدان، يضاف إلى

ذلك، عدم توافر البدائل (المعقولة ماديًا) لخدمة الصّحّة العامّة التي يوافرها الأطباء، أو قلّتها، ومن ثمّ قلّة المنافسة الطبيّة، وقلّة احتمال الحصول على رأي آخر في العلاج، وهنا نلحظ أنّ التفعيل المحلي وسلطة المؤسسات في حديث الطبيب والمريض متشابكة بنحوٍ معقّد مع أنماط السيطرة الاجتماعية والمؤسساتية الأكثر عمومية.

وتنطبق هذه النتائج - أيضًا- على مقابلات طلب الاستشارة والتقديم للعمل؛ إذ يظهر الموظفون في هذه المواقف كأنّهم حرس للسلطة المؤسساتية عن طريق معاملتهم وتفاعلهم مع الزبائن المنتمين للأقليات والمتقدّمين للعمل (**Erickson** و **Shultz**، ١٩٨٢؛ **Mehan**، ١٩٨٦)، وينطبق الشيء نفسه على الحديث في الفصول الدّراسيّة، فقد يمارس المعلمون السيطرة على الطلاب عن طريق سلسلة من الإستراتيجيات؛ إذ يقرّر المعلّمون نوعية الخطاب، ويبادرون بطرح الموضوعات وتقويمها وتسلسل السؤال والجواب، ويراقبون خطاب الطلاب الشفوي والمكتوب على حدٍّ سواء، ومن دواعي الأسف أنّه على الرغم من كثرة الدّراسات التي تتناول حوارات الفصل الدراسي، هناك قليل من الاهتمام بمثل هذه التجليات العملية للسلطة المؤسساتية داخل الفصل الدراسي (**Sinclair** و **Brazil**، ١٩٨٢؛ **Stoll**، ١٩٨٣؛ و **Wilkinson**، ١٩٨٢).

الخطاب في المحكمة

تتجلى السلطة في خطاب المحكمة أكثر من الخطابات المؤسساتية الأخرى؛ إذ تتحكّم القواعد الصارمة ومنهج التفاعل الحواري في التعامل بين

القاضي والادّعاء العام، ومحامي الدّفاع، والمدّعى عليه. وقد تناولت كثير من الدّراسات الحوارات في قاعة المحكمة عن طريق التحليلات ذات الطابع التقليديّ للحوار، ولكن مرّة أخرى نلحظ أنّ دور الأبعاد الاجتماعية للسّلطة، والسّيطرة، أو الهيمنة يحظى بقليل من الاهتمام في تلك الدّراسات (*Atkinson* و*Drew*، ١٩٧٩)، فمن الممكن أن تجد التّوازن في خطاب السلطة الغني بالمصطلحات التقنيّة العالية بين ممثلي القانون المشاركين في حوار المحكمة، باستثناء المدّعى عليه، فالتّعابير ولغة النيابة العامّة، وسلطة المحكمة القضائيّة، والقاضي، والحكم النهائي جميعًا تعكس - بوضوح وعمق - سيطرة مسؤولي المحكمة على حوار المدّعى عليهم، والشّهود، وحتّى تجاه محامي الدّفاع في قاعة المحكمة.

وفي المقابل، أيًا كان المدّعى عليهم، فهم – دائمًا – في موقف التبعيّة والدّفاع؛ لأن أيّ شيء يقولونه قد "يكون ضدّهم"، ويزيد العبء في حديثهم، وخلافًا لمعظم مواقف التفاعل الحواري، نجد الالتزام بتوزيع الحديث وأفعال الكلام بنحوٍ دقيق وانتظام في قاعة المحكمة؛ إذ يجب على المدّعى عليهم التحدّث عندما يُطلب منهم ذلك، وأن يجيبوا عن الأسئلة بإجابات محدّدة، كأن يقولوا: "نعم" أو "لا" (*Walker*، ١٩٨٢)، وقد يُعاقب المتّهم إذا رفض الإجابة عن الأسئلة، ودرس هاريس– *Harris* (١٩٨٤) طرائق توجيه الأسئلة في المحكمة للسيطرة على المتهمين أو الشهود، ووجد أنّ صيغة السؤال مهمّة لما سيُعدّ جوابًا مناسبًا، وذكر أنه عادةً ما يمارس المستجوب السلطة من خلال السيطرة على تتابع الأسئلة، بدلاً من الاستطرادات، وهو ما يرسخ بقوة سلطة المستجوب، وتحتاج معظم الأسئلة إلى أجوبة بصيغة نعم أو لا، وهذا

النوع من الأسئلة الاستفهامية يحد من الأجوبة المحتملة؛ لأنّه يتضمن بالفعل مقترحات الجواب، وهكذا تضبط قواعد الاستجواب وإستراتيجياته وكذلك السلطة القانونية القضائية، جنبًا إلى جنب؛ اختيار أفعال الكلام؛ إذ تصاغ معظم الأسئلة للحصول على المعلومات أو لتوجيه الاتهامات (راجع أيضًا *Mead*، ١٩٨٥؛ و *Shuy*، ١٩٨٦)، ومن الواضح أنّ هذه الأساليب الخطابية للسيطرة في قاعة المحكمة قد تتغير وفقًا لإجراءات الاستجواب المباشر أو غير المباشر (راجع أيضًا *Adelsward*، *Aronsson*، *Jansson*، و *Linell*، ١٩٨٧).

وفضلاً عن توزيع أدوار الكلام، وتسلسل الحوار، وأفعال الكلام، والسيطرة على الموضوع، فقد يكون الأسلوب سمة مهمة من سمات العرض أو التقديم والإقناع الذاتي للمتهمين والشهود، فإنه قد يكون غيـــر موجـــود أو لا يحفظ ضمن سجلات قاعة المحكمة (*Walker*، ١٩٨٦، وراجع أيضًا *Parkinson*، *Geisler*، و *Penas*، ١٩٨٣)، وقد درس إريكسون - *Erickson*، وليند- *Lind*، وجونسون- *Johnson*، وأوبار- *O'Barr* إستراتيجيات التفاعل وتكوين الانطباع في المحكمة (١٩٧٨) في دراستهم المؤثرة عن الأسلوب القوي والأسلوب الضعيف، ووجدوا أنّ الأسلوب الضعيف يتميّز بتكرار أسلوب التوكيد، والأسلوب الوقائي، وأنماط التّردّد، والأسئلة التّرنيمية (المعتمدة على نبرة الصّوت)، في حين يتّسم الأسلوب القوي بتوظيف أقل لهذه الصّور في التّعبير، وتشير التجارب إلى أنّ الأسلوب القويّ يمكّن المتحـــدّث مـــن الفوز بإعجاب الحضور، بغض النّظر عن جنس المتحدّث أو المشاهد، ولكنّ هذا الأسلوب القوي يؤدّي أيضًا إلى تعزيز المصداقية عندما يمثل الشاهد والمتحدث الجنس نفسه فحسب (راجع أيضًا *Bradac*، *Hemphill*، و *Tardy*، ١٩٨١).

وفي دراسة تجريبية لاحقة، بيّن هؤلاء الباحثون أنّ تقويم حديث المتهمين أو الشهود في المحكمة قد يعتمد -أيضًا- على سيطرة محامي الدِّفاع إذا كان يُسمح لهم بسرد قصصهم (*Lind* و *O'Barr*، ١٩٧٩).

بيّنت كلّ الحالات التي ناقشناها آنفًا أنّ عوامل الطبقية والجِنس والعِرق تؤدّي دورًا، وربّما قد تعزّز المدّعى عليه أو تضعفه، وبيّنت فوداك- *Wodak* (١٩٨٤، ١٩٨٥) أنّ المتهمين من الطبقة الوسطى أكثر قدرة على بناء صورة إيجابية في سير العمل في المحاكم، وهم يعرفون إستراتيجيات تفاعلات الحوار في قاعة المحكمة، ويروون قصصًا مترابطة منطقيًا، ويذكرون وقائع معقولة، لكن يظهر أنّ أداء المدّعى عليهم من الطبقة العاملة أقلّ نجاحًا في هذه الإجراءات.

وتظهر مثل هذه الفوارق الطبقية - أيضًا- في طريقة تعامل القاضي مع المدّعى عليه، من خلال استخدام الأسلوب المهذّب، والصّبر، والتّفهم، وبيان الاهتمام بعمل المتّهمين من الطبقة المتوسطة، ومن جهة أخرى وضحت ماينارد- *Maynard* (١٩٨٥)، في دراسة عن المساومة- أنّ السمات الخطابية للمتّهمين المتعلقة بطبقتهم أو فئتهم (كالعمر، والمرأة، والأقليات) قد تُتّخذ - في بعض الأحيان- حجّة لرفض قضية ما، خلافًا لحالات التمييز الطبقي، أو العمري، أو العِرقي التي قد تحدّ من مسؤولية المدّعى عليه، وتذهب ماينارد- *Maynard* إلى أنّ هناك حاجة إلى معرفة التّفاعل الاجتماعيّ (في قضايا العدل) للخروج باستنتاجات عن التّمييز، والافتراضات العامّة بشأن المعاملة غير العادلة الموجّهة إلى مَن هم أقل قوّة في المحكمة؛ إذ قد لا تكون مثل هذه الادّعاءات مضمونة وصحيحة دائمًا.

إنّ تفعيل السلطة القانونية وإعادة إنتاجها يظهر بنحوٍ ملموس في الحوارات داخل قاعة المحكمة، كما يظهر - أيضًا- في أنواع أخرى من الخطاب القانوني والبيروقراطي، كالقوانين والعقود واللوائح وكثير من النّصوص المطبوعة الأخرى، فضلاً عن السلطة المتجسّدة في الوظائف التداولية للتوجيهات القانونية؛ إذ إنّ مثل هذه النّصوص تبين - أيضًا بنحوٍ غير مباشر- السّلطة عن طريق "الكلام القانوني"، فالمفردات والبنى النّحوية القديمة التي عفا عليها الدّهر، والأسلوب البلاغي لا تقوم بترميز التقاليد القانونية وإعادة إنتاجها - ومن ثمَّ تسهّل التّواصل بين العاملين في المهن القانونية- فحسب، بل تستثني بوضوح الأشخاص العاديين من الفهم والاتّصال الفعّال، ومن ثم المقاومة (*Charrow*، ١٩٨٢؛ *Di Pietro*، ١٩٨٢؛ *Danet*، ١٩٨٠، ١٩٨٤؛ *Radtke*، ١٩٨١).

الخطاب المؤسساتي - المنظمات التجارية

للأسف، يظهر أنّ قليلاً من البحوث درست تفاصيل التّفاعل الحواريّ لخطاب المؤسّسات والمنظّمات التّجاريّة، يمارس هذا الخطاب شكلاً هرميا في السّلطة ويعبر عنه، لا سيّما في التّواصل الهرمي بين الرؤساء ومرؤوسيهم (*McPhee* و*Tompkin*، ١٩٨٥)، ووجد بلير- *Blair*، وروبرتس- *Roberts* وماكيشني- *McKechnie* (١٩٨٥) في دراستهم للتّواصل المؤسّساتي أنّ مديري هذه المؤسسات يقضون ٧٨٪ من وقتهم في الحديث، وأنه عندما يهيمن القادة على التّواصل في الخطاب، يذعن

المرؤوسون لهم، وأنّه يوجد شكل هرمي للتعبير الذاتي يأخذ شكلاً تصاعديًا في المؤسسات، وبمزيد من التركيز في هذا السياق وجد رايلي- ***Riley*** (١٩٨٣) في تحليله عن المقابلات أنّه يُعبّر عن السلطة في المؤسسات عن طريق الشّرعيّة، والمضمون، والهيمنة، وأن رموزًا لفظية مثل الاستعارات (العسكرية)، والنّكت، والأساطير الخرافية، تهيمن على المناقشات، بينما توفر استعارات الألعابِ الشرعية بواسطة التعبير عن إمكانية توقيع العقوبة.

يُتوقع أن تظهر فوارق السّلطة القائمة في مجال الأعمال التّجاريّة في أشكال مختلفة من التأدب، والاحترام، ومن ثم في صيغ المخاطبة (***Brown*** و ***Levinson***، ١٩٧٨)، ووجدَ سلوبن- ***Slobin***، وميلر- ***Miller***، وبورتر- ***Porter*** (١٩٧٢) في دراسة "أنماط توظيف الألقاب في خطابات الشّركات التّجاريّة" أنّ الاسم الأوّل يُستعمل - في المقام الأوّل- عندما يُخاطِب رؤساءُ العمل المرؤوسين، وبخلاف ذلك، تُستعمل الألقاب أو الاسم الأخير والرّتبة في العمل عندما يتحدّث المرؤوسون إلى الإدارة العليا (وضمن الإدارة نفسها، يتواصل الحديث الدائر فيما بينهم في الغالب باستعمال الاسم الأوّل)، ويظهر أنّ هذه الأنماط المختلفة في توظيف الألقاب في التخاطب ترتبط بعض الشيء بتفاوت العمر، وجد هؤلاء الباحثون - أيضًا - أنّ الموظفين لم يُكثروا من التّعبير عن أنفسهم فيما بينهم فحسب، بل وجدوا - أيضا - أن هناك تفاوتًا في أسلوب التعبير عن النفس، بين المرؤوسين ورؤسائهم المباشرين (حتى عندما لا تُستعمل الأسماء الأولى).

وتؤكّد هذه النتائجُ القواعدَ التي وضعها براون- ***Brown*** وزملاؤه (***Brown*** و ***Gilman***، ١٩٦٠؛ ***Brown*** و ***Ford***، ١٩٧٢)؛ إذ كلّما زاد الفرق في

المكانة الوظيفية، زاد الميل تجاه عدم تبادل صيغ المخاطبة (بين الرؤساء والمرؤوسين)، وبخلاف النتائج التي توصل إليها براون- ***Brown*** والآخرون، ظهر المرؤوسون أكثر ميلاً للإفصاح عن أنفسهم مع أرباب العمل، ولكن العكس غير صحيح، وهذا يعني أنّ استعمال الأسماء الأولى في التّخاطب في سياقات العمل التّجاريّ لا يعني دائمًا رفع الكُلفة بينهم، والعكس بالعكس.

ومن الممكن أن ينفّذ هرم السّلطة المؤسّساتي والسّلطة مباشرة بإعطاء الأوامر والتّعليمات، أو غيرها من التوجيهات، أمّا المرؤوسون الذين يتلقون مثل هذه الأوامر والتّعليمات ضمن واجباتهم الوظيفية، فيجدون طرائق مباشرة أخرى للتّعبير عن رفضهم أو عدم موافقتهم، وذلك بالحديث عن حياتهم اليومية فيما بينهم، وعادة ما يتّخذ حديثهم الأسلوب السّردي الذي يكون الرّاوي فيه هو صاحب السلطة على أحداث روايته، وهكذا يجد الموظفون طريقًا للتعبير عن أنفسهم وفرض سلطتهم في حدود عالمهم الخاص، وفي إحدى الدراسات النادرة حلّلَ كيلي- ***Kelly*** (١٩٨٥) نصوص القصص ومخطّطاتها المرويّة من العاملين في شتّى المستويات في المؤسّسات "التكنولوجية"، ووجدَ إنّ أكثر هذه القصص تركّز على رؤساء العمل، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، وتعزز هذه القصص - أيضًا - بنى السلطة، وشرعيتها في الوقت نفسه.

الخطاب السياسي

منذ ظهور الأطروحات البلاغية في التراث اليوناني والروماني، تلقى الخطاب السياسي وسلطته الإقناعية الكثير من الاهتمام كموضوع مميّز

ويستحقّ الدّراسة بحدّ ذاته (*Chaffee*، ١٩٧٥؛ *Nimmo* و *Sanders*، ١٩٨١؛*Seidel*، ١٩٨٥)، وخلافًا لمعظم أنماط الخطاب الأخرى، يرتبط الخطاب السياسي مباشرةً بجميع النّاس؛ لذا يستمد الخطاب السياسي قوّته وسلطته من نطاقه الواسع وأنواعه المختلفة، ويعرف قليلاً من نماذج الخطاب الارتجالي، الذي ينقل أو يوزع – عادة – على نطاق واسع عبر وسائل الإعلام؛ مثل خطابات كبار السّياسيين: الرّئيس أو رئيس الوزراء، وتمثل خطب الرّئيس وظهوره في وسائل الإعلام حدثًا اجتماعيًا أو سياسيًا بارزًا، وموضوعًا مفضّلاً للدّراسة والبحث، لا سيّما في الولايات المتحدة الأميركية (*Hart*، ١٩٨٤؛ *Lindegren – Lerman*، ١٩٨٣)، هذا الحضور المهيمن في وسائل الاعلام، والقدرة المتميزة على الوصول إليها- يمكن تفسيره على أنه مظهر من مظاهر السّلطة السّياسيّة.

وفي ضوء ما سبق، نتوقع وجود كثير من الدّراسات عن الخطاب السّياسيّ، وهذا هو الواقع فعلاً، ولكن عددًا من هذه الدّراسات يركّز على ما يُسمّى عادة بـــ"اللغة السياسيّة"، وهو ما يعني – في الغالب – طريقة محددة في استخدام المفردات المعجمية (راجع *Bergsdorf*، ١٩٨٣؛ *Edelman*، ١٩٦٤؛ *Guespin*، ١٩٧٦؛ *Hudson*، ١٩٧٨؛ *Shapiro*، ١٩٨٤)، وهكذا تُدرس الأيديولوجيا عن طريق تحليل كلمات أو مفاهيم معيّنة يفضّل توظيفها – تحديدًا- السياسيون المتشدّدون اليمينيون أو اليساريون (كاللغـــة الفاشيـــة أو الشّيوعيّة)، ومن المثير للاهتمام أنّ التّحليل يتضمّن دراسة ما وراء الكلمات المفردة، والنّظر في بنى الخطاب الأخرى، التي لا يستطيع المتحدّث السيطرة عليها؛ لذلك فهي غالبًا ما تكشف مواقف الخطاب وأيديولوجياته التي

تمثله (راجع أيضًا ***Guespin***، ١٩٧٦؛ ***Pecheux***، ١٩٧٥)، وعلى الرّغم من اهتمام أتكينسون– ***Atkinson*** (١٩٨٤) غير المباشر بتحليل السلطة، فقد بحثَ في خواص الخطابة السّياسيّة المختلفة، كإدارة التّصفيق للسّاسة المتكلّمين، والإعداد الدّقيق لأداء مثل هذه الخطب من الخبراء (عن طريق – مثلا– أخذ دروس في الخطابة)، وخلافًا لملاحظاتنا السابقة لا سيّما عن نوع الجِنس والسّلطة العنصريّة، فقد وجد أتكينسون– ***Atkinson*** أنّ تصفيق الحضور عادةً ما يتلو قول عبارات سلبية تصف المجموعات المغايرة.

النّص المؤسّساتي

بغض النظر عن سلطة المديرين، أو كبار السياسيين، أو مجالس الشركات، أو أساتذة الجامعات أو القضاة أو الأطباء في الخطاب وجها لوجه؛ فإن السّلطة الفعلية تستقر عندما تظهر نتائجها الرّسمية بطريقة أو بأخرى "ثابتة وملموسة" في الكتابة أو الطباعة؛ لذلك نجد أنّ عددًا من أنواع الحوارات الرسمية، كالاجتماعات، والمقابلات، أو المناقشات – لها نظير خطيّ، كمحضر الاجتماع، والبروتوكولات، أو المحاضر الرّسمية الأخرى التي "تسجــل" المقابلــة أو الحـــدث، وغالبـــًا ما تكون ذات طابع مؤسسي أو قانوني؛ لكي تساعد على اتّخاذ أي إجراء أو قرار مستقبلاً.

وغالبًا ما يصحب الحوارات المؤسّساتية أنواع مختلفة من النصوص، التي تكون بمنزلة دليل توجيهي أو مرجع لإنجاز الخطاب المنطوق، وعليه تستند معظم الاجتماعات الرّسمية إلى جدول مكتوب للأعمال، فضلاً عن

الأنواع الأخرى من الوثائق المكتوبة، يتم اعتماد نصوص مكتوبة كثيرة في حوار قاعة المحكمة، كالنّصوص القانونيّة، ولائحات الاتّهام الرّسمية، والبيانات المكتوبة، وتقارير الشّهود، والحكم النهائي، وحتّى في الاستشارة (الشفوية)، قد يلجأ الأطباء إلى الكُتيبات الطبية ليدوّنوا بعض الملاحظات، وغالبًا ما ينتهي اللقاء بعد كتابة الوصفة الطبية أو إحالة المريض على الطبيب المتخصص، ويؤدّي الأرشيف في المنظمات الطبيـــة دورًا حيويًّا، ولا يمكن تصور الدروس المدرسية أو المحاضرات الجامعية من دون الكتب المدرسيّة أو الحاجات المكتبية الأخرى (كل ما يُستعمل في الكتابة)، وبعبارة أخرى: تتطلّب معظم الأعمال الرّسمية، حتّى المنجزة شفويًّا، كتابة النّصوص كأساس لأعمالها أو نتيجة لها، ومن ثم تُعدّ النّصوص المكتوبة تدعيمًا حرفيًّا للسّلطة التّواصلية في معظم السّياقات المؤسّساتيّة.

قد يكون الخطاب المكتوب مبرمجًا أو مخططًا له بنحوٍ واضحٍ؛ ممّا يسهّل السّيطرة عليه. ولهذه الخصوصية آثار في ممارسة السّلطة في الحالات المعقّدة، فاللقاءات الحيّة – وجهًا لوجهٍ – تسمح بممارسة الهيمنة غير الشّرعيّة – مثل التي تمارَس ضدّ المرأة أو الأقليات العِرقية في لقاءات طلب الخدمة، أو خطاب الاستشارة – لأنّها لا تخضع للرقابة المباشرة في حين يكون الخطاب المكتوب علنيًّا في أكثر الأحيان، ومن ثم قد يتعرّض كتّابُه للمساءلة أو المحاسبة، وقد تفضي هذه العلانية في النّصوص المكتوبة بالسلطة إلى وجوب تنفيذها أو تشكيلها بصورة غير مباشرة، ومحجوبة، وبطرائق رسميـــة، لا سيّما عندمـــا لا تكـــون مثل هـــذه السلطة قانونيـــة أو مؤسساتية المنشأ، وثمة عامل آخر يجعل ممارسة السّلطة أقل مباشرة

أثناء التّواصل المكتوب هو أنّه غالبًا ما يكون كُتّابُ النّصوص المؤسّساتية غير متماهين مع المتكلمين الجماهيريين، والمرسلين، أو مصادر الخطاب من هذا القبيل؛ لذلك، يمثل الخطاب العلنيّ غالبًا نمطًا من أنماط الخطاب الجمعي والمؤسّسي، شأنه شأن السّلطة التي تنفّذُه.

الخِطاب الإعلامي: إنتاج الأخبار والتقارير الإخبارية

يظهر جليًّا للعَيان أنّ وسائل الإعلام الجماهيري هي الأكثر تغلغلاً - إن لم يكن نفوذًا- من بين كلّ أنواع النّصوص المطبوعة، وذلك عند الحكم على نطاق سلطتها على المتلقي ومجال تلك السلطة، وإلى جانب الخطابات السمعية والمرئية في التلفاز، تؤدّي نصوص الصّحف دورًا حيويًّا في الاتّصالات والعلاقات العامّة، وخلافًا للاعتقاد الشّعبي العام، نجد أنّ المرء يتذكّر أخبار الصّحف المقروءة بصورة أفضل من أخبار التلفاز التي يشاهدها (**Robinson** و *Levy*، ١٩٨٦)، وينظر إليها على أنّها متفوقة نوعيًّا عن نظيرتها في التلفاز (***Bruhn***، ***Jensen***، ١٩٨٦)، وهذا قد يؤدّي إلى تعزيز نفوذها الإقناعي، ومن ثم سلطتها.

لقد رأينا أنّ أكثر أصحاب السّلطة (وكذلك حديثهم) يحصلون - عادة - على التغطية الإخبارية من وسائل الإعلام، وهذا قد يعزّز سلطتهمْ ويؤكّدها، حتى عندما تمثّل سلطة وسائل الإعلام نمطًا من أنماط الوساطة، يكون لديها دور خاص في إنتاج بنى السّلطة الاجتماعيّة، وتقرّر وسائل الإعلام الشّخصيات الإخبارية الممثّلة شعبيًّا، ماذا يُقال عنهم؟ وكيف يُقال هذا عنهم؟

عن طريق نشرات الأخبار الدورية، وانتقاء مصدر الخبر وموضوعه، وقد أظهرت أحدث الدّراسات عن إنتاج الأخبار أنّ هذه العمليات ليست اعتباطية، ولا يتم تحديدها بسهولة عن طريق المفاهيم الصحفيّة العامّة في أهمية صناعة الأخبار، ويتعلّم الصحفيون طرائق تصوير سلطة الآخرين وأساليبها، وفي الوقت نفسه يعرفون كيف يسهمون في تعزيز سلطة المؤسسة أو المنظمة التي يعملون فيها، مثلاً: عن طريق جعلها مستقلة عن غيرها من المنظمات (*Turow*، ١٩٨٣)، وتستند أهمية الأخبار إلى المعايير الأيديولوجية والمهنية التي تضمن أفضلية النفاذ الإعلامي المفضّل للنّخبة والمنظمات والأمم، وذلك بالاعتراف بسلطتهم وتشريعها (*Galtung* و *Ruge*، ١٩٦٥؛ *Gans*، ١٩٧٩)، وبالمثل، يفضّل إنتاج الأخبار عن طريق انتقاء المصادر الإخبارية الروتينية المنتظمة لكي تضمن استمرار الأخبار وتدفقها إليها، كالمؤسسات والهيئات السياسية العليا والرئيسة في الدّولة والشّرطة والمحاكم، والشّركات الكبيرة (*Fishman*، ١٩٨٠؛ *Tuchman*، ١٩٧٨).

وبإيجاز، تفيد وسائل الإعلام الغربية من المصادر المؤسّساتية المتاحة والموثوق بها عادة جنبًا إلى جنب مع المظاهر المهنية والأيديولوجيّة العامّة لوسائل الإعلام؛ إذ تعمل كلّها للحصول على سبق صحفي مهم أو أخبار مهمّة تتناول النّخب القويّة وأصحاب السلطة أو مجموعاتها، أو المؤسسات في المجتمع (*van Dijk*، ١٩٨٧*b*)، وبهذه الطريقة، بدلاً من أن تكون مجرّد بوق للنّخبة، تعمل وسائل الإعلام على أنّها جزء لا يتجزّأ من السلطة المجتمعيّة في المجتمع، وبهذا تنجح في تنظيم البُعد الرّمزيّ.

بالطبع يجسّد مهنيو وسائل الإعلام مثل هذه السّلطة، وعندئذٍ يُطرح السّؤال: كيف يتحدّى الصّحفيون الأيديولوجيات التي يواجهونها أو يعيدون

إنتاجها؟ أكّد الباحثون في مجال نقد وسائل الإعلام أنّه بسبب التنشئة الاجتماعيّة والتّدريب المهني للصّحفيين وعضويتهم في المؤسسات، يميلون إلى إنتاج أيديولوجيات النّخبة المهيمنة (*Hall* وآخرون، ١٩٨٠)، ومع ذلك تبيّن – أيضًا – أنّ الصّحفيين ينتقدون السّياسة والمؤسّسات التّجاريّة المهيمنة، ولا يتفقّون دائمًا مع أيديولوجيات هذه النّخب (وللمزيد عن هذا راجع، *Altheide*، ١٩٨٥)، وبالرّغم من هذه التناقضات، يمكننا أن نتفق مع أصحاب النّظريات النقدية بأنّ الممارسات الإعلامية حدودها مرنة عادةً، وقد تتيح لها الفرصة للمعارضة والنقد، ولكن ضمن رأي الإجماع المهيمن، ونادرًا ما تنقد وسائل الإعلام – بصراحة– القواعد الأساسية والقيم وإدارة السّلطة المهيمنة أو تتحدّاها، وفي الواقع يُعدّ هذا العرض للمعارضة – بحدّ ذاته– خاضعًا للسيطرة، وتتقيّد المعارضة التي تعرضها وسائل الإعلام، بالحدود التي وضعتها لها المؤسسات المهيمنة، ومن ثم قد تكون اعتيادية أيضًا.

وتُعدّ طرائق اكتساب الصحفيين للأطر المهنية والأيديولوجية التي توجّه عملهم اليومي أحد الجوانب المهمة لعملية إنتاج السّلطة، ودرس تورو– *Turow* (١٩٨٣) العمليات والطرائق التي – بموجبها– يتعلّم الصّحفيّون كيفية تصوير السّلطة المؤسساتية، وبيّن أنّ وسائل الإعلام، شأنها شأن المؤسّسات الأخرى، ترغب في تقليل اعتمادها على المؤسّسات الأخرى، وأنّ تتعامل مع المخاطر الخارجية بشكل اعتيادي، ومن الواجب على الصحفيين والكُتّاب والمديرين تقديم عمل مبدع وناجح – أيضًا – في الوقت نفسه، ويحدث هذا، على سبيل المثال، ضمن عدّة صيغ، سواء في الأعمال الخيالية (كالحبكة الدّرامية، والشّخصيات، ومنظوري المكان والزّمان)، والتّقارير الإخباريّة.

وتتفق طريقة التحليل هذه جزئيًا مع التّحليل الاجتماعيّ المصغّر للآلية الرّوتينية في إنتاج الأخبار التي درسها توجمان- *Tuchman* (١٩٧٨).

درسنا فيما سبق طرائق تمثيل الفئات الاجتماعيّة الدُّنيا في التّقارير الإخبارية في سلسلة من الدّراسات التحليليّة للخطاب في (*van Dijk*، ١٩٨٧*c*، وراجع أيضًا *van Dijk*، ١٩٨٥*b*)، وتبيّن أنّ الأقليات واللاجئين، وشعوب دول العالم الثّالث تمثّل بطرائق متشابهة إلى حدٍّ ما، وهذا نقيض تصوير الجماعات والأمم القويّة المتنفّذة، وتخلص النتائج العامة لتلك الدّراسات إلى أنّ المجموعات التي ليست جزءًا منا، أي مجموعة الخارج (*outgroups*): (أ) لها قدرة أقل في الوصول إلى وسائل الإعلام المهيمنة، (ب) وعادة ما تُعتبر أقل مصداقيّة كمصدر للأخبار، (ج) ويتم وصفها نمطيًّا إن لم يكن سلبيا، وتمثّل كأنّها "مشكلة" في المقام الأوّل، إنْ لم تكن عبئًا أو حتى تهديدًا لقيمنا الكريمة، (د) ويفترض أنّها "ناقصة" أو "متخلفة" في نواحٍ كثيرة، مقارنة بقواعدنا، وأهدافنا، وخبرتنا، أو ثقافتنا؛ ومن ثمّ، (هـ) فهي تحتاج إلى مساعدتنا، وتفاهمنا، أو دعمنا، على افتراض أنّها تتكيّف مع قواعدنا وأعرافنا الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية.

يمكن الاستدلال على هذه المعاني العامة من خلال تحليل القواعد التقليدية لإنتاج الأخبار، وحجم التقديم ومداه وأولويته، والموضوعات المهيمنة، فضلاً عن أسلوب التقارير الإخبارية (راجع أيضًا *Cohen* و *Young*، ١٩٨١، للدراسات التي لها استنتاجات مماثلة).

وفي إطار المناقشات التي تدور حول نظام دولي جديد للمعلومات، قمتُ بدراسة التّغطية الدّولية لحدث إعلامي مميز، هو اغتيال الرّئيس اللبناني

المنتخب بشير جميّل في أيلول ١٩٨٢ (*van Dijk*، *b*١٩٨٤، *c*١٩٨٧)، وفضلاً عن الدّراسة التّحليلية المعتادة لمحتويات (وكم) التّغطية الإخبارية لذلك الحدث في صحف ما يقرب من مائة دولة، قدّمتُ - أيضًا- تحليلاً نوعيًا للخِطاب الإخباري؛ إذ قد يكون من المتوقع أنّ الاختلافات السياسيّة والأيديولوجية والثقافية والإقليمية لها تأثير في إدراك هذا الحدث، وتفسيره ووصفه، وهو حدث وقع ضمن دائرة الصّراع المثير للجدل في الشرق الأوسط، ووجدتُ أنّه على الرّغم من وجود اختلاف في الحجم (كم المعلومات)، لا سيّما في التّعليقات الافتتاحية، كانت جميع التّقارير الإخبارية متشابهة في التّخطيط الشّكلي الإخباري التّقليدي، وفي محتوياتها الموضوعية بصورة تثير الدهشة، ولاحظتُ وجود فرق رئيس بين التّغطية الإخبارية في العالَم الأوّل والعالَم الثالث في استخدامهم لمراسليهم، فمعظم صحف دول العالم الثّالث تعتمد على وكالات الأنباء الغربية، وفسّرتُ ذلك الأمر، من جهة، بأنّه قد توجد أوضاع تاريخية ومهنية تفرض مخططًا إخباريا دوليًا موحدًا لإنتاج أحداث الأخبار في الصّحافة، ولكن من الممكن- من جهة أخرى- تفسير سلطة الغرب وهيمنتهم، بطرائق معقّدة كثيرة، على أنّها هيمنة للأنموذج "الغربي" على التّقارير الإخباريّة، ومن جهة أخرى نجد أنّ ضيق الوقت، ونقص الأموال والمراسلين، والتأثير الغربي في التنشئة والتدريب المهني الاجتماعيّ، وغيرها من العوامل الأخرى تجعل اعتماد النوع نفسه من الأخبار عمليًا أكثر من غيره في الدول الغربية وغير الغربية، ومن الممكن - أيضًا- أن يكتب الصحفيون الغربيون الأخبار عن بلدان العالم الثالث، أو يطوعونها لتناسب وكالات الأخبار (الغربية) الدّولية من أجل أن تصل إلى تلك الوكالات وعملائها الغربيين (الأغنياء)، وتستخدمها.

وتؤكّد هذه الاستنتاجات – جزئيًا- بعض الانتقادات التي وجّهتها بعض دول العالم الثّالث ضدّ هيمنة المعلومات لمؤسسات الإعلام الأوروبية والأميركية (اليونسكو- *UNESCO*، ١٩٨٠؛ *Mankekar*، ١٩٧٨، وراجع أيضًا المناقشات *Richstad* و*Anderson*، ١٩٨١، و*Atwood* و *Bullion* *Murphy*، ١٩٨٢)، وكما هو متوقع، رفضت وسائل الإعلام الغربية والسياسيون هذه الدعاوى بشدّة، وتجاهلت عادة نتائج البحوث العلمية التي تدعم مثل هذه الدعاوى (*Fascell*، ١٩٧٩)، ومن المثير للاهتمام، أنّ دراستي عن السلطة والخطاب أكّدت أنّ مثل هذا الرّفض يؤطر عادة على أنه "هجوم على حريّة الصحافة"، وتشير دراستي في تحليل السلطة إلى أنّ كلمة "الحرية" في مثل هذه الحالة، تعني ما هو ضمن "سلطتنا" أو تحت "سيطرتنا" (أي ما هو لنا)، ويظهر أنّ اكتساب المعرفة وتكوين الرّأي عن معظم الأحداث في العالم تستند – إلى حدّ كبيرٍ- إلى الخطاب الإخباري في الصّحف وعلى شاشات التلفاز، الذي يشاهده الملايين يوميًا، وربّما لا يوجد نوع آخر من الخطاب أكثر انتشارًا من الخطاب الإخباري الذي يقرؤه الكثير من الناس في الوقت نفسه تقريبًا؛ لذلك فإنّ سلطته الكامنة تكون هائلة، ويكون التمحيص الدقيق في التخطيطات، والموضوعات، وأسلوب التّقارير الإخبارية – أمرًا مهما في فهمنا لممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي تواصل الأيديولوجيات التي تدعمه واكتسابها.

ولا تعني مثل هذه الإمكانية أنّه يمكن فهم سلطة الإعلام وقوّته عن طريق "التأثيرات" المباشرة المبسطة، فاستنادًا إلى التباينات الاقتصادية والثقافية الاجتماعية بين الناس، فإنهم يختلفون في تفسير التّقارير الإخبارية

وأحداث الأخبار وتمثيلها وتقويمها اختلافًا كبيرًا؛ ممّا يخلق اختلافًا في آرائهم ومواقفهم وأيديولوجياتهم، وعلى الرّغم من وجود نفوذ مباشر، في بعض الحالات الخاصّة، لا سيّما عندما لا توجد هناك مصادر بديلة للمعلومات، وعندما لا تتوافر معلومات معارضة مناسبة، فإننا يجب أن نرى تأثير سلطة الخطاب الاخباري الإعلامي من منظور أكثر هيكلية، ويقتضي التأثير الهيكلي غير المباشر تطورًا اجتماعيًّا مشتركًا لأسس المعرفة المُنتقاة، والأهداف والمعايير والقيم والأطر التفسيرية التي يُعتمد عليها، وهكذا، فإنّ سلطة وسائل الإعلام تنطوي على استبعاد المصادر والمعلومات البديلة، والأمور الأخرى وثيقة الصلة، في وصف الأحداث العالمية، فقد تسيطر الحكومات أو شركات الإعلام بفعالية على نشر أو إذاعة "أصوات" بديلة أو معارضة، وبذلك تحدُّ من حريّة وصول المعلومات إلى المواطنين، ويتمّ ذلك -مثلاً- بمنع وسائل الإعلام "الراديكالية" أو مضايقتها أو تهميشها (*Downing*، ١٩٨٤).

ويُعدّ التّصوير العِرقي ذو الطابع التقليدي السلبي في وصف دول العالم الثالث وشعوبها سمة أخرى من سمات خطاب الأخبار الغربية، وعلى الرغم من أن كلّ أخبار العالم الثالث لا تتحدث عن "الانقلابات والزّلازل" (*Rosenblum*، ١٩٨١؛ *Schramm* و*Atwood*، ١٩٨١)، فإنها تركّز بالتأكّيد على بضعة أنواع من الأحداث والشخصيات الفعّالة، مثل الفقر وانعدام الديمقراطية (الدّيمقراطية الغربية) والدكتاتورية والعنف والحرب الأهلية، و"التّخلف" التكنولوجي والثقافي، وغالبًا ما يكون وصف هذه الأحداث مرسّخًا لصور نمطية، قد تكون سلبية (راجع دراسات *Said*، ١٩٨١، المهمة في

تغطية موضـــوع الإســـلام)، ووجد داونينج- ***Downing*** (١٩٨٠) أنّه غالبًا ما يصوّر زعماء العالم الثالث بطـــريقة لا توليهم الاحتـــرام الكافي، ونادرًا ما يُسمح لهم بالتحدّث عن أنفسهم.

وينطبق الشيءُ نفسُه على تصوير الأقليات العِرقية والعنصرية في الدول الغربية ووسائل إعلامها، واستنتج هارتمان ***hartmann*** وهوزبند ***Husband*** (١٩٧٤)، في تحليلهما للصحافة البريطانية- أنها تميل إلى تصوير المهاجرين (مهاجري العالم الثالث) على أنّهم "أناس لديهم مشكلات"؛ لأنّهم يهدّدون قِيمنا ومواردنا الكريمة (كالسّكن والعمل والتّعليم)، إن لم يكونوا مجرّد مجرمين أو مخادعين، يخدعون منظمات الرّعاية والضمان الاجتماعي.

وقـــد وجـــدتُ أدلّة مماثلة في دراسات الصّحافة النّوعية الهولنديّة (***van Dijk***، ١٩٨٣، ١٩٨٧*c*)؛ إذ إنّ الأقليات العِرقية في هولندا (العمّال المهاجرون من بلدان البحر الأبيض المتوسط، والمهاجرون من المستعمرات السابقة، كإندونيسيا وسورينام)- ليس لديهم سُبل للوصول إلى سبق الصّحفي وأخبار السّاعة أو أعمدة الرّأي في الصّحف، وأنّ الصّحفيين العاملين في هذا المجال لا يقابلون الأقليات ونادرًا ما يوظفون الأقليات، وإذا صُورت الأقليات في أخبار السّاعة الرئيسة (كحصاد اليوم الإخباري)، تأخذ الموضوعات المصورة عنهم الطّابع التقليدي السلبي، وتركز على صعوبات الهجرة وعدم شرعيتها، وتركّز - أيضًا - على الاختلافات الثقافية بينهم وبين أصحاب البلد الأوروبيين والمشكلات المترتبة على ذلك، كاللغة ومشكلات التعليم، وعن منافستهم (لأصحاب البلد) من أجل الحصول على السّكـــن والعمـــل،

أو على أنشطتهم الإجرامية وغير القانونية، وموضوعات أخرى تتمحور حول المفاهيم السائـــدة كالعدوانيـــة والعنف وتعاطي المخدّرات (راجع أيضًا *Hall*، *Cretcher*، *Jefferson*، *Clanks*، و *Roberts*، ١٩٧٨).

ومثل هذه التصويرات المستندة إلى مركزية عِرقية، إن لم تكن متحيزة وعنصرية؛ يمكن أن توجد في جميع مستويات النّصوص المطبوعة للمؤسسات، في الأسلوب والعناوين الإخبارية والتّسلسل الهرمي في التقارير الإخبارية، ونلحظ أنّ تلك التعبيرات التي تقدمها جماعة السّلطة قد تكون دقيقة جدًا، وغير مباشرة في الصحافة المستقلة أو المتخصصة وعلى شاشات التلفاز، أمّا بالنسبة إلى الإهانة العنصريّة العلنية فهي حالة استثنائية؛ إذ تصوّر الخواص والمواقف "العِرقية" بطريقة يمكن أنْ يوظفها القُرّاء كعناصر أو حجج في تطوير التحيّز العِرقي، وتتفق هذه النتائج مع الاستنتاجات العامّة لمعظم دراسات العنصرية في وسائل الإعلام في البلدان الغربية الأخرى (*Ebel* و *Fiala*، ١٩٨٣؛ *Hartmann* و *Husband*، ١٩٧٤؛ *Merten*، ١٩٨٦؛ *Troyna*، ١٩٨١؛ *Wilson* و *Gutiérrez*، ١٩٨٥، وراجع أيضًا بحوث *Smitherman – Donaldson* و *van Dijk*، ١٩٨٧).

إنّ الملمح التركيبي المميز للتقارير الإخبارية المتعلقة بمجموعات الخارج (*outgroups*) المختلفة، يظهر في دراسات عديدة عن التعبير عن الأدوار الدّلالية والاجتماعية، فقد درس فاولر– *Fowler*، وهودج– *Hodge*، وكريس– *Kress*، وترو– *Tre* (١٩٧٩) تغطية الصّحافة البريطانية الإخبارية للاضطرابات العِرقية في لندن، ووجدوا أنّ أيديولوجية الصّحف تظهر عند تقديم الشّخصيات أو أصحاب السّلطة بشكل مختلف في بناء الجمل وتركيبها،

كبناء الجملة للمعلوم (والجملة الاسميّة عندما يتقدّم فاعل الجملة على فعلها)، أو للمجهول (عندما يُذكر الفاعل في وقت لاحق)، أو عندما لا يُذكر الفاعل إطلاقًا أو عندما يُذكر ضمنًا، وبيّنوا - أيضًا- أنّه عندما ترتكب السلطات أفعالاً سلبية، يتم اختيار الجمل المبنية للمجهول، مع ذكر الفاعل لاحقًا أو عدم ذكره، وبالعكس، عندما ترتكب الأقليات أفعالاً سلبية، فإنّهم - عادةً- يكونون في موقع فاعل الجملة (راجع أيضًا ***Fowler***، ١٩٨٥؛ ***Kress***، ١٩٨٥؛ ***Kress*** و***Hodge***، ١٩٧٩)، وبهذه الطريقة، نجد أنّ الخصائص السلبية لمجموعة الدّاخل (***ingroups***) أو النُّخب قد يقلّل من شأنها، في حين تؤكّد الأفعال السلبية لمجموعة الخارج (***outgroups***). ويتفق هذا العمل مع النظريات النفسية والاجتماعية المعاصرة في التحيّز والإدراك بين المجموعات (***Hamilton***، ١٩٨١؛ ***Tajfel***، ١٩٨١؛ ***van Dijk***، ١٩٨٧***a***).

لقد توصلتُ إلى هذه الاستنتاجات نفسها في تحليل عناوين التّقارير الإخبارية الصحفية عن الجماعات العِرقية في الصّحافة الهولندية (***van Dijk***، ١٩٨٧***e***)، وكذلك في دراستي عن هجرة اللاجئين إلى هولندا (***van Dijk***، ١٩٨٧***c***)، إنّ منظور مجموعات الدّاخل، والنّعرة العِرقية، وسلطة هذه المجموعة- تؤثر في التشكيل النّحويّ الأساسي للتّمثيل الدّلالي في الجملة، ووضّحَ داونينج- ***Downing*** (١٩٨٠) أنّ مثل هذا التحيّز ضدّ الأقليات في البلدان الغربية ينطبق - أيضًا- بالنسبة إلى شعوب العالم الثالث، وتوصلت سايك-***Syke*** (١٩٨٥،١٩٨٧) إلى استنتاجات مماثلة في دراستها للخطاب الرّسمي البريطاني (عن الضمان الاجتماعي) بشأن الأقليات العِرقية؛ إذ تُظهِر التراكيب النّحوية في الجمل تبعية الشباب السّود وسلبيتهم وتقلّل من شأن مبادرتهم الفعّالة.

وتكمن أهمية هذه الدراسات المتنوعة عن العنصرية في وسائل الإعلام في أنّها تكشف عن تفاعل مثير للاهتمام بين جماعة السّلطة والسّلطة المؤسّساتية؛ إذ يكتب الصحفيون البِيض (ومعظمهم من الذّكور) كممثّلين مهنيين في المؤسّسات الإعلامية، وفي الوقت نفسه، كأعضاء في مجموعة البِيض الغربيّة المهيمنة، وهذه المكانة تصوغ إدراكهم الاجتماعي، ومن ثمّ معالجتهم للمعلومات بشأن مجموعة الخارج، ويسمح الموقف والإدراك الاجتماعيان لهم بممارسة سلطتهم عن طريق الكتابة، والاستمرار في الكتابة بالأسلوب النّمطي أو حتّى السلبي بشأن مجموعة الأقليات العِرقية غير المتنفّذة نسبيًّا على الرّغم من احتجاجات عدد من الدّراسات المخالفة لهم، وقد يقومون بذلك من دون قصد، ويرفضون -بقوّة- معظم الاستنتاجات التي تقدّمها الجماعات العِرقية والباحثون السّود أو البِيض، محتجين بأنّ هذه التّقارير عِرقية، إنْ لم تكن عنصريّة.

ويظهر تأثير سلطة وسائل الإعلام - أيضًا- في المصادر التي يعتمدها النّاس في الحصول على المعرفة وتكوين مواقفهم نحو الأقليات العِرقية (*Hartmann* و *Hartmann*، ١٩٧٤)؛ إذ بيّنت المقابلات التي جمعناها في أمستردام عن تجارب الناس البِيض وآرائهم حول جيرانهم "الأجانب"- أنّ البِيض غالبًا ما يرجعون إلى الصّحيفة لتبرير تحاملهم على الجماعات العِرقية (*van Dijk*، ١٩٨٧*a*)، ويظهر أنّ موضوعات وسائل الإعلام التقليدية تمثّل - كذلك- الموضوعات المهيمنة في الحديث اليومي، وحتّى عندما تتّسم وسائل الإعلام بالغموض في خطاباتها المتنوّعة، فإن المعلومات التي تقدّمها يمكن أن توظف لتطوير المواقف العنصرية الموجودة في المجتمع وتأكيدها.

الأمر نفسه ينطبق عمومًا على أكثر الخطابات العنصريّة لدى جماعات السّلطة الأخرى أو النخب، مثل الكيان السّياسيّ (*Reeves*، ١٩٨٣).

ومثل هذه النتائج حُصِل عليها - أيضًا- في دراسة تمثيل الطبقة العاملة في وسائل الإعلام، وهذه الطبقة من النّساء (لا سيّما دعاة تحرّر المرأة)، والشّباب، والمتظاهرين، والعاملين في البِغاء، وجميع الفئات الاجتماعية المهمّشة، والتابعة، تكون عرضة للممارسة العنصريّة أو التّصوير التقليدي السّلبي، ولكنّها - أيضًا- تشترك في شتى أنواع المقاومة التي يمكن أن يُنظر إليها على أنّها محاولة لمواجهة السّلطة (راجع **Cohen** و **Young**، ١٩٨١؛ **Halloran**، **Elliott**، و **Murdock**، ١٩٧٠؛ **Tuchman**، **Daniels**، و **Benet**، ١٩٧٨، **van Dijk**، ١٩٨٧c).

وتوصّلت سلسلة من الدراسات التي أجرتها جماعة وسائل الإعلام في جامعة جلاسغو عن أخبار التلفزيون المتعلقة بالصّراعات الصّناعية في بريطانيا العُظمى، (١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨٢) إلى أنّ تقديم المشاركين الرئيسيين في هذه الصراعات يميل بدقّة إلى أن يكون في صالح أصحاب العمل، ومن ثم، يكون تمثيلاً سلبيًّا بالنسبة إلى المضربين، وذلك عن طريق التحيّز في اختيار الوقت ونوع المقابلات؛ إذ تتمّ مقابلة أرباب العمل في أمكنة هادئة تعكس مراكزهم المهيمنة، فقد تكون المقابلة في مكاتبهم، في حين لا يحصل العمال المضربون على مقابلة، وإن أُجريت فتدور وسط الضوضاء والضجيج المزعج بحضور خلايا مراقبة الإضراب، وفي الواقع، يكشف وضع زاوية الكاميرا، والمكان، وربط موضوع الإضراب والعمال المضربين بالإضراب العام - عن وجهة نظر الإعلام المضاد للإضراب.

وتصور المفردات التي تستخدمها هذه الأخبارُ العمّالَ على أنّهم كثيرو المطالب، في حين تصوّر الحكومة أو أرباب العمل بإيجابية أكثر تتمثّل بتقديمهم العروض أو الحلول للمضربين، أو أنّهم يسيطرون على الموقف، ولا تقول الأخبار: إن العمال مستعدون للرّجوع إلى عملهم وفق شروط معقولة وترضي جميع الأطراف، ومثل هذه الخواص وغيرها من الأساليب في إنتاج الأخبار، والاتّصال بمصادر الأحداث، وإجراء المقابلات، والتّقديم، والاقتباس (من كلام الشّخصيات)، والموضوعات المهيمنة، والجمعيات، تنقل بدقّة المواقف الاجتماعيّة والأيديولوجية لهذه المؤسّسات بما فيها وسائل الإعلام بحدّ ذاتها.

إنّ ما ينطبق على الأخبار ينطبق - أيضًا- على خطابات وسائل الإعلام الأخرى مثل الإعلانات؛ إذ إنّ شركات الإعلان ووكالاته تجمع بين قوى إنتاج الخطاب الإقناعي في الاستهلاك العام، وخلافًا لتمثيل الشّركات والمؤسّسات المهيمنة في التقارير الإخبارية؛ فإن المؤسسات - هنا - تدفع المال لشركات الإعلان من أجل إعلاناتهم، ومن ثم فمن الممكن أنْ تؤثر فيها، وربّما يتمّ الحدّ من سلطة الجمهور المناهضة عن طريق الوسائل التكتيكيّة الكثيرة في الإعلانات (***Percy*** و ***Rossiter***، ١٩٨٠)، ومع ذلك، وكما شاهدنا في التّقارير الإخباريّة حول النّساء أو السّود، تميل الإعلانات - أيضًا- إلى إنتاج بنى السلطة الاجتماعية والعمل على استمرارها (***Culley*** و ***Bennett***، ١٩٧٦؛ ***Dyer***، ١٩٨٢؛ ***Greenberg*** و ***Mazingo***، ١٩٧٦؛ ***Goffman***، ١٩٧٩؛ ***King*** و ***Stott***، ١٩٧٧؛ ***Manstead*** و ***Cullogh***، ١٩٨١؛ ***Tuchman***، ***Daniels***، و ***Bent***، ١٩٧٨؛ ***Wilson*** و ***Gutiérrez***، ١٩٨٥)، وفي هذا الإطار تحدّث جوفمان- ***Goffman*** (١٩٧٩) عن "طقسنة التبعيّة ***ritualization***

"*of subordination*"، فالإعلانات تجذب انتباه الجمهور واهتمامهم وتسيطر في الوقت نفسه على العرض والرّأي، وتخفي سلطة الشّركات بواسطة إستراتيجيات معقّدة في الإعلانات التي تتميّز بالإبداع والحداثة والغموض والتّكرار والتقديم الإيجابي للذات (*Davis* و *Walton*، ١٩٨٣؛ *Packard*، ١٩٥٧؛ *Tolmach Lakoff*، ١٩٨١).

الكتب التعليمية

كما هو الحال مع وسائل الإعلام، يستمد الخطاب التربوي سلطته من كونه واسع النّطاق، خلافًا لمعظم الأنواع الأخرى من النّصوص المكتوبة، فقراءة الكتب الدراسيّة أمر إلزامي للعديد من الناس، وهذا يمثل الشرط الرئيس الثّاني لسلطتها؛ إذ يقرأ كل المواطنين الكتب الدراسية فضلاً عن الحوارات التوجيهيّة بكثرة أثناء تعليمهم الرّسمي، وتعكس المعرفة وجهات النظر والاتجاهات التي تنقلها مثل هذه المواد التعليمية وتعبر عنها، الرأي الشائع المسيطر، إن لم تكن مصالح الجماعات والمؤسسات الأكثر قوة في المجتمع، وبما أنّ الكتب الدراسية والبرامج التعليمية تخدم – من حيث المبدأ– المصلحة العامّة؛ لذلك نادرًا ما يُسمح لها بأن تكون "مثيرة للجدل"، وبعبارة أخرى: تخضع الأصوات النقديّة والراديكاليّة والبديلة والمعارضة عادة للرقابة أو تخفّف حدتها (*McHoul*، ١٩٨٦).

أكّدت معظم الدّراسات أنّ معظم الكتب الدراسية تُنتج وجهة نظر قومية أو عِرقية أو عنصرية عن شعوب العالم الأخرى، ومجموعات الأقليات العِرقية في بلادهم (*Ferro*، ١٩٨١؛ *Klein*، ١٩٨٦؛ *Milner*، ١٩٨٣؛

Preiswerk، ١٩٨٠؛ *van Dijk*، ١٩٨٧d)، وهناك ملاحظات مألوفة ومشابهة لتحليلنا لأخبار وسائل الإعلام: مثل محدودية التمثيل، وفرض الصمت، والصور النمطية السّلبية في تصوير الأقليات، وعادة ما تتجاهل الكتب الدّراسية تاريخ الأقليات وثقافتها، وإنْ ذُكر شيء عن هذه الأقليات؛ يصوّر بالأسلوب التقليدي السّلبي الذي يؤكد تعالي أمّة، أو ثقافة مجموعة الداخل على الأقليات، بالرّغم من أنّ التميّز الثّقافي والاعتزاز به قد يكونان سمتين من سمات معظم الجماعات والثقافات أو كلّها، أو بلدان العالم، فإنّ الهيمنة الغربية أو البيضاء تظهر - عادةً- بالاهتمام الخاص بكلّ ما هو "لدينا": ثقافتنا، وصناعتنا التكنولوجية المتفوقة، ونظامنا السياسي الجيّد، وتسليط الضوء عليه، وبذلك من الممكن تصوير بلدان العالم الثالث والأقليات (السّود) على أنّها "متخلّفة"، و"كسولة"، و"غبيّة"، وفي الوقت نفسه، تتحمّل مجموعة البِيض المهيمنة أو العالم الغربي "العبء" "لمساعدة هؤلاء النّاس"، عن طريق تقديم المساعدات أو المشورة التكنولوجية، وتوفير الرّعاية الاجتماعيّة لهم، وعلى الرّغم من أنّ هناك تنوعًا بين الكتب الدراسية (مع أن خصائص كتب الأطفال تتغيّر ببطء في بعض البلدان)، فإن هذا المفهوم يهيمن على التاريخ والجغرافية والعلوم الاجتماعية، أو لغة الكتب الدراسية في كثير من بلدان العالم الغربي (واليابان).

مرّة أخرى، نجد أنّ معارضة المعلمين هذا النّهج تتطلب معرفة واسعة، ومدخلاً إلى المصادر الأخرى للمعلومات، وحريّة (تكون مقيّدة عادة) تمكّنهم من الابتعاد عن المناهج والتقاليد المقرّرة في هذه الكتب التعليمية، وهكذا، تُعدّ الكتب الدراسية ووسائل الإعلام، والمناهج التعليمية أساسًا لكلّ سلطة رمزيّة، وفي إنتاج النّصوص المطبوعة وشرعيّة السّلطة في المجتمع (*Bourdieu*، ١٩٨٤؛ *Bourdieu* و *Passeron*، ١٩٧٧).

ملاحظات ختاميّة

درسنا - في هذا الفصل- بعض العلاقات بين الخطاب والسلطة الاجتماعية؛ إذ بدأنا بتحليل عامّ للسّلطة الاجتماعية من زاوية سيطرة مجموعة أو مؤسسة على إدراك النّاس والمجموعات الأخرى وأفعالهم، وعادة ما يخدم الخطاب مصلحة الأقوياء وأصحاب السلطة، وبصورة عامة، تحدّ زيادة السّلطة من حريّة أولئك الذين يرضخون إليها، وقد يتقيد هذا التفاعل بنطاق اجتماعيّ معيّن، ويؤثر - أيضًا- في صاحب السّلطة، وفي الوقت نفسه، قد تؤدي ممارسة السّلطة إلى مقاومة السلطة ومواجهتها، وقد تناول هذا الفصل - أيضًا- تحليل السلطة الاجتماعية بصورة عميقة وفقًا لقواعدها المؤسساتية، وميادينها، ونطاقها، وشرعيتها، وقد يتم تعزيز السلطة الشخصية، التي لم يتم تحليلها في هذا الفصل، ولكنّها - أيضًا- يمكن أن تواجه هذه الأنماط من السّلطة الاجتماعية، وفي الواقع قد تهيمن بعض النّساء على أزواجهن، وكذلك قد نجد بعض صور الهيمنة من بعض الطلاب تجاه معلميهم، وبعض الأطفال تجاه والديهم، وبخلاف ذلك، ليس كلّ الرجال ذكورًا شوفينيين، غير أننا ركزنا على الخواص والبنى العامة لعلاقات السلطة والخطاب في المجتمع.

يبدو أن النّص والحديث يقوم بدور محوري في ممارسة السّلطة؛ لذلك، قد ينفذ الخطاب السلطة مباشرة وقسريًّا، عن طريق أفعال الخطاب التوجيهية، وأنواعٍ من النّصوص المكتوبة مثل القوانين، أو اللوائح، أو التعليمات، وقد تظهر السلطة - أيضًا- بنحوٍ غير مباشر في الخطاب، في شكل تعبير أو وصف، أو إضفاء شرعية على العناصر القويّة أو أعمالهما

وأيديولوجياتهما، وغالبًا ما تكون السّلطة الخطابيّة إقناعية بصورة مباشــرة أو غير مباشرة، ولذلك فهي توضح العلل، وتقدم الحجج، والوعود، والأمثلة، وغيرها من الوسائل البلاغية الأخرى في النّص والحديث، التي تعزز من إمكانية أن يقوم المتلقون ببناء تمثيلات ذهنية مرغوب فيها، ومن أهم الإستراتيجيات الفعّالة في إخفاء نوايا السلطة؛ إقناع الضّعفاء بأنّ هذه الأفعال المرغوبة تصبّ في مصلحتهم.

وتسيطر السّلطة الخطابيّة على الخطاب نفسه أيضًا، أي تحدد: مَن الّذي يتكلّم وفي أيّة سياقات، ومنْ يمكنه الوصول إلى وسائل الاتّصال المتنوّعة؛ وأيّ المتلقين يمكن الوصول إليهم؟ وقد وجدنا أنّ هناك ارتباطًا مباشرة بين نطاق الخطاب ونطاق السّلطة، فقد يستطيع الضّعفاء السّيطرة على محادثتهم اليوميّة فحسب، في حين يكونون - فقط- متلقون سلبيون للخطاب الرّسمي وخطاب وسائل الإعلام، ويُمكن للأقوياء وأصحاب النّفوذ الوصول إلى مجموعة كبيرة ومتنوّعة من الأنماط الرّسميّة من النّص والحديث الحوارية، لا سيّما المطبوعة، فهم - مبدئيًا- يستطيعون الوصول إلى مجموعات كبيرة من النّاس، وهكذا يسيطر أصحاب السلطة والنفوذ على الخطاب عن طريق السيطرة على مكوّنات إنتاج الخطاب، وصوغه، وتوزيعه، إن السيطرة على تكوين الإدراك الاجتماعيّ، إذن، حاسم بالنسبة لممارسة السّلطة، وهو ما يُنجز عن طريق التّنظيم الدّقيق للمعرفة والمعتقدات، أو رقابة الأيديولوجيات المعارضة لها، وتمثّل هذه التمثيلات حلقة إدراكيّة أساسيّة بين السّلطة الاجتماعيّة نفسها وإنتاج الخطاب وفهمه ووظائفه الاجتماعيّة في تنفيذ السّلطة.

وفي مقابل هذه الخلفية العامة لتحليل الصّلات القائمة بين السّلطة والخطاب، يركّز ما نقدمه من تحليل الخطاب الملموس على الوحدات الصُّغرى المركزية للسّلطة والخطاب، وهي الأحداث التواصلية، كالمحادثات اليوميّة، والمحاكمات القضائية، أو التّحدّث في الفصول الدراسية، لقد درسنا - عند استعراضنا بعض البحوث الأخيرة- كيف يُعبّر عن السّلطة؟ وكيف تُوصف وتُعرض، أو تُشرع في ميادين مختلفة في النّص والحديث، على عدّة مستويات من التّحليل، كأفعال الكلام، وأخذ الدّور في التّحدّث، واختيار الموضوع والأسلوب، والبلاغة، وأولينا اهتمامًا خاصًّا بالسبل المختلفة التي يستخدمها المهنيون والخبراء في تنفيذ السلطة المؤسساتية على زبائنهم، والسبل المستخدمة - أيضًا- في إخضاع النّساء والأقليات لإستراتيجيات السلطة، سواء في الحوار المؤسساتي أو النّصوص الإعلامية المطبوعة، كالتقارير الإخبارية، والكتب الدّراسية، والإعلانات، وقد وجدنا أنّ الأحداث التّواصلية بهذه الطريقة يمكن أن تُبنى عن طريق أبعاد السلطة المتعدّدة في الوقت نفسه، وليس أبعاد السّلطة المؤسّساتية فحسب، بل - أيضًا- تلك المتعلّقة بالجِنس أو العِرق، أو الطّبقة.

لقد بيّنَ تحليلنا النظري واستعراضنا للدراسات السابقة أنّ تنفيذ السلطة واستمرارها في الخطاب - سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة- يكون بواسطة الخطاب أيضًا، ولا يمكن ممارسة السّلطة وإضفاء الشرعية عليها في المجتمع من دون التّواصل بواسطة الحديث والنّصّ، وتحتاج السّلطة إلى المعارف والمعتقدات والأيديولوجيات للحفاظ على ذاتها، ويظهر الخطاب ويتواصل هيكليًّا مع هذه الشروط المهمّة في الاستمرار وإعادة الإنتاج على

المستويات والأبعاد والسّياقات الاجتماعيّة، لقد قدّم هذا الفصل الخطوط العامّة لهذه العمليات، وما تزال الحاجة قائمة إلى دراسات نظريّة وتجريبية كثيرة من أجل الحصول على تفصيلات كثيرة في التفعيل الخطابي للسلطة وإعادة إنتاجها.

الفصل الثالث

الخطاب، والسّلطة، والمدخل

أبعاد الهيمنة

يُعدّ تفسير العلاقات بين الخطاب والسلطة الاجتماعية من أهم المهام في تحليل الخطاب النقدي (*CDA*)، وبصورة أكثر تحديدًا، ينبغي أن يصف ويفسر مثل هذا التحليل طرائق تفعيل سوء توظيف السلطة واستمرارها أو تشريعها عن طريق النصوص والكلام الذي تُنتجه الجماعات أو المؤسّسات المهيمنة، ويركّز هذا الفصل على نماذج النفاذ إلى الخطاب التي تُعدُّ أحد الأبعاد المهمّة للهيمنة، في إطار تفسير الظلم الممارَس عبر الخطاب.

ويتطلّب التّحليل النّقدي لخواص النفاذ إلى الخطاب العام والاتصال؛ نظرة عميقة في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للهيمنة، ويقدّم هذا الفصل ملخصًا موجزًا لإطار هذا المفهوم الواسع، وإذا أزحنا – جانبًا– المناقشة المفصّلة لعديد من التّعقيدات الفلسفية والنظرية، فإنّ الافتراضات الرئيسة لهذا الإطار تكون كالآتي: (راجع على سبيل المثال، *Clegg*، ١٩٨٩؛ *Lukes*، ١٩٧٤؛ ١٩٨٦؛ *Wrong*، ١٩٧٩):

١. تمثل السلطة سمة للعلاقات بين الجماعات، أو المؤسّسات أو المنظمات الاجتماعية، وعلى ذلك، فإن ما يؤخذ في الحسبان هو السلطة الاجتماعية، وليس السلطة الفردية.

٢. تعرَّف السلطة الاجتماعية في ضوء ممارسة مجموعة ما أو منظمة ما (أو أفــرادها) للسيطــرة على أفعال أفــراد مجمــوعة أخــرى و– أو *عقولها*؛ ممّا يحدّ من حرية عمل الآخرين، أو التأثير في معارفهم، أو توجهاتهم أو أيديولوجياتهم.

٣. من الممكن "توزيع" سلطة المجموعة أو المؤسسة، ويمكن أن تقتصر السلطة – أيضًا– على مجال اجتماعيّ معيّن أو على نطاق واسع، مثل السّلطة السياسيّة، أو سلطة وسائل الإعلام، أو القانون، أو النّظام، أو التّعليم أو الشركات التجارية؛ ممّا يقود إلى "مراكز" سلطة مختلفة، ومجموعات النّخبة هي التي تسيطر على مثل هذه المراكز.

٤. يمثل مفهوم الهيمنة هنا شكلاً من أشكال سوء توظيف السلطة الاجتماعية؛ أي ممارسة السيطرة غير المشروعة قانونيًا أو أخلاقيًا على الآخرين من أجل تحقيق المصلحة الشخصية؛ ممّا يؤدّي – في كثير من الأحيان– إلى عدم المساواة الاجتماعية.

٥. تستند السلطة إلى امتياز النفاذ إلى الموارد الاجتماعية القيمة، مثل الثروة، والوظيفة، والمكانة، أو في الواقع، والنفاذ إلى الخطاب والتواصل العام.

٦. غالبًا ما تكون السلطة والهيمنة الاجتماعية *منظمة ومؤسساتية*؛ ممّا يمكّنها من السيطرة الفعّالة والمؤثرة وضمان وجود أشكال مستقرة من إعادة إنتاج السّلطة.

٧. نادرًا ما تكون الهيمنة مطلقة؛ لذلك فهي تدريجية في كثيرٍ من الأحيان، ويمكن أن تُواجه بمقاومة متفاوتة، أو مواجهة المجموعات المُهيمَن عليها.

من المهم التركيز في مناقشة هذا الفصل على عنصر مهم من تعريفات السلطة والهيمنة الموجزة آنفًا، وهو أهمية البُعد الإدراكي للسيطرة؛ إذ لا يتضمن سوء توظيف السلطة التعسّف في استعمال القوّة فحسب، كما هو الحال عند اعتداء الشرطة على الشبّان السّود، ولا يقتصر على الحدّ من حريّة عمل مجموعة معيّنة، ولكن - أيضًا- قد يؤثر فعلاً في *عقول* النّاس، وهذا يعني أنه قد تؤثر الجماعات أو المؤسسات المهيمنة - عن طريق النفاذ إلى الخطاب أو السيطرة على وسائل الخطاب والتّواصل العام- في بنية النّصّ والحديث بأسلوب يؤثر في معرفة المتلقين ومواقفهم ومعاييرهم وقيمهم وأيديولوجياتهم؛ بحيث تصبّ في مصلحة المجموعة المهيمنة.

وتُعدّ السلطة "المعاصرة" في المجتمعات الدّيمقراطية سلطة إقناعية ومتلاعبة أكثر من أنّها قسرية (معتمدة على القوّة المادية)، أو تحريضية، كما يظهر في إصدار الأوامر، والتهديد أو العقوبات الاقتصادية، ومن الواضح أنّ للخطاب دورًا مهمًّا؛ إذ يترتب عليه الحصول على موافقة الآخرين (**Herman** و**Chomsky**، ١٩٨٨)؛ لذلك، فإنّ المهمة الأخرى البارزة في تحليل الخطاب النقدي هي دراسة بنى الإدراك والإستراتيجيات الدقيقة المشتركة في هذه العمليات التي تؤثر في الإدراك الاجتماعيّ للمجموعات (لمزيد من التّفصيل عن الإدراك الاجتماعي، راجع ***Fiske*** و***Taylor***، ١٩٩١)، وعمومًا، نجد أنّ الأمر المقصود هنا هو التلاعب بـــ"النماذج العقلية" للأحداث الاجتماعية عن طريق اعتماد بنى خطاب محددّة، كالبنى الموضوعية، والعناوين، والأسلوب، والمجاز البلاغي والإستراتيجيات الدّلالية الأخرى (لمزيد من التّفصيل، راجع ***van Dijk***، ١٩٩٠؛ ***van Dijk*** و***Kintsch***، ١٩٨٣)، وإنْ لم يحصـــل القـــرّاء

أو المستمعون على معلومات بديلة ومعارضة، أو موارد عقلية تساعدهم على مثل هذه الرسائل الإقناعية، فقد يؤدي هذا التلاعب إلى تكوين *نماذج مفضلة* لحالات معيّنة (كما نرى في "مكافحة الشغب العنصري")، ومن ثم قد تتحوّل إلى معـــارف ومــواقف أو أيديولوجيات أكثر تفضيلاً وعمومية (عن السّود أو الشّباب على سبيل المثال).

الخطاب والنفاذ

يُعدّ النفاذ إلى الخطاب والأحداث التواصلية أحد العناصر الرئيسة في استمرار خطاب السلطة والهيمنة؛ إذ إنّ الخطاب شأنه شأن الموارد الاجتماعية القيّمة الأخرى التي تمثل قاعدة السّلطة، لا يمكن أن يكون المدخل إليه متكافئًا، فعلى سبيل المثال، لا يمتلك جميع النّاس النفاذ المتكافئ إلى وسائل الإعلام أو المتن النصي والكلامي للبحوث الطبية، والقانونية، والسياسية والبيروقراطية، وهذا يعني أنّنا نحتاج إلى استكشاف الآثار المترتبة على سؤال معقّد، هو: "من يمكن له أنْ يتكلّم أو يكتب؟ ولمن؟ وعن ماذا؟ ومتى؟ وفي أيّ سياق؟ أو من الذين يمكن أن يشاركوا في مثل هذه الأحداث التواصلية في أدوار المتلقي المختلفة؟"، كالمُرسل إليه، وعامّة النّاس والمارّة، ومن الممكن - أيضًا- تحليل النفاذ إلى الخطاب وفقًا لموضوعات الخطاب أو مراجعه، وهذا يعني، عمّنْ يكتب أو يتحدّث؟ فنحن قد نفترض - كما في الموارد الاجتماعيّة الأخرى- أنّ هنالك توافقًا بين ازدياد السّلطة الاجتماعية *وازدياد* النفاذ إليها، أي كلّما *ازدادت* السلطة الاجتماعية ازدادت المنافذ إليها وذلك وفقًا لأدوار المشاركين

والمراسلين فيها، وبعبارة أخرى: قد تكون حدود النفاذ إلى الخطاب مؤشرًا إلى سلطة المجموعات الاجتماعيّة وأعضائها.

ويمكن توضيح نماذج النفاذ إلى الخطاب وإستراتيجياته عمليًا في كلّ المجالات والمؤسسات والمهن والأنواع الاجتماعية؛ وفي المجال *السياسي*، *كذلك*، نجد أنّ الوزراء وحدهم يتمكنون من الدخول إلى اجتماعات مجلس الوزراء، ويتمكّن البرلمانيون وحدهم من الدخول إلى جلسات البرلمان، وقد يتمكّن أمناء المكاتب أو الموظفون من الدخول المحدود (غير الفعّال) لاجتماعـــات مجلس الوزراء، وذلك بحكم عملهم فحسب كمدوني ملاحظات أو منفذي أوامر؛ إذ إنّهم يتكلّمون عندما يُطلب منهم ذلك، ويتمكن الجمهور من الدخول المحدود (غير الفعّال) لجلسات البرلمان العلنية؛ إذ يكمن دورهم في أنّهم مستمعون فحسب، وهذه حال نماذج الدخول الموجودة أيضًا في خطاب *التجارة والأعمال* أيضًا، عند حضورهم اجتماعات المجلس أو في تفاعل خطاب رئيس العمل بالموظفين.

وفي مجال التعليم، يسيطر المعلّمون عادةً على الأحداث التواصلية والخطاب التعليمي، فضلاً عن تعيين أدوار الحديث في الفصل الدراسي. ومن ناحية أخرى، يتمتّع الطلاب مبدئيا بالمدخل إلى النقاش في الفصول الدّراسية عندما يُدعون إلى الحديث أو يُطلب منهم ذلك، وفي بعض الحالات، قد يكون المدخل إلى الخطاب طوعًا أو إلزامًا، فعلى سبيل المثال، يكون إلزامًا عندما يجب على الطلاب الإجابة عن أسئلة الامتحان، أو عندما يُؤمر المواطنون بالإدلاء بشهاداتهم في جلسات الاستماع في قاعة المحكمة، والمتهمون في تحقيقات الشرطة، ويحصل الشيء نفسه في اللقاءات الطبية،

فقد يسيطر الأطباء على أكثر المحادثات مع المرضى؛ مثل الحديث عن الأوضاع (المكان، والزمان، والظروف، بعد المقابلة مثلاً)، أو أن يكون الموضوع عن المشكلات الطبية فحسب.

وتُعدّ نماذج النفاذ إلى *وسائل الإعلام* من أكثر النماذج وضوحًا وأهمية، وهنا نطرح الأسئلة الآتية: مَن يمكنه الوصول إلى الصحفيين؟ ومع مَن يجب أن تكون المقابلة؟ ومن الذي يجب أن يُقتبس حديثه ويُوصف في التقارير الإخبارية؟ ومن الذي تؤثر آراؤهُ في الجمهور؟ وهذا يعني أنه قد تتمكّن الجماعات المهيمنة من السيطرة الجزئية على الجمهور عمومًا عن طريق "النفاذ" إلى وسائل الإعلام، ومن الصعب على عامّة النّاس الوصول إلى وسائل الإعلام باستثناء الرّسائل التي قد يرسلونها إلى المحرر أو رئيس تحرير جريدة ما؛ لذلك يُعدّ وصول الجمهور إلى وسائل الإعلام بصفة عامّة غير فعّال أو سلبيّ؛ إذ يقتصر دروهم على كونهم قراء أو مشاهدين فحسب.

وأخيرًا، ربّما تكون هناك نماذج ثقافية مختلفة لمداخل الحديث والخطاب في المحادثات اليوميّة تقوم على أساس العمر، ونوع الجنس، والطبقة، والتّعليم أو غيرها من المعايير الأخرى التي تحدد الهيمنة والتمييز، فقد يكون مدخل النّساء إليها أقل من الرّجال، ومدخل السّود أقل من البِيض، وصغار السن أقل من البالغين.

وهكذا فإن لكل مجال ومهنة ومنظمة أو وضع اجتماعي أو مكانة اجتماعية مخطط خطابي وتواصلي لشروط المدخل وإستراتيجياته، الأمر الذي يحدّد شخصية المستمعين وموضوع الحديث، أي: منْ الذي يتكلّم؟ وعمّ يتكلّم؟ وكيف يتكلّم؟ ولمن يتكلّم؟ وفي أيّ سياق؟

تحليل نماذج مدخل الخطاب

تُظهر الأمثلة التي ناقشناها آنفًا نماذج مختلفة لمداخل الخطاب؛ إذ إنّها تعتمد على الأدوار الاجتماعيّة أو المؤسساتية المختلفة، ونوع الجنس، والعمر، والموقف، والسياق والموضوعية، ومن أجل دراسة شروط مثل هذه المداخل وإستراتيجياتها واستقصائها بصورة واضحة سنحتاج إلى أن نعدّد بعض الفروق التحليلية، بالرّغم من أنّ فكرة "المدخل/المنفذ" ترتبط بدراسة الخطاب والسّلطة، فإن مفهوم "المدخل/المنفذ" يظهر بعض الشيء غامضًا، لذلك يحتاج إلى وصف محدّد.

وقد ينطوي مفهوم المدخل/المنفذ على طريقة أخذ النّاس لزمام المبادرة في الأحداث التواصلية وسبل مشاركتهم فيها، فضلاً عن السبل التي يسيطرون بها على خواص الخطاب الأخرى المختلفة، مثل أخذ الدّور بالحديث، والتسلسل، والموضوعات، أو حتى الطرائق التي يُمثّلون بها، وسوف نناقش بإيجاز بعض أبعاد النفاذ إلى الخطاب.

التخطيط

يبدأ تخطيط مدخل الخطاب بالفعل عند أخذ زمام المبادرة أو *التخطيط* للحدث التواصلي، كما يحدث عندما "يدعو" رئيس مجلس شركة إلى عقد اجتماع، وعندما يصدر القاضي مذكرة للمثول أمام المحكمة، أو عندما يقرّر أستاذ اختبار الطلاب، ومثل هذا التخطيط يحتاج – عادةً– إلى قرارات بشأن تحديـــد (الزّمان والمكان) و"جـــدول" للعمـــل، فضلاً عن دعوة المشاركين أو توجيه الأمر لهم بالحضور، وعند اللقاءات الطبية أو التعليمية، قد يأخذ

المرضى أو الطلاب زمام المبادرة، ولكن يحدد الأطباء وأساتذة الجامعات - عادة- المكان والزّمان، وهذه هي الحال - أيضًا - بالنسبة إلى معظم لقاءات طلب الخدمة أو العمل، كاللقاءات مع الوكالات الحكومية، أمّا في لقاءات وسائل الإعلام، فيحدّد الوضع النسبي وسلطة الشخصيات الإخبارية والصحفيون - عادةً- من له حق الدخول؛ أي: منْ يحصل على المدخل إلى مؤتمر صحفي ما؟ أو من الذي "يقوم" بالمقابلة؟

الموضع: عنصرا الزّمان والمكان

هناك عدد من عناصر الموضع (الزّمان والمكان) في الأحداث التواصلية التي يمكن للمشاركين المختلفين السيطرة عليها، بدءًا من اختيار الرئيس أو المشاركين الآخرين من ذوي النّفوذ الذين يسيطرون على سير الأحداث التواصلية؛ الشخصية أو الشخصيات المسموح لهم أو المرغمون على المشاركة، وتحديد دورهم، وشهدنا - بالفعل- كيف يمكن أن تسيطر عناصر السلطة وممثلوها على الزّمان والمكان وظروف النّص والحديث.

وقد يكون للظروف الأخرى أدوار مختلفة في نماذج مداخل المشاركين المختلفين، كالمسافة وتحديد المواقع ووجود صور "دعائم السلطة" (مثل: مقعد القاضي ورداؤه، وزيّ ضبّاط الشرطة، أو موضع المقعد الرئيس في صدر الطاولة).

السيطرة على الأحداث التواصلية

تتمثّل أهمية شكل المدخل في السيطرة على أبعاد الكلام والحديث نفسه، ويتضمن: السيطرة على نمط التواصل وأسلوبه (إن كان منطوقًا أم

مكتوبًا)، والسيطرة على اللغة المستعملة (اللغة السائدة، أو الفصحى أو العامية)، والسيطرة على أنواع الخطاب المسموح بها، والسيطرة على أنوع أفعال الكلام المسموح بها، أو السيطرة على تنظيم مجرى الحديث، ومَنْ يحق له أن يبدأ الكلام أو يقاطعه، ففضلاً عن هذه القيود، يمكن أن يكون لدى المشاركين مداخل عدَّة إلى موضوعات الخطاب وأساليبه وبلاغته، وهكذا قد يؤمر المتهم أن يتكلم اللغة الرسمية في المحكمة، حين يُطلب منه – مثلاً – الإجابة عن الأسئلة في حدود الموضوع، وأن يتكلم بأسلوب مهذّب ومحترم.

وهناك مثل هذه القيود – أيضًا– في التّعامل بين العاملين في الشركات التجارية أو التلاميذ في المدرسة، وهذا يعني أنّ كل مستويات النّصّ والحديث وأبعادهما يمكن أن يكون لها مدخل إلزامي، اختياري أو مفضّل لشتّى المشاركين، مثل وصف الحديث بوظيفة السلطة المؤسساتية أو الاجتماعية، أو بالأحرى، قد يتم تنفيذ مثل هذه السلطة والهيمنة وتأكيدها وتفعيلها عن طريق هذه المداخل المختلفة لأنماط الخطاب المختلفة في المواقف الاجتماعية؛ إذ إنّ المدخل إلى فعل الأمر يفترض وجود سلطة اجتماعية لدى المتكلّم ويفعّلها ويؤكّدها.

النطاق السيطرة على الجمهور

قد يتطلب حضور (أو غياب) المشاركين في الحوارات الرسمية كالاجتماعات وحلقات النقاش أو المناظرة، الاستماع للآخرين فحسب، وقد يُسمح لهم بالتّحدث، أو يطلب منهم ذلك، ويضاف إلى ذلك السيطرة على

مضمون الخطاب أو أسلوبه؛ إذ يتمكن المتحدث من السيطرة على الجماهير، وهذا يعني أنّ مدخل الخطاب - لا سيّما الخطاب العام - يتطلب الوصول إلى الجمهور، فقد يتمكن الخطباء أو المتحدّثون أو الكُتّاب من الحصول على سلطة واسعة أو ضئيلة في الاجتماعات والجلسات العلنية أو بواسطة الإعلام.

وبناء على ذلك، فإن الوصول الكامل إلى كبرى الصّحف أو شبكات التلفاز، يعني - أيضًا- الوصول إلى جمهور واسع؛ إذ يحتاج الوصول إلى صحيفة نيويورك تايمز أو (سي.بي.إس) الإخبارية إلى سلطة وقوّة أكبر من المدخل إلى إحدى الصّحف المحلية أو محطّة إذاعية محلية، والشيء نفسه ينطبق على الكُتّاب والمدرسين وأساتذة الجامعات أو السياسيين وحجم جمهورهم.

وعلى الرّغم من أنّ نطاق المدخل - من حيث حجم جمهور الخطاب - يمثل معيارًا مهما للسلطة، فإنّ السيطرة أكثر فعالية إذا تمّ - أيضًا - "الدخول" إلى أذهان الجمهور بنجاح.

وعندما يتمكّن المتحدّثون من التأثير في النماذج العقلية ومعرفة مواقف المتلقين وأيديولوجياتهم، فإنهم يسيطرون بصورة غير مباشرة على أفعال المتلقين المستقبلية، ويمثل مثل هذا التأثير للمتكلمين أقصى حدٍّ لسلطة الخطاب؛ إذ يتمكّن المتحدّث من إحداث سلوك وأفعال مستهدفة، لا سيّما عندما يجهل الجمهور تمامًا مثل هذا التّلاعب، وفي الواقع نجد أنّ معظم أنماط المداخل التواصلية والخطابية التي ناقشناها فيما سبق، مثل السيطرة

على الوضع (عنصري المكان والزّمان)، ونمط التفاعل أو تحديد الموضوع تتوجّه نحو السيطرة على عقول المشاركين والمتلقين أو الجمهور بنحو واسع، في طريقة تنتج تغيرات عقلية في مصلحة أصحاب السّلطة.

صناعة معايير المدخل/النفاذ

بعد مناقشة أنواع المنافذ المختلفة، نستطيع أن نوضح - لكلّ نمط من أنماط الخطاب أو الحدث التّواصلي، ولكلّ مجموعة أو مؤسسة اجتماعية- نماذج المداخل المختلفة التي تؤسس إحدى العلاقات بين الخطاب والسلطة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، في المحكمة، قد نحدّد المدخل التخطيطي التّالي، من حيث معرفة مَنْ يسيطر على هيئة هذه المحكمة، كما بيّنا سابقًا (المخطط لم يكتمل؛ للحصول على تفصيلات المحادثة، انظر على سبيل المثال **Atkinson** و**Drew**، ١٩٧٩؛ في الأسلوب، راجع ***Erickson et al***، ١٩٧٨؛ ***O'Barr***، ١٩٨٢؛ وللحصول على ميادين معيّنة، راجع ***Wodak***، ١٩٨٥؛ لاحظ أيضًا أنّ التنوّع والسّيطرة يقتصران على القيود الاجتماعيّة والثّقافيّة العامّة في السّياق القانوني ووضع الخطاب، ويتحددان بها).

المبادرة: القاضي

التحديد (عناصر المكان والزّمان والمشاركين): القاضي والنّائب العام والمحامون

الحدث التّواصليّ

- المشاركون: القاضي (القاضي على سبيل المثال قد يستبعد شهود الادّعاء).
- تعيين الدّور في الحوار وتوزيعه: القاضي.
- التسلسل (على سبيل المثال افتتاح الدّورة واختتامها): القاضي.
- أفعال الكلام:
- الحكم، وإصدار الأحكام والأوامر والطّلبات والأسئلة والتأكيدات: القاضي.
- الحكم: هيئة المحلّفين (كالنّظم القانونيّة في بريطانيا والولايات المتحدة الأميركيّة).
- لائحة الاتّهام، والاتّهامات، والأسئلة، التأكيدات: المدّعي العام.
- الدّفاع والطّلبات والأسئلة، والتأكيدات: محامي الدّفاع.
- التأكيدات (كالإجابات عن الأسئلة): المتّهم والشّهود.
- الموضوع: القاضي والمدّعي العام ومحامي الدّفاع.
- الأسلوب: القاضي.
- محضر المحكمة (التّسجيل لمحضر المحكمة): كتبة المحكمة.
- الجمهور (النّطاق): جمهور قاعة المحكمة يكون صغيرًا؛ جمهور الإعلام يكون كبيرًا.

- النتيجة: يمكن أن تكون خطيرة بالنسبة إلى المدّعى عليه (كفقدان المال، أو الحريّة، أو الحياة).

يمكننا أن ندرس سلطة الفئات الاجتماعيّة أو المهنيّة مثل القضاة، عن طريق تحليل نماذج المداخل (إلى القضاة) وتنوعها، وعندها نرى أنّهم يسيطرون على معظم خواص المحاكمة القضائية، ونظرًا لأن معظم القضايا تُغطّيها وسائل الإعلام المحاكمات عادة، فإن القضاة يحصلون على نفاذ سهل نسبيًّا إلى وسائل الإعلام على النّحو الموصوف أعلاه، علمًا أنّ مثل هذا المدخل ليس شموليًّا؛ أي لا يستطيع القُضاة السيطرة على كلّ ما يُكتب أو يُقال عنهم (*Anderson* وآخرون، ١٩٨٨؛ *Chibnall*، ١٩٧٧؛ *Graber*، ١٩٨٠؛ *Hariman*، ١٩٩٠)، وعلى الرّغم من أنّ مجال القضاة الطبيعي هو النفاذ إلى المجال القانوني، كالخطاب القانوني عمومًا (عند كتابة الحكم مثلاً)، والمحاكمات خصوصًا قد يتمكّنون – أيضًا– من النفاذ إلى التّعليم والبحوث القانونية عند إلقاء المحاضرات في الجامعات أو كتابة الكتب الدّراسية أو المدخل إلى السّياسة أو المال عندما يعيّنون أعضاء في لجان أو مجالس الشّعب بسبب نفوذهم أو خبرتهم القانونية.

وباختصار، يتمكّن القُضاة من الوصول إلى هذه المنافذ، بحسب سلطتهم النّسبية، ونظرًا لأنّهم – من حيث المبدأ – الوحيدون الذين يقرّرون الإفراج المتّهمين أو الحكم عليهم بالموت، قد تكون العواقب المترتبة على قوّتهم النسبيّة هائلة، هذه هي طبيعة الحال، لا سيّما بالنسبة إلى قُضاة محاكم الاستئناف والمحاكم العُليا؛ إذ قد تكون الكلمة الأخيرة عند البتّ في القضايا الاجتماعيّة السياسيّة التي تؤثر في الأمّة؛ كلّها بيدهم، كقضايا الإجهاض

أو الحقوق المدنيّة؛ أي إنّ قدرة خطاب القضاة على النفاذ ينبغي أن تُقاس وفقًا للآثار الشّخصية والاجتماعيّة والسياسية في مثل هذه المنافذ، وفي الحقيقة، قد يكون خطاب القضاة هو القانون في المجال القانوني أو مجال القضاء.

ومــن الممكن إجــراء تحليلات مماثلة للرّؤساء ذوي السّلطة الواسعة أو الأقل سلطة، والوزراء وأعضاء البرلمان أو الكونجرس، والباباوات والقساوسة، وكبار الضباط التنفيذيين، وأساتذة الجامعات، ورؤساء التّحرير في الصّحف أو زعماء الاتّحادات وغيرهم، كلٌّ تبعًا لميدان سلطته، ويمكن – أيضًا – أن يكون مثل هذا التّحليل للفئات التي تمثّل المستوى الأدنى في التّسلسل الهرمي للسّلطة، كالمواطنين العاديين، والبيروقراطيين، وضبّاط الشرطة، والمعلمين أو أصحاب المتاجر.

ويجب أن تُدرس العلاقة الوثيقة بين قوى السلطة (المقيسة بالقدرة على النفاذ إلى الموارد الاجتماعيّة القيّمة) من جهة، والسّيطرة على خواص الخطاب وشروطه ونتائجه من جهة أخرى، وبعبارة أخرى: إذا كان النفاذ إلى الخطاب هو مقياس السّلطة، فإن تحليل الخطاب النّقدي أداة مهمة لتشخيص الهيمنة الاجتماعية والسياسية وتقويمها.

الخطاب، والسّلطة، والعنصريّة

من أجل توضيح تحليل السّلطة الاجتماعيّة الخطابيّة ونماذج النفاذ التي ذُكرت، دعونا نبين بشيء من التّفصيل بعض طرائق تنفيذ السلطة الاجتماعية

وتشريعها وإنتاجها في مجال الهيمنة، وذلك عن طريق هيمنة المجموعات (الأوروبية) البيضاء علـــى الأقلّيات العِرقيّـــة أو العنصـــريّة أو اللاجئيـــن أو غيرهم من المهاجرين.

والمادة التي أدرسها هنا من مشروع بحثي الواسع عن الخطاب والعنصريّة الذي دُرِس في جامعة أمستردام منذ العام ١٩٨٠ (*van Dijk*، ١٩٨٤؛ ١٩٨٧؛ ١٩٩١؛ ١٩٩٣*a*)، وكانت الخطابات المدروسة في هذا المشروع هي الأحاديث اليومية، والكتب التعليمية في المدارس الثانوية، والتقارير الإخبارية في الصّحافة، والمناقشات البرلمانية، والخطاب العلمي، وخطاب الشركات والتجارة والأعمال، وغيرها.

ويكمن الهدف من مناقشتنا هنا في إظهار كيف أن إنتاج الهيمنة العِرقية العنصريّة واستمرارها لا يسببه فحسب التّفاوت في النفاذ إلى الإقامة والعمل والسّكن والتّعليم أو الرّعاية الاجتماعية، بل -كذلك- تفاوت القدرة على النفاذ إلى الخطاب بين جماعات الأغلبيّة والأقلّيّة؛ إذ تأخذ صورة هذه الهيمنة نمطين: أحدهما: إنتاج الخطاب العِرقي العنصريّ ضمن مجموعة البيض المهيمنة واستمراره، والآخر: العنصرية اليوميّة في الحديث بين أفراد الأغلبية والأقلّية (كالإهانات، وقلّة الذّوق، والاتّهامات التي لا أساس لها) (*Essed*، ١٩٩١).

وتتمثّل إحدى إستراتيجيات الخطاب المهيمن في تعريف الحالة العِرقية بصورة مقنعة وكأنّها حالة "طبيعيّة"، أو "عادلة"، "لا مفرَّ منها"، أو حتّى أنّها "ديمقراطية". ويتحقق ذلك - على سبيل المثال- عن طريق إنكار أنواع

التّمييز أو العنصريّة، أو اجتناب العنصريّة تمامًا، وتعريف عدم المساواة وفقًا للاختلاف الطبقي والثّقافي أو للآثار المترتبة على حالة الهجرة.

ويرجع نجاح هذا الخطاب المهيمن إقناعيا وتلاعبيا بشكل جزئي إلى أنماط نفاذ مثل هذا النّصّ والحديث؛ إذ إنّ معظم نُخب السّلطة هم أنفسهم من البِيض، وسلطتهم تنطوي على أفضلية نفاذهم إلى وسائل الاتّصال الواسعة، وصنع خطاب القرار السياسي، وخطاب البيروقراطية، والنّظام القانوني، وتتعزّز هيمنة البِيض بتأثيرها المزدوج في التنفيذ؛ لأنّ الأغلبية البيضاء لديها امتيازات ومنافذ خاصة إلى الموارد الاجتماعيّة، بما في ذلك الموارد الرّمزيّة للاتّصال، وفضلاً عن ذلك، تسيطر نُخب السّلطة البيضاء على السكان البِيض عمومًا عن طريق نفوذهم الإقناعي على التّصوير النّمطيّ العقليّ، والانحياز، والتمييز الأيديولوجي في ممارسات السّكان البِيض بوجه عامٍّ.

العكس هو الصحيح، بالنسبة إلى مجموعات الأقلّيات العِرقيّة؛ إذ تتفاقم تبعيتهم بسبب تدني طبقتهم في المجتمع (عمومًا)، وهذا يعني أنّ افتقارهم إلى النفاذ لا يتجلى في الاستبعاد العنصري أو العِرقي فحسب، ولكن – أيضًا – في افتقارهم إلى النفاذ إلى التّعليم والوضع الجيّد، والعمالة أو رأس المال، والإقصاء والتّهميش النّاتج من محدوديّة النفاذ الاجتماعيّ الاقتصاديّ والرّمزيّ (الخطابي، التّواصليّ) ظاهر وجلي (لمزيد من التفصيل، راجع *Essed*، ١٩٩١؛ *Jaynes* و *Williams*، ١٩٨٩)، وهكذا، نجد أنّ الأقليات أو المهاجرين عمومًا يحصلون على القليل أو لا يحصلون أبدًا على نفاذ محدود إلى السّياقات التّواصليّة المهمة التالية:

١. الحكومة والخطابات التشريعية في صنع القرار، والمعلومات، والإقناع والشرعية، لا سيّما على المستوى الوطني في الدولة.
٢. الخطابات البيروقراطية المرموقة في صناعة السياسة وتنفيذها.
٣. الخطاب الإعلامي لوسائل الإعلام الرئيسة.
٤. الخطاب العلمي والبحثي.
٥. خطاب كبرى الشركات.

السياسة

لا يتمكّن أفراد مجموعات الأقلّية من أن يكونوا أعضاء في الحكومات القومية، لا سيّما في أوروبا، وهناك عدد قليل جدًا منهم أعضاء في المجلس التشريعي (في المملكة المتّحدة، راجع **Solomos**، ١٩٨٩)، وفي بعض البلدان الغربية، مثل هولندا، يحصل بعض أفراد الأقلّيات، التي لا تملك الجنسيّة الهولندية لكنهم مقيمون هناك لمدة خمس سنوات، على إمكانية المشاركة في الانتخابات المحلية، ومن ثم يكون لهم صوت (ضعيف) في المجالس البلديّة، وهو امتياز محدود، لكنّه يواجه معارضة شديدة، في فرنسا وألمانيا. ونظرًا لحجم الأقلّيات العِرقيّة في الولايات المتحدة الأميركية، هنالك بعض التّمثيل السّياسي للأقلّيات، ومن ثم لديهم منافذ إلى صنع القرار السياسيّ، لا سيّما على الصّعيد المحلّي، وفي المدن التي تكثر فيها الأقلّيات (**Ben-Tovim** وآخرون، ١٩٨٦؛ **Jaynes** و **William**، ١٩٨٩؛ **Marable**، ١٩٨٥)، ولأن

معظم السّياسات "العِرقيّة" تكون على المستوى الوطني أو الاتّحادي، فإن الأقليات ما تزال محرومة أو مستبعدة من المشاركة الفعّالة في النص والكلام المتعلق بحالتهم.

ومن جهة أخرى، تُعدّ الأقلّيات – عادةً – أحد الموضوعات المتداولة في النّصوص والأحاديث السّياسية، ولكنّها لا تمتلك السّيطرة على مدخل هذه الموضوعات؛ إذ إنّهم لا يملكون أيّ تأثير في هذا "التمثيل" في الخطاب السياسي (*van Dijk*، ١٩٩٣*a*).

الإعلام

يُعدّ وصول الأقلّيات إلى وسائل الإعلام شرطًا مهمًا لمشاركتهم في تعريف الجمهور بحالتهم، بالرّغم من أنّ الصحفيين يقدمو أنفسهم على أنهم ليبراليون عمومًا، فإنهم لا يفتحون أبواب الصّحافة إلى الأقلّيات؛ إذ إنّ افتقار الأقلّيات للمدخل الإعلامي يمثل أبرز خواص الهيمنة الرّمزية للنُّخب البيضاء (*Hujanen*، ١٩٨٤؛ *Mazingo*، ١٩٨٨؛ مشاركة الأقلّية في الإعلام، ١٩٨٣؛ *Wilson* و *Gutiérrez*، ١٩٨٥)، ففي أوروبا لا يكاد يوجد صحفيون من الأقلّيات، لا سيّما في المواقع المسيطرة على وظائف التّحرير، كرئيس تحرير أو كاتب الافتتاحية، وقد توظّف الصّحف الكبرى واحدًا أو اثنين، أي عددًا رمزيًا من الأقلّيات، وغالبًا ما يوظّفون بعقود غير دائمة أو صحفيين مستقلين، وحتّى في أميركا، لا يوجد صحفيون من الأقليات في ٥١% من الصّحف الأميركيّة، كما أنّ التّرقيات الى المناصب العليا تُعدّ مشكلة شائكة.

وهناك عدد محدود (قليل جدًّا) من الأقليّات يعملون في البرامج التلفازية، ونتيجة لذلك، نجد أنّ موظفي غرفة الأخبار معظمهم من البِيض، وبالطبع يسبّب ذلك عواقب خطيرة في إنتاج الأخبار، وأسلوب الكتابة، والنفاذ إلى مصدر الأخبار والمنظور العام في الخطاب الإخباري أو البرامج التلفازيّة (***Hartmann*** و***Husband***، ١٩٧٤؛ ***Martindale***، ١٩٨٦؛ ***Smitherman***–***Donaldson***، و***van Dijk***، ١٩٨٨؛***van Dijk***، ١٩٩١).

ونظرًا لسلطة الأقليات المحدودة في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة؛ تفتقر مجموعات الأقليات ومنظماتها – عادة – إلى أنماط النفاذ المعتادة إلى وسائل الإعلام المنظمة، كالمؤتمرات الصّحفية، والنّشرات الصّحفية وإدارات العلاقات العامة (***Fedler***، ١٩٧٣)، وبخلاف ذلك، من المعروف أنّ معظم الصّحفيين البِيض يفضّلون دومًا مصادر الأخبار المؤسّساتية البيضاء (***Tuchman***، ١٩٧٨)، ويعدّون الأقلّيات – عمومًا – أقلّ مصداقيّة، لا سيّما عندما تقدم مصادر الأقلّيات "آراء ناقدة" للنُّخب البيضاء المهيمِنة. وقد تؤدي المشكلات التّواصليّة والاختلاف في الأسلوب بين الصّحفيين البِيض ومصادر الأقلّية إلى تقليل إمكانية نفاذ الأقليات إلى وسائل الإعلام (***Kochman***، ١٩٨١).

ومن المتوقّع أن يؤدي التفاوت في نفاذ الأغلبيّة والأقلّية إلى الإعلام، إلى تفاوت مماثل في النفاذ أيضًا إلى بنى التّقارير الإخبارية، فالأخبار والقضايا التي تقدم صورًا سلبية للأقليات هي التي تفضّلها النُّخب والمؤسسات السياسية أو الاجتماعية أو التجارية أو العلمية البيضاء، وتختارها وتبرزها، وهكذا تُقدّم قضية الهجرة – الشائع ذكرها في الإعلام – بوصفها غزوًا ومشكلة جذرية، ونادرًا ما تقدّم بوصفها إسهامًا مُرحّبًا به في

اقتصاد البلد أو ثقافته، وتُعدّ قضايا الجريمة والمخدّرات والعنف والانحراف الثّقافي وغيرها من الموضوعات ذات الأفضلية في التغطية الإخبارية عن الأقلّيات "العِرقية"، وبخلاف ذلك، تندر التّغطية الإخباريّة للقضايا المتعلّقة بالأقلّيات كالتّمييز، والعنصريّة، ووحشية الشّرطة، ونقص فرص العمل، وظروف العمل البائسة، والفشل في التّعليم، وغيرها، لا سيّما عندما تكون النخب البيضاء هي الملومة والمسئولة عن مثل هذه الأوضاع السيئة.

ومن جهة أخرى، فإن أفعال النّخب البيضاء التي تُعرّف بأنّها "إيجابيّة" تجاه الأقلّيات؛ تحصل – عادةً – على أهميّة كبيرة في التّغطية الإخبارية، كما هو الحال في تغطية العلاقات بين الدّول الغربيّة والدّول الشّرقية؛ إذ يُعدّ موضوع مساعدتـ"نا" لـ"هم" خبرًا مهمًّا جدًّا يستحقّ النّشر والتّركيز عليه، وبذلك يُعد انتقاء موضوعات الأخبار وأهميتها تجليًا مباشرًا للتفاوت في النفاذ والمصالح ووجهات النظر بين المؤثرين في الأخبار من الأغلبية أو الأقلّية.

وبالمثل، يتوقّع – أيضًا – أنّ *اقتباس* حديث الأقلّيات أو *نقله* أقلّ من اقتباس حديث الأغلبيّة البيضاء، بسبب محدوديّة نفاذ الأقلّيات إلى الصّحفيّين (*van Dijk*، ١٩٩١). فإذا نُقل شيء عنهم، فسيتم اقتباس كلام المعتدلين المتفقين مع آراء الأغلبية أو منظورها، وقد يحدث أن يُقتبس كلام الراديكاليين المتطرفين أو يُنقل؛ لأن هذا يسهل عملية السّخرية من الأقلّيات أو الهجوم عليهم (*Downing*، ١٩٨٠). ويحدث أن يُقتبس ويُنقل عن الأقلّيات لا سيّما في الموضوعات "الهشّة" والأقل "خطورة"، كالدّين والفنون والفولكلور، أو الثّقافة بنحوٍ عام (*Hartmann* و *Husband*، ١٩٧٤، *Johnson*، ١٩٨٧؛ *van Dijk*، ١٩٩١)، ونادرًا ما يُسمح للأقليات بالكلام وحدهم، وهذا

- بالطّبع- خلافًا لمتكلمي الأغلبية، وعندما تنتقد الأقلّيات المجتمع المضيّف لها ونخبه (مجموعة الأغلبية) – هــذا إنْ تكلّمت الصّحــف عن هذا الانتقاد أو اقتبست منه- فإنها تُواجَه بالتّحدّي والاستنكار.

ومن الممكن – أيضًا – ذكر هذه الملاحظات أنفسها بشأن جميع خواص التقارير الإخبارية ومستوياتها، وبشكل دائم تنطوي بنية *عنوان الخبر ومحتواه* على تفضيل مجموعة الدّاخل "نحن" وتسليط الضوء على مشكلات مجموعة الخارج "هم"، كما هو الحال – أيضًا- في الاختيار *الأسلوبي* للمفردات المعجمية (مثل كلمة "الشّغب" بدلاً من "اضطرابات")، وتوظيف البلاغة والإنكار والتّنصل وغيرها من *التقنيات* الدّلالية الإستراتيجية (كالقول: "ليس لدينا شيء ضدّ الأتراك، ولكن..."، أو "نحن مجتمع متسامح، ولكن...")، فضلاً عن الخواص الخطابية الأخرى.

وبوجه عام، يتم التركيز على أفعالــ"هم" السّلبية (الأقلّيات) عن طريق إبرازها بوضوح في العناوين الرئيسة وفي الصّفحة الأولى والتوظيف البلاغي، في حين تُخفى "أفعالنا" السلبية، ويُقلّل من أهميتها عن طريق الإنكار، وتوظيف كناية التّخفيف والتلطيف لأفعالــ"نا" (مجموعة الدّاخل) وغيرها من الإستراتيجيات لتجنّب عرض مجموعة الدّاخل أو تقديمها سلبًا (*van Dijk*، ١٩٩١؛ ١٩٩٢).

وبسبب عدم وجود مصادر معلومات بديلة عن العلاقات العرقية، يمكن التنبؤ بتأثير مثل هذه التقارير اليومية في اتجاهات كثير من القرّاء البيض، نحو التّحامل والتّمييز أو كره الأجانب، وبما أنّ الأقليات وممثليها يفتقرون

الوصول المؤثّر إلى الجمهور العام، فإنّ الاحتجاجات وغيرها من التّصرفات الفوضوية تؤكّد الصور النمطية السلبية المستقرة عنهم، وتدعم التحامل ضدهم.

المجموعة الأكاديميّة

يمكن أن نذكر الملاحظات السابقة نفسها عند مناقشة نماذج النفاذ إلى الخطاب التّربوي والعلمي (لمزيد من التفصيل، راجع ***van Dijk***، ١٩٩٣***a***)؛ إذ لا تمتلك الأقلّيات - لا سيّما في أوروبا- فرصًا كافية للالتحاق بالجامعات، والتّحكم الفعّال في الخطاب العلمي، حتى في مجال الدّراسات "العِرقية" التي تكون عنهم، ولنأخذ مثالاً على ذلك دولة هولندا؛ إذ إنّ أكثر من ٩٥% من مجموع البحوث عن "العِرقيّة" يقوم بها باحثون هولنديون بيض، بإشراف أغلبيّة هولنديّة بيضاء، وعادةً ما تكون إدارات معظم أقسام الدّراسات العِرقية من البيض، هذا إن وُجِدت مثل هذه الأقسام.

ومن المثير للدهشة أنّ موضوعات هذه البحوث "العِرقية" مشابهة لتلك التي في وسائل الإعلام: كالاختلاف الثقافي والانحراف والجريمة والمشكلات التعليمية وغيرها، وتواصل الكتب التعليمية في المدارس الثانوية إنتاج الصور التقليديّة السّلبية السائدة عن الأقلّيات، وليس من المدهش أنّ وسائل الإعلام - بدورها- تولي اهتمامًا خاصًّا لنتائج البحوث التي تنسجم مع الصّور التقليديّة السائدة عن الأقليات، كعصابات الشباب والمخدّرات والجريمة أو مشكلات المهاجِرات الشابّات الثقافية.

وليس هناك اهتمام يُذكر بدراسة قضايا مهمّة كالتّمييز، والعنصريّة، وإنْ وُجدت فهي قليلة جدًا، ولا تهتم وسائل الإعلام بتغطيتها في الصّحافة، وعادة ما يتم تجاهلها، وتهميشها، وإنكارها، ومهاجمتها بحجّة أنّها "ليست علمية" أو أنّها دراسة "سياسيّة" (*Essed*، ١٩٨٧).

ولذلك لا تملك الجماعات العِرقية وحتى نخبها العلمية؛ منفذًا إلى الوسائل التي تعرّف الوضع العِرقي في العلوم الاجتماعية، ناهيك عن إمكانية التحكم فيه، وبما أنّ أكثر تلك البحوث تُعتمد - أيضًا - مصدرًا للسياسات الوطنية ووسائل الإعلام، نجد طرائق تواطؤ النُّخب البيضاء المهيمنة في منع الأقليات من النفاذ إلى القواعد المهيمِنة على السلطة، مثل المعارف والمعتقدات وصناعة التوافق في الآراء، ولا نحتاج إلى حجّة أخرى لنبرهن على أنّ المناهج الدراسية، والمجلات العلميّة، والمؤتمرات، وغيرها من ميادين بحوث الخطاب تخضع - أيضًا - لسيطرة العلماء البِيض، باستثناء "منافذ" صغيرة من مجلات "السّود" التي ليس لها أي تأثير يُذكر في هيئة البحوث في العلوم الاجتماعية.

ويعكس الضجيج الحاصل، الذي يُحدثه ما يُعرف بـــ"التّصحيح السياسي" في الأوساط الأكاديمية - لا سيّما في أميركا - ردّ فعل مبالغ فيه لدى النّخب البيضاء المهيمنة ضدّ التحولات الثقافية الثانوية والمحلية ومقاومة الأقليات، بدلاً من التغيير الجذري في الخطاب الأكاديمي السائد ونماذج المدخل إليه (*Aufderheide*، ١٩٩٢؛ *Berman*، ١٩٩٢).

عادة ما يكون خطاب الشركات أقل علنية من الخطابات الأخرى، لذلك يشارك - بصورة غير مباشرة - في صناعة التوافق في الآراء، ومع ذلك فهو في نهاية المطاف مؤثر - إلى حدٍّ كبير - بنتائجه الاجتماعية والاقتصادية في الوضع العِرقي، وحين يفسّر خطاب الأعمال ارتفاع البطالة وسط الأقلّيات لا سيّما عندما يتم إلقاء اللوم على الضحية (وذلك بسبب قصورهم في اللغة، وقلّة مهاراتهم، وانخفاض مستوى التعليم عندهم، وانعدام روح العمل بينهم، وغيرها)؛ يصل هذا الخطاب إلى الصّحافة وصُنّاع القرار السياسي بسهولة (*Fernandez*، ١٩٨١؛ *Jenkins*، ١٩٨٦، *van Dijk*، ١٩٩٣*a*).

وقد تقترن مناقشات إدارة الأعمال بشأن العمل الإيجابي وغيرها من أنماط المسؤولية الاجتماعيّة بكثير من الخواص السلبية، كفقدان المنافسة، والظلم الاجتماعي وهلّم جرًّا، وسوف تصبح هذه الخاصية للخطاب التجاري المهيمِن بشكل غير مباشر جزءًا من الخطاب العام؛ وذلك عن طريق إعادة السياسيين أو الصحفيين وتأكيدهم لها.

ويحتلّ عدد قليل من أفراد الأقليات مناصب قيادية إدارية في الشّركات والأعمال التّجاريّة، وعند تقلّـدهم مثل هذه المناصب يحرصون دائمًا على ألا يتحدّثوا عن مطالب أفراد مجموعتهم أو شكاواهم، خوفًا من أن يفقدوا وظائفهم، ويظهر - جليًّا - أنّ الأقلّيات لا تمتلك التأثير الفعّال في خطاب الأعمال والشركات المهيمِنة، وهو ما يؤكّد عدم نجاحهم في تحدي الأيديولوجيات التي تكمن وراء التمييز العنصري وتهميش الأقليات في مجال

الأعمال التجاريّة والعمالة والتّمويل في المقام الأوّل، وبخلاف ذلك، يُعدّ إلقاء اللوم على الأقليات إستراتيجية رئيسة لهيمنة النُّخبة البيضاء، وفي خطاب الأعمال - أيضًا- لا يُعدّ تمييزًا عنصريًّا عندما تتهم النَّخب البيضاء الأقليات لا سيّما السّود بأنّهم سبب المأزق المزري الذي هم فيه، وهذا - بالطبع- مجرّد تنويع آخر لإستراتيجية "إلقاء اللوم على الضحيّة"، التي تستخدمها عادة النَّخبة البيضاء، كما ذُكر سابقًا.

أمثلة

بعد هذا التّحليل النّظريّ للعلاقات بين الخطاب، والسّلطة، والمدخل/النفاذ، واستعراض نماذج النفاذ إلى الخطاب فيما يخص العلاقات العِرقية، سنناقش بعض الأمثلة الملموسة، وإليكم بعض التقارير الإخبارية المأخوذة من تغطية الشؤون العِرقية في الصّحافة البريطانية، في غضون الأشهر الستة الأولى من العام ١٩٨٩، وقد تناولت أغلب تلك التقارير قضية سلمان رشدي، فضلاً عن موضوع الهجرة "غير القانونية" المتكرر في الصحافة.

المثال الأول

يبدأ أحد مقالات جريدة "السن *The Sun*" (٢٣ يناير/ كانون الثاني من العام ١٩٨٩) بموضوع الهجرة كالآتي:

ارحلوا عنّا، يا متطفلون

بقلم: فيكتور جابل *Victor Chapple*

تشن الحكومة **هجومًا خاطفًا** على الهجرة غير الشرعية، **وسيتضاعف** عدد الموظفين الذين يتعاملون مع المتطفلين الأجانب، وتُفرض قيودًا جديدة **صارمة** ضدّ الطلاب الأجانب الوهميين، وستكون الكليات الوهمية التي تقبل الطلاب الأجانب من دون أيّة محاضرات وفصول دراسية - من أهم أهداف هذه الحملة، وعندما داهمت شرطة الهجرة في شرق لندن العام الماضي إحدى تلك الكليات، وجدوا أنّ ٩٩٠ من مجموع ألف طالب مسجّل في سجلات الكلية ليس لديهم الحقّ في الإقامة في بريطانيا، ويُجري وزير الداخلية دوغلاس هيرد التغييرات القانونية لإيقاف تحويل وضع إقامة الزائر الأجنبي إلى حال إقامة طالب.

يعبّر عنوان المقال بالخط الضّخم (٢٣×٣سم) عن تقويم صحيفة "السن" لخطّة الحكومة، وينطبق الشيء نفسه على مفردات مثل "وهمية" أو "مزيفة"، عند وصف الطلاب والكلية، ولا يرجّح أن تكون هذه المفردات التقويمية هي - فعلاً - التي توظفها الحكومة البريطانية أو وزير الداخلية السيّد دوغلاس هيرد، وعند تلك النقطة، تتبين سلطة الحكم واستقلاليته لا سيّما مسؤولية الصحيفة بوضوح، فهي لا تلقي اللوم على "الساسة" لتوظيفهم لغة عنصرية من أجل التأثير في القرّاء، ووفقًا لتحليل مدخل الخطاب، يُعدّ كاتب المقال (فيكتور جابل) - أو محرّرو صحيفة "السن" - هو الوحيد الذي يمتلك حرية اختيار الكلمات والأسلوب العام للمقال، فضلاً عن التأثير النهائي المقنع في عقول القرّاء، ويعدّ - كذلك - تصوير المهاجرين وتسميتهم بالمتطفلين

إسهامًا مباشرًا في تأكيد التّحيّزات العِرقية المعروفة في المملكة المتحدّة ضدّ الأقلّيات، وبذلك تدخل في نطاق مسؤولية الصّحيفة.

وفي الوقت نفسه، نحتاج إلى تأكيد "التواطؤ" بين النخب الصّحفية من جهة، والنّخب السّياسية من جهة أخرى؛ إذ إنّ السياسات والأفعال السياسية التي كُتبت تمثل السلطات البريطانية؛ أي إنّ السّلطات البريطانية ستفعل ما هو مطلوب للحدّ ممّا يسمونه بالهجرة "غير القانونية"، ولا يُعدّ تقرير صحيفة "السن" مجرّد تقرير عن الأحداث، بل هو يدعمها أيضًا، ويلفّق حتى أسبابها (كالقول بأنه سيتم طرد الطلاب؛ لأنّهم "متطفلون")، وفي أحيان كثيرة، تدعم الصحافة اليمينية المحافظة السياسات المتحفظة على الهجرة، في حين تؤطّر تلك السياسة في الوقت نفسه بأسلوب بلاغي عامّ (كالقول: "ارحلوا عنّا"، أو "متطفّلون"، أو "مزيفون"، وغيرها) بحيث تظهر مثل هذه السياسات كأنّها استجابة لمطلب شعبي، واستياء ضدّ الهجرة، ومن ثم تضفي الشّرعية على مثل هذه السياسة.

وفضلاً عن سيطرة صنّاع الأخبار على أسلوب كتابة عناوين الأخبار (مثل حجم الخبر، والمفردات، وغيرها) وأسلوب المقال كاملاً، نلحظ – أيضًا– درجة من إمكانية الوصول إلى السّياسيين البارزين، كوزير الداخلية، الذي نُشرت صورته مع المقال، وتم الحديث عن عمله وسياسته الحالية والمستقبلية أيضًا، ونقل المقال – كذلك – أنّ دوغلاس هيرد ونائبًا آخر في البرلمان من حزب المحافظين، احتجّا على عمل الكنائس في إيواء اللاجئين، عند الإشارة إلى لاجئ سريلانكي، اسمه السيد فيراج منديس، وصفه المقال بالـ"ناشط" الذي لجأ إلى كنيسة، ولكنه قُبض عليه في مداهمة قامت بها

الشرطة، ورحلته بعد سنوات طويلة من الإقامة في المملكة المتحدة، وهنا، نجد أنّ الكنيسة لا تمتلك حضورًا في الصحيفة، فلا يوجد متحدّث باسم الكنيسة، أو أيّ حديث مقتبس منها أو منقول عنها، ويقتبس المقال جزءًا من حديث "فيراج منديس" في مقال قصير آخر على أنه يرغب في "فضح عنصرية الحكومة البريطانية"، مع صورة له أيضًا.

ومع ذلك يختلف أسلوب صوغ كلمات منديس تمامًا عن أسلوب تقديم وزير الداخلية "هيرد"، وما اقتُبس منه. فقد صوّر "فيراج منديس" وهو "يأخذ رشفة من مياه معدنية" في نادٍ خاص في كولومبو، ممّا يعني أنّ هذا الشخص يفتقر إلى المصداقية، ولا يؤخذ بحديثه؛ لأنّه لا يمثل صورة شخص يُفترض أنه لاجئ في وضع بائس وخطير، وحقيقة أن "منديس" يتّهم الحكومة البريطانية بالعنصرية - أمر يدعو إلى السّخرية من وجهة نظر صحيفة "السن"؛ لأن مثل هذا الاتّهام لا يشوه صورته أكثر ممّا هي مشوهة؛ إذ إنّ المقال برمّته عمد إلى تشويه صورة هذا الرّجل (لمزيد من تحليل تقارير الصّحف اليمينية والتابلويد في المملكة المتحدّة بشأن قضيّة "منديس"، راجع *Dijk van*، ١٩٩٣*b*).

وخلاصة القول: إننا وجدنا عدّة وسائل للنفاذ/الوصول إلى الخطاب هنا:

أولاً: الوصول إلى نُخب وسائل الإعلام، وصحفيي الصحيفة ومحرريها أنفسهم، الذين اختاروا هذا الموضوع لأهميته وقرروا نشره، وهم الذين يسيطرون على أسلوب كتابة المقال وشكله والصور التي فيه، ومن ثم، هم الذين يملكون الوصول المباشر لـــ"عقول" القرّاء وإقناعهم.

ثانيًا: الوصول إلى النخب السياسية: السيد هيرد، هو الشخصية الرئيسة التي لها حضور في الموضوع، والاقتباسات، والصور، لصحيفة يقدّر عدد قرّائها بنحو ٥ ملايين بريطاني.

ثالثًا: الوصول إلى نائب آخـــر في البرلمان من حزب المحافظين: وهو لا يدعم سياسة السيد هيرد ضدّ المهاجرين فحسب، بل ينتقدها لعدم تحركها بالسّرعة المطلوبة، ومن ثم يحافظ – أيضًا – على التقويم السلبي لصحيفة "السن".

رابعًا: الوصول إلى اللاجئ: المدخل السلبي إلى اللاجئ "فيراج منديس" بطرح قضيته كموضوع ثانوي في ذلك التّقرير (وموضوع رئيس لمقال قصير آخر متعلّق بموضوع المقال الرئيس عن الحملة ضدّ المهاجرين في بريطانيا)؛ إذ إنّ اقتباس حديث "فيراج منديس" وصورته الفوتوغرافية يسلطان الضوء على الإطار السلبي في قصته، وذلك للتشكيك في مصداقيته وإبطالها.

المثال الثاني

هذا المثال -أيضًا- من صحيفة "السن"، نُشِر بعد التقرير السابق بأيام قليلة (٢ فبراير/شباط من العام ١٩٨٩):

جيش مهاجرين غير شرعيين يغزو بريطانيا

الأخبار الخاصة بصحيفة "السن"

بقلم جون كاي وبوير أليسون

اجتاح بريطانيا مدٌّ من المهاجرين الذين يزعمون اليأس ويبحثون عن العمل مقابل أجر زهيد في مقاهينا ومطاعمنا وملاهينا الليلية.

يغرق ضبّاط الهجرة تحت وطأة العمل، وقد أُلقي في العام الماضي القبض على ٢١٩١ مهاجرًا غير شرعي رُحِّلوا إلى بلدانهم، لكنّ هناك عشرات الآلاف الآخرين، ينتظرون وراء القضبان، ويعملون بتنظيف الفنادق وفي المطابخ.. يتسلّلون كالأفاعي عن طريق:

- **خداع** ضبّاط الهجرة في المطارات.
- **اختفائهم** بعد انتهاء صلاحية تأشيرات دخولهم.
- **تزوير** وثائق دخولهم ووثائق أخرى.
- **الهروب** من مراكز احتجاز المهاجرين.

نجد هنا أيضًا الصورة التقليدية لعنوان لافت ضخم، يصف ثلاثة تعبيرات رئيسة سلبيّة، عادة ما ترتبط بالمهاجرين واللاجئين وهي "الغزاة"، و"جيش"، و"غير الشرعيين". يخضع اختيار مثل هذه الكلمات في وصف المهاجرين غير الموثّقين في مكتب الهجرة إلى سيطرة صحفيي "السن" الكاملة، ومن ثمّ ينفذ إلى عقول الجمهور، كما وضّحنا آنفًا، ومن المهم هنا، ملاحظة الآثار والروابط الدّلالية الخاصة بتوظيف مفردات مثل "يغزو" و"جيش المهاجرين" التي تربط بنحوٍ صريح الهجرة بالعنف والتهديدات التي تتعرّض لها "بريطانيا"، كالقول: "بأنّ الهجرة حرب".

بما أنّ ذلك التقرير ورد ضمن "الأخبار الخاصّة بالسن"، فإنّ مسؤولية صحيفة "السن" تكون كاملة؛ لأنّ مثل هذه الأخبار لا تمثل - عادةً- الأحداث الإخبارية، كالأفعال السياسية، كما هو الحال في المثال السابق، بل إنّ الصّحيفة نفسها تصنع "التّقرير الإخباري" استنادًا إلى "تحقيقاتها" الصحفية الخاصّة، وتكون "الحقائق" المصنوعة في الصحيفة معروفة شأنها شأن أسلوب الصّحيفة المجازي عند وصف اللاجئين وغيرهم من المهاجرين بــ"المد" الذي "يُغرق" البلاد أو "يجتاحها"؛ إذ إنّ مصطلح "غرق" أو "اجتياح" يُعدّ مألوفًا وشائعًا في أسلوب الصحيفة.

ومن الجدير بالذِّكر أنّ مصطلحي "غرق" أو "اجتياح" وظفته - قبل ذلك- السيدة مارجريت تاتشر قبل انتخابها رئيسة للوزراء في بريطانيا، عندما قالت: إنّها تخشى من أنّ بريطانيا سوف "تغرق" بالغرباء من البلدان ذات الثقافات الغريبة. وبالرّغم من أنّ أسلوب التّعبير المجازي يخضع دائمًا لسيطرة الصّحفيين الكاملة، لم تكن هذه الاستعارة جديدة ولم تأتِ بأمر جديد؛ لأنّها أسلوب شائع وسط حديث المحافظين العنصريّ عن موضوع الهجرة، ومن الواضح أنّ "الغرق" أو "الاجتياح" و"المد" و"غير الشّرعيين" أمور تمثل تهديدًا لسكّان بريطانيا البيض الذين يُعبرون الجمهور الرئيس لمثل هذا الأسلوب من الخطاب، ويستمر المقال بمثل هذا الأسلوب، فعلى سبيل المثال، يصف أفعال الشرطة بــ"المعركة ومطاردة القوى العاملة الماكرة"، وهذه - في الواقع- حرب للحفاظ على بريطانيا بيضاء.

ويتمتّع ضبّاط الهجرة – أيضًا – بنفاذ (موضوعاتي، وسلبي) إلى ذلك المقال، ويوصفون بشفقة؛ بأنّهم "غارقون" في هذه المهمّة، ولم نجد أيّة كلمة

سيئة أو خشنة في المقال تصف الطريقة التي أنجز بها ضبّاط الهجرة مهمتهم المتمثلة في "تعقب غير الشرعيين"، ويُلحظ - أيضًا- أنّه بالرّغم من وجود بعض العبارات التي قد يُستشف منها شفقة على المهاجرين، مثل عبارات "العمل مقابل أجر زهيد" و"استعبادهم" و"وراء القضبان"، لا يؤكد أسلوب بقيّة المقال شيئًا من هذا القبيل، بل إنّ عبارة "العمل مقابل أجر زهيد" هنا تعني - أيضًا- أنّ المهاجرين يتنافسون على الوظيفة مع البريطانيين البِيض؛ لأنهم مستعدون للعمل مقابل أيّ أجر، وفي النتيجة يدعم مثل هذا التمثيل أو التقديم الاستنتاج المعروف عن العنصرية، كالقول: إنّهم "يأخذون وظائفنا!"، ومن الجدير بالذكر أنّه لا توجد أية إشارة في ذلك المقال إلا أنّ معظم البريطانيين البِيض لم تعد لديهم الرغبة في أداء الأعمال والوظائف التي يعمل بها المهاجرون.

وهنا نلحظ استعمال الخط البارز، والكرات السوداء، وغيرها من التقنيات لجذب انتباه القارئ في الفقرات اللاحقة من ذلك المقال عند تلخيص وضع المهاجرين؛ إذ تمّ التركيز على شتّى أنماط الانتهاك، والانحراف، والجرائم المنسوبة إلى المهاجرين، وذلك بالقول: إنّهم كاذبون ومحتالون، وإنّهم لا يدفعون الضرائب، وغير ذلك، ويستمر المقال على هذا النّحو ولكن ببعض التركيز على "مداهمات" الشّرطة للمحال التّجارية.

ولم يكن التركيز على مسألة "افتقاد الشرعية" في تلك المداهمات؛ لأنّ أرباب العمل والأعمال التجارية يستغلون المهاجرين بدفع أجور دون المستوى، لا لتوفير فرص عمل لهؤلاء المهاجرين، وفي الحقيقة، لأن عنوان

المقال ليس هو: **بريطانيا مهدّدة من عصابة من شركات التّجارة والأعمال في استغلال المهاجرين.**

ووظّفت صيغة المبني للمجهول في بناء الجمل لإخفاء شخصية الفاعل؛ أي أولئك الذين يستأجرون المهاجرين بصورة غير قانونية: "إنّ (مسؤولي الهجرة) ألقوا القبض على **ثلاثة عشر** نيجيريًا، شُغِّلوا بصورة غير قانونية"، ووفقًا للعلاقة بين السلطة والمدخل، نجد - أولاً- وقبل كلّ شيء أنّ كاتب تقرير صحيفة "السن" - وربّما المحررين أيضًا - مسؤولون أيضًا عن اختيار موضوع ذلك "التقرير الخاص"، وأسلوبه والتركيز على أبعاد معينة من دون الأخرى؛ إذ نجد التركيز على المهاجرين (بوصفهم يمثلون تهديدًا لبريطانيا)، في حين لم يركّز التقرير على أفعال الآخرين، (كأرباب العمل الذين يوظفون المهاجرين بصورة غير قانونية ويستغلونهم).

وهذا يعني أنّ نُخب وسائل الإعلام تمتلك نفاذًا استثنائيا فعّالا إلى جزء كبير من ذلك النّص، ولها سيطرة عليه، ومن ثمّ يقع على عاتقها مسؤولية التّلاعب في عقول القرّاء؛ إذ لا يمكن توجيه اللوم إلى "حقائق" أو "وقائع" الهجرة (كما يريد الصحفيون قوله بلا شك)، ولكن يقع اللوم على وسائل الفبركة والتلاعب الصحفية التي ساعدت على تقديم صياغات إقناعية لـــ"حقائق" من هذا القبيل، قدّم ذلك التّقرير شرطة الهجرة بصورة إيجابية، كما هو متوقع؛ إذ إنّ رجال الشرطة والنظام دائمًا يصوَّرون على نحوٍ إيجابي، كحرّاس بريطانيا الأمناء الذين يحاربون بشجاعة العنصريّة، في التقارير العِرقية التي تُصدرها صحف التابلويد البريطانية، وتم تصوير أحد رجال الشرطة من خلال اقتباس ورد في فقرة لاحقة من ذلك المقال على أنّه

لا يعرف عدد المهاجرين غير الشرعيين هناك (على ما يظهر، وإنّ صحيفة "السن" تعرف)، ولكنّه وضّح بأن المسؤولين يكثفون "جهودهم لتعقبهم"، يظهر واضحًا بأن الصّحيفة لم تذكر شيئًا عن أرباب العمل: فقد اكتفت الصحيفة بذكر أنّ الشّرطة داهمت أعمالهم، لكنّهم ليسوا تمامًا في الصورة، كلّ ما ذُكر عنهم عند الإشارة إليهم هي عبارة "غير قانوني"، وهذه – بالطبع – تشير إلى المهاجرين، وليس أرباب العمل.

وقد أُشير إليهم فعلاً في نهاية التّقرير، في مقال قصير منفصل، عندما تحدّث بعض رؤساء العمل، مؤكدين أنّهم يوظفون المهاجرين القانونيين فحسب (من الاتّحاد الأوروبي)، وهو ادّعاء لم يشكّك فيه مطلقًا من وجهة نظر صحيفة "السن"، ونلحظ أنّ أسلوب التّقرير لم يسئ قط إلى أرباب العمل بكلمة سلبية واحدة، على الرّغم من حقيقة أنّ توظيف العمالة "غير القانونية" من المهاجرين كان لأنّهم يعملون مقابل أجر زهيد، بل إنهم قدّموا على أنّهم ضحايا، يتمّ "خداعهم" في بعض الأحيان بوثائق غير معتمدة قانونًا.

بإيجاز، قدّم التّقرير شخوص الخبر على أساس مجموعة الدّاخل، ونرمز إليها بالضّمير "نحن"، أو "لدينا" المتمثّلة في (المسؤولين ورجال الأعمال وبريطانيا)، الذين قُدّموا بصورة إيجابية، ومجموعة الخارج، ونرمز إليها بالضمير "هم" متمثلة في المهاجرين الذين قُدّموا بصورة سلبية في التقرير، كأنّهم "جيش من الغزاة"، أو "مدّ يجتاح" أو بحسب كلمات "السّن" أنّهم أناس يجب على مسؤولي الهجرة "اعتقالهم" و"ترحيلهم".

وهنا نلحظ أنّ نماذج المدخل (عمّنْ يُكتب؟ ومن يُسمح له الكلام؟ ومَن يُسمح له بأن يتحدّث مع مَن؟ ومن يستطيع توظيف الأسلوب المطلوب؟

وغير ذلك) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بإستراتيجية تقديم النفس إيجابًا وتقديم الآخرين سلبًا؛ إذ يحدث عادة التقديم الإيجابي لـــ"نا"، والتقديم السلبي عنـــ"هم" في الخطاب العام بشأن الشؤون العِرقية، إن النفاذ إلى الصّحافة من خلال النفاذ إلى الصحفيين يفترض - أيضًا- النفاذ إلى أعضاء المجموعة: أولئك الذين في مجموعتنا سيكون لهم منفذ واسع، لا سيّما النُخب، وفي الوقت نفسه، سيمثّلون بصورة أكثر إيجابية، والعكس صحيح بالنسبة إلى مجموعة الخارج.

وفي الواقع، لم نجد أيّ اقتباس من كلام أي "مهاجر غير شرعي" في التقرير الخاص؛ إذ يظهر أن التعبير عن آراء المهاجرين وتجاربهم وخلفيتهم- من وجهة نظر الصحيفة- شيء غير مهم؛ إذ كيف نتحدّث مع "الجيش الأجنبي"، الذي هو جيش العدو، علينا "مطاردتهم والانقضاض عليهم لـــ"تجبرهم" على الفرار إلى بلادهم.

أمثلة أخرى

من الممكن إعطاء أمثلة كثيرة أخرى مشابهة، ولكن لا بُدّ من الإشارة- أولاً- إلى أنّ معظم التقارير الإخبارية في الصحف المحلية (التابلويد) لديها البنى والإستراتيجيات العامة أنفسها في المدخل إلى الأسلوب، والموضوع، والاقتباس، ومخطط التقديم العنصري الشائع المتمثل في تقديم النفس إيجابيا (نحن) وتقديم الغير سلبيا (هم)؛ إذ تربط صحف التابلويد المهاجرين "هم" عادة مع اليسار المعتوه "هم"، وهذا يعني توظيف أسلوب تقديم الغير "هم" سلبيا عند الإشارة إلى كليهما.

وإليكم مثال آخر عن هجمات الصحف المحلية (التابلويد)، كما هو في الخط العريض للعناوين الآتية:

أعطى اليساريون ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني إلى المهاجرين غير الشرعيين

(السن، ٦ فبراير/ شباط من العام ١٩٨٩)

يقول هيرد إلى المهاجرين: كونوا بريطانيين

سيصـــدر دوغلاس هيرد تحذيرًا مباشرًا لـــ٧٥٠,٠٠٠ مسلم بريطاني اليوم.

١. سوف يبلغهم بأنّه يجب عليهم أن يتعلموا العيش مع القوانين والعادات البريطانية لا سيّما من أجل أطفالهم، وقد يكون البديل تزايد الغضب الشعبي والاستياء والصراع الاجتماعي المتجدّد. (صحيفة ديلي ميل، ٢٤ فبراير/ شباط من العام ١٩٨٩).

لا وجود للعنصرية في حزب المحافظين، تقول تاتشر (صحيفة الديلي تلغراف، ٢٣ يونيو/ حزيران من العام ١٩٨٩)

نجد أنّ صحيفة "الديلي تلغراف" تتهم المهاجرين واليسار من حزب المحافظين بـــ"التزوير" وإهدار المال البريطاني في العنوان الأول، وفي الواقع، يتم التأكيد دائمًا أنّ "أموال دافعي الضرائب" تبدّد من مجالس أو مشاريع اليسار التافه، وهو موضوع يتمتع بشعبية لدى قرّاء الصّحف المحلية (التابلويد).

ويظهر في هذا المقتطف وزير الداخلية هيرد، المسؤول عن الهجرة والعلاقات العِرقية، مرّة ثانية، ولكن هذه المرة يتضمن التقرير تغطية كاملة

لخطابه الذي سيلقيه قريبًا (في بعض الأحيان تكون الأخبار عن المستقبل القريب وليس الماضي)، بالتأكيد، يُعدّ هذا الموضوع قيّمًا ويستحق أن يكون عنوانًا يُكتب بالخط العريض (٣ سم) من وجهة نظر الصحيفة.

صار المسلمون - بعد قضية سلمان رشدي- لعبة في يد العمل السياسي السلبي، والصحافة بعامة (وليس الصحف اليمينية فحسب)، التي تربط جميع المسلمين مع الأصوليين الراديكاليين الذين يوجدون بينهم، إذا كان الاستقلال الثقافي قد أصبح أحيانًا سياسة رسمية للحكومات الغربية، فإن الكلمات التي تحدّث بها "هيرد" هنا وأكّدتها صحيفة "الديلي الميل"، لا تترك مجالاً للشكّ في استيعاب الأهداف الحقيقية لسياسات العلاقة العرقية، متمثلاً بقول هيرد: "تكيّفوا معنا، أو ارحلوا عنّا"، الأسوأ من ذلك أنّ أكثر التقارير الصحفية والافتتاحيات تركز على أيّ فشل مرئي للمهاجرين أو الأقلّيات في التكيف مع الثقافة والعادات السائدة وتعدّه انتهاكًا وخرقًا للقانون، ويمثل تهديدًا أيضًا، وكأنّها دعوة إلى "الاستياء" الشّعبي أو حتّى الاستياء الفاشي ضدّ هذه الأقلّيات أو المهاجرين.

ومن المفارقات، إن لم يكن من المثير للسخرية- أنّ الصّحافة المحلية (التابلويد) هي التي أنشأت مثل هذا الاستياء وغذته، وبالمثل لا يُعزى "الصراع العنصري" إلى العنصريين البيض، ولكنّه يُعزى إلى المهاجرين أنفسهم، وهي خطوة معروفة في الانعكاس الإستراتيجي عند إسناد المسؤوليات إلى أصحابها (لوم الضحية).

أمّا المثال الثّالث، فيتحدّث عن نفسه، فقد كان لمارغريت تاتشر، كرئيسة للوزراء منفذ أوفر حظًّا إلى وسائل الإعلام، ومن ثم الحرية في

تعريف الوضع العِرقي، وبتأكيد إنكار وجود العنصرية أو نفيها في حزب المحافظين، ونلحظ أنّه حين تكون هناك اتهامات بالعنصرية، فإن الصّحافة المحافظة توظف عادة كلمات مثل "ادّعاء"، "يدّعي" أو "يزعم" للتّشكيك في صحّة الخبر (لمزيد من التفصيل، راجع ***van Dijk***، ١٩٩١).

ولا يستخدم أسلوب إبعاد المسؤولية أو التشكيك عندما تغطي الصحافة المحافظة جهود النخبة المهيمنة البيضاء لنفي العنصرية كما هو الحال عندما "تنفي" تاتشر "بنحوٍ قاطع" وجود العنصرية في حزب المحافظين، أثناء مناقشة برلمانية، وفضلاً عن ذلك أُخذ بادّعاء السّيدة تاتشر على أنه أكثر مصداقية واستقبل على أنه أفضل من سخرية حزب العمل، وفي الواقع، نجد أنّ إنكار وجود العنصرية إحدى بصمات النُخبة العنصرية أو صفاتها (راجع ***van Dijk***، ١٩٩٣*c*).

ومرّة أخرى نجد أنّ النماذج المعروفة للنفاذ هنا تتمثّل في أنّ السيد "هيرد" بوصفه سياسيا محافظًا، يحظى لانتقاده المسلمين، بفرص وصول كبيرة إلى الصحافة المحلية (التابلويد)، ويؤخذ عنه الموضوع، وعنوانه، واقتباساته، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى السيدة تاتشر، ويحصل المهاجرون والمسلمون على المدخل السّلبي (والموضوعات السلبية)، غير أنّهم لا يستطيعون السيطرة على طريقة تقديم قضيتهم، ولا يُقتبس عن المتحدّثين باسمهم، إلاّ إذا كان المتحدّث أصوليًا متشدّدًا؛ لأنه سيؤكّد توقعات المراسل فيما يخص التهديد الذي يمثله المسلمون والعرب.

ملاحظات ختاميّة

من الممكن تلخيص نتائج هذا الفصل فيما يأتي:

تُعدّ دراسة استمرار السلطة والهيمنة عن طريق الخطاب هدفًا أساسيًا ضمن إطار تحليل الخطاب النقدي، وتمثل بنى المدخل/المنفذ وإستراتيجياته عنصرًا مهمًا في استمرار هذه "العملية"، وهذا يعني: "من الذي" يسيطر على إعداد المشاركين، والأهداف، واللغة، والنوع، وأفعال الكلام، والموضوعات، والمخطَّط (كعناوين الأخبار، والاقتباس)، والأسلوب، والخطابة وغيرها من ملامح الأحداث التواصلية؟ ومن "الذي" يمكن أو يستطيع أو يجب أن يتكلّم؟ ومع من؟ وكيف؟ وفي أيّ ظروف؟ وكيف يؤثر في المتلقين؟

ويُعدّ النفاذ التفضيلي إلى الخطاب العام شيئًا قيّمًا، وذا أهمية كبيرة من بين الموارد الأخرى التي تمثل قاعدة السّلطة للمجموعات المهيمنة؛ لأنّه يسمح بالوصول إلى آليات السيطرة على العقل العام، ويُعدّ النفاذ إلى الخطاب شرطًا أساسيًا لصناعة الموافقة الجماعيّة، ومن ثم يكون أفضل طريقة لممارسة السلطة والهيمنة في المجتمعات المعاصرة.

وبيّن تحليلنا الموجز لبعض الأمثلة من الصحافة البريطانية كيف أنّ الصّحف المحلية (التابلويد) والسياسيين المحافظين وقوات القانون والنظام تمتلك منفذًا تفضيليا إلى التّعريف العام بالهجرة والأقليات، فضلاً عن الانتقاص من المهاجرين والأقليات، ووصفهم بالمجرمين، والمحتالين، والجيوش الغازية، والقتلة المتطرفين، وغيرها من الأوصاف الأخرى، وفي

الوقت نفسه تُقدّم مجموعتهم على أنّهم متسامحون، وتُوصف مهمتهم بالصّعبة والشجاعة، وأنّهم - أيضًا- ضحايا لنصب أولئك المهاجرين واحتيالهم.

ونستنتج من هذا بأنّ النفاذ التفضيلي إلى وسائل الإعلام يرتبط ارتباطًا وثيقًا بسلطة المجموعات المهيمنة في تعريف الحالة العِرقية، والإسهام في استمرار العنصرية، وسلطة البِيض.

الفصل الرابع

تحليل الخطاب النقدي[1]

توطئة: ما تحليل الخطاب النقدي؟

يمثل تحليل الخطاب النقدي نمطًا من بحوث الخطاب التحليلية التي تدرس - أساسًا- طرائق تنفيذ سوء توظيف السلطة واستمرارها ومقاومتها والهيمنة الاجتماعية وعدم المساواة بواسطة النصّ والحديث في السّياق الاجتماعي والسياسي، ويتمكن محلّلو الخطاب النقدي في مثل هذا الحقل البحثي من اتّخاذ موقف يتحدّى السّلطة الاجتماعيّة المهيمِنة بوضوح، لكي يفهموا ويفضحوا عدم المساواة الاجتماعيّة ومن ثم يقاومونها.

إنّ مبادئ تحليل الخطاب النقّدي موجودة بالفعل في النظريّة النقديّة لمدرسة فرانكفورت قبل الحرب العالمية الثانيّة (*Agger* ١٩٩٢*b*؛ *Rasmussen* ١٩٩٦)، وبدأت تلك المبادئ التركيز على اللغة والخطاب فضلاً عن اندماجها مع "اللسانيات النقدية *Critical Linguistics*" (ومعظمها في المملكة المتحدّة وأستراليا) في نهاية السبعينيات (*Fowler* وآخرون ١٩٧٩، وراجع أيضًا *Mey* ١٩٨٥)، وهنالك عدد من نظائر تحليل الخطاب النقدي في

---

(١) أدين بالشّكر إلى الباحثة والكاتبة روث فوداك على الملاحظات التي قدّمتها لي فيما يخص هذا الموضوع، وإلى لورا باردو للمعلومات التي زوّدتني بها بشأن دراسات تحليل الخطاب النقدي التي أجريت في أميركا اللاتينية.

التطورات "النقديّة" في علم اللغة الاجتماعي، وعلم النفس، والعلوم الاجتماعية، التي يرجع بعضها إلى بداية السبعينيات (***Birnbaum***١٩٧١؛ ***Calhoun*** ١٩٩٥؛ ***Fay*** ١٩٨٧؛ ***Fox*** و***Prilleltensky*** ١٩٩٧؛ ***Hymes*** ١٩٧٢؛ ***Ibanez*** و***Íñiguez*** ١٩٩٧؛ ***Singh*** ١٩٩٦؛ ١٩٩٣ ***Thomas***؛ ١٩٩٦ ***Turkel***؛ ***Wodak*** ١٩٩٦)، وكما هو الحال في التخصّصات الأخرى، يمكن النّظر إلى تحليل الخطاب النقدي على أنه ردّة فعل ضدّ النّماذج "الاجتماعيّة" أو "غير النقدية" السائدة في الستينيات والسبعينيات.

ولا يُعدّ تحليل الخطاب النقدي اتّجاهًا ومدرسة أو تخصصًا إلى جانب "المقاربـــات" العديدة في دراسات الخطـــاب، بـــل يرمي إلى تقديم "وسيلة" أو "منظور" مختلف في وضع التنظير والتحليل والتطبيق في الحقل برمّته، فقد نجد منظورًا أكثر أو أقل أهمية في المجالات المختلفة كالتداولية، وتحليل المحادثات، وتحليل السّرد، والبلاغة، والأسلوبية، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم وصف الأصول العرقية (الإثنوغرافيا)، وتحليل وسائل الإعلام وغيرها.

ومن المهم لمحلّلي الخطاب النقدي أن يكونوا على وعي جلي بدورهم في المجتمع، ويُعدّ تحليل الخطاب النقدي جزءًا من تقاليد الليبرالية المعاصرة التي ترفض احتماليّة وجود علم "خال من الانحياز لقيم ما ***value- free science***"، وبدلاً من ذلك، نجد أنّ تحليل الخطاب النقدي يتبنى فكرة أن العلم جزء من البنية الاجتماعية ويتأثر بها، وإنه يُنتج في إطار من التفاعل الاجتماعيّ، وبـــدلاً مـــن إنكـــار العلاقة المتبادلة بين قوى العلوم والمجتمع أو تجاهلها، يحافظ تحليل الخطاب النقدي على مثل هذه العلاقات ويُبقي عليها، وينادي بدراستها واعتمادها أيضا، وأن تستند الممارسات العلمية على

مثل هذه الرؤى النافذة، ويُعدّ تأمل دور العلماء والباحثين في المجتمع ونظام الدولة جزءًا طبيعيًا في الكيان التحليلي للخطاب، وقد يعني هذا أنّ محلّلي الخطاب يجرون البحوث بالتضامن والتّعاون مع المجموعات المهيمَن عليها.

ويحتاج البحث النقدي عن الخطاب إلى عدد من المتطلبات حتى يحقّق أهدافه على نحوٍ فعّال، تتمثل فيما يأتي:

- يجب أن يكون بحث تحليل الخطاب النقدي "أفضل" من البحوث الأخرى من أجل أن يكون مقبولاً، كما هو الحال عادة في تقاليد البحوث الهامشية.
- يجب أن يركّز -أوّلاً- على المشكلات الاجتماعيّة والقضايا السياسية، بدلاً من التّركيز على النماذج والموضات الرّاهنة.
- التّحليل النقدي الذي يتسم بالكفاية على المستوى التجريبي للمشكلات الاجتماعيّة هو عادة متعدّد التّخصصات.
- بدلاً من مجرّد وصف بنى الخطاب، يجب شرحها وفقًا لخواص التّفاعل الاجتماعيّ والبنية الاجتماعيّة.
- وبنحوٍ أكثر تحديدًا، يجب أن يركّز تحليل الخطاب النقديّ على السبل التي تنتهجها بنى الخطاب في تفعيل علاقات السلطة والهيمنة في المجتمع وتنفيذها وتأكيدها واستمرارها أو تحدّيها أو إضفاء الشرعية عليها.

ويلخّص كلّ من فيركلو ووداك (١٩٩٧: ٢٧١-٨٠، ***Fairclough & Wodak***) المبادئ الرئيسة لتحليل الخطاب النقدي على النّحو الآتي:

١. يتناول تحليل الخطاب النقدي المشكلات الاجتماعيّة.

٢. تكون علاقات السلطة خطابية.

٣. يمثل الخطاب المجتمع والثقافة.

٤. يفعل الخطاب عملاً أيديولوجيًا.

٥. يكون الخطاب تاريخيًا.

٦. تكون العلاقة بين النّصّ والمجتمع علاقة توسطية.

٧. يكون تحليل الخطاب تأويليًا وشارحًا.

٨. الخطاب هو نمط من أنماط الفعل الاجتماعي.

لقد نُوقِشت بعض هذه المبادئ فيما سبق، ويحتاج بعضها الآخر إلى التّحليـــل النّظـــري المنهجيّ، وهنا سنقوم بتقديم بعض منها لتكون قاعدة أكثر أو أقلّ عمومية للمبادئ الرئيسة في تحليل الخطاب النقدي (لمزيد من التفصيل بشأن أهداف دراسات الخطاب واللغة النقدية، راجع، على سبيل المثال، ***Coulthard*** و ***Caldas-Coulthard*** ١٩٩٦؛ ***Fairclough*** ١٩٩٢***a***، ١٩٩٥***a***؛ ***Fairclough*** و ***Wodak*** ١٩٩٧؛ ***Fowler*** وآخرين ١٩٧٩؛ ***van Dijk*** ١٩٩٣***b***).

الأطر المفاهيمية والنظريّة

بما أنّ تحليل الخطاب النقدي لا يمثل اتّجاهًا محدّدًا من البحوث، فهو لا يتملك إطارًا نظريًا موحدًا، وفي إطار الأهداف المذكورة آنفًا، هناك أنواع عديدة من تحليل الخطاب النقدي، وهذه قد تكون مختلفة تمامًا نظريًا وتحليليًا،

ويختلف تحليل المحادثة النقديّ كثيرًا عن تحليل التقارير الإخباريّة في الصّحافة أو الدّروس والتّدريس في المدرسة، ونظرًا إلى المنظور المشترك والأهداف العامّة لتحليل الخطاب النقدي، فقد نجد - أيضًا - أنّ الأطر المفاهيمية النّظريّة الشّاملة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ككلّ، وكما بيّنا آنفًا، فإنّ معظم أنواع تحليل الخطاب النّقديّ تطرح أسئلة عن الطّريقة التي يتمّ بها استخدام بنى الخطاب في إعادة إنتاج الهيمنة الاجتماعية، سواء أكانت جزءًا من محادثة أم تقريرًا صحفيًّا أم من ميادين وسياقات أخرى، وهكذا فإن قائمة المفاهيم شائعة الاستخدام لدى كثير من باحثي تحليل الخطاب النقدي تشمل مفاهيم مثل "القوة"، و"الهيمنة"، و"السيطرة"، و"الآيديلوجيا"، و"الطبقة"، و"الجنس"، و"العرق"، و"التمييز"، و"المصالح"، و"إعادة الإنتاج"، و"المؤسسات"، و"البنية الاجتماعية"، و"النظام الاجتماعي"، فضلاً عن كثير من المفاهيم التحليليّة الخطابية الأخرى[1].

---

(١) لم يكن مفاجئًا أنّ بحوث تحليل الخطاب النقدي غالبًا ما تشير إلى روّاد الفلاسفة الاجتماعيين وعلماء الاجتماع في عصرنا عند التنظير لهذه المفاهيم الأساسيّة أو غيرها؛ لذلك كانت الإشارة إلى علماء مدرسة فرانكفورت وباحثيها ودراسات هابرماس (***Habermas***- عن الشرعية ومقاربته لخطاب العرف والديمقراطية) - بطبيعة الحال- شائعة في التحليل النقدي، وبالمقابل يشير عدد من الدّراسات النقديّة إلى الفيلسوف فوكوه (***Foucault***) عندما تناول مفاهيم مثل السلطة والسيطرة والهيمنة والانضباط أو غيرها من المفاهيم الفلسفية لـ"أنظمة الخطاب"، وفي الآونة الأخيرة، كانت كثير من دراسات بورديو (***Bourdieu***) عن اللغة والثقافة والمجتمع مؤثرة بنحو متزايد، كمفهومه لـ"***habitus***"، ومن وجهة نظر اجتماعية أخرى، لم تحظ نظرية غيدنز (***Giddens***) البنيوية بالاهتمام الكبير، وينبغي أن يؤخذ بالحسبان هنا - بالرغم من أنّ عددًا من هؤلاء الفلاسفة وعلماء الاجتماع يعتمدون مفاهيم اللغة والخطاب كثيرًا- فإنهم نادرًا ما يشاركون في تحليل خطاب منهجي بنحو واضح، وفي الواقع ينبغي على باحثي الخطاب النقدي اعتماد الأفكار الفلسفية أو الاجتماعية بشأن اللغة والخطاب التي لم تدرس في تحليل الخطاب واللغة المعاصرة، وبدلاً من ذلك تتعلق الدراسة المذكورة - أساسًا- بتوظيف الأفكار الأساسية بشأن النظام الاجتماعي، ومن ثم الاستعارة والمجاز لتحليل الخطاب النقدي.

وسنركّز في هذا الفصل على عدد من هذه المفاهيم الأساسية، ومن ثم نضع إطارًا نظريًّا يربط بين الخطاب، والإدراك، والمجتمع نقديًّا.

الكليّة مقابل الجزئية

ينتمي توظيف اللغة والخطاب، والتفاعل اللفظي، والتواصل، إلى المستوى الجزئي للنظام الاجتماعيّ في حين تنتمي السّلطة والهيمنة وعدم المساواة بين الفئات أو المجموعات الاجتماعية عادة إلى المستوى الكلي للتحليل، وهذا يعني أنّ تحليل الخطاب النقدي يجب أن يملأ "الفجوة" المعروفة بين المقاربة الجزئية والمقاربة الكلية، وبالتأكيد تمثل هذه الفجوة - بحدّ ذاتها- بناءً اجتماعيا (*Alexander* وآخرون، ١٩٨٧؛ *Knorr-Cetina* و*Cicourel*، ١٩٨١)، ويمثل المستويان الكلّي والجزئي أنموذجًا متوحّدًا في التجربة والتفاعل اليومي، فعلى سبيل المثال، يُعدّ الخطاب العنصري في البرلمان خطابًا على المستوى الجزئي للتفاعل الاجتماعي لحالة معيّنة في المناظرة، ولكن في الوقت نفسه، قد يُفعّل تشريعًا ما، أو يكون جزءًا من إعادة إنتاج العنصريّة في المجتمع على المستوى الكلّي.

وهناك عدّة طرائق في تحليل هذه المستويات وربطها، لكي نحصل على تحليل نقدي موحّد:

١. الأفراد - المجموعات: يشترك أصحاب اللغة في الخطاب كأفراد من (عدّة) فئات اجتماعية ومنظمات ومؤسسات، وبخلاف ذلك قد تتصرف المجموعات "بواسطة" أفرادها.

٢. الأفعال– العمليات: تتضمن الأفعال الاجتماعية للفرد الفاعل أجزاءً من أفعال المجموعة الاجتماعية وعملياتها، مثل التّشريع، وصنع الأخبار، أو استمرار العنصريّة.

٣. السّياق– البنية الاجتماعية: تُعدّ مواقف التّفاعل الخطابية جزءًا أو مكوّنًا أساسيًّا للبنية الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يكون المؤتمر الصحفي ممارسة أنموذجية للمنظمات والمؤسسات الإعلامية، وبذلك، يرتبط السّياق "المحليّ" ارتباطًا وثيقًا بالسّياق "العالمي"، وكلاهما – على حدٍّ سواء– يحدّدان مسار الخطاب.

٤. الإدراك الشّخصي والاجتماعي: يتمتّع أصحاب اللغة بوصفهم ممثلين اجتماعيين بالإدراك الشّخصي والاجتماعي على حدٍّ سواء، كما هو الحال مع الذكريات والمعارف والآراء الشخصية، فضلاً عن تلك المشتركة مع أفراد المجموعة أو الثقافة ككلّ، ويؤثّر نوعا الإدراك في تفاعل الأفراد وخطابهم، في حين تتحكّم "التمثيلات الاجتماعية" المشتركة في أفعال المجموعة.

السلطة بوصفها سيطرة

تُعدّ السلطة – وتحديدًا "السلطة الاجتماعية" للجماعات أو المؤسسات – المفهومَ المركزي في معظم الأعمال النقديّة في الخطاب، وهنا يمكننا تلخيص المعنى الاجتماعي والفلسفي المعقّد للسلطة الاجتماعية، بالقول: إن "السلطة تُعرَّف وفقًا لقدرتها على السيطرة"، فقد تمتلك المجموعة كثيرًا أو قليلاً

من السلطة إذا كانت قادرة على السيطرة (كثيرًا أو قليلاً) على عقول (أفراد) المجموعات الأخرى وأفعالهم، وهذه القدرة تتطلّب وجود قاعدة قويّة للمنفذ التفضيلي إلى الموارد الاجتماعية النادرة، كالقوّة، والمال، والمكانة، والشّهرة، والمعرفة، والمعلومات، و"الثقافة"، أو - في الواقع - شتى أنماط الخطاب العام والاتّصالات (للمزيد عن موضوع القوة والسلطة، راجع، *Lukes*، ١٩٨٦؛ *Wrong*، ١٩٧٩).

ويمكن التّمييز بين *أنواع السّلطة* المختلفة وفقًا للموارد المختلفة المعتمدة لممارسة مثل هذه السلطة: تستند السلطة القسرية إلى الجيش، وسلطة عنف الرّجال إلى القوّة الجسديّة، وسلطة الأغنياء إلى أموالهم، ومن الممكن أن تعتمد سلطة الآباء، والأساتذة، أو الصّحفيين الإقناعية على المعرفة والمعلومات، أو على نفوذهم، ونلحظ - أيضًا - أنّ السلطة نادرًا ما تكون مطلقة؛ فقد تسيطر مجموعة على المجموعات الأخرى بصورة كبيرة أو قليلة، أو تسيطر عليها في حالات أو مجالات اجتماعية معيّنة فحسب، وفي المقابل، قد تقاوم - بنحوٍ أو بآخر- الجماعات التي تهيمن عليها هذه السلطة، أو قد تتسامح معها، وتتغاضى عن مساوئها، أو تقبل بشرعيتها، أو تعدّها شيئًا "طبيعيًا".

وقد تندمج سلطة المجموعات المهيمِنة مع القوانين والقواعد والأعراف والعادات وحتى مع إجماع الرّأي العام تمامًا، وبذلك تأخذ نمطًا مما سمّاه غرامشي بـ"الهيمنة" (*Gramsci*، ١٩٧١)، وتُعدّ الهيمنة الطبقية والتحيّز لنوع الجنس والعنصرية أمثلة مميزة لأنماط الهيمنة، ونلحظ - أيضًا - أنّ أفراد المجموعة المهيمِنة لا يمارسون سوء توظيف السلطة بوضوح دائمًا، فيمكن

تنفيذ السلطة عن طريق الأفعال اليومية الكثيرة من دون أن يلحظ المرء ذلك، كما هو الحال عادة في كثير من أنمـــاط التمييز على أساس نـــوع الجـــنس أو العنصرية الحاصلة يوميًا (*Essed*، ١٩٩١)، وبالمثل ليس جميع أفراد المجموعة المتسلطة أقوى من جميع أفراد المجموعات المهيمَن عليها دائمًا.

ولتحليل العلاقات بين الخطاب والسلطة، نجد - أولاً - أنّ النفاذ إلى أنماط معيّنة من الخطاب، كالسياسة، ووسائل الإعلام، أو العلوم، هو - في حدّ ذاته- مصدر السلطة، وثانيًا: كما بيّنا فيما سبق، تسيطر عقولنا على أفعالنا؛ لذا، إذا كنّا قادرين على التأثير في عقول النّاس، من خلال معرفتهم أو آرائهم، فقد نسيطر - بنحوٍ غير مباشر - على (بعض) أفعالهم، ويتم ذلك عن طريق الإقناع والتلاعب والمراوغة وغيرها.

وأخيرًا، لإغلاق دائرة الخطاب والسلطة، يجب فهم أنّ الجماعات التي تسيطر على الخطاب المؤثر جدًّا تمتلك فرصًا كبيرة للسيطرة على عقول الآخرين وأفعالهم أيضًا.

ولتبسيط هذه العلاقات المعقّدة، يمكننا فهم مسألة السلطة الخطابية عن طريق سؤالين أساسيين لبحوث تحليل الخطاب النقدي:

١. كيف تسيطر المجموعات (الأكثر) سلطة على الخطاب العام؟
٢. كيف يمكن أن يسيطر الخطاب على عقل المجموعات (الأقـــل) ســـلطة وعلى أفعالها؟ وما الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه السيطرة، مثل عدم المساواة الاجتماعية؟ وفيما يلي سنقوم بالإجابة عن السؤالين[١]:

---

(١) نظرًا لضيق المجال لم نستطع مناقشة النقطة الثالثة، وهي: كيف تتحدّى المجموعات المهيمن عليها سيطرة الجماعات القوية أو تقاومها.

السيطرة على الخطاب العام

لقد رأينا كيف أن "النفاذ إلى أو السيطرة على" الخطاب العام والاتصالات (أي المصدر "الرمزي") من أهم أسس بناء سلطة المجموعة أو المؤسسة أو مصادرهما، كالمعرفة والمعلومات التي تُعدّ مصادر رمزية للسلطة (*van Dijk*، ١٩٩٦)، ويمتلك معظم النّاس سيطرة فعّالة على الحديث اليومي مع أفراد الأسرة والأصدقاء فحسب، في حين لا يستطيعون السيطرة على أفعال أخرى كتوظيف وسائل الإعلام، وفي أكثر المواقف، يكون عامة النّاس أهدافًا سلبية للنّص أو الحديث، وعلى سبيل المثال عندما يتحدّث العمّال مع رؤسائهم أو الطلاب مع المدرسين، أو عند الحديث مع السلطات، وضباط الشّرطة، والقضاة، والبيروقراطيين، والرّعاية الاجتماعية، أو مفتشي الضرائب، الذين يبلغون عامّة الناس بما يجب عليهم القيام به أو ما يجب أن يؤمنوا أو لا يؤمنوا به.

ومن ناحية أخرى، يمتلك أفراد الفئات والمجموعات والمؤسسات الاجتماعية القويّة – لا سيّما قادتهم (النّخبة) – منفذًا حصريا بدرجة أو بأخرى إلى نوع واحد أو أكثر من أنواع الخطاب العام، والسيطرة عليه، فأساتذة الجامعات يسيطرون على الخطاب العلمي، والمعلمون على الخطاب التعليمي، والصحفيون على الخطاب الإعلامي، والمحامون على الخطاب القانوني، والسياسيون على خطاب السياسات والخطابات السياسية العامة الأخرى، واستنادًا إلى هذا التعريف، نجد أولئك الذين لديهم السيطرة الكبيرة على الخطاب المؤثر والمتنفّذ جدًّا (وعلى أكثر خواص الخطاب) – أيضًا – أكثر قوّة وسلطة من غيرهم، وبعبارة أخرى: نقترح هنا تعريفًا خطابيًّا (وتشخيصًا عمليا في الآن ذاته) لأحد أهم مكوّنات السّلطة الاجتماعيّة.

وتُعدّ مفاهيم النفاذ إلى الخطاب والسيطرة عليه مفاهيم عامّة جدًا، وإحدى مهام تحليل الخطاب النقدي توضيح أنماط السّلطة هذه، وإذا تم تعريف الخطاب من حيث الأحداث التواصلية المعقّدة، يمكن تعريف المنفذ والسيطرة على سياق النّص والحديث وبناهما.

ويُعرّف السّياق بأنّه البنى العقلية لخصائص الموقف الاجتماعي المرتبط بإنتاج الخطاب أو فهمه (**Duranti** و**Goodwin**، ١٩٩٢؛ **van Dijk**، ١٩٩٨*b*)، ويتألّف السّياق من عدد من الفئات، مثل تعريف الموقف الكلي، والوضع (إعداد الزّمان والمكان)، والأفعال الرّاهنة (بما في ذلك الخطابات وميادين الخطاب)، والمشاركين في شتى الأدوار الاتّصالية والاجتماعيـــة، أو الأدوار المؤسّساتية، فضلاً عن التّمثيل العقلي لها: كالأهداف، والمعارف، والآراء والاتجاهات، والأيديولوجيات، وتتطلّب السّيطرةُ على السّياق السّيطرةَ على واحد أو أكثر من هذه الفئات، كتحديد تعريف الموقف التواصلي، واتّخاذ القرار بشأن موعد الحدث التواصلي ومكانه، أو معرفة المشاركين الذين يمكن أن يحضروا أو يجب أن يحضروا، ومعرفة أدوارهم، أو مستوى علمهم أو آرائهم، وأية أفعال اجتماعية يجب أن ينجزها الخطاب.

وتُعدّ السيطرة على محتوى النّص والحديث وبناهما مهمة في تنفيذ سلطة المجموعة أو ممارستها، ونظرًا لارتباط النّص والسّياق، وجدنا – بالفعل– أنّ (أفراد) المجموعات القويّة قد تقرّر نوع الخطاب أو أفعال الكلام المسموح بها في مناسبة معينة، فقد يطلب المعلّم أو القاضي إجابة مباشرة من الطالب أو المدّعى عليه، على التوالي، وليس قصّةً شخصية أو جدالاً (**Wodak** ١٩٨٤*a*، ١٩٨٦)، والأهم من ذلك قد ندرس كيف يسيء المتكلّمون

الأقوياء وأصحاب السّلطة توظيف سلطتهم في مثل هذه الحالات، مثلما يحدث عندما يستعمل ضباط الشرطة القوة للحصول على الاعتراف من المتهم (Jonsson و Linell، ۱۹۹۱)، أو عندما يستبعد المحررون (الذّكور) النّساءَ من كتابة الأخبار الاقتصادية (van Zoonen، ١٩٩٤).

وبالطريقة نفسها تملك أنواع الخطاب *مخططات* تقليدية تتكوّن من عدّة *فئات*، ويمكن أن يكون النفاذ إلى بعض هذه المخططات محظورًا أو إجباريًا، كما هو الحال عند توظيف بعض تعبيرات التحيّة في المحادثة من فئة اجتماعيّة ومرتبَة وظيفية معيّنة، أو عمر ونوع جنس معيّنين (Irvine، ١٩٧٤).

أمّا المسألة الحيوية الأخرى للخطاب والاتّصال فهي شخصية "مَنْ" يسيطر على الموضوعات والبنى الدّلالية الكلية وعلى تغيير الموضوع، كما هو الحال عندما يقرّر المحرّرون الموضوعات الإخبارية التي ستُغطى (Gans، ۱۹۷۹؛ van Dijk، ۱۹۸۸a، ۱۹۸۸b)، وعندما يقرّر أساتذة الجامعة الموضوعات التي ستُناقش في الفصل، أو عندما يسيطر الرِّجال على الموضوعات في المحادثات مع النّساء ويغيرونها (Palmer، ۱۹۸۹؛ Fishman، ۱۹۸۳؛ Leet-Pellegrini، ۱۹۸۰؛ Lindegren-Lerman، ۱۹۸۳).

وبالرّغم من أنّ معظم سيطرة الخطاب إما سياقية أو كلّيّة، يمكن السيطرة على التفصيلات الدقيقة للمعنى، والنمط أو الأسلوب، مثل تفصيلات إجابة سؤال في الفصل الدراسي أو المحكمة، أو اختيار المفردات المعجمية، أو اختيار ألفاظ غريبة في الفصول الدّراسية وقاعات المحاكم أو غرف الأخبار (Martin Rojo، ١٩٩٤)، وفي كثير من الحالات، قد يتم التّحكم والسيطرة في صوت المتكلمين عندما يُطلب من المتحدّث أن "يخفض صوته"

أو "يلتزم الهدوء"، أو يتم "إسكات" النّساء بطرائق مختلفة (***Houston*** و***Kramarae*** ١٩٩١)، وفي بعض الثقافات يتوجب على المرء أن "يتمتم" عند الحديث كنوع من الاحترام (***Albert***، ١٩٧٢)، ومن الممكن حظر بعض الكلمات والعبارات علنًا بوصفها تخريبية، في الأنظمة الدكتاتورية، وقد تُسخف التحديات الخطابية التي يقاوم من خلالها الخصوم الثقافيون الجماعات الثقافية المهيمنة (مثل الشباب البيض الغربيين)؛ بأن تسخر منها وسائل الإعلام (***Williams***، ١٩٩٥).

وأخيرًا يمكن السيطرة على أبعاد فعل الخطاب وتفاعله عن طريق منع أفعال كلاميّة معيّنة أو فرضها، والسّماح بالكلام أو منعه، وتحديد زمن الكلام (راجع أيضًا ***Diamond***، ١٩٩٦)، وباختصار من الممكن أن يسيطر المتحدّثون الأقوياء وأصحاب السّلطة كثيرًا أو قليلاً على كلّ مستويات بنى السياق، والنّص، والحديث، ويمكن أن يسيئوا توظيف سلطتهم على حساب المشاركين الآخرين، وينبغي -مع ذلك- تأكيد أنّ الحديث والنّص لا يُفعّلان -بنحو مباشر- علاقات القوة الكاملة أو يجسدانها بين المجموعات دائمًا؛ إذ إنّ السياق- دائمًا- هو الذي قد يتداخل مع هذه العلاقات، ويعزّزها، أو يحولّها.

السّيطرة على العقل

إذا كانت السيطرة على الخطاب أوّل شكل رئيس للسلطة، فإنّ السيطرة على عقول الناس هي الطريقة الأساسية الأخرى لتكريس الهيمنة والغلبة[1]،

---

(١) لاحظ أنّ "السّيطرة على العقل" هي مجرّد عبارة لتلخيص عملية معقّدة للغاية، وقد أظهرت بحوث علم النفس الإدراكي واتّصالات الجمهور- أن التأثير في العقل ليست عملية مباشرة

وضمن إطار تحليل الخطاب النقدي؛ نجد أنّ "السيطرة على العقل" تتضمن أشياء أكثر من مجرّد اكتساب معتقدات عن العالَم عن طريق الخطاب والاتّصال، ونبين – لاحقًا – الطرائق التي تشارك فيها السلطة والهيمنة في السيطرة على العقل.

أوّلاً: يميل متلقو الخطاب إلى قبول المعتقدات والمعارف والآراء (إن لم تتعارض مع معتقداتهم وتجاربهم الشخصية) عن طريق الخطاب الذي يرونه مصدرًا ذا مصداقية، وجديرًا بالثّقة، مثل خطاب العلماء والخبراء والمهنيين، أو الإعلام الموثوق به (*Nesler* وآخرون، ١٩٩٣). وثانيًا: في بعض الحالات يجبر المشاركون في الخطاب على أن يكونوا متلقين.له، كما في التّعليم وحالات العمل الكثيرة، فقد تحتاج الدّروس، ومواد التعلّم، وتعليمات العمل، وغيرها من أنواع الخطاب الأخرى إلى حضور، وشرح، وتعلم، وفقًا لرغبة أصحاب المؤسسات أو المنظمات (*Giroux*، ١٩٨١)، وثالثًا: في حالات كثيرة أخرى لا توجد مناقشات علنيّة أو إعـــلام لتـــوفير أو تزويد العامّة بالمعلومات التي يمكن أن تستمد منها معتقدات أخرى (*Downing*، ١٩٨٤)، ورابعًا: قـــد لا يمتلك متلقو الخطاب المعرفة والمعتقدات المطلـــوبة لتحدّي الخطـــابـــات أو المعلومات التي يتعرضون لها (*Wodak*، ١٩٨٧).

سهلة كما قد توحي الفكرة بشأن السيطرة على العقل (*Britton* و *Graesser*، *1996*؛ *Glasser* و *Salmon*، *1995*؛ *Klapper 1960*؛ *van Dijk* و *Kintsch*، *1983*)، فقد يختلف المتلقون في تفسير النّصّ والحديث وتوظيفه، وأيضًا بوصفه وظيفة لطبقة أو فئة معيّنتين، أو نوع الجنس، أو الثقافة (*Liebes* و *Katz*، *1990*)، وبالمقابل نادرًا ما يقبل المتلقون – سلبًا– الآراء المقصودة لخطابات معيّنة، ومع ذلك ينبغي ألاّ ننسى بأنّ معظم معتقداتنا عن العالم تكتسب من الخطاب.

ونجد أنّه حينما تكون شروط "السيطرة على العقل" سياقية إلى حدٍّ كبير (كقول شيء عن المشاركين في الحدث التواصلي) تكون الشروط الأخرى خطابية، أي إنّها تكون وظيفة لبنى النّص أو الحديث وإستراتيجياتهما بالتحديد، وبعبارة أخرى: تكون معاني الخطاب وأنماطه أشدّ تأثيرًا في عقول النّاس في سياق معيّنٍ أكثر من سياقات أخرى، كما يظهر من مفهوم "الإقناع" وتقاليد ألفي عام من دراسات البلاغة.

وحالما تكون لدينا نظرة عميقة وأوّليّة لبعض بنى العقل، ومعرفة طرائق السّيطرة عليه، يكون السؤال المهم: كيف يستطيع الخطاب وبنى الخطاب أن يمارسا سيطرة على العقل؟ كما بيّنا سابقًا، ومن الممكن أن يرجع مثل هذا التأثير الخطابي إلى *السّياق* فضلاً عن *بنى النّص والحديث نفسها*.

وتستمد السّيطرة القائمة على السّياق من حقيقة أنّ النّاس لا يفهمون النّصّ والحديث ويمثلونهما فحسب، بل أيضًا الوضع التّواصلي برمته؛ لذلك عادة ما يدرس تحليل الخطاب النقدي طرائق تأثير خصائص السّياق (مثل خصائص أصحاب اللغة من الجماعات القويّة) في السبل التي يعرِّف بها أفراد الجماعات المهيمَن عليها الموقف التواصلي ضمن "نماذج السياق المفضلة" (***van Dijk* و *Martin Rojo***،١٩٩٧).

ويركّز تحليل الخطاب النقدي -أيضًا- على طرائق تأثير *بنى الخطاب* في التمثيلات العقلية، وعلى الصعيد العالمي للخطاب، قد تؤثر *الموضوعات* فيما يراه النّاس بأنها معلومات مهمة كثيرًا للنّص أو الحديث، ومن ثم تتواصل هذه المعلومات مع النماذج العقلية التي لديهم عن هذه الموضوعات،

وعلى سبيل المثال، يؤثر عنوان الخبر الرئيس – بقوّة – في طرائق تعريف الحدث وفقًا للأنموذج العقلي "المفضّل" للمتلقّي، كما هو الحال عندما ترتكب الأقلّيات جريمة ما، تجدها في عناوين الأخبار مكتوبة بالخط العريض (**Duin** وآخرون، ١٩٨٨؛ **van Dijk**، ١٩٩١)، وبالطريقة نفسها يمكن أن تكون الحجج مقنعة بسبب الآراء الاجتماعية "المتخفية" في مقدّمة الخبر الضمنية، وبذلك يأخذها المتلقون من دون التفكير بما تتضمنه، فمثلاً: يمكن فرض قيود على الهجرة إذا قرّرت النقاشات البرلمانية أنّ جميع اللاجئين "غير شرعيين"؛ (راجع الإسهامات في **Wodak** و**van Dijk**، ٢٠٠٠) والشيء نفسه منطبق على *المستوى المحلي*، فمن أجل فهم معنى الخطاب وترابطه المنطقي، قد يحتاج النّاس إلى نماذج تصف المعتقدات التي تبقى ضمنية (مبهمة) في الخطاب، وبذلك تكمن الميزة الأنموذجية في المعالجة البارعة في نقل المعتقدات بشكل ضمني غير مباشر، من دون التركيز عليها فعلاً، بحيث تكون فرص تحدّي هذه المعتقدات ضعيفة.

وتبين هذه الأمثلة القليلة كيف أنّ أنواع بنى الخطاب المختلفة قد تؤثر في تكوين النماذج العقلية والتمثيلات الاجتماعية وتغييرها، فإذا سيطرت المجموعات المهيمنة، لا سيّما النُخب، بصورة جليّة على الخطاب العام وبناه، فستسيطر تلك المجموعات -أيضًا- على عقول الجمهور بوجه عام، ومع ذلك فإن لهذه السيطرة حدودها، فتعقيد الاستيعاب، وتكوين المعتقدات، وتغييرها، تجعل المرء غير قادر دائمًا على التنبؤ بماهية صفات النّصّ أو الحديث التي ستؤثر في عقول متلقين معينين.

لقد زوّدتنا هذه الملاحظات الموجزة، بصورة عامّة جدًّا لطرائق مشاركة الخطاب في الهيمنة (وسوء توظيف السلطة) وإنتاج التفاوت

الاجتماعي واستمراره، وهدف تحليل الخطاب النقدي هو دراسة هذه العلاقات بمزيد من التفصيل، وفي القسم التالي، نستعرض عدّة مجالات من بحوث تحليل الخطاب النقدي، تُدرس فيها هذه العلاقات[١].

البحث في تحليل الخطاب النّقديّ

على الرغم من أن دراسات الخطاب النقدي تتناول كلّ جوانب السّلطة والهيمنة وعدم المساواة الاجتماعية، فإنه توجد تخصّصات أكاديمية أخرى تهتم بهذه الموضوعات أيضًا، ولكنّها تتّبع أساليبها الخاصة في التّحليل التي تتداخل أحيانًا مع أساليب تحليل الخطاب النقدي؛ لذلك سوف نشير إلى بعض هذه الدراسات والبحوث.

عدم المساواة بين الجنسين

تُعدّ البحوث في دراسة نوع الجنس من البحوث الشاسعة والمهمة في الخطاب واللغة، لكنّها لم تتغلغل حتى الآن ضمن منظور تحليل الخطاب النّقديّ، وفي نواحٍ كثيرة، أصبحت الدراسات النسوية نمطية للكثير من تحاليل الخطاب، لا سيّما أن معظم هذه الدراسات تتناول - بنحوٍ واضح - عدم المساواة الاجتماعية والهيمنة بين الجنسين، وليس هذا موضع استعراض تلك الدّراسات؛ وللمزيد من المعلومات راجع مجلد **Kendall** و**Tannen**؛ وأيضًا مؤلفات، كاميرون- **Cameron** (١٩٩٠، ١٩٩٢)؛ **Kotthoff** و**Wodak**

(١) من أجل تحليل العمليات المعقّدة في كيفية سيطرة الخطاب على عقول الناس، نحتاج إلى توضيح التمثيلات العقلية المفصّلة والعمليات الإدراكية المدروسة في علوم الإدراك، ونظرًا لضيق هذا الفصل، سنتناول بعض المفاهيم القليلة التي تعدّ ضرورية لفهم عمليات السيطرة الخطابية على العقل فقط (لمزيد من التفصيل، راجع **Bower** و**Graesser**، *1990*؛ **van Dijk** و**Kintsch**، *1983*؛ **van-Oostendorp** و**Zwaan**، *1994*؛ **Weaver** وآخرين، ١٩٩٥).

(١٩٩٧)؛ *Seidel* (١٩٨٨)؛ *Thorne* وآخرين (١٩٨٣)؛ *Wodak* (١٩٩٧).
وللمزيد من الاطلاع على المناقشة والموازنة مع النّهج الذي يشدّد على الاختلافات الثقافية بدلاً من اختلافات السلطة، وعدم المساواة، راجع أيضًا *Tannen* (١٩٩٤a)، و*Tannen* (١٩٩٤) في تحليل الفروق بين الجنسين في العمل؛ إذ دَرَسا كثيرًا من خواص الهيمنة الخطابية.

الخطاب الإعلامي

فتحت سلطة وسائل الإعلام التي لا يمكن إنكارها الباب أمام عدد من الدراسات النّقديّة في شتّى التّخصصات، مثل: علم اللسانيات، وعلم السيميوطيقا، والدّراسات التداولية، ودراسات الخطاب، وعادة ما كشفت مناهج تحليل المحتوى في دراسات الإعلام النقديّة صورًا متحيّزة، وتنميطية، وعنصريّة أو صورًا قائمة على التّمييز بين الجنسين ســواء في النّصوص، أو الرّسوم التّوضيحية، أو التّصوير الفوتوغرافي.

١ . وبالمقابل ركّزت الدّراسات السّابقة في اللغة الإعلامية على البنى السّطحية التي يمكــن ملاحظتها بسهولــة، كاختيــار الكلمــات المنحــازة أو المتحزّبة في وصف مجموعة الداخل "نحن" ومجموعة الخارج "هم" (أهدافنا وأهدافهم، أفعالنا وأفعالهم)، لا سيّما الخطوط الاجتماعية والسياسية في تمثيل الشيوعيين، وقد بدأت النّبرة الانتقاديّة في سلسلة من دراسات "الأخبار السيئة" التي قامت بها مجموعة الإعلام في جامعة غلاسغو البريطانية (١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٩٣) بخصوص صفات التقارير التلفازية، كما في تغطية

القضايا المختلفة كالمنازعات الصّناعيّة، والإضرابات، وحرب الفوكلاند، والتّغطية الإعلامية لمرض الإيدز.

ويُعدّ بحث ستيوارت هول (*Stuart Hall*) ورفاقه عن وسائل الإعلام ضمن إطار الدّراسات الثقافية من أشهر الدّراسات التي أُنجزت خارج نطاق دراسات الخطاب النقدية (راجع في هذا الموضوع: **Hal** وآخرين، ١٩٨٠، ولمدخل للعمل النقدي في الدراسات الثقافية؛ راجع أيضًا **Agger**، ١٩٩٢*a*؛ وأيضًا **Collins** وآخرين، ١٩٨٦؛ وبالنسبة إلى المقاربات النقدية المبكرة لتحليل الصور في وسائل الإعلام، راجع **Davis** و **Walton**، ١٩٨٣؛ أما بالنسبة إلى أخرى مقاربة لتحليل الخطاب النقدي في الدراسات الإعلامية التي تتعلق بالمقاربة النقدية للدراسات الثقافية، فراجع **Fairclough**، ١٩٩٥*b*).

وركّزت مجموعات أعمال مبكرة لروجر فاولر ورفاقه في السبعينيات (**Fowler** وآخرون، ١٩٧٩) أيضًا على دراسات لغة وسائل الإعلام. وكما هو الحال مع العديد من الدراسات الإنجليزية والأسترالية الأخرى في هذا المجال، فقد استُخدمت نظرية هاليدي في نحو اللغة الوظيفية - النظامية في دراسة "الأفعال المتعدية" في نماذج تركيب الجمل النّحوية، والهدف من تلك البحوث وصف الأحداث والأفعال عن طريق تنوع تراكيب الجمل النّحوية التي تبين وظيفة الفاعل في الجملة (كفعله، ومسؤوليته، ومنظوره)، فعند تحليل وصف "أعمال الشّغب" في وسائل الإعلام في مهرجان للأقلّيات، نجد أنّه قد لا يتم التّشديد أو تأكيد مسؤولية السّلطات لا سيّما الشرطة في أعمال العنف، وذلك بعدم التركيز عليها، كاختيار تركيب المبني للمجهول والجملة

الإسمية؛ أي، بتجاهل مسؤولية الفاعل وتركها ضمنية وغير واضحة، واستمرّت دراسة فولر النقدية لوسائل الإعلام الأخيرة على هذا النّحو، لكنّه – أيضًا – أثنى على أنموذج الدّراسات الثّقافية البريطانية التي تعرّف الأخبار ليس بوصفها انعكاسًا للواقع، بل بوصفها نتاج ثمرة شكّلتها القوى والسّلطة السّياسيّة والاقتصاديّة والثقافية (***Fowler***، ١٩٩١)، وتتميز دراسات فولر عن غيرها في مجال وسائل الإعلام؛ لأنّه ركّز على تطوير توظيف "أدوات" اللّغة كتحليل الأفعال المتعدّية لمفعول أو أكثر في الجملة، وبنى المفردات المعجمية، والحال، وأفعال الكلام.

وبالطريقة نفسها طبّق فان دايك (***van Dijk***، ١٩٨٨***b***) نظرية لخطاب الأخبار في دراسة نقديّة للأخبار الدّولية، والعنصريّة في الصّحافة، والتّغطية الإخبارية لقضية "وضع اليد" في أمستردام (***van Dijk***، ١٩٨٨***a***).

الخطاب السياسي

نظرًا لدور الخطاب السياسي في تفعيل السلطة والهيمنة واستمرارهما، وإضفاء الشرعية عليهما، من المتوقع وجود عدد كبير من دراسات الخطاب النّقدي للنّص والحديث السياسي، وإلى الآن، تعتبر معظم دراسات اللغويين ومحلّلي الخطاب تلك غير معروفة؛ لأنّ تحليل الخطاب ما زال غير معروف تقريبًا وسط العلوم السياسية وغيرها من التّخصصات الاجتماعية، بالرّغم من تأثير بعض المناهج المسماة بـــ"ما بعد الحداثة" على الخطاب فيها (***Derian*** و ***Shapiro***، ١٩٨٩؛ ***Miller*** و ***Fox***، ١٩٩٥)، ويتداخل عدد من دراسات

التواصل السياسي والخطابة مع المقاربة التحليلية للخطاب أيضًا (***Nimmo*** و***Sanders***، ١٩٨١)، وما تزال المقاربة الرّاهنة للأطر ***frames*** (البنى الفكريّة أو مجموعات المعتقدات التي تنظم الفكر السياسي، والسياسات، والخطاب)؛ قريبة إلى تحليل النّص والحديث السياسي (***Gamson***، ١٩٩٢).

نال الخطاب السياسي في الدراسات اللغوية، والتداولية، ودراسات الخطاب - اهتمامًا كبيرًا يتعدّى التيار الرئيس النّظري، وتُعدّ الدراسات الرائدة لبول شيلتون ***Paul Chilton*** مثالاً جيّدًا في هذا المجال (راجع دراساته عن اللغة في نقاش الأسلحة النووية (***Chilton***، ١٩٨٥)، فضلاً عن دراساته الأخيرة عن النيوسبيك ***newspeak*** (***Chilton***، ١٩٨٨) والاستعارة (***Chilton***، ١٩٩٦؛ ***Chilton*** و***Lakoff***، ١٩٩٥).

وبالرّغم من أنّ دراسات الخطاب السياسي في اللغة الإنجليزية معروفة ورائجة دوليا (نظرًا لهيمنة اللغة الإنجليزية)؛ فإن هناك كثيرًا من الدّراسات قبل ذلك، أكثر منهجية ووضوحًا في اللغة الألمانية والإسبانيـــة والفرنسية، ولا يسمح المجال هنا إلاّ بتسمية عدد قليل لأهم تلك الدراسات.

فلدى ألمانيا تراث قديم في تحليل الخطاب السياسي، سواء في شقها الغربي (مثل: دراسات زيمرمان عن سياسيي بون، ***Zimmermann***، ١٩٦٩)، أم شقها الشرقي (مثل نظرية كلاوس السيميائية - المادّية، ***Klaus***، ١٩٧١) (راجع أيضًا مقدمة ***Bachem***، ١٩٧٩)، وقد شهد ذلك التراث في ألمانيا دراسة لغة الحرب والسلام (***Pasierbsky***، ١٩٨٣) وأفعال الكلام في الخطاب السياسي (***Holly***، ١٩٩٠)، وهناك - أيضًا- تراث قوي في دراسة اللغة

الفاشية والخطاب الفاشي (مثل المعجم، والدّعاية والإعلام، واللغة السياسية؛ *Ehlich*، ١٩٨٩)، وبالنسبة إلى فرنسا، تحظى دراسة اللغة السياسية باهتمام كبير في علم اللسانيات وتحليل الخطاب، لعدم وجود حاجز واضح بين النّظرية اللغوية (الشكلية غالبًا) وتحليل النّص، وغالبًا ما تعتمد دراسات الخطاب على كمٍّ كبير من البيانات؛ إذ إن هناك اتّجاهًا قويًّا نحو تحليل المحتوى الشكلي، والكمّي، والآلي لمجموعات البيانات الكبيرة، التي تتوحّد - عادةً- مع التّحليل الأيديولوجي النّقدي (*Pecheux*،١٩٦٩، ١٩٨٢؛ *Guespin*، ١٩٧٦)، ويتضمّن التركيز على التّحليل الآلي - عادةً - التّركيز على تحليل المفردات المعجمية؛ لأنها سهلة العد.

وتُعدّ دراسات الخطاب السياسي النقدي في إسبانيا وأميركا اللاتينية مثمرة جدًا، والدراسات السيميائية النقدية (المضادة للاستعمار) التي أجراها ودورفمان وماتليرت في شيلي عن "دونالد داك" شخصية أفلام الرسوم المتحركة في بداية السبعينيات مشهورة (*Mattelart*، *Dorfman*، ١٩٧٢)، أمّا في الأرجنتين، فقد اتّبع لافاندرا وآخرون (*Lavandera et al.*، ١٩٨٦، ١٩٨٧) نهجًا اجتماعيًّا لغويًّا مؤثّرًا لدراسة الخطاب السياسي، مثل تصنيف الخطاب السّلطوي، ودرس فريق لافاندرا الخطاب السياسي بأسلوب منظّم وواضح ضمن إطار تحليل الخطاب النّقدي، لا سيّما من باردو (راجع عملها في الخطاب القانوني؛ *Pardo*، ١٩٩٦)، وفي المكسيك، أجرى سيرى (*Sierra*، ١٩٩٢) تحليل خطاب إثنوغرافي تفصيلي للسّلطة المحلية وصنع القرار.

ومن بين عدد من الدّراسات المهمة الأخرى في أميركا اللاتينية، ينبغي أن نذكر دراسة تيريزا كاربو عن الخطاب البرلماني في المكسيك التي ركّزت - بصفة خاصّة- على طريقة كلام المندوبين الأميركيين الأصليين (*Carbó*، ١٩٩٥)، وأرفقتها بدراسة أخرى باللغة الإنجليزية عن المقاطعات التي حدثت أثناء تلك المداولات (*Carbó*، ١٩٩٢).

المركزية الإثنية، ومعاداة السامية، والقومية، والعنصرية

لقد نشأت دراسة دور الخطاب في تفعيل عدم المساواة العِرقية و"العنصرية" واستمرارها تدريجيًّا بشكل بطيء في تحليل الخطاب النقدي، وعادة ما ركّزت مثل تلك الدراسات على التمثيلات العِرقية والعنصرية في الأدب، ووسائل الإعلام، والأفلام (*Dines* و*Humez*، ١٩٩٥؛ *UNESCO*، ١٩٧٧؛ *Wilson* و*Gutierrez*، ١٩٨٥؛ *Hartmann* و*Husband*، ١٩٧٤؛ *van Dijk*، ١٩٩١)، واستمرت تلك التمثيلات السلبية للآخرين في خطابات الرحّالة الأوروبيين والمستكشفين، والتجّار، والجنود، والفلاسفة، والمؤرخين، وغيرها من أنماط خطاب النُّخب الأخرى زمنًا طويلاً (*Barker*، ١٩٧٨؛ *Lauren*، ١٩٨٨)، واتّسمت تلك الخطابات بالتأرجح بين التّركيز على أنّ الأقليات شيء غريب ومثير، وأنّهم - في الوقت نفسه - أقل شأنًا منّا؛ إذ إنّ مثل هذا التّعالي يؤكّد انتقاص فكر الآخرين، وأخلاقهم، ومن ثم، أثرت مثل هذه الخطابات - أيضًا - في الرّأي العام والتمثيلات الاجتماعية المشتركة عن الأقليات على نطاق واسع، ويفسّر استمرار هذا التراث الاجتماعيّ الثقافي من الصور السلبية

عن الآخرين -بنحوٍ جزئي أيضًا- استمرار إنتاج تمثيلات مهيمنة في الخطاب المعاصر، والإعلام، ودور العرض (*Shohat* و *Stam*، ١٩٩٤).

تجاوزت دراسات تحليل الخطاب مؤخّرًا التّحليل التقليدي لمحتوى "صور" الآخرين (أي مجموعة الخارج) لتتعمق في الخواص اللغوية، والسيميائية، وغيرها من الخواص الخطابية للنّص والحديث مع الأقليات وعنها، وكذلك المهاجرون، والشعوب الأخرى (لاستعراض مفصّل، راجع *Wodak* و *Reisigl*)، فضلاً عن وسائل الإعلام، والإعلانات، والأفلام، والكتب التعليمية، التي كانت أكثر الأنواع خضوعًا للدراسة - وما تزال - تركّز الدّراسة الجديدة أيضًا على الخطاب السياسي، والخطاب العلمي، والأحاديث اليومية، ولقاءات الخدمة، والبرامج الحوارية، وغيرها من الأنواع.

تكشف كثير من الدراسات التي تناولت عدم المساواة العِرقية والعنصرية وجود تشابه ملحوظ بين الصور النمطيّة والتّحيّز، وغيرها من أنماط الانتقاص اللفظي عن طريق أنماط الخطاب، ووسائل الإعلام، والحواجز الوطنية، وأفضل مثال على ذلك برنامج البحث الواسع الذي أجريناه في جامعة أمستردام أوائل الثمانينيات لدراسة طرائق تمثيل السورينام، والأتراك، والمغاربة، والعلاقات العِرقية عمومًا، الممثّلة في المحادثة، والأحاديث اليوميّة، والتّقارير الإخبارية، والكتب الدراسية، والمداولات البرلمانية، وخطاب الشركات، والنّصّ والحديث العلمي (*van Dijk*،١٩٨٤، ١٩٨٧*a*، ١٩٨٧*b*، ١٩٩١، ١٩٩٣)، وتناولت تلك الدراسة - فضلاً عن الموضوعات النمطية للاختلاف والانحراف، والتهديد - موضوعات أخرى كبنى القصة، والخصائص الحواريّة (كالتّردد والتّصحيح

عند ذكر الآخرين)، والحركات الدّلالية والعلاماتية كالتّنصل والإنكار ("ليس لدينا شيء ضد السّود، ولكن..."، وغيرها)، ومفردات وصف الآخرين (مجموعة الخارج)، وغيرها من خصائص الخطاب الأخرى، وكان هدف تلك الدراسات إظهار كيف يعبّر الخطاب عن استمرار التمثيلات الاجتماعية الكامنة للآخرين في السّياق الاجتماعي والسياسي ويحافظ عليها.

وطبّق الباحث تر وال (*Ter Wal*، ١٩٩٧) هذا الإطار في دراسة مفصّلة لطرائق الخطابين السياسي والإعلامي الإيطاليين التي تغيّرت تدريجيًا من الالتزام بمكافحة العنصريّة والتّمثيل الجيد لـــ"الجاليات الإضافية" (غير الأوروبية) إلى التّصوير النمطي السّلبي للمهاجرين بالتركيز على الجريمة، والانحراف، والتّهديد.

وتتمثل النقطة الرئيسة لدراستنا بأنّ العنصرية - بما في ذلك معاداة السامية، وكره الأجانب، وأنماط الاستياء الأخرى التي تظهر في تعريف الآخرين "عنصريًّا" أو "عِرقيًّا" - هي نظام معقّد لعدم المساواة الاجتماعية والسياسية يُعاد إنتاجها كذلك بواسطة الخطاب العام، لا سيّما خطابات النّخبة (راجع دراسات أخرى لـــ*Wodak* و*Reisigl*).

وبدلاً من الخوض في التفصيلات المعقّدة للعلاقات النّظرية بين الخطاب والعنصرية، نشير إلى كتاب يمكن عدّه أنموذجًا لخطاب النّخبة المحافظة عن "العِرق" اليوم يحمل عنوان "نهاية العنصريّة" من تأليف دينيش دسوزا (*Dinesh D'Souza*، ١٩٩٥)، يجسّد دينيش دسوزا - في كتابه- كثيرًا من الأيديولوجيات المهيمِنة في الولايات المتحدة الأميركية، لا سيّما لدى

المحافظين، واستهدف مجموعة واحدة من الأقليات وتحديدًا من الأميركيين الأفارقة، ولا يسعنا هنا تقديم تحليل مفصّل لكتاب من ٧٠٠ صفحة (راجع *van Dijk*، ١٩٩٨*a*)، ولكن يمكننا تلخيص كيف يبين التحليل النقدي لكتاب "نهاية العنصرية" نوع البنى الخطابية، والإستراتيجيات، والتقنيات المعتمدة في ممارسة السلطة للمجموعة المهيمنة (كالبيض، والذّكور، والغرب)، وكيف يتم التلاعب بفهم القرّاء من أجل تأكيد التمثيلات الاجتماعية التي تنسجم مع أيديولوجية المحافظين المتعالية، وتتمثل الإستراتيجية العامّة (الشّاملة) لكتاب "نهاية العنصرية" في الجمع بين تفعيل صورة إيجابية لجماعة الداخل، في مقابل التمثيل السلبي لجماعة الخارج، على جميع مستويات النّصّ.

وتميّز أسلوب كتاب سوزا بأساليب بلاغية، من قبيل المبالغة والاستعارة، كما في المبالغة في تمثيل المشكلات الاجتماعية باستخدام مفردات المرض ("أعراض المرض" "الفيروسات")، والتّركيز على التناقض بين **المتحضّرين والبرابرة**، وعلى المستوى الدلالي والمعجمي يُقرن "الآخرون" عادةً بدلالات ومفردات "الانحراف" و"عدم الشرعية" والتهديد، كأعمال العنف والمشادّة وما إلى ذلك، وتجمع التأكيدات الحجاجية المنتقصة من ثقافة السود إنكار أوجه القصور لدى مجموعة البيض (العنصرية)، والتلطيف اللفظي البلاغي لجرائمها (كالاستعمار والعبودية)، والقلب الدلالي للوم (أي لوم الضحية)؛ لذلك يمثّل الصراع الاجتماعي ويعزّز إدراكيًا عن طريق الاستقطاب، ويتم الإبقاء عليه أو استمراره خطابيًا بانتقاص الآخرين (مجموعة الخارج) وتشويه سمعتهم، واستبعادهم من مجتمعـ"نا" المتحضّر.

من هيمنة المجموعة إلى السلطة المهنيّة والمؤسّساتية

لقد استعرضنا في هذا الفصل الدّراسات النقديّة حول دور الخطاب في إعادة إنتاج عدم المساواة في المجتمع، ومثّلت تلك الدّراسات - على نحو مميّز- منظور تحليل الخطاب النقديّ بشأن سوء توظيف مجموعات اجتماعية معيّنة وهيمنتها[١]، وتقوم كثير من الدراسات الأخرى، سواء أكانت ضمن تحليل الخطاب النقدي أم لا، بدراسة شتّى ميادين الخطاب المؤسساتية والمهنية، مثل النّص والحديث في قاعة المحكمة (راجع **Shuy**؛ **Danet**، ١٩٨٤؛ **O'Barr** وآخرين، ١٩٧٨؛ **Bradac** وآخرين، ١٩٨١؛ **Ng** و **Bradac**، ١٩٩٣؛ **Lakoff**، ١٩٩٠؛ **Wodak**، ١٩٨٤a؛ **Pardo**، ١٩٩٦؛ **Shuy**، ١٩٩٢)، والخطاب البيروقراطي (**Burton** و **Carlen**، ١٩٧٩؛ **Radtke** ١٩٨١)، والخطاب الطبّي (راجع **Ainsworth-Vaughn**؛ **Davis**، ١٩٨٨؛ **Fisher**، ١٩٩٥؛ **Fisher** و **Todd**، ١٩٨٦؛ **Mishler**، ١٩٨٤؛ **West**، ١٩٨٤؛ **Wodak**، ١٩٩٦)، والخطاب التربوي والعلمي (**Aronowitz** ١٩٨٨؛ **Apple** ١٩٧٩؛ **Bourdieu** ١٩٨٤، ١٩٨٩؛ **Bernstein**، ١٩٧٥، ١٩٩٠؛ **Bourdie** وآخرون، ١٩٩٤؛ **Giroux**، ١٩٨١؛ **Willis**، ١٩٧٧؛ **Atkinson** وآخرون،

---

(١) نلحظ أنّ الصّورة - هنا- عامّة جدًا؛ إذ إنّ العلاقات بين السلطة الاجتماعية للجماعات والمؤسّسات، من جهة، والخطاب من جهة أخرى، وكذلك بين الخطاب والإدراك، والإدراك والمجتمع؛ معقّدة جدًا، فهناك تناقضات كثيرة في هذا الصّدد؛ إذ لا توجد - دائمًا- صورة واضحة لمجموعة مهيمنة واحدة (أو فئة أو مؤسّسة) تضطهد مجموعة أخرى أو تقمعها، وتسيطر على كل الخطاب العام، وهكذا يسيطر هذا الخطاب بدوره مباشرة على عقل الجماعة المهيمَن عليها، وهناك عدد من أنواع التواطؤ وإجماع الرّأي، والشرعية، وحتى "الإنتاج المشترك" لأنماط عدم المساواة في المجتمع، ومن الممكن أن ينشق أفراد المجموعات المهيمنة عن مجمـــوعاتهم ويضمـــوا أصواتهم إلى الجماعات المهيمَن عليها، والعكس صحيح، ويمكن - أيضًا - أن تعتمد المجموعات المهيمنة على خطابات الخصوم، سواء أكان ذلك خطوة إستراتيجية ليكونوا على الحياد، أم - ببساطة - لأنّ السلطة والأيديولوجيات المهيمنة قد تتغير كما يظهر واضحًا في خطاب البيئة وأيديولوجيتها.

١٩٩٥ ؛. *Coulthard*، ١٩٩٤؛ *Duszak*، ١٩٩٧؛ *Fisher* و *Todd*، ١٩٨٦؛ *Mercer*، ١٩٩٥؛ *Wodak*، ١٩٩٦؛ *Bergvall* و *Remlinger*، ١٩٩٦؛ *Ferree* و *Hall*، ١٩٩٦؛ *Jaworski*، ١٩٨٣؛ *Leimdorfer* ١٩٩٢؛ *Osler*، ١٩٩٤؛ *Said*، ١٩٧٩؛ *Smith*، ١٩٩١؛ *van Dijk*، ١٩٨٧، ١٩٩٣)، وخطاب الشركات والتجارة والأعمال (راجع *Mumby*، ١٩٨٨؛ *Boden*، ١٩٩٤؛ *Drew* و *Heritage*، ١٩٩٢؛ *Ehlich*، ١٩٩٥؛ *Mumby*، ١٩٩٣؛ *Mumby* و *Clair*، ١٩٩٧)، وغيرها من أنواع الخطاب الأخرى الكثيرة.

ونجد أنّه في جميع هذه الحالات ترتبط السّلطة والهيمنة مع مجالات اجتماعيّة محدّدة (كالسّياسة والإعلام والقانون والتعليم والعلوم، وغيرها)، ومع نُخبها المهنية ومؤسّساتها، والقواعد والنّظم التي تمثل خلفيّة إعادة الإنتاج اليومي لخطاب السلطة في هذه المجالات والمؤسسات، إنّ ضحايا هذه السلطة أو أغراضها يكونون - عادةً - هم الجمهور أو المواطنين بنحو عام، فـ"الجماهير" والزبائن، والطّلاب، والخاضعون وغيرهم من الجماعات التي تعتمد على سلطة المؤسّسات والمنظمات.

ملاحظات ختاميّة

لاحظنا - في هذا الفصل - أنّ تحليلات الخطاب النقدية تتناول العلاقة بين الخطاب والسلطة، وبيّنّا الإطار النظري المعقّد المطلوب لتحليل الخطاب والسّلطة، وقدّمنا لمحة عن الطرائق المتعدّدة التي يتم فيها إنتاج السلطة والهيمنة واستمرارها عن طريق النّصّ والحديث.

ومع ذلك، ما تزال هناك عدّة ثغرات منهجيّة ونظريّة قائمة، وهي:

أوّلاً: نادرًا ما يكون التداخل الإدراكي بين بنى الخطاب والسّياق الاجتماعي المحلّي والعالمي واضحًا؛ إذ يظهر -عادةً- وفقًا لمفاهيم المعرفة والأيديولوجية (*van Dijk*، ١٩٩٨)، وبالرّغم من وجود عدد كبير من الدّراسات التجريبية عن الخطاب والسلطة - ما تزال تفصيلات النّظرية متعدّدة التّخصصات لتحليل الخطاب النقدي التي ينبغي أن تربط الخطاب والفعل مع الإدراك والمجتمع غير منجزة بعد.

ثانيًا: ما تزال هناك فجوة بين الدّراسات ذات التوجّه اللغويّ للنّص والحديث وبين الدّراسات الاجتماعية المختلفة في المجتمع؛ إذ إنّ دراسات علم اللغة غالبًا ما تتجاهل مفاهيم علم الاجتماع والعلوم السياسية ونظرياتها بشأن سوء توظيف السلطة وعدم المساواة في المجتمع، في حين نادرًا ما تنخرط الدّراسات الاجتماعية في تحليل خطابي مفصل؛ لذا يُعدّ إدماج شتى الاتّجاهات اللغويّة والاجتماعية مهمًا جدًّا للوصول إلى نمط يرضي تحليل الخطاب النقدي متعدّد التّخصصات.

الفصل الخامس

الخطاب والعنصريّة

توطئة

لا يرتبط مفهوم العنصريّة بمفهوم الخطاب بالنسبة إلى معظم النّاس، وربّما - أيضًا- لكثير من قرّاء هذا الفصل؛ إذ إنّ الخطاب يرتبط - بصورة واضحة- بالتمييز، والتحيز، والعبودية، أو الفصل العنصري، وغيرها من المفاهيم الكثيرة الأخرى المتعلقة بالهيمنة العِرقية أو "العنصريّة" وعدم المساواة في المجتمع، التي يتناولها هذا الكتاب في فصول أخرى.

وبالرّغم من أنّ الخطاب قد يكون مجرّد "كلمات" (أي أنه يكون غير قادر على أن يكسر عظامك، كما تفعل العصي والحجارة)؛ فإن النّص والحديث يؤدّيان دورًا حيويًّا في استمرار العنصريّة المعاصرة.

ويُعدّ هذا الأمر صحيحًا، لا سيّما بالنسبة إلى أكثر أنماط العنصريّة المعاصرة إضرارًا؛ وهي تحديدًا عنصريّة النُّخب، وتسيطر نُخب السّياسة، والشركات البيروقراطية، ووسائل الإعلام، والتّعليم، والعلوم على أهمّ الأبعاد والقرارات الصّادرة في الحياة اليوميّة للمهاجرين والأقليات، كالوصول إلى البلد المضيّف، والإقامة، والعمل، والسّكن، والتّعليم، والرّعاية الاجتماعيّة، والرّعاية الصّحيّة، والمعرفة، والمعلومات، والثقافة، ويتمّ تحقيق ذلك - إلى

حدٍّ كبير– عن طريق التّحدث أو الكتابة، كما يحدث في اجتماعات مجلس الوزراء والمداولات البرلمانية، وفي مقابلات العمل، والتّقارير الإخباريّة، والإعلانات، والدّروس، والكتب الدّراسية، والمقالات العلميّة، والأفلام والبرامج الحواريّة، وغيرها من الأشكال الأخرى لخطاب النُّخبة.

ويعني هذا أن الخطاب قد يمثّل – كما في الممارسات الاجتماعيّة الأخرى الموجّهة ضدّ الأقلّيات– شكلاً من أشكال التمييز اللفظي المنطوق، ولذلك قد يكون خطاب النّخبة شكلاً نخبويا مهما من العنصرية، وبالطريقة نفسها فإن إعادة إنتاج التمييز والتحيز العِرقيان اللذين يكمنان وراء هذه الممارسات الاجتماعيّة اللفظية يحدثان عمومًا عن طريق النّصّ، والحديث، والاتّصالات.

وخلاصة القول: يقع الخطاب في قلب العنصريّة، لا سيّما في المجتمعات المعلوماتية المعاصرة، ويبين هذا الفصل سبب وكيفية ذلك.

العنصريّة

لفهم كيفية إسهام الخطاب في العنصريــــة بشيء من التّفصيل، نحتاج – أوّلاً – إلى تلخيص نظريتنا الخاصة بالعنصريّة، ونظرًا لأنّ معنى العنصريّة يحدّد ضمن الأيديولوجيّة العنصريّة، نفهم العنصريّة – هنا– على أنّها النّظام الاجتماعي المعقّد للهيمنة المبنية على أساس "عِرقي"، وانعدام المساواة الناتج عنها في المجتمع (لمزيد من التفصيل، راجع ***van Dijk***، ١٩٩٣).

ويتكوّن نظام العنصريّة من نظامين فرعيين: أحدهما: اجتماعي، والآخر: إدراكي، يتمثّل النّظام الاجتماعي في الممارسات الاجتماعيّة للتّمييز

على المستوى المحلّي (المصغّر)، وعلاقات سوء توظيف السلطة من المجموعات، والمنظمات، والمؤسسات المهيمنة على المستوى العالمي (الكلّي) للتحليل وتركز معظم التحليلات الكلاسيكية العنصرية على هذا المستوى من التحليل، (راجع **Dovidio** و **Gaertner**، ١٩٨٦؛ **Essed**، ١٩٩١؛ **Katz** و **Taylor**، ١٩٨٨؛ **Wellman**، ١٩٩٣؛ **Omi** و **Winant**، ١٩٩٤).

وكما ذكرنا آنفًا، قد يمثّل الخطاب نوعًا من أنواع الممارسة التمييزية المؤثّرة، فالنّخب الرّمزية التي تتمتع "بحرية التعبير" في المجتمع، فضلاً عن مؤسساتها ومنظماتها، تُعدّ مثالاً للمجموعات المتورطة في سوء توظيف السلطة أو الهيمنة.

أمّا الفرع الثّاني للعنصرية فهو إدراكي، ففي حين تكوّن الممارسات التّمييزية لأفراد الجماعات والمؤسسات المهيمنة مظاهر العنصرية الواضحة والملموسة في الحياة اليومية، فإن لهذه الممارسات – أيضًا – قاعدة عقلية تتكون من نماذج متحيزة عن الأحداث والتفاعلات العِرقية التي لها جذور من التحيزات والأيديولوجيات العنصريّة (**van Dijk**، ١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٨)، وهذا لا يعني أنّ ممارسات التّميز تكون مقصودة دائمًا، ولكنّها قد تكون ناتجة من التمثيلات الاجتماعية والسلبية الموجودة في "عقولنا" عنـــ"هم"، وتتناول معظم الدّراسات النفسية لـــ"التحيز" هذا الجانب من جوانب العنصريّة، لكن نادرًا ما درسوه من منظور دوره في *النظام الاجتماعي* للعنصرية، بينما دُرِس "التحيز" غالبًا بوصفه خاصيّة فرديّة للأفراد (**Brown**، ١٩٩٥؛ **Dovidio** و **Gaertner**، ١٩٨٦؛ **Sniderman** وآخرون، ١٩٩٣؛ **Zanna** و **Olson**، ١٩٩٤).

ويؤدّي الخطاب – أيضًا – دورًا أساسيًا لهذا البعد الإدراكي للعنصريّة، فالتحيزات والأيديولوجيات العرقية ليست فطرية، ولا تتطور عفويًا في التفاعل العرقي، فهي تُكتسب وتُتعلّم –عادةً– عن طريق التّواصل؛ أي عبر النّص والحديث، وبخلاف ذلك، عادةً ما يُعبّر عن هذه التمثيلات العقيلة العنصريّة وتُصاغ، ويُدافع عنها، وتُضفى الشّرعية عليها في الخطاب، ومن ثم يتم استمرارها والمشاركة بها ضمن المجموعة المهيمنة، هذه هي الطريقة التي يتم بها "تعلّم" العنصريّة في المجتمع.

الخطاب

تعريف الخطاب

لا يمكننا معرفة الطرائق التي يشترك بها الخطاب في استمرار العنصريّة في الحياة اليومية من دون معرفة العنصريّة، والشيء نفسه يصحّ في معرفتنا الخطاب، لقد أصبح هذا المفهوم شائعًا جدًا، وفقد كثيرًا من خصوصياته، يُعرف "الخطاب" – بصفة عامّة – بأنّه حدث تواصلي معيّن، ولكنّه يمثل تفاعلاً لفظيًّا أو توظيفًا لغويًّا مكتوبًا أو منطوقًا بصفة خاصّة، ويُوظف "الخطاب" أحيانًا بمعنى أكثـــر عمومية للدّلالة على نمط من الخطاب، أو حزمة من الخطابات، أو فئة من أنواع الخطاب، مثل تحدّثنا عن "الخطاب الطّبّي"، و"الخطاب السياسي"، أو – في الواقع– عن "الخطاب العنصريّ"؛ (لمزيد من المعلومات عن تحليل الخطاب المعاصر، راجع *van Dijk*، ١٩٩٧).

وبالرّغم من أن "الخطاب" يُستخدم عادة بهذا الشكل، فإننا لا نفهم بواسطـــة كلمـــة "خطاب" معنى الفلسفة، أو الفكر، أو الحركة الاجتماعيّة، أو النّظام الاجتماعي في عبارات مثل "خطاب الليبرالية" أو "خطاب الحداثة،" ما لم نُشر حرفيًا إليها ضمن مجموعات من الحديث أو النّص.

وضمن المعنى "السيميوطيقي" الواسع قد يشير الخطاب - أيضًا- إلى تعبيرات غير لفظية مثل الرّسومات، والصّور، والإيماءات، وعلامات الوجه أو لغته، وهلم جرا، ونظرًا لضيق المجال في هذا الفصل، سنتجاهل هذا النّوع من الخطاب، بالرغم من إمكانية نقل الأفكار العنصريّة عبر الصور والأشرطة المصورة وإيماءات الانتقاص أو الازدراء من الآخرين، أو غيرها من الأفعال غير اللفظية.

التّحليل البنيوي

يتمتع الخطاب ببُنى كثيرة مختلفة، يمكن تحليلها بعدّة طرائق مختلفة أيضًا اعتمادًا على المقاربات العامّة (اللغويّة، والتداولية، والسيميائية، والبلاغية، والتفاعلية، وغيرها) أو ميدان تحليلها، كالمحادثة، أو التّقارير الإخبارية، أو الشِّعر، أو الإعلانات، وسنفترض – هنا – أنّ النّصّ المكتوب أو المطبوع والحديث المنطوق يُحلّلان بشتى المستويات أو الأبعاد، فمن الممكن أن يشترك كلٌّ منها بنحوٍ مباشر أو غير مباشر في التّمييز ضدّ أفراد مجموعات الأقليات أو الخطاب المتحيز ضدّهم، على النّحو الآتي:

- البُنى غير المنطوقة: مثل صورة عنـــصريّة؛ وإيمـــاءة ازدراء؛ وحجـــم العنوان الرئيس في الأخبار، أو تنظيم الصفحة بـــالنّحو الـــذي يؤكّـــد المعاني السلبية عنــ"هم".
- الأصوات: طريقة الكلام الوقحة أو المهينة، والتحدث بصوت عالٍ (جدًّا).
- بناء الجملة: تأكيد مسؤولية الفاعل أو عدم تأكيدها، كاختيار تركيب المبني للمجهول أو المبني للمعلوم.
- المفردات المعجمية: اختيـــار الكلمـــات ذات الطابـــع السلبي عنــ"هـــم"، أو الإيجابي عـــــ"نا" (كما في اختيار كلمة "الإرهابية" عندما نصفــ"هم"، واختيار عبارة "مقاتل من أجل الحرية" عند وصف مجموعتـــ"نا").
- المعنى الموضعي (للجملة): مثل كون الجملة غامضة أو غير مباشرة عند الحديث عن عنصريتنا، في حين تكون مفصّلة ودقيقة عند الإشارة إلى جرائمهم أو سوء سلوكهم.
- معنى الخطاب العام أو الشّامل (الموضوعات): انتقاء موضوعات إيجابية أو تأكيدها عند الحديث عـــ"نا" (كالمساعدات الإنسانية والتسامح مع الأقليات)، وموضُوعات سلبية عند الإشارة إليـــ"هم" (كالجريمة، والانحراف، والعنف).
- المخطّط (الأنماط التقليدية للتنظيم الكلي للخطاب): وجود الوحدات القياسية لمخطط التقرير الإخباري الكلي أو عدم وجوده، كاعتماد الأسلوب الاستنتاجي في المخطّط السّردي، أو الخاتمة في المخطّط الجدلي من

أجل تأكيد الأشياء الجيّدة بالنسبة إلـــ"نا" والأشياء السيئة بالنسبة إلـــ"هم".

- الأدوات البلاغية: الاستعارة، والكناية، وصيغة المبالغة، والتلطيف اللفظي، والسّخرية، وغيرها لتركيز الاهتمام على المعلومات الإيجابية عـــ"نا" والسلبية عنـــ"هم".
- أفعال الكلام: كتوجيه الاتّهامات للانتقاص منـــ"هم"، أو استخدام الدّفاع لإضفاء الشرعية لتمييزنا ضدّ"هم".
- التّفاعل: مقاطعة حوار الآخرين أو أخذ أدوارهم عند الحديث، وإنهاء الاجتماعات قبل أن يتمكّن الآخرون من الكلام، والاختلاف مع الآخرين، أو عدم الرّد على أسئلتهم، وغيرها من الأشكال الأخرى للتمييز التفاعلي المباشر.

على الرغم من أن هذه القائمة من مستويات وبُنى الخطاب موجزة وليست مفصّلة، لكنّها تعطي انطباعًا أوّليًا عن الطرائق التي يرتبط بها الخطاب وبُناه المختلفة مع بعض جوانب العنصريّة، ونلحظ - أيضًا- أنّ الأمثلة المذكورة آنفًا تظهر نوعًا من استقطاب المجموعات الذي يتمثّل بتقديم النفس إيجابًا من جهة، وتقديم الآخرين سلبًا من جهة أخرى.

وبعبارة أخرى: يكون الخطاب عنصريًّا عندما يميل أسلوبه وبُناه ومعانيه ونوعه إلى تقديم مجموعتنا وأفرادها بصورة إيجابية، ويخفي سلبياتها ومساوئها، وفي الوقت نفسه، ينتقص من مجموعة الخارج وأفرادها، ويركز على سلبياتها ومساوئها، ولا ينطبق هذا المربّع "الأيديولوجي" العام على

الهيمنة العنصرية فحسب، ولكنّه ينطبق - بصفة عامة- على الاستقطاب بين مجموعة الخارج ومجموعة الداخل في الممارسات الاجتماعية، والخطاب، والفكر الاجتماعي.

التداخل الإدراكي

تُعدّ نظرية العنصريّة مقبولة ووافية عندما لا يتقيّد معنى العنصرية بأنماط الأيديولوجية أو الممارسات التّمييزية "الواضحة" فحسب، وبطريقة مماثلة من غير الممكن تحديد دراسة الخطاب العنصري بالتّمييز العنصريّ الواضح في النّصّ والحديث، بل يجب أن تُوضع على أساس أوسع وأعمق من هذا، فالتحليل يجب أن يتضمّن "معاني" الخطاب، هذه المعاني - بدورها - ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعتقدات أوّلاً، ومن ثمّ بالإدراك، وليست الخطابات أشكالاً للتّفاعل أو الممارسات الاجتماعيّة فحسب، بل تعبر عن المعاني والإدراك وتنقلهما أيضًا، وبهذه الطريقة قد تؤثر في معتقداتنا بشأن المهاجرين أو الأقليات.

واستنادًا إلى ما بيّناه آنفًا، ليس الهدف من تحليل بُنى الخطاب دراسة خصـــائص مفصلة لنوع واحد من ممارسة التمييز الاجتماعية فحسب، ولكن - أيضًا - الحصول على نظرة عميقة للطرائق التي تعبّر بها الخطابات عن عقولنا وتنظمها؛ إذ يفسِّر لنا تداخل الخطاب والإدراك كيفية تعبير التّحيزات والأيديولوجيات العِرقية في المجتمع ونقلها ومشاركتها واستمرارها، فقد يُختار تركيب المبني للمجهول لإخفاء مسؤولية الفاعل في النماذج العقلية التي

نكوّنها في عقولنا عن حادث عنصريّ معيّن، فعند توظيف استعارة معيّنة (كما في عبارة "غزو اللاجئين") قد نعزّز رأينا السلبي عن الآخرين (المهاجرين)، في حين أن توظيف عبارة "الاستياء العام" قد يخفّف الصورة السلبية أو يحسّنها في تقديم مجموعتنا، بدلاً من اختيار تعبير آخر قد يوحي بـ"العنصريّة".

بهذه الطرائق وغيرها قد تؤثّر بُنى الخطاب المذكورة في النماذج العقلية المعيّنة عن الأحداث العِرقية، أو التّمثيلات والمواقف والأيديولوجيات الاجتماعية العامّة التي لدينا عن أنفسنا وعن الآخرين، ومن المهم معرفة أنّه حالما تأثّرت هذه التمثيلات الذهنية بالطرائق التي يقصدها الخطاب العنصري، يمكن توظيفها – أيضًا – للانخراط في الممارسات العنصريّة الأخرى، وبهذه الطريقة تُغلق حلقة العنصرية وإعادة إنتاجها.

السياق الاجتماعي: النُّخب

بغض النّظر عن تحليل بُنى الخطاب الإدراكية وأسسه، تشير البحوث إلى تفاوت أفراد الأغلبيّة المهيمِنة في الوصول إلى الخطاب العنصري في المجتمع، وبغض النظر عن ضرورة تحليل بُناها وأسسها الإدراكية، فمن الضّروري دراسة بعض خواص السياق الاجتماعية للخطاب، كدراسة نوعية متحدّثيه وكُتّابه، وذكرنا مرارًا في هذا الفصل أنّ النُّخب تؤدّي دورًا خاصًّا في عملية استمرار الخطاب العنصري (لمزيد من التفصيل، راجع ***see van Dijk***، ١٩٩٣)، ليس ذلك لأن النُّخب أكثر عنصريّة من عامّة النّاس، بل

لأنّهم يتمكنون من النفاذ إلى أشكال الخطاب العام الأكثر تأثيرًا في المجتمع والسيطرة عليها، وتحديدًا، خطاب وسائل الإعلام والسياسة والتّعليم والبحوث والبيروقراطيات.

ولذلك لا تُعرّف هذه النّخب وفقًا لما تمتلكه من الموارد المادية التي هي أساس القوّة والسّلطة، كالثروة، ولا وفقًا لمكانتها القيادية الاجتماعية، وإنّما تُعرّف وفقًا لما تمتلكه من الموارد الرّمزية كـ"النفوذ"، وعلى وجه الخصوص أفضلية وصولها إلى الخطاب العام، واستنادًا إلى هذا التّعريف، تُعدّ النُّخب هي المجموعة أو المجموعات القادرة على "قول ما تريد"، وفي الوقت نفسه لديها "نفاذ واسع إلى عقول" الجمهور في المجتمع، وبما أنّ النُّخب هم القادة الأيديولوجيون في المجتمع، فهم يؤسّسون أو يضعون حجر الأساس للقيم، والأهداف، والمخاوف المشتركة؛ إذ إنّهم يقومون بصوغ الحسّ المشترك فضلاً عن إجماع الرّأي، سواء أكانوا أفرادًا أم قادة في المؤسّسات المهيمِنة في المجتمع.

ويصحّ هذا – أيضًا– على ممارسة السلطة "العِرقية"؛ إذ تحتاج الأغلبية المهيمنة إلى التوجيه والإرشاد في علاقاتها مع الأقليات أو المهاجرين، ووفقًا لتحليلنا لدور النُّخب "الرّمزية" في المجتمع المعاصر؛ نستنتج أنّ هذه النُّخب تمتلك – كذلك– دورًا خاصًّا في استمرار نظام العنصريّة الذي يحافظ على ترسيخ هيمنة مجموعة البِيض على السّلطة، وهذا يعني أنّ تحليل خطاب النّخبة يقدم منظورًا جيدًا حول طرائق إعادة إنتاج العنصريّة في المجتمع.

ومع ذلك، فمن الضّروري أن يكون هناك مزيد من التحليل اللغوي- الاجتماعي والسياسي من أجل الحصول على دراسة تفصيلية لكيفية وصول النُّخب الرّمزيّة إلى الجمهور عمومًا، ومثل هذا التّحليل اللغوي- الاجتماعيّ والسّياسي يساعد على فهم الطرائق التي بها تنقل النّخبة الرمزية وتترجم وتفسر الإرباك أو الاستياء العام إلى أنماط الخطاب العنصري المهيمِن الذي يحافظ على سلطتهم ومكانتهم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، عندما تنتقد النُّخب السياسية موضوعات كالبطالة والانحلال أو تدهور الحياة في المدن، يمكن أن يتحول هذا الانتقاد إلى توجيه لوم للمهاجرين على أنّهم سبب هذه المشكلات، ومن الممكن شجب أنماط العنصريّة المتطرفة علنًا، سواء أكانت منظمة ضمن الأحزاب السياسية أم لا، وذلك لحماية المظهر غير العنصري للمرء ونشر الصور المناهضة للعنصريّة أو العنصريّة "المعتدلة" ضمن الأحزاب السائدة؛ لذلك ليس من المستغرب أن تكون الأحزاب العنصريّة "بلهاء مفيدة"؛ لأنّ دورها يشبه دور المهرج الذي يُبدي أنه لا يعي ما يقوله، وهي نادرًا ما تكون محظورة بحجّة القيم الدّيمقراطية، وهكذا لا تُحاسَب على ما تفعله، ومن المهم - أيضًا- معرفة أنّه يمكن كشف مثل هذه العمليات الاجتماعية والسياسية المختلفة بسهولة بواسطة تحليل خطابات النّخبة في المجتمعات المعاصرة.

بالتّأكيد، يوضّح هذا المنظور الخاص عن دور النّخب في استمرار العنصريّة - الذي يعتمِد على فكرة أنّ النّخب تسيطر على الخطاب العام - دور مجموعات النّخب الصغيرة في الأنماط غير المهيمِنة *لمكافحة العنصريّة*، وإذا كان هذا صحيحًا عمومًا أن القادة يتحمّلون المسؤولية،

وعليهم إعطاء مثال جيّد؛ إذ إنّ هذا الاستنتاج يعني – كذلك – أنّ السياسات المناهضة للعنصرية والتغيير ينبغي ألاّ تركّز كثيرًا على الجمهور عمومًا، ولكن تركّز على أولئك الذين يدّعون عدم الحاجة إليها، كالنّخب، وإذا كانت الأنماط الأكثر تأثيرًا في العنصريّة هي في أعلى الهرم الاجتماعي، فيجب أن يبدأ التّغيير – أيضًا – من أعلى الهرم.

دور السّياق

يركّز تحليل الخطاب المعاصر على الدّور الأساسي للسّياق لفهم دور النّص والحديث في المجتمع، وكما سيتبين لاحقًا، لا تمارس الخطابات المهيمنة نفوذها خارج نطاق السياق فحسب، وعند تعريف الخطاب بوصفه حدثًا تواصليًّا، يجب – أيضًا – أن نأخذ بالحسبان المجالات الاجتماعية العامّة التي وُظّفت فيها (كالسياسة والإعلام، والتّعليم)، والأفعال الاجتماعية العالمية التي أُنجِزت بها (كالتشريع والتعليم)، والأفعال المحلية التي تنفذها، وإعداد الزمان والمكان والظروف الراهنة، والمشتركين، فضلاً عن أدوارهم الاجتماعية والتواصلية كـ(العِرقية) وعضوية المجموعة، ومعتقدات هؤلاء المشاركين وأهدافهم.

هذه الخواص وغيرها من خصائص الحالة الاجتماعية للحدث التواصلي تؤثر – عمليًّا – في جميع خواص النّص والحديث، لا سيّما تلك الخصائص القابلة للتنويع، كأسلوب تقديم الأحداث، وهذا يعني أنه قد تُصاغ تحيزات متشابهة بطرائق مختلفة جدًّا اعتمادًا على بُنى السياق هذه وغيرها،

كما في خطاب الحكومة أو مداولات البرلمان، والصحف الإخبارية (ذات القطع الكبير أو صحف التابلويد (صحف الفضائح)، واليمين أو اليسار (السياسيين)، وغير ذلك، وبعبارة أخرى: لا يعكس التّنوّع الكبير لمجموعة الخطابات العنصرية في المجتمع التّمثيلات الاجتماعيّة الأساسية المختلفة فحسب، لكنه – أيضًا – يتكيّف مع سياقات الإنتاج المختلفة، أي معرفة من تحدّث؟ وعَمَّ تحدّث؟ وأين تحدّث؟ ومتى؟ وعن أيّة أهداف تحدّث؟ لذلك تفسّر نظرية السياق جزئيًّا أسباب اختلاف الحديث عن الأقليات أو عدم تشابهه، على الرّغم من توافق آراء المجموعة العِرقية المهيمِنة.

المحادثة

بعد هذه المقدّمة النّظرية عن طرائق مشاركة الخطاب في العنصرية وإعادة إنتاجها، نقدّم بعض الأمثلة التي دُرِست بشأن أنواع الخَطاب المختلفة، ودورها في العنصريّة.

يُعدّ نوع الخطاب نمطًا من الممارسة الاجتماعية الخطابيّة، ويُعرّف – عادةً – عن طريق بُنى الخطاب والسّياق المعيّنة كما بيّنا سابقًا، فعلى سبيل المثال، تُعدّ المداولة البرلمانية نوعًا خطابيًّا يُعرّف بأسلوب وتفاعل معين في الكلام، ووفقًا لسياقات معيّنة وضوابط وقواعد برلمانيّة محدّدة، كالوقت، وتوجد في مجال السياسة، أو في مؤسسة البرلمان، كجزء من فعل التّشريع الشّامل، ويشارك فيها المتحدّثون الذين هم نوّاب في البرلمان، وممثّلو الجمهور المنتخبون، فضلاً عن أنّهم أعضاء لأحزاب سياسية أيضًا، وذلك

بهدف دعم القوانين أو معارضتها، بأسلوب خطابي رسمي وبُنى جدلية لدعم وجهة نظر سياسية معيّنة، هذا هو تعريف موجز لأحد أنواع الخطاب، الذي عادة ما يحتاج إلى تحديد نصّي وسياقي.

وبالطريقة نفسها تُعدّ المحادثة اليومية نوعًا خطابيًا أيضًا، وربّما تمثّل أيسر ميادين تفاعل الخطاب البشري وأوسعها، ولا يحتاج تعريفها إلى معرفة القيود المؤسساتية المختلفة عن المداولات البرلمانية المذكورة أعلاه، وفي الواقع نحن جميعًا نمتلك مدخلاً إلى المحادثات، في حين أنّ النوّاب البرلمانيين - هم فحسب - من يمتلكون منفذًا إلى المداولات البرلمانيّة؛ إذ إنّ معظم ما نتعلمه عن عالمنا يُستمد من المحادثات اليومية مع أفراد الأسرة والأصدقاء والزّملاء (كمعرفة التّحيزات والأيديولوجيات العِرقية).

بيّنت دراسة لمحادثات البيض في هولندا وكاليفورنيا عن المهاجرين (*van Dijk*، ١٩٨٤، ١٩٨٧) عددًا من الخصائص المثيرة للاهتمام، فعند السّؤال عن الوضع في مناطقهم السّكنية، بدأ كثير من المتكلمين تلقائيًا في الحديث عن "هؤلاء الأجانب"، وغالبًا ما كان حديثهم سلبيًا (راجع أيضًا دراسات المحادثات العنصرية لـ *Jager*، ١٩٩٢؛ *Potter* و *Wetherell*، ١٩٩٢؛ *Wodak* وآخرين، ١٩٩٠).

تكون أحاديث النّاس اليوميّة عادةً عن الآخرين، فمن الممكن أن يكون الحديث عن أيّ شيء، وعندما تكون أحاديث مجموعة الدّاخل عن الأقليات أو المهاجرين تتناول موضوعات معيّنة، غالبًا ما تأخذ صورة سلبية، وقد تكون أكثر من ذلك؛ إذ يمثّل الآخرون المحور السّلبي في موضوعات: الاختلافات الطبقيّة، والانحراف، والتّهديد بالنّسبة إلى مجموعة الدّاخل، وهذا

يعني أنّ الحديث عن مجموعة الخارج العِرقية يدور - في المقام الأول - عن هيئة هذه الأقليات وأفعالهم، وتصرفاتهم، وعاداتهم، ولغتهم، ودينهم، أو قيمهم المختلفة عنّا.

وقد يكون مثل هذا الحديث محايدًا، بمعنى أنّه ليس من الضروري أن تقوّم مثل هذه الاختلافات سلبًا؛ بل ربّما تناقش مثل هذه الاختلافات بطريقة "إيجابية" بوصفها مثيرة، وممتعة، وغريبة، وغنية ثقافيًا، إلا أنّ ما يحدث غير ذلك، فغالبًا ما يركّز الحديث على خصائص المهاجرين والأقليات السلبية عند موازنتها بمميزات مجموعة الدّاخل، ومن الممكن - أيضًا - أن يكون الحديث عن الآخرين سلبًا من حيث الانحراف؛ لأنّ اختلافهم عنّا خرق لقواعدنا وقيمنا، لا سيّما في أوروبا؛ إذ يُلاحظ تزايد التّصريحات السّلبية عن الإسلام، أو عن طريقة معاملة الرّجال العرب لنسائهم.

وأخيرًا قد يأخذ الحديث عن الأقليات أو المهاجرين طابعًا سلبيًّا آخر بوصفهم يمثلون تهديدًا لأصحاب البلد، كما هو الحال عند رواية القصص عن عدوانيتهم أو جرائمهم أو كيف يأخذون وظائفنا، ومساكننا، وهذا واضح في خطاب النّخبة، الذي يعدّ "الآخرين" تهديدًا لـــ"ثقافتنا" السّائدة.

في حين تكون موضوعات الكلام هي المعاني التي تميز المحادثات كلّها أو أجزاء كبيرة منها، فإن التّحليل الدّلالي الجزئي للمحادثات اليومية عن الأقليات أو المهاجرين يكشف عن ميزات أخرى مثيرة للاهتمام، ويُعدّ "التّنصل" أحد أهم هذه المميزات؛ أي إنّ التقنيات الدّلالية ذات الجزء الدّلالي الإيجابي تكون معـــ"نا"، والتقنيات الدّلالية ذات الجزء السّلبي تكون عنـــ"هم"، وكما يأتي:

- إنكار ظاهري: ليس لدينا شيء ضدّ السّود، ولكن...

- تنازل ظاهري: بعضهم أذكياء، ولكن بصورة عامة...

- تعاطف ظاهري: بالتأكيد، لدى اللاجئين مشكلات، ولكن...

- تجاهل ظاهري: لا أعرف، ولكن...

- أعذار أو مبررات ظاهرية: عذرًا، ولكن...

- قلب القضية (إلقاء اللوم على الضحية): ليسوا هم الضحايا، ولكنّنا نحن الضّحايا الحقيقيين...

- تحويل القضية: لا مانع لديّ، ولكن موكليَّ...

نلحظ أنّ هذه الخطوات الجزئيّة تمثل الاستراتيجيات الشاملة (العامة) في جملة واحدة، وهي تقديم النفس إيجابًا (بتفضيل مجموعة الداخل) وتقديم الآخرين سلبًا (بالانتقاص من مجموعة الخارج)، ونلحظ أنّ بعض أساليب "التنصل" يُطلق عليها كلمة "ظاهرية ***apparant***" هنا؛ لأنّ الجزء الأوّل الإيجابي مقدّمة أو واجهة لتكوين الانطباع الابتدائي عن مجموعتنا، أمّا بقيّة أجزاء النّص الأخرى فسوف تركّز على الخصائص السلبية للآخرين، ومن ثمّ موازنتها بالجزء "الإيجابي" الأوّل لنا.

وبالطريقة نفسها يمكننا دراسة الأبعاد الأخرى للحديث اليومي عن الأقليات، ووفقًا *لبُنى* الأسلوب *الرّوائي السّردي* للمحادثات اليوميّة، نجد أنّ الحديث سلبًا عن المهاجرين غالبًا ما يقدّمهم كمشكلة، ولكن هذا الحديث لا يقدّم لحظة الذروة (الخاتمة) لهذه المشكلة، وبعبارة أخرى: تفتقر القصص

المروية عن الأقلّيات إلى الجزء الختامي الذي يساعد على فهم القصّة، وعلى سبيل المثال، عند الحديث عن مهاجر ارتكب جريمة ما لا يتمّ ذكر أنه تعرض للاعتقال والمعاقبة لاحقًا؛ إذ إنّ غياب ذكر الأسباب والعواقب يُعدّ تقنية أو أسلوبًا لتعزيز الجوانب السلبية في القصّة المعقّدة، والقصص التي تنتهي باستنتاجات وحلول (إيجابية) لمشكلات أو صراعات الأقلّيات تُعدّ أقل تأثيرًا؛ لأن هذه القصص وُظِّفت – أصلاً – للشّكوى من الآخرين.

وبالمقابل تؤدّي القصص دور المقدّمة المنطقية لـــ "حقائق" مأخوذة من التّجارب الشّخصية التي لا يمكن إنكارها، وذلك في الجدالات التي تؤدّي إلى نتائج سلبية بشأن الأقليات، ولا نحتاج إلى تأكيد أنّ هذه الحجج والجدالات غالبًا ما تكون مملوءة بالمغالطات، وعادة ما يدعم أفراد مجموعة الدّاخل القصص والأخبار السّلبية عن الآخرين حديثهم بعبارات مثل: "شاهدته على شاشة التلفاز"، وكأنّ جهاز التّلفاز ووسائل الإعلام هي المعيار الذّهبي للحقيقة، وبذلك من الممكن أن تكون الجدالات عن الآخرين ذات طابع سلبي نمطي، بنفس قدر كون التحيّزات الاجتماعية ذات طابع سلبي نمطي أيضًا؛ إذ إنّ كليهما لا يعتمدان على الحقيقة، وهكذا يُوصف اللاجئون عادة بأنّهم يمثّلون "عبئًا مادّيا" على مجتمعنا، ومن الأفضل لهم البقاء في بلادهم؛ لأنهم قد يتلقون رعاية أفضل "في منطقتهم"؛ لأنّهم "قد يعانون من الاستياء الشّعبي" عند قدومهم هنا، أو الأفضل لهم البقاء في بلدهم من أجل أن "يساعدوا على بنائه".

وأخيرًا نلحظ حتى بالنسبة إلى مستويات إدارة الكلام الفعلي، كما في أخذ الدّور في الكلام، والكلام بطلاقة؛ نلحظ أنّ المتكلمين البيض يُظهِرون عدم الشّعور بالأمان أو عدم الارتياح عند حديثهم عن الأقليات، وذلك

بالتّردّد، والتّوقف المؤقت، وتصحيح بعض العبارات عندما يريدون تسمية الأقليات أو تعريفهم.

وكما أكّدنا سابقًا، فإنّ لخواص الخطاب عن الآخرين شروطًا، ووظائف، وعواقب اجتماعية تفاعلية فضلاً عن الخصائص الإدراكية؛ لذا، فإن الانتقاص من مجموعة الخارج - هو في حدٍّ ذاته - ممارسة تمييز اجتماعية، وتعبّر مظاهره الخطابية - في الوقت نفسه - عن التّحامل الكامن، الذي قد يسهم في تكوين هذا التحامل والتّحيز مع المتلقين أو تأكيدهما واستمرارهما.

التقارير الإخبارية

تُعدّ الأحاديث اليوميّة المكان الطبيعي لممارسة العنصريّة اليومية عمومًا، وبما أنّ عامّة النّاس لا يمتلكون السيطرة على خطاب النّخبة العام، فليس عندهم شيء "يقولونه" أو "يقومون به" ضدّ الآخرين، غير الحديث سلبًا "معهم"، أو "عنهم"، ومن الطبيعي - أيضًا- أن تنتشر الصور التقليدية السلبية والتّحامل والتّحيز العِرقي، بهذه الطريقة سريعًا في المجتمع، شأنها شأن الشائعات تمامًا.

وكما بيّنّا سابقًا، فبالرغم من ذلك، نجد أنّ أكثر الحديث اليومي عن الأقليات يُستمد من وسائل الإعلام؛ إذ يستشهد المتكلمون أو يشيرون - عادة - إلى التّلفاز أو الصحف كمصدر للمعارف أو الآراء عن الأقليات العِرقية، ويحصل مثل هذا بالنسبة إلى الموضوعات التي لا يمكن ملاحظتها مباشرة

في التفاعل اليومي، حتّى في البلدان أو المدن ذات الخليط العِرقي، وموضوع الهجرة من أبرز الأمثلة على ذلك؛ إذ يعتمد معظم المواطنين – في معلومتهم عن المهاجرين– على وسائل الإعلام، التي – بدورها – تعتمد على السياسيين والبيروقراطيين، والشرطة، أو وكالات الدّولة، ومن الطبيعي أن تجد أنّ أكثر الآراء والمعلومات عن الأقليات في المدن والمناطق، أو البلدان التي فيها أقلّيات قليلة، تأتي من خطاب وسائل الإعلام، والأدب، والكتب المدرسية، والدّراسات، أو غيرها من أنماط خطاب النّخبة، وبعبارة أخرى: تمثل وسائل الإعلام اليوم المصدر الرئيس للرأي والمعرفة عن "العِرقية" في المجتمع ليس بالنسبة إلى عامّة النّاس فحسب، بل – أيضًا – بالنسبة إلى النّخب أنفسهم.

لذلك ليس من الغريب أن نجد أن عددًا كبيرًا من البحوث تناولت تمثيل الأقليات في وسائل الإعلام كالتلفاز، والصّحف، ودور العرض (***Dates*** و ***Barlow***، ١٩٩٠؛ ***Jäger*** و ***Link***، ١٩٩٣؛ ***Hartmann*** و ***Husband***، ١٩٧٤؛ ***van Dijk***، ١٩٩١)، واعتمدت كثير من الدّراسات السابقة نهج تحليل المحتوى، وهذا يعني البحث العددي في الخصائص الملحوظة في النّص أو الحديث، مثل ذكر عدد المرات التي تمّ فيها تصوير أعضاء جماعة عِرقية معيّنة في الأخبار أو في الدّعاية والإعلان وطبيعة أدوارهم.

تقدّم هذه الدّراسات نظرة عامة عن تصوير الإعلام للأقليات، ولكنّها لا تخبرنا – بالتفصيل – عن طرائق تصوير الإعلام للأقليات أو العلاقات العِرقية، أمّا التّحليل المتطوّر للخطاب، فيكون قادرًا على توفير مثل هذه الدّراسة المفصّلة، ويكون قادرًا – أيضًا– على شرح أسباب تبني خطابات

وسائل الإعلام وتوضيحها لبُنى خطابيّة معيّنة، وكيفية تأثير مثل هذه البُنى الخطابيّة في عقول المتلقين، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تمكننا من الحصول على نظرة عميقة مفصّلة لدور وسائل الإعلام الأساسي في استمرار العنصرية في المجتمع.

وإذا ركّزنا – بنحو أكثر تحديدًا – على نوع وسائل الإعلام الذي يمثل القاعدة أو الأساس لمعظم المعتقدات عن الأقليات، وتحديدًا الأخبار، يمكننا أن نواصل التّحليل بطريقة مماثلة لتلك التي ذكرناها في نوع المحادثة، وهذا يعني أنّه يجب دراسة كلّ المستويات المحـددّة آنفًا، والبحـث عـن البنى أو الاستراتيجيات التي تظهر أنموذجية لتصوير وسائل الإعلام للآخرين.

للتقارير الإخبارية في الصّحافة بُنى تخطيطية تقليدية تتكون من عدّة عناصر، مثل: الموجز (عنوان الخبر + مقدّمته)، والأحداث الرئيسة، وخلفية الحدث (كالأحداث السّابقة، والسّياق، والتّاريخ)، والتّعليقات، والتقويم، ومن الممكن التّركيز – هنا – على *العناوين* ومعرفة ما إذا كانت عناوين التّقارير الإخبارية عن الأقليات تختلف عمّا هي عليه لو كانت عن أفراد المجموعة المهيمنة، واستنادًا إلى "المربّع الأيديولوجي العام" المذكور آنفًا، فقد نفترض أنّ العناوين الرئيسة في الأخبار تميل إلى تأكيد الخصائص السلبية للأقليات.

وقد أظهرت كثير من الأبحاث أنّ هذا هو الحاصل فعلاً، فعلى سبيل المثال، في دراسة هولنديّة وجدنا أن من بين ١٥٠٠ عنوان رئيس عن القضايا العِرقية لا يوجد عنوان إيجابي واحد عن الأقليات عندما يتم تمثيلهم كفاعل مسؤول عن الفعل، في حين يتم تقديم الفاعل دلاليًا في العنوان الرئيس لو كان من مجموعة الداخل.

ومن الممكن – كذلك – أن يكون بناء تركيب جملة عنوان الخبر متحيزًا لصالح مجموعة الداخل، كما هو الحال عند اختيار تركيب المبني للمجهول عندما يكون الفاعل من مجموعة الداخل مسؤولاً عن فعل سلبي؛ إذ إنّ تركيب المبني للمجهول يُبعد أو يقلّل من مسؤولية الفاعل عن الأفعال السلبية.

وعادة تلخّص عناوين الأخبار أهم معلومات التّقرير الإخباري، وتمثّل موضوعه الرئيس أيضًا، ويؤكّد تحليل إضافي لهذه المعاني الشاملة للخطاب ما وجدناه بالفعل في المحادثات اليوميّة، وبذلك تكون مشابهة لوسائل الإعلام في هذا الصدد (والعكس بالعكس، فوسائل الإعلام تعكس المعتقدات الشائعة)، أي أن *الموضوعات الشائعة في الخطاب حول الأعراق الأخرى* يمكن تصنيفها على أساس: الاختلاف، والانحراف، والتهديد، إذا كتبنا قائمة بأهم الموضوعات في الأخبار "العِرقية" في شتى الدول الغربية، أو البلدان التي يكون فيها الأوروبيون الطبقة المهيمِنة، فنجد – دائمًا– قائمة موحّدة بالموضوعات المفضّلة، مثل:

- الهجرة واستقبال الوافدين الجدد.
- القضايا الاجتماعية الاقتصادية، وفرص العمل والبطالة.
- التباينات الثقافية.
- الجريمة والعنف والمخدرات والانحراف.
- العلاقات العِرقية والتّمييز.

بصياغة أخرى، فإننا نجد -مرّة أخرى- من بين عدد من الموضوعات المحتملة - قائمة قصيرة تتكون من عناصر ذات طابع سلبي في تعريف الآخرين، فتُعرّف الهجرة بوصفها مشكلة أساسية دائمًا، ولا تُعدّ تحديًا إطلاقًا، أو بوصفها مفيدة لذلك البلد، بل غالبًا ما تمثل عبئًا ماديًّا على البلد، والشيء نفسه ينطبق على الموضوعات الرئيسة الأخرى؛ إذ يُعدّ موضوع الجريمة وما يتعلّق بها - كتعاطي المخدّرات - أحد الموضوعات الخمسة الأوائل في تصوير الأقليات، فيُنظر إلى جريمة الاتجار بالمخدّرات على أنّها الجريمة "الأنموذجية" للأقليات العِرقية. وكذلك الحال بالنسبة إلى ما يُسمّى بـ"الإرهاب" السّياسي الذي يرتبط اسمه دائمًا بذكر العرب، ونجد - أيضًا - أنّه غالبًا ما يتمّ التّركيز والمبالغة على الاختلافات الثقافية، في حين يتمّ تجاهل التشابه الثقافي بين المهاجرين وأصحاب البلد.

ونادرًا ما تقدّم موضوعات التمييز والعنصرية - التي من الممكن أن تقدّم وجهة نظر متوازنة للجوانب السلبية في المجتمع- أخبارًا عن انتشار التّمييز والعنصرية في المجتمع (ولا يتم ذكر عنصريّة النّخبة إطلاقًا)، وبدلاً من ذلك، نجد أنّ معظم مناقشات التّمييز والعنصرية تتحدث عن الاستياء العام من هذه الأقليات، أو عن حالات تمييز فردية قد تحدث في العمل أو تصدر من الأحزاب العنصريّة المتطرفة، وبعبارة أخرى: عند مناقشة موضوعي التّمييز والعنصرية في خطاب النّخبة، يُناقشان بوصفهما موضوعين في *مكان آخر* دائمًا، أي أنه "لا مكان للتمييز والعنصرية وسط خطاب النّخبة".

ومن دون شك، تُعدّ موضوعات الأخبار أكثر جزء مهم ومتميز فضلاً عن أنّها الأكثر قابلية للتذكر في قضايا الأخبار، ولكن هذه الموضوعات تكشف ما تراه وسائل الإعلام مهما فحسب؛ إذ إنّها لا تذكر الأسباب أو الطرائق التي تعتمدها وسائل الإعلام لبث هذه الموضوعات أو كتابتها، وبالرّغم من حصولنا على تفصيلات قليلة لجوانب المعنى الموضعي، وأسلوب تقارير الأخبار عن "العِرق أو العِرقية"، فإن هناك عددًا جيّدًا من النتائج التي يمكن الوثوق بها إلى حدٍّ ما.

لقد لاحظنا أنّ تركيب عناوين الأخبار اللغوي قد يؤدّي دورًا في تعزيز مسؤولية الفاعل أو تخفيفها عن طريق اختيار المبني للمجهول أو المعلوم، وبالطريقة نفسها يمكن التقليل من مسؤولية الفاعل بواسطة الجمل والعبارات الاسمية، أو بواسطة ترتيب كلمات الجملة، مرّة أخرى، نجد أنّ الاستراتيجية المتحكّمة ببُنى الجمل والترتيب الموضعي للكلمات هي النّزعة الاستقطابية التي تميل إلى التقديم الإيجابي للذات والتقديم السلبي للآخرين (وتُسمّى هذه الاستراتيجية بالمربّع الأيديولوجي أيضًا)، ومن الممكن أن نجد إشارات إلى "الاستياء" أو "التّمييز" في البلاد، لكن لا توجد إشارة توضّح *مَن* الذي يمقت *مَن*، أو *مَنْ* يميّز ضدّ *مَنْ* دائمًا، كما لو كانت العنصريّة أو التّمييز تمثّل ظاهرة طبيعية بدلاً من أنّها ممارسات أفراد المجموعة المسيطرة.

بالإضافة إلى تلك الأبعاد المتعلقة بالأشكال السطحية للخطاب (التركيب)، فإن نظام *المعنى الغني* هو الذي يدمج العديد من المعتقدات الكامنة التي تمثل النماذج العقلية الرائجة عن الأحداث العِرقية والتّمثيلات الاجتماعية المشتركة للمجموعات العِرقية أو العلاقات العِرقية عمومًا،

وباتباع المربّع الأيديولوجي الذي صار مألوفًا الآن، سوف يتم تسليط الضوء على المعلومات العامّة الإيجابية عنـــ"نا" وتسليط الضّوء على ما هو سلبي عنـــ"هم"، والعكس بالعكس.

ومن النّاحية الدّلالية هذا يعني أنّ المعلومات ستميل إلى أن تكون صريحة جليّة وليست ضمنية، ودقيقة لا غامضة، ومحدّدة لا عامة، ومؤكّدة لا مفتـــرضة، ومفصّلة لا مختصرة، وغير ذلك، ونادرًا ما تتحدّث الأخبار – بالتفصيل – عن التّعصب والتّمييز أو العنصريّة اليوميّة التي تمارسها مجموعتـــ"نا"، في حين يتمّ إعطاء تفاصيل بشأن جرائم مجموعتـــ"هم" وعنفهم وانحرافهم.

وبعد وضع عملية التّداخل الإدراكي (للنماذج العقلية) التي بيّناها آنفًا بالحسبان يمكن افتراض أنّ بُنى المعنى هي وظيفة للتمثيلات العقلية الكامنة التي تصور ببساطة الأحداث العرقية والجماعات العِرقية، في حين تكون النّماذج العقليّة على المستوى الشخصي الفردي خاصّة وتعبّر عن الآراء الشّخصية، ولكنّها قد تتضمن – أيضًا– الصّور النمطية السلبية وأنماط التّحيّز، والأيديولوجيات المشتركة على نطاق واسع في المجتمع، وكلّما كانت هذه النماذج العقلية أقل وعيًا (كما هو الحال عادة مع الأشكال الخفية من العنصرية)، ازداد تشابك إجماع الآراء مع الأيديولوجيات العِرقية المهيمنة، وفي الواقع يوفر التّحليل التفصيلي للأخبار عن الأحداث العِرقية مصدرًا غنيًا لدراسة الإدراك الاجتماعي المعاصر.

لنلاحظ أنّ ما يقوله النّاس ويعنونه في الخطاب ليس نتيجة لمعتقداتهم العرقية، بل إنه – أيضًا – وظيفة *السّياق*، مثل إعداد المكان والزّمان، والمتكلّمين/المؤلّفين، والجمهور، ونوع الخطاب، وغير ذلك، ونجد أنّ طرائق تقديم الأخبار عن الشّؤون العرقية في الصّحف والتابلويد (الصّحف المحلية التي تُعنى بالفضائح) – مختلفة جدًّا وذلك تبعًا لسياقاتها، حتى لو كانت النّماذج العقليّة عن الأحداث العِرقية لدى الصحفيين نوعًا ما متماثلة، وتظهر هذه الاختلافات السّياقية بوضوح لا سيّما في بُنى الأسلوب (الخارجي) المتنوّع للخطاب (مثل التّخطيط الشّكلي، وبناء الجملة، والمفردات، والأدوات البلاغية).

للتقارير الإخبارية – أيضًا – بُعد مهم في علاقة النّصوص بعضها ببعض، فصناعة الأخبار تعتمد على عدد كبير من المصادر الإخبارية، كنصوص التقارير الإخبارية الأخرى، والمؤتمرات الصّحفية، والمقابلات، والدّراسات العلمية، وهلم جرًّا، ويظهر التناص في نصوص التّقارير الإخبارية في شكل أنماط مختلفة من الاقتباس والرّجوع إلى الخطابات الأخرى؛ لذلك لم يكن مفاجئًا أن نلحظ اعتماد الصحف – عمومًا – على نصوص النُخب من البِيض (مثل نصوص الحكومة أو الشرطة، أو العلماء) وعدّها المصدر الرئيس للأخبار، بوصفها أكثر مصداقية وثقة من نصوص الأقليات، وفي الواقع، لا تمتلك الأقليات المدخل المباشر إلى وسائل الإعلام، وإذا اقتُبِس شيء منها اقترن دائمًا بنصوص أفراد مجموعة الأغلبية أو مصادرها لإضفاء المصداقية على الخبر، أمّا بالنسبة إلى التصريحات التّمييزية والعنصريّة ضدّ الأقليات، فغالبًا ما يتمّ التّقليل من أهميتها والتّشكيك في مزاعمها.

هذه الجوانب وغيرها من تقارير الأخبار عن العِرق تعبّر بوضوح عن مواقف المجموعة المهيمِنة وأيديولوجياتها عن العِرقية، وبهذه الطريقة يتم التأثير - بنحوٍ كبير- في العنصرية؛ لذلك نجد أنّ تهميش الأقليات في الأخبار يتعدّى هذه الحقائق ليتضمن الصحفيين وغرف الأخبار أيضًا، أمّا معظم الروّاد الصّحفيين في أوروبا الغربية من الأوروبيين البيض فهم الذين يقومون بالتّحقيق في الأخبار، والبحث عن المصادر والآراء التي تتفق مع آراء أفراد مجموعتهم، وقليلاً ما يعرجون على آراء الأقلّيات، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الصحفيين المنتمين للأقلّيات ما زالوا لا يمتلكون منفذًا إلى وسائل الإعلام، ونادرًا ما يكونون في المناصب القياديّة، وكما رأينا سابقًا أنّ النّخب - لا سيّما في أوروبا- هم دائمًا من البيض، وهم - أيضًا - الذين يسيطرون على محتويات الأخبار وأنماطها وأسلوبها وأهدافها وصناعتها، ولذلك نجد أنّ وسائل الإعلام - لا سيّما الصّحافة اليمينية (التابلويد) - تمثل جزءًا من مشكلة العنصرية بدلاً من أن تكون جزءًا من علاجها.

الكتب التعليمية

يمكن القول: إنّ الخطاب التعليمي يأتي في المرتبة الثانية في درجة تأثيره في المجتمع، بعد وسائل الإعلام، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بنقل المعتقدات التي لا تُتناول - عادةً - في المحادثة اليوميّة أو وسائل الإعلام؛ إذ يقضي - يوميًا - جميع الأطفال والمراهقين والبالغين عدّة ساعات مع الدروس والكتب التعليمية؛ (إذ إنّ الكتب الوحيدة التي يجب قراءتها تكون عن

ثقافتنا)، وهذا يعني أنّه لا يمكن موازنة ما تطبعه المدرسة في الأذهان مع أيّة مؤسّسة أو خطاب آخر.

والسيّئ في ذلك أنّ هذا الشيء ينطبق – أيضًا– على الدّروس التي تكون عن اللاجئين والأقليات وشعوب العالم الثالث، (أي عنـــ"هم")؛ إذ غالبًا ما تكون مثل هذه الخطابات ذات طابع سلبي عنـــ"هم"، فضلاً عن أنّها متحيّزة بوضوح ضد"هم"، والشيء الحسن في مجال التعليم هو أنه بالإمكان تطوير الخطابات البديلة وإجـــراء التّعديلات الممكنة فيه أكثر من أيّ مجال أو مؤسّسة أخرى في المجتمع.

لقد أُجريت بعض الدّراسات عن تصوير الأقليات وشعوب العالم الثّالث في الكتب التعليمية، وأظهرت تحليلات المحتوى البسيطة – مرارًا وتكرارًا – أنّ هذا التّصوير – حتّى وقت قريب – يميل إلى أن يكون متحيزًا، وذا طابع سلبي عن الأقليات، وأوروبي التوجه، وبعض الكتب التعليمية كانت – حتى وقت مبكر من هذا القرن– عنصرية بوضوح (***Blondin***، ١٩٩٠؛ ***Klein***، ١٩٨٥؛ ***Preiswerk***، ١٩٨٠؛ ***van Dijk***، ١٩٩٣).

وكما بيّنا سابقًا تغيّرت موضوعات كثيرة في الكتب التعليمية المعاصرة، فلقد تجاهلت الكتب التعليمية الأقليات وهمشتهم حتّى أواخر الثمانينيات، بالرّغم من الوجود الضخم لمثل هذه الأقليات في البلاد، وحتى في الفصول الدّراسية أنفسها، وبدأت الكتب التعليمية في العلوم الاجتماعية والمجالات الأخرى حديثًا بالكتابة عن الأقليات، في حين تجاهلت الكتب التعليمية أو خففت من الصورة السلبية في المعلومات عـــ"نا" (كالحقبة

الاستعمارية)، وظهر حديثًا اتّجاه جديد يدعو إلى تعليم الأطفال الجوانب غير المتألقة في تاريخـــ"نا" أو مجتمعـــ"نا" أيضًا.

ومع ذلك ما يزال هذا العمل اتّجاهًا وليس قاعدة واقعية يُعمل بها؛ إذ إنّ كثيرًا من الكتب المعاصرة في عدد من الدّول الغربية ما تزال أوروبيّة- التّوجه أساسًا، كما في عبارة: ليس اقتصادنا أو تكنولوجيتنا أفضل منهم فحسب، ولكن – أيضًا – وجهات نظرنا، وقيمنا، وجمعياتنا، وسياستنا متفوقة عليـــ"هم" دائمًا، وتستمر المجموعات المهيمِنة في تكرار هذه الصور التقليدية السلبية عن الأقليات والشعوب غير الأوروبية الأخرى، ويتم التعامل مع دول العالم الثالث بطريقة مماثلة، بالرّغم من وجود اختلافات كثيرة، وكما هو الحال في الصحافة يرتبط تقديم الآخرين – دائمًا – بالمشكلات، علمًا بأنّـــ"نا" نحاول تقديم الحلول لـــ"هم"، ويصحُّ الشيء نفسه بالنسبة إلى الأقليات في البلاد؛ إذ يتم التعامل معها استنادًا إلى الاختلافات الثقافية بينـــ"نا" وبينـــ"هم"، والتركيز على انحرافاتهم، ونادرًا ما يتم التعامل معـــ"هم" على أساس حياتهم اليومية، وعملهم، وإسهاماتهم في كلّ من الثقافة والاقتصاد في بلادنا، وأخيرًا تتجاهل تمارين الكتب المدرسية والواجبات المدرسية – في كثيرٍ من الأحيان- حضور أطفال الأقليات في الفصل الدّراسي، وإن لم يحدث ذلك، فمن الممكن أن تتحدث هذه الواجبات أو التمارين عنـــ"هم" ليس كأنّـــ"هم" جزء منـــ"نا".

مثل هذه الخواص المختلفة وغيرها للكتب التعليمية لا تمثل منهاجًا مثاليًا لاكتساب المعتقدات والمعلومات عن الأعراق الأخرى التي يُفترض أن تعدّ الأطفال للتّعايش مع المجتمعات المعاصرة المفتوحة، وتعدّد الثقافات في

الغرب وأميركا الشمالية وأماكن أخرى؛ إذ يمثل الأوروبيون المجموعة المهيمِنة على غير الأوروبيين، وكما هو الحال بالنسبة إلى وسائل الإعلام والسّكّان البالغين، تمثل الكتب التعليمية والفصول الدراسية الخاصة بهم قاعدة استمرار المعتقدات العرقية المتحيّزة والممارسات التمييزية اليومية، وقد بيّنا سابقًا أنّ العنصريّة تُعلّم، وهي ليست حالة فطرية أو طبيعية، وتبدأ عملية تعلّمها منذ المراحل الدراسية الأولى، مبتدئة من المدرسة.

الخطاب السياسي: المداولات البرلمانية

يُعدّ السياسيون من أكثر النّخب الرّمزية المؤثّرة في المجتمع؛ إذ إنّهم يمتلكون منافذ مميزة إلى الخطاب العام والسيطرة عليه، وفي الواقع، فإن كبار السّياسيين هم الذين يُعرّفون الوضع أو الحالة العرقية، حتى قبل وسائل الإعلام، وغالبًا ما تكون مؤسسات الدولة كدائرة الهجرة والشرطة - فضلاً عن أجهزتها البيروقراطية - هي المؤسسات الأولى التي "تتحدّث مع وعن" المهاجرين الجُدد، ومن ثمّ سرعان ما يُصبح مثل هذا الخطاب رسميًّا، سواء فيما يتعلق بالمعنى أم المضمون والأسلوب؛ إذ ستعتمده وسائل الإعلام التي تغطي أخبار مثل هذه الوكالات والمؤسسات، وبذلك ينتشر تعريف الوضع العرقي عن المهاجرين في البلاد عمومًا من وجهة نظر المجموعة المهيمِنة، ومن الممكن أن تكون هذه الخطابات، التي تعتمد على أحزاب وسياقات سياسية معيّنة أيضًا - متحيزة أو عنصرية، وقد تتخذ موقفًا رافضًا ومناهضًا للعنصريّة على أساس حقوق الإنسان، والتّعدّدية الثقافية، والتنوّع أو الانفتاح

السّياسي (راجع Hargreaves و Leaman، ١٩٩٥؛ Hurwitz و Peffley، ١٩٩٨؛ Solomos، ١٩٩٣).

تاريخيًا، يمثّل الخطاب السياسي عن الآخرين، سواء أكانوا من الأقليات داخل البلد أم من غير الأوروبيين في بلدان العالم الثالث أم المستعمرات - أكثر الأشكال العنصريّة السافرة في خطابات النُخبة (Lauren، ١٩٨٨)، فقد كان القادة السياسيون - حتى الحرب العالمية الثانية- ينتقصون ممن هم من أصل آسيوي أو إفريقي، ويدّعون تفوق مجموعة البِيض الغربيين وتعاليهم، وبسبب المحرقة اليهودية، والحرب العالمية الثانية، وتشوّه سمعة المعتقدات العنصرية لتوظيفها من النّازيين، صار الخطاب السياسي ما بعد الحرب العالمية الثانية أقل عنصرية بوضوح فيما يتعلق باليمين المحافظ، وفي حين أصبح خطاب اليسار الليبرالي أكثر عداء للعنصريّة، ولا ينبغي أن يُنظر إلى هذا التّطور على أنه أنموذج تقدمي ثابت، وذلك لأنّ الخطاب الذي يشوّه صورة اللاجئين والمهاجرين ويعدّهم مشكلة بدأ يظهر واضحًا حتى بين الأحزاب السياسية الرئيسة في تسعينيات القرن الماضي.

ويظهر تحليل المداولات البرلمانية بشأن الأقليات والهجرة واللاجئين والقضايا العِرقية عمومًا عددًا من المميزات المماثلة لخطابات النُخبة الأخرى التي اطّلعنا عليها سابقًا (van Dijk، ١٩٩٣)، وما يميز نوع هذا الخطاب هو خصائصه السياقية، وتحديدًا: المجال السياسي، ومؤسسة البرلمان، والعمل السياسي الاجتماعي الشّامل للتّشريعات الاجتماعية والسياسية، وأدوار المشاركين العديدة المختلفة (كالسّاسة وأعضاء الحزب، والنوّاب، وممثلي

الشعب، وأعضاء المعارضة، وغيرهم)، والأحداث السياسية المتعلقة، كدعم قانون ما أو معارضته، وإلقاء خطاب، وانتقاد الحكومة، والهجوم على المعارضين، وهلم جرًّا.

وتُنظم أجزاء كبيرة من المداولات البرلمانية عن الهجرة والقضايا العرقية بوصفها وظيفة لأبعاد السياق تلك، ويحتاج أعضاء البرلمان إلى أصوات النّاخبين للبقاء في مراكزهم؛ لذلك فهم يعتمدون أسلوب اللجوء إلى الاستراتيجيات الشعبوية في الحديث، كما في عبارة: "الشعب يريد ذلك"، تبريرًا لتشريع قانوني يفرض قيودًا على الهجرة مثلاً، ولا تمثل المواقف المتخذة بشأن السياسات العِرقية في البرلمان، والدّفاع عنها – آراء شخصية، لكنّها تعبّر عن المواقف المشتركة لحزب سياسي، أمّا الموضوعات المختارة فهي من وظائف العمل الفعلي للتشريع، كالتّعامل مع قانون الهجرة أو وصول اللاجئين من البوسنة أو كوسوفو.

وعلى نحو مشابه، يعرّف السّياق السياسي مفهوم "الوطنية" التي تُستقى في المداولات البرلمانية بشأن الهجرة والأقليات، ويُعتمد أسلوبا "التنصل والتنويه" في الخطاب البرلماني بالطريقة نفسها التي يُستخدما بها في الحديث اليومي، فنجد أنّ الخُطب البرلمانية قد تبدأ – أيضًا – بمقدمة طويلة مُعتمدةً أسلوب التقديم الإيجابي للذات، من خلال صورة تمجيد وطني لـ"تقاليد التسامح العريقة" أو "حسن ضيافة الوافدين"، ولكن – بطبيعة الحال – "لا يمكننا السماح لهم جميعًا"؛ إذ "ليس لدينا المال"، وهكذا دواليك، وهذا يعني أنّ ما بقي من هذه المداولات (الخطب) غالبًا ما يكون سلبيًّا عند وصف الآخرين أو لإضفاء الشرعية على مزيد من القيود للحدّ من الهجرة، هذا هو صوت

المجموعة المهيمِنة، وقد نجد في بعض الأحيان أصواتًا أخرى أكثر تسامحًا، تنادي بالحدّ من العنصرية، وهي أصوات المعارضة التي تناشد وتطالب بالعمل بمبادئ حقوق الإنسان العالمية.

ومن النّاحية البنيوية تُنظم المداولات البرلمانية في صورة متواليات من خطب أعضاء الحكومة والمعارضة أو ممثليهما على التوالي، ووفقًا للمواقف والأدوار السياسية، يتكلّم كل عضو "عن" قضية معيّنة، كأن تكون آخر حدث عِرقي أو قانونًا بهذه الخصوص، أو تقديم حجــج لدعم عــدد مــن القضايا أو رفضها، كجوانب السياسة العِرقية أو الهجرة، وهذا يعني أنّ أسلوب مثل هذه المداولات والخطب سيكون حجاجيًا وبلاغيًا إلى حدٍّ كبير.

وبغض النّظر عن الخطاب الوطني والشعبوي المعروف أو خطاب حقوق الإنسان المذكورة آنفًا، فمن الممكن عدّ *التقنيات الحجاجيّة* عن الهجرة من الأمور اللافتة للنظر التي تميّز المداولات البرلمانية، مثل الخطوات المتبعة لتشريع قانون للحدّ من الهجرة، وصار كثير من هذه الخطوات حججًا قياسيّة أو مستحسنة، مثل الإشارة إلى العبء المادي على "الرّجل الأبيض"، والأسف لــ"الاستياء" من المهاجرين في البلاد، واقتراح استقبال اللاجئين في بلدهم، والحاجة إلى الاستماع إلى إرادة الشعب، وهلم جرًّا، وبالطريقة نفسها يمكن أن تكون مثل هذه الحجج زاخرة بأنواع مختلفة من *المغالطات*، ويتم الوصول إلى المصداقية -وليس الحقيقة- عن طريق الإشارة إلى مصادر ذات سلطة أو إلى صنّاع الرّأي، كالعلماء أو الكنيسة، وتُعتمد أمثلة فعّالة ومؤثرة عاطفيًا في هذا الحجاج؛ وذلك بالاستشهاد إمّا بطرائق احتيال المهاجرين وإمّا بطرح قضية تعذيب بعض الأنظمة الخارجية لمواطنيها من

أجل الحصول على الهجرة، ويدور الحجاج حول إمّا دعم إصدار قوانين الهجرة لشؤون اللاجئين أو للحدّ من ذلك، وفي كلتا الحالين يكون القرار استسلامًا لمغالطـة التعميم؛ لأنّ هـذه القـرارات تعتمد على حالات فردية ولا يمكن أن تُعمّم.

ومرّة أخرى نجد أنّ الاستراتيجية الكليَّة في اختيار هذه *الخطوات الحجاجية* تعتمد على المربع الأيديولوجي المتمثل في تقديم الذات إيجابيا وتقديم الآخرين سلبيا، فقد لا يكون الآخرون - في مثل هذه الحال - المهاجرين فحسب، ولكن أيضًا أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة، الذين يدافعون عن حقوق المهاجرين، أو العكس بالعكس، فقد يكونون هم أولئك الذين ينتهكون مثل هذه الحقوق.

غالبًا ما تكون المداولات البرلمانية علنية ورسمية وتُوثّق ضمن سجلات البرلمان، وهذا يعني أنّها تخضع للرّقابة الصّارمة من حيث المضمون والأسلوب، لا سيّما الخطابات المكتوبة، أمّا المداولات الفورية (غير المخطّط لها) فتكون أقلّ رسمية، وقـد تختلف مـن بلد إلى بلد آخر؛ إذ تكون مثل هذه المداولات الفورية في فرنسا ساخنة، تتخللها مقاطعات ومداخلات، وتعتمد كثيرًا من أساليب البلاغة المختلفة، خلافًا لهولندا وإسبانيا؛ إذ تكون المداولات البرلمانية فيهما رسمية ومهذبة، وينطبق الشيء نفسه بالنسبة إلى معاني المداولات وأساليبها الخاصة بالأقليات والهجرة.

ويحظّر ضبط النفس والظهور للجمهور -على سبيل المثال- الانتقاص من الآخرين أو اختيار المفردات المتحيزة أو المتحاملة على الأقليات بوضوح، وهذا يعني أنّ مثل هذا الخطاب الرسمي نادرًا ما يكون عنصريًّا

(جدًا)، بل بخلاف ذلك قد يُظهر التسامح والتفاهم بنحوٍ كبير، لكنّنا بيّنا آنفًا أنّ ذلك – أيضًا – يمكن أن يُعدّ خطوة استراتيجية أو تنويهًا أو تنصلاً لتقديم موضوعات أكثر سلبية، ويحتاج المتحدثون إلى توضيح الأسباب التي تعدّ المهاجرين أو الهجرة سيّئة بالنسبة "إلينا" بغية تشريع قانون أو فرض قيود للحدّ من الهجرة، ومثل هذا التّصريح العام لا يمكن أن ينفّذ إلاّ عن طريق استراتيجية الخطاب العام، المتمثلة في "تقديم الآخرين سلبيا" على جميع مستويات الخطاب، ولذلك سنجد في المداولات البرلمانية إشارات إلى الاحتيال والمخدّرات والجريمة عند وصف المهاجرين، فضلاً عن تأكيد الاختلافات والصراعات الثقافية بينــ"نا" وبينــ"هم"، والآثار السلبية الجمّة على فرص العمل والتوظيف.

ملاحظات ختاميّة

بإيجاز نلحظ أنّ الخطابات العلنية المؤثّرة، وتحديدًا خطاب النّخب ومؤسّسات النّخبة، تظهِر كثيرًا من الخصائص المشتركة التي لا تعكس النماذج العقلية الكامنة والتمثيلات الاجتماعية المشتركة المشابهة للنّخب فحسب، ولكنّها – أيضًا – تعكس طرائق التّفاعل والاتّصال والإقناع الاجتماعي وتكتيكات أو أساليب تكوين الرأي العام لهم أيضًا.

أمّا الاختلافات فغالبًا ما تكون سياقية، وتعتمد على أهداف المشتركين فيها وآفاقهم وتوقعاتهم، لكن عند وجود أهداف متشابهة ستكون بُنى تنظيم الرأي العام، والشرعية، واتخاذ القرارات واستراتيجياتها متشابهة بنحوٍ

ملحوظ في مثل هذا النوع من الخطاب، سوف نجد في خطاب النّخبة موضوعات تنميطية، وحجج تقليدية شائعة، وتنصلات وتنويهات لحفظ ماء الوجه (حسن الصورة اجتماعيًا) التي تساعد على تكوين الانطباع وصوغه؛ إذ إنّ النّخب تعتمد مغالطات حجاجية متشابهة، وتختار مفردات متشابهة عند الحديث عنـــ"هم"، وتعيد اختيار الاستعارات والأساليب أنفسها عندما تنتقدهم وذلك لتأكيد بعض خصائصهم السيئة.

وتسهم جميع هذه البُنى والمستويات والأنواع النخبوية في الاستراتيجية العامة للتقديم الإيجابي للذات والتقديم السلبي للآخرين، ووجدنا أنّ هذه البُنى والاختيارات قد تسهم في بناء البُنى العقلية التي تحافظ على المواقف والأيديولوجيات السلبية عن الأقليات والهجرة، وأخيرًا، بما أنّ إدراك المجموعة المهيمِنة هو الغالب وسط النُّخب والسكّان عمومًا، فبالتأكيد سوف يُقلَّد وينتشر؛ ومن ثمّ يُلهِم خطابات وممارسات اجتماعية سلبية أخرى، وبهذه الطريقة، نبدأ في فهم الطرائق التي يشارك فيها الخطاب، لا سيّما خطابات النّخب العامّة، في إعادة إنتاج العنصريّة.

الفصل السادس

الخطاب وإنكار العنصريّة

الخطاب والعنصرية

إحدى أهم خواص العنصريّة المعاصرة هي إنكارها، ويتّضح هذا – عادةً– في عبارات التّنصل التي تظهر في عبارة معتادة هي: "ليس لديّ أيّ شيء ضدّ السّود، ولكن...". ويتناول هذا الفصل الاستراتيجيات الخطابية، فضلاً عن الوظائف الإدراكية والاجتماعية لأنماط الإنكار في أنواع النّص والحديث المختلفة حول الأمور العِرقية أو العنصريّة.

وتأتي دراستنا في هذا الكتاب ضمن إطار برنامج البحوث متعدّد التّخصصات في جامعة أمستردام الذي يتناول إعادة إنتاج العنصريّة بواسطة التّواصل والخطاب، فقد أجريت عدّة بحوث ضمن هذا البرنامج لتحليل الأحاديث اليومية، والكتب المدرسية، والأخبار في الصّحافة، والخطاب البرلماني، وغيرها من أشكال التواصل المؤسسي والتّواصل العامّة (*van Dijk*، ١٩٨٤، ١٩٨٧*a*، ١٩٨٧*b*، ١٩٩١).

وتكمن الفكرة الاسترشادية لهذا البحث في أنّ التّحامل أو التّحيّز العِرقي والعنصري يُكتسب ويُتداول ضمن مجموعة البِيض المهيمِنة عن

طريق المحادثة اليوميّة أو النّصّ والحديث المؤسساتي، ويرمي مثل هذا الخطاب إلى التعبير عن المواقف العِرقية السلبية ونقلها، وإضفاء الشرعية عليها، أو إخفائها أو إنكارها في الواقع، ولذلك ينبغي اتّباع مقاربة تحليلية للخطاب تتسم بالدقة والمنهجية لكي نستطيع إعادة بناء إدراك مجموعة البِيض الاجتماعي بشأن الجماعات الأخرى.

ويفترض برنامج هذا البحث أنّ لنصوص الخطاب عن الأقليات، واللاجئين، والمهاجرين أو أفراد المجموعات غير البيضاء الأوروبية عمومًا أو شعوب العالم الثالث وأحاديثهم – وظائف ومهام اجتماعية وسياسية وثقافية واسعة، ونجد أنّه – فضلاً عن تطبيق أيديولوجية تقديم النفس إيجابًا وتقديم الآخرين سلبًا؛ فإن هذا الخطاب يشير – أيضًا– إلى عضويّة المجموعة، وولاءات مجموعة البِيض، وشتى الظروف التي تعمل على استمرار سيطرة مجموعة البِيض وهيمنتهم على جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية عمومًا.

ويُعدّ الإطار النّظري الذي ينظم برنامج هذا البحث معقّدًا ومتعدّد التخصصات، ويتطلّب الوصف المنهجي للنّص والحديث نظرية واضحة في الخطاب، فارتباط بُنى الخطاب بالتمثيلات العقلية مثل النماذج والاتجاهات وأيديولوجيات الأحداث العِرقية ومجموعات المجتمع أو منظماته والثقافة العنصرية – تفترض وجود تطور نفسي للإدراك الاجتماعي، وينبغي أن يُدرس الدور الذي يقوم به الخطاب في إعادة إنتاج هيمنة مجموعة البِيض ضمن المنظور الواسع للنظرية الاجتماعية الثقافية في العنصريّة والنزعة العِرقية.

مثل هذه المقاربة متعدّدة المداخل والتّخصصات لدور الخطاب والتّواصل في إعادة إنتاج العنصرية- تعمل -أوّلاً- على المستوى الاجتماعي الجزئي (الأصغر) للتّفاعلات اليومية، والخطاب والإدراك الاجتماعي لأفراد المجموعة، وثانيًا: إن "الأحداث والسلوك" على المستوى الجزئي (الأصغر) تخلق بُنى الهيمنة وعدم المساواة الموجودة على المستويات المتوسطة والشاملة (الكلية) للجماعات، والتشكيلات الاجتماعية، والأحياء السكنية، والمؤسّسات، والمنظمات والدول والعالم بأسره.

وفي الوقت نفسه تتطلب دراسة الاعتماد المتبادل بين البُنى الجزئية (الصّغرى) والكلية للعنصرية - أيضًا- تحليل العلاقات بين الإدراك والفعل؛ إذ يتمّ تحليل العلاقة التي بين النماذج العقلية لأفراد المجموعة وممارساتهم على المستوى الجزئي، وعلى المستوى الكلي، ويتمّ تحليل العلاقة التي بين مواقف المجموعة الاجتماعية وأيديولوجياتها، من جهة، والبُنى الاجتماعية، من جهة أخرى.

واستنادًا إلى ما توصلت إليه دراسات سابقة، فإن هناك فرضية أخرى مهمة هي أنّ نُخب السياسة ووسائل الإعلام والأكاديميات والشّركات والتّجارة والأعمال وغيرها من المجموعات تؤدّي دورًا مهما في استمرار العنصريّة؛ إذ إنّ هذه النُّخب تسيطر على منافذ إلى أنوع الخطاب العام المختلفة، فهم الذين يحافظون على استمرار هيمنة مجموعة البِيض، ويقومون - عادةً- بصوغ آرائهم عن العِرقية بكفاءة مقنعة، وبالرّغم من استمرار التّفاعل بين النُّخبة وأنماط العنصريّة الشائعة، يشير تحليل كثير من أنواع

الخطاب المختلفة إلى أنّ النُخب تبدأ بتكوين الأيديولوجيات أو المعتقدات العِرقية، ومن ثمّ تكثر هذه الأيديولوجيات في الخطابات الشائعة، وتكون - عادةً- أكثر عدوانيّة وتطرفًا، وبالفعل، كثير من أنماط العنصريّة الثّقافية أو العِرقية "المعاصرة"، أو "الجديدة" أو "اليومية"، التي سندرسها لاحقًا- مأخوذة من خطاب النُخبة (لمزيد من التفصيل راجع، *van Dijk*، ١٩٨٧b، ١٩٩٢)، ولا تتعارض هذه الفرضية مع إمكانية أن تؤدي بعض مجموعات النُخبة (كالمعارضة) دورًا بارزًا أيضًا في صوغ الأيديولوجيات المناهضة للعنصريّة، وبحثت دراساتنا السّابقة للنّصّ والحديث - ضمن هذا الإطار النّظري المعقّد - موضوعات الخطاب المهيمِن، ومخطّط النّص، مثل رواية القصص، والجدليات، فضلاً عن الخطوات الدّلالية الموضعية (كاعتماد التّنصل أو التنويه المذكورين أعلاه)، والأسلوب، والبلاغة، والخطابة، وخواص تفاعل المحادثة.

لقد اقترحنا - أيضًا - أنّ إحدى نتائج دراسات النّص والحديث السّابقة وضّحت أنّ كثيرًا من أفراد مجموعات البِيض تتبع استراتيجية مزدوجة عند الحديث عن الأقليات العِرقية أو العنصريّة؛ إذ إنّهم يتّبعون أيديولوجية تقديم النفس إيجابًا، من جهة، ووضع استراتيجية غامضة أو غير مباشرة أو اعتماد أيديولوجية تقديم الآخرين سلبًا بوضوح للتعبير عن هذه الأقليات، من جهة أخرى، وفي الواقع نادرًا ما يخلو أسلوب الانتقاص من مجموعة الخارج من التّعبيرات التي تفضّل مجموعة الداخل أو تحفظ صورتهم اجتماعيًا، لا سيّما في الخطاب العام.

إنكار وجود العنصرية

يُعدّ إنكار العنصريّة إحدى الخطوات التي هي جزء من استراتيجية تقديم النفس إيجابًا، وتحظر المعايير والقيم العامة - إن لم يكن القانون أيضًا - أنماط التّعصب والتّمييز العِرقي الجلية، ويدرك معظم أفراد مجموعة البيض هذه القيود الاجتماعية، وإلى حدٍّ ما، يوافقون عليها ويعترفون بها (*Billig*، ١٩٨٨)، ولذلك نجد أنّ الخطاب العنصريّ الصريح ضمن دراستنا عادةً ما يُنكر عنصريته، أو - على الأقل - يخفّف من حدّتها.

ومن المثير للاهتمام أنّ دراستنا وجدت - أيضًا - أنّ الخطاب الأكثر عنصريّة يميل - عادةً - إلى اعتماد أساليب خاصّة لإنكارها والتّنصل منها، ويبين هذا الأمر أنّ مستخدمي اللغة الذين يقولون أشياء سلبية عن الأقليات؛ يدركون جيّدًا حقيقة ما يعملونه عند كسرهم القواعد والأعراف الاجتماعية الدّاعية إلى التّسامح مع الآخرين أو قبولهم.

ولأنماط إنكار وجود العنصريّة، واستراتيجية تقديم النفس إيجابًا، بُعد فردي واجتماعي؛ إذ وجدت دراستنا أنّ معظم المتحدّثين البِيض أنكروا عنصريتهم، وأظهروا استياءهم ورفضهم بأن يُوصفوا بالعنصريين، والأهم من ذلك أنّ مثل هذه الاستراتيجيات للإنكار الفردي ترمي - في الوقت نفسه- إلى الدّفاع عن مجموعة الدّاخل كلّها: "نحن لسنا عنصريين"، و"مجتمعنا ليس مجتمعًا عنصريًّا".

وهنا نجد أنّ نمط الإنكار الفردي الأوّل إحدى سمات المحادثات غير الرّسمية اليومية، في حين يمثّل أسلوب الإنكار الجمعي الثّاني نمطًا من أنماط

الخطاب العام، كما هو الحال في خطاب السياسة، والإعلام، والتّعليم والشّركات، والتّجارة والأعمال، والمنظمات الأخرى، وبما أنّ الخطاب العام يصل إلى جمهور كبير، نجد أنّ الإنكار الجمعي للعنصريّة في الخطاب العام له تأثير اجتماعي كبير جدًّا أيضًا، وبذلك يكون أكثر إضرارًا أيضًا؛ لأنّ خطاب الإنكار الاجتماعي يساعد على بناء إجماع الرأي لمجموعة البِيض المهيمِنة، وليس هنالك سبب أو مصلحة لأفراد مجموعة البِيض في التشكيك في مثل هذا الإنكار أو رفضه ومعارضته من الأساس.

وتُعدّ استراتيجية حفظ ماء الوجه (تلطيف الصّورة) أو تقديم النفس إيجابًا من الظواهر المعروفة في علم النفس الاجتماعي، وعلم النفس، وبحوث الاتّصالات، التي تمثل جزءًا من الاستراتيجية العامة لتكوين انطباع حسن عن النّفس (**Brewer**، ١٩٨٨؛ **Brown** و**Levinson**، ١٩٨٧؛ **Goffman**، ١٩٥٩؛ **Schlenker**، ١٩٨٠؛ **Tedeschi**، ١٩٨١)، ويحاول النّاس أن يعملوا، ومن ثمّ يتكلمون بالطريقة التي تجعل المتلقين لهم أو المستمعين إليهم يكوّنون انطباعًا إيجابيًا عنهم بقدر المستطاع، أو يعملون على تجنب الانطباع السلبي عنهم على الأقل (**Arkin**، ١٩٨١).

نظريًّا، تُعدّ الانطباعات تمثيلات شخصية؛ أي إنّها مخطّطات عقلية تبين مجموعة من الخصائص المنتظمة التي عن طريقها يُحكم على الأشخاص. وتؤدّي الأعراف، والمصالح، والقواعد الاجتماعية الأخرى دورًا في تكوين الانطباع عن الآخرين. وقد يكون بناء هذه الأحكام موضعيًّا أو ظرفيًّا (وفقًا للوضع والظروف)، وقد يتعلّق بالفعل أو الإدراك عند تكوين الحكم، ولكنّه قد يكون – أيضًا – عن الخصائص الشخصية والسّياق المستقل عن الفرد على الدّوام.

ويمكن افتراض أنّ الأشخاص قد يرغبون في تجنب الانطباع السّلبي في وضع معيّن، ولكنّهم يكونون حريصين - أيضًا- على تجنّب التقويم السّلبي العام لشخصيتهم، أكثر من حرصهم على تجنّب الحكم السلبي عن عمل معيّن في حال محددة. فإذا وصفت شخصًا بأنه "عنصري" أو "غير متسامح"، فسيكوّن انطباعًا سلبيًّا عنك وحكمًا يشوّه صورتك الاجتماعية؛ لأنّ كلا الصفتين تفترضان وجود عيب دائم في شخصيتك وليست هفوة (لحظية)، عندما يؤكّد المتكلمون أنّه "ليس لديهم أيّ شيء ضدّ السّود أو غيرهم من الأقلّيات"، فالتّنصل أو الإنكار يركّزان على المواقف الدّائمة، أكثر من التّركيز على رأي (سلبي) واحد عن فرد معيّن من مجموعة الخارج أو فعل أو حدث عِرقي معيّن.

وتعتمد مجموعة الدّاخل أسلوبَي التّنصل والتنويه؛ لكي تمنع تكوين الانطباع السّلبي عنها عند الإدلاء بتعليــق سلبي إزاء أشخــاص، وأحداث، أو أفعال من مجموعة الخارج من دون أن تُتّهم بالعنصريّة أو التّعصب وعدم التّسامح بسبب حدث وفعل واحدٍ؛ أي يعمل أسلوب التنصل على سدّ الاستدلالات الناتجة من حادثة فرديّة معيّنة من أجل الحصول على الانطباع العام للمجموعة؛ لأن من الممكن تبرير فعل أو حدثٍ سلبي معيّنين لأحد أفراد مجموعة عِرقية معيّنة، في حين يمكن أن يُنظر إلى الرّأي السّلبي العام عن الأقلّيات العرِقية بوصفه أساسًا للموقف العنصريّ.

وفي هذه الحال، من الممكن قبول الموقف السّلبي عندما يتعلّق بسمة محدّدة للمجموعة فحسب، فعلى سبيل المثال عندما يفترض شخص ما أنّ

اللاجئين يدخلون البلاد بطريقة غير مشروعة في كثير من الأحيان، أو عندما ينظر إلى السّود على أنّهم عادة لا يمتلكون "الدّوافع" الكافية للحصول على تعليم جيّد أو وظيفة، في هذه الحالة، يوجد ما يبرّر الحكم السلبي عليهم، وذلك بالإشارة إلى أفعال أو مواقف مجموعة الخارج السلبية (المزعومة)، وليس من المستغرب هنا أنه عند وصف أحد هذه الأفعال بأنه "عنصري"، فإن الوصف بالعنصرية سوف يتم إنكاره بشكل كامل.

وهنا سنلحظ أنّه في مثل هذه الحالات غالبًا ما يتم عكس هذا الاتّهام؛ إذ إنّ الشّخص الذي يتّهم شخصًا آخر بأنّه عنصريّ، سيُوجّه الاتّهام ضدّه بوصفه عنصريًّا ضدّ البِيض، لأنّه مبالغ في الموضوع، وشديد الحساسية، وغير متسامح مع البِيض. وتصف الصحف البريطانية اليمينية مثل هذا الشّخص بنحو عام على أنّه يدّعي وجود عنصريّة لا وجود لها (*van Dijk*، ١٩٩١)، ويُنظر إلى الاتّهامات بالعنصريّة بوصفها مخالفات واختراقات اجتماعية أكثر خطورة من المواقف العنصريّة أو الأفعال العنصريّة بحدّ ذاتها؛ لأنّها تؤثّر في تضامن مجموعة الدّاخل وتزعجها، وتخرّب "صفو" التّفاعل السّلمي في المجتمع، وعلاوة على ذلك، يُنظر إلى مثل هذه الاتّهامات على أنّها تحظر حريّة التّعبير وتقويم الحقيقة أو "الصدق" للوضع العِرقي وتمنعها، وخلاصة القول: إنّ إنكار العنصريّة غالبًا ما يتحول إلى توجيه اتّهامات ضدّ منكري العنصريّة بعدم التسامح وضيق الصدر.

أنواع الإنكار

لحظنا أنّ أسلوب الإنكار يأتي في عدّة أنماط، ولكلّ منها وظائف إدراكية وعاطفية واجتماعية وسياسية وثقافية خاصّة بها، وقد يكون الإنكار عامًّا وموضعيًا، وشخصيًا (فرديًا) وجمعيًّا، بالرّغم من أن حديث الأشخاص الذين يتحدّثون عن الجماعات الأخرى؛ يمثل – عادةً – أفراد مجموعتهم (مجموعة الدّاخل)، فإنه قد يكون هناك توتّر بين الآراء الشّخصية – الفرديّة والرّأي الجمعي لمجموعتهم، وعادةً يدّعي أولئك الذين ينكرون أنّهم عنصريّون بأنّهم يمثّلون الرّأي العام، والمعايير والأعراف الرّسمية التي تحظر العنصريّة، وبذلك فإنهم مواطنون صالحون، ومثل هذه الأساليب الفرديّة للإنكار غالبًا ما تفترض أنّ المجموعة – بأكملها – ليست عنصريّة.

وهناك حالات أخرى للإنكار الفردي، عندما ينكر بعض الأشخاص شخصيًا الآراء أو الممارسات العنصريّة، ويقرّون بأنّ مجموعتهم – أو على الأقل– بعضًا أو كثيرًا من أفراد مجموعتهم قد لا يتفقون معهم في مثل هذا الرّأي المتسامح، ويُعد مثل هذا الجمع بين الإنكار والاعتراف حالة نادرة، ومع ذلك، يكون انتقاد مجموعة الدّاخل – هنا– استراتيجية مميزة لمناهضة العنصـــريّة (*Taguieff*، ١٩٨٨)، في حيـــن قـــد يمثّل الإنكـــار الشّخصي أو الفردي للعنصريّة الفردية – أيضًا – أنموذجًا للآراء العنصريّة، ومن الممكن – في المقابل – أن يتحقق الإنكار الفردي للعنصرية استراتيجيًّا عن طريق الموازنة مع "الآخرين"، كالجيران أو أحد الزّبائن، ومن ثم تأخذ شكل حركة نقل، كالقول: "ليس لديّ أيّ شيء ضدّهم، ولكـــن تعلمون أنّ زبائني لا ترغب في التعامل مع الموظفين السّود".

ويأتي فعل الإنكار، كذلك، في أنماط مختلفة، فقد يمثل الإنكار عمومًا جزءًا من استراتيجية الدّفاع، وبذلك يكون الإنكار ردًّا أو دفاعًا عن النّفس ضدّ اتّهام عنصريّ صريح أو ضمني، وفي هذه الحالة ينفي الناس الاتّهام الذي يوجهه لهم المتحدث بالتّورط أو الانخراط بأعمال سلبيّة، كانتهاك القانون أو بعض المعايير والأعراف الاجتماعيّة، أو بسبب بعض الصّفات الشخصية السلبية عمومًا، ومن الممكن – أيضًا – أن يكون الإنكار وقائيًّا من دون وجود أيّة اتّهامات، كما هو الحال عند اعتماد استراتيجية تقديم النفس إيجابًا، أو قد يكون دفاعًا ضدّ أيّة انتقادات متوقعة أو استدلالات ممكنة.

ويتمّ تحليل "الفعل" نظريًّا بوصفه اندماجًا بين الإدراك (النيّة) والنشاط، فقد يعترف المرء باشتراكه في فعل ما يمكن أن يُفسّر على أنّه سلبي، ولكن – في الوقت نفسه – يستطيع أن ينكر المرء أيّة نيّة سلبيّة، أي إنه فعلها بحسن نيّة قائلاً على سبيل المثال: "لم أكن أقصد ذلك"، ويعني هذا أن الشّرط المهم في استراتيجيات الدّفاع لتحمّل مسؤولية الفعل السلبي يكمن في النوايا؛ إذ تفهم النوايا الحسنة على أنّها أدوات أو أدلّة الآراء الحسنة، وبذلك تُعدّ ميزة للعضوية الاجتماعية الحسنة، أو المواطنة الصّالحة.

ويتخلّل التّمييز بين النّيّة والفعل – أيضًا – عدد من جوانب القانون الجنائي، كالتّمييز بين القتل العمد والقتل غير العمد، وتُعدّ النّيّة والتّخطيط السابق على المدى الطويل والانخراط طوعًا في الجرائم الجنائية – شرطًا أساسيًّا في الجريمة المتعمدة، أمّا الحوادث العرضية، والأفعال العفوية غير المخطّط لها، أو أفعال الاندفاع العاطفي فتُعدُّ أقلّ خطورة ومن الممكن إيجاد تبرير لها، وأخيـرًا، مـا صحّ في تعريف "النّيّة" في القانون الجنائي يصحّ – أيضًا – في عمل "النّيّة" في التّفاعل العفوي اليومية.

ونلحظ أنّ إنكار النيّة أمر استراتيجي فعّال ومؤثر جدا؛ لأنّ المدّعى عليه غير قادر على إثبات النّوايا السلبية على المدّعى عليه قطعًا، وهذا هو الحاصل تمامًا في محاكمات التمييز العنصري؛ إذ غالبًا ما يكون صعبًا إثبات أنّه الفعل السّلبي لم يتم بإيعاز من أسباب أخرى قد تكون مقبولة لدى مجموعة أخرى، فعلى سبيل المثال، قد تنشر صحيفة ما مرارًا وتكرارًا وبنحوٍ بارز تقارير عن جرائم الأقليات، ولكنّها - في الوقت نفسه - تدافع عن هذه الممارسات بحجّة أنّها تنشر "الحقيقة"، وبذلك فهي تُنكر آراءها العنصريّة المتحيّزة عن جرائم الأقلّيات، ومن ثم، تنكر أنّها تنشر مثل هذا التّحامل بنية تشويه سمعة الأقليات أو التّحريض على كراهيتهم، وتُعدُّ هذه الحالة من أهم الحالات الكلاسيكية للعنصريّة في وسائل الإعلام (*van Dijk*، ١٩٩١).

من ناحية أخرى، فإنه على الرغم من أنّ الجرائم التي تُرتكب مع سبق الإرصاد تُقيّم - عادةً- بوصفها أكثر خطورة من الجرائم غير المُتعمّدة، فإنّه يُفترض على النّاس السّيطرة على أنشطتهم وأفعالهم ونواياهم. وهذا قد يعني أنّ النّاس مسؤولون عن العواقب المحتملة لأفعالهم حتى عندما لا تمثل هذه العواقب نواياهم الحقيقية من هذه الأفعال (غير المقصودة)، معنى ذلك أنه إذا كان ممكنًا إثبات أنّ النّاس كانت تعرف عواقب أفعالها السّلبية، فهم مسؤولون - على الأقل - جزئيا عن نتائج أفعالهم، لا سيّما إذا لم تحدث هذه النتائج من دون هذه الأفعال، فمثلاً، قد ينتقد سياسيّ ما عمليات غشّ الرّعاية الاجتماعية وخداعها التي تقوم بها الأقليات في مقابلة معه، ويعلم أنّه سيتم نشر هذه الادّعاءات وسيشاهدها جمهور كبير، وبأن هذا النّشر قد يزيد التّحامل، ويؤكّد الأفكار التقليدية السلبية بين جمهور وسائل الإعلام ضدّ الأقلّيات، وعند

توجيه الاتّهام لهذا السّياسي، فمن الممكن أن ينكر وجود أيّة نيّة سيّئة في تصريحه، أو أيّة نيّة تدعو إلى التمييز أو العنصرية، ويدّعي - أيضًا- بأنّه أراد "قول الحقيقة، لا غير"، في الحقيقة أنّ هذا السياسي مسؤول عن التّحامل العنصريّ والكراهيّة التي سببتها تصريحاته ضدّ الأقليات وسط جمهور الإعلام.

وإليكم بعض أنواع الإنكار:

١. فعل الإنكار: "أنا لم أفعل.. أو لم أقل هذا على الإطلاق". ٢. السيطرة على الإنكار: "أنا لم أقل.. أو ولم أفعل ذلك عن قصد، ولقد "كان عرضًا". ٣. إنكار النّية: "أنا لم أقصد أن.. أنا لم أقصد ذلك"، "لقد فهمت خطأ". ٤. هدف الإنكار: "أنا لم أقل.. لم أفعل ذلك من أجل..".

نلحظ في الحالة الأخيرة أنّ هنالك إنكارًا للمسؤولية أيضًا، كالقول: "إذا كانت هناك نتائج سلبية، فأنا لا أستطيع السيطرة عليها"، وقد بيّنا حقيقة أنّ وسائل الإعلام على وجه الخصوص تنكر مسؤوليتها دائمًا عن رأي الجمهور أو ردّ فعلهم بشأن مضامين ما تنشره وتقدّمه، وتُعدّ هذه الأبعاد من أكثر أبعاد الإنكار صعوبة نظريًّا وقانونيًّا وأخلاقيًّا، وفي معظم الحالات يحتاج المرء إلى تكرار الأفعال والنّصوص ذاتها، في حالات مختلفة، والتعبيرات المتـــواترة عـــن النّوايا أو الخطط أو الأهداف من أجل "إثبات" وجود نوايا أو أهداف سلبية؛ لذلك ليس من المستغرب أن لا يُعتد بالنّوايا في دعاوى التّمييز أيضًا؛ إذ يتم الحكم على الناس عن طريق العواقب السلبية لأفعالهم المباشرة أو غير المباشرة.

ويُعدّ أسلوب "تلطيف صورتنا" أو التّخفيف من سلبية أفعالنا نمطًا آخر للإنكار، ويتمثل هذا النمط باعتماد سلسلة من أفعال وعبارات تسعى إلى تخفيف صورة أفعال الفرد السلبية وتقليلها، وتحسينها، كالقول: "لم أهدّده، ولكنّي قدمت له نصيحة وديّة"، و"لم أهنها، ولكنّي قلت لها رأيي بأمانة"، وغير ذلك، وتُعدّ استراتيجية "تلطيف أفعالنا" ذات أهمية خاصّة في حالات التّفاعل الاجتماعي أو مواقفه؛ إذ القواعد والأعراف قويّة نوعًا ما، وهنا يمكننا الافتراض بأنه كلّما كانت القواعد والأعراف صارمة ضدّ التّمييز والعنصريّة، زاد إنكار النّاس إيّاها، ومن ثم زاد العمل للتّخفيف من حدّتها أيضًا.

وفي الواقع، يُعدّ مفهوم "العنصريّة" محظورًا تقريبًا في سياقات الاتّهام بسبب دلالاته السلبية الشديدة، وإذا ما اعتُمد في الخطاب العام، كوسائل الإعلام، فإنّه سيُوضع عادة ضمن قوسين أو يكون مصحوبًا بعبارات التّشكيك أو عدم المسؤولية لمحتوى هذا الكلام، كاختيار كلمتي "مزعوم" أو "ادّعاء"، اللتين تشيران إلى أنّه اتّهام قد يكون غير مبرّر إن لم يكن منافيًا للعقل، وبالتأكيد، هذه هي الحال لو كان الاتّهام صادرًا من الأقليات أنفسها أو من المجموعات المناهضة للعنصرية، أمّا بالنسبة إلى الأفعال التي لا يمكن إنكار "دوافعها العنصريّة"، فهي توصف بكلمات مثل "التّمييز"، و"الانحياز"، و"الصور التقليدية"، و"التّحامل"، و"دوافع عنصريّة"، ولا تُوصف بأنها "عنصريّة" إطلاقًا. وبصورة عامة ينحصر مفهوم "العنصريّة" و"عنصريّ" في أوروبا وأميركا الشّمالية عند الإشارة إلى *الآخرين* كالجماعات المتطرفة، واليمينية، والمهمّشة أو الأحزاب المعارضة، ويمكن

اعتماد مفهوم "العنصريّة" – أيضًا – لوصـــف العنصريّة في البلدان الأخرى أو شيء من الماضي، كما هو الحال بالنسبة إلى نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا أو في حقبة الرّق والتّمييز العنصريّ في الولايات المتحدة الأميركية.

وتُعتمد العنصريّة – أيضًا– كمفهوم عامّ يدلّ على الإقصاء العنصري أو العِرقي، وعدم المساواة أو القمع في المجتمعات الغربية في المقام الأول لدى الجماعات المناهضة للعنصرية أو الأقلّيات، وبعبارة أخرى: يُفترض اختيار العبارات اللطيفة أو أسلوب التلطيف للإنكار المنتظم لوجود العنصرية وسط مجموعة الداخل أو المجتمع المهيمِن، وينطبق الشيء نفسه في خطاب العلماء والباحثين عن العلاقات العِرقية (*Essed*، ١٩٨٧).

ونلحظ أنّ ما ذُكِر عن إنكار العنصريّة ينبغي أن يُعزى جزئيًا إلى حقيقة أنّ مفهوم العنصريّة (ما يزال) يُفهم ويُفسر ضمن معناه الأيديولوجي والكلاسيكي، الذي يعدّ الجماعات العِرقية أو العنصرية طبقةً دُنيا، أو يتضمن ممارسات مؤسساتية رسمية واضحة، كما هو الحال بالنسبة إلى نظام الفصل العنصري (*Miles*، ١٩٨٩)، ونادرًا ما تُوصف أنماط "العِرقيّة" المعاصـــرة أو "عدم المساواة" غير المباشرة، لا سيّما "العنصرية"، وبالأحرى "النّزعة العِرقية"، التي تُبنى على أساس الاختلاف وعدم التوافق الثقافي بـــ"العنصريّة"، وقد تُوصف بـــ"العداء" أو "كراهيّة الأجانب"، وفي أكثر الأحيان تُوصف بـــ"الدّفاع المشروع" عن ثقافة مجموعة الدّاخل (*Barker*، ١٩٨١؛ *Dovidio* و *Gaertner*، ١٩٨٦).

ونجد أنّه - فضلاً عن الإنكار- هنالك أيضًا عدد من الاستراتيجيات الإدراكية والاجتماعية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنحوٍ أو بآخر بالإنكار، فالاستراتيجية الأولى هي *التبرير*، وهي استراتيجية واضحة عندما تحاول الصحافة (كالتابلويد) أن تبرر اهتمامها الخاص بجرائم الأقلّيات على أنّها تحرص على نقل "الحقيقة" أو "الواقع" إلى قرّائها، ويحصل الشيء نفسه في الأحاديث اليومية، فقد يبرر النّاس أفعالهم أو أحاديثهم السلبية تجاه أفراد الأقليات على أنه دفاع شرعي، أو باتّهام الشخص الآخر بالذّنب لذلك فهو يستحق ردّ الفعل السلبي، وهذا يبين أنّه لا يتم إنكار الفعل السلبي فحسب، بل يُنكر - أيضًا- وصف الفعل بالسلبي وعدّه فعلاً مبررًا؛ لأنّه مجرّد ردّ فعل لفعل آخر (لمزيد من التفصيل، راجع ***Antaki***، ١٩٨٨؛ ***Scott*** و***Lyman***، ١٩٦٨؛ ***Tedeschi*** و***Reiss***، ١٩٨١).

وقد يُعترف بالأفعال السلبية على النّحو الذي بيّناه آنفًا، ولكن - في الوقت نفسه- يمكن أن يقترن مثل هذا الاعتراف بكثير من *الأعذار* (***Cody*** و***McLaughlin***، ١٩٨٨)، وفي هذه الحال، قد يضع جزءًا من اللوم على الظروف الخاصة بالفعل أو بلوم الآخرين، ومن الممكن أن يعترف أصحاب الأندية بوجود تمييز ضدّ السّود؛ لذلك لا يُسمح لهم بالدّخول، ولكن بحجّة وجود كثير من السّود بالفعل في النّادي، ونجد الشيء نفسه في المداولات السياسية بشأن قضية الهجرة، كالقول: لا نسمح بالمزيد من المهاجرين أو اللاجئين، من أجل تفادي التوترات العِرقية في مدننا، وهنا يُعدّ "عدم السماح" مبررًا وليس عذرًا أو ذريعة؛ لأنّ "عدم السماح بدخول" المهاجرين أو اللاجئين ليس "فعلاً" سلبيًا ولكنّه امتياز دستوري للدّول.

ويُعدّ أسلوب *الاستفزاز المزعوم* وإلقاء *اللوم على الضّحية* من أقوى استراتيجيات تقديم الحجج والأعذار؛ لذلك، قد تبرر الشرطة تعاملها القاسي مع الشّباب السّود، كما هو الحال في أوروبا وعدد من مدن الولايات المتحدة الأميركية، بالاستفزاز المزعوم، وجرائم المخدّرات، أو غيرها من الأعمال السلبية التي تُعزى للشباب السّود عادة، أمّا سياسات الحكومة - في كلّ من أوروبا والولايات المتحدة الأميركية - فتعطي الأعذار أو تبرر - بصورة روتينية- الإجراءات "القاسية" التي تعتمدها ضدّ الأقليات بحجّة أنّهم هم الملومون بسبب عدم اندماجهم في المجتمع، وفشلهم في تعلّم اللغة، وافتقارهم إلى الدّوافع لإيجاد فرص العمل، وأخذ دور في التنوّع الثقافي، وغيرها من أسباب اللوم الأخرى، وتُعزى البطالة، والفشل في التّعليم، والسّكن البائس، والاعتماد على الرّعاية الاجتماعية، وغيرها من الأمور - إلى صفات "الضحايا" السلبية أنفسها، علمًا أنّ مثل هذه الاستراتيجيات القوية كإلقاء اللوم وإيجاد المبررات من مجموعة الدّاخل - تُعتمد -عادة- لإنكار سياسات"نا" الفاشلة.

وأخيرًا، يُعدّ أسلوب *القلب* (*عكس الفعل*) من أقوى أنماط الإنكار، كالقول: "*نحن* لسنا مذنبين، ولم نقم بذلك العمل السلبي، وهم المذنبون، وهم الذين فعلوا ذلك"، و"*نحن* لسنا عنصريين، وهم العنصريون *الحقيقيون*"، وعادة يعتمد اليمين المتطرف هذا الأسلوب من *القلب*، على الرّغم من وجود نصوص أقلّ تطرفًا من الأساليب التي تعتمدها المجموعات المعتدلة (*Murray*، ١٩٨٦)، وتميل صحف (التابلويد) البريطانية - كما سنرى لاحقًا- إلى اتّهام مناهضي العنصرية بالفضول، والتّعصب، والعنصريّة

الحقيقية، وتتهم الجبهة الوطنية الفرنسية – عادة – أولئك الذين لا يعارضون هجرة غير الأوروبيين إلى فرنسا بأنّهم يشاركون في "العنصريّة ضدّ الفرنسيين".

وبصورة عامة، يُمثّل مناهضو العنصرية بوصفهم متعصبين وغير متسامحين، أو يوصف مناهضو العنصرية بأنّهم متعصبون وغير متسامحين؛ لأنّهم يتهمون المواطنين الأبرياء الصّالحين بالعنصريّة (أي يتهموننا نحن أصحاب البلد بالعنصرية)، وهنا نجد أنّ أسلوب *قلب الفعل* لم يعد يمثل نمط الدّفاع الاجتماعي، ولكنّه جزء من استراتيجية الهجوم المضاد.

الوظائف الاجتماعية – الثقافية والسياسية

على الرّغم من أنّ إنكار العنصرية يظهر – عادة – على المستوى الأصغر (الجزئي) للتنظيم الاجتماعي في المحادثة اليوميّة والتّواصل بين الأشخاص، فإنّ وظائفه ليست وظائف فردية فحسب، ورأينا أنّ كثيرًا من النّاس يسعون إلى إنكار أفعالهم السلبية تجاه الأقليات وتبريرها وإيجاد الأعذار لها وحتى التخفيف من شدّتها من أجل تأكيد امتثالهم للقانون أو للقواعد والأعراف الاجتماعية، وعلى دورهم كمواطنين صالحين يحترمون الأقليات الأخرى، وهذا يبين أنّ البعد الأخلاقي للإنكار له مقتضيات اجتماعية حتّى في الحالات الشّخصية؛ إذ إنّ إنكار الأفعال العنصرية بوصفها انتهاكًا أخلاقيًّا أو قانونيًّا لا معنى له إذا كانت المجموعة أو المجتمع بأكمله يوافق عليها، كما كانت عليه الحال خلال سياسات الفصل

العنصريّ الرّسمي في جنوب إفريقيا، أو أثناء حقبة التّمييز العنصريّ في الولايات المتحدة الأميركية، وفي الواقع، يمكننا القول: إنّه عندما تدعم النّخب والمؤسسات الرائدة في المجتمع النّزعة العرقية أو العنصرية أو التفوق العِرقي علنًا وتشرعها، يقل الاعتماد على الإنكار، ويُستغنى عن استراتيجية التبرير، وإيجاد الأعذار للأعمال العنصريّة والخطاب العنصريّ.

وهنا نجد أنّ المجتمعات الأوروبية والأميركية – اليومَ– تحظر التّمييز والعنصرية رسميًّا، فضلاً عن أنّ القواعد والقيم الاجتماعية صارت لا تتسامح ولا تقبل التّعبيرات السّافرة أو الشّديدة الدّاعية إلى كراهية مجموعة الخارج؛ لذلك كان دور الإنكار أكثر بروزًا في الخطاب المتعلق بالشؤون العِرقية، وقد بيّنا آنفًا أنّ هذا لا ينطبق على المستوى الشّخصي الفرديّ فحسب (الجزء الأصغر من المجتمع)، بل إنّ كثيرًا من الجماعات أو المؤسّسات والمنظمات يمكن أن تعتمد استراتيجية الإنكار على المستوى المتوسط أو الكلي للنظام الاجتماعي، وفي هذه الحال قد يتّخذ الإنكار صورة الرّأي المشترك، كأنّه إجماع للآراء بشأن الوضع العِرقي، فعلى سبيل المثال، كما أنّ التّمييز والعنصريّة صارا محظورين قانونًا وأخلاقيًّا، أصبحت معظم البلدان الغربية تتبنّى معتقدًا رسميًّا ينصّ على أنّه لم يعد التّمييز والعنصريّة يمثلان سمة لبُنى المجتمع أو الدّولة، وإذا كان التّمييز العنصريّ أو التّحيّز موجودين في المجتمع، فيتم التعامل معهما على أنّهما يمثلان حوادث عرضية وانتهاكات فردية أو أمورًا يجب التّعامل معها أو معاقبتها على المستوى الفرديّ، وبعبارة أخرى: يُنكر وجود العنصرية المؤسساتية أو النظامية عمومًا.

وهكذا فإن استراتيجية تقديم النفس إيجابًا وأسلوب حفظ ماء الوجه (حفظ الصّورة الاجتماعية) لا تقتصر على المستوى الفردي، بل تميّز أكثر خطابات المؤسّسات والمنظمات العامّة، وتقوم الجامعات الأميركية بطباعة عبارة "نحن نؤمن بتكافؤ الفرص لكل العاملين لدينا" في الجزء العلوي لأوراق الجامعات الرسمية، ولا تمثل هذه الخطوة إجراءً قانونيًا فحسب، بل هي خطوة جيّدة للعلاقات العامّة أيضًا؛ إذ إنّ المنظمات - شأنها شأن الأشخاص - لا تريد أن تُوصف بالعنصريّة وسطَ موظفيها وزبائنها أو عامّة الجمهور، وفضلاً عن ذلك، يُعدّ التّسامح العِرقي والعنصريّ والفعل الإيجابي رموزًا للتقدّم الاجتماعي والحداثة، التي قد تكون مرتبطة - أيضًا- بنوعيّة منتجات المؤسسة أو خدماتها، وهذا صحيح عندما توظف المؤسسات الموهوبين وذوي الكفاءات العالية من الأقليات الذين قد يعملون على تحسين نوعية المنتجات والخدمات، لا سيّما لزبائن الأقليات، وفي هذه الحال، تلتقي المصلحة الشخصية مع أيديولوجيات السياسة الاجتماعية.

ومع ذلك قد تتعارض السياسات الاجتماعية مع الأيديولوجيات والمصالح المؤسساتية أو الأعمال التّجارية، كما هو الحال في كثير من أنواع نتائج الفعل الإيجابي، كالمحاصصة في التوظيف، وفي هذه الحال، يتم طرح قيم أخرى، كحرية التجارة لا سيّما المنافسة الاقتصادية ضدّ القيم التي ترتكز عليها السياسة الاجتماعية؛ لذلك نجد أنّ الذين يرفضون المحاصصة، يُنكرون بشدّة وصف موقفهم بالعنصريّ، ويفسّرون معارضتهم بأنّ "المحاصصة" يجب أن تعتمد على المؤهلات وليس على أساس تفضيل مجموعة أخرى من غير مبرّر يُذكر (كإعطاء وظيفة لشخص من الأقليات من دون النّظر إلى

مؤهلاته لمثل هذا العمل، وتبرير ذلك بأنه لتعزيز المساواة في المجتمع)، وهكذا، فقبول العمل الإيجابي في مؤسسات الدّولة أو الأعمال التجارية يكون ضمن حدود صارمة تحدّدها مصالح نُخب (البيض) وسلطتها التي تتحكم في هذه المؤسسات.

وتُعدّ الوظائف الاجتماعية للإنكار المؤسساتي لوجود العنصريّة واضحة جدًّا، فإذا تبنّت الأنظمة الديمقراطية الليبرالية في أوروبا وأميركا الشمالية القوانين والأعراف التي تعطي ضمانًا بالمساواة والحرية للجميع؛ فإنّ ما بقي من أنماط العنصريّة والتّمييز العِرقي سيتناقض مع الأيديولوجيات الرسمية، فبدلاً من الاعتراف بهذا "النّقص" من الأفضل إنكار مثل هذا التّناقض أساسًا، أو على الأقل تفسيره على أنّه عرضي وفرديّ، وبإلقاء اللوم على الضحايا، أو وصفه بأنّه ظاهرة انتقالية مؤقتة، وهو الأمر الحاصل في حال المهاجرين الجُدد.

وإذا عُرفت العنصريّة بوصفها نظامًا للهيمنة العِرقية أو العنصريّة، فمن المرجّح أن يؤدّي إنكار وجود العنصريّة دورًا بارزًا في استمرار العنصريّة أيضًا، وهذا هو الحاصل فعلاً، فالهيمنة وعدم المساواة في المجتمع تزيد الغضب ومن ثم تتحوّل إلى مقاومة، ومع ذلك عندما تنكر المجموعة المهيمِنة بالإجماع وجود العنصريّة، سيكون من الصّعب أن يُؤخذ بكلام الأقلّيّات واحتجاجاتهم أو أنماط المقاومة الأخرى على محمل الجد (*Essed*، ١٩٩١)، هذه الأمور - في أنظمة الفصل العنصري وفي اختلاف القوّة أو السلطة- واضحة جدًّا؛ إذ لا وجود للغموض في التعرف على المسيء

والمُساء إليه؛ إذ تُعرف المجموعة المهيمِنة جيدًا، ويسلط الضوء على معارضة مناهضي العنصريّة.

أمّا في المجتمعات التّعددية المتطورة التي فيها قوانين وأعراف سائدة ضدّ التّمييز والتحيّز والعنصريّة السّافرة، فتكون هذه القضية أو الأمور غير واضحة، فإذا تُوج التّسامح بوصفه أسطورة وطنية - كما هو الحال في هولندا - فمن الصّعب جدًّا - على مجموعات الأقلّيات - تحدي عدم المساواة واتّخاذ مواقف موحّدة واكتساب المصداقية والتّأييد بين مجموعة (البِيض) المهيمِنة، في الواقع، فقد يُنظر إليهم - في هذه الحال - على أنّهم أناس سريعو التأثر أو كثيرو التّحسس، والتحيز للمبالغة أو كثيرو المطالب، ويظهر أنّه كلما زادت مرونة نظام انعدام المساواة في المجتمع، ازدادت صعوبة محاربته.

ويُعدّ إنكار إجماع مجموعة البِيض المهيمِنة بانتشار العنصريّة عنصرًا قويًّا في استمرارها، لا سيّما إنّ المقاومة النّاجحة تتطلب اهتمام الرّأي العام، والتغطيـــة الإعلاميـــة والاعتراف بقضيتهم ومشكلتهم على الأقل، وهذا ما لا يتوافر لدى الأقليات، وإذا رفض كبار السّاسة ووسائل الإعلام الاعتراف بأنّ هناك مشكلة جديّة، فلن يكون هناك مداولة علنية، ولا تغيير في الرّأي العام، ومن ثمّ لا يحصل أيّ تغيير في نظام علاقات السّلطة، ويمكن وضع قضية التغير في هذه الحال في جدول الأعمال فحسب إذا كان هذا النّوع من القضايا سيخلـــق "مشكـــلات" عامّة لم يعد من الممكن تجاهلها، كالتظاهرات أو "الشّغب"، وقد تعترف النُّخب بالمشكلات الخطيرة الأخرى كارتفاع معدّل البطالة أو انخفاض التّحصيل التّعليمي وسط الأقليات، ولكنّهم ينكرون دائمًا

ربط هذه المشكلات بقضية العنصريّة، أمّا ممارسات العنصريّة أو التّمييز فتؤخذ على أنّها حوادث "عَرضية" و"غير مقصودة"، وعلى أنها مجرّد أمر هامشي في المشكلات الاجتماعيّة.

ونلحظ أنّ الوظائف الاجتماعية لإنكار العنصريّة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالوظائف السياسية؛ إذ إنّ إدارة صنع القرار، ووضع جدول الأعمال للساسة، والرّأي العام، على الصعيدين الوطني والمحلي؛ تفضّل تعريف الحالة العرقية أو العنصريّة بطريقة يتمّ التّخلص بها من عنصر "العنصريّة"؛ لأنّه - بكل يُسر- يعني أنّــ"نا" سبب المشكلة الحقيقيّة، وليسوا "هم"؛ لذلك يجــب تعــريف الهجرة والبطالة والتعليم والسياسات الاجتماعية الأخرى علــى أســاس الأيديولوجيــة التي تجمــع بإتقــان بين القيــم الإنسانيــة والمصلحة الشّخصيّة.

وعند نسبة العنصرية إلى اليمين المتطرف، يتم إنكارها كسمة لمجموعة الداخل التي تضمّ المواطنين البيض المعتدلين أيضًا، وفي الوقت نفسه يمكن التّحكم بها بنحوٍ أفضل عن طريق محاكمة العنصريين المتطرفين علنًا أحيانًا، ويُعدّ التّسليم بأنّ العنصريّة منتشرة في الحياة اليومية في جميع أنحاء المجتمع مشكلة اجتماعيّة وسياسيّة لا يمكن السّيطرة عليها، وعندها يُطرح سؤالاً صعبًا: إذا كان ذلك صحيحًا، كيف يمكن تغييره؟ لدينا - بالفعل- قوانين ضدّ التّمييز، ولكن إذا كانت هذه القوانين لا تعمل بنحوٍ صحيح، ماذا يمكننا أن نفعل لتغيير "عقول" النّاس؟ ومن دواعي الأسف، أنّه بدلاً من الاعتراف باستمرار العنصريّة والعمل على تطوير وسائل لمواجهتها أو الحدّ منها، استجاب المجتمع لهذه المشكلة بالإنكار التّام لاستمرار وجود

العنصريّة الذي يقترن بالاعتراف ببعض حوادث العنصريّة وتسميتها بالعَرضية أو "الاستثنائية" (أي، لو حدثت بعض الانتهاكات العنصريّة ضدّ الأقليات فهي مجرّد حالة استثنائية لا أكثر).

ويتبين لنا أنّ إنكار العنصريّة ليس جزءًا من استراتيجية تحقيق الانطباع الشّخصي والمؤسّساتي الاجتماعيّ الحسن أو استراتيجية "الدّفاع عن النّفس" الأيديولوجي فحسب، بل يمثل - أيضًا- نمطًا من أنماط التّنظيم الاجتماعيّ السّياسيّ، فهو يساعد على السيطرة على المقاومة، وفي الوقت نفسه يجعل المشكلات السياسية للمجتمع المتنوّع عِرقيًّا أكثر سهولة ومرونة وطوعية، وبإيجاز يُعدّ إنكار العنصريّة استراتيجية التّنظيم الرئيسة للمجموعة المهيمنة في المجتمع.

وأخيرًا، قد نتساءل ما إذا كان لإنكار العنصريّة وظائف ثقافية خاصّة أيضًا، فبما أنّ العنصريّة تتضمن مجموعات عِرقية مختلفة مع ثقافاتها المختلفة، يجب أن يكون التحليل العمليّ للعنصريّة وفقًا للحالة الثقافية والهيمنة الثقافية أيضًا؛ لهذا السبب يجب أن يتضمن إنكار وجود العنصرية بُعدًا ثقافيًّا قويًّا أيضًا، ويُعدّ اندماج إنكار العنصريّة أو التّفوق العِرقي مع تأكيد الذّات على كون التّسامح سمة من سمات الثقافة "الغربية" المعاصرة أحد هذه الأبعاد الثقافية، وبالطريقة نفسها التي يتم فيها تقديم الديمقراطية، والتكنولوجيا، والمسيحية، والقيم الغربية ضمنًا في الكتب المدرسية، والخطاب السياسي، ووسائل الإعلام، على أنّها ثقافات متفوقة على الثقافات الأخرى، يتم تقديم "التّسامح" الغربيّ أيضًا على أنّه يتناقض مع الثقافات

المتعصبة غير المتسامحة، كالثقافة الإسلامية الأصولية في الوقت الحاضر (*Said*، ١٩٨١).

وتُعدّ قضية سلمان رشدي في الخطاب الغربي مثالاً واضحًا في هذا الأمر؛ إذ ركّزت المداولات العلنية في تلك القضية ليس على حرية التعبير والآداب فحسب، ولكن ركّزت - في الوقت نفسه - على الصّور السلبية النمطية للأصوليين المسلمين لا سيّما على العناصر "الأصوليّة" للثّقافة الإسلاميّة، وقد تمّ إنكار أنّ العنصريّة المعادية للعرب أدّت دورًا بارزًا في هذه المداولات، وبعبارة أخرى: كما أن مجموعة البِيض تنكر العنصريّة، وتقدّم نفسها على أنها تتكون من مواطنين متسامحين، فإن الثقافة الغربية ككلّ قد تنكر عنصريتها أو سموها العِرقي، وبالطريقة ذاتها - وفي الوقت نفسه- تركّز على التسامح والتعايش مع الآخرين.

ولا نحتاج إلى تأكيد أنّ مثل هذه الادّعاءات الثّقافية ترتبط ارتباطًا وثيقًا مع إدارة السّياسة العالمية، كما رأينا أثناء حرب الخليج (الثانية)، وينطبق الشّيء نفسه - وبوجه أعمّ- على إدارة العلاقات بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث، كأن يكون ذلك عن طريق استراتيجيات إنكار الاستعمار الجديد أو الإمبريالية، وإنكار المصلحة الشّخصية عند منح المساعدات الدّولية، وتأكيد دور العالم الغربي "القيادي"، وباختصار يتمّ الإنكار الغربيّ للعنصريّة والعِرقية والسّمو العِرقي، وآثاره الاجتماعية والسياسية والثقافية، في كلّ المستويات، من مستوى العلاقات الشخصية إلى المستوى الكلي للعلاقات الدّولية والعالمية، ويساعد مثل هذا الإنكار على

السّيطرة على المقاومة، والمعارضة، والانشقاق، ومن ثم يعمل كاستراتيجية في استمرار الهيمنة (*Lauren*، ١٩٨٨).

المحادثة

تمثل المحادثة اليوميّة قلب الحياة الاجتماعيّة، ويمثل الحديث اليومي غير الرّسمي سواء مع أفراد العائلة أم الأصدقاء، أم في العمل مع الزّملاء أم الزّبائن أم ضمن المؤسسات المتعدّدة؛ أهم أوضاع التّفاعل الاجتماعيّ، وفي الوقت نفسه، تُعدّ المحادثات القناة الرّئيسة لـ"معالجة المعلومات الاجتماعيّة"، كما أنّها توفر سياقًا للتّعبير ووسيلة النّقل المقنعة للمعرفة والمعتقدات المشتركة.

وتمثل مجموعات الأقليات والعلاقات العِرقية موضوعًا رئيسًا في المحادثة اليوميّة في المجتمعات المختلطة عِرقيا (متعدّدة الأعراق)، يتعلّم ويتعرّف الأشخاص البيض في أوروبا وأميركا الشّمالية على الأقليات أو المهاجرين بنحوٍ مباشر عن طريق التّجربة الشّخصية، أو غير مباشر عن طريق وسائل الإعلام، ويكوّنون آراءهم الخاصّة وأيديولوجياتهم عن هذه الأقليات، ويعيدون إنتاج هذه الأيديولوجيات وبذلك يساعدون على استمرارها، وأحيانًا قد يتحدّون إجماع الرّأي السّائد (للمجموعة المهيمنة) في الشّؤون العِرقية عن طريق المناقشات اليومية غير الرّسمية.

ويبين بحثُنا التّحليلي للخطاب الذي تناول طبيعة الأحاديث اليوميّة في الشؤون العِرقية الذي اعتمد على ١٧٠ مقابلة أجريت في هولندا وكاليفورنيا

- أنّ الأحاديث اليوميّة غير الرّسمية لها عدد من الخواص المتوافقة والمتناسقة بعضها مع بعض (*van Dijk*، ١٩٨٤، ١٩٨٧*a*):

١. اختيرت أحاديث قضايا "الأقليات العِرقية" من بين مجموعة صغيرة من الموضوعات، تركّز على الاختلافات الاجتماعية والثقافية، والانحراف والمنافسة، وتتناول معظم الموضوعات - صراحةً أو ضمنًا - "التّهديدات" الشّخصية والاجتماعيّة والثّقافية أو الاقتصاديّة لمجتمع مجموعة البِيض المهيمِنة أو ثقافتها.

٢. لم تركز القصص - كما يحدث غالبًا - على الترفيه والتسلية، بل كانت جزءًا من إطار الحوار الجدلي، وترمي القصص إلى إقناع المستمع بوجهة نظر المتحدّث عن طريق توفير قصص قويّة مستندة إلى التجارب الشخصية، وتكون ذات خاتمة سلبية، كالقول: "نحن غير معتادين على ذلك هنا"، و"يجب أن يتعلّموا اللغة" أو "يجب على الحكومة أن تفعل شيئًا حيالَ ذلك".

٣. يبين أسلوب المحادثة عمومًا وبلاغتها وتفاعلها - التّصوير السّلبي المعتاد تجاه الأقليات أو المهاجرين، وبما أنّ معايير التّسامح وأعرافها المعاصرة تسيطر على تعابير التقييم؛ يأخذ الخطاب مع الغرباء (كالمقابلات) عمومًا طابعًا شبه رسميّ ومهذّبًا بحيث يخلو من أيّة عبارة عنصريّة أو ألفاظ عدوانيّة.

١. وعمومًا، اتّبع المتكلّمون استراتيجية مزدوجة في التقديم، وهي: تقديم النفس إيجابًا، وتقديم الآخرين سلبًا.

وتظهر وظائف استراتيجية اعتماد الإنكار الخاصّة ضمن استراتيجية التّقديم الأيديولوجي الأخيرة، مثل "ليس لديّ شيء ضدّ العرب، ولكن..." (**Scott و Lyman**، ١٩٦٨)، وقد يُسمّى مثل هذا الإنكار بـــ"الظـــاهر"؛ لأنّه لا يوجد ما يثبت أنّ المتحدّث لا يحمل أيّة ضغينة أو كرهًا ضدّ"هم"، أي ضدّ الأقليات، وبخلاف ذلك؛ إذ إنّ مثل هذا الإنكار غالبًا ما يمثل خطوة لحفظ ماء الوجه (تحسين الصّورة الاجتماعية)؛ إذ يبدأ المتحدث بتقديم النفس إيجابًا عند إنكار أي شيء ضدّهم، بالقول: "ليس لديّ أيّ اعتراض على ذلك إطلاقًا"، ومن ثم يستعمل كلمة "لكن" ليقدّم ما يؤكّد سلبيتهم بوجه عام، كما هو في حديث امرأة هولندية في المثال الآتي:

(١) "أوه.. يظهر وضعهم جيّدًا، وهم في الغالب على ما يُرام.. فالناس لهم دينهم وطريقتهم الخاصة في الحياة، وليس لديّ أيّ اعتراض على ذلك *إطلاقًا، ولكن*، بل في الحقيقة أنه.. إذا بدأت طريقتهم في الحياة تختلف عن طريقتي فإن..".

يتناول الحديث في المثال السابق موضوع الاختلاف الثقافي، ويركّز الإنكار هنا على التسامح النسبي لمثل هذه الاختلافات الثقافية، التي –مع ذلك– تظهر مقيدة بنحوٍ واضح، وبتعبير آخر نجد أنّ المرأة تركّز على أنّه لا ينبغي أن تكون الاختلافات كبيرة جدًا بين أصحاب البلد والأقليات؛ إذ إنّ المرأة تتسامح مع مسألة وجودهم من جهة، ولكنّها تبرر إنكارها لوجودهم أيضًا عندما يبالغ هؤلاء المهاجرون أو "يذهبون بعيدًا" في اختلافاتهم، ونجد أنّ الإنكار – هنا– يفترض نمطًا من أنماط القبول الاجتماعيّ المحدود.

ونلحظ أنّ المتحدثين الأكثر وعيًا بقضايا التّمييز والعنصريّة، كما هو الحال في ولاية كاليفورنيا، يكونون أكثر حذرًا بشأن ما يمكن استنتاجه من حديثهم:

(٢) "قد يظهر كلامي متحاملاً، ولكنّي أعتقد أنه إذا استخدم الطلاب اللغة الإنجليزيّة فحسب..".

من المهم أن نعرف أنّ موضوع استعمال اللغة الإنجليزية يُعدّ أحد الموضوعات البارزة عند الحديث عن الأقليات "العِرقية" في الولايات المتحدة الأميركية، لأسباب عملية كثيرة، ولكنّ المتكلّم – هنا – يدرك أنّه مهما كانت الحجج التي يقدّمها وجيهة، فمن الممكن أن يفسّر كلامه على أنّه نمط من أنماط التّحيّز (والتّكبّر) ضدّ المهاجرين، وبالتأكيد أنّ استعمال كلمة "يظهر" يعني أنّ المتحدّث لا يعتقد حقًّا أنّه متحيّز.

يُعدّ إنكار التّمييز العنصريّ أنموذجًا آخر للإنكار في المحادثة اليوميّة، وفي الواقع – كما يحدث في وسائل الإعلام اليمينية (انظر إلى الفقرة التّالية)– نجد أيضًا استراتيجية عكس الصورة (القلب) في المحادثة اليومية، كما في المثال الآتي: نحن الضحايا الحقيقيون للهجرة والأقليات.

وإليكم بعض صيغ الإنكار المأخوذة من أحاديث الهولنديين في أمستردام:

(٣) "نعم، لقد قاموا باستغلالهم، وهذا – على الأقل – ما يقولونه، تعرف..، حسنًا لكنّني، لا أصدّق هذا أيضًا..".

(٤) "سياراتهم كبيرة، فهم أفضل حالاً ممّا نحن عليه، وإذا كان يتمّ التّمييز ضدّ أيّ شخص، فإنه يتمّ ضدّ أطفالنا، هذا ما أفهمه".

(٥) "وكل ما استطاعت قوله: أنا أتعرض للتّمييز، والهولنديون يملكون جميعًا مساكن جيّدة، حسنًا.. هذه كذبة كبيرة، وهذا ليس صحيحًا".

(٦) "ويقولون: إنّهم يتعرضون لـــ...تميـــ...يز للتّمييز. هذا ليس صحيحًا".

(٧) "اسمع، يقول الأجانب دائمًا بأنّهم يتعرّضون للتّمييز هنا. لا، نحن من يتعرّض للتّمييز هنا. إنّه العكس تمامًا".

نلحظ أنّ المتحدثين – فـــي جميـــع هـــذه الأمثلـــة- يروون تهديدات أو أكاذيب من المهاجرين: الجريمة في المثال (٣)، غشّ الرّعاية الاجتماعيّة في المثال (٤)، تحدثت امرأة سوداء عن أنّها تتعرّض للتّمييز في برنامج إذاعي في المثال (٥) وخدمات الحيّ السكني في (٦) و(٧)، وعادة ما نسمع هذا الـــ"عكس أو قلب الصّورة" في محادثات الطبقة العاملة (من مجموعة البِيض)؛ حيث تسكن الأقليات أيضًا، ويدور الحديث عن جرائم الأقليات؛ إذ تُنسب الجرائم إليهم عادة، أو موضوع الأولوية؛ إذ تحصل الأقليات على المساكن الحكومية، أوّلاً قبل السّكان البِيض، هنا يشعر الفقراء البِيض بأنّهم ضحايا السياسات الاجتماعية والمدنية غير الكفوءة، ولكن هذا الذي يحصل، فبدلاً من إلقاء اللوم على السلطات أو السياسيين، فهم يميلون إلى إلقاء اللوم على الوافدين الجُدد الذين – في نظرهم- يمثّلون السبب في تدهور الأوضاع والخدمات والحياة الاجتماعية في المدن (الداخلية)، وإذا تمّ تعريف الأقليات بهذه الطريقة؛ أي بوصفهم المسؤولين، عندها لا يمكن عدّهم ضحايا تمييز؛ إذ إنّ مثل هذا الدّور لا يتفق مع الادّعاء بأنّ التّمييز يُمارَس ضدّهم (*Phizacklea* و *Miles*، ١٩٧٩).

ونلحظ وجود بعض الاستثناءات لمثل هذا الإجماع بالرّأي، فمن الممكن ملاحظة السلوك السّلبي للآخرين، ولكن من دون تعميمه على أنّه ضدّ المهاجرين، ونشير في المثال اللاحق إلى أنّ شباب الأقليات قاموا بعمل سلبيّ، ولكن تمّ أيضًا تعريفهم بأنّهم لا يختلفون عن غيرهم من الشباب بنحوٍ عامٍّ.

(٨) وحصل هذا أيضًا، حسنًا.. أنا آسف، لكنّ من فعل ذلك كانوا أجانب، مغاربة على ما يظهر، ولكن.. يا الله، كلّ الشباب عدوانيون، سواء أكانوا من الشباب التركي، أم الشباب الهولندي، أم الشباب السورينامي، العدوانية.. لا سيّما بسبب التّمييز.. أوه.. ماذا عندنا هنا؟

في الأمثلة السابقة، لم تُقلب صورة التّمييز، فقد صُوّر المهاجرون الشباب بوصفهم ضحية للتّمييز، وهذا التّصوير يفسّر بعض "عدوانيتهم" ويبررها، وبصورة عامّة، يمكن عدّ مثل هذا الحديث حالة استثنائيّة.

الصّحافة

يظهر أنّ أكثر أحاديث النّاس عــن "الأحداث العِرقية" في الحياة اليومية لا تُستمد من تجاربهم الشخصية، بل تُؤخذ من وسائل الإعلام، وحتّى وقت قريب، لم يكن هنالك تعامل وجهًا لوجه بين معظم مجموعات البيض وأفراد جماعات الأقليات في أجزاء كثيرة من أوروبا الغربية وحتّى في بعض مناطق أميركا الشمالية؛ لذلك يستند النّقاش اليومي لمجموعة البِيض الذي يمكن أن يدور حول الجريمة والاختلافات الثقافية إلى ما يُقرأ عنها في الصّحافة، ويتخذ المتحدّثون مثل هذه التقارير "دليلاً" على مواقف الأقليات السلبية.

وأكّدت تحليلاتنا لآلاف التقارير الإخبارية المأخوذة من الصّحف البريطانية والهولندية (*van Dijk*، ١٩٩١) بنحوٍ واسع تفسيرات القُرّاء المنطقية والرائجة؛ وبيّن التحليل الموضوعي أنّ الجريمة، والاختلافات الثقافية، والعنف (الشغب)، والرّعاية الاجتماعية، وإشكالية الهجرة هي من بين الموضوعات الرئيسة المتكررة في الشؤون العِرقية، وبعبارة أخرى: هنالك حالة توازن بين موضوعات الحديث اليومي وموضوعات وسائل الإعلام فيما يتعلّق بالشؤون العِرقية.

وبالرغم من إجراء بعض التطورات والتغييرات الطفيفة في العقد الماضي، اقترنت صورة الأقليات والمهاجرين عادة *بالمشكلات والغوغاء* (**Hartmann و Husband**، ١٩٧٤)، وتميل الصحافة المحافظة واليمينية عمومًا إلى التركيز على المشكلات التي تخلفها الأقليات والمهاجرون في أزمة السّكن، والتعليم، والجريمة، والبطالة، وما إلى ذلك، وتركز الصحافة الليبرالية على المشكلات التي تعاني منها الأقليات كالفقر، والتّمييز، وتعدّها تحديًا يواجه الليبراليين البِيض، وهم يسعون إلى فعل شيء حياله، ومع ذلك فشلت صورة الصحافة الليبرالية في تقديم مثل هذه الخطوة وتوسيعها، تلك التي تمثل نقطة البداية لفهم وضع الأقليات؛ لأنّنا نجد أنّ الموضوعات التي تُغطّى بانتظام بشأن مجموعة البِيض ومؤسساتهم ونشاطاتهم الفعّالة في جميع نواحي المجتمع كالإسهام في الاقتصاد، والتنظيم السياسي، والثقافة، وكلّ ما تتميز به حياتهم اليومية، يتم تجاهله عند تغطية أخبار الأقليات في الصحافة الليبرالية.

وهكذا، نجد أنّ الصحافة تعمد إلى تجاهل الأقليات في تغطيتها اليومية عمومًا، لكنّها تسلط الضوء عليهم عندما يتورط بعض أفراد هذه الأقليات في صراعات أو مشكلات؛ أي إنّ الصحافة تميل إلى إنكار الأقليات في المجتمع بصورة عامة (*Boskin*، ١٩٨٠).

وتظهر الممارسات المتّبعة عند جمع الأخبار، وكذلك أنماط اقتباس الحديث للآخرين أيضًا - أنّ الأقليات ومؤسساتها لا يمتلكون مدخلاً إلى الصحافة للتّعبير عن آرائهم، ونرى أنّ في أوروبا لا تكاد توجد أيّة صحف خاصة بالأقليات، فضلاً عن ندرة وجود صحفيين من الأقليات أيضًا؛ لذلك تقدّم معظم مصادر الأخبار والمعارف والخبرات المطلوبة الأخبار من وجهة نظر المجموعة البيضاء السائدة أو من منظورها، وكذلك الحال أيضًا مع الوكالات الحكومية والشّرطة وغيرها من المؤسسات التي تمثل المصادر الرئيسة للأخبار في الصّحافة (*Dijk van*، ١٩٨٨*a*، ١٩٨٨*b*).

وحتّى عند تغطية الأحداث العِرقية، لا يُقتبس شيء عن المتحدّثين باسم الأقليات؛ لأنّهم يعدّون أقلّ مصداقية من مصادر مجموعة البِيض، وإن اقتُبِس منهم، يُقلّل من أهمية آرائهم أو جعلها "حيادية" عند الأخذ بتعليقات المتحدّثين البِيض أيضًا، أمّا ممثلو الأقليات أو الخبراء فنادرًا ما يستمع إليهم أو يُؤخذ حديثهم بمصداقية موثوقة لا سيّما عند الخوض في الموضوعات الحسّاسة، كالتّحيّز والتّكبّر والتّمييز والعنصريّة، ويُنظر - عادة - إلى الحديث المُقتبس عن الأقليات على أنّه مجرّد اتّهامات سخيفة لا مبررَ لها.

وفي مثل هذه الحال يتبين أنّ للاستراتيجية العامة للإنكار مظاهرها الخطابية في التقارير الصحفية، وهنالك – أيضًا – اختلافات أخرى بين الصحافة المحافِظة والليبرالية في إنكار وجود العنصرية، ويمكن القول: إنه لا توجد صحف مناهضة للعنصرية في أوروبا وأميركا الشمالية بنحوٍ موحد وتامٍّ، وينصّ العُرف والقاعدة الرّسمية على "أنّنا جميعًا ضدّ العنصريّة"، ولكنّ الواقع يقول: لا الصّحافة المحافظة ولا الصّحافة الليبرالية تعمل فعلاً بهذا الادّعاء؛ إذ تُعدّ الاتّهامات بالعنصريّة تلفيقًا ومن نسج خيال المهاجرين.

وتولي الصّحف الليبرالية اهتمامًا بقصص التّمييز الواضحة الصّريحة، كالتّمييز في العمل (علمًا بأنّها نادرًا ما تتناول التمييز في العمل ضمن غرف الأخبار الخاصّة بها)، وتعمد الصّحف الليبرالية إلى نقد الصّحف اليمينية المتطرفة بشدّة، إلا أنّ هذه التغطية النقديّة قد تركّز على حوادث العنف العَرضية أو غيرها من الأحداث التي تستحق النشر بدلاً من التّركيز على خلفية المواقف العنصريّة الثّابتة التي تسبّب مثل هذا العنف، وبهذه الطريقة، يعرف التّمييز العِرقي أو العنصري بأنّه حالة هامشية واستثنائية أو حوادث فرديّة خارجة عن نطاق الإجماع وليس على أنّه ممارسة منتظمة في المجتمع، وهكذا تنشر الصّحف الليبرالية في هولندا وأميركا تقارير عن اتّهامات التّمييز على نطاق واسع، أمّا الصّحافة اليمينية، فهي – أيضًا – تتناول موضوع التّمييز، ولكن من منظور مختلف، فهو ادّعاء واتّهام شبه محال يُوجّه ضدّ النّاس الاعتياديين.

ويحصل التّمييز على اهتمام واسع في الصّحافة، إلا أنّ العنصرية لا تحصل على مثل هذا الاهتمام، وفي الواقع، نادرًا ما يُوصف التّمييز بأنّه

مظهر من مظاهر العنصريّة؛ لأنّ مفهوم العنصرية ما يزال يُفسّر كأيديولوجية تعالي مجموعة البِيض، أو كنوع من ممارسات اليمين المتطرّف، وبما أنّ معظم الصّحافة ترفض أيديولوجية اليمين المتطرف، والتعالي لمجموعة البِيض، لا تُعرف ممارسات التّمييز اليومية بأنّها ممارسات عنصرية؛ إذ إنّ العنصريّة هي شيء "هم" وحدهم يفعلونه.

ومن بين كلّ قطاعات الصّحافة الواسعة، نجد أنّ مناهضي العنصريّة؛ هم الوحيدون الذين يصفون الأفعال (العنصريّة) اليومية بالعنصرية؛ ممّا يؤدّي إلى تهميشهم ووصفهم بالعنصريين والمتطرفين و"المعتوهين"؛ لذا نجد أنّ كثيرًا من الصّحافة، كما في بريطانيا، تعدّ مناهضي العنصرية هم الأعداء الحقيقيين؛ لأنّهم معادون لبريطانيا، ومتعصبون، وفضوليون، وغير متسامحين، ويرون العنصرية في كلّ مكان، حتى في كتب الأطفال "البريئة"، وحتّى في الصحافة؛ لذلك ليس من المستغرب أن تكون التقارير عن الحوادث العنصرية عمومًا داخل مجموعة المرء أو مجتمعه تميل إلى أن تكون نادرة حتى في الصحافة الليبرالية.

ويتمكن الكُتّاب أو الباحثون المناهضون للعنصرية من الوصول بشكل محدود إلى وسائل الإعلام، وعادة ما تُنكر وتحقّر آراؤهم وأنشطتهم بشدّة، إن لم يُسخر منها، والصحافة اليمينية - بصورة خاصّة - تعدّ مناهضي العنصرية المصدر الحقيقي لـــ"المشكلات" في مجتمع متعدّد الثقافات؛ لأنّهم لا يهاجمون المؤسسات المحترمة (كالحكومة أو الشرطة أو رجال الأعمال) فحسب، لكن - أيضًا- يعرّفون العلاقات العِرقية والعنصرية بنحوٍ لا يتفق تمامًا مع وجهة النظر المهيمنة، وبالتّأكيد أنّ تحدّي وجهة النظر المحافظة

يستفز اليمين المحافظ، ومن ثم يجعل الصحافة اليمينية تقذف وتشهر بالمثقفين، واليساريين، والمعلمين، والكُتّاب المناهضين للعنصرية، ومجموع أفعالهم.

وهنا علينا البحث بمزيد من التفصيل في "طرائق" مشاركة الصّحافة في إنكار وجود العنصرية بالضبط، وأُخِذت معظم الأمثلة المستخدمة هنا من الصّحافة البريطانية، لكن ليس من الصّعب العثور على أمثلة أخرى مشابهة لها في الصحافة الهولندية والألمانية والفرنسية، أمّا بالنسبة إلى أميركا الشّمالية، نجد أنّ مفهوم "عنصريّة البِيض" مقبول بسبب تاريخه الطويل في العبودية والفصل العنصري، حتّى إنْ كانت الأيديولوجية السائدة اليوم تقول: إنّ العنصريّة صارت شيئًا من الماضي، وأن الأقليات تحظى بحقوق متساوية مع غيرها.

العنصريّة والصّحافة

يُعدّ إنكار الصحافة وجود عنصريّة في الصّحافة قويًا جدًا؛ لأنّ الصّحافة - في حدّ ذاتها- هي المتّهمة، وعند نقل ردود أفعال مماثلة لمحررين آخرين من الصّحف الهولنديّة التي تُعنى بالشؤون العنصريّة في الصّحافة، وجدنا أن رئيس تحرير جريدة النّخب "الإنترمدييتر" الأسبوعية الموجهة إلى علماء الاجتماع ومجتمع رجال الأعمال، يكتبُ في الرّسالة ما يأتي:

(٩) إنّ ما تقوله بشأن التغطية الخاصة بالأقليات يبقى بلا دليل، ويُعدُّ (كاريكاتيرًا) للواقع غير المقبول، تقول أطروحتك: "إنّ معظم التقارير

الإخبارية تظهِر أنّ الأقليـــات العِرقية يسببون المشكلات لنا"، كلامك - في رأيي - ليس بلا دليل فحسب، ولكنّه غير صحيح.

إنّ هذه الرّسالة هي ردّ فعل على ملخص للبحوث الدّولية بشأن تمثيل الأقليات في الصحافة، ولم تعتمد رسالة الإنكار هذه على نتائج أبحاث أخرى لدعم وجهة نظرها، ولكن بدلاً من ذلك تنصّ على أنّها قضية "حقيقة"، ليس من المستغرب عدم نشر تلك المقالة على الإطلاق في الدوريات البحثية، على الرغم من أنني دُعيت شخصيًّا إلى كتابتها.

أمّا المحررون الآخرون فاتّخذوا موقفًا أكثر تشدّدًا؛ إذ إنّهم تحدّوا وطعنوا في مؤهلات الباحثين الأكاديميين والجامعة، وإليكم ما كتبه رئيس تحرير الجريدة الرئيسة الشعبية اليومية المحافظة في هولندا، "تليغراف"، المعروفة بتقاريرها المتحيّزة ضدّ المهاجرين والأقليات واللاجئين:

(١٠) إنّ ما تسميه بالبحوث العلمية لا تثبت بأي طريقة شيئًا من تلميحاتك الافترائية بخصوص محتوى تقارير جريدتنا، فكلّ مـــا قدّمته بحوثك لا أساسَ له، وهي بحوث تثير الرّيبة والشّك من حيث المعايير السائدة للبَحث العلمي والحكمة الاجتماعية في جامعة أمستردام.

ولحظنا أنّه مهما قدّم الباحث من "دلائل" ناتجة من تحليلات قيّمة في دراسة مثابرة للتّقارير الإخباريّة، فإن ردود فعل الصحافة هو الإنكار والهجوم على الباحث عن طريق التشكيك في علميته ومصداقية بحثه، وهنالك أمثلة لا تُحصى تشبه ذلك، ومن الجدير بالذكر عدم وجود أيّة صحيفة، بما فيها الصحف الليبرالية تقبل أيّ اتّهام بالانحياز، حتى إن كان

انحيازًا يسيرًا، وترفض ادّعاءات العنصريّة جملة وتفصيلاً، وهنا يجب أن نتذكّر أنّ هذه الصّحف - لا سيّما في أوروبا - لا توظف الأقليات عمومًا، وإنْ وظّفت فهناك واحد أو اثنان من الصحفيين من الأقليات فحسب.

وتبعًا لإنكار وجود العنصريّة في غرف الأخبار تبرز ممانعة عامة للاعتراف بالأحداث العنصرية ونشر تقارير إخبارية عنها في المجتمع بأكمله، وسنقوم بدراسة طرائق الإنكار الرئيسة في الصحافة، وتتضمن دراستنا هذه أمثلة مأخوذة من تغطية الصّحف البريطانية للشؤون العرقية في العام ١٩٨٥ (للمزيد من التحليل بشأن الخواص الأخرى لهذه الأمثلة، راجع ***van Dijk***، ١٩٩١).

تقديم النّفس إيجابًا

تتمثل القاعدة الدّلالية للإنكار هي "الحقيقة" كما يراها الكاتب؛ لذلك نجد أنّ إنكار وجود العنصرية في الصحافة يفترض أنّ الصحفي أو الكاتب يعتقد أنّ جماعته أو بلده "متسامح" مع الأقليات أو المهاجرين. لذلك تعدّ استراتيجية تقديم النفس إيجابًا خطوة مهمة في الخطاب الصحفي، وينبغي أن يُنظر إليها على أنّها إنكار جدلي لاتّهامات مناهضي العنصرية:

(١١) [هاندورث] على خلاف معتقدات كثيرة سائدة، وبغض النظر عن الاعتراف بوجود أطراف فاشية صغيرة حاقدة؛ فإن هذا هو مجتمع متسامح بنحوٍ ملحوظ، ولكن مثل هذا التسامح قد يتسع، وقد يُستغل إذا اعتمدت القوّة القانونية مبدأ التّمييز المقلوب (الديلي تلغراف، الافتتاحية، ١١ سبتمبر/ أيلول).

(١٢) [الاعتداءات العنصرية والشرطة] إذا أردنا المحافظة على استمرار تسامح عموم المواطنين البريطانيين ورضاهم، نحتاج إلى أفعال إيجابية واضحة تعبّر عن هذا... نحتاج إلى أن نرى ماذا يقدّم الآخرون (الديلي تلغراف، الافتتاحية، ١٣ أغسطس/ آب).

(١٣) [الاعتداءات العنصرية ضدّ الآسيويين]... يُعدّ سجل بريطانيا في استيعـــاب النـــاس الآتين من خلفيات مختلفة، بشكل سلمي ومتسامح لا يُعلى عليه، وسوف يشهد على ذلك أبناء المهاجرين الإيرلنديين واليهود، إنّه شيء مأساوي حقًّا أن تشوّه مثل هذه السمعة الرّائعة الآن (الصن، الافتتاحية، ١٤ أغسطس/ آب).

(١٤) [الهجرة] يتمّ استغلال تقاليدنا العادلة والمتسامحة من قِبَل كلّ إرهابي، وأحمق، ومحتال، وطفيلي يرغب في الحصول على الحياة الرغيدة على حسابنا.. ثم، هناك المجرمون الذين يتسللون كالأفاعي إلى بلادنا، يتسللون على أنهم لاجئون سياسيون أو يتظاهرون بأنّهم يقومون بزيارة أحد الأقارب (الميل، ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني).

(١٥) عندنا عنصرية أيضًا، وهذا يعني ماذا يقف خلف المؤامرة، إنّها ليست عنصرية البيض، إنّها عنصرية السّود... لكن من الذي يحمي الأغلبية البيضاء؟ قوّتنا تكمن في تسامحنا، لكنّنا لن نسمح لأحد بتحويل هذا التسامح إلى ضعف. (السن، ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأوّل).

نلحظ أنّ الأمثلة السابقة لا تؤكد "تسامح" البريطانيين البيض أو تفترض ذلك فحسب، ولكنّها – في الوقت نفسه – تعرف حدوده أيضًا، فقد يُفسّر

التّسامح على أنّه ضعف؛ لذلك لا ينبغي أن يكون البريطاني كريمًا جدًّا بتسامحه؛ لئلا يستغله "كلّ إرهابيّ"، و"مجرم" أو مهاجر آخر، فقد يمكن أن يُنظر إلى الفعل الإيجابي أو قوانين الهجرة الليبرالية على أنّها نمط من أنماط التّمييز العكسي (المضاد)، ومن ثم تكون نمطًا من أنماط التّدمير الذّاتي لبريطانيا البيضاء، ومن المفارقات هنا، أنّ هذه الأمثلة ضعيفة بسبب تناقضاتها الجوهرية الواضحة؛ إذ إنّها لا تعبّر عن الرّغبة في التسامح بحدّ ذاته، وإنّما تهدف إلى الحدّ من "التّسامح" و"الإسراف" فيه، ففي المثال (١٥) نلحظ أنّ استراتيجية تقديم النفس إيجابًا تأتي في الوقت نفسه مع خطوة قلب الصورة المعروفة؛ "إنّهم العنصريون الحقيقيون"، و"نحن الضحايا الحقيقيون".

الإنكار والهجوم المضاد

بعد بناء صورة بريطانيا البيضاء إيجابًا، تعمد الصحافة البريطانية المحافظة والتابلويد (المحلية- الفضائحية) في الهجوم ضدّ أولئك الذين يحملون وجهة نظر مختلفة، وفي الوقت نفسه تدافع عن الذين يتفقون مع موقفها، كما كانت الحال في قضية هونيفورد (***Honeyford***) سيّئة السّمعة (كان هونيفورد مدير مدرسة برادفورد الذي أوقف عن العمل مدّة من الزمن، بعد كتابة مقالات عن التّعليم متعدّد الثقافات عدّها معظم آباء طلابه الآسيويين عنصريّة، ثم أُعيد إلى عمله، وبعد ذلك استُغني عنه بصورة مشرفة)، وغالبًا ما يجسّد الهجوم على المجموعات المناهضة للعنصرية أسلوب "إنكار وجود العنصرية":

(١٦) [ردّ فعل اللوبي العِرقي (العِرق) ضدّ هونيفورد] لماذا أراد هذا اللوبي اضطهاد هذا الرّجل.. ليس لأنّه عنصريّ، بل بالتّحديد لأنّه ليس عنصريًّا؛ لأنّه تجرأ على تحدّي مواقف مهنيي الأقليات العِرقية وسلوكهم ونهجهم (الديلي تلغراف، ٦ سبتمبر/ أيلول).

(١٧) [قضية هونيفورد وقضايا أخرى] لا يوجد أحد أقلّ قدرة على مواجهة الحقيقة من فرقة "مناهضي العنصرية" الهستيرية، وصل تعصبهم إلى درجة أنّهم يريدون إسكات أيّ شخص لا ينضم إليهم (السن، ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول، بقلم فنسنت جون).

(١٨) [هونيفورد] لنتكلّم منطقيًّا، تمّ تشويه سمعته، وقد وقعت عليه اللعنة لأنّه شجاع، لرفضه التنازل عمّا يراه صحيحًا، فأعداؤه لا يستطيعون أن يغفروا له ذلك.. فقد أجريت معه مقابلة، وأنا مقتنع تمامًا بأنّه لا يحمل ذرة من العنصريّة (الميل، ١٨ سبتمبر/ أيلول، بقلم ليندا لي- بوتر).

(١٩) [يستقيل هونيفورد) والآن نحن نعرف من هم العنصريون الحقيقيون (السن، الافتتاحية، ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني).

توضح هذه الأمثلة عدة خطوات استراتيجية في الحملة الصحفية ضدّ مناهضي العنصرية، أوّلاً: كما رأينا آنفًا، يرتبط إنكار العنصرية ارتباطًا وثيقًا بافتراض قول "الحقيقة"، ويتم تقديم هونيفورد كأنّه يدافع عن "الحقيقة"، وهي فشل التعدّدية الثقافية في بريطانيا، فضلاً عن طبيعة التعدّدية الثقافية المعادية لبريطانيا، وثانيا: أن استراتيجية الإنكار المتتابع غالبًا ما تؤدّي إلى خطوة "قلب" الصّورة، وهذا واضح في سلسلة الإنكار الآتية: نحن لسنا

عنصريين، هم "العنصريون الحقيقيون"، وثالثًا: إنّ خطوة "قلب" الصّورة هنا تتضمن أيضًا قلب الاتّهامات؛ إذ إنّ هونيفورد والذين يتعاطفون معه، هم الضحايا، وليس طلابه الآسيويين وأولياء أمورهم، وبناء على ذلك، يُعدّ مناهضو العنصرية العدو، فهم الذين يسيئون لسمعة الأبرياء من المواطنين البريطانيين، هم الذين لا يتسامحون، هم المتعصبون؛ لذلك تقوم الصّحيفة بتعريف ما تسميهم بـ"الضحايا" الذين يقاومون المعتدين عليهم على أنّهم "أبطال" الشّعوب، الذين "يجرؤون" على تحدّي فرقة مناهضي العنصريّة.

ونلحظ – في المثال (١٧) أيضًا – أنّ "الحقيقة" بالنسبة إلى أنصار هونيفورد أمر بديهي، ومبنية على المنطق، ويرتبط مفهوما الحقيقة والمنطق (الحسّ السليم) ارتباطًا وثيقًا في مثل هذه الهجوم المضاد لمناهضي العنصرية، ويعكس هذا الارتباط قوّة إجماع الرّأي، فضلاً عن حشد التّأييد الشّعبي للمواطنين البريطانيين "البيض الاعتياديين"، وبغض النّظر عن تهميش أولياء الأمور الآسيويين ومناهضي العنصرية الآخرين، عن طريق وضعهم خارج نطاق الإجماع ومجتمع البريطانيين الاعتياديين أمثالـ"نا"، فالنداءات إلى أو الاستعانة بـ"المنطق"، لها – أيضًا – آثار أيديولوجية قويّة؛ إذ يُنظر إلى تلك الحقيقة البديهية (من وجهة نظرهم) كأنّها شيء "طبيعي"، وعليها يكون موقف الآخرين "غير طبيعي" أو حتى يعرف بـ"الجنون"؛ لذا في الصّحف البريطانية غالبًا ما يُطلَق على أفراد اليسار المناهض للعنصرية "المجانين" أو "المعتوهين" اليمينية (التابلويد).

يُعدّ الادّعاء بوجود الرّقابة أحد العناصر التي كانت بارزة جدًّا في قضية هونيفورد، وغيرها من القضايا الأخرى المشابهة، كالقول: إنّ مناهضي العنصرية لم يتجاهلوا "حقيقة" المجتمع متعدد الثقافات فحسب، بل - أيضًا - يمنعون الآخرين، أي يمنعونـ"نا" من قول الحقيقة، وهكذا يستمر الصحفيون وكُتّاب أعمدة الرّأي في الجدال مرارًا وتكرارًا بأنّه يجب كسر هذا الـ"حظر" وهذه الـ"رقابة" من أجل أن نتمكن من قول الـ"حقيقة"، كما كانت الحال بعد الاضطرابات التي وقعت في توتنهام:

(١٦) [توتنهام] حان الوقت لقول الحقيقة من دون رياء ونفاق.. لدينا القوّة لمواجهة الحقائق من دون خوف بأن نُنعت بأننا عنصريون (الديلي تلغراف، ٩ أكتوبر/ تشرين الأول، بقلم ليندا لي بوتر).

وتُظهر هذه الأمثلة - أيضًا - أنّ كُتّاب هذه التقارير يشعرون بالابتزاز أخلاقيًا، ويدركون، في الوقت ذاته، أنّ "قول الحقيقة" يعني "قول أشياء سلبية عن الأقليات"، وقد يكون هذا ضدّ قواعد التّسامح والتفاهم السائدة وأعرافها؛ لذلك تعبّر المطالبة بقول "الحقيقة" عن معضلة، حتّى لو كانت هذه المعضلة هي اسمية أو ظاهرية فحسب، فـ"المعضلة الظاهرية" هي استراتيجية خطابية لاتّهام الخصم بالرّقابة أو الابتزاز، وليست أخلاقية ناتجة من البحث عن الحقيقة مع النّفس أو لاتّخاذ قرار صعب.

وبعد ما ذكرناه، لا بدّ أن نؤكّد أن هذه الصحف أنفسها تكتب - على نطاق واسع - أشياء سلبية عن الشباب السّود، ولا تتردد أبدًا في كتابة ما تراه وتسميه بـ"الحقيقة"، ولا أحدَ يقوم بـ"إسكاتها" أو "يحظر" كتاباتها

أو صحفها، أمّا ما تقول عنه: إنّه "محظور" فهو شيء من نسج خيالها، وبخلاف ذلك نجد أنّ الصحافة اليمينية في بريطانيا تصل إلى ملايين القُرّاء.

وهكذا فإن استراتيجية الإنكار وقلب الصورة تعزّز بناء الأدوار الاجتماعية في عالم الصّراع العِرقي، كالحلفاء والأعداء، وأصحاب السّلطة والضّحايا، والأبطال والمستبدين، وفي كثير من المواقف نجد أنّ مثل هذا الخطاب يحاكي خطاب مناهضي العنصرية عن طريق عكس الأدوار الرئيسة: فالضحايا يصبحون مستبدين، والأقوياء وأصحاب السّلطة يصبحون ضحايا.

الإنكار المُتقن

ليس الإنكار – دائمًا – واضحًا أو صريحًا؛ إذ إنّ هنالك عدّة طرائق للتعبير عن الشك، والتحفظ وإنكار أقوال الآخرين وتصريحاتهم أو اتهاماتهم، فعندما نشرت مفوضية المساواة العِرقية *(CRE)* في العام ١٩٨٥ تقريرًا عن التّمييز في المملكة المتحدة، صار الإنكار الصريح للوقائع العنصرية الموجودة لا يُصدّق، فأصبح من الضروري اعتماد طرائق خطابية أخرى في سرد الحقائق، كعلامــات الاقتباس، وتوظيف كلمات مثل "يدّعي"، و"ادّعاء" أو "يزعم" التي تشير إلى وجود الشك عند الكاتب، كما هو الحال في افتتاحية "الديلي تلغراف" الآتية:

(٢١) "تدّعي المفوضية في تقريرها المفصّل لعملية قانون العلاقات العِرقية في العام ١٩٧٦ بأنّ الأقليات العِرقية ما تزال تعاني مستويات مرتفعة من التمييز والحرمان" (الديلي تلغراف، ١ أغسطس/ آب).

لا يمكن أن تمر مثل هذه الحيل اللغوية من دون ملاحظتها، كما يبين ردّ الفعل التالي لهذا المقطع في رسالة وجهها بيترنيوزمان، الذي كان مديرًا لمفوضية المساواة العِرقية (*CRE*).

(١٧) صرحت بـــ"أنّ المفوضية تدّعي أنّ الأقليات العِرقية ما تزال تعاني مستويات مرتفعة من التّمييز والحرمان"، وقولك هذا يشبه "ادّعاء" أحدهم بأنّ يوليو/ تموز ممطر، وكان ممطرًا فعلاً، إنّها حقيقة يدعمها ثقل أدلّة البحوث المستقلة التي تبين أنّ التّمييز العنصريّ ما يزال مستمرا على مستوى عالٍ في مجالات الإسكان والعمل والخدمات، وبنحوٍ يثير القلق. (الديلي تلغراف، ٧ أغسطس/ آب).

وهكذا، يمكن أن يكون الإنكار بإتقان الإعراب عن الشّك أو التّحفظ؛ لذلك عادةً ما يظهر مفهوم "العنصريّة" بين قوسين لا سيّما في عناوين الصحف، ولا يُعدّ استعمال هذه الأقواس مجرّد أداة للتعبير عن الآراء الصحفية أو لشدّ الانتباه إلى النّقاط المثيرة للجدل، إذا كان هذا هو سبب استعمال الأقواس في الكتابة الصّحفية، فينبغي استعمالها – أيضًا – عند التّعبير عن الآراء التي تتفق مع آراء الصحيفة، وهو ما لا يحدث دائمًا، وبخلاف ذلك وبغض النظر عن استعمالها للتّعبير عن إظهار شك الصّحفيين وتحفظهم يعني استعمال الأقواس – أيضًا – ضمنًا بأنّ "الاتّهام لا أساسَ له من الصحة".

وبات استعمال الأقواس عند ذكر كلمة "العنصريّة" روتينيا في أسلوب الكتابة الصحفية (المطبوعة)، ونجد أنّ في الحالات التي أُقرّت العنصرية

فيها من الشرطة أو المحاكم؛ نجد أنّ الصّحافة المحافظة قد تستمر بوضع كلمة العنصريّة بين قوسين، وهذا أكثر من مجرّد عادة صحفية.

تجميل الصورة (التخفيف)

أظهر تحليلنا للإنكار – أيضًا – أنّ الإنكار يمكن أن يُعبّر عنه بشتى أنماط تلطيف الصّورة، كالتخفيف من شدّة الحدث أو التّقليل من أهميته بواسطة عبارات التّلطيف أو بتعبيرات الإطناب الأخرى التي تقلّل من شأن الفعل نفسه أو مسؤولية المتّهم، ووجدنا في افتتاحية صحيفة "الديلي تلغراف" المذكورة آنفًا العبارة الآتية:

(٢٣) [تقرير مفوضية المساواة العرقية (*CRE*)] لا يمكن لأحد أن ينكر الطبيعة الهشّة للعلاقات بين الأعراق في بريطانيا اليوم، أو أنّ هناك سوء فهم وانعدام ثقة بين عناصر المجتمع (الديلي تلغراف، الافتتاحية، ١ أغسطس/ آب).

نلحظ هنا أنّه بدلاً من الاعتراف بوجود العنصريّة أو التّمييز، تعترف افتتاحية "الديلي تلغراف" ضمنًا بوجود علاقات عرقية "هشة" و"سوء فهم وانعدام ثقة" بين شرائح المجتمع المختلفة، ومن المثير للاهتمام أنّ محرر "الديلي تلغراف" ينكر – بصراحة – وجود العنصرية، ثمّ يؤكّد وجودها عن طريق وجود "مشكلات" و"سوء فهم وانعدام ثقة"، وتُسمّى هذه الخطوة ضمن تحليل الخطاب النقدي بـ"التنازل"، فالطّرائق البلاغية، كأنماط تلطيف الصورة هنا وحتى نهاية هذه الافتتاحية – تبين أنّ التنازل ظاهري، ويُعدّ أسلوب "التنازل الظاهري" نمطًا رئيسًا آخر لاستراتيجيتي "التنصل والتنويه"

في الخطابات التي تتناول العلاقات العرقية، كما هو واضح في العبارات الآتية: "هنالك – أيضًا – سود أذكياء، ولكن.."، أو "أنا أعرف أنّ لدى الأقليات مشكلات أحيانًا، ولكن..".

ونلحظ – أيضًا– أنّ الشاهد المأخوذ من صحيفة "الديلي تلغراف" يظهر استراتيجية تلطيف الصورة (التخفيف) ليس عن طريق عبارات التلطيف فحسب، ولكن – أيضًا– في إعادة توزيع المسؤولية، ومن ثمّ بإلقاء اللوم على الآخرين، كما هو واضح عند قول: "لا، ليس نحن (البيض) المسؤولين أساسًا عن التوترات بين طوائف المجتمع، ولكن الجميع مسؤولون كذلك"، ويتضح هذا – أيضًا– بالعبارة العامّة: "هناك سوء فهم..". وأخيرًا يظهر واضحًا أنّ الهدف من أسلوب الإنكار يكمن في: إمّا التّشكيك في مسؤولية الفاعل، أو إخفاء مسؤوليته.

الدّفاع والهجوم

على الجانب الآخر، فإن أسلوب الصحافة اليمينية لا يتميز دائمًا بالحذق والغموض في هجومه على مناهضي العنصرية، بل بخلاف ذلك، فهي قد تنخرط في "الهجاء"، والنّقد السّاخر المباشرة ضدّ خصومها:

(٢٤) [تجمّع حاشد ضدّ الفاشية] حظيت الأمسية بالذّكريات الانفعالية لنشأة النّازية ممزوجة بالهجاء والعاطفة الصّاخبة ضدّ التّمييز العنصريّ والتّحيّز والتّكبّر في مجتمعنا المعاصر (الديلي تلغراف، ١ أكتوبر/ تشرين الأوّل).

(٢٥) [شريحة السّود] يظهر أنّ بعضًا من مجموعة "كينوك *kinnok*" العمياء أيديولوجيًا يشعرون بـــ"الاستمتاع" عند تعريف جميع الصعوبات التي تواجهها المجموعات المهاجرة، لا سيّما الأفارقة- الكاريبيون نتيجة للعنصرية.. (الديلي تلغراف، الافتتاحية، ١٤ سبتمبر/ أيلول).

(٢٦) [اتّهام عامل بالعنصريّة] الشيء المقلق حقًّا هو أنّ بعض جيوب هتلر من الحكومة المحلية بدأت تتحرك نحو السياسة الوطنية، حان الوقت لكشف سلوكهم وأفكارهم ما دمنا قادرين على ذلك، وقد أعذر من أنذر. (الميل، الافتتاحية، ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول).

وتوضّح هذه الأمثلة - أيضًا- أنّه يتم اعتماد أسلوب إنكار وجود التّمييز، والعنصريّة، والتّعصّب ليس بوصفه مجرّد نمط من أنماط الدّفاع عن النّفس أو تقديم النّفس إيجابًا، ولكن لأنّه - في الوقت نفسه - عنصر الهجوم ضدّ ما تسميهم هذه الصحف بـــ"الخصوم العمي أيديولوجيًا"، كما لحظناه في استراتيجية قلب الصورة في الأمثلة السابقة، وتعمد هذه الصّحف - أيضًا- بربط مناهضي العنصرية مع "اليسار المعتوه"؛ لذا نجد أنّ للهجوم عليهم - أيضًا- آثارًا أيديولوجية وسياسية مهمة، فضلاً عن أهميته الأخلاقية في المجتمع البريطاني.

وفي المثال (٢٥) قد يفترض وجود "صعوبات" وسط المهاجرين الأفارقة- الكاريبيين، بالرّغم من أنّه لم يتم ذكر ذلك بشيء من التّفصيل، ولكن يمكن عدّ مثل هذه الافتراضات نمطًا من أنماط "التنازل الظاهري"، وهذا يعني أنّه مهما كانت أسباب تلك "الصعوبات" (تُسمّى بالصّعوبات هنا

مجازًا للتخفيف من وطأتها)، فإنّها لا يمكن أن تكون ناتجة من العنصرية، واختارت الصّحيفة كلمة "الاستمتاع" هنا عند وصف اليساريين الذين يقومون بتوضيح وضع السّود، وهي إشارة ضمنية - أيضًا - إلى أنّ اليساريين لهم مصلحة في مثل هذه التوضيحات؛ إذ إنّها تسلط الضوء على وجود العنصريّة، وبذلك "يستمتعون" وحتّى إنّهم يرحبون بالعنصرية، وهذا يعني أنّها من صنعهم، من وجهة نظر الصحيفة، وتُعدّ هذه الاستراتيجية رائجة في كثير من الهجمات الأخرى ضدّ مناهضي العنصريّة: "لو لم تكن هناك عنصريّة، لقاموا بابتداعها"، ولا نحتاج إلى توضيح بأنّ مثل هذا الادّعاء يعني مرّة أخرى إنكار وجود العنصريّة.

ويُعدّ توظيف أدوات الموازنة والاستعارة في وصف هذه الهجمات أمرًا مثيرًا للاهتمام؛ إذ إنّنا نجد في أحد الأمثلة إشارة ساخرة إلى الحالة العاطفية والعقلانية للمشاركين في التّجمع المناهض للفاشية، فقد وُظِّفت العبارة الآتية: "الذكريات الانفعالية لنشأة النازية" كإشارة إلى التقليل من شأن مناهضي النازية- مناهضي الفاشية، وفي مكان آخر تم تشبيه مناهضي الفاشية بـــ"جيوب هتلر"، ومثل هذا التشبيه المتناقض وغير المنطقي في تسمية الشرائح الاجتماعية والسياسية له وظيفة محدّدة جدًا، فعند تشبيه مناهضي الفاشية بـــ"جيوب هتلر"؛ تبعد الصحيفة نفسها بوضوح عن الآراء والممارسات الفاشية التي غالبًا ما تكون جزءًا من الاتّهامات الراديكالية الموجّهة عمومًا ضدّ اليمينيين المتطرفين، وفي الوقت نفسه، اعتمدت الصحيفة أسلوب قلب الصورة بتوظيف الاتّهامات أنفسها التي وُجِّهت إليها من خصومها لوصفهم بها أيضًا، وبذلك تضع الصحيفة خصومها المناهضين للعنصرية في مكان يمقتونه بوضوح.

وهكذا، نجد أنّ هذه الصّحف تربط اليسار المناهض للعنصرية بالممارسات الفاشية، والتّعصب والسّلوك الأيديولوجي، وبصرف النظر عن موقفهم المناهض للعنصرية؛ يثير نفوذهم السياسي (المتواضع) غضب الصّحافة اليمينية، بالرّغم من أنّهم عاجزون تقريبًا على المستوى الوطني، وحتّى داخل حزبهم (حزب العمال) عن مناصرة الأقليات، وقليل منهم تمكنوا من الوصول إلى المجالس المحلية ليتمكنوا من السّيطرة على (بعض) المال والتّمويل وغيرها من أنماط النفوذ السياسي، وهذا يعني أن لديهم قليلاً من السلطة (المواجهة)، وأنّ تلك السلطة وأيديولوجيتها هي التي تواجه تحدّيًا من الصحافة (لا سيّما اليمينية)، وهي الصّحافة التي تسيطر على إيصال الأخبار إلى الملايين من القرّاء.

ويُعدّ إنكار وجود العنصرية والهجوم الصّحفي على مناهضي العنصريّة في التّعليم أو السياسة صراعًا بشأن تعريف الوضع العرقي، فالسؤال هو: هل الوضع - مع بعض المشكلات اليسيرة - مقبول عمومًا؟ وهل الوضع معيب جذريًّا ويحتاج إلى إعادة التّوجيه بالكامل؟ وهكذا ينظر العاملون في هذه الصحف إلى خصومهم السياسيين وأيديولوجياتهم على أنهم منافسون رمزيون في مجال النفوذ الأخلاقي في المجتمع، إنّ ما تهتم به الصحافة اليمينية - على وجه الخصوص - هو صورتها الاجتماعية، فهي تدافع عن نفسها بمهاجمة مناهضي العنصرية؛ لذلك لا يهمها الاتّهام سواء أكان موجهًا إلى مدير المدرسة أم ضدّ عموم المواطنين البريطانيين البيض.

الخطاب البرلماني

تؤدّي السياسة – بالتعاون الوثيق مع وسائل الإعلام- دورًا بارزًا في تعريف الوضع العِرقي في المجتمع، ففي أوروبا الغربية كان للإدارة البيروقراطية والمداولات البرلمانية في الثمانينيات والتسعينيات دور كبير في صنع القرار في الشؤون العِرقية والهجرة واللاجئين، وتُعدّ موضوعات استمرار التفاوت الاجتماعي، والبطالة، والعمل الإيجابي، و"الحرمان" من التعليم، والاستياء الشّعبي ضدّ الهجرة، ووصول "موجات" اللاجئين الجدد من دول العالم الثالث من أهم الموضوعات الرئيسة على جدول الأعمال السياسية في المداولات البرلمانية.

بناء على ذلك، لا بد أن يولي تحليلنا لخطاب النّخبة اهتمامًا للخطابات البرلمانية؛ لأنّ مثل هذه الخطابات غنية ويشوبها الجدل لاختلاف أيديولوجيات أعضاء البرلمان وآرائهم ومصالحهم، لا سيّما في القضايا الحسّاسة، كالأقليات والهجرة؛ لذلك قمنا بدراسة بعض المداولات الرئيسة بشأن هذه الموضوعات في برلمانات بريطانيا، وهولندا، وفرنسا، وألمانيا، فضلاً عن الكونجرس الأميركي.

ومن الجدير بالذكر أنّه يتم "تسجيل" الخطاب البرلماني، ربّما أكثر من أيّة خطابات أخرى بوصفه يمثّل جزءًا من التاريخ، ويتم تسجيل جميع الخطب ونشرها؛ بما فيها المداخلات العفوية، علمًا بأنّ بعض الدول تسمح بـــ"مراجعة هذه الخطابات" وإجراء تعديلات عليها في وقت لاحق؛ لذلك نادرًا ما تكون الخطب ارتجالية وتلقائية؛ إذ يتم تحضيرها والإعداد لها بعناية

لكي يتسنى لأعضاء البرلمان أن يقرؤوها بصوت عالٍ في جلسات البرلمان، أمّا بالنسبة إلى الخطب الحسّاسة لا سيّما في الشؤون العِرقية، فمن المتوقع أن تكون خاضعة للرّقابة سياسيًا وأخلاقيًا، وعمومًا تكاد تكون معظم الخطب البرلمانية خالية من العبارات العنصرية الساخرة في البرلمانات الغربية في الوقت الحاضر باستثناء بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة، كالجبهة القومية *Front National* في فرنسا.

وكما رأينا آنفًا، هنالك طرائق غير مباشرة ودقيقة للتعبير عن الآراء والمواقف الكامنة، سواء أكانت ليبرالية أم محافظة، وبالرّغم من الاختلاف في الأسلوب والوظيفة نجد أنّ الخطاب البرلماني يشبه أنماط الحديث الأخرى عندما يكون الحديث عن الأقليات العِرقية، كتقديم النّفس إيجابًا، وتقديم الآخرين سلبًا، وإنكار وجود العنصريّة؛ لذلك نقوم بدراسة النماذج الخاصة بإنكار وجود العنصريّة في البرلمانات الغربيّة أيضًا.

تمجيد الذّات القومية

يمثل البرلمان المنبر الأوّل للبلاغة القومية، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بالمعايير والقيم الدولية، كالديمقراطية والمساواة في الحقوق والتسامح، ومن الممكن سماع اتّهامات بالعنصريّة في هذا السياق، ولكنّها تأخذ طابع الاتّهام الأخلاقي ضدّ الأمّة بأكملها، ولهذا السبب يُسمح بها في المداولات الحزبية الساخنة، عند اتّهام حزب حزبًا آخر بالعنصرية، وكما بيّنا سابقًا، تتلخص الفكرة الأساسية بأنه: لا وجود للعنصرية هنا، فهي موجودة دائمًا في **مكان آخر**، وهي – دائمًا– من صفات **الآخرين**.

وبعد هذه التوطئة من المتوقع أنّ أيّة مداولة برلمانية بشأن الشؤون العرقية، لا سيّما تلك التي تتعلّق بحقوق الأقليات أو المهاجرين - تتبنى استراتيجية تقديم قوميتنا إيجابًا كتوطئة استراتيجية مهمة تسبق كلّ الإجراءات والبيانات التي تهدف إلى الحدّ من هذه الحقوق، وسنقوم بإعطاء بعض الأمثلة لكلّ من هذه البرلمانات، وقد أُخِذت جميع الأمثلة في هذه الدراسة من السجلات البرلمانية في البلدان المعنية، ومن المداولات التي جرت بين العامين ١٩٨٥ و١٩٩٠، ولم يُعطَ السّياق مفصّلاً في المناقشة هنا، ولم نعرّف المتحدثين أو الأحزاب، واكتفينا بتعريف الدّول المعنية في دراستنا هذه من أجل توضيح أوجه التّشابه وإظهارها في تلك الخطب القومية في دول مختلفة.

(٢٧) مناقشتنا اليوم ليست متعلقة باللاجئين فحسب، ولكن بمجتمعنا كلّه، فضلاً عن مسؤولية أوروبا، وهولندا في الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية في العالم؛ إذ يمثل حقّ اللجوء العنصر الوطني لسياسة حقوق الإنسان الرّاسخة في هولندا. (هولندا).

(٢٨) أنا أومن بأنّ دولتنا هي دولة عادلة بكلّ ما في الكلمة من معنى، فنحن نحترم القانون والعُرف خلافًا لبعض الحكومات الأجنبية الأخرى. (المملكة المتحدّة).

(٢٩) بلدنا يفتح أبوابه للأجانب دومًا؛ إذ إنّ الضّيافة هي تقليدنا منذ زمن بعيد، وتعود إلى ما قبل الثورة، إلى *النظام القديم*. (فرنسا).

(٣٠) فرنسا، الدّولة التي مهّدت الطريق للعالم إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، فرنسا هي أرض الضيافة، ترحب بالأجانب واللاجئين،

فرنسا هي هبة للقارات الخمس، لا يمكن أن تستسلم للكراهية العِرقية- العنصرية. (فرنسا).

(٣١) أنا لا أعرف أيّ بلد آخر على هذه الأرض يعطي أهمية أكبر لحقوق الأجانب المقيمين على أرضه أكثر من هذا القانون في بلدنا. (ألمانيا).

(٣٢) هذه الأمة التي ألهمت شعوب العالم بقيمها وتقاليدها الآن، كما نعلم جميعًا، أعتقد بأننا جميعًا فخورون جدًا بوجهات النظر الأميركية، والمُثل الأميركية، والحكومة الأميركية، والمبادئ الأميركية، التي تثير حماسة مئات الملايين من شعوب العالم الذين يناضلون من أجل الحرية. (الولايات المتحدة).

(٣٣) هناك أشياء كثيرة وعظيمة نفخر بها في بلدنا، لدينا مْطلق الحرية في التّعبير، واعتناق الدّين، والحق في التصويت واختيار قادتنا، حرية التنقل العظيمة من الساحل الشرقي إلى الغربي، ويستطيع كل مواطن أميركي، بغض النظر عن ظروف ولادته - أن يعمل وينهض ويسمو في المجتمع الأميركي، ويحقّق أحلامه الشخصية. (الولايات المتحدة).

وبالرّغم من أنّ البلاغة في الخطاب القومي قد تختلف من بلد إلى بلدٍ آخر (وعادة ما تكون أكثر حماسةً في فرنسا والولايات المتحدة الأميركية)، فإنّ الاستراتيجية الأساسية في تقديم النفس إيجابًا تظهر في جميع المداولات البرلمانية: دولتنا هي دولة عادلة، واحترام حقوق الإنسان والضيافة هي تقليدنا منذ زمن، وغيرها من الأمثلة، وليس مُستبعدًا أن نسمع أنّ بعض

ممثلي البرلمان يعتقدون أنّ بلدهم هو الأكثر ليبرالية، وحبًّا للحرية، والديمقراطية في العالم.

عادلة، ولكن...

ولتمجيد الذّات (القومية) لا سيّما عند إجــراء مداولة بشــأن الأقليات أو الهجرة؛ وظائف مختلفة في الخطاب البرلماني، وغالبًا ما تعمل استراتيجية تقديم النفس إيجابًا بالنسبة إلى الجماعات أو الأحزاب التي تعارض تشريع قانون لصالح الأقليات أو المهاجرين، في أسلوب التنصل كمقدّمة لــ"ولكن"، التي يليها تقديم الحجج المؤيدة لفرض قيود خاصة على وضع الهجرة، كما تبين الأمثلة التالية المأخوذة من مقابلة إذاعية أجريت مع رئيس الوزراء الهولندي رود لوبرز:

(٣٤) في الواقع ينبغي - بالممارسة- أن نجد الفرص والإمكانيات لهم، ولكن - بالممارسة العملية أيضًا- يجب ألاّ نكون مرنين جدًّا معهم، يجب أن يكون هناك خط واضح، كأن نقول لهم حرفيًا: نحن نحمّلكم المسؤولية أيضًا، يجب أن نعمل بالإنصاف من جهة، وبالحزم، والصلابة، والواقعية، وما إلى ذلك، من جهة أخرى.

ونجد في مواضع أخرى نفس الجمع الروتيني بين الإنصاف من جهة والصرامة، والواقعية، والبراجماتية وما إلى ذلك من ناحية أخرى.

(٣٥) تتمثل مبادئنا السياسية بتحمّل المسؤولية الوطنية والدولية للشعوب في حالات الطوارئ، تبعًا لالتزاماتنا بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية

والإقليمية، وينبغي أن يبقى هذا الأمر كما هو، ولكن - بطبيعة الحال - نحتاج إلى اتّخاذ التدابير المطلوبة؛ لأنّ كثيرًا من طلبات اللجوء غير ملائمة، وغير دقيقة، وليس لها مبرر، أو لا أساس لها من الصّحة، ويظهر أنّ في بعض الحالات – أيضًا – تستغل مشكلات المهاجرين لأغراض تجارية. (هولندا).

(٣٦) من العدل وضع ضوابط لتأشيرة الدّخول ما دام هناك اتّفاق متبادل بين البلدان المعنية بهذا الأمر؛ لأنّها أفضل طريقة للسيطرة على الهجرة إلى حدٍّ ما، وليتمكن المؤهلون فعلاً من المجيء إلى هنا والتمكن – أيضًا– من مغادرة هذا البلد لزيارة بلدان أخرى، فالسيطرة على تأشيرة الدخول أمر ضروري؛ لأنه يُمكّن المؤهلين حقًّا من الدّخول إلى بريطانيا. (المملكة المتحدة).

(٣٧) إذا أردنا – حقًّا – تحقيق التعايش بوئام، وبعيدًا عن التّمييز، والعمل بمبدأ تكافؤ الفرص في مدننا، يجب أن يكون هذا جنبًا إلى جنب مع السيطرة على ضوابط الهجرة بحزم وحكمة وعدل. (المملكة المتحدة).

(٣٨) انتهت حقبة التوسع في بلدنا منذ أكثر من ١٥ عامًا، وهذه الجالية الأجنبية تعيش وسط الشعب الفرنسي الذي تأثّر بشدّة من الرّكود والبطالـــة، والمهم هنا وجوب التّعامل مع هذه القضية بإنسانية، ولكن – أيضًا – بنحوٍ منطقي، وأنا لا أتردّد في القول: إنّه بعد العيش في الأوهام، من الضروري أن نعيش الواقع. (فرنسا).

(٣٩) من أجل أن تكون عادلاً مع الجميع، يجب أن يتم تحديد الهجرة، فلم يعد هناك مجال للمزيد من الأجانب، وذلك لأنّ لكلّ مجتمع حدودًا من القدرة والاستعداد للاندماج والتّعايش مع الأجانب (ألمانيا).

(٤٠) هذا البديل يوفر لمجلس النواب فرصة لسن قانون للحقوق المدنية يكون عادلاً وواقعيًا في آنٍ واحد. (الولايات المتحدة الأميركية).

في هذه الخطب البرلمانية المختلفة أُشير إلى فكرة "العدل" (عادل، ولكن حازم، وغير ذلك) بأسلوب بلاغي متشابه، ويهدف مثل هذا الأسلوب إلى توحيد هدفين أيديولوجيين متعارضين أو هدفين سياسيين متعارضين، أحدهما: القيم الإنسانية للتسامح أو الضيافة من جهة، والآخر: القيم المنطقية و"الواقعية" من جهة أخرى، وبعبارة أخرى: هناك رغبة في تحقيق الأهداف الإنسانية، ولكن في الوقت نفسه يتم رفضها؛ لأنّها مثالية جدًّا؛ لذلك هي غير عملية في الأعمال اليومية لتنظيم السياسة وصنع القرار.

اعتُمدت فكرة "العدالة" هنا ببلاغة لكي يتم إخفاء فكرة الظلم عندما يتخذ الساسة قرارات بالتّخلي عن المثل الإنسانية وعدم مؤازرة حقوق المهاجرين (مثل فرض قيود على قانون الهجرة أو تحديدها في المداولات البرلمانية الأوروبية).

ويحتاج التقديم الإيجابي لهذا التشريع، وللأحزاب أو الجماعات التي تدعمه - أيضًا - إلى اعتماد خطوات استراتيجية جدلية مثل "الإيثار الواضح"، كما في: (هذا الأمر يصبّ في مصلحتهم)، وأسلوب اختيار أهون الشّرين، كما في (تقييد الهجرة يمنع الصراعات في المدن الداخلية)، وغيرها

من الخطـــوات الاستراتيجيـــة المعتمدة فـــي الخطـــابة التي تؤكّد أنّ المتكـــلّم أو الحزب يضع المصلحة الوطنية ومصالح مجموعته (البيضاء)، فضلاً عن مصالح الأقليات والمهاجرين أو اللاجئين كلّها في الحسبان، وقام وزير الخارجية الهولندي، السيد فان دن بروك بعرض مثل هذا "المأزق"، كما هو واضح في المثال الآتي:

(٤١) تواجه الحكومة المجتمع الهولندي المنقسم بشأن قضية تزايد أعداد طلبات اللجوء، فبعض النّاس يرغبون في تبني سياسة ليبرالية للهجرة؛ لذا تجدهم يدعمون الزيادة، وفي الوقت نفسه، هناك حركات ومجموعات أخرى، ربّما تكون غير بارزة، تُعدّ تدفق الأجانب تهديدًا للمجتمع الهولندي.

ومن المثير للاهتمام أنّ الحكومات تميل إلى الإصغاء إلى المواطنين الذين يوافقون على مواقفها ويؤيّدون آراءها التي ساعدت (أي الحكومات) على خلقها في المقام الأول، وهنا تتمكّن الحكومة بواسطة رأي الشعب من السيطرة على الهجرة، وبذلك تستطيع من إضفاء الشرعية على سياساتها الخاصة بادّعاء حصولها على الدّعم الشعبي، الذي صنعته هي بنفسها، ويتم عمل ذلك عن طريق خلق حالة من الذّعر وسط الشعب عند التصريح بأنّ "أمواج" اللاجئين تدخل البلاد؛ إذ إنّ الحكومة - بمساعدة الصحافة - عرّفت الموقف على أنّ المهاجرين يمثلون "تهديدًا" لأرضنا، وهو تعريف تبنته الصحـــافة بصورة واسعة، وبذلك يصل إلى أكبر عدد من الجمهور أيضًا (***van Dijk***، ١٩٨٨*c*).

إنكار وجود العنصريّة

يؤدّي إنكار وجود العنصرية دورًا بارزًا في التنظيم السياسي للرّأي العام؛ إذ يرفض جميع البرلمانيين أو الأحزاب المشاركة بشتى توجهاتهم السياسية - بما فـــي ذلك اليمين المتطرف - بصـــورة قاطعـــة أيّ اتّهـــام، أو انتقاد، أو تلميح بالتّمييز أو الانحياز أو العنصرية، وفي الواقع، نجد أنّه كلّما كانت الآراء المعلنة أكثر عنصرية، زاد الإصرار على إنكار وجود العنصرية، كما يظهر واضحًا في الاقتباس التالي عن ممثلي الجبهة الوطنية في المجلس الوطني الفرنسي:

(٤١) نحن لسنا عنصريين ولا نكره الأجانب، هدفنا الوحيد - وهو أمر طبيعي- أن يكون هناك تسلسل هرمي؛ لأننا نتعامل مع فرنسا، وفرنسا هي بلد الفرنسيين.

(٤٢) كلا، الفرنسيون ليسوا عنصريين، ولا يعادون السامية، ولا يكرهون الأجانب، وليسوا رجعيين، قد يكون الفرنسيون فحسب قلقين من مواجهة الهجرة التي لا يمكن السيطرة عليها، قلقون من مواجهة الإسلام المتشدّد الذي قد يعبر البحر الأبيض المتوسط ويترسخ في فرنسا، لكن يبقى الفرنسيون متسامحين.

لاحظ أنّه في كلتا الحالين، نجد كلمة "لكن" التي تأتي بعد أسلوب الإنكار، وتكون إمّا ظاهرية وإمّا ضمنية، ففي الحال الأولى، نفهم وجود "لكن" ضمنًا عندما ادّعـــى المتحدّث (لوبـــان) - زعيم الجبهة القومية الفرنسية - أنّ المطالبة بالتسلسل الهرمي بين مجموعتنا، والفرنسيين،

والمهاجرين – أمر "طبيعي"، وأنّ مهمة الحصول على المكانة العليا في السُلّم الهرمي حقٌ "طبيعي" للفرنسيين، ومثل هذا الأسلوب يمثل قلب الأيديولوجيات العنصرية في الخطاب.

أمّا في الحال الثانية، فقد وُظِّفت "لكن" – ظاهريًا – عندما ركّز المتحدّث على "قلق" المواطنين الفرنسيين عمومًا في مواجهة الاختلاف الثقافي والديني، وفضلاً عن الاستراتيجية الخطابية والسياسية في تسخير صوت الشعب، الذي يظهر جليًا جدًّا في مثل هذه المداولات، مثل قول: ("النّاس سوف يشعرون بالاستياء من ذلك"، و"يجب أن نصغي إلى ما يقوله عامة المواطنين الإنجليز... والفرنسيين")؛ إذ نلحظ في هذين المثالين – أيضًا – "تلطيف التّعبير"، كما في: (نحن لسنا عنصريين.. الفرنسيون قلقون فحسب).

وإليكم مثال آخر يبين هذه الاستراتيجية المعقّدة في الخطاب البرلماني:

(٤٤) الفرنسيون ليسوا عنصريين، ولكن لمواجهة هذه الزيادة المستمرة في عدد الجاليات الأجنبية في فرنسا، شهدت بعض المدن والأحياء الفرنسية نوعًا من ردود الفعل القريبة بعض الشيء من كره الأجانب، فمثلاً قد ينظر الرّجل الفرنسي العاطل عن العمل إلى الأجنبي كمنافس له، وهذا قد يولّد شعورًا بالعداء تجاه الأجنبي.

ونلحظ في المثال السابق أنّ توظيف "لكن" يختلف عن توظيفها المعتاد عليه ضمن أسلوبي "التنصل والتنويه"؛ إذ إنّ "لكن" هنا لم يتبعها تصريح سلبي عن المهاجرين، بل اتبعها تفسير لردّ فعل "رجل فرنسي من العامّة"؛

إذ نلحظ أنّ الكلمات والعبارات في هذا التفسير ("زيادة مستمرة"، "العاطل عن العمل.. كمنافس له")- تبين أنّ العداء تجاه المهاجرين كان تبعًا للمنافسة الاقتصادية (المزعومة)، ومن الممكن أن يكون هذا التفسير حقيقة لتفهم موقف المواطن الفرنسي، أو أنّه يستهدف إيجاد العذر له، بصورة منطقية وأقل قبولاً للعنصرية، والنتيجة أن هذا الإنكار لوجود العنصرية قُدِّم بأسلوب معقّد ومتقن نيابة عن الفرنسيين بوجه عام.

ويلي أسلوب الإنكار هذا تقديم "تنازل" جزئي عن طريق استراتيجية تجميل الصورة والتحوّط، كما هو واضح عند قول: ("الاقتراب من كراهية الأجانب"، و"قد يظهر الشعور بالعداء")، فضلاً عن تحديد المكان (في بعض المدن) بدلاً من القول: في كلّ أنحاء فرنسا، وبعبارة أخرى: يحاول المتحدّث تأكيد أنّ الانحياز، والتّمييز، والعنصرية – حوادث عَرضية وفي أماكن معيّنة، وينبغي – أيضًا – أن يُنظر إليها على أنّها استفزاز ناتج من استمرار نزوح المهاجرين إلى بلادنا، ولاحظنا وجود مثل هذه الحجج – أيضًا– في الصحافة البريطانية اليمينية.

وعندما تُناقش الإجراءات المطلوب تطبيقها للحدّ من الهجرة، يجد أولئك الذين يدعمونها أنّ من الواجب عليهم تذكير جمهورهم، والجمهور عمومًا، بأنّ مثل هذه القرارات السياسية لا علاقة لها بالانحياز أو العنصرية، كما هو واضح في المثالين الآتيين:

(٤٥) وآمل أنّ النّاس، سواء أكانوا سودًا أم بِيضًا، ومهما كان أصلهم، سيدركون أنّ هذه التغييرات الطفيفة ليست ناجمة عن التّحيّز والتّمييز. (المملكة المتحدة).

(٤٦) بلادي، وأصدقائي، وأنا سنستمر بتطبيق نظام صارم، ولكنّه عادل للسيطرة على الهجرة، ليس لأنّنا متكبرون ومتحيزون، أو ليس عندنا إنسانية تجاه المهاجرين، ولكن لأنّنا نؤمن بأن هناك حاجة ماسة إلى مثل هذه السيطرة إذا كان كلّ النّاس الذين يعيشون في مدننا يريدون أن نعيش جميعًا معًا في تسامح ووئام وسلام. (المملكة المتحدة).

نلحظ أنّ أسلوب الإنكار هنا يحتاج إلى الدّعم الظاهر، فعندما نقول: إنّ الإجراءات "عادلة" فحسب، قد ينظر إليها على أنّها واهية جدًّا، ولذلك نجد أنّ المتحدّث ينتقل إلى خطوة أخرى ليدعم جدله، كأن يقول "لحرصنا" أو "قلقنا" على المدن الدّاخلية، كما لاحظنا في الأمثلة السابقة، علمًا بأنّ تقديم مثل هذه الحجج يعني - أيضًا - اعتماد استراتيجية إنكار وجود العنصرية مرّة أخرى لدعم هذه الحجج، وهذا واضح في التّعبير الآتي: نحن لسنا عنصريين، ولكنّ الفقراء في المدن الدّاخلية قد يكونون عنصريين، وينبغي أن نتجنب تفاقم حالة الاستياء بين السُّكان عمومًا.

ويمثل مثل هذا الأسلوب الجدلي المدعوم بمثل هذه الحجج - أنموذجًا لما يُسمّى بـــ"عنصرية النّخبة"، التي تنكر وجود العنصرية وسط مجموعتها باستمرار؛ أي مجموعة النّخبة، ولكنّها تعترف بأنّ الآخرين - لا سيّما الفقراء من مجموعة البيض- ربّما يفشلون في إظهار تسامحهم للآخرين.

الإنكار والتأنيب

وجدنا في تحليلنا للصحافة البريطانية أنّ إنكار وجود العنصرية يتحوّل بسهولة إلى الهجوم ضدّ المناهضين لها، ومن الممكن أن نجد مثل هذه

الاستراتيجية – أيضًا – في الخطاب البرلماني؛ إذ إنّ ممثلي الكتلة المحافظة لا يقبلون الاتّهامات أو التلميحات – حتى الضمنية – التي تشير إلى أنّ إجراءات الهجرة الصارمة أو السياسات في شؤون الأقليات العِرقية يمكن تصنيفها كسياسات عنصرية من السياسيين الآخرين، وبما أنّ العُرف الرّسمي ينصّ على "أنّنا جميعًا مواطنون متسامحون"؛ لذا فكل ما يُقال هو ادّعاءات غير مقبولة جملة وتفصيلاً، كما هو واضح في الأمثلة الآتية:

(٤٧) أتوجه بحديثي إلى اليساريين، وأكرّر مرّة أخرى: إنّ ما نحن عليه... لقد لاحظت في كلامك، يا إلهي، تعبيرات مثل العنصرية وكره الأجانب، هل هذا يعني أنّ الذين لا يؤيّدون مقترحاتكم يُحكم عليهم بمثل هذه التعبيرات؟ ينبغي أن يكون مفهومًا – مرّة وإلى الأبد– أنّنا لسنا عنصريين؛ لأننا لم نقبل بمقترحاتكم ونقاوم تشريعاتكم أو قراراتكم. (فرنسا).

(٤٨) هل تسمحون لي بأن أقول لكم بأنّه – وتحت أيّ ظرف – لا ينبغي أن تستبقوا الحكم على هذه المداولة عن طريق تلميحاتكم على أنّ أيّة معارضة (لكم) تُعدّ عنصرية، هنا على هذه المقاعد، المناهضون للعنصرية الوحيدون يجلسون هناك، في حين نحن (المعارضة) نُعدّ عنصريين. (فرنسا).

(٤٩) حسنًا، الآن يمكننا أن نتفق أنّه بعد ظهر اليوم يمكنكم العمل بفلسفات وأفكار مختلفة بشأن كيفية تحقيق العدالة للجميع عن طريق قانون الحقوق المدنية وتكافؤ الفرص من غير أن تكونوا عنصريين بطريقة

أو بأخرى أو أن تعارضوا الحقوق المدنية أو شيئًا من هذا القبيل (الولايات المتحدة الأميركية).

ويمكن الاطلاع على حالة واحدة مثيرة للاهتمام في مداولة برلمانية في ألمانيا دارت بشأن مشروع قانون الأجانب الجديد، عندما وصف أحد ممثلي حزب الخضر نصوص مشروع هذا القانون الجديد بأنّها "عنصرية"، فاستشاط ممثلو المحافظين غضبًا؛ لأنّ مثل هذا المصطلح غير مقبول في الخطاب الرسمي الألماني، وكذلك الحال في الخطاب الهولندي، وأجبر مثل هذا المصطلح رئيس البوندستاغ بالتّدخل، قائلاً:

(٥٠) اقشعر بدني عندما قال زميلنا: إنّ مشروع هذا القانون هو نمط من أنماط العنصرية المؤسساتية، في حين أنّ الأعضاء الأكبر سنا بيننا عاشوا اثني عشر عامًا تحت العنصريّة المؤسساتية، سيداتي وسادتي، أتوسل إليكم، وعلى وجه الخصوص الزّملاء الأصغر سنا، أن تُظهروا الاحترام لتلك التّجارب الرهيبة، وعدم إدخال مثل هذه المفاهيم في أعمالنا السياسية اليومية.

قال المتحدّث: إنّ بدنه اقشعر لسماعه أنّ أحد أعضاء حزب الخضر سمّى هذا القانون بـــ"العنصرية"، ولأن المتحدّث أكبر الأعضاء سنًا في البرلمان، فقد عانى ١٢ عامًا من العنصرية في عهد النازيين.

وللعنصرية وقع سيّئ وقاسٍ؛ لأنّه يرتبط بالفكر النازي العنصري؛ لذلك لا يمكن قبوله عند الإشارة إلى الوضع الحالي أو لتسمية هذا القانون؛ لأنّه لا يمكن موازنته بما فعله النازيون في الماضي، وهذا يعني أنّ تقويم

الأعمال تبعًا لعنصريتها يقتصر على الماضي النازي فحسب؛ لذلك فهو أمر محظور في الخطاب السياسي الرسمي في ألمانيا، وعليه يمكن توظيف مصطلح "العداء ضدّ الأجانب" كبديل عنه.

وهناك موقف مماثل لهذا في هولندا؛ إذ يتم تجنب توظيف العنصرية كمصطلح في الخطاب العام، ووسائل الإعلام، والسياسة؛ لأنّ مفهوم فكرة "العنصرية" ينطبق على الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة للمجموعات العِرقية فحسب، تلك المتعالية بسمو عِرقيتها على المجموعات الأخرى.

القلب (قلب الصورة أو عكسها)

على الرّغم من أنّ اللوم المخفف الموجّه ضدّ مناهضي العنصرية شائع في البرلمان، يُعدّ أسلوب القلب استثنائيًا نوعًا ما، ومع ذلك تُعدّ استراتيجية القلب نمطًا أنموذجيًا جدًّا في أسلوب خطاب ممثلي الأحزاب اليمينية، كالجبهة الوطنية في فرنسا، وبما أنّه يتمّ اتّهامهم عادة بالعنصرية وبصراحة، فهم - دائمًا- ما يلجؤون إلى الإنكار وقلب (عكس) الاتّهامات الموجّهة ضدّهم، وبالنسبة إليهم يُعدّ الآخرون - لا سيّما الاشتراكيون الذين يسمحون بمجيء الكثير من المهاجرين ويقومون بمنحهم حقوقًا متساوية لحقوق أبناء البلد- مذنبين لـــ"عنصريتهم المعادية لفرنسا"، كما هو واضح في الأمثلة الآتية:

(٥١) هناك شكل من العنصرية، يا زملائي الأعزاء.. [انقطاع] يُمرر بصمت، غير أنّ مظاهره هذه الأيّام وصل إلى مستوى لا يمكن السكوت عليه، وبدأ نطاقه يثير مخاوفنا، إنّه العنصرية المعادية

لفرنسا، والطريقة الأخرى لصدّ الاتّهامات بالعنصرية هو باتّهام مناهضي العنصرية بمسؤولية خلق العنصرية بتجاهلهم رأي الشعب عامة، وتركهم لكثير من المهاجرين غير الأوروبيين يدخلون البلاد.

(٥٢) حسنًا، فرنسا اليوم - وفقًا لما تقوله تلك المخلوقات من العالم، الذين غالبًا ما يلجؤون إلى بلدنا.. - هي البلد الأقلّ عنصريّة في العالم، لا نستطيع أن نتحمل سماع من يقول: إن فرنسا هي دولة عنصرية.. وفي هذا الصدد، يُلفِّق هذا القانون المقترح بوجود العنصرية ويُفبرِك بسبب المداولة التي تحدث الآن.

وتبين هذه الأمثلة المأخوذة من البرلمانات الغربية أنّه بالرّغم من أنّ المداولة قد تكون بأسلوب أقلّ تطرفًا ممّا كان عليه خطاب الكثير من الصحف اليمينية أو التابلويد (الصحف المحلية)، أو الأحاديث اليومية، فإن الاستراتيجيات والخطوات أنفسها تُعتمد - تقريبًا- عند الحديث عن الشؤون العرقية، وما يميّز معظم سمات هذا النّوع من الخطاب السياسي ليس الثناء على قومية الذّات فحسب، ولكن أيضًا تنظيم الرّأي العام الاستراتيجي، كما بيّنت الأمثلة السابقة: (مهما يكن قرارنا، فنحن عادلون).

وبمـــا أنّ الأقليات العرقية - ناهيك عن المهاجرين الجدد واللاجئين - لا يتمتعون بأيّة سلطة سياسية لا سيّما في أوروبا، تُوجّه استراتيجية تقديم السياسات التّمييزية هذه بوصفها "صارمة ولكن عادلة" في المقام الأوّل - إلى جمهور الغالبية البيضاء المهيمنة عمومًا، وعند تعريف هذه السياسة بأنّها "صارمة ولكن عادلة"، وأنّها سياسة إنسانية، ولكنّها ليست هشّة أو ليّنة،

بحيث يكون موقف الحكومة والأطراف التي تدعمها مقبولاً ومنطقيًا بالأساس: نتخذ الإجراءات الحيوية المطلوبة، ولكننا لسنا عنصريين.

وبعبارة أخرى: فضلاً عن إظهار الانطباع الحسن، ينظم مثل هذا الخطاب السياسي - أيضًا- شرعيته الخاصة به عن طريق تصنيع الموافقة على السياسات العِرقية، وفي الوقت نفسه ينظم الشؤون السياسية العِرقية والهجرة والعلاقات الدولية.

ملاحظات ختامية

يشارك أفراد المجموعة المهيمِنة سواء في شوارع المدينة، أم في الصحافة أم في البرلمان، في كثير من الأحيان في الخطاب بشأن الأقليات العِرقية أو المهاجرين أو اللاجئين، ويكون الحديث عنـــ"هم" سلبيًا؛ لأنّهم جاؤوا للعيش في بلد"نا"، ومثل هذه الخطابات، فضلاً عن الإدراكات الاجتماعية الكامنة وراءها؛ معقّدة ومملوءة بالتناقضات، فقد تكون مستوحاة من المعايير والأعراف العامّة للتّسامح والقبول، ولكن أحيانًا، وفي الوقت نفسه، يمكن أن تُستلهم من مشاعر الاستياء الشعبي، وعدم الثقة أو الإحباط من وجود أولئك "الآخرين" في بلاد"نا".

ومن الممكن أن تؤسس الموضوعات، والقصص، والحجج - صورة سلبية عن الأقليات أو المهاجرين، فقد تكون في ضوء الاختلافات الثقافية، والانحراف أو المنافسة، وكمشكلة أو تهديد لـــ"نا"، تهدّد أمن أرضـــ"نا"، وفضاء"نا"، وسكنـــ"نا"، وفرص عملـــ"نا"، وتعليمـــ"نا"، وأعرافـــ"نا"،

وعادات"نا"، وقيم"نا" أو لغت"نا"، ولا يمثل مثل هذا الحديث والنّص نمطًا من أنماط الخطاب الفردي المعبّر عن الآراء الشخصية فحسب، بل يمثل -أيضًا- خطاب المجموعة الاجتماعي، الذي يعبّر عن التّمثيلات الاجتماعيّة المشتركة.

وقد يكون مُجري الأحاديث السلبية عن الأقليات أو المهاجرين منحازًا، أو متحاملاً أو عنصريًّا؛ لذا يتعارض مع قيم التسامح العامة، وهذا يعني أنّ هذا الخطاب يحتاج إلى أساليب التخفيف وتحسين الصورة وإعطاء الأعذار والمبرّرات وغيرها من الاستراتيجيات المهّمة التي تهدف إلى ترك الانطباع الحسن عن المتحدّث أو الكاتب.

ويُعدّ حفظ ماء الوجه (تحسين الصورة)، وتقديم النفس إيجابًا وتنظيم الانطباع الحسن من أهمّ الاستراتيجيات المعتاد على توظيفها لتجنب "فقدان ماء الوجه" أو ترك "الانطباع السيّئ" عنهم؛ إذ يجب أن يتأكد المتحدثون أو كُتّاب الخطاب من ألاّ يُساء فهمهم، وأن يتجنبوا أيّة استنتاجات غير مرغوب فيها عمّا يقولونه.

ويُعدّ أسلوب إنكار وجود العنصرية إحدى الطرائق الاستراتيجية الرئيسة التي يتبناها المتكلمون والكُتّاب البِيض لتكوين الانطباع الحسن عنهم وعن مجموعتهم وتنظيمه، وقد يزعمون أنّهم لم يقولوا أيّ شيء سلبي، أو أنّ نواياهم حسنة، كما يوضح الأسلوب الآتي: قد يظهر سلبيا، ولكنّه لم يكن يقصد ذلك، وبالطريقة نفسها، يتمكن المتحدّثون من التخفيف من حدّة تصويرهم السلبي للآخرين بتوظيف التعبيرات الملطفة، والتضمينات

والتلميحات المبهمة، ومن الممكن – أيضًا – اعتماد أسلوب التّنازلات الظاهرة، من جهة، في حين يدعمون – من جهة أخرى – خطابهم السلبي بتقديم الحجج، أو القصص أو "حقائق" الدّعم الأخرى.

وفضلاً عن ذلك، يمكن للمتحدثين والكُتّاب أن يتخلوا عن أسلوب تقديم النفس إيجابًا والدّفاع عن النّفس واتّخاذ هجوم مضاد أكثر عدائية وتفعيلاً، كما رأينا في الأمثلة السّابقة (الذين يوجّهون اتّهامات العنصريّة، هم المشكلة الحقيقية، إن لم يكونوا هم العنصريين الحقيقيين، هم المتعصبون، هم غير المتسامحين، ويقفون ضدّ شعبــ"نا"، نحن ضحايا الهجرة، ونحن الذين نتعرض للتّمييز).

ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنّه بالرّغم من تنوّع أسلوب خطاب الفئات الاجتماعية المختلفة، فإنه يوجد على المستويات الاجتماعية كافّة، وفي أيّ سياق اجتماعيّ أيضًا، ويحتاج أفراد مجموعة البِيض المهيمنة، سواء أكانوا من عامة المواطنين البِيض أم النُّخب البيضاء – إلى الدّفاع عن صورتهم الاجتماعية، وفي الوقت نفسه يجب عليهم أن يقدّموا التبريرات والتفسيرات لمواقفهم أو ممارساتهم العِرقية الظاهرة في عالم متعدّد الألوان اجتماعيًا وثقافيًا، وبالنسبة إلى المجموعة المهيمِنة يعني هذا أنّه يجب الحفاظ على وسائل التّعبير ودعمها والهيمنة على المستويين الجزئي والكلي في المجتمع، وهو ما يحدث فكرًا وعملاً.

وتُعدّ التّمثيلات السلبية للمجموعة المهيمَن عليها فضلاً عن المواقف والأيديولوجية العنصرية – ضرورية للحفاظ على الوضع القائم للأغلبية

المهيمِنة، ومع ذلك تتعارض هذه المواقف والأيديولوجيات المهيمِنة مع المعايير الدّيمقراطية والإنسانية والمُثل العُليا، ولهذا السبب يجب على المجموعة المهيمِنة أن تقوم بحماية نفسها فكرًا وتعبيرًا ضدّ أضرار تُهم التّعصب والعنصريّة الموجّهة إليها.

ويمكن أن يُسترد اختلال التوازن الإداركي بين المُثل العليا للمجموعة المهيمِنة وسلوكهم ومعتقداتهم، إلا إذا صارت هذه المجموعة فعلاً مناهضة للعنصرية وتقبّلت المهاجرين والأقليات ككيانات مساوية لنا، أو بإنكار وجود العنصرية.

وفي الواقع تواجه مجموعات البِيض في أوروبا وأميركا الشمالية هذين الاختيارين، ويظهر أنّهم اختاروا الخيار الثاني في مواجهة الموقف.

الفصل السابع

الخطاب السياسي والإدراك السّياسي

السّياسة والإدراك والخطاب

يرمي هذا الفصل إلى دراسة بعض العلاقات القائمة بين الخطاب السياسي والإدراك السياسي، فقد تلقّى النوعان اهتمامًا خاصًا ومتزايدًا من الباحثين في الآونة الاخيرة، إلا أنّ معظم الدّراسات تناولتهما منفصلين، وللأسف، لم يتطرق هذا الاهتمام إلى العلاقة الحيوية القائمة بين هذين النوعين، فنجد أنّ علم النّفس السياسي لم يُظهر اهتمامًا كبيرًا بالخطاب، والعكس بالعكس؛ إذ إنّ معظم العلماء المهتمين بالخطاب السياسي تجاهلوا الأسس الإدراكية لمثل هذا الخطاب.

وتظهر العلاقات المشتركة بين هذين النوعين واضحة ومثيرة للاهتمام؛ إذ إنّ دراسة الإدراك السياسي تُعنى – إلى حدٍّ كبير – بالتمثيلات العقلية التي يشترك بها النّاس بشأن الفاعلين السياسيين في المجتمع، كما أنّ معرفتنا وآراءنا الخاصة بالساسة والأحزاب أو الرؤساء غالبًا ما يتم اكتسابها أو تغييرها أو تأكيدها عن طريق أنماط النّصوص والأحاديث المختلفة في أطوار نشأتنا الاجتماعية (*Merelman*، ١٩٨٦)، وتعليمنا الرّسمي، ووسائل

الإعلام والمحادثة؛ لذلك غالبًا ما تمثّل عملية معالجة المعلومات السياسية نمطًا من أنماط المعالجة الخطابية، وذلك لأنه يتم أيضًا إنجاز الكثير من العمل السياسي والمشاركة السياسية بواسطة الخطاب والتّواصل.

من جهة أخرى، ترتبط دراسة الخطاب السياسي ببُنى الخطاب نظريًّا وتجريبيًّا، عندما تكون بُنى الخطاب على اتّصال بخواص البُنى والعمليات السياسية، وعادةً ما يمكن تحقيق مثل هذه الدراسة على المستوى الكلّي (الأكبر– *macro*) للتّحليل السياسي، في حين أنّ الدّراسة (الأولى) التي تُعنى بمعالجة المعلومات السياسية تنتمي إلى المنهج الذي يُعنى بعملية الخطاب والتّواصل على المستوىَ الجزئي (الأصغر– *micro*)، ويمكن سدّ هذه الثّغرة بين هذين الحقلين بتبني نظرية متطوّرة للإدراك السّياسي.

وتحتاج هذه النّظرية إلى تواصل واضح بين الخطاب الفردي الخاص والخطاب والتفاعل السياسي؛ المتنوّع مع التّمثيل السياسي المشترك اجتماعيًّا للجماعات والمؤسسات السياسية. لذلك إنْ وُجِد نصّ منحاز ضدّ المهاجرين، فمن الممكن أن يكون نتيجة للمعتقدات الشخصية عن المهاجرين، وربّما قد تعود هذه المعتقدات – بدورها – إلى الاتجاهات أو الأيديولوجيات العنصرية المشتركة اجتماعيًّا وسط المجموعة عمومًا.

ويُعدّ إطار دراستنا لهذا الفصل معقّدًا ومتعدّد التّخصّصات؛ فهو يربط بين مستويات المجال السياسي وأبعادها المختلفة، ويتألف المستوى القاعدي (الأول) من الأفراد كالفاعلين السياسيين، فضلاً عن معتقداتهم، وخطاباتهم، وتفاعلاتهم الأخرى في الاتجاهات السياسية، ويتألف المستوى المتوسط

الناشئ من المستوى القاعدي من المجموعات والمؤسسات السياسية، فضلاً عن تمثيلاتها، وخطابها الجمعيّ، والعلاقات، والتّفاعلات المشتركة بينها وبين المستوى الأوّل، أمّا المستوى العلوي (الثالث)، الذي - بدوره- يُبنى على المستوى المتوسط، فيتكون من النّظم السياسية، وتمثيلاتها الرّمزية، وأسلوب الخطاب وطرائقه، والعمليات الاجتماعية- السياسية والثّقافية والتّاريخية.

وترتبط مستويات التحليل هذه بطرائق كثيرة، بحيث يظهر المستويان الجزئي (الأصغر) والكلي (الأكبر) في الوقت نفسه، وهذا يعني أنه عندما يُلقي أحد الممثلين البرلمانيين كلمة في البرلمان، فهو يتحدّث كفرد، ومن ثم فهو يعبّر عن معتقداته السياسية بطريقة شخصية في سياق خاص به، لكنه في الوقت نفسه، يتحدّث - أيضًا- بصفته عضوًا في البرلمان أو الكونجرس، وعضوًا في الحزب، وممثلاً منتخبًا من جماعة معيّنة في المجتمع، وقد يكون "معارضًا" لحزب آخر أو للحكومة، وبذلك يعبّر عن اتجاهات مجموعته أو أيديولوجياتها، ويقوم - أيضًا - بالمشاركة في النظام البرلماني الديمقراطي، والحفاظ على نظام الخطاب الديمقراطي والأيديولوجيات الديمقراطية، اللذين يفترضان وجود أرضية مشتركة للمعايير والمعارف والقيم الثقافية بين المجموعات.

ويركّز هذا الفصل على بعض العلاقات القائمة بين المستويين الأكبر والأصغر للتحليل السياسي؛ بحيث يبين طرائق ارتباط النّصّ والحديث السياسي للأفراد بالتمثيلات السياسية المشتركة اجتماعيًا، وتفاعل الجماعات والمؤسسات جمعيًا.

ونظرًا للعلاقات المعقّدة بين مستويات التّحليل الفرديّ والجمعيّ، سيقتصر هذا الفصل على بعض الموضوعات الرئيسة فحسب. الموضوع الأول الذي يحتاج إلى دراسة مفصلة - هو دور السياق السياسي للخطاب، وكيف يتم تعريف هذا السياق إدراكيًا، وكيف ينظمه الفاعلون السياسيون في إنتاج النّصّ والحديث السياسي وفهمهما، والثاني هو إيضاح أن بُنى الخطاب السياسي، كالموضوعات والضمائر والاستعارات والبلاغة السياسية، تتطلب - أيضًا- وصفًا وشرحًا تبعًا للتمثيلات العقلية "الكامنة" التي - بدورها- قد ترتبط بالبُنى والعمليات السياسية.

ووفقًا للمستويات الثلاثة المذكورة آنفًا، نجد أنّه من الممكن ارتباط الخطاب والسياسة بطريقتين أساسيتين: إحداهما: على الصّعيد الاجتماعي- السياسي للوصف؛ إذ يتم تكوين البُنى والعمليات السياسية عن طريق تفاعل الفاعلين السياسيين وتواصلهم في السياقات السياسية على الصّعيد الاجتماعي والسياسي، والأخرى: على الصعيد الإدراكي - الاجتماعي للوصف السياسي؛ حيث يتم ربط التمثيلات السياسية المشتركة مع المفاهيم والمعتقدات الفردية بشأن هذه السياسة والعمليات السياسية، وبعبارة أخرى: يعمل الإدراك السياسي بمنزلة نقطة ربط نظرية ضرورية بين الأبعاد الشّخصية والجمعية للسياسة والخطاب السياسي.

مثال

من أجل توضيح الحُجّة النّظرية لهذا الفصل، لنأخذ مثالاً ملموسًا من الخطاب السياسي، وهو جزء من خطاب السيد جون

ستوكس *Stokes* في مجلس العموم البريطاني يوم ٥ يوليو/ تموز ١٩٨٩، ومن الضروري معرفة أنّ السيد ستوكس هو أحد النوّاب المحافظين (جدًا)، ويمثل هاليسوين وستوربريدج، ويُعدّ خطابه إسهامًا في مداولة برلمانية بشأن موضوعَي الهجرة واختبارات الحمض النووي (*DNA*)، ويعبّر فيه عن دعمه للقيود الجديدة المفروضة على الهجرة التي اقترحتها حكومة السيدة تاتشر، وقد أُطلق على هذه المداولة عند افتتاحها صفة "التّمييز العنصري" من أحد نوّاب حزب العمال المعارض، السيد روي هاترسلي، وهذا جزء ممّا قاله السير جون ستوكس:

في السنوات الخمس والعشرين الماضية، سمحنا (بدخول) مئات الآلاف من المهاجرين في هذه الجزيرة الصغيرة، حتى صار لدينا عدة ملايين من الأقليات العرقية وفي بعض الحالات، وكما نعلم جميعًا، يتجاوز معدل الولادات عندهم بكثير معدل ولادات السّكان الأصليين، هذه مشكلة أساسية بالنسبة إلى إنجلترا؛ لوجود عدد أقل من المهاجرين في المناطق الأخرى في المملكة المتحدة. لماذا نحن أعضاء البرلمان الإنجليزي هنا اليوم؟ أنا أوجّه هذا السؤال إلى المعارضة أيضًا، ألسنا نحن الأمناء على هذا البلد الحبيب إنجلترا للأجيال اللاحقة؟ ما مستقبل بلدنا بعد خمسة وعشرين عامًا أخرى، حتى لو توقفت الهجرة غدًا؟ ماذا سيكون التأثير في ديننا وأخلاقنا وعاداتنا وأعرافنا وهلّم جرًّا؟ هنالك بالفعل بعض موجات الغضب

الخطيرة الصادرة من بعض شرائح المجتمع المسلم، وبصفتي خدمت مع المسلمين في الحرب، اسمحوا لي بأن أقول إنّني معجب بالكثير منهم وبدينهم، وأود أن أقول أيضًا: إنّني أقرّ بإعجابي الكبير برسالة صديقي الفاضل وزير الدولة، ووزارة الداخلية، الموجّهة إلى قادة المسلمين التي نُشرت في الصّحف اليوم، فمن الحماقة أن يتجاهل المرء المشكلات والمخاوف المترتبة على مثل هذه الموجة الخطرة من الغضب وسط عامّة الناس الذين من المفترض أنّنا نمثّلهم.

يجب ألا نسمح الشعور بالذنب بالتغلّب على حكمنا عند تعاملنا مع المهاجرين، نحن – في إنجلترا – شعب لطيف، ونبيل، ومتسامح، ومحبٌّ للسلام، نحن قمنا – بالفعل – باحتواء أعداد كبيرة من الآتين الجدد. بغض النظر عن بعض الأحداث النادرة، فلم تحصل أعمال شغب ولا إراقة دماء كما تنبّأ بعض النّاس، ولم يقع عبء استقبال هؤلاء الجدد والتعامل معهم في بلادنا على عاتق المثقفين، ونوّاب حزب العمل في البرلمان وغيرهم من هذه الأمثلة، ولكنّه وقع على عاتق الطبقة العاملة من عامة الناس الإنجليز، وبالتأكيد، لهم الحق في الحصول على صوت هنا، فقد حدثت تغييرات واسعة في المدن الكبيرة بسبب أعداد المهاجرين الكبيرة الذين يعيشون هناك، ولم يتم أخذ رأي السكّان المحليين الإنجليز أبدًا في هذه التغييرات، ولم

يصوّتوا عليها إطلاقًا. يجب أن يؤخذ بوجهات نظرهم بشأن مستقبل هذا التدفق من اللاجئين، إنّهم يتطلّعون إلينا لحمايتهم وحماية مواقعهم.

كلّ واحد هنا، الجميع هنا - المهاجر أو غير المهاجر - يريد أن يحمي مواقعنا، كما قلت، من حسن حظنا لم يكن هنالك الكثير من إراقة الدّماء أو أعمال الشغب، والعلاقات الاجتماعية - بصفة عامة - جيّدة، ولكنّ الأرقام التي نُشرت عن أولئك الذين ما زالوا يتوافدون - جعلت النّاس يتساءلون: "هل هذه الحال ستستمر، أم هل يمكن أن نقول: كفى، لقد طفح الكيل؟" هذه محاولة صغيرة (إشارة إلى قانون الحدّ من الهجرة) من أجل السيطرة بنحوٍ أكثر وبحكمة أكبر على هذه الزيادة من المهاجرين، وينبغي علينا جميعًا في هذه الجلسة وخارجها التّرحيب بهذه الخطوة. (*Hansard*، ٥ يوليو/تموز ١٩٨٩، أعمدة الرأي ٣٩٠-٣٩١).

وهنا تجب الإشارة إلى بعض الملاحظات بشأن السّياق السياسي لفهم هذا المقطع من خطبة السير جون ستوكس؛ إذ أُلقيت هذه الخطبة في صيف ١٩٨٩، وهي السّنة التي صدرت فيها فتوى الإعدام بحقّ سلمان رشدي بأمر من آية الله الخميني في إيران، بسبب كتابه (الآيات الشيطانية)، وقد أثارت هذه الفتوى توترات دينية في المجتمع المسلم البريطاني؛ لأنّ بعض المسلمين أيّدوا الفتوى، وحتى إنهم قاموا بتظاهرات لدعم الفتوى وأحرقوا كتاب سلمان رشدي علنًا، وهذا هو "موجات الغضب" الذي أشار إليه السّيد جون ستوكس

في (السطر ١٠)، وأشار – أيضًا – إلى رسالة خطية من نظيره المحافظ، وزير الدولة، السّيد دوغلاس هيرد، للمجتمع المسلم، محذّرًا من أنّه لن يتم التسامح مع أيّ سلوك غير ديمقراطي في بريطانيا العُظمى.

والآن لنعُد إلى جدلنا النّظري مستندين إلى هذا الخطاب للتّوضيح.

دراسة الإدراك السياسي

تركّز دراسة الإدراك السياسي على الجوانب المختلفة لـ"معالجة المعلومات السياسية"، فهي تُعنى – أساسًا – بتوظيفات التمثيلات العقلية السياسية واكتسابها وبُناها، بشأن الأوضاع، والأحداث، والمجموعات السياسية والفاعلين السياسيين، فالموضوعات الأنموذجية لبحوث الإدراك السياسي هي: تنظيم المعتقدات السياسية، وتصوّر المرشحين السياسيين، والحكم السياسي وصناعة القرار، والقوالب التقليدية للتّصوير وأنماط التّحامل وغيرها من الاتجاهات الاجتماعية السياسية الأخرى، والهوية السياسية للمجموعة، والرّأي العام، وتكوين الانطباع وكثير من الموضوعات الأخرى التي تُعنى بتمثيلات الذاكرة والعمليات العقلية المشتركة في الفهم والتفاعل السياسي (لمزيد من التفصيل، راجع على سبيل المثال، *Hermann*، ١٩٨٦؛ *Iyengar* و *Iyengar*، ١٩٩٣؛ *Lau* و *Sears*، ١٩٨٦؛ *Lodge* و *McGraw*، ١٩٩٥).

ويُعدّ استعراض مثل هذه الدراسات خارج نطاق هذا الفصل؛ إذ يكمن هدفنا في هذا الفصل في بناء إطار جديد يركّز على العلاقات القائمة بين

الخطاب السياسي والإدراك السياسي، وبالتأكيد، سيرتبط عدد من أبعاد هذا الإطار الجديد - أيضًا- بنظرية العلاقات القائمة بين الإدراك السياسي والمكوّنات الأخرى المختلفة للبُنى والعمليات السياسية، على النّحو المذكور أعلاه، (بالرّغم من عدم وجود أيّة دراسة محدّدة تجمع بين التّحليل المنهجي للخطاب السياسي مع بحوث الإدراك السياسي، فإنه توجد دراسات تربط علم النّفس السياسي بتحليل الاتّصالات، راجع، ***Crigler***، ١٩٩٦؛ ***Kraus***، ١٩٩٠؛ ***Kraus*** و ***Perloff***، ١٩٨٥، ويُعدّ تيتلوك أحد الباحثين في مجال الإدراك السياسي الذي يدرس أنواع الخطاب، مع أنّه يستخدم مناهج تحليل المضمون، ***Tetlock***، ١٩٨١، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥***a***، ١٩٨٥***b***؛ وللاطلاع على البحث كاملاً راجع ***Tetlock***، ١٩٩٣).

ومن أهم العناصر ضمن هذا الإطار - وهو ما لم أجده في الأبحاث الأخرى التي تناولت الإدراك السياسي - عنصر النماذج العقلية، الذي يُعدُّ حلقة الوصل أو الوسيط الضروري بين الإدراكات السياسية المشتركة اجتماعيًا، من جهة، والمعتقدات الشّخصية من جهة أخرى، وتعمل هذه النماذج أيضًا بمنزلة قاعدة إدراكية للخطاب السياسي والفعل السياسي، فهي تربط بين البُنى السياسية الكبرى وتمثيلات الجماعات والمؤسسات المشتركة، وبين البُنى السياسية الصغرى المتمثلة في أنشطة الفاعلين السياسيين.

الإطار المفاهيمي

من أجل إعادة بناء العلاقات المنتظمة بين الإدراك السياسي والخطاب السياسي، سألخص بإيجاز بعض المفاهيم النفسية الأولية للإطار النّظري الذي

سيتم عن طريقه تحليل هذه العلاقات (للاطلاع على أهمية مثل هذا الإطار السياسي لمعالجة المعلومات، راجع ***Wyer*** و***Ottati***، ١٩٩٣).

١. يتم تعريف العمليات والتمثيلات الإدراكية وفقًا للبنية العقلية المسماة بـــ"الذاكرة".

٢. يتم عادة التّمييز بين الذاكرة قصيرة المدى (***STM***)، وتُسمّى – أيضًا – بالذّاكرة المؤقتة أو العاملة، والذّاكرة طويلة المدى، المُسمّاة – أيضًا – بالذّاكرة الدّائمة (***LTM***)، وتتم المعالجة الفعلية للمعلومات (كالتّصوّر، وفهم الخطاب وإنتاجه، ورصد التّفاعل، وغير ذلك) ضمن إطارالذّاكرة المؤقّتة (***STM***)، بواسطة المعلومات المخزونة في الذّاكرة الدّائمة (كالمعرفة).

٣. يتم التّمييز داخل الذّاكرة الدّائمة (***LTM***) – أيضًا – بين الذّاكرة العَرضية والذّاكرة الدّلالية؛ إذ تحفظ الذاكرة العرضية التّجارب الشّخصية الناجمة عن معالجة فهم (المعلومات) في الذّاكرة المؤقتة، في حين تحفظ الذّاكرة الدّلالية المعلومات العامّة المشتركة اجتماعيًّا، مثل معرفتنا للغة أو معرفة العالَم، ونظرًا للطبيعة المشتركة اجتماعيًّا؛ عن المعلومات في الذّاكرة الدّلالية، سنسميها "الذّاكرة الاجتماعية"؛ لكي نميّز بينها وبين المعلومات الشّخصية المخزونة في الذّاكرة العَرضية.

٤. يتم تنظيم المعلومات في الذّاكرة الدّائمة (***LTM***) وفقًا لأنواع التّمثيلات العقلية، بحيث يكون لكلٍّ نوع هيكل (بنية) تخطيطي خاص به، وعلى سبيل المثال يمكن تنظيم معرفة اجتماعية عامّة بشأن المشاهد التقليدية (كالتّسوّق في الأسواق أو المشاركة في مؤتمر علمي) عن طريق "مخططات" تتكوّن من عدد من العناصر الثابتة، مثل عنصر إعداد

أنموذجي للمكان، والأحداث، والأفعال والمشاركين في مشهد من هذا القبيل، وتُعدّ معرفة عموم الشّعب للسياسة جزءًا من هذه المعرفة الاجتماعية أيضًا، ومن الأمثلة على ذلك ما يعرفه الشعب عن السياسيين، أو المداولات البرلمانية، أو الانتخابات، أو الدّعاية السياسية أو التظاهرات السياسية.

٥. وهنا، يتم تعريف المعرفة بأنّها البُنية العقلية المنظمة، التي تتكون من معتقدات حقيقية مشتركة لمجموعة ما أو لثقافة ما، ويمكن "إثبات" صحّتها عن طريق معايير الحقيقة (المتغيرة تاريخيًّا) لهذه الجماعة أو الثقافة، علمًا أنّ ما يمكن أن يُعدّ "معرفة" لمجموعة معيّنة (في مدّة محددة أو ثقافة معينة)، يمكن عدّه مجرّد "معتقد" أو "رأي" لدى مجموعات أخرى.

٦. وفضلاً عن المعرفة، لدى النّاس – أيضًا – معلومات مشتركة أخرى اجتماعيًّا، كاتجاهات المجموعة، بما في ذلك التّحامل على الآخرين والتحيّز والأيديولوجيات والمعايير والقيم، وتُعرّف "المعرفة" ثقافيًّا بأنّها تمثل ما هو "حقيقي" أو "موضوعي" ضمن الإجماع الثقافي الواسع للمجموعة، في حين غالبًا ما تُعرف "وجهات النظر" أو "التوجهات" بأنّها اتجاهات "تقويمية" و"شخصية"؛ لأنّها قد تخص مجموعة محدّدة ولا تُعدّ جزءًا من الإجماع الثقافي الواسع للمجموعة، وقد تختلف – أساسًا – بين المجموعات المختلفة في المجتمع.

٧. على الرّغم من عدم معرفة إلا القليل عن تنظيم الآراء والمعتقدات التقويمية، من المحتمل أن تُنظم بمخططات مميزة تحدّد كيف يمكن

للمجموعة أن ترى نفسها وعلاقتها مع الآخرين، فعلى سبيل المثال، قد تكون آراء الرّجال الشوفينية عن المرأة والعلاقة بين الجنسين - مخزونة ضمن مخطّط تداخل آراء المجموعة عن الرّجال وعن النّساء.

٨. ما يزال البناء الهندسي الشامل للذاكرة الاجتماعية غير معروف؛ لذا نحن نفترض أنّ قاعدة الذّاكرة الاجتماعية تتكوّن من أرضية مشتركة للمعتقدات الثقافية والاجتماعية، تقوم بتصوير المعارف والآراء الثقافية المشتركة بنحوٍ عام، وتُسمّى بـ"أرضية الثقافة المشتركة" (للمزيد من المعلومات عن تعريف "الأرضية المشتركة" راجع، ***Clark***، ١٩٩٦). وتجعل هذه الأرضية عملية التفاهم والتواصل المتبادل في المجتمع ممكنة، وعلى الرّغم من أنّ أرضية المعتقدات المشتركة تُعدّ أمرًا أساسيًّا لحقبة زمنية أو لثقافة معيّنة، فإنّها عرضة للتغيير تاريخيًّا، فمن الممكن أن تُطور كل مجموعة اجتماعية معرفة مجموعتها وآراءها عن طريق أيديولوجيات المجموعة الكامنة، وقد تدخل أحيانًا بعض معتقدات المجموعة المتخصّصة الأرضية المشتركة وتكون جزءًا منها (فمثلاً، بعض المعارف والمعتقدات العلمية قد تكون مشتركة بمرور الزمن، كمعرفة أنّ الأرض كوكب)، وربّما العكس صحيح؛ إذ نجد أنّ أرضية المعتقدات المشتركة لحقبة من الزمن- تكون موجودة في عصر لاحق كمجموعة خاصة أو كمعتقدات طائفية (كالمسيحية في الغرب).

٩. وقد يتمكّن النّاس من أن يكون لهم – أيضًا – الخبرة والمعرفة الشخصية، كما هي ممثّلة في ذاكرتهم العرضية، فضلاً عن المعتقدات المشتركة اجتماعيًّا للمجموعات التي ينتمون إليها، وقد تُمثّل هذه التّجارب الشّخصية في النماذج العقلية، التي لها – أيضًا – بُنية تخطيطية تتألف من عدد من العناصر المحدّدة، كالمكان والزّمان، والأفعال والمشتركين وأدوارهم المختلفة.

١٠. خلافًا للمعتقدات المشتركة اجتماعيًّا، تمثل النماذج العقلية أحداثًا معيّنة، كالأحداث التي تناولتُها في المداولة البرلمانية التي وُظّفت كأمثلة توضيحية، وتمثّل النّماذج العقلية التفسير والمعرفة والرّأي الشّخصي لهذه الأحداث؛ أي إنّها تمثيلات شخصية للأحداث.

١١. تمثل النّماذج العقلية القاعدة الإدراكيّة لكلّ الخطابات والتفاعلات الفرديّة، وهذا يعني أنّه عند التكلم أو الفهم يقوم النّاس ببناء أنموذج للحدث أو الفعل، كما هو الحال مع الحدث الذي يدور النّصّ حوله، أو الفعل الذي يدركه النّاس أو تشارك فيه، وتعمل النّماذج العقلية -أيضًا- كأساس مرجعي للخطاب، وبذلك فهي تساعده على تحديد التّرابط الموضعي والشامل.

١٢. تقوم النماذج العقلية بدمج المعلومات الجديدة (مثل التي تأتي من فهم النّصّ أو مراقبة الحدث) وبعض التجارب السابقة (كالنماذج القديمة) وتجسيدات المعلومات الشخصية العامّة (كالمعرفة الشّخصية، والشّخصية، والذّات)، فضلاً عن تجسيدات المعلومات المشتركة اجتماعيًّا (كمعتقدات المجموعة أو أنماط المعارف الثقافية)، وبمعنى

آخر: تجسد النّماذج العقلية كلا من المعلومات الشّخصية والمعلومات الاجتماعية، وهي - بذلك- تعمل كحلقة وصل بين الفرد والمجتمع.

١٣. ولهذا السبب نفسه، قد تقوم النماذج المشتركة والموجزة والمعمّمة اجتماعيًّا ببناء قاعدة التّعليم الاجتماعي السياسي للفرد؛ أي إنّ مجمل التمثيلات الاجتماعية العامّة للذّاكرة الاجتماعية تُستمد -أوّلاً- من تجاربنا الشّخصية الممثلة في نماذجنا العقلية في الذّاكرة العَرضية، ومن الممكن اكتساب المعرفة الاجتماعية والسياسية بنحوٍ مباشر أكثر عن طريق الخطاب العام، كالمعاهدات أو الدّعايات أو نشر الأكاذيب السياسية.

ويظهر أنّ ملخص السمات الرئيسة للإطار النّظري في دراسة العلاقات بين الخطاب والإدراك السياسي يترك مجموعة من التفصيلات مبهمة، وسنقوم بتوضيح بعض منها لاحقًا؛ إذ تُعدّ بعض هذه السمات مقبولة ومتعارفًا عليها إلى حدٍّ ما في علم النّفس، إلا أنّ بعضها الآخر يُعدّ أقلّ قبولاً أو غير معروف بنحوٍ عامّ، أو حتّى إنّه يُعدّ مميزًا بالنسبة إلى منهج دراستنا هذه فحسب، فعلى سبيل المثال لحظنا أنّ دراسات الإدراك السياسي لم تتناول المعارف والاتجاهات والأيديولوجيات، فضلا عن تنظيمها هي وعملياتها التّخطيطية التي تتجاهل عمليًّا نظرية النّماذج العقليّة، في حين تُقبل هذه النماذج العقلية – عادةً – ضمن عمليات معالجة النّصّ في علم النّفس (راجع، ***Garnham***، ١٩٨٧؛ ***Morrow***، ١٩٩٤؛ ***Johnson-Laird***، ١٩٨٣؛ ***Oakhill*** و ***Garnham*** ١٩٩٦؛ ***van Dijk*** و ***Kintsch***، ١٩٨٣؛ ***van Dijk***، ١٩٨٥، ١٩٨٧*b*؛ ***van Oostendorp*** و ***Zwaan***، ١٩٩٤).

وبخلاف ذلك يندمج علم النّفس الذي يُعنى بمعالجة النّص بنظرية السيناريو ونظريات المعرفة، ولكنّه - تقريبًا - يتجاهل المعتقدات التقويمية (كالآراء) والاتجاهات والأيديولوجيات المشتركة اجتماعيًّا، ونلحظ أنّ هذه إحدى نتائج تقسيم العمل الاعتباطي بين علم النّفس الاجتماعي والإدراكي، وضمن هذا الإطار العام سنناقش عددًا من القضايا التي تحدّد العلاقات بين الخطاب السياسي والإدراك السياسي.

معالجة الخطاب

يمكن تحليل اللغة بصورة عامّة، وإنتاج النّصّ والحديث السياسي وفهمهما إدراكيا تبعًا للإطار النّظري الذي لُخّص آنفًا (للاطلاع على المزيد من هذه الدّراسات، راجع، *Britton* و *Graesser*، ١٩٩٦؛ *van Dijk* و *Kintsch*، ١٩٨٣؛ *van Oostendorp* و *Zwaan*، ١٩٩٤؛ *Mannes* و *Fletcher*، ١٩٩٥).

وهنا ندرج بعض النّقاط المهمة في مناقشتنا، وهي: (أ) العلاقات القائمة بين المعتقدات المشتركة (التمثيلات السياسية) من جهة، والمعتقدات الشخصية (النماذج)، من جهة أخرى، و(ب) ماهية العلاقات الاجتماعية والتمثيلات الشخصية مع بُنى الخطاب.

عند إنتاج الخطاب، من الضروري معرفة أنّنا نفترض أنّ المتحدّث (أو الكاتب) يبدأ - عمومًا - بالتّعبير عن الأنموذج العقلي الشخصي (الخاص به) عن الحدث أو الموقف، ويبدأ هذا الأنموذج بتنظيم معتقدات المتحدّث الشخصية أو أفكاره بشأن هذا الوضع أو الموقف أو الحدث، والآن لنرجع

إلى مثالنا عن خطاب السير جون لتوضيح هذه النقطة؛ إذ أنتج السير جون خطابه على أساس أنموذجه العقلي عن الوضع الراهن للأقليات العرقية وموضوع الهجرة في إنجلترا، وهو أنموذج عُرِّف في هذا الخطاب، يتضمن ادعاءً كليًا، هو أنّ الأقليات تمثل مشكلة لبريطانيا، ويتضح هذا بقوله: "إنّ هذه مشكلة أساسية بالنسبة إلى إنجلترا" (السّطر ٤)، أمّا النماذج الأخرى المتفرعة من الأنموذج الرئيس التي عبّر عنها هذا الخطاب بشأن الوضع العرقي الراهن في بريطانيا، فهي تتمثل بأحداث معيّنة، كـ"موجات الغضب الخطرة لدى بعض أفراد المجتمع المسلم" وموضوع الرسالة التي بعثها وزير الدولة هيرد إلى المجتمع المسلم في بريطانيا، ولا يعبر هذان الموضوعان - على حدّ سواء - عن الأنموذج العقلي للسير جون بشأن هذين الحدثين فحسب، بل يفسران أفعاله، وآراءه أيضًا.

وتستثير النّماذج العقلية للسير جون المعتقدات الاجتماعية والسياسية المشتركة وسط الشعب الإنجليزي عمومًا، وحزب المحافظين خصوصًا، فعلى سبيل المثال يُعدّ قدوم مئات الآلاف من المهاجرين إلى إنجلترا أمرًا معروفًا بنحوٍ عام، وهنا تُدمج هذه المعرفة العامة بأنموذج للوضع الرّاهن (وهو كون وجودهم في إنجلترا مشكلة)، ولا يُعدّ مثل هذا الادّعاء خاصًا بالسيد جون فحسب، بل هنالك آخرون يشاركونه الرّأي في أنّ الهجرة "مشكلة" في بريطانيا، وبيّن هذا الخطاب - أيضًا - موقف السير جون العنصري لا سيّما ضدّ المسلمين، عندما عدّ أن (كثيرًا) منهم "خطرون"، وبخلاف ذلك قدّم الشّعب الإنجليزي على أنّه شعب لطيف، ومتسامح ومحبّ للسلام، كما في قوله: "نحن في إنجلترا.." (سطر ١٩)، وتميّز هذه الصور

المتناقضة بينــ"نا" وبيــ"نهم" ليس الاتجاهات والأيديولوجيات التي يشترك بها السيد جــون مع الشعب البريطاني (معظم المحافظين البِيض) فحسب، ولكن - أيضًا - تستقطب الأنموذج الشخصي الكامن لديه عن الوضع الرّاهن في بريطانيا، وتبين هذه الأمثلة - أيضًا - العلاقات القائمة بين المعرفة والآراء الشخصية، وبين تلك المشتركة اجتماعيًّا، وهذا يعني العلاقة بين التمثيلات في الذّاكرة الاجتماعية والنماذج الشخصية في الذّاكرة العَرضية.

ومن المهم معرفة أنّه حالما يتأسس مثل هذا الأنموذج الشخصي للحدث أو الوضع؛ يستطيع المتحدّثون التعبير عن بعض شذرات هذه النماذج في الخطاب، وذلك بتوظيف استراتيجيات لغوية وخطابية مفصلة لن نحللها هنا، غير أنّه من المهم ملاحظة أنّ المتكلّمين - عادة - يعبّرون عن جزء صغير من تلك النماذج المخزونة في ذاكرتهم، بمعنى غيض من فيض؛ إذ إنّهم يعبّرون عن المعلومات المتعلقة بالوضع (السّياق) الرّاهن فحسب (وسنوضح موضوع السياق هذا لاحقًا)، ولذلك - وممّا لا شك فيه - أنّ السير جون يعرف كثيرًا عن "موجات الغضب الخطرة" هذه في المجتمع المسلم، ولكنّه لخّص أنموذجًا واحدًا فحسب عن هذا الحدث، عن طريق طرح "الموضوع الشّامل" الذي يعرف الأنموذج العقلي الخاص به، ويصحّ الشيء نفسه بالنسبة إلى ما ذكره عن رسالة السيد هيرد الموجّهة إلى المجتمع المسلم.

وينطبق ما لُخّص لعملية إنتاج الخطاب - أيضًا - على فهم الخطاب؛ لذا فإنّ جمهور السير جون، وقرّاء نصّ خطبته المدونة في سجلات البرلمان - يفهمون ما يقوله - أوّلاً - من عملية معقّدة من فكّ التّشفير وفهم الكلمات والجمل حتّى يتمكنوا - في النّهاية - من بناء نماذج خاصّة لما يتحدّث عنه،

وإذا كنّا متفقين معـــه، فنحن – بالتّأكيد – نتقبّل نماذجه على أنّها "صحيحة" أو "حقيقية" بالأساس، أمّا إذا لم نكن متفقين معه، فيمكننا بناء نماذج بديلة للوضع، معتمدين على معرفتنا الشخصية للوضع الرّاهن، فضلاً عن معرفة المجموعة المشتركة اجتماعيًا وتقويماتها.

وإذا كان المتلقون يكثرون من القراءة أو الاستماع إلى الخطابات ذات الموضوعات المتشابهة للسّاسة أو وسائل الإعلام، ولم تكن لديهم أيّة معلومات أخرى منافسة أو بديلة، فقد يقبلون بنماذج هؤلاء الساسة أو وسائل الإعلام كنماذج خاصّة بهم، ومثل هذه العملية تؤدّي إلى تعميم التّمثيلات العقلية المشتركة اجتماعيًا عن أقليات مجموعة الخارج، بما فيهم المسلمون، التي يتم التعبير عنها بالتحيّزات العرقية والقومية أو بالأيديولوجيات العنصرية.

ويبين هذا الوصف الموجز لمعالجة الخطاب بعض العلاقات القائمة بين الخطاب السياسي والإدراك، وهكذا يوضح مثالنا كيف يتمّ توظيف الاتجاهات والأيديولوجيات السياسية المحافظة في بناء الأنموذج الشّخصي للوضع الراهن، وكيف يتمّ التّعبير انتقائيًا عن بعض معلومات هذا الأنموذج في الخطاب البرلماني، والمهم في بحثنا هنا هو أن يقدم هذا الإطار النظري النقطة الجوهرية لفهم التفاعل القائم بين الفعل الفردي والاجتماعي، وبين الفعل الفردي والجمعي، وهذا يعني أنّنا نشهد – على الصعيد الاجتماعي السياسي للتحليل- كيف ينفذ حزب المحـــافظين مشروع قانون تقييد الهجرة أو يدافع عنه، وكيف يمكن لهذا الفعل السياسي لجماعة من أن "يتحقّق" فعلاً وموضعيًا وسياقيًا عن طريق عضو في البرلمان – من حزب المحافظين – وعن طريق نمط معيّن من أنماط التفاعل، وهو الخطاب البرلماني، يعني ذلك

أنّ الرّأي الشخصي لهذا النائب المحافظ (السير جون) وأنموذجه العقلي الخاص بالوضع والأحداث الراهنة يتفاعل على الصّعيد الإدراكي مع الاتجاهات والأيديولوجيات المشتركة اجتماعيًّا.

وبالّرغم من معارفنا، فما يزال هذا الإطار غامضًا جدًّا؛ لأنّنا لا نعرف إلا القليل جدًّا عن بُنى التمثيلات السياسية المشتركة وبُنى النماذج الشخصية (الفرديّة)، ولم يفسر لنا – أيضًا – عدد من خصائص الخطاب البرلماني، كخطاب السير جون على سبيل المثال؛ لذلك نحتاج إلى تقديم آليات نظرية مفصلّة لتعميق الرؤية الخاصة بالعلاقات القائمة بين الخطاب السياسي والإدراك السياسي.

النماذج السياقية

١ – بيّنا أنّ أهل اللغة يعبّرون عن جزء معيّن من النماذج التي يمتلكونها بشأن أوضاع أو حالات وأحداث معيّنة، وسوف نطلق – لاحقًا– عليها تسمية "نماذج الحدث" (بدلاً من مصطلح "نماذج الموقف" الذي استُعمل في وقت سابق من هذه الدّراسة، راجع *Kintsch* و *van Dijk*، ١٩٨٣)، وفي الواقع لا توجد ضرورة للتعبير عن كلّ ما نعرفه عن حدث معيّن، كما أنّه من غير الملائم الإعراب عن كل آرائنا بشأن حدث معيّن – أيضًا – في معظم حالات التّواصل، وفضلاً عن ذلك قد يكون كثير من المعرفة التي لدينا؛ معروفًا بالفعل لمحاورينا، وفي بعض هذه الحالات قد نتبادل آراءنا أو نشترك بها.

ومن أجل أن يدرك المتحدثون ماهية المعلومات المُستقاة من نماذجهم أو تمثيلاتهم الاجتماعية لتضمينها فعلاً في خطابهم؛ يحتاجون إلى معرفة شيء عن حالة التواصل الرّاهن للنّصّ أو الحديث الخاص بهم، بما في ذلك معتقدات المتلقين لهم، ومن الواجب عليهم - أيضًا - أن يعرفوا مناسبة الحديث ليتمكنوا من تقويم الوضع وتقرير ما إذا كان التعبير عن معتقداتهم مناسبًا للوضع الاجتماعي الرّاهن أم لا (راجع ***Fussell*** و***Krauss***، ١٩٩٢)؛ لذلك هنالك أمور معيّنة يمكن ذكرها في مداولة البرلمان، وأمـــور أخـــرى لا يمكن ذكرها، وذلك يعتمد على الوضع وعلى مكانة المتحدّث نفسه، فقد تتمكن المعارضة من التصريح بأمور يجب ألا يصرّح بها من الحكومة، والعكس صحيح، بمعنى أنّ أداء أعضاء حزب الحكومة قد يختلف تمامًا عن أداء أعضاء المعارضة، وفي الحقيقة في حين تحدّث روي هاترسلي (المعارض من حزب العمال) عن إجراءات "التّمييز العنصرية" التي اقترحتها حكومة السيدة تاتشر، تحدّث السير جون عن هذه الإجراءات بإيجابية و"رحّب" بها بصراحة (السطر ٣٣).

وتوضّح هذه الأمثلة كلّ ما عرفناه عن الخطاب، وهو أنّ كلّ ما نقوله (أو نفهمه) يعتمد على قيود السياق السياسية الاجتماعية الراهنة، بما في ذلك: نوع الخطاب وزمانه ومكانه ونوع الحدث وأهدافه والأفعال الرّاهنة الخاصّة به، والمشاركون فيه وأدوارهم ومعارفهم (***Duranti*** و***Goodwin***، ١٩٩٢)، وبخلاف ذلك نقوم بالطريقة التي نتحدّث بها ببناء هذا السياق أو تعريفه، ونؤثر في الطريقة التي يقوّمنا بها المشتركون في هذا الخطاب ويفهموننا بها، لهذه الأسباب وغيرها يقوم أهل اللغة بنظم النّصّ والحديث الخاص بهم مع

قوى السياق السياسية الاجتماعية الموجودة ضمن الوضع أو الحدث الذي هم فيه، كما فعل السير جون عند سؤاله: "لماذا نحن أعضاء البرلمان الإنجليزي هنا اليوم؟"، فهذا السؤال قدّم الهدف من الدورة الحالية للبرلمان، والمشاركين وأدوارهم (كنوّاب في البرلمان) فضلاً عن المكان والزّمان.

وتُعدّ هذه الطريقة في صوغ العلاقة القائمة بين النّصّ والسّياق صيغة قياسية، إلا أنّ أحد أوجه قصور هذه الصيغة النظرية، هو أنّها تقوم بربط نوعين من الكيانات التي لا يمكن - بسهولة- أن ترتبط بعضها ببعض بطريقة مباشرة، وهما بُنى الوضع الاجتماعي (كالمشتركين، والمكان والزمان، والأفعال) وبُنى الخطاب، والأكثر من ذلك، إذا كانت هذه هي الحال، فإنّ جميع الناس في مثل هذه الحال الاجتماعية قد يتكلمون بالطريقة نفسها، وهذا يعني حاجتنا إلى نقطة الرّبط الإدراكي (المعرفي) مرّة أخرى لفهم هذه العلاقات.

وفي الحقيقة لم يكن الوضع الاجتماعي هو الذي دفع السير جون إلى ما قاله، وإنّما تفسيره الشخصي أو الأنموذج العقلي الخاص به عن ذلك الوضع (بشأن الأقليات) هو الذي دفعه إلى ذلك. إذن، ما يُظهره الخطاب ليس هو السياق الاجتماعي بحدّ ذاته، بل هي النماذج العقلية الشخصية للسياق التي بناها أو كوّنها المشتركون في الخطاب في خطابهم (لمزيد من التفصيل، راجع *van Dijk*، ١٩٩٧*a* ١٩٩٩)، ولذا تفسر الاختلافات الشخصية القائمة بين نماذج السياق العقلية للمشتركين؛ أصل اختلاف الآراء والأحكام الشخصية الظاهرة بشأن أيّ وضع أو حدث تواصلي (بما في ذلك آراؤنا عن أنفسنا وعن الآخرين)، وتوضح نماذج السّياق - أيضا -

الصراعات القائمة بين المشتركين في الخطــاب؛ لأنّ لديهم نماذج متضاربة أو مختلفة عن الوضع التواصلي الرّاهن، والأهم من ذلك أنّ نماذج الوضع الشخصية (الفردية) هذه توضّح لماذا تكون كلّ النّصوص والأحاديث الشخصية (الفردية) - وحتى التي تتناول الموضوعات أنفسها - تكون دائمًا متفردة ومختلفة في حدّ ذاتها؛ لأنّها بُنيت على نماذج شخصية فريدة من نوعها للحدث والسِّياق على حدٍّ سواء.

وتبعًا للإطار العام الذي قُدّم آنفًا يظهر أنّه ما زال هنالك عنصر مهم مفقود، عنصر يربط بين نماذج الحدث والخطاب، أي نماذج السياق للمشتركين في الحدث التواصلي، ويتمثّل هذا العنصر بالمعلومات (الشخصية) المخزونة في هذه النماذج التي تسيطر في النهاية على الطرائق التي يكيّف فيها المتحدثون والكُتّاب النصّ والحديث الخاص بهم وفقًا إلى الوضع الرّاهن، وكيف يمكن أن تكون أفعال الكلام والمحادثة مناسبة (كثيرًا أو قليلاً) في مثل هذا الوضع، وأخيرًا تعرف نماذج السّياق - أيضًا- مفهوم الملاءمة ***relevence*** (التداولية) وفقًا لبُنى الوضع التّواصلي التي تُبنى كسياق من المشتركين في نماذج السياق الخاصة بهم (***Sperber*** و***Wilson***، ١٩٨٦).

ويُبنى أنموذج السّياق مثل أيّ أنموذج آخر ممثلاً في الذّاكرة العَرضية، وبصورة أكثر تحديدًا تتمثّل نماذج السّياق بعدّة عناصر كالزّمان والمكان والأحداث التّواصلية والمشتركين وأدوارهم الاجتماعية والمهنية المختلفة، والأفعال التي يشتركون بها في الوقت الرّاهن، فضلاً عن الإدراك الرّاهن (كالأهداف والمعارف والآراء والمشاعر، وغير ذلك)، وعلى المستوى العام، قد تحتوي نماذج السياق على تعريف شامل للموقف، وهذا - بدوره- يمكن

عدّه جزءًا من مجال أو وضع اجتماعي محدّد؛ (للمزيد من التفصيل عن بُنى الأوضاع الاجتماعية والأوضاع الفعلية، راجع ***Argyle***، ***Furnham***، و ***Graham***، ١٩٨١).

وهنا يمكننا افتراض الآتي - فيما يخص مثالنا عن السير جون والمدولة البرلمانية-: إنّ النوّاب في المداولة البرلمانية يشتركون بالمعلومات الخاصة بالمجال السياسي الرّاهن بشأن موضوع الهجرة، وتعريف الوضع الرّاهن (جلسة برلمانيـــة)، والمكـــان (مجلس العمـــوم البريطاني) والزّمان (٥ يوليو/ تموز ١٩٨٩)، والظروف (مشروع قانون قدّمه مجلس الوزراء)، المشتركون وأدوارهم (نوّاب البرلمان البريطاني الذين يمثّلون المجموعات التي انتخبتهم) والتفاعل الكلي المستمر أو نوع الخطاب (مداولة برلمانية)، وكم المعلومات المشتركة عن القضية الراهنة (الهجرة والأقليات والمسلمون، إنجلترا، وغير ذلك).

وقد تختلف عناصر نماذج السياق بين المشتركين بصورة عامة، وفي أيّة لحظة خلال المداولة الجارية بصورة خاصة، وتطبيقًا لهذا الكلام على المثال الذي بين أيدينا يظهر واضحًا أنّ هناك اختلافات في الرّأي، بين نوّاب حزبي المحافظين والعمّال، وربّما بين النوّاب المحافظين أنفسهم؛ (إذ إنّ السير جون أكثر وضوحًا وصراحة في وجهات نظره من المحافظين الآخرين).

وعند الحديث، يحمل السير جون دورًا وهدفًا مختلفين عن المشتركين الآخرين الذين يتمثل دورهم بدور المتلقي أثناء إلقاء السير جون خطبته،

ومن هذا الدور، قد يؤكّدون رأيهم أو يغيّرونه تدريجيًا بشأن ما يسمعونه، وعن السير جون أيضًا، أمّا الأمر الحيوي المهم الذي يمكن أن يتغير كثيرًا في الخطاب، فهو الفهم أو التصورات المتبادلة بين المشتركين، أي النماذج العقلية التي يقومون ببنائها بعضهم عن بعض (لمزيد من المعلومات عن دراسة فهم السياسيين وتصورهم وتمثيلاتهم، راجع ***Granberg*** ۱۹۹۳؛ ***Lodg*** و***McGraw***، ۱۹۹٥).

وبالطريقة نفسها من الممكن أن يكون للمشتركين في هذه المداولة مشاعر مختلفة عن الوضع الراهن للخطبة؛ فقد يعبر السير جون عن مخاوفه من الاكتظاظ السكاني أو عنف المسلمين الذي يهدّد البلد، ومن الممكن - في الوقت نفسه - أن يتأثر بعض جمهوره أو يغضب (المتلقون لخطابه) من تصريحاته العنصرية، وبوجه عام تُعدّ المشاعر العاطفية أحد العوامل المهمة في نماذج السياق السياسي (***Roseman***، ***Abelson*** و***Ewing***، ۱۹۸٦)، ومن الممكن لخاصية أنموذج السياق هذه أن تتحكّم بخواص أخرى، كالصّوت والنبرة والتوتر والإجهاد في الأداء أو التّعبير للخطاب السياسي (***Just***، ***Crigler*** و***Neuman***، ۱۹۹٦).

وبالرغم من أنّ نماذج السّياق تتمتع بالمكونات الأساسية للاستقرار الملحوظ، ولكنّها - أيضًا- على وجه العموم ليست جامدة أو ثابتة تمامًا، بل تتطوّر وتتفاعل مع الوضع وتجربة المشتركين وتعليمهم، وأهم ما في الأمر هنا هو تأثير ما يُقال وما قيل؛ أي الخطاب الحالي والسابق الذي يكون ديناميكيا تمامًا وعُرضة للتغيير والتوجّه في اتجاهات غير متوقعة في كلّ لحظة تبعًا للسياقات، وهذا يؤكّد فكرة البديهية الانعكاسية، بمعنى أنّ السّياق

يؤثّر في الخطاب والخطاب يؤثر في السّياق، أي يعمل السّياق والخطاب كما في المقولة المشهورة "لكل مقام مقال"، وقد يشترك جميع المشاركين ببعض عناصر أنموذج السياق، ويختلفون في بعضها الآخر، وقد تكون بعض عناصر أنموذج السّياق مستقرة في غضون الحدث التّواصلي برمّته، وقد يتغير بعضها الآخر ديناميكيًا بوصفه وظيفة للتّفاعل والخطاب القائم، وبمعنى آخر: تكون نماذج السياق ديناميكيةً، لا سيّما تلك المتعلقة بالتفاعل اللفظي، ويمكن تغييرها بسرعة خلال مدة الحدث التواصلي.

في حين يمكن عدّ النّماذج العقلية للأحداث أساسًا لـــ"مضمون" الخطاب أو معناه؛ إذ تسيطر نماذج السياق عادة ليس على ما يُقال فحسب، بل على الكيفية التي قيل بها أيضًا، وهذا يعني أنّها قد تمثل أساس الخواص الأسلوبية التداولية للخطاب، وتحدّد بُنى نماذج السّياق الظروف المناسبة لأفعال الكلام وتسلسل التفاعل بنحوٍ عام؛ إذ تعمل بمنزلة المرجع الأساسي للتعبيرات الدّلالية، وتسيطر – أيضًا – على "ماهية" المعلومات المتعلّقة بنماذج الحدث التي تُضمن في التمثيل الدّلالي للنّصّ، وتنظم كيفية صوغ هذه المعاني بأنماط مختلفة في التراكيب النّحويّة، والمفــردات، والتّعبيرات الصّوتية أو الكتابية أو التّصويرية.

وخلاصة القول: تُعدّ نماذج السياق حيوية وفعالة بالنسبة إلى إنتاج عدد كبير من بُنى الخطاب وفهمه، وهي تثبت لنا مدى أهمية الوضع الاجتماعي وتفسيره بالنسبة إلى الخطاب والتّواصل.

وتُعدّ نماذج السّياق – أيضًا – ذات أهمية كبيرة لإجراء تحليل واضح لأنواع الخطاب السياسي، وكما سيتبين لنا لاحقًا فإنّ معظم خواص بُنى الخطاب السياسي تشترك مع خواص بُنى أنواع الخطاب الأخرى، ولا يوجد إلا عدد قليل من هذه الخواص البنيوية مقصورًا على الخطاب السياسي فحسب، ومع ذلك نلحظ أنّ ما يقتصر عليه الخطاب السياسي هي عناصر سياق النّصّ والحديث السياسي؛ أي المجال والتّعريف العام للوضع والمكان والزمان، والظروف وأدوار المشتركين والأهداف والآراء والمشاعر، وهذا يعني أنّ من الممكن أن يكون تعريف نوع الخطاب السياسي سياقيًا أكثر من أنّه تعريف نصيّ باستثناء بعض العبارات القليلة التي تشير إلى عناصر الوضع الرّاهن بوضوح؛ إذ يمكننا القول: إنّ معظم ما قاله السير جون عن الهجرة والأقليات يمكن أن يُقال – أيضًا – في أوضاع اجتماعية أخرى، وبخلاف ذلك تتحدّد أنواع الخطاب الأخرى، كالمحادثات والقصص والشعر والتقارير الإخبارية والإعلانات والمقالات العلمية بالبُنى الخاصة بها أكثر من سياقاتها.

وحتّى هذه النقطة من مناقشتنا، يمكننا أن نستنتج – بصورة مؤقتة – تعريف نوع الخطاب السياسي وفقًا لوظائفه في العملية السياسية، وكما يُمثّل من عناصر نماذج السياق السياسي، وبحكم هذا التعريف من الطبيعي أن كلّ ما يقوله السياسي يُعدّ نمطًا من أنماط الخطاب السياسي، وأي شيء يُقال الغاية منه سياسية؛ أي للتأثير في العملية السياسية أو لصنع القرار السياسي؛ لذا يُعدّ – أيضًا – نمطًا من أنماط الخطاب السياسي.

وتُعدّ العمليات الإدراكية المشاركة في بناء نماذج الحدث ونماذج السياق وتفعيلها أو تغييرها عمليات استراتيجية (*van Dijk* و *Kintsch*، ١٩٨٣)، وهذا يعني أنّها عمليات آنية وافتراضية موجهة نحو هدف معيّن تعالج المعلومات بشتى المستويات في وقت واحد، وهذه الاستراتيجيات سريعة وفعالة، ولكنّها - أيضًا- عرضة للخطأ، وربّما تحتاج إلى تصحيح في وقت لاحق، فقد يخطئ أهل اللغة عند تفسير الوضع الاجتماعي، ومثل هذه الأخطاء قد تؤدّي إلى صراعات تواصلية أنموذجية، كتفسير المتلقي الوعد بالتهديد، أو عندما يقول المتحدّث أشياء كثيرة يعرفهـا المتلقي سابقًا، أو عندما يعتمد المتحدّث أسلوبًا غير مناسب أو علامات الوقار الخاطئة، وهنالك أنواع مختلفة من الإصلاحات "العملية" التي قد تصحح سوء الفهم الحاصل من معلومات السياق.

وقد تتطلب فعّالية العملية الاستراتيجية - في كثير من الأحيان - معالجة جزء من المعلومات المتعلقة بوضع تواصلي معيّن، ومن الممكن لأهل اللغة الاعتماد على الأهداف والمهام أو الحاجات الخاصة، وتفسير الوضع التواصلي بنحوٍ أكثر أو أقلّ سطحية؛ ممّا ينتـج نماذج سياقية أكثر أو أقل تفصيلاً، وفي بعض الأوضاع لا نحتاج إلا إلى بناء المستويات العليا المهمة لنماذج السياق، كالتعريف الشامل للوضع، وأدوار المشتركين فيه، وأفعالهم، وأنموذجًا ثانويًا لمعرفة آراء المتلقيـ"ن".

ولتطبيق هذا الكلام على مثالنا، يمكن لمتلقي خطاب السير جون سواء أكانوا من العامة أم الخاصة - معرفة أنّ هذا الخطاب يقدّم ضمن المداولة البرلمانية، وأنّ المتحدّث هو نائب برلماني محافظ، أمّا التفصيلات الأخرى

المتعلّقة بالمعتقدات عن أدوار السير جون المختلفة (كالمنطقـــة التي يمثلها) أو علمه ومعرفته، فلا تُعدّ ضرورية للتّوصل إلى فهم محتوى خطابه سياقيًا، وفي الواقع قد يقوم بعضهم بتقويم السير جون وفقًا لسنّه أو مظهره أو هيئته، بدلاً من آرائه السياسية (راجع *Wyer*، وآخرين ١٩٩١)، ومن الواضح أنّ الذين تصدوا لانتقاد خطابه أو التّعليق عليه يحتاجون إلى أنموذج عقلي أكثر تفصيلاً لهذا الوضع، بما في ذلك شخصية السير جون نفسه.

الإدراك السياسي

بعد مناقشة الجانب الشخصي للإدراك السياسي، وفهمنا أنّ النماذج العقلية لممثلي الساسة تُبنى في ذاكرتهم العَرضية من أجل إنتاج الخطاب والفعل السياسي أو فهمهما، نحتاج إلى أن نتناول - عن بُعد - الإدراك السياسي المشترك اجتماعيًا، فقد افترضنا أنّ الذّاكرة الاجتماعية تتكوّن من المعرفة والقيم والاتجاهات والأيديولوجيات وقواعدها، فضلاً عن أنّ بعض هذه التمثيلات قد تُنظم تخطيطيًا في البناء الشّامل للعقل الاجتماعي (*Kuklinski*، و *Luskin* و *Bolland*، ١٩٩١؛ وللمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، راجع إسهامات *Lau* و *Sears*، ١٩٨٦).

ومن أجل فهم بُنى الخطاب السياسي نحتاج إلى معرفة المزيد من المعلومات عن بُنى التّمثيلات السياسية العامّة، وكيف يتم - في الواقع - تمثيل الاتجاهات والأيديولوجيات السياسية في الخطاب السياسي؟ وما دور القيم والأعراف والقواعد السياسية في مثل هذه التمثيلات؟ ومن الممكن -

أيضًا – معرفة كيف تؤثر هذه البُنى في مضمون نماذج الحدث والسياق وبُناهما، وكيف يمكن أن تظهر في الخطاب السياسي؟

وبالعودة إلى مثالنا السابق عن السير جون، نجد أنّه يدّعي أنّ نسبة الولادات في عائلات المهاجرين تفوق – بكثير – الولادات لدى السكّان الإنجليز الأصليين، وقد يكون هذا تصريحًا عامًّا يعبّر مباشرة عن اتجاهات السير جون المحافظة بشأن المجموعات العِرقية وتكاثرها، على الرّغم من ادّعائه أنّ هذا الموضوع جزء من الحقائق المشتركة العامة، عند قوله: "وكما نعلم جميعًا"، وادّعى – بوضوح في الوقت نفسه – إعجابه بكثير من المسلمين، ولكن مثل هذا الإعجاب لا يمكن أن يُستشف من خطابه، وهنا قد نتساءل ما إذا كان مثل هذا الإعجاب بالمسلمين يعبّر عن آرائه الحقيقية فعلاً، أو ما إذا كان هذا مجرّد ادّعاء يهدف – أساسًا – إلى تكوين انطباع حسن عنه والعمل – أيضًا – باستراتيجية تقديم النفس إيجابًا لإنكار أيّة تهم أو تلميحات بالعنصرية أو الانحياز والتعالي ضدّ الأقليات التي قد تُنسب إليه من جمهوره أو إبعادها، بمعنى أنّ العلاقات بين التمثيلات السياسية والخطاب السياسي لا تتم بطريقة مباشرة؛ لذلك سنقوم بدراسة بعض مكوّنات الذّاكرة الاجتماعية– السياسية.

المعرفة

على خلاف معظم المقاربات الفلسفية والنفسية، أشرت آنفًا إلى نوعين من المعرفة، إحداهما: المعرفة المشتركة ضمن شريحة معيّنة من الناس،

والأخرى: المعرفة الثقافية العامّة التي تشترك فيها مجموعات مختلفة من جميع أنحاء المجتمع.

ويُعدّ النوع الثاني من المعرفة المذكور أعلاه أساس كلّ التّفاعل والتواصل في المجتمع، ويفترض وجوده عمومًا في الخطاب من دون الإشارة إليه، ويكون هذا النوع من المعرفة واقعًا بلا منازع وأمرًا لا يُقبل الجدل فيه عمومًا؛ إذ يُتعلّم عند التنشئة الاجتماعية وفي الحياة المدرسية في مجتمع معيّن، وتُقبل هذه المعتقدات "الواقعية" المشتركة عمومًا على أنّها تمثّل "المعرفة" في المجتمع، وبالرّجوع إلى خطاب السير جون، نلحظ أنّ معظم كلماته مبنية على مثل هذه المعرفة المشتركة؛ إذ إنّنا كلّنا نعرف ما "البرلمان"؟ ومن "المسلمون"؟ وما "الهجرة"؟

وهنالك معتقدات واقعية تُقبل على أنّها "حقيقة" من مجموعة اجتماعية معيّنة فحسب، كالعلماء والخبراء والمهنيين وأفراد ديانات معيّنة وأعضاء حزب معيّن أو أيّ فئة أخرى من فئات المجتمع، ويمكن تطبيق معايير المعرفة المذكورة آنفًا هنا أيضًا؛ لأنّ هذه المعرفة واقع بلا منازع، وأمر لا يقبل الجدل أو الشكّ فيه بوصفها منطقية، وهي - أيضًا - مفترضة عمومًا، وما إلى ذلك، ولكنّها تُمثل على مستوى المجموعة فحسب، وتُدعى مثل هذه المعرفة التي تكون ضمن حدود المجموعة بـ "معرفة" المجموعة نفسها، وقد لا تُعدّ مثل هذه المعرفة "معرفة" إطلاقًا بالنسبة إلى المعايير الثقافية العامة الخاصّة بأفراد المجموعات الأخرى، بل هي مجرّد "معتقد" أو "رأي" ليس له أيّ أساس من الصّحة ولا يمتّ بأية صلة بالحقيقة.

وتُعدّ أكثر المعارف السياسية من نوع المعرفة التي تخص مجموعة بعينها، وغالبًا ما تنظر إليها المجموعات المعارضة على أنّها "مجرّد رأي سياسي"، فمثلاً قد يرفض كثير من الرّجال معارف المدافعين عن حقوق المرأة ضدّ هيمنة الرّجال في المجتمع، وينطبق الشيء نفسه على معرفة المجموعات المدافعة عن البيئة ضدّ التلوث، التي يتم تحدّيها من المتسببين بتلوث البيئة، والعكس هو الصحيح أيضًا؛ إذ إنّ المجموعات العنصرية لها معرفة خاصّة بمعارف مجموعتها، حتى لو كان كثير من أفراد المجتمع يعترضون على مثل هذه المعرفة ويعدّونها معتقدات متحاملة ومتحيّزة.

وهنالك مثال أنموذجي في هذا الصّدد في خطاب السير جون عند تصريحه "وكما نعلم جميعًا، يتجاوز معدل الولادات عندهم (المسلمين) بكثير معدل ولادات السّكّان الأصليين" (الإنجليز)، وقد نفترض أنّ هذه هي "الحقيقة" بالنسبة إلى السير جون، في حين قد يعدّها أفراد المجموعات الأخرى، كالمناهضين للعنصرية آراء متحاملة أو مبالغًا فيها، أو أنّه تصريح منحاز وناقص؛ لأنّه حتى وإن كان معدل الولادات وسط المهاجرين أعلى؛ فهي عادة تتكيف بسرعة مع معدّل ولادات البريطانيين الأصليين.

تبين حقيقة تصريح السير جون "أنّنا جميعًا نعرف"، وهذه ليست معرفة عامّة، وإلا كان عليه أن يفترضها لا أن يؤكّدها، فقد صرّح بما صرّح به؛ لأنّه يعرف أنّ الآخرين في البرلمان سيعدّون تصريحه مجرّد رأي أو معتقد منحاز، وتقديمه لهذه المعرفة بوصفها معرفة مشتركة وعامة خطوة بلاغية معروفة ترمي إلى إقناع الجمهور بصحة "المعرفة" العامّة لمجموعته، ويصحّ الشيء نفسه بالنسبة إلى "معرفته" بموضوع الأعداد "الكبيرة" للمهاجرين الذين قبلتهم بريطانيا، وعامة البريطانيين الذين لم يُؤخذ برأيهم بشأن موضوع الهجرة.

وتحتاج المعارف المشتركة اجتماعيًا إلى مجموعات معيّنة أو إلى ثقافات بأكملها حتّى تكون قابلة للتطبيق في كثير من الاتجاهات والأوضاع؛ لذلك يجب أن تكون عامة، وهذا يعني أنّها من الممكن أن تكون عن المهاجرين بصفة عامة، ولكن ليس عن مهاجر معيّن أو حدث معيّن؛ إذ بيّنا أنّ المعارف المعيّنة تُخزن عادة في نماذج (الحدث) العقلية في الذّاكرة العَرضية، وبذلك من المنطقي أن نميز ليس بين المعارف الثقافية والمجموعاتية فحسب، ولكن – أيضًا – بين المعارف الاجتماعية المجموعاتية والشخصية.

وأخيرًا هناك نوع من المعرفة التي تجسّد خصائص كلّ من المعرفة المبنية على أساس الأنموذج الشخصي الخاص (المعرفة الشخصية) من جهة، والمعرفة المشتركة اجتماعيًا من جهة أخرى، هي المسمّاة بالمعرفة التاريخية، فمن الممكن أن تعبّر هذه المعرفة عن أحداث محدّدة، كمحرقة اليهود أو الحرب الأهلية في البوسنة، ولكنّها – في الوقت نفسه – قد تكون معروفة في المجتمع، وبذلك يمكن أن نسلّم بصحتها في الخطاب والتفاعل، وتُعدّ أكثر المعارف السياسية من هذا النوع من المعرفة، ويمكن عدّ خطاب السير جون مثالاً على ذلك؛ لأنّه يفترض – أيضًا– مثل هذه المعارف التاريخية السياسية.

الآراء والاتجاهات

يمكننا تسمية المعتقدات التي تُعنى بأنواع المعارف المختلفة التي وُصفت على النّحو الوارد آنفًا بـــ"المعتقدات الواقعية"؛ لأنّها تمثّل إيمان

الأشخاص أو المجموعات أو الثقافات التي تتبناها، وذلك وفقًا لمعاييرهم ومعرفتهم بالحقيقة، وبالرّغم من ذلك هنالك مجموعة من المعتقدات في الذّاكرة الاجتماعية التي لا يُتعامل معها وفقًا لمعايير الحقيقة، بل لأنّها مشتركة على أساس معايير التقويم (الجيّد مقابل السيّئ)، ويُطلق عليها "الآراء"، وكما رأينا أنّ ما يمكن أن يكون معتقدًا حقيقيًّا بالنسبة إلى مجموعة ما، يمكن ألاّ يكون معتقدًا أو رأيًا تقويميًّا لمجموعة أخرى.

هذه الآراء الاجتماعية المشتركة شأنها شأن المعرفة، يمكن أن تُنظَّم في بُنى أوسع نطلق عليها التسمية التقليدية "الاتجاهات" (للمزيد عن المفاهيم الأخرى الخاصة بالاتجاهات، راجع **_Eagly_** و **_Chaiken_**، ١٩٩٣)؛ لذا نجد أنّ مجموعة الاتجاهات المشتركة عن موضوع الإجهاض أو الهجرة عادة ما تتألف من أكثر من رأي واحد؛ إذ نلحظ أنّ الاتجاهات – وفقًا لإطار منهج دراستنا بالأساس– هي اتجاهات اجتماعية مرتبطة بالمجموعات، وقد يكون للأفراد آراؤهم الشخصية، غير أنّهم يشتركون في اتجاهات مجموعاتهم أيضًا؛ لأنّهم أفراد فيها.

ونظرًا للطبيعة التقويمية للآراء والاتجاهات الاجتماعية، فإنها لا تُعدّ أمرًا محلَّ خلاف، أو قضية مثيرة للجدل، وبذلك فهي نادرًا ما تكون جزءًا من الأرض الثقافية المشتركة، ولكن من الطبيعي أن يكون لكل ثقافة عدد من الآراء التي تكون غير قابلة للنزاع عليها، ومن ثم يمكن أن تتمتع هذه الآراء بخواص معتقدات الأرضية المشتركة كافة.

ومن المتوقع أن نجد بعض آراء مجموعة معيّنة في خطاب يُعنى بموضوع مثير للجدل كالهجرة مثلاً، يلقيه برلماني محافظ (جدًا)، ويمكن أن يُعبّر عن هذه الآراء مباشرة وبصيغة عامة؛ كأن تكون مقدّمة منطقية في جلسة برلمانية، أو بتجسيداتها في نماذج معيّنة، أي بتطبيقها على حالة معيّنة من متحدّث ما.

وبمثل هذه الطريقة يعبّر السير جون عن آراء المجموعة العامّة التّالية من بين أمور أخرى:

(١) هذه الهجرة (واسعة النطاق) تمثّل مشكلة أساسية بالنسبة إلى إنجلترا (السطر ٤).

(٢) نحن في إنجلترا شعب لطيف ونبيل ومتسامح ومحب للسلام (السطر ١٩).

ويتم تحديد معظم الآراء الأخرى وفقًا لعنصري الزّمان (الآن) والمكان (هنا) للوضع الراهن، وبذلك فهي ضمن نماذج الأحداث الراهنة:

(٣) حدثت بعض موجات الغضب الخطرة من بعض شرائح المجتمع المسلم (السطر ١١).

(٤) فمن الحماقة أن يتجاهل المرء المشكلات والمخاوف المترتبة على ما يمكن أن تولّده مثل هذه الموجة الخطرة من الغضب وسط عامّة الناس الذين من المفترض أنّنا نمثلهم (السطر ١٥-١٦).

(٥) يجب ألا نسمح للشعور بالذّنب بالتّغلّب على حكمنا عند تعاملنا مع المهاجرين (السطر ١٧).

هذه محاولة صغيرة من أجل السّيطرة بنحوٍ أكبر، وحكمة أكثر، على هـذه الزيادة من المهاجرين، وينبغي علينا جميعًا فـي هـذه الجلـسة وخارجهـا الترحيب بهذه الخطوة (السطران ٣٤-٣٥).

وتُبنى المعتقدات التقويمية على الأعراف والقيم الاجتماعية للمجموعات، وهنا نورد التعبيرات الأخرى التي تعرب عن الرّأي في خطاب السير جون، في الرقم (٣) إنّ كلمة "الخطرة" كانت للتعبيرعن الرأي ولتقويم موجة غضب "المسلمين"، وهو التقويم الذي يفترض انتهاك القيم الإيجابية للأمان في المجتمع، أمّا التعبير عن الرّأي في الرقم (٤) فيُعدّ وصفًا تقويميًّا لفعل عقلي (من الحماقة أن يتجاهل.. خوف) ينتهك القيم الديمقراطية، ونجد الشيء نفسه في الرقم (٥)، فهو تصريح أنموذجي مبني على القيم العقلانية.

وأخيرا عُبِّر عن الرّأي في الرقم (٦) بكلمة "الحكمة" التي تستند إلى معنى وتصور قيم الحكمة بالنسبة إلى ثقافة الشّعب البريطاني، المتمثلة بعبارة: "أن نكون في وضع السيطرة"، فهذا المفهوم يمثّل قيمة إيجابية بالنسبة إلى الثقافة البريطانية، هذه الآراء كلّها استُمدت - بالطبع- من الاتجاهات السياسية المشتركة اجتماعيًا عن الشعور بالتهديد من قدوم الأجانب بنحوٍ عام، والمسلمين بنحوٍ خاص، وعمّا يعتقده عامة "النّاس" عن الهجرة.

ويتضمن هذا الخطاب – أيضًا – عددًا من الآراء الشخصية، كإعجاب دوغلاس هيرد بالمسلمين ودينهم وبرسالته الموجهة إلى المجتمع المسلم. ومن المهم معرفة أنّه حتى مثل هذه الآراء الشخصيـة، عندمـا لا تُدحض أو تُناقش من المفترض أن تكون آراء عامة؛ لذا تستند تصريحاته الإيجابية

عن المسلمين إلى الرّأي العام والقيم التي تعدّ جميع الثقافات الأخرى مساوية لثقافتنا، أمّا إعجابه بالرّسالة فيعبّر عن رأي مستمد من موقف مجموعة المحافظين بشأن القانون والنظام والأفعال التي يتوجب على الساسة المسؤولين أن يقوموا بها من أجل الحفاظ على السلام، وبعبارة أخرى: قد تُكوَّن الآراء من النماذج العقلية الشخصية على أساس الاتجاهات الاجتماعية المشتركة للمجموعات.

ومن الممكن أن تكوَّن الآراء الشخصية والخطاب المعبّر عنها تبعًا لاتجاهات المجموعة، كما يمكن أن يتفاوت ارتباطها بعضها مع بعض، وتشير البحوث التجريبية إلى أنّ ارتباط الاتجاهات المنطقي ظاهر بالنسبة إلى أولئك الذين لديهم خبرة سياسية في مجـــال معيّن أكثـــر مـــن المبتدئين أو العامّة (*Judd* و *Downing*، ١٩٩٠)، وهذا يعني - أيضًا - أنّ تمثيلات النماذج العقلية أو نماذج الاتجاهات السياسية ذات البناء الواسع والجيّد تسهل استيعاب الشؤون السياسية وفهمها (كالساسة والقضايا السياسية والقصص السياسية في وسائل الإعلام) (*Fiske*، *Lau* و *Smith*، ١٩٩٠).

الأيديولوجيات

وأخيرًا، سنفترض أنّ بالإمكان تنظيم التّمثيلات الاجتماعية (كالمعرفة والاتجاهات) عن طريق الأيديولوجيات الكامنة التي تشترك بها مجموعة معيّنة؛ إذ تُعد الأيديولوجيات من حيث التعريف عامة وليست مخصّصة؛ لأنّها يجب أن تكون قابلة للتطبيق على عدد كبير من الاتجاهات المختلفة في

مجالات اجتماعية مختلفة، فقد تسيطر أيديولوجية عنصريّة على الاتجاهات الخاصّة بالهجرة، ويمكن أن تتحكم أو تسيطر - أيضًا- على السّكن والعمل والتعليم أو ثقافة الأقليات أو المهاجرين (لمزيد من التفصيل، راجع **van Dijk**، ١٩٩١، ١٩٩٨*a*).

وتتطلّب سيطرة الإدراك الاجتماعي المعقّدة تعلمًا اجتماعيًا شاملاً عن طريق التّجربة (نماذج التّجربة) أو التلقين المباشر؛ لذلك نجد ان اكتساب الأيديولوجيات يكون بصــورة متأخــرة نسبيًا فــي مراحل تطــور الفــرد أو المجموعة ولا يكون اكتسابها بالكفاءة نفسها من جميع أفراد المجموعة، فقد يتمتّع بعض خبراء المجموعة (كالأيديولوجيين) بأيديولوجيات أكثر شمولية وأوسع من أيديولوجيات أفراد المجموعة الاعتياديين (راجع **Judd** و**Downing**، ١٩٩٠؛ **Powell**، ١٩٨٩؛ **Zaller**، ١٩٩٠).

ومن أجل أن يكون المرء عضوًا في مجموعة أيديولوجية ويتم تعريفه ضمن هذه المجموعة، يُتطلّب منه قبول بعض المعتقدات الأيديولوجية الأساسية الخاصة بهذه المجموعة، بالرّغم من أنّ الدّراسات الكلاسيكية عن الأيديولوجيات السياسية (*Converse*، ١٩٦٤) فضلاً عن بعض الاتجاهات المعاصرة في علم النفس الاجتماعي (*Billig*، ١٩٩١*a*، ١٩٩١*b*)؛ تنكر أنّ النّاس يمتلكون أيديولوجيات ثابتة، قد يكون هذا منطقيا إذا كان لدى هؤلاء الناس اتجاهات اجتماعية تنظم حياتهم اليومية، فهم يمتلكون - أيضًا - أيديولوجيات تنظم هذه الاتجاهات (*Milburn*،١٩٨٧).

ويمكن تفسير تنوّع الأيديولوجيات الفردية التي يُعبّر عنها في الدّراسات الاستقصائية وأنواع الخطاب الأخرى بسهولة وفقًا للآراء الشخصية التي تجسدها نماذج الأحداث للتجارب الشخصية والسياق، ولأنّ الكيانات الفردية تمثل أفراد المجموعات الاجتماعية المختلفة، فلكلّ كيان اتجاهاته وأيديولوجياته الخاصّه به (*Krosnick* و *Milburn*، ١٩٩٠).

ومن المفترض أن تُنظم الأيديولوجيات بدءًا بمخطط المجموعة الذاتي عن طريق عناصر مختلفة كمعايير العضوية والأنشطة والأهداف والقيم والأعراف والوضع الاجتماعي والموارد الاجتماعية للمجموعة، وتحتوي هذه العناصر على أهم المعلومات التي تعرف المجموعة نفسها فضلاً عن تعريف علاقات المجموعة مع المجموعات الأخرى، وهنا تكمن الأسئلة الآتية: من نحن؟ وماذا نفعل؟ وما الهدف؟ وغيرها من الأسئلة المهمة، وربّما تُمثّل علاقات الصراع المحتملة مع المجموعات الأخرى ضمن المكانة الاجتماعية للمجموعة.

وبالعودة إلى مثالنا ربّما تُنظم معارف المجموعة التي عبّر عنها السير جون وآراؤها عن طريق أيديولوجيات مختلفة؛ أي تلك التي تعبّر عن الوطنية والتعالي العِرقي والعنصرية والديمقراطية، وبذلك تؤكّد أيديولوجية العنصرية معارف المجموعة بخصوص العدد الهائل من المهاجرين ومعدل المواليد ومعارضة عامة البريطانيين للهجرة، عند قوله: (كفى، ولقد طفح الكيل..)، كما تسيطر - أيضًا- على موقف المجموعة تجاه إجرام الأقليات أو عدوانيتها بنحو عام، وتمثيل المسلمين بنحوٍ خاص.

وتسيطر الأيديولوجيات الوطنية على الآراء الاجتماعية المشتركة بشأن الصفات الإيجابية الخاصة بـــ"نا"، نحن الإنجليز (الشعب النبيل، واللطيف، والمتسامح والمحب للسلام)، وعن وطننا (الحبيب)، أمّا أيديولوجية الدّيمقراطية فتنظم الاتجاهات العامة عن حاجة عامة النّاس إلى الصوت الذي يمثلهم لكي يتمكنوا من التعبير عن آرائهم بشأن حياتهم اليومية وتجاربهم، بما في ذلك موضوع الهجرة، وبنحوٍ أكثر تحديدًا، يدافع السير جون عن نمط الدّيمقراطية الشعبية، التي تدّعي الإصغاء إلى رأي عامّة الشّعب، لا سيّما الطبقة العاملة، وتتجاهل أصوات النّخب (كالمثقفين، وغيرهم).

ومن الواضح أنّ فكرة السير جون الديمقراطية قد أُظهِرت استراتيجيًا كنمط من أنماط تقديم النّفس إيجابًا؛ لتأكيد إيجابية السير جون نفسه والحزب الذي يمثّله، وهو حزب المحافظين البريطاني، وتبعًا لذلك، يتجاهل حقوق المهاجرين الدّيمقراطية.

الإدراك السياسي: ملاحظات ختامية

أظهر التّحليل والوصف النظري للمثال الذي بيّناه آنفًا أنّنا نحتاج من أجل فهم الخطاب السياسي وتفسيره إلى دراسة الإدراك السياسي الكامن للمشاركين في التّواصل السياسي، وبدلاً من التّعامل مع هذا الإدراك من حيث المعتقدات والنظم العقائدية، ينبغي علينا تطوير إطار مركب يميّز بين أنواع المعتقدات الشخصية المختلفة والمعتقدات المشتركة اجتماعيًّا (راجع في هذا الموضوع أيضًا، ***Seliktar***، ١٩٨٦).

ويمكن أن تنظّم هذه المعتقدات في أنماط متنوّعة وتحفظ ضمن المخطط الشّامل للعقل الاجتماعي، وافترضنا أنّ أفراد الثّقافة الواحدة يمتلكون أرضية عامة مشتركة تتألف من معارف منطقية غير قابلة للجدل، وبالمثل يمكننا أن نميز بين معارف كلّ مجموعة واتجاهاتها، وعندها نجد أنّ الإدراك الثقافي (المجموعاتي) الواسع، وإدراك المجموعة، كليهما يمثلان أساس المعرفة والرّأي الشخصي للأنموذج العقلي المخزون في ذاكرة الفرد.

وتمثل هذه النماذج الأساس العقلي لجميع الممارسات الاجتماعية، بما في ذلك إنتاج الخطاب واستيعابه، وقد بيّنا في وقت سابق أنّه من أجل وصف أنواع الخطاب السياسي وفهمه يجب أن يُؤخذ السياق - أو بالأحرى التمثيل العقلي لأنموذج للسّياق- بالحسبان.

الخطاب السياسي

بعد دراسة الجوانب المختلفة للإدراك السياسي والطرائق التي تسيطر بها على بُنى الخطاب السياسي، سنقوم بعكس اتّجاه التّحليل للعلاقة بين الخطاب والإدراك؛ إذ سنركّز على بعض الخواص الأنموذجية لأنواع الخطاب السياسي المختلفة، ومن ثم نحاول دراستها بنحوٍ غير مباشر وفقًا للإدراك السياسي الكامن وراءها، وبصورة أعمّ تبعًا لوظائفها في السّياق السياسي وفي السياسة عمومًا.

وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ استعراض جزء صغير من الدّراسات التحليلية السابقة في النّصّ والحديث السياسي يُعدّ خارج نطاق هذا الفصل؛

(راجع ما نوقِش في الفصول الأخرى من هذا الكتاب عن هذا الموضوع، فضلاً عن المقدّمات التي كتبها شيلتون وشافنر وفان دايك (*Schaffner* و *Chilton*، ١٩٩٧؛ *van Dijk*، ١٩٩٧*b*)، وينطبق الشيء نفسه بالنسبة إلى تحليل المداولات البرلمانية المفصّلة (للمزيد من التفصيل عن المداولات البرلمانية في شؤون الأقليات والهجرة راجع، *CarbO*، ١٩٩٢، ١٩٩٥؛ *Martin Rojo* و *van Dijk*، ١٩٩٧)؛ لذلك سنحاول مناقشة الموضوع من الناحية النظرية، ونسلّط الضوء على بعض بُنى الخطاب السياسي وعلاقاتها بالإدراك السياسي ووظائفها في العملية السياسية، ونظرًا لأهمية عوامل السياق في تعريف الخطاب السياسي، سنعطي اهتمامًا خاصًّا للتحليل الإدراكي للسّياق.

السّياق

قبل البدء بدراسة بُنى الخطاب السياسي في حدٍّ ذاتها دعونا نلقي نظرة موجزة على سياقاتها، فقد ذكرنا آنفًا في هذا الكتاب أنّه ينبغي تعريف السياقات وفقًا للنماذج العقلية للأحداث التواصلية المخزونة في ذاكرة المشتركين؛ أي هي تمثيلات ذاتية وتقويمية للمشتركين أنفسهم وللآخرين، ولعناصر الخطاب الأخرى المتعلقة بالأوضاع التواصلية، كما في القائمة الآتية (*van Dijk*، ١٩٩٧*a*، ١٩٩٩):

- المجال الشامل (كالسياسة).
- الفعل الاجتماعي الشامل (كالتشريع).

- الوضع الراهن (المكان والزمان).
- الظرف الراهن (مناقشة مشروع قرار).
- التفاعل الراهن (مداولة سياسية).
- نوع الخطاب الراهن (خطبة).
- أدوار المشتركين المختلفة (متحدّث، وعضو برلمان، وعضو في حزب المحافظين، وأبيض، وذكر، ومسن، وغير ذلك).
- إدراكات المشتركين (أهدافهم، ومعرفتهم، ومعتقداتهم، وغير ذلك).

وبيّنا – أيضًا – أنّ تعريف أنواع الخطاب السياسي المختلفة (كالمداولات البرلمانية، والقوانين، والدّعاية والشعارات، والمعاهدات الدولية، ومفاوضات السّلام، وما إلى ذلك) تكون وفقًا لطبيعتها السياقية لا النّصية، ولا يتم تعريف الخطاب السياسي على أساس الموضوع أو الأسلوب في المقام الأوّل، بل تبعًا للمتحدّث والمتلقي، ولمن يتحدّث، وعن أيّ شيء يتحدّث، وإلى ماذا يهدف، وأين يتحدّث؛ بمعنى آخر: يُعدّ الخطاب السياسي سياسيًّا؛ لأنّ وظائفه تصب في العملية السياسية . (*van Dijk*، ١٩٩٧*b*)

ولذلك لا يُعدّ ما يتعين على السير جون قوله "خطبة" في البرلمان إلا عندما يتم استيفاء عددٍ من هذه الشّروط السّياقية المحدّدة، فيسيطر المتحدّث باسم مجلس العموم جزئيًّا بهذه المعايير الشكلية، فعلى سبيل المثال، يُسمح للسير جون بالتحدّث في البرلمان، لمدة محدّدة من الوقت، وفي غضون دورة أو مداولة برلمانية معيّنة؛ لأنّه نائب في البرلمان، ولأنّه يمثل

حزبه، ولأنّه سُمح له بالحديث، ويُعدّ خطابه سياسيًا وضمن العملية السياسية؛ لأنّه يهدف إلى الدّفاع عن مشروع قانون قدّمه حزب المحافظين في البرلمان لمواجهة انتقادات المعارضة من حزب العمال البريطاني.

ويدرك المتحدّثون العناصر السّياقية هذه ويقومون بالإشارة إليها أحيانًا بوضوح؛ لذلك نلحظ أنّ السير جون يشير – بوضوح – إلى المكان والزّمان وأدوار المشتركين وأهدافهم، عندما يسأل (سؤالاً بلاغيًّا): "لماذا نحن أعضاء البرلمان الإنجليزي هنا اليوم؟" (السطر ٦)، وعندما يوجّه خطابه بوضوح للمعارضة في الجملة التي بعدها: "ألسنا نحن.." (السّطر ٧)، فهو يريد أن يُظهر أنّ الدّور الاجتماعي- السياسي للمعارضين أو المناوئين قد يكون عنصرًا متعلقًا بالوضع السياسي (للمزيد من التفصيل، راجع، ***Wilson***، ١٩٩٠).

وتظهر كثير من التعبيرات الدّلالية في خطاب السير جون معرفته بالعناصر السّياقية الأخرى المتعلّقة، كالمكان (هذه الجزيرة الصغيرة)، والوقت (لدينا – الآن- أقليات عرقية)، والمشتركين في أدوار مختلفة ("كما نعلم جميعًا"، "بلدنا"، "أنّنا من المفترض أن نمثلهم"، "نحن في إنجلترا").

إنّ توظيف ضمائر الجمع "نا" أو "نحن" ("لدينا") واضح في هذا الخطاب، وهو توظيف شائع عمومًا في الخطاب السياسي؛ إذ إنّه يبين المجموعة التي يعرّف المتحدّث نفسه عن طريقها، ونلحظ – هنا – أنّ عضوية المجموعة تُعدّ "موضوعية"، وتمثّل جزءًا من نماذج السّياق العقلية عن طريق التمثيلات الاجتماعية للمتحدثين بوصفهم أفراد المجموعة، لا سيّما

عن طريق الخطاب الاصطلاحي الذي يُبنى لهذا الغرض الاستراتيجي السياسي بالتحديد، كما في تعبير: "نحن الديموقراطيون"؛ إذ يحقّق المتحدّث هنا عضويته للمجموعة بتأطير صورته كمتحدّث باسم المجموعة، أو في عبارة: "نحن في إنجلترا" التي تعرف عضويته في المجموعة أيضًا، ولكن عن طريق إقصائه للآخرين "نحن في إنجلترا" هي إشارة إلى المواطنين البِيض وليس السّود.

ويُعدّ أسلوب الاستقطاب في الخطاب المتمثّل بـــ"نحن" و"هم" أسلوبًا أنموذجيًا للحوار السياسي؛ لأنه لا يعكس التمثيلات العقلية للناس الذين يدور الحديث عنهم (الإنجليز مقابل المسلمين) فحسب، ولكنّه - أيضًا - يعكس عناصر المشتركين (المتمثلة في نماذج السّياق) الذين يُتحدّث إليهم في وضع تواصلي ("نحن" المحافظون مقابل "هم" حزب العمل المعارض).

وتنظم نماذج السّياق - أيضًا - الأسلوب، كشكليات التعبيرات المختارة: "السكان الأصليون"، و"تدفق"، وغير ذلك، بوصفها وظيفة التفاعل المؤسساتي والرسمي في البرلمان، أو اختيار تعبيرات شائعة "كفى، لقد طفح الكيل" بوصفها وظيفة لاستراتيجية الإقناع الخاصة بتقديم النفس إيجابًا لنائب في البرلمان له شعبية ويدعي تبني وجهة نظر "المواطنين الاعتياديين"، وهنا نلحظ أنّ بعض هذه العبارات تُعدّ أنموذجية في المداولات البرلمانية (كالقول: "صديقي الفاضل" للإشارة إلى نائب آخر من الحزب نفسه).

وكما رأينا تنظم نماذج السّياق التّمثيلات الدّلالية عن طريق السيطرة على اختيار المعلومات المتعلّقة بالوضع لنماذج الحدث، فمن الطبيعي أنّ

السير جون كسياسي متمرّس يعرف أكثر ممّا قاله، ولديه آراء أخرى كثيرة عن المسلمين والهجرة ليتكلّم عنها، ولكن لضيق الوقت، وتوقعاته عن معتقدات المتلقين لخطابه، والغريزة والحنكة السياسية، واستراتيجيات تقديم النفس إيجابًا هي التي تحدّد ماهية أنموذج المعلومات الذي يُنتقى ويُعبّر عنه بصراحة ووضوح، وماهية الأنموذج الذي يبقى ضمنيًّا او مفترضًا أو مجرّد ملمح إليه، وفضلاً عن ذلك، تُجسد أيديولوجية حزبه (حزب المحافظين) ضمن أنموذج السّياق بطريقة تتمحور حول تفضيل المعتقدات الخاصة بمميزاتـــ"نا" الحسنة وصفاتـــ"هم" السيئة.

وتنظم النماذج السّياقية - أيضًا- البعد التداولي للخطاب السياسي، فمثلاً عن طريق اعتماد "أسئلة بلاغية" لا تحتاج إلى أجوبة، كما رأينا في خطاب السير جون، فهو يعلم أنّ الآخرين يعرفون رأيه أو لا يريدون أن يعرفوه، ومن ثم يعرف هو والمتلقون لخطابه أنّ أسئلته لا تتطلب أيّة إجابات، وتعمل مصطلحات الازدراء أو الانتقاص بصورة غير مباشرة من معارضة حزب العمال بمنزلة اتّهام غير مباشر ضدّهم، وهو أنّ حزب العمل يتساهل في قضية الهجرة ويفتح الأبواب للمهاجرين.

وأخيرًا نلحظ أنّ للعلاقات بين السّياق ونماذج السّياق والخطاب والإدراك عدّة اتجاهات، فقد تبين لنا أنّ نماذج السّياق تؤثر في إنتاج النّصّ، وعليه يدرك المتلقون للنّصّ - بدورهم بسهولة - خواص أنموذج السياق الخاص بالمتحدث، فضلاً عن تفسيره للوضع والمكان والزمان وتقويمه للتفاعل الراهن وأهدافه ومعارفه وآرائه، وهذا يؤدّي إلى إنتاج بُنى خطابية محدّدة سياقيًا، وهذا يعني أنّ بإمكان بُنى الخطاب أن تؤثر - بدورها- في

نماذج السّياق للمتلقي، فمن الممكن أن يقبل المتلقون هذه التفسيرات للسياق ويترجموها في سياق نماذجهم الخاصة بهم.

ومن ناحية أخرى يمكن للمتلقين - أيضًا - أن يقاوموا تفاعل المتحدّث القائم أو يرفضوه، وقد يقوّمون التفاعل القائم والمتحدّث بنحوٍ خاص بطريقة مختلفة تمامًا عمّا يرغب فيه المتحدّث؛ لذا فعندما يصف السير جون الشعب البريطاني الأبيض - بمن فيهم هو نفسه - بالتّسامح، فقد يرفض البريطانيون هذا الرّأي، ويصحّ الشيء نفسه بالنسبة إلى موضوع الهجرة، فقد يختلف رأي بعض البريطانيين مع رأيه أيضًا؛ لأنّ الهجرة مشكلة كبيرة في بريطانيا.

بُنى الخطاب السياسي

رأينا أنّ عددًا من بُنى الخطاب تمثل وظيفة لنماذج السّياق، ومع ذلك لا يتقيد الخطاب بنماذج السياق أو يتأثر بها فحسب، بل يُقيّد - أيضًا- عن طريق نماذج الحدث؛ أي بالطريقة التي يفسّر بها المتحدّث الأحداث التي يدور الحديث عنها، فضلاً عن التمثيلات الاجتماعية العامة المشتركة بين أفراد المجموعة، كما بيّنا آنفًا، والمهم - في تعريف الخطاب السياسي- هو أن ترتبط بُناه بالبُنى والعمليات السياسية؛ لذا فمن الناحية السياقية نجد أنّ خطاب السير جون يُعدّ (وظيفيًا) إسهامًا في عملية صنع القرار البرلماني والتشريع في شؤون الهجرة، الذي - بدوره- يؤدّي دورًا في استمرار العلاقات العِرقية والعنصرية في المملكة المتحدة (*Solomos* و *Back*، ١٩٩٥؛

Reeves، ١٩٨٣؛ *van Dijk*، ١٩٩١، ١٩٩٣)، أمّا على الصّعيد المحلي في البرلمان فيمثل خطابه دفاعًا عن مشروع قانون وهجومًا على المعارضة من حزب العمال.

وهنا سندرس بعض بُنى الخطاب، ونبين علاقتها بالعملية السياسية والإدراك السياسي، ولن نقوم بالمزيد من التّحليل النظري لبُنى الخطاب هذه، بل سنركز - بصورة خاصة- على وظائفها السياسية، وكما سنرى تتبع هذه البُنى بصورة عامة الأيديولوجية الشاملة أو الاستراتيجية السياسية المتمثلة بتقديم النفس إيجابًا وتقديم الغير سلبًا؛ (لمزيد من المعلومات عن التّحليل النظري وأمثلة أخرى، راجع *van Dijk*، ١٩٨٧*a*، ١٩٩٣).

الموضوعات

تُعرف المعلومات على أنّها مهمة للخطاب السياسي وما يتعلق به ومـرتبطة بـه؛ عن طريق وظيفة الحدث ونماذج السّياق للمتحدّثين؛ لذلك لا تحتل المعلومات السلبية المتمحورة حولنا أو حول مجموعتنا (كالعنصرية في بريطانيا) - موقعًا مهما في خطاب السير جون، في حين تحتل المعلومات السلبية التي تدور عن الآخرين (كالعدوانيّة المزعومة)؛ موقعًا مهما في الخطاب، والعكس بالعكس؛ إذ يُركّز على مميزاتنا الإيجابية (كالتّسامح، والضيافة)، في حين يتم تجاهـل مميزاتهم الإيجـابية أو يُقلّل من شأنها أو المرور بها بصورة عابرة؛ لذلك تعبّر الموضوعات الرئيسة لخطاب السير جون عن أنموذجه العقلي الخاص بوضع الهجرة الراهن في المملكة المتحدة، وتلخص كالآتي:

(الموضوع١) الهجرة الواسعة تمثل مشكلة بالنسبة إلى إنجلترا.

(الموضوع٢) المهاجرون يمثّلون تهديدًا لبلدنا وثقافتنا.

(الموضوع٣) عامة الشعب الإنجليزي (العاديون) لا يريدون مزيدًا من المهاجرين.

(الموضوع٤) يمكننا ممارسة قدر أكبر من السيطرة على الهجرة مع مشروع هذا القانون الجديد.

وتتمثل النتيجة المحتملة لهذه الموضوعات في التّصويت لصالح مشروع هذا القانون، ولهذا الخطاب وظيفة سياسية مباشرة، بصرف النظر عن استمرار الصور التقليدية السلبية العِرقية ومحاولة إقناع مجلس النّوّاب لاعتماد مشروع هذا القانون، وهي: تحذير المعارضة العمالية من عدم تجاهل "صوت الشّعب"؛ إذ إنّ السير جون لمّح إلى ذلك التّحذير بوضوح عندما صرّح بأنّه إذا كنّا نحن (أو حزب العمال) لا نستمع إلى صوت عامّة الشعب من البريطانيين البِيض، فلن نحصل على دعمهم.

وتبيّن البحوث التجريبية أن "إطارات" الموضوعات العامّة وتعريفات القضايا أو "أطرها"، على النّحو الذي تطرحه النّخب، قد يكون لها أثر كبير في التّفسير والرّأي العام (*Gamson* ١٩٩٢؛ *Kinder* و *Sanders*، ١٩٩٠).

المخطط (هيكل الخطاب)

يُعدّ التنظيم التخطيطي الشامل للخطاب عُرفيًّا، ومن ثم لن يكون تغيره أو تنوّعه مباشرًا بسبب قيود السّياق؛ أي أنّ للخطاب البرلماني العناصر

الأساسية أنفسها التي يُعمل بها سواء أكان النائب من حزب المحافظين أم العمال؛ إن ما يختلف أو يتنوّع هو ترتيب المعلومات المدرجة ضمن هذه العناصر وأهميتها ونوعها وكمّها، ومن ثم سيتم تسليط الضوء أو التخفيف على الأفعال وشدّتها وفقًا لاستراتيجية تقديم النفس إيجابًا والغير سلبًا؛ لذلك إذا كان مخطط بناء الخطاب الكلي هو المشكلة- وحلّها، فإنّ السير جون يمكنه التركيز على عنصر المشكلة لا سيّما إذا كانت مثل هذه المشكلات يسبّبها المهاجرون، أكثر من الخوض أو التّركيز على حلّ هذه المشكلة.

وتُعدّ خطابات المداولات البرلمانية ذات وظيفة إقناعيّة بالدّرجة الأولى؛ إذ يتّخذ النوّاب اتجاهات سياسية حاسمة، ويعبّرون عن آرائهم، ويهاجمون الرّأي الآخر وفق إطار بُنى الخطاب الجدلية- وهي إحدى بُنى الخطاب التخطيطية المميزة، وعليه نجد أنّ السير جون يقوم بدعم القانون الجديد الذي يحدّ من الهجرة؛ إذ يقوم بانتقاء الحجج والمبررات من نماذجه العقلية واتجاهاته المحافظة، بطريقة تدعم هذا القرار، وتقودنا إلى استنتاج مفاده أنّ مثل هذا التّحديد للهجرة يُعدّ أمرًا جيّدًا لبريطانيا، ويتم مثل هذا الاستنتاج على النّحو الآتي:

(أ) هنالك الملايين من المهاجرين.

(ب) لديهم أعلى معدل من المواليد.

(ت) إنجلترا بلد صغير، وفيه بالفعل الكثير من المهاجرين.

(ث) ثقافتنا مهدّدة.

(ج) المسلمون بالذات يمثلون خطرًا.

(ح) سيعاني العامة من المواطنين الإنجليز (العاديين).

(خ) يقول العامة من المواطنين: هذا يكفي.. إلخ.

ويُعدّ رفض حجج الرّأي الآخر ومبرراته أمرًا طبيعيًا في الخطاب البرلماني، وهذا ما لحظناه عندما رفض السير جون حجّة الشّعور بالذّنب، عند قوله: "يجب ألاّ نسمح للشّعور بالذّنب بالتّغلب على حُكمنا عند تعاملنا مع المهاجرين، ولا يُعدّ مثل هذ التّقييد عنصريًا (كما قد يظنّ بعضهم)؛ لأنّ الإنجليز متسامحون، وأنا لستُ عنصريًّا أو معاديًا للمسلمين؛ لأنّني معجب بالمسلمين".

وبمعنى آخر: إنّ اختيار الموضوعات السّلبية عن المهاجرين من بين نماذج الأحداث الأخرى (كما حدث في الآونة الأخيرة بعد "موجات الغضب" الخطرة وسط شرائح المجتمع المسلم) والتّحيّزات العامّة ضدّ الآخرين (معدلات المواليد عندهم.. إلخ)؛ كلّها تصبّ في استراتيجية التّمثيل السلبي للآخرين بصورة كليّة؛ ممّا يعمل بمنزلة مقدّمة للخطاب، وتؤدّي إلى تكوين استنتاج سلبي عن الآخرين وعن القضية، وهو أنه: "لا بُدّ من كبح الهجرة".

ويُعدّ هذا الاستنتاج الذي ينطبق على أنموذج السّياق الرّاهن في الوقت نفسه - أنموذجًا للعمل المستقبلي في السّياق السياسي، وهو "لا للمزيد من المهاجرين"، وخلاصة القول: يتطلب تحليل الجدل السياسي استراتيجيات متنوّعة لأنواع التمثيلات العقلية المختلفة.

المعنى الموضعي

رأينا أنّ نماذج السّياق السياسية تحدّد ماهية المعلومات لنماذج الأحداث الراهنة التي سنختارها في الخطاب، وهذا ينطبق بالنسبة إلى المعنى (الموضوع) الشّامل والمعاني الموضعية التي يُعبّر عنها في الجمل الفعلية للنّصّ أو الحديث، وتُعدّ أيديولوجية المتحدّث والمتلقي السياسية أحد عناصر السّياق المهمّة في السّيطرة على اختيار هذه المعلومات، وهي قد تؤثر – أيضًا- في تعقيد المعاني الموضعية؛ لذا يظهر أنّ يُسر حُجّة السير جون تؤكّد عدم تعقيد مفاهيم المتلقين من السّاسة المتشدّدين، لا سيّما المحافظون (*Tetlock*،١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٩٣)، وبخلاف ذلك قد تؤثّر البُنى الدّلالية الخاصة والمعقّدة في النّماذج "المفضّلة" للمتلقين، لا سيّما الذين يفتقرون إلى مصادر المعرفة البديلة (*Lau*، *Smith* و *Fiske*، ١٩٩١).

لذلك نرى أنّ كثيرًا من موضوعات خطاب السير جون تُختار بنحوٍ مقنع من أنموذجه العقلي الخاص بالوضـــع فـــي المملكـــة المتحـــدة، الذي – بدوره – خاضع لسيطرة الأيديولوجيات المحافظة والوطنية والعنصرية التي عادةً ما تركّز بالتفصيل على صفاتهم السلبية، ويمكن تلخيصه بالآتي:

- (السطر ١) سمحنا لمئات الآلاف من المهاجرين بالدّخول.
- (السطر ٢) لدينا – الآن- عدّة ملايين من الأقليات العِرقية.
- (السطر٣) معدل الولادات لديهم يتجاوز بكثير معدل الولادات للسكان الأصليين.

- (السطر ٩) ماذا سيكون التأثير في ديننا وأخلاقنا وعاداتنا وأعرافنا؟

- (السطر ١١) هناك - بالفعل- بعض موجات الغضب الخطرة الصادرة من بعض شرائح المجتمع المسلم.

- (السطر ١٥) المخاوف المترتبة لما يمكن أن يولده مثل موجات الغضب الخطرة هذه.

- (السطر ٢٦) أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يعيشون هناك.

ووظف خطاب السير جون السابق صيغ المبالغة، والأرقام، والتشبيه، والاستعارة، وأسلوب المغايرة، وغيرها من الآليات البلاغية لتعزيز الانتقاء الأيديولوجي المنحاز للموضوعات السلبية عن المهاجرين المأخوذة من أنموذج الحدث الخاص بالسير جون، والمعنى الضمني الشامل لمثل هذه الموضوعات هو أنّ المسلمين يمثلون تهديدًا لنا.

وفي الواقع هنالك إشارة إيجابية واحدة فحسب عن المسلمين في السطر رقم (١٢): "أنا معجب بالكثير منهم وبدينهم"، وقد تُستقرأ مثل هذه الإشارة على أنّها نوع من أسلوب التنويه الذي يحمل المعاني السلبية عنهم ويؤكد تقديم النّفس الإيجابي (لا أحمل شيئًا ضدّهم... أنا معجب بهم ولكن..)، ومن المهم أن نعرف - أيضًا- أنّ في هذا الجزء فحسب من الخطاب يتحدّث السير جون عن نفسه (*van Dijk*، ١٩٨٧*a*، ١٩٩٣).

ومن ناحية أخرى أكّد هذا الخطاب القصير الصّفات الإيجابية للبريطانيين البِيض، كما رأينا آنفًا، وبذلك يُسلّط الضوء على التباين بين"نا"

وبينـــ"هم"، كما جرت العادة، وكما ذكرنا في التّحليل السابق، ونلحظ أنّه بالرّغم من إشارته الإيجابية إلى عامة الشعب الإنجليزي ليس واجبًا أن تكون هذه تعبيرًا عن تمثيلاته الاجتماعية للعامّة من الشّعب الإنجليزي، على أنّ السير جون من علية المحافظين، فمن غير المرجّح أن يكون مولعًا – حقًّا – بالعامّة من "الشعب" وإرادتهم، بل من وصفه الإيجابي للشّعب الإنجليزي، فهو يقدّم نفسه إيجابًا كاستراتيجية للتّركيز على صورة ديمقراطيته والاهتمام برأي الشّعب (أنا، ونحن الديمقراطيون، ونحن نصغي إلى النّاس)، وفي الوقت نفسه تُعدّ نقدًا ضمنيًّا لأعضاء حـــزب العمـــال البريطـــاني (الذيـــن لا يصغون إلى إرادة الشّعب).

ومن المهم ملاحظة أنّ هذه المعاني كلّها مستمدة من النّماذج القائمة على الأيديولوجية والأحداث، ولكنّها – أيضًا– قد تكون مستوحاة من نماذج السياق التي تصوّر المحافظين "نحن/ نا" والعمال "هم" وأهداف العمل السياسي (الدّفاع عن مشروع القانون الجديد)، وللسبب نفسه، ينظر المتلقون لمثل هذه الإشارات الإيجابية عن العامة من الشعب الإنجليزي على أنّها ليست آراء حقيقية، ولكنّها مجرّد استراتيجيات للتفاعل السياسي.

وبصورة عامة يحاول التّحليل السياسي للمعاني الموضعية أن يربط مجموعة الموضوعات الواردة في النّص والحديث السياسي إدراكيًّا مع الموضوع الكامن وراء الحدث ونماذج السّياق، ومع تمثيلات المجموعة المشتركة اجتماعيًّا كالمعارف والاتجاهات والأيديولوجيات؛ لذا يُعدّ المعنى الموضعي – بنحوٍ عام – نتيجة لأنموذج الحدث الخاص بالبناء الأيديولوجي

للمتحدّث سواء أكان المعنى الموضعي صريحًا أم ضمنيًا، مؤكّدًا أم ظنيًا، تفصيليًا أم إجماليًا، عامًا أم خاصًا، مباشرًا أم غير مباشر، سافرًا أم مقهورًا.

وكما هو الحال في مثالنا؛ إذ يعني ذلك أنّ المعاني السلبية بشأن الآخرين ستُنتقى وتؤكّد، وهي - عادةً- صريحة ومفصلة ومحددة ومباشرة أو سافرة، في حين يتم الأخذ بأساليب تجميل الصورة والتنصل أو الإنكار لتقديم النفس إيجابيا أو لتجنب ترك انطباع سيّئ بالنسبة إلى المتحدث، وتعكس استراتيجيتا التقديم الإيجابي والسلبي تأثير خلفية نماذج السياق في تقديم الخطاب.

الأسلوب والبلاغة

وأخيرًا يتم التعبير عن التمثيلات الدّلالية (المعنى) عن طريق البُنى الظاهرة أو الصورة الملموسة للنّصّ أو الحديث، وهذا يعني أنه يتم عن طريق المفردات الخاصة، والتراكيب النّحوية، وخصائص الصّوت والطّباعة أو الصّور الخاصة، فضلاً عن الأدوات البلاغية التي تُوظف في تأكيد المعاني الكامنة (الدفينة) أو عدم تأكيدها.

وبيّنا - بالفعل- أنّ هذا التّنوّع الإدراكي هو وظيفة أو نتيجة جزئية للبُنى والآراء الواردة في نماذج الحدث؛ لذلك، يُعبّر عن الآراء السلبية عن مجموعات الخارج بالمفردات السلبية، كما رأينا في تعبير "موجات الغضب" لوصف تظاهرات المسلمين، أو تعبير "شاكلة *ilk*" لوصف المعارضة العمالية، ومن الممكن - أيضًا - توظيف هذه المفردات للتّعبير عن المبالغة،

كما هو الحال عندما يشير السير جون إلى معدلات الولادة وسط المهاجرين الذين "يتجاوز معدلهم بكثير" معدل ولادات السكّان الأصليين، وبخلاف ذلك، يمكن اختيار المفردات الإيجابية مثل ("لطيف"، و"متسامح"، و"المحبة للسلام") لرسم الصورة الإيجابية لمجموعة الداخل (مجموعتنا)، ومن الممكن – أيضًا – أن يؤدّي اختيار مفردات محددة "دورًا" فعّالاً قد يؤثر في "تفعيل" الاتجاهات والأيديولوجيات السياسية، ومن ثم يؤثر في بناء نماذج الحدث.

ويمكن أن تختار النّخب مصطلحات خاصّة أو محدّدة في الخطاب السياسي أو وسائل الإعلام من أجل التأثير في الرّأي العام، فعلى سبيل المثال، قد تعرف هذه النّخب الاهتمام أو إعطاء الأولوية في طلبات التقديم على العمل للأقليات كـ"منفعة غير عادلة" أو "تمييز عنصري مضاد"؛ ممّا يؤدّي إلى ترويج مجموعة من التمثيلات والاستراتيجيات والاتجاهات والأيديولوجيات العنصرية الإدراكية، التي – بدورها – تسهم بتكوين الرّأي العام السلبي ضدّ أيّة محاولة لتحسين وضع الأقليات (***Kinder* و *Sanders***، ١٩٩٠).

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ كثيرًا من خواص الأسلوب والبلاغة لا يمثل التعبير عن الآراء أو البُنى الكامنة لنماذج الحدث أو التمثيلات السياسية، ولكن يتم رصدها من عناصر نماذج السّياق المختلفة لفعل ذلك.

وتؤشّر المصطلحات الخاصة التي تمثل أو تكوّن نمطًا للمجال السياسي واختيار المفردات الرسمية، كـ"الأصليين" و"التدفق" في خطاب السير جون– رسمية الخطاب البرلماني وجلسة مجلس العموم هذه، ومن مميزات مثل هذا الخطاب البرلماني هي تأكيد أدوار المشتركين فيه وهوياتهم، وقد يتم ذلك

بواسطة الضمائر بنحوٍ لافت للنظر؛ إذ تتم الإشارة إلى الهوية وتأكيدها مرّة بواسطة الضمير ("نحن" مقابل "هم")، ومرّة أخرى بواسطة أنماط المخاطبة، كلقبي ("الشرفاء"، و"صديقي الفاضل") واستراتيجيات المجاملة والوقار وغيـــرها من تقنيات الخطاب التي تعرب أجمعها عـــن أنمـــاط المشـــاركة – أو الاستقصاء – السياسية والاجتماعية.

وقد تُوظف أفعال الكلام والأسئلة البلاغية من أجل التعبير عن الهوية والعلاقات السياسية أو تأكيدها، فعلى سبيل المثال، تُعدّ مخاطبة السير جون لحزب العمال وتحديهم في الأسطر ٦-١٦ إشارة مباشرة إلى الأدوار السياسية للمشتركين، بمعنى الحكومة وأحزاب المعارضة. وهي – أيضًا – وسيلة لاتّهام المشتركين (المعارضة) الذين لا يبالون بمستقبل البلد، ويمثل كلّ جزء من خطاب السير جون تعريفًا للسّياق السياسي القائم لخطابه، ومن ثم يظهر في أنموذج السياق الخاص به وفي صورة الخطاب عمومًا، وذلك عن طريق استراتيجية تقديم المحافظين إيجابًا، الذين يهتمون بشؤون الإنجليز، وتقديم المعارضين على أنهم غير مبالين بمصير أهل البلد، إن لم يكونوا غير ديمقراطيين؛ لأنّهم لا يصغون إلى إرادة الشعب ولا يمثلون ناخبيهم.

ملاحظات ختاميّة

تبين في هذا الطرح الموجز لبُنى الخطاب السياسي أنّه يمكن التّعبير عن هذه البُنى وفقًا للنظرية الإدراكية المتطورة التي تربط أنواع التمثيلات

العقلية المختلفة بالنّص والحديث، وبوجه عام، تُستمد معاني الخطاب السياسي وأنماطه من نماذج الحدث أو من التمثيلات السياسية العامة، كالمعارف والاتجاهات والأيديولوجيات، ويُعدّ كلاهما نتيجة لنماذج السياق، بالتأكيد لا تُعدّ مثل هذه الرؤية جديدة عندما ندرك أنّ هذه البُنى العقلية تمثل الطريقة التي يفهم منها المشتركون الأحداث السياسية والعالم والتواصل السياسي.

ولا يُعدّ التّحليل الإدراكي لبُنى الخطاب السياسي تطبيقًا لعلم النفس الإدراكي على دراسات الخطاب السياسي، ولكنّه يصف الكيفية التي يعبر بها الخطاب السياسي عن نفسه والدور الذي يؤدّيه الخطاب في العملية السياسية ويشرحهما بالتفصيل، وهذا يعني أنّ النّصّ والحديث السياسي يرتبطان مع السّياق السياسي الآني، كما لاحظنا في خطاب السير جون بشأن الهجرة.

وبالرّغم من ذلك، يظهر أنّه ليس السياق – بحدّ ذاته– هو الذي يرتبط بالخطاب، بل النماذج العقلية التي يبنيها المشاركون بالسّياق التفاعلي أو التواصلي؛ لذا فمن أجل تفسير لماذا وكيف يؤثر الوضع السياسي في النّصّ والحديث، فلا بُدّ لنا من إثبات أهمية الوضع السياسي وفقًا للنماذج العقلية للمشاركين.

لقد لاحظنا أنّه لا يمكن أن يُفهم الخطاب السياسي كليًا من الناحية الاجتماعية والسياسية فحسب، بل يجب أن يشمل تحليل الخطاب السياسي – أيضًا – الجوانب الشخصية والفردية للنّصّ والحديث للوصول إلى فهم مرضٍ، ولهذا السّبب هناك حاجة إلى نظرية إدراكية؛ لأنه لا يمكن لتقنية تحليل أو آلية أخرى أن تفسر تعقيدات الارتباط بين العلاقات الاجتماعية

والشخصية، وبهذه الطريقة فحسب يمكن تعريف العلاقات القائمة بين النماذج العقلية العرضية والتمثيلات العقلية الفردية والشخصية الأخرى وتفسيرها وكشفها من جهة، والتمثيلات السياسية المشتركة اجتماعيًّا للمجموعات من جهة أخرى، ولذلك نجد أنّه لا يتم تعريف المجموعات أو المؤسسات السياسيــة بنحــوٍ اجتماعيّ - سياسيّ مــن حيث تفاعل ممثلي المجموعات أو تفاعل المجموعات بعضها مع بعض فحسب، ولكن يتم تعريفها - أيضًا - وفقًا للمعارف والاتجاهات والمعايير والقيم والأيديولوجيات المشتركة الخاصة بهذه المجموعات أو المؤسسات السياسية، وبمعنى آخر يمكن وصف الخطاب السياسي وتوضيحه بنحوٍ كافٍ حينما نتمكن من تحديد الأواصر الاجتماعية الإدراكية المرتبطة بالتمثيلات السياسية المشتركة اجتماعيًّا التي - بدورها - تسيطر على الأفعال والعمليات والنّظم السياسية.

الفصل الثامن

البلاغة الحربية للحليف الصّغير

التضمينات السياسية وإضفاء أزنار الشّرعية على حرب العراق

توطئة

يتناول هذا الفصل بعض خواص خطاب رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أزنار في البرلمان الإسباني لإضفاء الشّرعية على دعمه للعمل العسكري بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها ضدّ صدّام حسين في العام ٢٠٠٣، ويُعدّ تحدّي الأغلبية الشّعبية السّاحقة أحد أهم ملامح سياق خطاب أزنار في البرلمان الإسباني؛ إذ كانت الأصوات المعارضة للحرب من دون دعم الأمم المتحدّة تمثّل أكثر من ٩٠٪، حتّى في أوساط حزبه، الحزب الشعبي.

تجاهل أزنار كلية أكبر التظاهرات الاحتجاجية ضدّ الحرب في إسبانيا تمامًا؛ (إذ تظاهر أكثر من مليوَن شخص في برشلونة وحدَها)، ولم يأخذ برأي الأحزاب المعارضة أيضًا، بما في ذلك شركاؤه في الائتلاف الحاكم نفسه، وهو – بذلك – قد يغامر بخسارة الكثير من الأصوات في الانتخابات البلدية التي كانت ستُعقد في آيار/ مايو من العام ٢٠٠٣، بالرّغم من أنّه لم يكن ليخوض الانتخابات العامة للعام ٢٠٠٤ شخصيًّا، لكنّ السّؤال هنا، لماذا

يختار رئيس مجلس الوزراء الإسباني المغامرة بمكانته سياسيًّا وذلك باتّباعه الخانع للرّئيس الأميركي جورج بوش؛ ليكون حليفًا صغيرًا في الحرب معه ضدّ العراق، بالرّغم من أنّ دوره لم يُؤخذ على محمل الجدّ على الصّعيد الدولي؟ هل هذا بسبب الأيديولوجية المحافظة التي يشترك بها مع الإدارة الأميركية في ذلك الوقت ؟ أو بسبب المخاوف الحقيقية من أسلحة الدّمار الشّامل التي زُعِم بأنّ صدام حسين يمتلكها؟ أو ربّما من أجل كسب تأييد بوش في الصراع الدائر مع منظمة إيتا الإرهابية؟ أسئلة وتكهنات سياسية كثيرة بشأن موقف أزنار في الحرب ضدّ العراق لا يسعنا الخوض فيها هنا؛ لذا سنقوم تحديدًا بدراسة خواص بعض التّعبيرات الخطابية الملموسة في خطابات أزنار العامّة التي وضّح فيها أسباب دعمه للحرب ضدّ العراق.

وسنقوم بذلك مستندين إلى خلفية القضايا الكبرى التي تمارسها الدّولة لإضفاء الشرعية عند لجوئها إلى العنف والحرب، لا سيّما بُعيد الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في ١١ سبتمبر/ أيلول من العام ٢٠٠١، والحالة الهيستيرية الدّولية في مكافحة الإرهاب التي أعقبته.

وسنركز في دراستنا هذه - بنحوٍ أكثر تحديدًا- على ما نسمّيه بـ"التضمينات السياسية" لخطاب أزنار، وهي الاستدلالات السياسية المحدّدة التي يمكن أن يتوصل إليها المشتركون في الوضع التّواصلي، كأعضاء البرلمان في مداولة برلمانية، على أساس فهمهم لهذا الخطاب ومضمونه وسياقه.

ويعتمد الإطار العام لهذه الدراسة تحليل الخطاب النقدي متعدّد التّخصصات الذي يقوم بـــ"تثليث" القضايا الاجتماعية وفقًا لدراسة موحّدة لأبعاد المشكلة الخطابية والإدراكية والاجتماعية (*Dijk Van*، ١٩٩٣، ٢٠٠٣)؛ لذا نحن – في هذه الحال– لسنا مهتمين بوصف بعض الخصائص البلاغية المثيرة للاهتمام في الخطاب السياسي فحسب، ولكن من أجل تفسيرها؛ إذ إنّنا نحتاج – أيضًا – إلى ربطها بالتمثيلات الإدراكية – الاجتماعية كالمواقف والقيم والأعراف والأيديولوجيات، كتلك التي يشترك فيها أزنار مع حزبه، فضلاً عن السّياق الاجتماعي السّياسي لخطابه في إسبانيا المعاصرة، أي دراسة خطابات أزنار السّياسية وخواصها ليس كنصوص فحسب، بل – أيضًا – بوصفها تعبيرًا عن الإدراك والفعل السياسي في العمليات السياسية، كالدّعاية الحزبيّة وصنع قرارات البرلمان على الصّعيد الوطني والدبلوماسي، فضلاً عن بناء التّحالفات والسياسات القويّة على الصّعيد الدّولي، وهذا ينطبق – بنحوٍ خاص – على الخطاب السياسي الذي لا ينبغي أن يقتصر تحليله على خصائص بُنى النّصّ والحديث فحسب، بل يجب الأخذ بالحسبان – أيضًا – الظروف والوظائف الخاصّة به في العملية السياسية.

أمّا المادة التي سنقوم بدراستها في هذا الفصل فتتكون من أربع مداخلات قام بها أزنار في جلسات البرلمان المنعقدة في الخامس عشر والتاسع عشر من فبراير/ شباط والتاسع عشر، والخامس عشر والتّاسع والعشرين من مارس/ آذار من العام ٢٠٠٣، وسنقوم بإعطاء أمثلة من خطابه الأوّل في الخامس من فبراير/ شباط، وسنركز على مداخلاته هو

فحسب، ولن نتناول مداخلات الساسة الآخرين ولا التفاعلات الخطابية الأخرى لتلك المداولة.

الإطار النظري

المناقشات البرلمانية

بناءً على خلفية الدّراسات السابقة في تحليل الخطاب النّقدي بوجه عام، والخطاب السياسي بوجه خاص، يركّز الإطار النظري لهذه الدراسة في المقام الأوّل على بُنى المداولات البرلمانية ووظائفها، وتمثل مثل هذه المداولات نمطًا من أنماط التّفاعل اللفظي المؤسساتي، فضلاً عن أنّها نوع خاص من أنواع الخطاب السياسي، ولذلك يمكن تحليل خواصها العامة ضمن أوسع أطر عناصر الخطاب، وبوصفها أحد أنواع الخطاب السياسي تمثّل تجليًا من تجليات المداولات الكلية للأعمال السياسية العامّة لتشريع الحكومة وإدارتها وسيطرتها، وبصورة أدق أنّ مثل هذه المداولات البرلمانية تؤطّر خطب النّوّاب وأعضاء الحكومة التي تعمل على تقديم القرارات والسياسات الحكومية أو إضفاء الشّرعية عليها، ودعم الحكومة، والانخراط في المعارضة؛ لذلك ينبغي أن تركّز تحليلات المداولات البرلمانية المهمة على هذه الوظائف الكلية، ومن ثم يمكننا افتراض أنّ بُنى الخطاب في تلك المداولات تمثل التطبيقات المحلّية (الموضعية) لتحقيق هذه الوظائف السياسية العامّة، وسنقوم بتوظيف مفهوم "التضمين السياسي" وتعريفه ضمن الإطار النظري للتّحليل التالي.

وهنا لا بُدّ من الإشارة إلى أنّنا لم نتناول في تحليلنا هذا كثيرًا من الخصائص الشكلية في المداولات البرلمانية، كالمتحدّث والسيطرة على تبادل الأدوار في الكلام أثناء المداولة من المتحدّث باسم البرلمان أو الرئيس، والنّظام وتغيير المتحدّثين وفقًا لعضوية أحزاب الحكومة أو المعارضة، وطقوس المخاطبة، كالألقاب (مثل كلمة سنيور في الإسبانية)، والمفردات المعجمية والأسلوب النّحوي الرّسمي لتحضير الخطب، وردود الأفعال الرّسمية للخطابات السابقة، وبما أنّ البيانات التي بين أيدينا مأخوذة من الوثائق الرسمية، يكاد لا يوجد أي نمط من أنماط التّعبير والتفاعل التلقائي، كالتّداخل والتّصحيح، والبدايات الخاطئة والجمل غير المكتملة، وتُعدّ الخواص البلاغية والدّلالية لخطاب أزنار من أهم مميزات هذا الخطاب السياسي التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بإطار تحليل الخطاب النقدي (*CDA*)؛ لذلك نجد في مثل هذا الخطاب الذي يحاول إضفاء الشرعية على مشاركة إسبانيا في حرب العراق توظيفًا ملحوظًا لأكثر الاستراتيجيات المتّبعة عالميا لكسب الشرعية، كالمبرر القانوني والأخلاقي أو السياسي لهذه المشاركة، فضلاً عن الاستراتيجيات الدّلالية العامة بتقديم النفس إيجابًا "نحن" وتقديم الآخرين سلبًا "هم"، ونلحظ في هذا الخطاب أيضًا - كما هو الحال بالنسبة إلى كثير من الخطابات السياسية الأخرى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول- أنّ مجموعة الداخل تتمثل في "نحن" الغربيين، أصحاب الديمقراطيات التي تقاتل ضدّ "الدّول المارقة" أو الإرهاب، وأنّهم "هم" الإرهابيون أو الدّول التي تهدّدنا، وتحديدًا نظام "صدام حسين"، ويمكن تأكيد مثل هذا الاستقطاب

الدّلالي خطابيًا وبلاغيًا بتوظيف صيغ المبالغة والاستعارة المعتاد عليها في ذكر كلّ شيء حسن عنـــ"نا" وكلّ ما هو سيّئ عنـــ"هم".

وبالرّغم من عدم وجود قيود دلالية عامة على المداولات البرلمانية، التي قد تتمحور حول موضوعات مختلفة؛ تُعدّ هذه الاستراتيجيات الدلالية والبلاغية الشاملة لاستقطاب مجمـــوعتي الداخل والخارج عامة جدًّا، وتعتمد – أيضًا – على الوظائف السياسية لمثل هذه المداولات؛ أي إنّ الحكومات والبرلمانيين الذين يدعمون هذه الحكومات؛ عادة ما يقدّمون سياساتهم وأفعالهم بصورة إيجابية، في حين يقوم نوّاب المعارضة بوصف مثل هذه السياسات والأفعال سلبًا، أو يقومون بإدانتها أو مهاجمتها، وسنوجز – في هذا التحليل- بعض الأنماط الدّلالية والبلاغية المحدّدة في خطاب أزنار.

نماذج السّياق

يُعدّ السّياق إحدى خواص المداولات البرلمانية الأساسية؛ إذ إنّ كثيرًا من الجوانب الصورية والدّلالية والبلاغية للمداولات البرلمانية غير محدّدة وخاصّة في الغالب، ويمكن أن تحضر – أيضًا – فـــي التفاعـــلات الرّسمية أو الخطابات السياسية الأخرى، وهذا يعني أنّ معظم الخواص المتفردة لهذا النّوع المحدّد من أنواع الخطاب السياسي هي خواص سياقية: من المتحدّثون والمتلقون؟ وما أدوارهم وأفعالهم ونواياهم وغير ذلك؟ وكما ذكرنا آنفًا، يجب أن نلحظ الوظائف السياسية للمداولات، كالتفاعلات بين النوّاب، وانخراطهم في أفعال سياسية معيّنة لأهداف سياسية محدّدة أيضًا.

وقد تكون مثل هذه الصّيغة للبعد السّياقي في المداولات البرلمانية شكلية إلى حدٍّ ما، فمن النّاحية النظرية، لا بد من تأكيد أنّه ليست هناك علاقة مباشرة بين النّصّ والسّياق حين يتم تعريف السياق من زاوية تلك الأبعاد التي تكون الموقف السياسي: النّوّاب وأدوارهم وأفعالهم وأهدافهم، فالسياقات يمكن أن تؤثر فقط فيما يقوله الناس أو يفهمونه، حين يتم تعريفه من زاوية الكيانات الذاتية المشاركة؛ *إذ إنّ "الوضع" الاجتماعي أو السياسي* – بحدِّ *ذاته– ليس هو الذي يؤثّر في النّصّ أو الحديث، وإنّما هي الطريقة التي يمثّل عـــن طريقها المشتركون شخصيًّا الخواص المتعلقة بهذا الوضع ويفهمونها أو يبنونها*؛ لذا فالسياق ليس شيئًا موضوعيًّا أو موجودًا "هناك في الخارج"، ولكنّه بناء شخصي (ذاتي) يبنيه المشتركون، ووفقًا لعلم النّفس الإدراكي المعاصر، نجد أنّ السّياقات هي عبارة عن النّماذج العقلية الممثلة في الذّاكرة العَرضية، أي "نماذج السّياق"، وتسيطر نماذج السّياق هذه على كثير من خواص إنتاج الخطاب وفهمه، كالأفعال الكلامية، والأسلوب، واختيار المفردات، والأنماط، والخطابة، والاستراتيجيات الدّلالية وهلّم جرًّا.

وتمثّل النّماذج السّياقية العقليّة البناء الخاص للوضع السياسي لكلّ مشترك فيه، بالرّغم من أنّ النّمط العام لــ"نماذج السّياق" أكثر عمومية، فإنه يتفرّد بنحوٍ خاص لكلّ وضع تواصلي، ويتضمّن – أيضًا – عناصر تتنوّع بتنوّع ثقافة المشتركين، ولا يُغيّر بناء النّماذج السّياقية العقلية هذه بسهولة؛ لذلك لا يحتاج النّوّاب إلى ابتكار البُنى التي تنظم نماذج السّياق للمداولات البرلمانية التي يشتركون فيها أو تعريفها في كلّ مداولة برلمانية.

التّضمينات السّياسيّة

سنركّز في هذا التّحليل على "التّضمينات السياسية" التي تميّز خطاب أزنار، ومن الواجب تعريف هذه "التّضمينات السياسية" وفقًا لإطار نظريّة السّياق التي أوجزناها آنفًا؛ أي تبعًا لنماذج السّياق العقليّة لهويات المشتركين السّياسية وأدوارهم وأفعالهم وأهدافهم ومعتقداتهم الخاصّة بهم، واخترنا مصطلح "تضمين *implicature*" بدلاً من مصطلح "مضمون *implication*"؛ لأنّ الاستدلالات هنا ليست دلاليّة، بل هي تداولية أو سياقيّة، ولخطاب أزنار – بالطبع – عدد من المضامين الدلالية، على سبيل المثال عندما يصف سلوك صدّام حسين بـ"السيّئ"، وقد تناولت معظم "المضامين" الدّلالية في خطابات أزنار العراق وسياسة إسبانيا، معنى ذلك أنّها تُستشف من الموضوعات التي يتم التّحدّث عنها، فضلاً عن المعارف العامّة التي لدينا عن إسبانيا، والإرهاب، والسّياسة الدولية، والعراق، وغير ذلك، ويتطلب فهم هذه الخطابات البرلمانية إنتاج هذه الاستدلالات الدّلالية، التي يكون بعضها عامًّا تمامًا، في حين أنّ بعضها الآخر شخصيّ ومتغير؛ لذا حين يعرف أزنار – في بداية خطابه – الوضع في العراق بأنّه "الأزمة التي تواجه" المجتمع الدولي، نجد أنّ المضمون السياسي هو في أنّ العراق يمثل تهديدًا لـ"نا".

أمّا "التّضمينات" فتعرف – عادةً – بأنّها مضامين دلالية أو تداولية ضعيفة تبعًا للسّياقات المرتبطة بها (*Atlas*، ٢٠٠٠؛ *Gazdar*، ١٩٧٩؛ *Grice*، ١٩٨٩؛ *Levinson*، ٢٠٠٠)؛ أي ينقل "المعنى" ما لا يُقال، وليس ما هو ضمني؛ وسنحدّد توظيفنا لهذا المصطلح هنا ليقتصر على تداولية السّياق السّياسي؛ لذا نعرّف التّضمينات السياسية بوصفها التّضمينات التي تُبنى بنحو

خاص على السّياق السياسي، وغالبًا ما تعتمد "التّضمينات" السّياسية على الفرق بين ما يمكن توقعه بنحوٍ معقول، وما يمكن أن يُقال في سياق سياسي معيّن، وماذا يُقال في الواقع؟

ويكمن عمل التّضمينات في هذا التّناقض، فعلى سبيل المثال، حين يؤكّد أزنار أنّه بالرّغم من دعمه للحرب في العراق، فإنّه يفضل الحل السّياسي السّلمي، فإنّه – هنا – لا يقوم بتأكيد حرب العراق وسياساته التي سنحللها تبعًا لدلالاتها فحسب، بل ينبغي أن يُفهم هذا التّأكيد – أيضًا – كدفاع عن سياسة الحكومة ورئيس وزرائها وزعيم حزب الشّعب الحاكم (*PP*)، وكردّ فعل على انتقادات المواطنين وأحزاب المعارضة، فالهدف السّياسي – هنا– هو إضفاء الشّرعية على قرارات مثيرة للجدل.

ولذلك، يمكن تحليل كل جزء من خطابه أيضًا تبعًا لوظائفه في التفاعل السياسي الراهن، محليًا داخل المداولة البرلمانية الجارية، وعالميًّا ضمن الوضع السياسي الراهن، كاستراتيجية لإضفاء الشرعية لسياساته الخاصة، ونزع الشرعية من المعارضة.

وتُحدّد التّضمينات السياسية بأنّها استدلالات من المشتركين عن طريق ثلاثة مصادر هي:

١. تمثيلات المشتركين لبُنى الخطاب ومعانيه (كالأنموذج العقلي الخاص بهم بشأن الوضع في العراق).
٢. أنموذج سياق المشتركين بشأن الوضع التّواصلي الراهن.
٣. معرفة المشتركين العامّة بالوضع السياسي في العالم وفي البلاد.

وسنبين في الأمثلة التالية بمزيد من التفصيل كيفية اشتقاق هذه التّضمينات السياسية، وسيتم ذلك باعتماد منهج أقلّ رسميّة، ولكن ينبغي التّشديد على أنّه إذا أردنا أن يكون المنهج واضحًا ووفقًا لأسس نظرية، سنحتاج إلى توضيح مضمون نماذج السياق السياسي وتفسيرها بالتفصيل، فضلاً عن استراتيجيات الاستدلال التي تسمح للمشتركين - أعضاء البرلمان في هذه الحال- بأن يستنتجوا أو يتواصلوا مع هذه الاستدلالات.

وتحتاج مناهج تحليل الخطاب النقدي (*CDA*)، وتحليل المحادثة، وتحليل الخطاب السياسي التي تتجاهل العنصر الإدراكي إمّا إلى إهمال التّضمينات "غير الملحوظة"، وإمّا إلى تقليصها إلى خصائص الخطاب، وإمّا إلى سياقات غير معروفة، وتفترض التّضمينات (الذرائعية) السياسية المرضية وجود نظرية واضحة للسّياق، مثل التي أوجزناها آنفًا.

وفي الواقع يظهر أنّ ارتباط هذه التّضمينات بتحليل الخطاب، السياسي واضح للمشتركين والمحلّلين على حدٍّ سواء، ليس بسبب اشتراكهم في المعرفة السّياسية المرتبطة بالوضع السياسي الراهن فحسب، ولكن - أيضًا - وبصورة أكثر تحديدًا بسبب ردود فعل المشتركين على الخطب السابقة، ومع ذلك لا يُعدّ هذا الأمر شرطًا ضروريًّا في تحليلنا؛ لأنّ التّضمينات السياسية يمكن تقويمها بنحوٍ غير مباشر - أيضًا - عن طريق المقابلات التي تجرى في وقت لاحق مع المشتركين، أو بطرائق أخرى، وليس من الضّروري أن تكـون الإشارة إليها بصورة علنيّة وصريحة عن طريق خطاب المشتركين أو حديثهم.

وتُفهم هذه التّضمينات تلقائيا من دون الحاجة إلى تفسيرها آنيًّا، ويمكن تفسيرها في النّصّ والحديث في وقت لاحق فحسب، وعادة ما يركّز التّعليق الإعلامي على التّضمينات السياسية للمداولات البرلمانية بدقّة؛ إذ تُفسّر التّضمينات السياسية وتُوضّح الأسباب الكامنة وراءها من السّاسة المشتركين في المداولة البرلمانية.

وتُحدّد النّقطة السياسية الأساسية للمداولات البرلمانية في ضوء ما "تفعله" الحكومة وما "تفعله" المعارضة، والكشف عن الدّور الذي تؤدّيه السلطة المؤسساتية والسياسية في المداولات البرلمانية؛ لذا نستطيع أن نبين من تحليل التّضمينات السياسية أسباب استمرار ارتباط الخطاب السياسي بالعملية السياسية.

المنهج

سوف أختار للتحليل عددًا من المقاطع المتميّزة لخطابات أزنار؛ لأنّها تظهر الخواص المعهودة في الخطاب السياسي التي قدمتها لنا الدراسات السابقة، واطّلعنا عليها في الفصول الأولى من هذا الكتاب، كاستراتيجية تقديم مجموعة الدّاخل إيجابًا، وتقديم مجموعة الخارج سلبًا، فضلاً عن استراتيجيات أخرى مميزة للمداولات البرلمانية، ويبيّن هذا الاختيار والأوصاف الموجزة كيف ينخرط أزنار في الخطاب السياسي وبُناه واستراتيجياته المعروفة؟ وتحديدًا في الجدل الدائر بشأن الحرب في العراق، وفي الوقت نفسه ينبغي أن تقدّم لنا هذه الأمثلة وتحليلها (الدّلالي إلى حدٍّ

كبير) نظرة عميقة لقضية سياسية مهمّة، وهي كيف يتدبّر الزّعماء السياسيون مسألة الشرعية في القضايا السّياسية المثيرة للجدل، وهنا لا بدّ لنا من معرفة عدم وجود أيّ منهج واضح يظهر لنا بُنى الخطاب السياسي، وعدم وجود أيّة طريقة محدّدة لاختيار المقاطع الخاضعة للتّحليل والدّراسة؛ لذا يجب على المحلّلين أن يتبنوا نظريات الخطاب السياسي بنحو عام، ونظريات المداولات البرلمانية بنحوٍ خاص في دراستهم التحليلية.

وفضلاً عن هذه التحليلات القياسية الموجزة، سيركّز تحليل دراستنا هذه بمزيد من التّفصيل على التّضمينات السياسية لكلّ مقطع من ذلك الخطاب مع الأخذ بالحسبان الوظائف السياسية والمنطقية لتلك المداولة التي جرت في البرلمان الإسباني، وبرأينا أنّ هذه هي الطريقة التي يتمكّن عن طريقها النّوّاب والمراقبون الآخرون فضلاً عن المعرفة العامة الواسعة – من فهم المداولة البرلمانية، ويظهر واضحًا أنّ التّحليل المفصّل الكامل لكلّ التّضمينات السّياسيّة لهذا الخطاب يتطلّب مئات الصّفحات التّحليلية؛ لذا سنقتصر على عدد محدود من الأمثلة المميزة في ذلك الخطاب.

تعريف الموقف

يبرز عدد من أنواع الخطاب، كالافتتاحيات والخطب في البرلمان؛ عنصر التخطيط الابتدائي الذي يمكن أن يُطلق عليه تعريف "الوضع القائم"، إذ إنّ هذا العنصر ذو صلة تتابعية مع الخطابات التي تتمحور أهدافها بنحوٍ رئيس حول التعليقات الدائرة على الوضع الاجتماعي أو السياسي، والتوصية

باتّخاذ إجراءات معيّنة، أو تبريرها أو تشريعها، فإذا أراد أحدٌ ما أن يفسّرَ سببَ تصرفٍ معيّنٍ أو يبرره (يدعو عادة للانتقاد)، فمن المنطقي أن يُوصف الوضع الذي يظهر فيه مثل هذا التّصرف ضــــروريًا، ومنطقيًّا، ومفهومًا، ولا يمكن تجنّبه، ولذلك فهو مقبول.

وعادة توجد قواعد قياسية وقانون دولي يسمح للأشخاص، أو للناس، أو للدول بالدفاع عن أنفسهم عندما يتعرضون للهجوم، وقد يبرّر السّاسة والعلماء والعسكريون الأميركيون حرب العراق على أساس من هذا القبيل (للمزيد من التحليلات لأشكال الشرعية راجع، ***Borch*** و ***Wilson***، ٢٠٠٣؛ وراجع أيضًا ***Chomsky***، ٢٠٠٣؛ ***Christopher***، ٢٠٠٣؛ ***Dinstein*** و ***Lindsay***، ٢٠٠٣؛ ***Dinstein***، ٢٠٠١؛ ***Falk***، ٢٠٠٣؛ ***Gareau***، ٢٠٠٤؛ ***Newhouse***، ٢٠٠٣؛ ***Nye***، ٢٠٠٠؛ ***Rodin***، ٢٠٠٢؛ ***Walzer***، ٢٠٠٤).

وهكذا إذا تطلب الأمر من أزنار أن يدافع عن سياسته تجاه حرب العراق التي تحظى برفض شعبي كبير في إسبانيا، فهو – أوّلاً – يحتاج إلى تعريف الموقف السياسي ليجعله مفهومًا ومنطقيًّا وشرعيًا، وهذا ما فعله بالضّبط عند تعريفه الوضع على أنّه "أزمة" للوهلة الأولى في كلماته الأولى في المداخلة:

(١) السّيد رئيس الحكومة (أزنار لوبيز): سيدتي الرئيسة، حضرات الأعضاء الأفاضل، في مستهل هذه الجلسة، وأنا أمثل اليوم أمامكم من أجل إطلاع حضراتكم الأفاضل على الموقف الذي تواجهه الحكومة مع "الأزمة" في العراق الذي يتحدّى المجتمع الدّولي.

وبما أنّ على الساسة والبرلمانات والحكومات بنحوٍ خاص اتّخاذ الإجراءات المطلوبة حيال أيّة "أزمة" تواجه الدّولة والمجتمع الدولي؛ لذلك يلجأ السّاسة إلى تعريف الموقف الأولي بنحوٍ مقنع، وفي الحقيقة أنّ المعارضة تصف الوضع الرّاهن بأنّه "أزمة" أيضًا من دون شك، وذلك بسبب الحرب التي تلوح في الأفق والتي تهدّد بها كلٌّ من الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، ومن الضروري ملاحظة أنّ أزنار لا يلقي باللائمة – حتى في الجملة الأولى – على الذين افتعلوا هذه الأزمة بخططهم الحربية، كأميركا وبريطانيا، بل يلوم العراق على ذلك.

ويتمثّل المضمون السياسي الواضح في تعريف أزنار الأوّل للوضع، وهو أنّ العراق هو المسؤول عن هذه الأزمة، ويؤكد ذلك اختيار كلمة "مواجهة"؛ إذ إنّــ"نا" ضحايا هذه المواجهة، والثاني، لم يتم تعزيف الأزمة على أنّها تواجه حكومة أزنار وحدها، ولكنّها – أيضًا– الأزمة التي تؤثّر في المجتمع الدّولي بأسره.

ويمثل مثل هذا الصوغ ومضمونه (الضّعيف) إحدى طرائق عكس الادّعاء الذي يقول: إنّ هذا "الصراع" يُعدّ صراعًا من وجهة نظر الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها فحسب، وليس من المجتمع الدّولي.

وفضلاً عن هذه المضامين (الدّلالية) هنالك – أيضًا– عدد من التّضمينات السياسية لهذا الخطاب، فمنذ بداية الخطاب وحتى نهايته يحاول أزنار أن يظهر بأنّه مدرك لمكانته ومكانة حزبه تمامًا، فضلاً عن مكانة المعارضة والشعب بصورة عامّة، فيما يخصّ قضية العراق؛ لذا من المهم –

تبعًا للوضع الرّاهن في البرلمان- ليس تمثيل "مضمون" خطابه إسهامًا فعالاً في الاستراتيجية العامة الرّامية إلى إضفاء الشرعية على سياساته فحسب، بل النظر إليه بوصفه - أيضًا- زعيمًا مسؤولاً للحزب الحاكم ولرئاسة الوزراء، ومن ثمّ لا يعطي للمعارضة أيّة فرصة لـــ"التغلب" عليه؛ لذلك بدلاً من البدء مباشرة مع تقريره لسياسة الحكومة في العراق، نجده يستهل تصريحه بصيغة واضحة واصفًا "مكانته" الخاصة في البرلمان.

وقد يكون مثـــل هـــذا الأداء مجرّد طريقة شكلية في الحديث، غير أنّه - في هذه الحال - يشي - أيضًا - بتضمينات سياسية معيّنة، فقد اتّهمت المعارضة ووسائل الإعلام والنُّخب الأخرى أزنار بتجاهل البرلمان والرّأي العام بعدم اطلاعهم على سياسة الحكومة بشأن العراق؛ لذا عند تقديم "تقرير" سياسة حكومته "شخصيًا" بوضوح من الجملة الأولى لخطابه، فهو يتضمّن سياسيًا: (١) أنّه يؤدّي وظيفته كنائب في البرلمان، (٢) وأنّه يصغي إلى المعارضة والدولة، وبذلك فهو ديمقراطي جيّد، (٣) أنّ النقد السابق الذي وُجِّه إليه لم يعد له أيّة قيمة بعد الآن، (٤) أنّ أولئك الذين وجّهوا النّقد (كالحزب الاشتراكي المعارض) لا يمتلكون أي شيءٍ ضدّه، ويمكن عدّ هذه التضمينات السياسية وربّما غيرها جزءًا من أنماط الاستقطاب السّياقي واستراتيجية تقديم النفس إيجابًا والآخر سلبًا، وبالطبع هي هجوم سياسي مضاد.

وفي الوقت ذاته، يضمّن أزنار سياسيًا أن حكومته هي جزء من مجموعة الداخل بالنسبة إلى "المجتمع الدولي"، وهو تضمين يحتوي على سلسلة كاملة من التّضمينات السّياسية الأخرى؛ أي إنّ سياساته تتوافق مع

سياسة المجتمع الدّولي، وبذلك هي سياسات شرعيـــة، والمعـــارضــــة التي لا ترغب في الانضمام إلى الحرب (التي قررت عند وصولها إلى السلطة فورًا في مارس/ آذار من العام ٢٠٠٤ سحب القوات الإسبانية من العراق) - لا تُعدّ جزءًا من المجتمع الدولي، ومن ثم فهي لا تتمتع بالشرعية التي تدّعيها.

وفي الحقيقة وتبعًا لمنطق الرئيس جورج بوش السياسي؛ يمكن للمرء أن يستنتج - أيضًا- أنّه إذا كانت المعارضة ليست مع "المجتمع الدولي" (أي الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وبعض البلدان الأخرى)؛ فهي ضدّه، وقد تكون ألعوبة في يد العدو، صدّام حسين.

وكما بيّنا آنفًا أنّه بالرّغم من أنّ صيغة هذه التّضمينات ليست صيغة شكلية، تؤدّي الغرض المطلوب من هذا الفصل، ويتوجب على الصيغة الصورية هذه أن توضح نماذج السياق الدقيقة لأزنار والنوّاب؛ لكي تبين لنا كيف توفر المعارف السياسية السابقة وتمثيلات الوضع والأنموذج العقلي الذي يمثل التفسير الدّلالي لهذا المقطع (من خطاب أزنار) المعلومات الضرورية لاستخلاص هذه الاستنتاجات السياسية المنطقية.

وبعد تعريف أزنار للوضع الراهن وتضميناته السياقية العامة، قدّم تفصيلات هذه الأزمة مع الحجج التي تؤكّد أنّها أزمة في المقام الأول، ووضح موقف حكومته منها، وقد نسب هذه الأزمة إلى العراق بوضوح:

(٢) هذه الأزمة هي نتيجة عدم الامتثال المتكرّر من جانب العراق لالتزاماته الدّولية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعدم الإذعان هذا

ليس بالجديد، بل هو حلقة أخرى من حلقات المشكلة التي ظهرت في العام ١٩٩٠ عندما غزا النظام العراقي الكويت؛ (ضوضاء في داخل البرلمان)، وهنا نلحظ أن ما يقوم به أزنار أكثر بكثير من مجرد اتّهام العراق بصنع الأزمة، فهو يقول ويفعل ويضمّن أمورًا أخرى، كما يأتي:

أ. الوصف الدّلالي لعدم امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة بـــ"المتكرّر"، يؤكّد خطورة عدم الامتثال، ومن ثم خطورة الأزمة، وبذلك فهو يقدّم أسبابًا أخرى لاتّهام العراق وإضفاء الشرعية على الحرب، ومثل هذا التوكيد البلاغي المنمّق يفترض الاستدلال المعياري أو القانوني بأنّه إذا كان الفعل السلبي (كعدم الامتثال) غير مقصود أو استثنائيا، ولم يحدث للمرة الأولى، فإن طبيعة تكراره تجعله "فعلاً" متعمّدًا ومقصودًا و"فاعله" مذنبًا.

ب. عند الإشارة إلى الالتزامات الدّولية ومجلس الأمن التّابع للأمم المتحدة، يؤكّد أزنار أنّ العراق يتحدّى أعلى سلطة في العالم، وقراراته الرّسمية السّابقة، وهذا – أيضًا – يؤكّد ذنب العراق "الرّسمي"، فضلاً عن شرعية – إن لم يكن وجوب – إدانة العراق وشجبه واتّخاذ الإجراءات ضدّه.

ج. في الجملة الثانية، يشير أزنار إلى حرب الخليج الأولى، التي كان فيها اعتداء العراق (صدّام حسين) واضحًا بسبب غزوه الكويت، وعند وصف أزنار الوضع الرّاهن بأنّه استمرار ونتيجة لغزو العراق

للكويت، يضمّن على الأقل هدفين سياسيين هنا: أحدهما: أنّ العراق - بالرّغم من حقيقة عدم غزوه بلدًا آخر إلى الآن- ما يزال مذنبًا لإثارة أزمة دولية أخرى (بعدم امتثاله للقرارات الدولية)، والآخر: أنّه بالإمكان معاقبة العراق عسكريًا كما حدث في العام ١٩٩٠، فهو أمر مشروع، ويُعدّ مثل هذا التضمين مفهومًا، ولكنّه مرفوض؛ لأنّه يضفي الشّرعية على حرب العراق الآن، ويظهر ذلك واضحًا من احتجاجات نوّاب البرلمان الآخرين (وأشرنا إليها هنا بـ"الضّجّة" التي حدثت في البرلمان أثناء خطبة أزنار، بحسب النسخة المدوّنة لجلسة البرلمان).

ونجد أنّ أزنار يحاول من تأكيده تعريف الموقف الرّاهن بوصفه أزمة أثارها العراق، ويؤكّد في الوقت ذاته خطورة هذه الأزمة وجدية جرْم العراق، كتحد لأعلى سلطة في العالم، بأنّ يقدّم نفسه حليفًا سياسيًا لمثل هذه السلطة- مجلس الأمن والأمم المتحدة- وأخيرًا، فهو يسعى إلى إضفاء الشّرعية الدّولية للعمل العسكري ضدّ العراق بسبب تحدّيات العراق المتكرّرة والمستمرة للأمم المتحدة، التي بدأت بالفعل مع غزوه الكويت.

وبمعنى آخر يصوغ أزنار التعريف الأولي للوضع بحنكة وحرص ليتوافق مع سياسته الخاصة تجاه العراق؛ إذ إنّ خطابه لم يقدّم وصفًا للأزمة الدّولية فحسب، بل صيغ بطريقة تجعل الأنموذج العقلي للحدث يعبّر عن كل ما هو مفضّل في مثل هذه العملية من الإقناع وينقله إلى المتلقين، وفي الوقت نفسه، يقدّم مضمون هذا التّعريف كثيرًا من الحُجج لإضفاء الشرعية على سياساته، التي تقوم بتعريف الموقف الرّاهن بأنّه أزمة، ويروج اتّهامات للعراق بعدم الامتثال أو الإذعان للقرارات الدّولية، وأنه ينتهك بذلك المجتمع

الدّولي، ويصف التحدث القائم بأنه يتمثل في استمرار العدوان العراقي، ومن ثمّ فهو يحاول إضفاء الشرعية لمواجهة العراق عسكريًا، كما كانت الحال في حرب الخليج الأولى.

وفي الواقع فإن وجود عدد من القادة المستبدين في العالم، ممن يتشابهون مع صدّام حسين في قمع الشّعوب – لا تمكّن المجتمع الدولي من تشريع الحرب ضدّه؛ لذا لا بُدّ من تقديم الدّليل أو الحجة التي تدينه لخرقه القانون الدولي، أو أن يتم تعريف موقفه الرّاهن على أنه مماثل لموقفه في العام ١٩٩١، وهو ما يحل مشكلة مشروعية الاعتداء عليه؛ لذلك نلحظ أنّ أزنار يحاول جاهدًا وبإتقان تبني الاستراتيجية التشريعية هذه في خطابه، فعلى الرّغم من أنّ هذه المضامين تُعدّ تشريعات محلية لسياسته الخاصّة، في الوقت نفسه تُعدّ دولية في مداها، وتتداخل مع مضامين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة في السياسة الخارجية تجاه العراق.

ونلحظ هنا – أيضًا – أنّ أزنار يصف نفسه دوليًّا مع سياسة بوش وبلير؛ لذا يحتاج إلى الدّفاع عن هذه السياسة لمواجهة المعارضة الشرسة ضدّه في البرلمان، فضلاً عن موجة الإدانة الشعبية الواسعة لسياسته تجاه العراق في إسبانيا، وهذا يعني أنّنا يجب أن نستخلص الاستدلالات السّياسية لخطابه تبعًا للعلاقة التي بينه وبين موقف المعارضة البرلمانية والرّأي العام، أي تبعًا للتضمينات (السياسية) السّياقية، وبمعنى آخر: فإنّ أزنار لا يتكلّم عن العراق أو عن سياسة حكومته فحسب، بل يقدّم صورة تعزّز سلطته في البرلمان والدّولة أيضًا، وهذا ما قام به فعلاً عن طريق الاستقطاب الذي يربط – عن طريقه ضمنًا– نفسه مع الأخيار (الذين يؤيّدونه)، في حين يقرن

أولئك الذين يعارضون الحرب مع مؤيّدي صدّام حسين، العدو، ومثل هذه الخطوة جزء من استراتيجية المربع الأيديولوجي القائمة على تقديم النفس إيجابًا والغير سلبًا، وعن العمل بذلك لا يضفي أزنار الشرعية لسياسته الخاصة فحسب، ولكنّه ينتزع الشرعية – أيضًا – من أولئك الذين يعارضون الحرب، لا سيّما الأحزاب السياسية المعارضة، مثل الحزب الاشتراكي الإسباني، وكما ذكرنا آنفًا تُستنتج هذه التضمينات السياسية من دمج المعرفة السياسية العامة، والفهم السياقي للوضع السياسي الراهن في إسبانيا على سبيل المثال، وقد يكون تسلسل الاستنتاجات السياسية في هذه الحالة على النحو الآتي:

- أنا أقوم بما يتوجّب عليّ القيام به ووفقًا للقوانين.
- (لذلك) أنا أقوم بعملي كرئيس للوزراء.
- (لذلك) أنا أتبع قواعد ديمقراطيتنا.
- (لذلك) أنا ديمقراطي.
- (لذلك) أنا سياسي كفء.
- (لذلك) لا يوجد أيّ سبب يدعو لانتقادي أو انتقاد حكومتي (الآن).
- (لذلك) فإنّ انتقادات المعارضة (أو غيرها) لا أساسَ لها من الصحّة.
- (لذلك) فإنّ المعارضة لا تقوم بواجبها على أكمل وجه.
- (لذلك) المعارضة ليست كفوءة.

وتُعدّ مثل هذه الاستدلالات مضمونة ومؤكّدة تجريبيًّا في حال توافقها مع الطّريقة التي يفهم منها المشتركون السياسيون الأكفاء تصريحات أزنار الفهم الذي يمكن أن يكون ظاهرًا في ردّة فعلهم على خطابه.

استراتيجية تقديم النفس إيجابًا

وعادةً ما يفضّل المتحدّثون وصف أنفسهم بنحوٍ إيجابي في الخطاب البرلماني، كما رأينا في أمثلتنا السابقة من خطاب أزنار، وفي الفصول السابقة من هذا الكتاب، ويُعدّ هذا التّصرف أو التّفضيل جزءًا من استراتيجية التّفاعــل الإدراكي – الاجتمــاعي المعروف لتقديم النفس في ضوء إيجابي، أو على الأقل لتجنّب أيّ انطباع سلبي وترك انطباع حسن لدى محاورينا (المتلقين) بنحو عام، وينطبق هذا الأمر في معظم أنماط الخطاب العام، وقد يكون بناء الانطباع الحسن لدى المتلقين أكثر أهمية من فعل الشيء ذاته في المحادثات اليومية غير الرّسمية، وذلك بسبب خطورة التأثير في الجمهور الواسع في حالة الخطاب العام، فضلاً عن إمكانيــة حــدوث ضـــرر مهني أو سياسي قد يكون نتيجة لتقديم النفس بشكل "خاطئ".

هذا الأمر مهم جدًا لا سيّما في مجال السياسة؛ إذ يصغي السّاسة – خاصة المعارضة – ووسائل الإعلام، وعامّة الجمهور بنحوٍ مباشر أو غير مباشر إلى السّياسي المتحدّث، ويتحيّنون الفرص لانتقاده، وقد تكلّف أيّة زلّة أو خطأ المتحدّث فقدان الأصوات المؤيّدة له في الانتخابات المقبلة، ولذلك نتوقع أنّ أزنار يقوم بطرح قضيته السياسية معتمدًا معظم أنماط التقديم الإيجابي للنفس، لا سيّما وأنّه تعرض سابقًا لانتقاد لاذع في وسائل الإعلام بشأن موقفه من قضية العراق؛ إذ إنّ معظم الأحزاب السياسية الأخرى فضلاً عن الغالبية العظمى من الشّعب الإسباني تعارض موقفه من الحرب في العراق.

ومن الجدير بالذكر القول بأنّ التّاريخ السياسي المعاصر لإسبانيا لم يشهد مثل هذه المعارضة الواسعة للحكومات الإسبانية إلا نادرًا، وهذا يعني أنّ أزنار يحتاج إلى جهد كبير لتحسين صورته المشوهة أو تعديلها أمام الملأ، ولندرس بعض الخطوات أو الاستراتيجيات التي استخدمها أزنار في هذه الصّدد، وهنا نورد المثال الأوّل الذي يتضمن الجمل الأولى من خطابه أمام البرلمان:

(٣) "أتابع اليومَ تقديم المعلومات من الحكومة إلى الأعضاء الأفاضل، وبنحوٍ أكثر تحديدًا، قدّمت الحكومة معلومات في خمس مناسبات عن الوضع في العراق عن طريق ما قدّمه وزير الشؤون الخارجية في خمس مناسبات، وكان آخرها يوم الجمعة الماضي عند اللقاء بلجنة المراسلة، وأنا – شخصيًا – حضرت إلى هنا مرتين لتوضيح موقف الحكومة من قضية العراق، وقد استجابت الحكومة – أيضًا – بالرّد كتابةً عن شتى الأسئلة التي طُرحت بشأن هذه القضية، وبعد تقديم اليوم سأقوم أنا شخصيًا بعرض معلومات أخرى، فضلاً عمّا سيقدّمه وزير الخارجية ووزير الدّفاع أيضًا، بالتأكيد، يعتمد هذا على مجرى الأحداث ومدى تطور هذه الأزمة، ووفقًا لأحكام المجلس الموقّر وقوانينه".

عند النظر إلى المثال السابق يتبادر إلى ذهننا السؤال الآتي: لماذا يؤكّد أزنار "حضوره" المتكرّر في البرلمان؟ يكمن الجواب وراء الانتقادات التي وجهتها المعارضة ووسائل الإعلام وغيرها إليه، وهي أنّ أزنار – بخلاف توني بلير – لم يحاول تفسير سياساته أو تبريرها بشأن العراق، وهو – بذلك – يظهر غطرسته في مواجهة المعارضة الشعبية الهائلة للحرب، وهذا يعني أنّه

من أجل إثبات أنّه غير متغطرس، وأنّه ديمقراطي، ويصغي إلى رأي الشّعب، ويتّبع قواعد البرلمان وقوانينه، عليه أن يؤكّد التزامه المتكرّر بالقواعد الديمقراطية، ولا يحتاج إلى التّصريح بالقول بأنّه ديمقراطي ويحترم رغبات البرلمان؛ لأنّ هذا المقطع من الخطاب يتضمن سياسيًّا مثل هذه المعاني الموجّهة إلى جمهوره المطلع جيّدًا سياسيًّا.

ويحاول أزنار في كلِّ نقطة من خطابه أن يكون دقيقًا ومدركًا للتضمينات السياسية المحتملة لما يقوله، مؤكِّدًا أنّه هو أو حزبه يمتثلان للقواعد السياسية الأساسية للديمقراطية، فضلاً عن الأعراف والقيم الاجتماعية العامّة، وهو -في الوقت نفسه- يعمل على التقليل من حدّة كلماته وسياساته التي قد تُفسّر تفسيرًا سلبيًّا، وذلك لتجنب أيّ انطباع سيّئ عنه.

ويستعين أزنار بالأنماط الأخرى من استراتيجية تقديم النفس الإيجابي في خطاباته، ولنقم بدراسة بعض الأمثلة الأخرى:

(٣) أيّها الأعضاء الأفاضل، ترغب الحكومة في السّلام، وتعمل جاهدةً لتحقيق ذلك.

(٤) لطالما حافظت إسبانيا على موقفها البنّاء فيما يتعلق بالصّراع في الشرق الأوسط.

(٥) سيدتي الرئيسة، حضرات الأعضاء الأفاضل، أنا مدرك جيّدًا لحقيقة ما نتعامل معه هذا المساء في هذا المجلس وتأثيره العميق في مشاعرنا وقناعتنا وبالطبع فطنتنا، وأنا أكنُّ عظيم الاحترام لجميع المواقف والآراء التي قد أعرب عنها في هذه الجلسة... (ضوضاء في

القاعة)... لا أحد يستطيع أن يحتكر الفطنة لنفسه، كما لا أحد يستطيع أن يحتكر المشاعر أيضًا. (...). لا أحد يستطيع أن يحتكر الفطنة لنفسه، كما لا أحد يستطيع أن يحتكر المشاعر أيضًا، أنا أفهم أنّ القضية التي نتعامل معها، والقرارات التي علينا اتخاذها في هذا المساء صعبة، وأنّه لا أحد يرغب في أن يكون في الموقف الذي نجد أنفسنا فيه الآن.

وهنا نلحظ ثلاثة أنماط مختلفة من استراتيجية تمثيل النفس في هذه الأمثلة، وهي على النّحو الآتي: عندما يقوم المتحدّث بالحديث عن مجموعته أو منظمته أو حكومته (كما في المثال ٤)، وعندما يقوم المتحدّث بالحديث عن بلاده (كما في المثال ٥)، وعندما يقوم المتحدّث بالحديث عن نفسه (كما في المثال ٦ وهو النّوع الأهم)، فحين يمثل النمطان الأوليان نوعًا من أنواع المديح الذاتي السياسي، يُعدّ النمط الأخير مدحًا شخصيًّا، يهدف إلى تأكيد شخصية المتحدّث الجيّدة، وفي الحالات أجمعها، تُعدّ هذه الأنماط من تهنئة النفس (التهنئة الذاتية) تفاعلاً وردًّا على الانتقادات الحقيقية أو المحتملة لخصومه؛ لأنّها تعرف السياق السياسي لخطاب أزنار.

ويُعدّ المثال رقم (٥) الحالة الأكثر وضوحًا من بقيّة الأمثلة؛ إذ إنّ أزنار وحكومته اتُهِموا على نطاق واسع بأنّهم مشعلو حروب؛ لذلك يحتاج أزنار إلى تأكيد أنّه هو وحكومته يفضلون السلام بالطبع، وهي حقيقة بديهية معروفة، تُعتمد على نطاق واسع لإضفاء الشّرعية على الحرب والعدوان، وتُعدّ جزءًا من الاستراتيجية العامة لتقديم النفس إيجابيًّا، وتقديم الغير سلبيًّا:

"نحن" مسالمون وبالكاد ندافع عن أنفســـ"نا"، في حين أنّـــ"هم" هم العدوانيون الذين يسعون إلى إثارة الحرب.

وسنرى لاحقًا أنّ أزنار - في هذه المقاطع وغيرها - يحاول التأكيد دائمًا أنّ هذا السلام ينبغي أن يكون سلامًا مقترنًا بـــ"الأمن أو الأمان"، أمّا الحال الثانية من تقديم النفس، التي تُعدّ أكثر عمومية من الحال الأولى، فتأتي استجابة للنقد الحقيقي أو المحتمل لسياسة أزنار، القائل: إنّ إسبانيا قد تخسر علاقاتها مع الدول العربية إذا ما انضمّت إلى مجموعة الولايات المتحدة الأميركية في حرب العراق.

أمّا النمط الثالث من تقديم النفس، الذي يمكن أن يكون - أيضًا - على النّحو المبين في الجزء الأول من استراتيجيتي التنصل والتنويه (المركّب)؛ أي إنّه يمثل نمطًا من أنماط التقمّص العاطفي الظاهر، الذي يهدف إلى إظهار أن أزنار ليس برجل الدولة المجرّد من المشاعر ولا يحترم آراء جميع أولئك الذين يعارضون الحرب وحججهم، وهم الغالبية العظمى من الشعب الإسباني، وجميع الأحزاب السياسية الأخرى في البرلمان باستثناء حزبه، إنّ تجاهل مثل هذه المشاعر والآراء لا يقودنا إلى استنتاج مفاده أنّ أزنار رجل مجرّد من المشاعر ولا يكترث بآراء الآخرين، وقد يكون غير ديمقراطي لمجرّد أنّه لم يأخذ بآراء جميع أولئك الذين يعارضون الحرب، وفي الحقيقة، يُعدّ "الاحترام" أحد أهم القيم الرئيسة في كلّ من التفاعل اليومي وكذلك في السياسة؛ لذلك من المهم جدًّا أن يؤكّد أزنار مثل هذه الخصائص في خطابه، لا سيّما في مواجهة انتقادات السياسيين ووسائل الإعلام والشعب عموما التي تقول بأنّ سياسته الدّاعمة للحرب تتجاهل رأي الأغلبية الساحقة في إسبانيا.

وفي الجزء الأخير من المثال رقم (٦)، يواصل أزنار الأسلوب نفسه الغني بشعارات المساواة المنمّقة، ولكن في هذه المرّة يضعه ضمن صيغتي النفي والمطابقة المتكرّرة؛ وذلك لتأكيد أثرها، ويمكن تفسير هذا الجزء من خطابه أيضًا على أنّه (أ) جزء من استراتيجيتي التنصل والتنويه الأنموذجيتين، أي يظهر كأنّه "تنازل ظاهر"، "قد أكون مخطئًا، ولكن..."، ولكن إذا وضعنا السياق السياسي في الحسبان فإن التفسير الأقرب هو أن أزنار لا يقبل بأن تكون "المشاعر الحسنة" بصفّ المعارضة فحسب، ومع ذلك نجد أنّ أزنار – فيما تبقى من الخطاب – يتجاهل مشاعر "الفهم" أو "الاستيعاب" المذكورة آنفًا، ويطالب بالدّعم "المسؤول" – غير العاطفي – لسياساته، وهنا يمكن تفسير مثل هذه الخطوة في خطابه على أنّها تمثل الجزء الأوّل من استراتيجيتي التنصل والتنويه.

وفي الحقيقة يحاول أزنار – عن طريق نمط آخر من استراتيجية تقديم النفس إيجابًا التي يوظفها من أجل إضفاء الشرعية على سياساته– تأكيد أنّ الرّد "الحازم والصارم" تجاه صدّام حسين يُعدّ سياسة "مسؤولة"؛ لأنه الطريقة الفضلى لخدمة مصالح إسبانيا بإخلاص:

(٧) لا داعي للقلق؛ لأنّ ما تقوم به الحكومة الإسبانية هو في المصلحة الدائمة للبلد.

(٨) أنا أومن تمامًا بأنّ ما أقوم به الآن هو الشيء نفسه الذي كنت أطالب به عندما كنت زعيمًا للمعارضة، وما ألزمت نفسي به عندما انتُخِبتُ رئيسًا للحكومة، وما أفكّر في أنه الأفضل والأنسب لإسبانيا والإسبان.

نلحظ أنّ أزنار في هذه الأمثلة، التي تمثل العبارات الأخيرة من خطابه قبل أن يتوجّه بالشّكر لرئيسة البرلمان- يقوم بتوحيد الأنماط المختلفة من استراتيجية تقديم النفس إيجابًا، وذلك بتقديم الإطراء لحكومته عن طريق التركيز على التزامه وعقلانيته وإخلاصه الشخصي لإسبانيا، وأمّا من النّاحية السياسية، فهو يدّعي بأنّ سياسة حكومته سياسة مسؤولة وكفوءة وتخدم مصلحة البلد، أمّا من النّاحية الشخصية التفاعلية، فيعمد إلى تقديم نفسه بصورة الرّجل النزيه الشّريف الجدير بالثقة.

ولا يُعدّ تحليل هذه الأمثلة القليلة من خطاب أزنار مجرّد مثال آخر لاستراتيجية تقديم النفس إيجابًا ووظائفها في الخطب السياسية؛ إذ إنّ ما نرغب في تأكيده هنا (وهو هدف هذا الفصل) هو أنّ التّحليل الصوري لأنماط استراتيجية تقديم النفس الإيجابي المختلفة المقدّمة آنفًا يسلط الضّوء على سلسلة من التضمينات السياسية التي لا يمكن وصفها بسهولة في التّحليل الدّلالي (تحليل المضمون الدّلالي)؛ لأنّها تتطلب المعرفة السياقية التفصيلية للوضع السياسي الرّاهن في إسبانيا والعالم (وهنا يتمثل بالأزمة العراقية)، على الصعيد الدولي والوضع التواصلي والسياسي في جلسة البرلمان الإسباني عند تقديم الخطاب، على الصعيد المحلي، وهناك طرائق ومستويات متعددة لـ"فهم" هذا الخطاب، ومنها ما يتعلّق بمخاوف أزنار سياسيًّا، ولماذا نجد لكلّ خطوة من خطابه وظيفة أو هدفًا سياسيًّا محدّدًا جدًّا، ويتمّ فهم هذه الوظائف أو الأهداف وإدراكها من جميع المشتركين المثقفين سياسيًّا كما هي، ونادرًا ما تُفسّر وتُوضّح بل تُجسّد في التضمينات السياسية التي يتوصّل إليها المشتركون أو يستنتجونها في كلّ نقطة من نقاط الخطاب السياسي.

استراتيجية تقديم الآخرين سلبًا

عادة ما تتّحد استراتيجية تقديم النفس إيجابًا باستراتيجية تقديم الآخرين سلبًا أو استراتيجية الانتقاص من الآخرين ضمن الخطاب السياسي وصنوف الخطابات الأيديولوجية الأخرى، وذلك تبعًا لقواعد الاستقطاب المجموعاتي النفسي- الاجتماعي لمجموعتي الدّاخل والخارج المعروف؛ لذلك تُعدّ استراتيجية الانتقاص من "العدو" خطوة مهمة في الخطب السياسية الهادفة إلى تبرير الحرب أو تسويغها، كما ظهر في خطب بوش وبلير وأولئك الذين يدعمونهم في حرب العراق في العام ٢٠٠٣، بالرّغم من أنّ صدّام حسين كان الحليف الأوّل للغرب وأميركا في حرب الثماني سنوات ضدّ إيران، فقد انقلبت الصورة بعد احتلاله الكويت في العام ١٩٩١، وصُوِّر صدّام كأنّه العدو الشرير والوغد الأوّل في الأوساط السياسية والإعلامية على حدٍّ سواء (*Martín Rojo*، ١٩٩٥)؛ لذا ليس من المستغرب أن يصبح صدّام حسين المارق الأوّل بالنسبة إلى بوش وشركائه في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول والدّعوة إلى محاربة "الدول المارقة" و"الإرهاب العالمي"، لا سيّما أن أميركا لم تتمكن من الإمساك بأسامة بن لادن.

هذه النقطة واضحة تمامًا شأنها شأن الخلفيات والتشريعات الأخرى للحرب ضدّ العراق التي تؤدّي دورًا في خطابات حلفاء الولايات المتحدة، وتحديدًا المملكة المتحدة وإسبانيا؛ لذا من المتوقع أن يكون أسلوب الانتقاص من قدر صدّام حسين واضحًا في خطب أزنار، والأكثر من ذلك تُعدّ مثل هذه الحجج والمبررات قويّة ليس لأنّ صدّام حسين كان - من دون شك - دكتاتورًا يقمع شعب العراق بوحشية وقسوة فحسب، ولكن - أيضًا - لأنّ

مثل هذه الحجج والمبررات قد تمثّل تحدّيًا للمعارضة اليسارية التي لم تكن موافقة على الدخول في حرب العراق؛ لذا يتفق سحق صدام تمامًا مع المنظور الإنساني للتيار اليساري، ومن ثم هي خدعة سياسية محنّكة استراتيجيًا للحدّ من المعارضة، فإذا كانت الحرب ضدّ صدام حسين غير مبررة شرعًا وقانونًا، فهناك ما يبررها، وهو الجانب الإنساني البحت، وفضلاً عن ذلك هنالك التّهديد الذي تمثّله أسلحة الدّمار الشّامل.

وكما نعلم، فحتى لا تُنتهك المعاهدات القانونية الدولية لم يكن الدّافع الرّسمي للحرب – كما زعم أزنار– هو أنّ صدّام حسين دكتاتور أو منتهك لحقوق الإنسان في العراق، بل كان الدافع أنّه يمثّل تهديدًا للمجتمع الدّولي لامتلاكه أسلحة الدّمار الشّامل المزعومة، وهذا مبرر منطقي لحرب العراق، وأفضل من خوض الحرب تحت غطاء أنّ صدّام حاكم مستبد من وجهة نظر أميركا وحلفائها؛ لأنّ هنالك عددًا من الأنظمة الدكتاتورية الأخرى والحُكّام المستبدين الآخرين في منطقة الشّرق الأوسط.

وليس من المستغرب أن نجد أزنار يؤكّد الخصائص السلبية للعدو، صدّام حسين، كما هو ملاحظ في المقطع الآتي:

(٩) أنّ نظام صدّام حسين هو نظام إرهابي، لم يتردّد في استعمال أسلحة الدّمار الشّامل في الحروب التي شنّها ضدّ جيرانه وضدّ شعبه.

ومن الجدير بالذّكر أنّ تحليل هذا المقطع وغيره من مقاطع خطاب أزنار يتفق مع تحليلاتنا السابقة بشأن البلاغة في الخطاب السياسي بوجه عام وبشأن صدّام حسين بوجه خاص، ولذلك لا نحتاج إلى الخوض في تلك التفصيلات مرّة أخرى في هذا الفصل.

ونجد في هذا المثال أنماطًا معتادة من صيغ المبالغة، ومجموعة من صيغ النّفي الشخصي والجمعي، والصّفات ذات المضمون السلبي وغيرها من الأنماط الأخرى، فضلاً عن بعض العبارات أو الكلمات المحدّدة، كـــ"الإرهاب"، و"أسلحة الدّمار الشّامل".

والنّقطة الرّئيسة من تحليلنا لهذه الأمثلة ليست مجرد وصف بلاغة الخطاب السياسي وإضفاء الشرعية عليه، ولكن - أيضًا- دراسة بعض "الوظائف السياقية" لهذه الاستراتيجيات في الوضع السياسي الرّاهن والعملية السياسية، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يبدو من الملائم والضروري الآن تكرار وتأكيد أنّ صدّام حسين هو رجل سيّئ للغاية؟ وليس هناك خلاف بشأن هذه النقطة على الإطلاق بالنسبة إلى المعارضة أو الرّأي العام عمومًا؛ لذلك ليست هناك حاجة أو مبرر إلى أيّ نمط من أنماط الإقناع هنا، إذًا فما التضمينات السياسية للانتقاص من صدّام حسين هنا؟ دعونا نبين بعضًا منها:

- إذا كانت المعـــارضة الاشتـــراكية (ومعظمها مـــن الحزب الاشتراكي) لا تريد الحرب ضدّ صدام حسين، إذًا فهي في الواقع ألعوبة في يد صدّام حسين، إنّنا – جميعًا – نعرف أنّ صدّام دكتاتور مروّع، ومع ذلك فإن المعارضة تدعمه إلى الآن، حتّى لو كان مثل هذا الدّعم ضدّ مصلحة الشعب العراقي، ومن الواضح أنّ هذا لا يتفق مع القيم الإنسانية والاجتماعية التي تنادي بها المعارضة (الاشتراكية)، فعند عدم دعم الحرب ضدّ صدّام حسين (أي دعم سياساتنا) تخون المعارضة الاشتراكية مبادئها، ومن ثم فهي ليست جديرة بالثقة.

- ومن ناحية أخرى، بما أنّ أزنار يريد دعم التّحالف الذي يريد أن يسحق هذا الدكتاتور الرّهيب صدّام حسين؛ (لأنّه يمثل خطرًا على العالم وشعبه)، فأزنار يقوم بواجبه كرئيس وزراء مسؤول.

- يقوم أزنار بتأكيد موقف حكومته وحزبه كحليف صغير مع الحليف القوي (أميركا) في قضية العراق عن طريق التركيز على وصف مساوئ صدّام حسين التي سلطنا الضوء عليها – أيضًا – من الولايات المتحدة الأميركية، كغزوه الكويت، وخروقاته السابقة لقرارات الأمم المتحدة، وامتلاكه أسلحة الدّمار الشامل المزعومة، وصلته بالمنظمات الإرهابية، ويمكن عدّ ذلك – في حدّ ذاته – سياسة شرعية، ولكنّه يظهر – أيضًا – "التّماثل المجموعاتي" السياسي بين أزنار وبوش، كعضوين سياسيين محافظَين، ولهذا السبب بالذات يتم الإلحاح على *الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان* التي ارتكبها *صدّام حسين* التي من شأنها أن تكون سببًا أكثر منطقيًّا بالنسبة إلى المعارضة.

- يحاول أزنار – عن طريق تأكيد الخطر الذي "يهدّدنا جميعًا" في حال أن يستعمل الإرهابيون أسلحة الدّمار الشّامل، عن طريق صِلاتهم المزعومة بصدّام حسين – أن يظهر شرعية مخاوفه كزعيم مسؤول، ويلمّح في الوقت نفسه تلميحًا سياسيًّا إلى أنّ المعارضة لا تشاركه مثل هذه المخاوف، وبذلك فهي تتجاهل مسؤولياتها الاجتماعيّة.

وهنالك – بالتّأكيد – تضمينات سياسية أخرى لخطاب أزنار، غير أنّ القضية الواضحة هي أنّ ما يقوله أزنار عن صدّام حسين قد لا يُعرب – حقًّا –

عن آرائه الشّخصية أو "الحقيقية" بشأن الدّكتاتور، بل تعبّر عن الاستراتيجية العامّة لإضفاء الشرعية على الحرب ضدّ هذا الطاغية، وهذه التضمينات السياسية لهذا التقديم السلبي للدكتاتور المتمثّل بشخص صدّام حسين ما هي إلا وسيلة يتّبعها أزنار مرّة أخرى لتمثيل موقفه وسياساته إيجابًا، فضلاً عن أنّها تمثيل لحزبه وحكومته، في حين أنّها تحطّ من شأن موقف المعارضة.

ومـــن المنظـــور الأيديولوجي ما كان أزنار ليحقّق مثل هذه الأهداف أو الوظائف السياسية في حال قيامه بوصف انتهاكات حقوق الإنسان الفظيعة التي ارتكبها صدّام حسين ضدّ شعبه؛ لأنّها لا تتفق مع الحجج والمبررات الرئيسة التي قدّمتها أميركـــا، ولا تتفق - أيضًا - مـــع القواعد الدّولية التي لا تسمح بإزالة الطغاة عسكريًا، ومن الطبيعي أن تتفق مع مواقف المعارضة.

وفي الحقيقة قد يُطرح سؤال محرج بهذا الصدد، وهو لماذا قامت الولايات المتحدة الأميركية بدعم صدّام حسين في وقت سابق؟ وغضّ الطّرف عمّا زُوِّد به من غازات سامّة، وغيرها من الأسلحة الأخرى عندما كان هذا الدكتاتور حليفًا لهم ضدّ إيران، وبمعنى آخر فإنّ استراتيجية تقديم الغير سلبًا في الخطاب السياسي ليست مجرد وصف للرجل السّيّئ، بل هي اختيار سياسي تكتيكي يؤكّد كلّ ما هو "سيّئ" وذو علاقة سياسية بالأشياء التي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها في الخطاب السياسي في الوضع الرّاهن، وهنا نجد أنّ تحليل التضمينات السياسية يجعل مثل هذه التبريرات الـــ"تكتيكية" الضمنيّة في الخطاب واضحة لنا.

كان شعار أزنار في تلك المداولة البرلمانية هو "تحقيق السلام مع الأمن" على الوجه العام، وأكّد ذلك وكرّره بعدّة صيغ في خطابه، كما هو موضّح في الأمثلة الآتية:

(٧) أوّلاً، تسعى الحكومة إلى استعادة السّلام وضمان الأمن؛ إذ إنّ تحقيق السّلام مع الأمن هو من مصلحة الحكومة.

(٨) تمنيت لو كنتم تتفقون معي على أنّ اتّخاذ الموقف الحازم لنزع أسلحة العراق في غضون مدّة قصيرة هو الأمر الأكثر مسؤولية، والأكثر منطقية، والأكثر فطنة، والأحكم لضمان السلام والأمن للمجتمع الدّولي، ولبلدنا على حدٍّ سواء.

ونلحظ هنا أنّ الجزء الأوّل من التّعبير الثّنائي: "استعادة السّلام وضمان الأمن" يتوافق مع القيمة العليا التي يشترك فيها كلّ من أزنار ومعظم معارضيه، حتّى أولئك الذين ليسوا من دُعاة السّلام بطبيعتهم، ولكنّهم يعارضون هذه الحرب لأسباب أخرى غير السّلم بحدّ ذاته، ولا يمكن الاختلاف بشأن مثل هذا النّوع من الأهداف والقيم والمبادئ أو مهاجمتها، وما يميّز شعاره ويجعله أكثر أهمية هو الشّطر الثّاني منه "مع الأمن"، بمعنى السلام من دون تحقيق الأمن، ولمثل هذا المفهوم أهمية كبيرة بالنسبة إلى حكومة أزنار المحافظة، وأيضًا في مسائل الهجرة، ويتوافق - أيضًا- مع شعارات مماثلة في أميركا وأوروبا؛ لأنّ قضية الأمن مفتاح السياسة في العالم الغربي بُعيد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، حتّى في المجالات التي ليس لها علاقة بالإرهاب.

ونلحظ التّلاعب بفكر المواطنين ومفاهيمهم في كثير من هذه البلدان ليصدقوا أنّ المجتمع غير آمن على نحو متزايد، ويتم تعبئتهم في بعض الأحيان إلى حدّ دفعهم لتأييد تقليص حقوقهم المدنية أو الحد منها، وتمّ التّركيز على الهجمات الإرهابية بنحوٍ انتقائي سواء في مجال السياسة أم وسائل الإعلام، وذلك للحفاظ على هذا الخوف المستمر بين المواطنين، ولا يتمّ التّركيز على حقيقة أنّ من يموتون بسبب الإرهاب أقلّ كثيرًا ممن يموتون بأسباب أخرى يُمكننا تجنبها وتلافيها بقدر أقل من المال وبقيود أقل على الحرية، وبالطبع بأيديولوجية مغايرة لتلك الأيـــديولوجيـــات والسياسات التي لا تعرف غير لغة الحرب والعسكر؛ لذا إذا قرأنا الشِّعار كما هو مقصود حقًّا، فيكون "ليس السلام (هو الغاية) بل الأمن"؛ ليكون أكثر شفافية، ويمكن عدّه نمطًا آخر من أنماط التّنازل الظاهر ضمن استراتيجيتي التنصل والتنويه؛ إذ إنّ الجزء الأول هو الجزء الذي تتحقق فيه استراتيجية تقديم النفس إيجابًا، عند القول: "نحن نريد السلام"، و"نحن مسالمون"، مقارنة بنظيره المعروف في إنكار العنصرية: "نحن لسنا عنصريين".

أمّا الجزء الثاني فهو الشّرط الأساسي والهدف الرئيس من الخطاب الذي يتوافق مع الاستراتيجية الشاملة لنصّ الخطاب الأنموذجي، والإذعان لحاجات الأمن القومي، وليست هناك حاجة إلى مزيد من التّحليل هنا لتوضيح السبب الذي يجعل الإرهاب يخدم بوش وحزبه وميزانية وزارة الدفاع والشركات العاملة في ميداني الحرب والأمن، ويؤدي تقليص الحريات المدنية؛ لأن عددًا كبيرًا من الكُتّاب والباحثين قد درسوها بالفعل.

وفضلاً عن التحليل الدّلالي والسياسي العام لاستراتيجيتي التنصل والتنويه، نحتاج إلى معرفة ماهية التضمينات السياسية لهذا الشّعار: لماذا! يخدم مثل هذا الشّعار أزنار؟ وكيف؟ وتتّضح لنا الإجابة عن هذا السؤال عند معرفة أنّ الاستراتيجية السياقية الأساسية هنا تهدف إلى تقديم رجل السياسة لنفسه بشكل إيجابي للعامة أو النّاخبين من جهة، وإلى الانتقاص من المعارضة من جهة أخرى، وبالطريقة نفسها يتم توظيف القانون والنّظام كشعارين لمكافحة الجريمة، ولتأكيد القيم المحافظة وتنفيذها، كما يمثل شعار السلام والأمن استجابة لمخاوف الناس الذين يشعرون بعدم الأمان، وبضرورة وجود حكومة قويّة قادرة على توفير الأمن لهم.

ويعرف أزنار وبوش وبلير أنّ معظم المواطنين - مثلهم- ليسوا قلقين فعلاً في مسار حياتهم اليومية بشأن ما يحدث في العراق أو الشرق الأوسط أو بشأن أسلحة الدّمار الشامل، وربّما حتى لانعدام السلام في أي مكان آخر من العالم، ولذلك إذا أرادت السلطة السياسية إضافة الشرعية على سياستها بالدّخول في الحرب، فمن الضروري أن تعتمد المفهوم العام الغامض الذي يهمّ عامّة النّاس بالفعل، كالشعور بالأمن أو عدم الأمن؛ لذا نلحظ في المثال رقم (١٠) أن صوغ هذا الشّعار يبين أنّ أزنار وحكومته لا يريدون السّلام والأمن للعالم فحسب، لكنّهم يسعون جاهدين إلى تحقيق ذلك، إذاً فمن الطبيعي أن يكون التّضمين السياسي هنا: إذا كانت المعارضة لا تريد سوى السلام، فهي لا تقدّم ما يحتاج إليه الناس أكثر، ألا وهو الأمن والأمان، وبهذا يتمكن أزنار من تجريد المعارضة اليسارية من أهليتها وإظهارها كمجموعة تدعو للسّلام فحسب من دون أن تسعى إليه.

وتعمل هذه التّضمينات السّياسية على الصّعيد المحلي والدّولي في آنٍ واحد؛ إذ إنّها ترتبط بالسّياق السياسي المحلي في إسبانيا من جهة والسّياق الدّولي لقضية العراق من جهة أخرى، ويتّضح هذا الارتباط عندما يقوم أزنار بطريقة مباشرة وأحيانًا غير مباشرة بربط قضية العراق وصدّام حسين بالإرهاب الدولي، وقضية الإرهاب الدولي بالإرهاب المحلي المتمثّل في منظمة إيتا، وفي هذا السياق يؤدّي مصطلح "الأمن" الدّور الأكبر والأكثر ملاءمة من دور مصطلح السلام في خطاب أزنار، وكما ذكرنا يؤدّي هذا الشّعار المطروح دورًا سياسيًّا على الصّعيد المحلي، فهو يعمل – أيضًا – وسيلةً لتأكيد الدّور الإيجابي للحكومة المحافظة في الصراع ضدّ منظمة إيتا، كما هو واضح في المقاطع التالية المأخوذة من الخطاب نفسه الخاص بأزنار:

(١٢) (...) هذه الحكومة على استعداد لأن تؤدّي دورًا فعّالاً وإيجابيًّا في هذه الأزمة الدّولية، بالنّظر إلى التّهديد الخطِر الذي يمثله الإرهاب اليوم، لا سيّما إذا تمكنت المنظمات الإرهابية من الوصول إلى أسلحة الدّمار الشّامل.

(١٣) تدرك الحكومة أنّ هناك خطرًا كبيرًا جدًّا وتهديدًا أخطر من الارتباط بين انتشار أسلحة الدّمار الشّامل والإرهاب، أنا أعرف جيّدًا أنّ الحديث عن هذه المخاطر ليس بالأمر السّار، ولكنّني أعرف – أيضًا – أنّنا لا نتحدّث عن شيء خيالي، وشهدنا قبل بضعة أيّام ما حصل في لندن، ومن المؤسف أنّه حصل في برشلونة أيضًا، هناك جماعات إرهابية مستعدّة لشنّ هجمات إرهابية للتّسبب في أكبر قدر من الدّمار، وتمتلك هذه الجماعات ما يكفي لقتل المئات إن لم يكن الآلاف من النّاس، بعد

هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، لا يمكن لأيّ زعيم أو قائد رشيد مسؤول تجاهل هذه الحقيقة حينما يواجه ضميره وبلاده.

(١٤) إنّ مكافحة الإرهاب بدعم من القوى البرلمانية- هو الهدف الرئيس لسياسة إسبانيا الدولية، وأكّدنا - في علاقاتنا الثنائية ولقاءاتنا في جميع المحافل الدولية- حرصنا على مكافحة الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدّمار الشّامل.

(١٥) دفعت إسبانيا بهذه السّياسات قُدمًا، ونحن ننظر بعين الرّضا إلى ما وصلت إليه الحرب ضدّ هذه الآفة الدّولية (الإرهاب)؛ إذ إنّها تمثّل الأولوية في جدول أعمال المجتمع الدولي، حتّى صارت هدفه الرئيس، ونحن نعرف أنّ هذا سيساعدنا - وقد ساعدنا بالفعل - في حربنا ضدّ منظمة إيتا الإرهابية، ونؤمن بأنّ من أهم واجبات إسبانيا تقديم دعمها للبلدان الأخرى التي تعاني من سطوة الإرهاب، وأعتقد أنّ الموقف السلبي تجاه هذه التّهديدات الجديدة هو الخطر الأكبر الذي يواجهنا.

ولا تحتاج هذه الأمثلة إلى مزيد من التّحليل السّياقي والسياسي، فقد صار الإرهاب الدّولي المبرّر الأول والرئيس لاتّباع سياسات بوش وأزنار الأمنية وغيرهما من القادة، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بأسلحة الدّمار الشّامل، بالرّغم من أنّ هذا الأمر وحده قد يعطيهم الشرعية الكافية لحرب العراق، فإنّ أزنار يحتاج إلى أكثر من ذلك ليحصل على الدّعم المحلي لدخول الحرب؛ لذلك يكرّر تأكيده ارتباط إسبانيا بهذا الصراع ضدّ الإرهاب عن طريق بناء علاقة بين الإرهاب المحلي الذي تقوم به منظمة إيتا والإرهاب الدّولي، وبما أنّ الرّأي العام والمعارضة الاشتراكية في إسبانيا

جميعًا تشترك في الأهداف الرئيسة لمكافحة الاغتيالات التي تقوم بها منظمة إيتا، يوظف أزنار هذه القضية استراتيجيًا ليبرّر الصّراع ضدّ الإرهاب الدّولي بتأكيده أنّ هذا الصّراع الواسع يرتبط - أيضًا- بالصّراع الدّاخلي في إسبانيا، ولم تكن هناك أيّة صلة بين الصّراع مع منظمة إيتا وأعمالها بقضية العراق أو بالإرهاب الدّولي، إلا أنّ أزنار يحاول إدماج هذه القضايا جميعًا تحت مظلّة الإرهاب الدّولي؛ لأنّها كلّها ترتبط بمفهوم الإرهاب، وهي خطوة سياسية معروفة يقوم بها أزنار لجرّ إسبانيا إلى الحرب.

أمّا التّضمين السياسي الآخر فهو اتّهام المعارضة بالتّناقض مع نفسها، فإذا كنت ضدّ إرهاب إيتا، يجب عليك - أيضًا - الوقوف مع المعسكر الدّولي في مكافحة الإرهاب الدّولي، ونلحظ في الجملة الأخيرة من المثال رقم (١٥) أنّ أزنار يبيّن هذا التّضمين الأخير بصورة أكثر وضوحًا، عندما يُلمّح بأنّ الخطر يكمن في "عدم" اتّخاذ أيّ فعل، وهنا يقوم أزنار بحركة استراتيجية معروفة ومثيرة للاهتمام لعكس الموقف، عند تأكيده في هذه الفقرة أنّ "السّلم" في مثل هذا الوضع هو المشكلة الرئيسة، وليس "الإرهاب"، أي اللجوء إلى القوّة بهدف توفير الأمان، ونلحظ - أيضًا - أنّ موضوع التّهديدات الإرهابية صار المبرّر الرئيس الـذي لا يحتـاج إلى دليل آخر ولا يمكن الاعتراض عليه في أيّة مناقشة تتعلّق بالحرب، وزيادة الإنفاق الدّفاعي، والانخراط في الحرب أو للحدّ من حقوق الإنسان من أجل تعزيز الأمن في البلاد.

وعندما ضرب الإرهاب الدّولي إسبانيا في مجزرة الحادي عشر من مايو/ آيار ومارس/ آذار من العام ٢٠٠٤، مخلّفًا ١٩٠ قتيلاً في مذبحة قطار مدريد، بدأ أزنار وكأنه قد حصل على "الدليل" الذي يسعى إليه (وهو أنّ

الإرهاب الدولي مرتبط بالإرهاب الدّاخلي في إسبانيا)، ومن المفارقات قيام أزنار مرة أخرى للأسباب المذكورة أنفسها بدمج مفهوم ما يُسمّى بالإرهاب الإسلامي الدّولي وإرهاب منظمة إيتا عندما أراد أن يجعل وسائل الإعلام والجمهور يعتقدون أنّ منظمة إيتا هي التي شنّت هذا الهجوم؛ لسبب واضح جدًا هو أنّ هذا الاعتقاد قد يعزّز سياسة أزنار العدوانية ضدّ منظمة إيتا، وبذلك يحصل على كثير من الأصوات في انتخابات ذلك العام، وبالرّغم من ذلك أظهر الجمهور ووسائل الإعلام استياءهم من هذا التّلاعب الواضح في قلب الحقائق، وحدث هذا قبل يومين من موعد الانتخابات العامة؛ ممّا تسبّب في إقصائه من منصبه، وبغض النظر عن ردّ فعل الجمهور ووسائل الإعلام ما يمكننا استخلاصه من تضمينات أزنار السياسية لخطابه في الخامس من فبراير/ شباط من العام ٢٠٠٣ يُعدّ أمرًا بغاية الأهمية؛ إذ تبين لنا أنّ استراتيجية دعم السياسات الدّولية باعتماد السياسات الدّاخلية، واستراتيجية الفوز بأصوات الناخبين على حساب نزع الشرعية من الخصوم السياسيين؛ هي استراتيجيات حاسمة، ولهذا السبب تهدف استراتيجية أزنار إلى الربط بين منظمة إيتا والتركيز على الأمن القومي، وضرورة شعور المواطنين بالأمان في آنٍ واحد، وفي الواقع هذه هي الاستراتيجية ذاتها التي اتّبعها بوش في الولايات المتحدة الأميركية لإضفاء الشّرعية على حربه ضدّ العراق.

استراتيجيات أخرى

بيّنت الأمثلة المأخوذة من خطاب أزنار بعض الاستراتيجيات المتداول اعتمادها في الخطاب للحصول على الشرعية السياسية، مثل استراتيجية تقديم النفس إيجابًا وتقديم الآخرين سلبًا، فضلاً عن بعض المبادئ الكامنة وراء

التفسير السياقي لهذا الخطاب من قبيل التضمينات السياسية، أمّا الاستراتيجيات الشمولية والموضعية الأخرى لخطاب أزنار فيمكن إيجازها بالآتي:

الاستراتيجية الدّولية

أشار أزنار مرارًا إلى قرارات الأمم المتحدّة والمجتمع الدّولي، أوّلاً: من أجل إضفاء الشّرعية على الحرب ودعمه إيّاها بوصفها الحل الأنسب للعالم أجمع، وبحسب كلام بوش وبلير وشركائهم: "العالم سيكون أفضل وأكثر أمنًا من دون صدّام حسين"، وثانيًا: لإخفاء حقيقة أنّ حرب العراق غير مدعومة من الأمم المتّحدة أو من مجلس الأمن الدّولي، لاحظوا المثال الآتي:

(١٦) منذ بداية هذه الأزمة الأخيرة، حافظت الحكومة على موقفها المتماسك باحترام الشّرعية الدولية، والدّفاع عن مصالح الأمّة، وواجباتها الدولية، في هذا النظام،...

التّضمينات السياسية في هذا المثال واضحة ومباشرة بتأكيد أزنار أنّ سياسة حكومته وأهدافها شرعيّة تمامًا، ولكنّ أهداف المعارضة تتناقض مع الـ"شرعية" الدّولية، وحكومته تفكّر بالمصلحة الوطنية في المقام الأوّل، ومن ثم يصبّ الفعل الدّولي بشأن العراق في مصلحة إسبانيا وشعبها، وهنا يحاول أزنار - مرّة أخرى - التّركيز على أنّ أولئك الذين يعارضون هذه السياسة هم الذين لا يعملون في مصلحة الشعب الإسباني، وفي الواقع، فإنّ هذا

المقطع من خطاب أزنار، وغيره من المقاطع الأخرى، يؤكد أنّ المعارضة تضع نفسها خارج الإجماع الدّولي بموقفها المعارض هذا، وهذه الخطوة معروفة لقلب الحقائق، يعتمدها أزنار عندما يكون مدركًا أنّ سياسة الحرب التي يتّبعها هو وبوش باتت مدينة عالميًّا تقريبًا، ولذلك يُعدّ دعمه لقرارات الأمم المتّحدة مجرّد كلام سياسي ليست له أيّة فائدة، وأنّ إلحاحه - في الوقت ذاته - على مصالح الأمّة هو بهدف تجنّب أيّ انتقاد قد يوجّه إليه من حزبه شخصيًّا، الذي يرى أنّ الموقف "الأممي" قد يتعارض مع الموقف "الوطني"، بالنسبة إلى اليمينيين، وقد يتعارض مع مصالح الشّعب بالنسبة إلى اليساريين.

لعبة الأرقام

تُعدّ لعبة الأرقام إحدى الاستراتيجيات البلاغية المعروفة في الخطاب السياسي، وهي - عادة - ما تُعتمد في الخطابات المناهضة للهجرة؛ إذ تؤدّي الأرقام في خطاب أزنار عددًا من الأدوار، فقد تُوظّف لنقل الموضوعية والدّقة، ومن ثم المصداقية، وعلى وجه التّحديد لتأكيد حقيقة عدم امتثال صدّام حسين للقرارات الدولية، وعادة ما تُوظف لعبة الأرقام كخطوة خطابية بلاغية للتأكيد والمبالغة، كما هو واضح في المثال الآتي:

(١٧) لم يبلّغ العراق عن غاز الأعصاب (*VX*) الذي أنتجه ولم يعلن.. (تعلو الضوضاء)، بل لم يُفسّر كيف اختفى ١٠٠٠ طن من المواد الكيميائية التي احتفظ بها بعد انتهاء الحرب مع إيران، لم يبلغ عن ٦,٥٠٠ قذيفة محمّلة برؤوس كيميائية، ولم يثبت تدمير ٨,٥٠٠ لتر من الجمرة الخبيثة، ولم يتوقف عن إنتاج الصّواريخ التي يبلغ مداها أكثر من

١٥٠ كيلو متر؛ بل لم يكشف عن مصير ٣٨٠ قاذفة صواريخ متحركة مصممة لحمل رؤوس كيميائية هُرّبت إلى البلاد قبل شهر، الشّهر الماضي.

ذكر أزنار كثيرًا من الأرقام في هذا المثال، ودقّة هذه الأرقام ليست مهمّة جدًا، فبعد أسابيع من احتلال العراق لم يتم العثور على شيء يدلّ على أنّ هذه الأرقام كانت دقيقة أو حتّى قريبة من الصّحّة، وهذا يعني أنّ هذه الأرقام كانت إمّا افتراضية وإمّا أرقامًا لمواد كيميائية غير محظورة، اعتمد أزنار لعبة الأرقام هنا كتضمين سياسيّ الغاية منه تحقيق بلاغة الموضوعية والمصداقية؛ إذ يحاول أزنار أن يُظهر نفسه بأنّه مطّلع تمام الاطّلاع على الحقائق، وأنّه أدّى واجبه بهذه الأرقام، وفي هذه الحال لا تستطيع المعارضة الوقوف ضدّه؛ لأنها لا تستطيع توظيف هذه الأرقام لدعم سياستها المسالمة، ويوظّف أزنار هذه الأرقام أيضًا كـ"حقائق" و"أدلة" على شخصية صدّام حسين السيّئة، ما يُعدّ مبرّرًا لشرعية دعم حرب العراق.

وتمثّل استراتيجية لعبة الأرقام مثالاً آخر لاستراتيجية الخطاب السياسي التي يمكن أن تُسمّى بالاستراتيجية "الحقائقية"؛ إذ تؤدّي هذه الاستراتيجية دورًا مهمًّا في عملية التّبرير والتشريع، فضلاً عن دورها الفعّال في التفاعل السّياقي السياسي، للإشارة إلى الحقيقة والدّقة، ومن ثم الكفاءة والمصداقية للخطاب السياسي، ولا تُعدّ هذه الحقائق مهمّة هنا، ولكن وجودها يجعل الحجّة السياسية مقنعة وذات مصداقية، وينطبق الشيء نفسه على الخطاب الإعلامي.

إجماع الرّأي

تُعدّ خطوة إجماع الرّأي (توافق الآراء) استراتيجية سياسية معروفة جدًا، عن طريق تأكيد أو طلب أن تكون السياسات مستقلة وتصبّ في المصلحة الوطنية، ومن ثم يتوجب على الأحزاب المعارضة أن تدعمها، يعتمد أزنار هذه الخدعة لتأكيد أهمية الإجماع على قرار الأمم المتحدة ذي الرقم ١٤٤١، الذي طالب بالدّعم لاتّخاذ إجراءات ضدّ العراق، وكما هو الحال بالنسبة إلى سياسات الهجرة في كلّ من إسبانيا أو الدّول الأوروبية الأخرى؛ عادة ما تستدعي "التهديدات" الآتية من الخارج توافقًا وطنيًّا، وهذا ما يحدث هنا أيضًا عندما يطالب أزنار بالوحدة الوطنية في الحرب ضدّ الإرهاب، ويتلخص التّضمين السياسي لهذا الخطوة البلاغية بأنّ المعارضة لا تقدّم الدّعم الكافي لسياسات الحكومة؛ لذا تقف ضدّ المصلحة الوطنية، وضدّ الإرادة السياسية للبلد، ومن ثم تضعف الثقة بالمعارضة.

وهناك خطوة بلاغية أخرى وهي أقوى بعض الشيء من الخطوة الأولى، ألا وهي استراتيجية الضّرورة، عندما يقول أزنار: نحن لا نملك خيارًا آخر إلا الوفاء بالتزاماتنا الدّولية، هذه استراتيجية دلالية معروفة جدًّا وفعّالة تُعتمد عادة للتبرير وتقديم الحجج من أجل كسب الشّرعية لفعل ما، وهي - أيضًا- تحمل في طيّاتها تضمينًا سياسيًّا آخر، هو أنّ أزنار يأخذ على عاتقه "الالتزامات الدّولية"، وبذلك فهو رجل الدّولة الشريف المسؤول، في حين أنّ المعارضة "المسالمة" لا تقوم بذلك.

وأخيرًا، هنالك الكثير من الخطوات الاستراتيجية الأخرى في خطاب أزنار، لها تضمينات ومدلولات سياسية مماثلة؛ لذلك نكتفي بالأمثلة المذكورة آنفًا؛ لأنّها كافية لتوضيح طبيعة البلاغة الحربية وإضفاء الشرعية على حرب العراق، ولتفسير أهمية مفهوم التّضمين السياسي.

ملاحظات ختاميّة

بالرّغم من عدم تمكننا من الإشارة في هذا الفصل إلى جميع الخطوات والبُنى والاستراتيجيات التي تميّز بها خطاب أزنار البرلماني بشأن العراق، نستطيع أن نوجز أهم الخصائص الرئيسة لخطابه هذا، بصورة عامة يُعدّ خطاب أزنار مثالاً كلاسيكيًا على بلاغته الحربية من حيث الآليات والاستراتيجيات الكلاسيكية المتداولة كثيرًا في الخطابات المعدّة لحشد الدّعم الجماهيري لإضفاء الشرعية الدّولية على خوض حرب ما، بمعنى أنّ معظم الخطوات أو الآليات الخطابية هنا تتوافق – تمامًا– مع استراتيجيات النّصّ والحديث السياسي والأيديولوجي التي ذكرناها في الفصول الأولى من هذا الكتاب، كاستراتيجية تقديم النفس إيجابًا وتقديم الآخرين سلبًا، فضلاً عن عدد من الخُدع والتكتيكات السياسية البلاغية المألوفة في حَبك الخطاب الجدلي، *كاستراتيجية* الحقائق والأرقام وسياسة إجماع الرّأي وأسلوب الموازنات ومفاهيم الضرورة وآليات التبرير لربط الفعل السياسي بالحدث السياسي الرّاهن، وغيرها من البلاغات السياسية الأخرى التي تؤدّي إلى *حبك* النّصّ وتنظيمه وترابطه.

مع ذلك فإن الأكثر أهمية من الناحية النظرية هو مفهوم "التضمينات السياسية" التي تُبنى على الاستدلالات الناتجة من اندماج المعارف السياسية العامّة ونماذج الوضع السياسي الرّاهن، وبالنسبة إلى إسبانيا فإن ذلك يعني أنّ المشتركين في إنتاج هذا الخطاب وفهمه يحتاجون إلى تبادل المعارف بشأن الوضع السياسي الرّاهن في إسبانيا كما هو ممثل في نماذجهم العقلية العَرَضية، فضلاً عن الحاجة إلى تبادل النماذج السّياقية التي تتحكّم في

خطاب أزنار، بما فيها المكان والزّمان والمشتركون وأهدافهم.. وغير ذلك، هذه التّضمينات السياسية هي "النص–التحتي *subtext*" للخطب، والطّريقة التي يريد بها أزنار أن يُفهِم جمهوره الخطاب، وتحدد هذه التضمينات السياسية – أيضًا– "المهام" السّياسيّة للخطاب في العملية السياسية، وتركّز على دور أزنار بوصفه رئيسًا للوزراء وزعيمًا للحزب الحاكم، فضلاً عن شرعية حكومته وسياساتها الدّولية، وفي الوقت نفسه تؤدّي هذه التّضمينات دورًا في الانتقاص من مصداقية المعارضة ومهاجمتها في المجال السّياسي العام، وأخيرًا يُعدّ التّحليل السياسي لهذا الخطاب إسهامًا فعّالاً في دراسة وظيفة الخطاب السياسية في العملية السياسية.

الفصل التاسع

الخطاب والتلاعب

توطئة

هناك عددٌ من المفاهيم المهمّة في تحليل الخطاب النقدي تتطلب اهتمامًا خاصًّا؛ لأنّها تعبّر عن سوء توظيف السّلطة الخطابية، ويُعدّ مفهوم التّلاعب أحد هذه المفاهيم، وبالرّغم من أنّه غالبًا ما يُوظّف بطريقة انطباعية، فإنــــه لا توجد نظرية منهجية تُعنى بالبُنى والعمليات التي ينطوي عليها مفهوم التلاعب، وسأقوم في هذا الفصل بدراسة بعض خواص التّلاعب في الخطاب السياسي ضمن إطار "التثليث" الذي يربط الخطاب والإدراك والمجتمع ربطًا واضحًا لا لبسَ فيه (*Van Dijk*، ٢٠٠١)، وللمقاربة التحليلية للخطاب ما يبرّرها في تحليل عمليات التّلاعب في الخطاب، وذلك: أوّلاً: لأنّ معظم عمليات التلاعب تحدث في النّصّ والحديث، وثانيًا: لأنّ الذين يتم التلاعب بهم هم بشر، ويحدث هذا – عادةً – عن طريق التّلاعب بـــ"عقولهم"؛ لذلك يستطيع التّحليل الإدراكي تسليط الضوء على عمليات التّلاعب، وثالثًا: لأنّ عملية التّلاعب هي نمط من أنماط التّفاعل – الكلامي، ونظرًا لأنّها تنطوي على السّلطة وسوء توظيفها، يُعدّ المنهج الاجتماعي أمرًا في غاية الأهمية بهذا الخصوص.

لقد دافعت في عدّة مناسبات عن أنّ إطار "التثليث" هو واحد لا يمكن تجزئته إلى جزء أو جزأين (راجع، *Van Dijk*، ١٩٩٨، ٢٠٠١)، وبالرّغم من أهميّة المناهج الاجتماعية والتفاعلية والخطابية، سنقوم بإثبات أنّ البعد الإدراكـــي يتمتع بالقدر ذاته من الأهمية أيضًا؛ لأنّ عميلة التّلاعب تنطوي – دائمًا – على أحد أنماط التّلاعب العقلي.

وأنا لا أتعامل هنا مع شكل "التّلاعب ***manipulation***" المستخدم في علم الفيزياء، وعلوم الحاسوب، وعلم الطب أو المعنى العلاجي، وغيرها من المعاني المشتقة من كلمة "تلاعب" التي تشير إلى تحريك الأشياء بأيدي الشخص، لكنني أتعامل مع الشكل "التّواصلي" أو "الرّمزي" لـــ"التّلاعب" بوصفه عملية تفاعليّة، كتلاعب الساسة أو وسائل الإعلام بالمصوتين (في الانتخابات) أو القُرّاء عن طريق توظيف مؤثّرات خطابيّة معيّنة.

تحليل المفاهيم

قبل أن نبدأ بالتّقديم النّظريّ وتحليل بعض الأمثلة؛ علينا أن نكوّن صورة واضحة عن هذا النّوع من التّلاعب الذي نروم دراسته، وكما بيّنا آنفًا أنّ المقصود بالتّلاعب – هنا – هو الممارسة التّواصلية والتّفاعلية التي تمكّن المتلاعبَ من السّيطرة على الآخرين، وعادة ما تكون هذه السيطرة رغمًا عن إرادتهم أو ضدّ مصلحتهم، ولمفهوم التّلاعب – ضمن التوظيف اليومي – تداعيات سلبيّة، فقد يكون "التّلاعب ممارسة سيّئة"؛ لأنّ مثل هذه الممارسة تنتهك المعايير والقيم الاجتماعية.

ينبغي لذلك أن يُؤخذ في الحسبان – على مدار هذا الفصل– أنّ "التّلاعب" عنصر خاصّ بالمراقبين السياسيين أو المحلّلين النقديين، وليس – بالضرورة– أن يكون خاصًّا بالمشتركين؛ لأنّ من يوظّف هذا النّوع من اللغة نادرًا ما يسمّون أو يعدّون خطاباتهم "متلاعبة"، وكما هو الحال أيضًا بالنسبة إلى الخطاب العنصريّ، ويعني هذا أن أحد أكثر المبادئ شهرة في بعض أشكال المنهجية الإثنية، وتحليل المحادثات (أقصد: وضع فئات صريحة للأفراد) لا تكون دائمًا منهجية مفيدة في كثير من المقاربات النقدية، وقد يجعل هذا دراسة الممارسات الخطابيـــة القائمة علـــى التّحيّز بين الجنسين أو العنصريّة أو الخطابات "المتلاعبة" دراسة نقدية أمرًا مستحيلاً.

ولا يرتبط مفهوم التلاعب بالسلطة فحسب، بل – أيضًا– بسوء توظيف السلطة، أي "الهيمنة"، وبنحوٍ أكثر تحديدًا، ينطوي التّلاعب على ممارسة نمط من أنماط النفوذ غير الشرعي عن طريق الخطاب، فالتّلاعب يجعل الآخرين يعتقدون أشياء تصبّ في مصلحة المتلاعب أو يفعلونها، وتكون ضدّ المصالح المفضلة للمتلاعَب بهم (للمزيد من المعلومات عن دراسات الخطاب والشرعية، راجع، *Chouliaraki*، ٢٠٠٥؛ *Martín Rojo* و *Van Dijk*، ١٩٩٧).

ومن منظور سيميوطيقي أوسع للتلاعب، فإنه يمكن تحقيق هذا النّفوذ غير الشرعي، عن طريق الرّسوم والصّور والأفلام وغيرها من الآليات الفنية الأخرى (*Van Leeuwen*، ٢٠٠٥)، وفي الواقع فإن معظم أنماط التّلاعب التواصلي المعاصرة كما توجد في وسائل الإعلام مثلاً، هي أنماط متعددة العلامات، وأفضل مثال – على ذلك– هي الإعلانات (*Day*، ١٩٩٩؛ *Messaris*، ١٩٩٧).

وبغض النّظر عن التّداعيات السلبية لمفهوم التّلاعب؛ من الممكن أن يُعدّ التّلاعب عملية إقناع مشروعة، إذا كان يفتقر أو لم يعمل وفقًا لتحقيق المصلحة الذاتية للمشترك أو لمصلحة المجموعة (راجع، *Dillard* و *Pfau*، ٢٠٠٢؛ *O'Keefe*، ٢٠٠٢)، ويكمن الاختلاف الحاسم في هذه الحالة في أنّ المتلقين يكونون أحرارًا في الاعتقاد أو التّصرف كما يشاؤون؛ إذ إنّ لهم الحرية بقبول الطرح الذي يقدّمه القائم بالإقناع أو رفضه، أمّا في عملية التلاعب فالحال مختلفة؛ إذ لا يؤدّي المتلقــون - عــادةً - دورًا إيجــابيًّا ولا يمكنهم التفاعل بالخطاب؛ لأنّهم ضحايا عملية التلاعب، وتحدث النتيجة السلبية للخطاب المتلاعب - عادةً - حينما لا يتمكن المتلقون من فهم النوايا الحقيقية أو معرفة جميع العواقب المترتبة على المبادئ أو الأفعال التي ينادي بها المتلاعب أو رؤيتها، ويحدث هذا خاصة عندما يفتقر المتلقون إلى المعرفة التي يمكن توظيفها لمقاومة التلاعب (*Wodak*، ١٩٨٧)، ومن الأمثلة المعروفة على ذلك: الخطاب الحكومي أو الإعلامي الدائر عن الهجرة والمهاجرين، الذي يرمي - عادة - إلى إقناع عامة الشعب بأنّ المهاجرين هم سبب الحالــة السيئة للاقتصاد، كالبطالة مثلاً، وليست سياسات الحكومة (*Van Dijk*، ١٩٩٣).

ومن الواضح أنّ الحدّ الفاصل بين عمليتي التلاعب (غير المشروع) والإقناع (المشروع) غامض، ويعتمد على السياق، فمن الممكن أن تؤدّي رسالة معيّنة دورًا مهمًّا في التّلاعب ببعض المتلقين لها، ولكنّها لا تستطيع أن تؤدّي الدّور نفسه مع متلقين آخرين، وربّما يكون المتلقون أنفسهم عرضة للتلاعب بمرورهم في ظروف مختلفة وحالات عقلية معيّنة، وهلّم جرًا.

وهنالك عدد من أنماط الإقناع التجاري أو السياسي أو الدّيني الذي قد يكون مشروعًا من النّاحية الأخلاقية، ولكن قد يشعر النّاس بأنّه تم التلاعب بهم عن طريقه، أو قد يحكم المحلّلون الناقدون على مثل هذا التّواصل بأنه يهدف إلى التلاعب بالناس؛ لذلك سنقوم – هنا – بافتراض أنّ العنصر المهم في هذا الصدد هو أنّ عملية التلاعب تتم عندما يتصرف الناس رغم إرادتهم وضدّ مصلحتهم فحسب، أي حين تصبّ عملية التّلاعب في مصلحة المتلاعب ذاته.

سأقوم هنا بالتعامل مع المفهوم النظري للتلاعب الخطابي، ذي الإطار الشّامل متعدّد التّخصصات الذي قمت بتوظيفه طوال العقد الماضي، معتمدًا على "مقاربة التثليث" الاجتماعي والإدراكي والخطابي (راجع، ***Van Dijk***، ١٩٩٨، ٢٠٠١)، وهذا يعني أنّ التلاعب ظاهرة اجتماعية خاصة؛ لأنّه ينطوي على سوء توظيف السلطة والتفاعل بين المجموعات والفاعلين الاجتماعيين في المجتمع، وهو – أيضًا – ظاهرة إدراكية؛ لأنّ التّلاعب ينطوي – دائمًا – على تلاعب بعقول المشتركين، فضلاً عن أنّه ظاهرة خطابية – دلالية – سيميائية؛ لأنه يمارس عبر النّصّ والحديث والرّسائل المرئية والمسموعة، وكما ذكرنا، لا يمكن تقليص هذه المقاربة ثلاثية الأبعاد، ويجب العمل بهذه المقاربات الثلاثة وفق نظرية متكاملة تحدّد – أيضًا – الارتباط الواضح بين أبعاد عملية التّلاعب المختلفة.

التّلاعب والمجتمع

تُعدّ دراسة البيئة الاجتماعية مهمّة جدًّا لفهم الخطاب التلاعبي وتحليله، فقد بيّنا أنّ إحدى خصائص التّلاعب التي تميّزه من الإقناع هي انطواؤه على

السلطة والهيمنة، ويتطلب تحليل هذا البعد من السلطة توضيح نوع السيطرة التي تمارسها بعض المجموعات الاجتماعية أو الفاعلون الاجتماعيون على مجموعات أو مجتمعات أخرى (*Clegg*، ١٩٧٥، *Luke*، ١٩٨٩؛ *Van Dijk*، ١٩٨٩: *Wartenberg*، ١٩٩٠)، وافترضنا - أيضًا - أنّ هذه السلطة هي سيطرة عقلية في المقام الأول، تسيطر على معتقدات المتلقين لها، ومن ثم تسيطر - بنحوٍ غير مباشر- على سلوك المتلقين وأفعالهم التي تعتمد على المعتقدات المتلاعَب بها.

ويحتاج الفاعلون الاجتماعيون إلى تلبية حاجات الآخرين الشخصية والاجتماعية لكي يتمكنوا من السيطرة عليهم اجتماعيًّا، ويقتصر تحليلنا في هذا الفصل على دور العناصر الاجتماعية في عملية التّلاعب، ولن نتناول تأثير العوامل النفسية، كالصفات الشخصية والذّكاء والتعليم، وما إلى ذلك، وبمعنى آخر لا يُعنى التحليل في هذا الفصل بما يُسمّى بـــ"الشّخصية المتلاعبة" أو بالطريقة الشّخصية الخاصّة التي يتمكن - عن طريقها - الناس من التّلاعب بالآخرين.

وتُصاغ الظروف الاجتماعية لسيطرة التلاعب، على المستوى الكلّي (الأكبر) للتّحليل، وفقًا لعضويّة المجموعة والوضع المؤسّساتي والمهنة والموارد الرّمزية أو المادية وغيرها من العوامل التي تحدّد سلطة المجموعات وأفرادها، ولهذا يتمكّن الوالدان من التّلاعب بأبنائهم بسبب موقع القوّة والسّلطة الذي يتمتع به ضمن الأسرة، ويتمكّن الأساتذة من التّلاعب بالطلبة بسبب موقعهم المؤسساتي أو المهني وبسبب معرفتهم أيضًا، وهو شيء صحيح بالنسبة إلى الساسة الذين يتلاعبون بالناخبين، والصحفيين الذين

يتلاعبون بمتلقي خطابهم الإعلامي أو الزّعماء الدينيين الذين يتلاعبون بأتباعهم، وذلك لا يعني أنّ الأبناء لا يمكنهم التلاعب بوالديهم أو الطلاب بأساتذتهم، ولكن قد يحصل مثل هذا التلاعب ليس بسبب موقع القوّة الذي يتمتعون به، بل لأنّه يُعدّ نمطًا من أنماط المعارضة أو الانشقاق أو الظروف، وذلك بالاعتماد على الصفات الشخصية للمتلاعِب والمتلاعَب به.

وهنا صار واضحًا أنّ التّلاعب الاجتماعي الذي ندرسه في هذا الفصل يُعرف وفقًا للهيمنة الاجتماعية واستمرارها في الحياة اليومية، بما في ذلك الخطاب، ونحن هنا نهتم بالتلاعب الذي بين المجموعات وأفرادها أكثر من اهتمامنا بالتلاعب الشخصي للفاعلين الاجتماعيين فرديًا.

ويتطلّب تحليل الهيمنة - بوصفها سوء توظيف السلطة - مدخلاً خاصًا إلى الموارد الاجتماعية النادرة أو السيطرة عليها، ويُعدّ المدخل التفضيلي إلى وسائل الإعلام والخطاب العام أحد هذه الموارد المشتركة بين أفراد النُخبة "الرّمزية"، كالسّاسة والصحفيين والعلماء والكُتّاب والمعلمين وغيرهم (*Van Dijk*، ١٩٩٦)، ومن الطبيعي أن المرء بحاجة إلى الوصول إلى أحد أنماط الخطاب العام - مثل المداولات البرلمانية والأخبار ومقالات الرّأي والكتب المدرسية والمقالات العلمية والرّوايات والبرامج التلفازية والإعلانات والإنترنت وغيرها - لكي يتمكن من التلاعب بعدد كبير من الآخرين عن طريق النّصّ والحديث، وبما أنّ مثل هذا المدخل أو السيطرة يعتمدان على - ويتكونان من - سلطة المجموعة (المؤسساتية، والمهنية، وغير ذلك) يُعدّ الخطاب العام - في الوقت نفسه - وسيلة للاستمرار الاجتماعي لمثل هذه السلطة، فعلى سبيل المثال، يستطيع الساسة ممارسة

سلطتهم السياسية بواسطة الخطاب العام، الذي يمكّنهم من التأكيد والاستمرار بسلطتهم السياسية، وينطبق الشيء نفسه على الصحفيين وأساتذة الجامعات ومؤسساتهم وغير ذلك.

وهنا نلحظ أنّ التّلاعب هو إحدى الممارسات الخطابية الاجتماعية للمجموعات المهيمِنة التي ترمي إلى استمرار سلطتها، ويمكن لهذه المجموعات المهيمِنة القيام بذلك بعدّة طرائق، كالإقناع وتقديم المعلومات والتعليم والتوجيه التربوي وغيرها من الممارسات الاجتماعية الأخرى التي ترمي إلى التأثير في معارف المتلقين ومعتقداتهم وأفعالهم.

ورأينا أنّ بعض هذه الممارسات الاجتماعية قد تكون مشروعة تمامًا، كما هو الحال عندما يقدّم الصحفيون أو الأساتذة معلومات لجمهورهم، وهذا يعني أنّ التلاعب - وفقًا لما أوضحنا من خصائصه السلبية - يصنف على أنه ممارسة اجتماعية غير مشروعة؛ لأنّه ينتهك القواعد أو المعايير الاجتماعيـــة العامّة، ونحـــن نقـــوم بتعريف جميع أنماط التواصل والتفاعل أو الممارسات الاجتماعية الأخرى التي تصبّ في مصلحة طرف واحد فحسب، وتكون ضدّ المصالح المُفضلة لدى المتلقي، بأنّها ممارسات غير مشروعة.

ويعبّر هذا التعريف عن الأسس الاجتماعية والقانونية والفلسفية للمجتمع الديمقراطي، فضلاً عن المبادئ الأخلاقية للخطاب والتفاعل والتواصل (راجع، *Habermas*، ١٩٨٤)، وتُعدّ مناقشة هذه المبادئ، وتفسير أسباب التّلاعب غير الشرعي؛ خارج نطاق دراستنا في هذا الكتاب، وكما ذكرنا سابقًا نفترض أنّ التلاعب غير مشروع؛ لأنّه يقوم بانتهاك الحقوق

الإنسانية أو الاجتماعية لأولئك الذين يُتلاعَب بهم، ولكن ليس من السهل معرفة المعايير أو القيم المنتهَكة على وجه التّحديد.

ويمكننا تصور أنّ المتلقين يطّلعون دائمًا على أهداف المتحدّث أو نواياه، وبالرّغم من أنّ مثل هذا التّصور صعب جدًّا؛ لأنّه - في كثير من أنماط التّواصل والتفاعل - لا يُعرَب عن النوايا والأهداف بصراحة أو بوضوح، بل تُنسب سياقيًّا إلى المتحدثين من المتلقين (أو المحلّلين) على أساس القواعد العامّة للخطاب والتفاعل.

وفي الحقيقة يمكننا - أيضًا - طرح مبدأ الأنانية (الأنا) الاجتماعي، القائل: إنّ كل أنماط التّفاعل أو الخطاب تميل إلى إنّ تصبّ في مصلحة المتحدّثين، وهذا يعني أنّ معايير الشرعية يجب أن تُصاغ ضمن حدود أخرى، كما نوهنا آنفًا؛ إذ يتم تعريف الشرعية على أساس احترام حقوق المتلقين ومصالحهم، إذًا التلاعب عمل غير مشروع؛ لأنّه ينتهك حقوق المتلقين، وهذا لا يعني أنّ جميع أنماط التواصل يجب أن تصبّ في مصالح المتلقين؛ لأنّ كثيرًا من أنماط التّواصل أو أفعال الكلام ليست كذلك، كما هو الحال بالنسبة إلى الاتّهامات والطلبات والأوامر، وهلّم جرًّا.

وإحدى المقاربات الأكثر تداولاً في التّعامل مع هذه الأعراف والمعايير والمبادئ هو منهج "ثوابت المحادثة" الذي استنبطه جريس (*Grice*، ١٩٧٥)، التي تتطلب أن تكون الإسهامات في المحادثات صادقة وذات صلة بالموضوع وتامّة نسبيًّا، وهلم جرا، ومع ذلك نجد أنّه في أنماط الحديث والنّصّ الفعلي غالبًا ما يصعب تطبيق هذه الثوابت، فالنّاس تكذب، الشيء

الذي لا يُعدّ - دائمًا- أمرًا خاطئًا، وأحيانًا قد يتكلّم الناس عن نصف القصة أو الحدث لأسباب كثيرة مشروعة أو غير مشروعة، وتُعدّ التبريرات المشروعة والسؤال عن السبب لمعرفة النتيجة وغيرها من الأنماط الأخرى التي قد لا ترتبط بعضها ببعض - من أكثر الأنماط شيوعًا في التفاعل اليوميّ.

وبعبارة أخرى ليس التّلاعب "خاطئًا" فحسب؛ لأنّه ينتهك ثوابت المحادثة والتخاطب أو معايير المحادثة وقواعدها الأخرى بالرّغم من أنّ هذا قد يكون أحد أبعاد النّصّ والحديث المتلاعَب به؛ لذلك نحن نتقبّل من دون الخوض في مزيد من التّحليل أنّ "التلاعب أمر غير مشروع في المجتمع الديمقراطي؛ لأنّه ينتج ويساعد على استمرار اللامساواة في المجتمع"، فهو يصبّ في مصالح المجموعات القويّة المتنفّذة وأصحاب السلطة والمتحدثين عنها، ويضرّ بمصالح الفئات الأقل قوّة وسلطة والمتحدّثين عنها، وهذا يعني أنّ تعريف التّلاعب لا يستند إلى نوايا المتلاعبين ولا إلى الإدراك الذي يظهره المتلقون لهذا التّلاعب، بل يستند إلى الآثار أو العواقب الاجتماعية لهذا التّلاعب (راجع في هذا الموضوع أيضًا، ***Etzioni-Halevy***، ١٩٨٩).

ونحن - في كلّ حدث تواصلي - نحتاج إلى توضيح الكيفية التي يعمل بها الخطاب المتلاعَب به لكي يحقق مصلحة المتلاعِب الخاصة، فمثلاً إذا قام الإعلام بتقديم معلومات منحازة أو غير كاملة عن سياسيٍّ معيّن في حملة انتخابية للتأثير في أصوات الناخبين، فحينها ستكون لدينا حالة من حالات التّلاعب، وإذا افترضنا - أيضًا - أنّ لدى القرّاء حقّ الاطّلاع "على نحو وافٍ" على معلومات بشأن المرشحين في الانتخابات، فستُعدّ مثل هذه

المعلومـــات "الوافية" متوازنـــة ومترابطة وغير منحازة وتامّة نسبيًا، وهذا لا يعني أنّ الصحيفة قد لا تدعم أو تعمل لصالح مرشحها الخاص بهذه الحال، ولكن يتوجب على الصحيفة أن تدعم فعلها بالوقائع والحُجج، عن طريق المعلومات الوافية والإقناع، وليس عن طريق التّلاعب، كحذف معلومات مهمّة جدًا أو تزييف الحقائق أو الكذب، وغيرها من أساليب التّلاعب.

وتعرِّف كلّ هذه المبادئ القياسية الاجتماعية التفاعل والتواصل "المشروع"، وفي الحقيقة تمثّل مثل هذه المبادئ جزءًا من القوانين المهنية لأخلاقيات الصحافة، ومع ذلك نجد أنّ كلّ جزء منها غامض جدًا ويحتاج إلى مزيد من التّحليل المفصل، وما نحن في صدده هنا يمثل القضايا المتعلقة بأخلاقيات الخطاب، ومن ثم هي جزء من أسس تحليل الخطاب النقدي.

ويبين التّحليل الصوري لخواص التّلاعب الاجتماعية – أيضًا – أنّه إذا كان يمثل نمطًا من أنماط الهيمنة أو سوء توظيف السلطة؛ فينبغي تعريفه ضمن حدود *المجموعات والمؤسسات* أو *المنظمات* الاجتماعية، وليس ضمن المستوى الفردي للتفاعل الشخصي، وهذا يعني أنّه من المنطقي أن نتحدّث عن عملية التلاعب فحسب عندما يقوم المتحدثون أو الكُتّاب بالتّلاعب بالآخرين بوصفهم أعضاء في المجموعات المهيمِنة، وهذه هي حال المجتمعات المعلوماتية المعاصرة، لا سيّما بالنسبة إلى النّخب الرّمزية في مجالات السياسة والإعلام والتّعليم والمنح الدراسية والبيروقراطية، فضلاً عن المشاريع والمؤسّسات التّجارية من جهة، وزبائنها المختلفين، كالناخبين والقرّاء والطلاب والزبائن والجمهور العام من جهة أخرى؛ لذلك يمثل

التّلاعب – من الناحية الاجتماعية – النمط الخطابي لاستمرار السلطة النّخبوية التي تعمل ضدّ مصالح المجموعات المهيمَن عليها (الضّعيفة) و لإنتاج اللامساواة الاجتماعية أو استمرارها.

ومن الواضح أنّ هذا الصوغ يتكوّن وفقا لعناصر المستوى الكلي (الأكبر) التقليدية في المجتمع، كسلطة المنظمات والمجموعات والمؤسسات، ومع ذلك، نجد أنّ التفاعل الاجتماعي الموضعي على المستوى الموضعي (الأصغر) للبنية الاجتماعية؛ يرتبط – أيضًا – بتحليل الخطاب بصورة خاصّة جدًا، ويمثل التلاعب نمطًا أساسيًا من أنماط الممارسة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي أيضًا؛ لذلك سنولي اهتمامًا كبيرًا لهذه الأنماط الموضعية (الصّغرى) للتّلاعب عند مناقشة التّلاعب الخطابي لاحقًا في هذا الفصل.

التلاعب والإدراك

يتطلّب التلاعب بالنّاس تلاعبا بعقولهم، وتلاعبًا بمعتقداتهم وآرائهم، والمعارف والأيديولوجيات التي تسيطر على أفعالهم، وقد رأينا أنّ هناك كثيرًا من أنماط التأثير النفسي القائم على الخطاب، كالتعليم والإعلام والإقناع، التي تشكل معارف الناس وآراءهم أو تغيّرها أيضًا، وهذا يعني أنّنا يجب أن نميّز أنماط التّلاعب من الأنماط الأخرى المؤثرة في عقول النّاس، ويتم ذلك عن طريق سياق الخطاب، ولكي نستطيع التّمييز بين السيطرة المشروعة على العقل والسيطرة غير المشروعة، يجب أن نكون أكثر وضوحًا بشأن الطّريقة التي يتمكن عن طريقها الخطاب من "التأثير" في العقل في المقام الأول.

وبما أنّ العقل معقّد للغاية، تتطلب الطّريقة التي قد يؤثّر بها الخطاب في العقل- عمليات دقيقة جدًّا لا يمكن التحكّم بها فعلاً إلا عن طريق تطبيق استراتيجيات فعّالة كفوءة، ونقوم - في هذا الفصل - بتبسيط بعض المبادئ والعناصر الأساسية للتّحليل الإدراكي، وهنا لا بُدّ لنا من الإشارة إلى وجود عدد كبير من الدّراسات الإدراكية (المختبرية) التي توضّح كيف يمكن التأثير في الفهم عن طريق أنماط "التلاعب" السياقي أو النّصّي المختلفة، لكنّها خارج نطاق دراستنا في هذا الفصل (للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع، راجع: ***Britton* و *Graesser***، ١٩٩٦؛ ***Kintsch***، ١٩٩٨؛ ***Van Dijk* و*Kintsch***، ١٩٨٣؛ ***Oostendorp* و *Van Oostendorp***، ١٩٩٩).

فهم الخطاب استنادًا إلى التلاعب بالذاكرة المؤقتة- القصيرة

بدءًا، ينطوي الخطاب بوجه عام والخطاب المتلاعَب به بوجه خاص على عملية معالجة المعلومات في الذّاكرة المؤقتة (القصيرة) التي تؤدّي إلى فهم الكلمات والجمل والألفاظ والإشارات غير اللفظية، كـ "المعاني" أو "الأفعال" التضمينية، وتعمل عملية المعالجة هذه على شتى مستويات بنية الخطاب، وتُعدّ عملية استراتيجية من حيث إنّها عملية فورية تتوجه نحو الهدف مباشرة، وهي - أيضًا - عملية افتراضية؛ لأنّها تستعيض عن التحليلات التامة بالتخمينات والاختصارات السريعة الدقيقة.

ويُعدّ التلاعب المكون من السيطرة والتأثير الجزئي في استراتيجية معالجة الخطاب الفورية وغير الإرادية وفهمها في الذاكرة المؤقتة

(القصيرة)؛ أحد أنماط التلاعب، فعلى سبيل المثال، عند طباعة جزء من النّص في مكان بارز أو في أعلى الصحيفة وبخط كبير أو بارز، سيؤثر ذلك في جذب الانتباه، ومن ثم يتم معالجتها وتمثيلها بصور خاصة في الذاكرة المؤقتة وتكون جاهزة للاستذكار عند الاستدعاء، كما هو الحال مع عناوين الأخبار أو شعارات الدّعاية.

وتمثّل العناوين ورؤوس الموضوعات نمط النّص التقليدي للتّعبير الدّلالي عن بُنى الموضوع الشّامل، الذي - بدوره - ينظم البُنى الدّلالية للموضوعات الصغرى؛ لذا تُستذكر عناوين الأخبار ورؤوس الموضوعات بنحوٍ أفضل وأسرع من الأجزاء الأخرى للخطاب، وما يهمنا هنا هو السمات الخاصة للنّص والحديث - كتمثيلاتها المرئية- التي قد تؤثر تأثيرًا خاصًا في تنظيم الفهم الاستراتيجي في الذّاكرة المؤقتة، وذلك بأن يظهر القُرّاء الاهتمام ببعض المعلومات من دون المعلومات الأخرى.

ومن الجدير بالذّكر أنّ هذا لا يحدث في حالة التلاعب فحسب، ولكنّه يحدث - أيضًا- ضمن أنماط التواصل الشّرعي، كالتقارير الإخبارية والكتب المدرسية وغيرها من الميادين الأخرى ممّا يدفعنا إلى القول: إنّ التلاعب - من الناحية الإدراكية- ليس بالشّيء الخاص؛ إذ يعتمد عددًا من الخواص العامّة جدًا لمعالجة الخطاب؛ لذلك نحتاج إلى معرفة المزيد من عناصر التّحليل الاجتماعي للتلاعب لكي نميّز بين التأثير المشروع وغير المشروع في معالجة الخطاب وتمثيله.

من الممكن أن يعتمد التّلاعب على الحقيقة القائلة بأنه: إذا ركّزنا على المعلومة (أ) أكثر من المعلومة (ب)، فإنّ الفهم الناتج قد يكون جزئيًا

أو منحازًا، كما يحدث عندما تركّز العناوين الإخبارية على تفصيلات لا علاقة لها بصلب الموضوع، بدلاً من التركيز على صلب موضوع الخطاب؛ ممّا يؤدّي إلى إضعاف عملية فهم تفصيلات الخطاب المعني عن طريق التأثير في السلَّم الهرمي لأهمية موضوعات الخطاب، أمّا الشرط الاجتماعي الذي ينبغي أن يُؤخذ بالحسبان في هذه الحال فهو أنّ مثل هذا الفهم الجزئي أو غير التّام يصبّ في مصلحة المجموعات القويّة، مثل جماعات السلطة وضدّ مصالح المجموعات المهيمَن عليها (الضعيفة)، ومن الواضح أنّ هذا الشّرط ليس شرطًا إدراكيًا أو نصيًّا، ولكنّه شرط قياسي اجتماعي وسياقي؛ لأنّه يمثل حقّ المتلقين في الاطّلاع على الحقائق والمعلومات بنحوٍ وافٍ.

والهدف من تحليلنا الإدراكي هو إظهار كيف يتم التلاعب بالناس بالسيطرة على عقولهم بحيث لا يمكنهم التّوصل إلى حقيقة أنّ هذا الشيء أمر خاطئ من دون افتراض أنّ المتلقين لهم حقّ الحصول على المعلومات الكافية والموضوعية.

وهنالك عمليات مماثلة أخرى من التلاعب تأخذ أنماط التعبيرات غير اللفظية، كالنمط العام واستعمال الألوان والصّور والرسومات في الحوار المكتوب أو الإيماءات وتعبيرات الوجه وغيرها من الأنشطة والآليات غير اللفظية المُعبّر عنها في الخطاب المنطوق.

وبما أنّ تمثيل الخطاب في الذّاكرة المؤقتة ينطوي على أنماط التّحليل المختلفة كعمليات التحليل الصّوتي واللغوي والصّرفي والمعجمي، الموجّهة أجمعها من أجل الفهم الكافي والفعّال لما يحدث في الذّاكرة، بحيث إنّ كلّ

هذه العمليات يمكن أن تتأثر بوسائل مختلفة، كتباطؤ النطق وبناء الجملة غير المعقد لغويًا، وتوظيف مفردات معجمية يسيرة، وانتقاء موضوع واضح مألوف بالنسبة إلى المتلقين، وغير ذلك من الحالات الأخرى التي تعمل على سرعة الفهم والاستيعاب عمومًا.

وهذا يعني - أيضًا- أنّه إذا ما رغب المتحدث في عرقلة عملية الفهم وتشويشها، فإنّه يعمد إلى فعل ما هو خلاف ذلك، كأن يتكلّم بسرعة وبصورة غير واضحة معتمدًا جملاً ذات تركيب لغويّ معقّد، فضلاً عن اعتماد الكلمات المبهمة والعبارات الرّنّانة، والخوض في موضوع غير مألوف بالنسبة إلى المتلقين، كما قد تكون الحال في الخطاب القانوني أو الطبي الذي لا يرمي إلى إعلام الزّبون فعلاً بحقيقة الأمر؛ لذا قد يأخذ الخطاب أحد أنماط التلاعب عمدًا لتحقيق مثل هذا الهدف.

وبعبارة أخرى: إذا رغبت المجموعات أو المؤسسات المهيمِنة في تسهيل فهم المعلومات التي تتناسب مع مصالحها، وعرقلة فهم المعلومات التي لا تصب في مصالحها أو تشويشها (والعكس صحيح بالنسبة إلى المتلقين)، فإنّها عادة تعمد إلى اعتماد أنماط التلاعب المبنية على معلومات الذّاكرة المؤقتة القائمة على أسلوب التلاعب المذكور آنفًا لفهم الخطاب بالنحو الذي يخدم مصالحها، وبهذه الطريقة تثير عملية التّلاعب مخاوف أخلاقية ومعرفية واجتماعية وخطابية؛ لأنّها تعتمد على الانحياز أو العرقلة غير المشروعة لفهم الخطاب واستيعابه، فقد ينطوي البعد الأخلاقي - أيضًا - على المعيار الإدراكي لمعرفة ما إذا كانت هذه السيطرة على الفهم "مقصودة" أم لا، كما هو الحال بالنسبة إلى التّمييز بين القتل والقتل غير العمد؛ أي هنالك خطة واضحة في نماذج السياق للمتحدث أو الكتاب تعمل على عرقلة الفهم أو انحرافه.

التلاعب العرضي

يحدث التّلاعب القائم على الذّاكرة المؤقتة (قصيرة الأمد *STM*) بصورة آنية ويؤثر في العمليات الاستراتيجية لفهم خطابات معيّنة، ومع ذلك تتجّه عملية التلاعب – أيضًا – إلى نتائج أكثر استقرارًا، وبهذا تتركز على الذّاكرة الدائمة (بعيدة الأمد *LTM*)؛ أي نحو المعارف والاتجاهات والآراء والأيديولوجيات المخزونة في الذاكرة الدائمة، كما سنرى لاحقًا.

وتمثّل الذكريات الشخصية جزءًا من الذّاكرة الدائمة التي تحدّد تاريخ حياتنا وتجاربنا (*Neisser* و *Fivush*، ١٩٩٤)، وهي التّمثيلات التي ترتبط تقليديًا بالذاكرة "العَرضية" (*Tulving*، ١٩٨٣)، وهذا يعني تذكرنا الأحداث التواصلية المتمثّلة في تجاربنا اليومية التي تُخزن في الذّاكرة العَرضية في هيئة نماذج عقلية مع البُنى التخطيطية الخاصّة بها؛ لذا يعني الإخبار عن حدث معيّن؛ صوغه شخصيًا وفقًا للأنموذج العقلي لتجربة معيّنة خاصّة بنا، كما ينطوي فهمنا لتقرير إخباري أو قصّة ما على بناء هذا الأنموذج العقلي الشخصي من المتلقين.

وبذلك يرتبط فهم النّص والحديث في الذّاكرة العَرضية بنماذج التجارب الأكثر اكتمالاً، وعمليتا الفهم والاستيعاب ليستا مجرد عمليتين لربط المعاني بالكلمات أو الجمل أو الخطابات، ولكنّهما – أيضًا– عمليتا بناء النماذج العقلية في الذاكرة العرضية، بما في ذلك آراؤنا ومشاعرنا الشخصية المرتبطة بحدث ما سمعنا أو قرأنا عنه، ويُعدّ هذا الأنموذج العقلي أساسًا لذاكرتنا المستقبلية، فضلاً عن أنّه الأساس للمزيد من التعليم في المستقبل،

كاكتساب المعارف المبنية على التجارب السابقة والاتجاهات والآراء والأيديولوجيات الخاصة بنا.

ونلحظ هنا أنّ النماذج العقلية متفردة في نوعها وخاصة وشخصية؛ فهي عبارة عن تفسير فردي - خاص بخطاب معيّن وفي موقف محدّد. وتنطوي هذه النماذج الشخصية – أيضًا – على "دعم" المعارف أو المعتقدات الاجتماعية العامة المشتركة لكي نتمكّن من فهم الآخرين فهمًا حقيقيًّا والتّواصل والتفاعل معهم فعلاً، ولكن الأنموذج العقلي - بحدّ ذاته - شيء فردي خاصّ، وهناك مفاهيم أخرى للنماذج العقلية والإدراكية التي يتم الاعتماد عليها لتمثيل المعارف الثقافية الاجتماعية المشتركة (راجع، ***Shore***، ١٩٩٦)، ولكنها ليست النماذج التي أُشير إليها هنا.

وتقوم النّماذج العقلية بتحديد فهمنا للنّصّ والحديث؛ لأنّها تقدّم إطارًا فكريًّا سهــل الــوصول إلى ما يتضمنه الخطاب، وتوفر النّماذج العقلية لنا – أيضًا – السياق والمعيار التقويمي لفهم مجمل الحدث التواصلي، ويتم تمثيل هذا الفهم فــي "النمـــاذج السياقية" للمتحدّثين، التي تقود خطة الحديث أو تمثّلها، وربّما قد تغير حتى خطة الحديث؛ لأن تقويمات المتحدّثين السياقية تتطور أثناء الحدث التّواصلي (***Van Dijk***، ١٩٩٩)، ونظرًا للدور الأساس للنماذج العقلية في الحديث والفهم، فمن المتوقع أن يستهدف التّلاعب تمثيل هذه النماذج العقلية وتفعيلها وتوظيفها في الذّاكرة العرضية، فإذا أراد المتلاعبون من المتلقين أن يفهموا خطابًا ما بالطريقة التي يرونها هم، فمن الضروري أن يكوّن المتلقون النماذج العقلية التي يريدون أن يكوّنوها (وهذه تُسمّى بـــ"النماذج العقلية المفضلة")، وهم – بهذا – يحدّدون حرية المتلقين

في تفسير الخطاب أو فهمه من أجل أن يصبّ هذا التفسير أو الفهم في مصلحتهم؛ أي في مصلحة المتلاعبين.

وسنقوم – لاحقًا – بدراسة بعض استراتيجيات الخطاب التي تعمل من أجل تمثيل النماذج "المفضلة" أو تفعيلها، وبصورة عامة تؤكّد مثل هذه الاستراتيجيات خطابيًا خواص النماذج التي تتفق مع مصالحنا (كالتفصيلات المعبّرة عن أفعالنا الحسنة)، وتستبعد خطابيًّا النماذج التي تتعارض مع مصالحنا (كالتفصيلات المعبّرة عن أفعالهم السّيّئة).

وتُعدّ استراتيجية إلقاء اللوم على الضحية أحد أنماط التّلاعب التي تقوم بها المجموعات أو المؤسسات المهيمِنة للتأثير خطابيًّا في النماذج العقلية للمتلقين، كإعادة إسناد مسؤولية الأفعال بالصورة التي تصبّ في مصالحها الخاصّة.

ويمكن اعتماد أيّة استراتيجية خطابية تسهم في صوغ النماذج "المفضلة" أو تفعيلها في الخطاب المتلاعِب، وكما هو الحال في عملية التمثيل ضمن الذاكرة المؤقتة (*STM*)، تكون معظم عمليات صوغ النماذج العقلية وتفعيلها آلية، وعادة لا تُلاحظ السيطرة الدقيقة على النماذج العقلية حتّى من أهل اللغة؛ ممّا يسهم في عملية التّلاعب.

التلاعب بالإدراك الاجتماعي

يُعدّ التّلاعــب الخطابي بالكيفية التي يفهم منها المتلقون حدثًا أو فعلاً أو خطابًا معيّنًا– أمرًا بغاية الأهمية، لا سيّما في الأحداث الضخمة كالهجوم

على مركز التجارة العالمي في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول من العام ٢٠٠١، أو الهجوم على القطارات في إسبانيا في الحادي عشر من مارس/ آذار من العام ٢٠٠٤، وقد بيّنا في الفصل السابق كيف حاولت الحكومة الإسبانية المحافظة برئاسة خوسيه ماريا أزنار تضليل الصحافة والمواطنين للاعتقاد أن منظمة إيتا وراء الهجوم وليس الإرهابيين الإسلاميين، وبمعنى آخر أراد أزنار من تصريحاته وتصريحات إسيبيس، وزير داخلية حكومته- التأثير في بنية الأنموذج العقلي للحدث عن طريق التركيز على الفاعل المرجّح (المفضّل) للهجوم - وهو أنموذج يتّفق مع سياسات الحكومة المعادية لمنظمة إيتا. وبعدما اتّضح أنّ القاعدة هي التي كانت وراء هذا الهجوم وليس إيتا، أدرك الناخبون أنّه تمّ التلاعب بهم؛ لذلك صوّتوا ضدّ حكومة أزنار وحزبه (حزب الشعب) في الانتخابات التي أعقبت الحدث في العام ٢٠٠٤.

وتسعى عملية التلاعب الخطابية التي أعقبت أحداث الهجوم على مركز التّجارة العالمي في نيويورك أو الهجوم على قطارات إسبانيا وغيرها من الأحداث الأخرى المشابهة والخطابات الكثيرة التي رافقتها ووصفتها وفسّرتها- إلى التأثير في النماذج العقلية العامة التي طوّرها الجمهور لكي يفهموا ويتعاملوا مع الحدث، ولا تسعى أكثر أنماط التّلاعب المؤثرة إلى خلق نماذج عقلية مفضّلة معيّنة للحدث، بل تحاول التأثير في المعتقدات العامة كالمعارف والاتجاهات والأيديولوجيات الموجودة في الذاكرة العَرضية التي يتم استذكارها حتى بعد وقت لاحق من الحدث، فإذا أراد حزب سياسي زيادة شعبيته لدى النّاخبين، فسيحاول جاهدًا بناء صورة إيجابية لحزبه لكسب

أصوات الناخبين إليه؛ لأنّ الرّأي العام المشترك اجتماعيًا يكون أكثر استقرارًا من النّماذج (والآراء) العقلية الخاصة لأهل اللغة الأفراد.

ويتطلب التأثير في آراء المجاميع الكبيرة واتجاهاتها التأثير في مجاميع كاملة في عدّة مناسبات، فإذا أرادت الحكومات الحدّ من الهجرة أو تقييدها، فإنها تلجأ إلى تكوين آراء المواطنين واتجاهاتهم أو تعديلها (بما في ذلك النّخب الأخرى) فيما يخصّ الهجرة (***Van Dijk***، ١٩٩٣؛ ***Wodak*** و ***Van Dijk***، ٢٠٠٠)، وفي هذه الحال لا تحتاج إلى الدّخول في محاولات إقناع متعدّدة في كلّ مرّة يحاول فيها المهاجرون الدّخول إلى البلاد؛ لذا يركّز التّلاعب على تكوين التمثيلات الاجتماعية العامة المشتركة كالاتجاهات والآراء أو تعديلها، وكذلك الأيديولوجيات التي تتمحور حول قضايا اجتماعية مهمّة، فالحكومات يمكن أن تتعامل مع مسألة الهجرة عن طريق ربطها بتزايد معدّل الجريمة، كما فعل رئيس الوزراء السّابق أزنار وغيره من الزّعماء الأوروبيين في العقد الماضي.

وتفترض العمليات الإدراكية للتّلاعب أنّ الذّاكرة الدّائمة (طويلة الأمد ***LTM***) لا تخزن التّجارب الشخصية التي تفسرها ذاتيًا كنماذج عقلية فحسب، بل تحافظ على استقرار المعتقدات العامة المشتركة اجتماعيًا وديمومتها أيضًا، تلك التي يُطلق عليها – أحيانًا– "التمثيلات الاجتماعية" (***Augoustinos*** و ***Walker***، ١٩٩٥؛ ***Moscovici***، ٢٠٠١).

وتمثّل معارفنا الاجتماعية – الثقافية نواة هذه المعتقدات، وتسمح لنا بالتّصرف والتفاعل والتّواصل بنحوٍ مفهوم مع الآخرين الذين يشاطروننا القيم

الاجتماعية – الثقافية أنفسها، وينطبق الشيء نفسه على الاتجاهات والأيديولوجيات الاجتماعية المشتركة مع الآخرين الذين هم من الشريحة الاجتماعية نفسها، كدعاة السلام والناشطين الاشتراكيين والمدافعين عن حقوق المرأة من جهة، أو العنصريين والشوفينيين والمناهضين لحقوق المرأة من جهة أخرى (*Van Dijk*، ١٩٩٩)، وتُكتَسب مثل هذه التمثيلات الاجتماعية تدريجيًا طـــوال حياتنا، وعلى الرغم من أنّها يمكن أن تتغير، فهي لا تتغير – عادةً – بين عشية وضحاها. كما تؤثّر – أيضًا – في تمثيل النماذج العقلية الشخصية لأفراد المجموعة وتفعيلها. فعلى سبيل المثال يفسّر ناشط في مجال السلام حدثًا مثل الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية على العراق، أو التقارير الإخبارية التي تتحدّث عنه بطريقة مختلفة تمامًا عمّا يفسّره داعية الحرب، فهو – بذلك – يكوّن أنموذجًا عقليًا مختلفًا لهذا الحدث أو لسلسلة الأحداث الناتجة بسببه.

لقد افترضنا – سابقًا– أنّ النّماذج العقلية تجسّد التاريخ والتجارب والآراء الشخصية الخاصـــة بالأشخـــاص (فرادى) مـــن جهة، لكنّها تصوّر – أيضًا – التّمثيلات الخاصّة بالمعتقدات المشتركة اجتماعيًّا من جهة أخرى، ولذلك يُنتَج التفاعل والخطاب ويُفهمان وفقًا للنماذج العقلية التي تدمج المعتقدات الشخصية والاجتماعية؛ بحيث إنّهما "كليهما" يفسّران تفرّد إنتاج الخطاب وفهمه وكذلك تشابه فهمنا للنّص نفسه.

وبالرّغم من وجود قيود عامة للتمثيلات الاجتماعية على تمثيل النّماذج العقلية – ومن ثم على إنتاج الخطاب وفهمه – فمن غير الممكن لفردين من الشريحة الاجتماعية أو المجموعة أو المؤسسة نفسها ولا حتى من الوضع

التواصلي نفسه – أن يقوما بإنتاج خطاب ما أو تفسيره بالطريقة نفسها، بمعنى آخر أنّ النّماذج العقلية للأحداث أو المواقف التواصلية (نماذج السياق) تمثّل الوسيط بين ما هو اجتماعي ومشترك وعام، وما هو شخصي متفرّد ومحدّد في الخطاب والتّواصل.

في حين قد يؤثّر التّلاعب بنحوٍ ملموس في تكوين النماذج العقلية الشخصية المتفردة أو تغييرها، فإن الأهداف العامة للخطاب التلاعبي تتمثّل في السيطرة على التمثيلات الاجتماعية المشتركة لمجموعات من الناس؛ لأنّ هذه المعتقدات الاجتماعية تقوم – بدورها – بالسيطرة على ما يفعله الناس ويقولونه في كثير من الاتجاهات لمدّة طويلة نسبيًا، وحالما تتأثر آراء الناس واتجاهاتهم فيما يخص الإرهاب مثلاً، فقد لا يحتاجون إلى أيّة محاولات تلاعبية جديدة لتحفيزهم على التّصرف وفقًا لهذه الآراء والاتجاهات، كالتّصويت مثلاً لصالح سياسات مكافحة الإرهاب (***Chomsky***، ٢٠٠٤؛ ***Sidel***، ٢٠٠٤).

ونظرًا للأهمية الحيوية لتمثيلات التفاعل والخطاب الاجتماعية لا يُعدّ أمرًا مفاجئًا أن يركّز التلاعب بصفة عامة على الإدراك الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية بالنسبة إلى مجاميع النّاس وليس على الأفراد ونماذجهم الشخصية المتفردة، وبما أنّ التلاعب هو ممارسة خطابية تنطوي على الأبعاد الإدراكيّة المعرفية والاجتماعية؛ لذلك ينبغي أن نولي اهتمامًا خاصًا باستراتيجيات الخطاب التي تؤثر – عادة – في المعتقدات المشتركة اجتماعيًا.

إحدى هذه الاستراتيجيات هي "التعميم" الذي يعمل على تعميم موقف ملموس ومحدّد على معارف أو اتجاهات عامة أو حتى على أيديولوجيات أساسية عامة، وتبث تأثيره في نماذج النّاس العقليّة.

ويُعدّ تلاعب الولايات المتحدة الأميركية بالرّأي العام العالمي فيما يخص الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول - أبرز مثال على استراتيجية التعميم؛ إذ عُمِّمت النّماذج العقلية العاطفية القويّة عند المواطنين لتكون أيديولوجيات واتجاهات حُبلى بالخوف من الإرهاب، وكل ما يتعلق به، ويُعدّ هذا – أيضًا – مثالاً ملموسًا وواقعيًّا على التلاعب الخطر؛ لأنّ التمثيلات الاجتماعية الناتجة منه لا تصبّ في مصالح المواطنين حين يتم التلاعب بأيديولوجياتهم واتجاهاتهم بهدف زيادة الإنفاق العسكري، وإضفاء الشّرعية على التدخل العسكري، وتمرير تشريعات أو إجراءات تفرض قيودًا صارمة على الحقوق المدنية والحريات في المجتمع (كقانون الوطنية الجديد في أميركا – *Patriot Act*)، ويمثل التلاعب – في هذه الحال – نمطًا من أنماط سوء توظيف السلطة؛ لأنّه يهدف إلى إقناع المواطنين بأنه يتم الأخذ بهذه التدابير أو الإجراءات من أجل حمايتهم (للمزيد من المعلومات عن التلاعب بالرّأي العام بعد هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول في الولايات المتحدة الأميركية، راجع، ***Ahmed***، ٢٠٠٥؛ ***Chomsky***، ٢٠٠٤؛ ***Greenberg***، ٢٠٠٢؛ ***Halliday***، ٢٠٠٢؛ ***Palmer***، ٢٠٠٣؛ ***Sidel***، ٢٠٠٤؛ ***Z. izek***، ٢٠٠٢).

ويبين هذا المثال المثير أنّ التلاعب الوطني والدّولي الذي مارسته حكومة الولايات المتحدة الأميركية بدعم جزئي من وسائل الإعلام – استخدم بعض الآليات الإدراكية للتلاعب، وهي: أوّلاً: تم توظيف حدث يثير المشاعر وذات تأثير قوي في نماذج الناس العقلية من أجل التأثير في هذه النماذج العقلية بالنحو المرغوب فيه؛ كالاستقطاب الواسع بينـــ"نا" وبينـــ"هم" (فنحن

الطيّبون والأبرياء وهم السيّئون والإرهابيون)، وثانيًا: قد يُعمّم هذا الأنموذج المفضّل على تمثيل اجتماعي ومجموعاتي أكثر تعقيدًا واستقرارًا بشأن الهجمات الإرهابية أو حتى إلى أيديولوجية لمحاربة الإرهاب عن طريق الرّسائل المكرّرة واستغلال الأحداث المتعلّقة بالإرهاب، كالتكّهن بهجمات إرهابية أخرى، والمهم - في هذا الصدد - هو أنّ المصالح والفوائد (الحقيقية) للمسؤولين عن عملية التلاعب تُخفى وتُحجب أو تُنكر على الملأ، في حين يُركّز على الفوائد التي يدّعون أنّها لـ"نا جميعًا" ولـ"الأمة"، كالشعور بتوفير الأمن والأمان.

ومن الطبيعي أن إجراءات مكافحة الإرهـاب والتدخـل العسكـري لا تعود بالفائدة على الشركات العسكرية ورجال الأعمال الذين ينتجون الأسلحـة وملابس الأمن وغيرها من المتطلبات في هذا المجال فحسب، بل - أيضًا - ستزيد من الإرهاب نفسه، وسيزداد معه الخطر الأمني على المواطنين، وبالتأكيد فإن مثل هـذه الآراء لا تمثـل جـزءًا من الاتجاهات أو الآراء المفضّلة التي وُظِّفت كأهداف لعملية التّلاعب المذكورة.

ومن أهم الشروط الإدراكية لعملية التّلاعب هو التّلاعب بالهدف (كالأشخاص والجماعات) بحيث لا يشعر المستهدفون بذلك، والعمل على إقناعهم بأنّ هذه الإجراءات أو السياسات تصبّ في مصالحهم الخاصة، في حين أنّها - في الواقع - تصبّ في مصالح المتلاعِبين أنفسهم.

وتتضمّن أمثلة الهجرة والعنف السياسي وأيديولوجيات مكافحة الإرهاب آراء واتجاهات وأيديولوجيات قويّة راسخة، يمكن طرحها في

المراجع الدراسية كأمثلة على تلاعب الحكومات ووسائل الإعلام بالشعوب بنحوٍ واسع، كما حصل في غضون الحرب الباردة وعهد مكارثي (*McCarthyism*) في الولايات المتحدة الأميركية؛ إذ كانت الأيديولوجيات المعادية للشيوعية تعتمد "التّرهيب بالحُمر" في إشارة إلى الشيوعية والتخويف من خطرها في عملية التلاعب (*Caute*، ١٩٧٨).

وقد يعتمد التّلاعب بالإدراك الاجتماعي - أيضًا - على الأسس الرئيسة للإدراك الاجتماعي: "المعارف" الاجتماعية والثقافية العامة المشتركة، وفي الواقع نجد أنّ إحدى أفضل طرائق كشف محاولات التلاعب ومقاومتها هي المعارف المحدّدة (كمعرفة المصالح الآنية للمتلاعبين)، فضلاً عن المعارف العامّة (كمعرفة استراتيجيات المحافظة *على* مستويات الإنفاق *العسكري العالي*)، فمن مصلحة الجماعات المهيمِنة أن تبقى المعرفة العامة مضلِّلة أو أن يُسمح بالمعرفة الجزئية أو الخاطئة أو المتحيزة فحسب.

ويُعدّ الادّعاء الذي مرّرته الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها لإضفاء الشّرعية على حرب العراق في العام ٢٠٠٣ - أحد الأمثلة المعروفة لهذه الاستراتيجية: كـ"المعرفة" بوجود أسلحة الدّمار الشامل، تلك التي تبَيّنَ - لاحقًا- أنّها في غير موقعها، فالمعلومات التي قد تقود إلى المعرفة والتي يمكن أن تُوظّف لمقاومة التلاعب، كمعرفة التكاليف الحقيقية للحرب وعدد القتلى وطبيعة "الأضرار الجانبية"، كمعرفة عدد القتلى المدنيين نتيجة القصف المكثف والعمليات العسكرية الأخرى؛ عادة ما تبقى مخفية ومحدودة أو يتم التقليل من خطورتها وأهميتها، وذلك عن طريق الكناية والتعبيرات اللطيفة والغامضة والضمنية وغيرها من الآليات الأخرى لحجب معرفة الصورة الحقيقية للواقع عن الجمهور.

وقد يؤثر التلاعب في مضمون التمثيلات الاجتماعية وبُناها بطرائق كثيرة بالرّغم من أنّنا لا نعرف إلا القليل عن ماهية التنظيم الداخلي للتمثيلات الاجتماعية، غير أنّها من المرجّح أن تمثل العناصر التخطيطية للمشتركين وخواصهم، فضلاً عن أفعالهم وتفاعلاتهم الأنموذجيّة التي (يُعتقد أنّهم) يؤدّونها وتفسير كيفيتها وزمانها ومكانها؛ لذا فالموقف إزاء الهجمات الإرهابية يمكن أن يمثل البنية المشابهة لنصّ السيناريو المكتوب؛ إذ يؤدّي الإرهابيون الدّور الرئيس فيه، ويتم وصفهم بعددٍ من الصّفات السلبية (كالراديكالية والقسوة والأصولية، وما إلى ذلك)، وأنهم يعتمدون وسائل عنف (كالقنابل) لقتل المدنيين الأبرياء، الذين يمثلون دور الضحايا، وهلّم جرًّا.

وتُكتسب مثل هذه الاتجاهات والأيديولوجيات تدريجيًا من استراتيجيات التعميم والتّجريد التي تؤدّي دورًا حيويًّا في تكوين النماذج العقلية للمواطنين وصقلها، وذلك عن طريق الأخبار المحدّدة والإعلانات الحكومية فضلاً عن الأشرطة المصوّرة وأنواع الخطابات الأخرى، والمهم – في هذه الحال – أن يتم التّحدّث أو الكتابة عن أنماط العنف السياسي الخاص بـــ"نا"، كالتّدخل العسكري أو تصرفات الشرطة بالطريقة التي لا يمكن أن تفسّرها النماذج العقلية؛ ومن ثمّ تعمّمها على أنّها هجمات إرهابية، بل تُفسّر على أنّها نمطٌ مشروع من أنماط العقاب أو المقاومة (المسلحة)، وبخلاف ذلك تمامًا من الضروري تقديم الهجمات الإرهابية التي تشنها مجموعة الخارج بالطريقة التي لا يمكن أن تفسّرها النماذج العقلية على أنّها نوع من أنواع العنف السياسي غير الشرعية.

وبالرّغم من أنّ التّمييز بين الأعمال الإرهابية غير الشرعية والعمل العسكري الحكومي الشّرعي غير واضح، يُعدّ مفهوم "إرهاب الدّولة" أمرًا مثيرًا للجدل إلى حدّ كبير، وعادة ما توظّفه المعارضة عند مواجهتها لسلطة الدولة (*Gareau*، ٢٠٠٤)؛ لذا تتجنب وسائل الاعلام الرئيسة وصف "العنف" الذي تمارسه الدّولة بـــ"الإرهاب"، ولا حتى عندما تقوم بانتقاد السياسة الخارجية لبلد ما، كما كانت الحال عليه بالنسبة إلى كثير من وسائل الإعلام الأوروبية إبان الهجوم الأميركي على العراق في العام ٢٠٠٣.

وأخيرًا قد يؤثر التّلاعب بالإدراك الاجتماعي في المعايير والقيم المعتمَدة في تقويم الأحداث والنّاس وفي إدانة الأفعال أو إضفاء الشرعية عليها، وكمثال على التّلاعب بالرّأي العام العالمي، نجد أنّ أيديولوجيات أولئك الذين ينادون بالسّوق العالمية الحرة الجديدة- تؤكّد – عادةً – القيمة الأساسية لــ"الحرية"، وهي قيمة إيجابية سامية، تُفسر في مثل هذه الحال بوصفها حرية التجارة وحرية السّوق أو التّحرر من التدخل الحكومي في السّوق، وفي حال التهديدات والأعمال الإرهابية، يشيد الخطاب المناهض للإرهاب – بل ويمجد – بأهمية الأمن ومقدار المحافظة عليه وإعطائه الأولوية، حتى ولو تعارض مع قيم الحقوق المدنية أو قيم المساواة في المجتمع (*Doherty* و *McClintock*، ٢٠٠٢).

وهنا يتبين لنا كيف أنّ البعد الإدراكي للتلاعب ينطوي على عمليات الفهم الاستراتيجي التي تؤثر في عملية التمثيل في الذاكرة المؤقتة (*STM*)، وفي تكوين النماذج العقلية المفضّلة في الذاكرة العرضية.

وأخيرًا تؤثر – بنحوٍ أساسي – في تكويـن التمثيـلات الاجتماعيـة أو تغييرها، كالمعارف والاتجاهات والأيديولوجيـات والأعراف والقيم؛ لذا لا تحتاج مجاميع الناس التي تتبنى التمثيلات الاجتماعية المفضلة وسط المجموعات أو المؤسسات المهيمنة – إلى المزيد من التّلاعب للتأثير في إدراكها الاجتماعي؛ لأنّها تؤمن وتعمل وفقًا لهذا الإدراك الاجتماعي- المتلاعَب به، ولأنّها – أيضًا – قبلت به بوصفه جزءًا من إدراكها الاجتماعي الخاص.

وهكذا – وكما رأينا – تعمل الأيديولوجيات العنصرية أو كره الأجانب التي تم التّلاعب بها بهذه الطريقة من النّخب؛ كقاعدة دائمة للتمييز العنصري ضدّ المهاجرين (مثل إلقاء اللوم على الضحية)، وهي استراتيجية فعّالة جدًّا لشدّ الانتباه بعيدًا عن سياسات الحكومة أو النّخب الأخرى (*Van Dijk*، ١٩٩٣).

الخطاب

يحدث التلاعب – كما تعرفنا في هذا الفصل – عن طريق الخطاب بمعناه الواسع؛ إذ يمكن أن يكون لفظيًا أو غير لفظي، كالإيماءات وتعبيرات الوجه وصورة النّص والصّور والأصوات والموسيقى وغيرها من الآليات الأخرى، وهنا لا بُدّ لنا من ملاحظة أنّه بالرّغم من ذلك تُعدّ بُنى الخطاب غير قابلة للتلاعب، فهي قد تتأثر في حالات تواصلية محدّدة بواسطة الطريقة التي يفسّر بها المشتركون الخطاب ضمن نماذج السياق الخاصة بهم، وكما بيّنا سابقًا، فإن التلاعب هو ممارسة اجتماعية تعبّر عن سوء توظيف السلطة وسط المجاميع المهيمنة والمهيمَن عليها أو المؤسسات وزبائنها، وهذا يعني –

مبدئيًا – أنّ الخطاب "ذاته" (أو حتّى جزء منه) قد يكون تلاعبيًّا في موقف معيّن، وغير تلاعبي في موقف آخر؛ أي أنّ المعنى التلاعبي (أو التقويم النّقدي) للنّصّ والحديث يعتمد على النماذج السّياقية للمتلقين، بما في ذلك نماذجهم الخاصّة عن المتحدثين أو الكُتّاب وأهدافهم ونواياهم.

وبما أنّ الخطاب التّلاعبي يتم عادة ضمن التّواصل العام الذي تسيطر عليه النّخب السياسية والبيروقراطيـــة والمــؤسسات الأكاديمية أو المهيمنة أو الإعلام، نجد أنّ هنالك كثيرًا من القيود السياقية توضع على المشتركين وأدوارهم وعلاقاتهم وإدراكهم وأفعالهم الأنموذجية ومعارفهم وأهدافهم، وبعبارة أخرى: يُعرّف الخطاب بأنّه خطاب تلاعبي عن طريق النماذج السياقية للمشتركين فيه، ونحن – بوصفنا محلّلين نقديين– نقوّم الخطاب بوصفه تلاعبيًّا أم لا؛ تبعًا لعناصر السياق الخاصة بالمشتركين به، وليس تبعًا للبُنى النّصيّة للخطاب.

وبالرّغم من أنّ بُنى الخطاب – في حدّ ذاتها – غير تلاعبية؛ فقد تكون بعض هذه البُنى أكثر كفاءة من غيرها في عملية التأثير في عقول المتلقين لصالح المتحدّث أو الكاتب نفسه، وكما بيّنا سابقًا تُختار عناوين الموضوعات أو الأخبار للإشارة إلى أهم معلومات النّصّ، كما يمكن أن تُختار – أيضًا – لإعطاء معنى إضافي للأحداث التي لا تُعدّ مهمّة جدًّا في حدّ ذاتها، والعكس صحيـــح؛ إذ نجـــد أنّ الخطـــاب الدائـــر بشأن الأحداث أو شؤون الدّولة المتعلّقة للغاية بشؤون المواطنين يمكن أن يتجنبها في العناوين الإخبارية؛ لأنّها قد تؤكّد مساوئ الجماعات والمؤسسات المهيمنة، فوسائل الإعلام لا تنشر أخبارًا عن العنصرية أبدًا في صحافتها، فما بالك

بتأكيد مثل هذه الموضوعات عند وضعها كعناوين بارزة في صفحتها الأولى (*Van Dijk*، ١٩٩١).

وتُعدّ استراتيجية المربّع الأيديولوجي- تقديم النفس إيجابًا وتقديم الآخرين سلبًا- استراتيجية أنموذجية مهمّة في عرض الحقائق المنحازة لمصالح المتحدّث أو الكاتب نفسه من جهة، وإلقاء اللائمة على الخصوم أو الآخرين، كالمهاجرين والإرهابيين والشباب السّود، فيما يخص الأوضاع والأحداث السلبية من جهة أخرى، ويمكن تطبيق هذه الاستراتيجية على شتى مستويات بُنى الخطاب بالنّحو الآتي: (للمزيد من التفصيل، راجع، *Van Dijk*، ٢٠٠٣)

- استراتيجيات التفاعل الشامل (العام) (*overall*) تقديم النفس إيجابًا تقديم الآخرين سلبًا.
- الفعل الكلامي الكلي (*macro speech act*): المتضمن أفعالنا "الحسنة" وأفعالهم "السيئة"، كالاتّهام والدّفاع.
- البُنى الدّلالية الشاملة (الكبرى) (*macrostructures*)، كاختيار الموضوع.
- تأكيد الموضوعات الكبرى (*macro topics*) الإيجابية أو السلبية المتعلقة بـــ"نا" أو بـــ"هم" أو عدم تأكيدها.
- الفعل الكلامي الموضعي (*local speech act*) الذي يكمل عمل الفعل الكلامي الشمولي، كالبيانات أو التصريحات التي تثبت الاتّهامات.
- الموضوعات الموضعية (*local meanings*) الإيجابية أو السلبية المتعلقة بـــ"نا" أو بـــ"هم".

- إعطاء تفصيلات كثيرة أو قليلة.
- إعطاء الخطاب صورة عامة أو خاصة، صورة التعميم أو التخصيص.
- يكون الخطاب مبهمًا أو دقيقًا.
- يكون الخطاب صريحًا أو ضمنيًّا، وغير ذلك...
- المعجم (***lexicon***): اختيار الكلمات ذات المعنى الإيجابي لنا، والكلمات ذات المعنى السلبي لهم.
- بناء الجمل الموضعية (***local syntax***).
- الجمل المبنية للمعلوم مقابل الجمل المبنية للمجهول أو الجمل الاسمية؛ لتجاهل مسؤولية الفاعل عن الأفعال السلبية الخاصة بـــ"نا" أو لتجاهل أفعالــ"هم" الإيجابية.
- الصور البلاغية:
- المبالغة مقابل الكناية والعبارات الملطّفة للمعاني الإيجابية أو السلبية.
- المجاز المرسل والاستعارات الأخرى لتأكيد مميزاتنا الإيجابية وصفاتهم السلبية.
- التعبيرات المرئية والسمعية:
- تأكيد المعاني الإيجابية أو السلبية بواسطة (الصوت العالي، والخط البارز، وترتيب الموضوعات والأحداث بحسب أهميتها، وما إلى ذلك).

وليس من المستغرب أن تُطبق مثل هذه الاستراتيجيات على مستويات مختلفة من الخطاب؛ لأنّها - جميعًا- تقع تحت مظلة المربّع الأيديولوجي لاستقطاب المجموعات الاستطرادي (كالتركيز على مساوئهم وتجاهل

مساوئنا) الموجود في معظم الخطابات الأيديولوجية (*Van Dijk*، ١٩٩٨، ٢٠٠٣)، وبما أنّ التلاعب الاجتماعي – السياسي ينطوي – أيضًا – على الهيمنـــة وســـوء توظيـــف السلطة، فمن المرجّح أن يكون هـــذا التلاعـــب – أيضًا – تلاعبًا أيديولوجيًا، ومن الملاحظ أنّ الخطابات التّلاعبية التي أعقبت الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول في نيويورك وهجمات الحادي عشر من مارس/ آذار في مدريد طغت عليها أيديولوجيات القومية والعنصرية المنادية بمكافحة الإرهاب، فضلاً عن الأيديولوجيات المعادية للإسلام والعرب، كلّها تؤكد طبيعة الإرهابيين الشريرة وطبيعة الحرية والمبادئ الديمقراطية التي تتمتع بها الأمم "المتحضّرة"، فإذا أراد بوش وشركاؤه التّلاعب بالسّاسة أو المواطنين في الولايات المتحدة الأميركية للموافقة على الذّهاب إلى حرب العراق والالتزام في العمل الدولي بالحرب ضدّ الإرهابيين ومن يحميهم (بدءًا من أفغانستان)، واعتماد مشروع القانون الذي يحدّ – بشدّة – من حقوق المواطنين المدنية، فإنّ مثل هذا الخطاب يكون أيديولوجيًا بنحوٍ تام، ويتم ذلك عن طريق تأكيد قيمـــ"نا" الأساسية (كالحرية والديمقراطية، وما إلى ذلك) وموازنتها بقيم "الآخرين" الشريرة.

وبذلك يعمد الساسة إلى جعل المواطنين يعيشون الصّدمة والخوف من جراء الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي، ويؤمنون بأنّ بلادهم تتعرض لهجوم، وأن لا شيء يمكن أن ينقذهم من وقوع كارثة أخرى سوى "الحرب على الإرهاب"، وهنـــا يُستقطب أولئك الذين لا يقبلون بهذا الطرح أو هذه الحجة على أنّهم غير وطنيين.

وأظهرت التحليلات المفصّلة لهذه الخطابات أنّها خطابات أيديولوجية من الأساس، ومن المرجّح أن يكون التّلاعب الاجتماعي- السياسي الخاص بها مرتبطًا دائمًا بالأيديولوجيات والاتجاهات الأيديولوجية وبُنى الخطاب الأيديولوجية (في هذا الموضوع راجع، العدد ١٥ من مجلد "الخطاب والمجتمع"، ٢٠٠٤، الخاص بخطابات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، *Jim Martin* و *John Edwards*)، فعلى سبيل المثال، إذا أراد معظم زعماء أوروبا الغربية - بما في ذلك رئيس الوزراء السابق أزنار وتوني بلير وغيرهم- الحدّ من الهجرة والحصول على الدّعم الكافي من الناخبين، فإن سياساتهم وخطاباتهم التلاعبية تكون أيديولوجية أيضًا؛ لأنّها تنطوي على المشاعر الوطنية، وتعتمد استراتيجية الاستقطاب الخاص بنا وبهم والتقديم السلبي المنظم للآخرين من حيث ربط الآخرين بالقيم والصفات والأفعال السلبية (كالجنوح والجريمة والدخول غير المشروع والعنف، وما إلى ذلك).

وبالرّغم من أنّ التّلاعب الاجتماعي السياسي هو أيديولوجي عادةً، وأنّ الخطاب التلاعبي غالبًا ما يصوّر أنماط الاستقطاب الأيديولوجي على جميع مستويات التحليل - لا يمكن اختزال بُنى خطاب التلاعب واستراتيجياتها بسهولة كأيّ بُنى خطاب أيديولوجي آخر، وفي الواقع قد تكون لدينا خطابات اجتماعية- سياسية مقنعة ولكنّها ليست - بالضّرورة - تلاعبية، كخطابات المداولات البرلمانية المقنعة أو النقاشات التي نجدها في الصّحف أو على شاشات التلفاز، وفي ضوء تحليلنا لسياقات الخطاب التلاعبي الاجتماعية والإدراكية؛ نحتاج إلى دراسة القيود المحدّدة التي صيغت في وقت سابق من هذا الفصل، كالمركز المهيمن للمتلاعِب بالخطاب، وافتقار المتلقين للمعرفة

المطلوبة بالموضوع، والوضع الناتج من عملية التّلاعب الذي يصبّ في مصلحة المجموعة المهيمِنة، وضدّ المصالح المفضّلة للمجموعة المهيمَن عليها؛ ممّا يسهم في تثبيت انعدام المساواة الاجتماعية.

وكما أشرنا سلفًا ليست هناك استراتيجيات خطابية محدّدة وخاصة بالخطاب التلاعبي فحسب من دون غيره من أنواع الخطاب الأخرى، فلغة الخطاب التلاعبي ليست خاصّة به فحسب، بل يتبناها – في عدّة مواقف مختلفة – أشخاص مختلفون قد ينحدرون من تيارات عقائدية مختلفة، وقد يؤمنون بأيديولوجيات مختلفة؛ أي إنّ البُنى الخطابية ذاتها يمكن أن تُعتمد في عمليات الإقناع وبناء المعلومات والتّعليم وأنماط التّواصل الأخرى المشروعة، بما في ذلك أنماط خطابات المعارضة المختلفة.

ونظرًا للوضع الاجتماعي الخاص؛ قد تكون هناك استراتيجيات مميزة ومفضّلة في عملية التّلاعب، وهي "النماذج التلاعبية"، فمن الممكن اعتماد أنواع معيّنة من المغالطات لإقناع النّاس باعتقاد شيء ما أو بفعل شيء، كالمغالطات التي يصعب مقاومتها، كأن تقدم السلطة الكاثوليكية حجة قائلة بأنّ البابا يعتقد في عمل ما أو يوصي بعمله، أو مخاطبة المسلمين والإشارة إليهم بوجوب القيام بعمل ما؛ لأن القرآن الكريم يوصي به.

ونحن – هنا– نقدّم معيارًا سياقيًّا يعرّف المتلقين بعملية التلاعب التي تمارس سوء توظيف للسلطة؛ بأنّهم ضحايا؛ لأنّهم يفتقرون إلى المصادر المهمة التي تمكّنهم من مقاومة عملية التلاعب أو تجنّبها أو كشفها، وقد يعني مثل هذا الفعل الآتي:

(أ) الافتقار إلى المعرفة بالموضوع والإلمام به، بحيث لا يمكن تكوين الحجج المضادة للتأكيدات الكاذبة أو الناقصة أو المنحازة.

(ب) أنّ المعايير والقيم والأعراف والأيديولوجيات الأساسية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها.

(ت) أنّ المشاعر والصدمات القوية، وغيرها تجعل الناس يشعرون بأنّهم عرضة للخطر.

(ث) أنّ المكانة والوضع الاجتماعي والمهني تجعل الناس ينصاعون إلى قبول خطابات النّخبة وحججها من الأشخاص أو الجماعات أو المنظمات.

هـذه هـي شـروط أنمـوذجية تمثل الوضع الإدراكي أو العاطفي أو الاجتماعي للحدث التواصلي، وهي - أيضًا- جزء من النماذج السياقية للمشتركين؛ أي تلك التي تسيطر على تفاعلاتهم وخطابهم، فعلى سبيل المثال إذا كان متلقو الخطاب التّلاعبي يشعرون بالخوف من متحدّث ما، فإن ذلك سيتم تمثيله في نماذجهم السياقية، وينطبق الشيء نفسه على موقفهم منه وعلاقتهم به، ومن أجل نجاح عملية التلاعب في موضوع ما، يتوجب على المتحدّثين (المتلاعبين) أن يكونوا ملمّين بماهية النّماذج العقلية للمتلقين، فضلاً عن مقدار معرفة المتلقين بذلك الموضوع وماهية أيديولوجياتهم ومشاعرهم وخبرتهم السابقة عنه، وما إلى ذلك من أمور متعلقة بفهم المتلقين وإدراكهم.

ومن الواضح أنّه ليس من الضروري أن يتمتع جميع المتلقين بخواص مثالية ليكونوا أهدافًا مثالية لعملية التلاعب، فقد يكون كافيًا تمتع مجموعة كبيرة أو الأغلبية بهذه الخواص، وفي الواقع هنالك عدد من النّاس الذين

ينتقدون ويشكّكون ويسخرون أو ينشقون عن الرّأي الآخر (المهيمِن)، ومن الصّعب جدًا التلاعب بهم، ولكن ما دام هؤلاء الأشخاص لا يهيمنون على وسائل التواصل الرئيسة أو مؤسسات النّخبة ومنظماتها، فالخطاب المضاد لا يمثل معضلة أو خطورة بالنسبة إلى المتلاعِبين.

وكما ذكرنا سابقًا، فإنّ المثال الأنموذجي في موضوع الخطاب التلاعبي هو الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية على العراق؛ لأنّ غالبية وسائل الإعلام ساندت الكونجرس والحكومة الأميركية في ذلك الأمر؛ ممّا أدّى إلى تهميش الأصوات الناقدة لها، لا سيّما في أميركا.

ومن المهم أن نبين – أيضًا – أنّه حالما تكون هذه الأصوات المعارضة أقوى وأكثر انتشارًا، (كأن يقوم جزء من وسائل الإعلام الرئيسة بتأييدها)، كما حدث في أميركا أثناء حرب فيتنام، يصبح التّلاعب أقل فعّالية، ومن ثم قد يكون عقيمًا وعديم الجدوى؛ لأنّ أكثر المواطنين باتت لديهم المعلومات المضادة الكافية لمقاومة حجج الخطاب التلاعبي ومواجهته، وهذا ما حدث فعلاً بعد الهجوم الإرهابي في مدريد عندما أظهر أكثر الشّعب الإسباني استياءه من تلاعب حكومة أزنار بهذا الحدث، ولذلك قرروا التصويت ضدّ حكومته في الانتخابات التي أعقبت الحدث.

ونظرًا لهذه القيود السياقية يمكننا أن نركّز على بنى الخطاب التي تفترض مثل هذه القيود، ويمكن إيجازها بالآتي:

(أ) تأكيد السلطة والمكانة الاجتماعية أو التعالي الأخلاقي للمتحدّث أو المتحدّثين ومصادرهم، وعندما يكون مناسبًا تأكيد المكانة الدّنيا والافتقار إلى المعرفة، وما إلى ذلك بالنسبة إلى المتلقين.

(ب) التركيز على المعتقدات (الجديدة) التي يرغب المتلاعب في أن يجعل المتلقين يتقبلونها كمعرفة، فضلاً عن تقديم الحجج والبراهين التي تجعل من هذه المعتقدات أكثر قبولاً.

(ت) الانتقاص من قيمة المعلومات والمعتقدات والمصادر البديلة.

(ث) مناشدة اتجاهات المتلقين وأيديولوجياتهم ومشاعرهم المتعلقة بموضوع التلاعب.

وخلاصة القول: إن استراتيجية الخطاب التلاعبي العامة هي التركيز – خطابيًا– على الخصائص الإدراكية والاجتماعية للمتلقين، التي تجعلهم يتقبّلون الخطاب التلاعبي ولا يقاومونه، وتجعل منهم – أيضًا – ضحايا سذّجًا مستعدين لقبول تلك المعتقدات أو الأيديولوجيات الجديدة والقيام بأعمال لم يكونوا ليقوموا بها لولا هذه الأيديولوجيات الجديدة، وهنا يتضح أنّ حالة الهيمنة الأساسية وعدم المساواة تؤدّي دورًا مهمًا في هذه العملية.

وكما لاحظنا سابقًا تظهر استراتيجيات الخطاب التلاعبي العامّة في صورة استراتيجيات دلالية إلى حدٍّ كبير؛ أي إنّها تركّز على التلاعب بـــ"مضمون" النصّ والحديث، ومع ذلك – كما هو الحال عند تنفيذ الأيديولوجيات – يمكن تأكيد هذه المعاني الدّلالية المفضّلة أو تجاهلها بآليات الخطاب المعتادة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إبراز المعنى أو تجاهله، واعتماد أفعال كلامية معيّنة ومعانٍ موضعية دقيقة أو مبهمة واستعارات بلاغية واختيار كلمات وتعبيرات ذات تأثير قوي، والتّلاعب بمعلومات ظاهرة، وتضمين معلومات أخرى، وحجم النّص وصورته ونوع الخط

والصّور الفوتوغرافية، ويمكن - أيضًا- أن يتم إلقاء الخطاب بالصّوت الواطئ أو بسرعة وغيرها من الآليات الدّلالية المهمة الأخرى.

ويمكن تعزيز سلطة المتحدّث ومكانته بواسطة تأكيد المكان الرسمي الذي يتحدّث فيه وبنبرة الصوت ونوع الملابس التي يرتديها وهكذا، فعلى سبيل المثال عندما يلقي رئيس ما خطابًا رسميًا أمام الأمّة أو الكونجرس؛ يمكن تعزيز مصداقية مصادر المعلومات عند ذكر أسماء مصادر موثوق بها بواسطة صور فوتوغرافية وما إلى ذلك، كما حدث في المداولات العلنية التي قدّمت أدلة (مزعومة) عن وجود أسلحة الدّمار الشامل في العراق.

ومن الممكن – أيضًا – أن تُثار مشاعر المتلقين وعواطفهم بتوظيف صور وكلمات وتعبيرات بلاغية قويّة مؤثرة (كالمبالغة، والتشبيه، وغير ذلك)، ويمكن إضعاف موقف المعارضة والخصوم عن طريق استراتيجية التقديم باستقطاب نحن/هم التي أشرنا إليها سابقًا، وتحتاج جميع خواص خطاب التلاعب هذه إلى دراسة مفصّلة لمعرفة كيفية صوغها وعملها في النّصّ والحديث، والطريقة التي تحقق – عن طريقها– وظائفها وتأثيراتها السياقية.

مثال: توني بلير يحاول إضفاء الشرعية على حرب العراق

يُعدّ الخطاب الذي ألقاه توني بلير رئيس الوزراء البريطاني السابق، في شهر مارس/ آذار من العام ٢٠٠٣، لإضفاء الشرعية على قرار حكومته بالتحالف مع الرئيس الأميركي جورج بوش على غزو العراق - أحد أهم الأمثلة المعروفة على الخطاب التلاعبي، فهو مثال كلاسيكي اجتذب اهتمام الصحافة والمحللين الأكاديميين من شتّى الميادين والتخصصات، ويُعدّ هذا

الخطاب مهمًا جدًا؛ لأنّ توني بلير - لغاية الانتخابات العامة التي جرت في العام ٢٠٠٥- ظلّ متّهمًا بتضليل الشعب البريطاني في المملكة المتحدّة فيما يخص هذا القرار.

دراسة الجزء الأول من المداولة:

الجزء الأوّل

في البداية أودّ أن أقول: إنّه من حقّ مجلس النّوّاب مناقشة هذه المسألة وإصدار الحكم بشأنها، وهذه هي الديمقراطية التي هي من حقّنا، والتي يناضل الآخرون للحصول عليها من دون جدوى، وأقـول مـرة أخـرى: أنا لا أقلّل من أهمية وجهات النظر التي تتعارض مع وجهة نظري، فهو خيار صعب حقًا، ولكنّه - أيضًا - خيار مصيري: إمّا أن تنسحب القوات البريطانية الآن ونعود أدراجنا إلى الوراء، وإمّا أن نتمسك بالمسار الذي اخترناه وبثبات، وأنا أومن إيمانًا عميقًا بأنّنا يجب أن نتمسك بهذا المسار، والسؤال الذي يُطرح دائمًا ليس هو: "لماذا هذه المسألة مهمة؟" ولكن: "لماذا هي مهمة إلى هذا الحدّ؟" ها نحن هنا، والحكومة، تواجه أصعب اختبار، أغلبيتها في خطر، نحن أمام أوّل استقالة من الحكومة بسبب مسألة السياسة، والأحزاب الرئيسة منقسمة من الدّاخل، والشعب الذي يوافق على كلّ شيء آخر.. [الأعضاء الأفاضل: "الأحزاب الرئيسة؟"] آه، نعم، بالطبع، الديمقراطيون الليبراليون متحدون، كما هي حالهم دومًا، في الانتهازية والخطأ. [مقاطعة]

يستهل توني بلير خطابه باستراتيجية "التّملّق" المعروفة لكسب تعاطف الجمهور التي تُعدّ - في الوقت ذاته - خطوة محدّدة ضمن استراتيجية عامة، هي تقديم النفس إيجابًا، وذلك عن طريق تأكيد الديمقراطية كورقة رابحة في هذا الخطاب، ويمكن إيجازها بالآتي: احترام مجلس النوّاب والرّأي الآخر، فضلاً عن الاعتراف بصعوبة الخيار سواء في الذّهاب إلى الحرب أم لا.

ويتكوّن تأثير التلاعب هنا من ادعاء أنّ البرلمان البريطاني "ما يزال" لديه الحقّ في اتّخاذ قرار خوض الحرب أم لا، بالرّغم من أنّه تبيّنَ - بعد ذلك- أنّ هذا القرار كان قد اتُّخِذ بالفعل في العام السابق (الذي سبق هذا الخطاب)، إضافة إلى الجمل التي تلت هذه النقطة، ويُصرّ فيها بلير على "أنّه" و"أنّنا" و"هم" يجب أن "يتمسكوا بثبات"؛ الأمر الذي يُعدّ - أيضًا - خطوة استراتيجية لتقديم النفس إيجابًا، وعندما يشير بلير إلى "إيمانه العميق" بالمسألة، فإنه يركّز على الجانب العاطفي، بطرح مشاعره، فضلاً عن الجانب المنطقي؛ ممّا يؤكّد قوّة إيمانه بالقضية المطروحة.

وهنا نلحظ ما يأتي: أوّلاً: يعترف بلير بأنّ المسألة خطيرة جدًّا لدرجة أنّه - لأوّل مرّة - بسبب اختلاف الآراء والأصوات، حتى داخل حزبه، ضدّ الحرب في العراق، وجد أنّ أغلبية حكومته في خطر، وثانيًا: يقدم بلير المسألة في خيارين: إمّا معنا وإمّا معهم، ويفسّر موقف المعارضة سياسيًّا باستقطاب مجموعته التي تدعم الديمقراطيات ومجموعتهم التي تقف مع الدكتاتورية، وهو - بذلك - يتهم أولئك الذين يعارضون الحرب بدعم صدّام حسين سياسيا، وهي مناورة سياسية ترمي إلى إسكات المعارضة، فالذّهاب إلى الحرب - بالنسبة إلى توني بلير - وسيلة للدّفاع عن الديمقراطية.

وتمثّل هذه الحجة مغالطة شائعة في عملية التّلاعب السياسي؛ إذ إنّ بلير يربط بين المعارضين للحرب والعدو، وربّما يعدّهم خونة أيضًا، وعزّز بلير هذه الفكرة بتأكيد "الأيديولوجية الوطنية" عند إشارته إلى "القوات البريطانية" التي لا يمكن سحبها، فهو يحاول القول: إنّ عدم مساندة القوات البريطانية خيانة وتهديد للمملكة المتّحدة وللديمقراطية، وهلم جرًّا، وهذا تضمين سياسي يهدف إلى الانتقاص من وطنية معارضي هذه الحرب وديمقراطيتهم، وأخيرًا، بعد احتجاجات البرلمان على ذكر الأحزاب الرئيسة (العمال والمحافظين) فحسب، قام بلير بالتقليل من أهمية معارضة حزب الديمقراطيين الليبراليين بالسخرية منهم، ونعتهم بالانتهازيين.

وهنا نلحظ أنّ جميع آليات التّلاعب واضحة حتى في هذه الأسطر القليلة التي يمكن إيجازها بالآتي:

(أ) الاستقطاب الأيديولوجي (ديمقراطيتنا مقابل دكتاتوريتهم، وطنيتنا بموازاة دعم القوات البريطانية).

(ب) تقديم النفس إيجابًا بإظهار سمو أخلاقنا (السماح بمناقشة المسألة، واحترام الرّأي الآخر، والنّضال من أجل الديمقراطية، والمسار الثابت، وغير ذلك).

(ت) تأكيد قوته، بالرّغم من وجود المعارضة.

(ث) التقليل من شأن المعارضة، واتّهام الديمقراطيين الليبراليين بالانتهازية.

(ج) التقديم العاطفي (بالتعبير عن مشاعره القوية وإيمانه بالقضية).

وباختصار، يقدّم هذا الجزء من خطاب بلير اتّهامًا ضمنيًّا لأولئك الذين يعارضون قرار الذّهاب إلى حرب العراق بوصفهم أقلّ وطنية وغير مستعدين لمحاربة الدكتاتورية، فضلاً عن الاتهام الصريح الموجّه إلى الديمقراطيين الليبراليين.

لاحظ الجزء الثاني من خطاب بلير:

الجزء الثاني:

تعكس الدولة والبرلمان أحدهما الآخر، هذه المداولة صارت – بمرور الوقت – أقلّ مرارة ولكنّها ليست أقل خطورة، فلماذا تكون هذه القضية مهمة إذن إلى هذه الدرجة؟ لأن ما سيتمخض عنها سيحدّد مصير النّظام العراقي ومستقبل الشعب العراقي الذي عانى – وما يزال يعاني – من وحشية صدام حسين؛ لهذا تُعدّ هذه القضية ذات أهمية كبيرة؛ إذ إنّها ستقرر الطريقة التي ستواجه بها بريطانيا والعالم تهديد الأمن المركزي في القرن الحادي والعشرين، وتطوّر الأمم المتحدة، وعلاقة أوروبا مع الولايات المتحدة الأميركية، والعلاقات داخل الاتحاد الأوروبي، والطريقة التي ستتعامل بها أميركا مع بقية العالم؛ لذا لا يمكن أن تكون أكثر أهمية من ذلك؛ لأنّها ستحدد نمط السياسة الدولية للجيل اللاحق.

التلاعب – في هذا الجزء من خطاب بلير – أكثر وضوحًا؛ إذ إنّنا نجد: أوّلاً: استمرار بلير في استراتيجية تقديم النفس إيجابًا بتأكيده كرمَه وحسنَ مسارِه الديمقراطي لاعترافه بالمعارضة في البرلمان والدولة، وثانيًا: تعزيزه جدّيّة هذه القضية خطابيًّا وبلاغيًّا معتمدًا صيغة النّفى للتّعبير عن

الإيجاب "ليست أقل خطورة"[١]. وثالثًا: يستمر بلير في استراتيجية الاستقطاب الأيديولوجي (ديمقراطيتـــ"نا" مقابل دكتاتوريتـــ"هم")، ورابعًا: يعتمد صيغة المبالغة لتعزيز صفات الآخرين السيّئة "بوحشية"، وخامسًا: يعمد بلير إلى توسيع هوّة المعارضة الأيديولوجية بينـــ"نا" وبينـــ"هم" لتضم مجموعة "نحن" أوروبـــا والـــولايات المتحـــدة الأميركية وبقية العالم الذي يواجه تهديدًا أمنيًّا كبيرًا.

وخلاصة القول: إنّ الادّعاء بضرورة الحرب ما هو إلا وسيلة للسيطرة على الدول النفطية الرئيسة في الشرق الأوسط بالاتفاق مع أميركا، وذلك بذريعة وجود أسلحة دمار شامل، ودعم العراق للإرهاب، وغيرها من الأسباب التي تُقدّم باسم الدّفاع عن العالم "الحر" بأكمله ضدّ التّهديد الرئيس له، وهو صدّام حسين.

وتُعدّ خطوة توسيع مجموعة توني بلير "نحن" في المملكة المتحدة لتشمل العالم "الحر" بأكمله- خطوة يمكن أن ندعوها بـــ"العولمة الأيديولوجية"، ونلحظ صيغ المبالغة في نهاية المقطع أيضًا، وذلك لتأكيد خطورة الوضع وتهويله، كتمديد الزّمن ليضمّ أجيالاً تالية: "إلى الجيل اللاحق".

وصار جليًّا – الآنَ – أنّ هذا الخطاب التلاعبي يركّز على عدّة قضايا مهمّة وأساسية، يمكن تلخيصها بالآتي: الصّراع الدولي بين الخير والشّر، والتّضامن الوطني والدّولي، وخطورة الوضع بوصفه صراعًا دوليًّا، وتقديم

---

(١) من الجدير بالذّكر أنه عند التّرجمة قد تفقد بعض الصيغ البلاغية شيئًا من بلاغتها وذلك من أجل المحافظة على معنى النّص الأصلي. (المترجمة).

بلير نفسه إيجابيا كقائد وطني قويّ يتمتع بالخلق العالي، وتقديم الآخرين سلبًا بوصفهم "انتهازيين".

ويمكننا تلخيص أهم نقاط التلاعب التي تضمّنها ما بقي من خطابه الذي لا يسعنا الخوض في تحليله هنا؛ بالآتي:

(أ) ذكر تاريخ ما بعد الحرب الأخيرة (عاصفة الصحراء في العام ١٩٩١) مع العراق، وأهمية قضية أسلحة الدّمار الشامل ونوايا صدام حسين السيئة وتضليل مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، وغير ذلك.

(ب) وصف أسلحة الدّمار الشّامل: الجمرة الخبيثة، وغير ذلك.

(ت) تكرار تعبيرات الشّك في مصداقية صدّام حسين.

(ث) تكرار تقديم النفس إيجابًا: رغبته واستعداده للتسوية كقائد رشيد ("مرّة أخرى، فأنا أتحدى أيّ شخص يصف هذا العرض للوضع بأنّه غير منطقي").

وفي الحقيقة لم نجد مثل هذه المعلومات في الجزء السابق من خطابه، وهو وصف تفصيلي لـ"الحقائق التاريخية"، قدّمه بلير بوصفه يعطي الشّرعية للذّهاب إلى الحرب قبل قرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١).

وبالرّغم من أنّ هذا المثال لا يقدّم جميع استراتيجيات الخطاب التلاعبي، وجدنا فيه بعض الأمثلة الكلاسيكية المهمة لاستراتيجيات التّلاعب، مثل تأكيد قوّة المرء وتعاليه الأخلاقي والتّقليل من شأن المعارضة أو الخصوم وتقديم "الحقائق" بالتفصيل والاستقطاب بيننا وبينهم وتقديم الآخرين سلبًا والتراصف الأيديولوجي (كالديمقراطية والوطنية) والمناشدات العاطفية، وغير ذلك.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أنّ أعضاء البرلمان البريطاني ليسوا بالأغبياء أو الجهلة، فهم يفهمون جيّدًا - من دون شك - ما يقوم به بلير من تلاعب لإضفاء الشرعية على حرب العراق، وهذا يعني - أيضًا - أنّه لو لم يكونوا ضحايا وأقل سلطة، ولو لم يكن هناك تفاوت بالتبعية السياسية، لشهدنا نمطًا من أنماط الإقناع السياسي وليس نمطًا من أنماط التّلاعب، على النّحو المنصوص عليه سابقًا.

نعم هناك حقيقة مهمّة جدًّا، وهي أن البرلمان والمعارضة يكونا أقلّ قوّة من الحكومة، وذلك، أوّلاً: لافتقارهم إلى المعلومات المهمّة، كالمعلومات المتعلّقة بالاستخبارات السرّيّة وأسلحة الدّمار الشامل، من أجل أن يوافقوا على شرعية غزو العراق، وثانيًا: إنّ أغلبية حزب العمال في البرلمان، حتى عندما عارض عدد منهم غزو العراق - كما فعل أغلبية الشّعب البريطاني- لم يمكنهم رفض قرار بلير من دون تعريض حكومة حزب العمال للخطر، ونحن نعلم أنّ من تحدّوا - علنًا- قيادة الحزب ليسوا سوى عدد قليل من سياسيي حزب العمال، وهم - بهذا- كانوا على استعداد لأن يفقدوا وظائفهم، وثالثًا: إنّ هذا الرّفض يعني - أيضًا- تحدّي الولايات المتحدة الأميركية وإلحاق الضّرر بعلاقة الصّداقة التي تربطها بالمملكة المتحدة، ورابعًا: من غير الممكن لأحد في البرلمان البريطاني أن يظهر عـــدم التضامن أخلاقيًا أو الدّفاع عن القوّات البريطانية في الخارج وهو يأمل في إعادة انتخابه، وأخيرًا: إنّ حجب الدّعم عن هذا القرار يمكن تفسيره على أنه دفاع عن صدّام حسين، أو دعم له (وهذا ما حصل فعلاً)، وهو موقف حرج جدًّا للتيار اليساري على وجه الخصوص؛ لأنّهم يناضلون من أجل الحرية ومقارعة

الأنظمة الدكتاتورية، وها هم - اليومَ - يقفون ضدّ تحرير الشّعب العراقي مـن دكتاتوريـة صدّام، ومثل هـذا الطـرح التلاعبي صعب جدًا مقاومته أو رفضه.

ونجد - في هذه الحال بالذات- أنّ بعض خواص سياق هذا الخطاب تساعدنا على التّمييز بين التلاعب والإقناع المشروع، بالرّغم من أن هذين النّوعين من السيطرة العقلية يتداخلان أحدهما مع الآخر في الحياة الواقعية؛ أي إنّ عددًا من الاستراتيجيات في الخطاب العام يمكن توظيفها - أيضًا - في البلاغة السياسية المشروعة للخطاب البرلماني، ومع ذلك ففي هذه الحال التي تعرف بأنّها حالة وطنية ودولية طارئة؛ يمكن التّلاعب بالبرلمان القوي كالبرلمان البريطاني للموافقة على سياسة رئيس الوزراء بلير بالانضمام إلى الولايات المتّحدة الأميركية فيما قُدّم على أنّه حرب ضدّ الطغيان والإرهاب.

عرّف بلير الوضع سياقيًا (بوصفه المتحدّث وزعيم حزب العمال ورئيس الوزراء، والمتلقون هم أعضاء البرلمان وبريطانيا) ونصيًا بطريقة سياسية حاذقة لا يتمكن من رفضها كثير من النّوّاب، حتى عندما يدركون أنّه قد تم التّلاعب بهم والكذب عليهم.

وباختصار، نجد أنّ نوّاب البرلمان هم "ضحايا" الوضع السياسي من عدّة نواحٍ، ومن ثم يمكن التلاعب بهم كما حدث في الولايات المتحدة الأميركية وإسبانيا؛ إذ تم التلاعب بهم من المتمركزين في السلطة، وفي مثالنا هنا نجد أنّ الموافقة على الأسباب التي قدّمها بلير في خطابه لإضفاء الشرعية على الحرب - تعني أنّ أعضاء البرلمان البريطاني قد تمّ التلاعب بهم ليس بقبول سياسة وأيديولوجية معينة فحسب، كتلك التي تتعلّق بالأمن

الدولي، ولكن – أيضًا – باتّخاذهم موقفًا ملموسًا لدعم بلير، ومن ثم يعدّون شركاء معه في إرسال القوّات البريطانية إلى العراق.

ملاحظات ختاميّة

درسنا – في هذا الفصل – عمليات التلاعب الخطابية بمنهج متعدّد التّخصصات، ولمعرفة أوجه الاختلاف بين تأثير الخطاب التلاعبي وتأثير الخطابات الأخرى بدأنا بتعريفه من حيث المنظور الاجتماعي أوّلاً، وفيه يُعدّ التّلاعب نمطًا من أنماط سوء توظيف السّلطة أو الهيمنة، وثانيًا: ركّزنا على الأبعاد الإدراكية للتلاعب عن طريق تحديد ما نعنيه بـــ"السيطرة العقلية" للتلاعب، وأخيرًا قمنا بتحليل شتّى أبعاد التلاعب الخطابية عن طريق التّركيز على البُنى الاستقطابية المعتادة لتقديم النفس إيجابًا وتقديم الآخرين سلبًا للتعبير عن الصراع الأيديولوجي، وفضلاً عن ذلك وجدنا أنّ عملية التلاعب تنطوي على تعزيز السّلطة والتعالي الأخلاقي ومصداقية المتحدّث من جهة، والتقليل من شأن المعارضة وإضعاف الثقة بها عن طريق التشكيك بمواقفها وصفها مع العدو من جهة أخرى.

وهنا وُصِف العدو بأبشع الصفات (كالطاغوت مثلاً) من أجل إضفاء الشّرعية للخلاص منه، ووُظِّفت المناشدات العاطفية وقُدِّمت الحقائق والدلائل لكي تكون الحجّة قويّة ويصعب دحضها، وهنا لا بُدّ لنا من الإشارة إلى أنّ البحوث المقبلة في هذا المجال تحتاج إلى تقديم المزيد من التفصيلات بشأن الجوانب الخطابية والإدراكية والاجتماعية للتلاعب.

شكر وتقدير

أُلقي فحوى هذا البحث في ندوة الخطاب النقدي السنوي في أثينا في الخامس والعشرين من مايو/ آيار من العام ٢٠٠٥، الذي نظمته "باسي مى تسى كوبولو" وزملاؤها وطلابها؛ لذا أقدّم الشكر والتقدير للمشاركين على تعليقاتهم النقدية القيّمة.

الفصل العاشر

السياق في الخطاب البرلماني

أزنار والعراق وتداوليات الكذب

أهمية السياق

من أهم التّطورات الجديدة في دراسات الخطاب هو الاهتمام المتزايد بتحليل السياق، وينبغي أن يُنظر إلى هذا التّطوّر في ضوء تنامي تعددية الاختصاصات في مقاربات تحليل النّصّ والحديث في معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولم تعد دراسة بُنى الخطـــاب "اللغوية" - بحدّ ذاتها - كافية، ولا يجب أن يتقيد المرء بدراسة البُنى التفاعلية للحوار فحسب؛ إذ من الضروري - أيضًا- أن يتعمق في دراسة ما وراء الخطاب وأبعاده وبيئاته الإدراكية والمعرفية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية، وهنا نوجز ما تم التّوصل إليه مؤخرًا:

- في اللغويات، لا سيّما في اللغويات النسقية، قُدِّمت عدّة مقترحات لتحليل السياق (راجع، *Ghadessy*، ١٩٩٩؛ *Leckie-Tarry*، ١٩٩٥؛ *Fetzer*، ٢٠٠٤، *Van Dijk*، ٢٠٠٤).
- في تحليل المحادثة (*CA*)، توسع نطاق هذه الدراسة منذ تسعينيات القرن الماضي ليشمل دراسة السّياق المؤسساتي والتنظيمي في تفاعلات الحديث الشخصية (*Boden* و *Zimmerman*، ١٩٩١؛ *Drew* و *Heritage*، ١٩٩٢؛ *Sarangi* و *Roberts*، ١٩٩٩).

- وفي اللغويات الأنثروبولجية (البشرية) (*Anthropological Linguistics*)، اهتمّ الباحثون بدراسة الجوانب الثقافية للكلام والتّفاعل التواصلي وجهًا لوجه (راجع، *Duranti*، ١٩٩٧، ٢٠٠١؛ *Duranti* و *Goodwin*، ١٩٩٢).

- وفي اللغويات التفاعلية، لا سيّما أعمال غمبرز المؤسّسة (راجع، *Gumperz*، ١٩٨٢*a*، ١٩٨٢*b*، ١٩٩٢)، يوجد اهتمام خاصّ بدراسة "مفاتيح الخطاب السياقية" الدّقيقة (راجع، *Di Luzio* و *Luzio*، ١٩٩٢).

- وفي دراسات الخطاب النقدي التي تُعنى بدراسة النّصّ والحديث ضمن سياقاته الاجتماعية – اهتم الباحثون اهتمامًا كبيرًا بالعلاقات القائمة بين السلطة والهيمنة وعدم المساواة الاجتماعية (*Fairclough*، ١٩٩٥؛ *Wodak*، و *Meyer*، ٢٠٠١؛ *Wodak* و *Chilton*، ٢٠٠٥).

- وفي دراسات الخطاب النسوي اهتم الباحثون بالدراسة النقدية لهيمنة أحد الجنسين في الخطاب (*Lazar*، ٢٠٠٥).

- وفي دراسات الخطاب في مجال الذكاء الصناعي، وما يتعلق به، أدرك الباحثون أنّ إنتاج اللغة واستيعابها مستحيل من دون نماذج السياق للتواصل (راجع، *Akman* وآخرين، ٢٠٠١).

- وفي دراسات علم النفس الاجتماعي الأخيرة بشأن الأوضاع والأحداث العَرضية، يمكن الأخذ بها كمثال لدراسات السياق التفصيلية (*Argyle*، *Furnham* و *Graham*، ١٩٨١؛ *Forgas*، ١٩٧٩؛ ١٩٨٥؛ *Scherer* و *Giles*، ١٩٧٩).

وبإيجاز، شهدت تسعينيات القرن الماضي اهتمامًا متنوعًا بتحليل السياق في شتى مجالات دراسات الخطاب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بوجه عام، وبالرّغم من وجود إجماع كبير بشأن أهمية هذا التوسّع في دراسات الخطاب، لا يوجد أيّ اتّفاق بشأن ما يعنيه أو ما يجب أن يعنيه السياق، وبصورة عامة - وربّما بنحوٍ مبهم - يُنظر إلى السّياق على أنه "البيئة" التّفسيريّة للخطاب، ولكن المشكلة - هنا - هي كيفية تعريف البيئة لإزالة محدوديتها من دون الانخراط والدّخول في "نظرية كلّ شيء"، مثال ذلك مداولة في البرلمان الإسباني، التي يتحدّد فيها السياق بالمكان (وهو البرلمان الإسباني) وبحضور نوّاب البرلمان، ولكن هنا يُطرح السّؤال الآتي: "ماذا عن السياقات"؟ كوضع البلــد فـــي ذلك الوقــت أو الوضـــع الدّولـــي أو السياسة الخارجية الإسبانية آنذاك، وما إلى ذلك، إنّ معظم هذه الأمثلة (التي تمثل البيئات السّياقية للخطاب) ترتبط بدراسة الخطاب البرلماني، أمّا السّؤال الثاني الذي يُطرح هنا فهو: هل مثل هذه "البيئات" تتعلق فعلاً بالمتحدّثين أنفسهم في البرلمان؟ نحن نعرف أنّ السياقات تتحدّد - عادة - بما يرتبط فعلاً بجوانب بيئة الخطاب، كما هو معروف "لكلّ مقام مقال"، وهذا يطرح سؤالاً آخر هو: ما المقصود بـــ"يرتبط فعلاً بالبيئة" أو "ما لا يرتبط" بها فعلاً؟ وهنا قد ينتهي بنا المطاف من دون الوصول إلى تعريف محدّد.

وبصورة أكثر تحديدًا نجد - على سبيل المثال- في حقل تحليل المحادثة ميلاً محدودًا جدًّا لأهمية السياق الفعلية في التّحليل (*Schegloff*، ١٩٨٧، ١٩٩١، ١٩٩٢، ٢٠٠٣)، ويظهر أنّ هذه الطريقة تحدّد التأثير السّياقي في الحديث تحديدًا تامًّا، وبذلك نبقى من دون حلٍّ؛ لأنّ السياق قد

يؤثر في معاني الخطاب أو وظائفه التي تكون واضحة بالنسبة إلى المشتركين، ولكنه لا يعرب عنها بوضوح؛ أي إنّ مثل هذا التعريف هو تعريف تجريبي وسلوكيّ؛ لأنّه يعترف بالدلائل "الملحوظة" فحسب، ولا يأخذ بالحسبان دلائل التحقيق الأخرى أو أساليبه (كالتّجارب ونتائجها والاستبطان واتفاقيات المشتركين، وغير ذلك)، ومع ذلك يقدّم لنا فكرة واحدة – على الأقل– عن مفهوم "الارتباط".

تُقبل الدّلائل "السّياقية" بنحوٍ ملحوظ وبحريّة في دراسات الخطاب النقدي، وفي الحقيقة تتطلب عناصر الخطاب – على أيّ مستوى من المستويات – وصفًا أو تفسيرًا سياقيًّا للوضع أو الموقف الذي تحلّله، ويمكن عدّه جزءًا منه، كما في علاقات الهيمنة القائمة بين المتكلمين والمتلقين أو في الأدوار التنظيمية أو مكانة المتكلمين أو الكُتّاب، ومن الممكن أن يتعرض مثل هذا التقديم أو الدّراسة للنقد الواسع الذي يرى عدم وجود حدود لتحليل السياق، ومن ثم عدم وجود حدود لمنع التوسع غير المتناهي في تحليل البُنى الاجتماعية كالهيمنة والتّمييز والسلطة التي تؤثّر في الخطاب.

نحو نظرية جديدة للسياق

وتبعًا لهذه الخلفية العامة لدراسات الخطاب في شتّى التّخصصات، ونظرًا للحاجة إلى تطوير نظرية عامة لسياق متعدّد التّخصصات، تُجمِع كلّ البحوث المختلفة التي قمنا بها منذ تسعينيات القرن الماضي (العشرين) على اقتراح نظرية جديدة في السياق تعمل وفقًا لنوع خاصّ من النماذج العقلية للتجربة،

وهي "النماذج السياقية" (*Van Dijk*، ١٩٩٩، ٢٠٠١، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥)، واستندت هذه النظرية الجديدة إلى أساس القصور الواضح لمقاربة السياق كما قدّمتها في كتابي عن النّصّ والسّياق في وقت سابق (*Van Dijk*، ١٩٧٧).

وتكمن الفكرة الأساسية التي وراء هذا المقترح في أنّ السياقات ليست نوعًا من "الحالة الاجتماعية الموضوعية" كما هو معروف ضمن المنظور المهيمِن للسياق في اللسانيات ودراسات الخطاب والتّخصصات والمعارف الأخرى؛ لذا من الضروري أن تكون السياقات المرتبطة بالنّصّ والحديث، كما هو مطلوب، غير موضوعية (ذاتية)؛ أي أن يُعرّف ارتباط جوانب الحالة التواصلية بالنّص أو الحديث بواسطة المشتركين أنفسهم.

هذه الفكرة ليست بالفكرة الجديدة؛ لأنّها دُرِست - بصورة عامة- في بحوث العلوم النفسية والاجتماعية المختلفة (*Brown* و*Fraser*، ١٩٧٩؛ *Duranti* و*Goodwin*، ١٩٩٢)، ويُعدّ مفهوم "تعريف الموقف" *difination of the situation* معروفًا جدًّا في تاريخ علم الاجتماع (*Thomas*، ١٩٦٦)، ومع ذلك، لم تُؤخذ التّعريفات الذّاتية على محمل الجد في مثل هذه البحوث؛ لأنّها لا تتفق مع المنظور الاجتماعي لمناهج بحوث هذه العلوم المختلفة فيما يخص توظيف اللغة والخطاب والتواصل، وفي الحقيقة رُفِض مثل هذا المنهج الذاتي على أساس أنّه نهج فرديّ لا يتناسب مع المناهج الاجتماعية "التفاعلية" الصّغرى والمناهج الاجتماعية "النظامية" الكبرى.

ولمفهوم "تعريف الموقف" من المشتركين به جوانب إدراكية واضحة؛ ممّا يجعل هذا المنهج الشخصي مشكوكًا في جدواه في معظم مناهج الخطاب ذات التّوجه الاجتماعي (راجع، *Van Dijk*، ٢٠٠٦؛ في دراسات الخطاب).

وهنا تجب الإشارة إلى أنّ الجانب الإدراكي يمثل الجسر النظري والتجريبي أو العنصر الوسيط الضروري بين الأوضاع والبنية الاجتماعية من جهة، والطبيعة الشخصية الضرورية لكل خطاب فرديّ من جهة أخرى، وهذا يعني أنّ السياق يمكن إظهار ارتباطه بالنّصّ فقط، إذا كان "مرتبطًا بالمشارك" نفسه، ويظهر مثل هذا الارتباط عندما يشعر المشتركون أنفسهم منفردين بأنه كذلك، وأنّ مثل هذا الارتباط السّياقي بالفرد لا يمكن تطبيقه وتعميمه بنحو مباشر على أعلى مستويات التفاعل بين الجماعات أو البُنى الاجتماعية.

ومثل هذه التّعريفات السياقية ترتبط بالمشاركين في التفاعل، وهي - بذلك- تتكوّن تحت تأثير المشاركين الآخرين، وتأثير التفاعل بحدٍّ ذاته، لكنّها تبقي تعريفات المشاركين منفردين، كما أنّ المشاركين في التفاعل - شأنهم شأن الكُتّاب والقُرّاء في التّواصل المكتوب - يمكن ألاّ يكون لديهم التعريف ذاته للحالة أو الوضع التواصلي في المقام الأول، كما هو الحال عادة في الصّراعات التّواصلية.

وبإيجاز، بالرّغم من أنّ بعض الأفكار التي تكمن وراء مفهومي السياق بوصفه تعريفًا شخصيًا للحالة، أو الوضع التّواصلي، من الممكن وجودها في كثير من الموضوعات الأخرى المكتوبة في هذا المجال، فإنّه لا وجود لأيّة نظرية منهجية تتناول طبيعة هذه التعريفات وتأثيرها في المشتركين بها.

السّياق بوصفه أنموذجًا عقليا

وفقًا لمنظور علم الإدراك المعاصر، وبنحوٍ أكثر تحديدًا ضمن إطار نظرية الأنموذج الإدراكي (*Johnson-Laird*، ١٩٨٣؛ *Van Dijk* و *Kintsch*،

١٩٨٣– قمنا بصوغ مفهوم السّياق من حيث كونه يمثّل نوعًا معيّنًا من تمثيلات الذّاكرة للمشتركين؛ أي النماذج العقليّة للمشتركين (*Van Dijk*، ١٩٩٩)؛ إذ يتم تخزين هذه النماذج العقلية في الذاكرة الشخصية (السيرة الذاتية) والذّاكرة العرضية لأهل اللغة كما هو الحال في تجاربنا الشخصية (*Neisser* و *Fivush*، ١٩٩٤؛ *Tulving*، ١٩٨٣).

وهكذا فإن "تجريب الحدث التواصلي" الذي يشارك فيه المرء، والوعي به – هو ما نطلق عليه "أنموذج السّياق"، أو مجرد "السياق"، ويتضمن مفهوم الأنموذج العقلي خواص السّياق كلّها، فهو ذاتي ويقوم بتعريف الموقف، وقد يكون غير تام ومنحازًا ومتحاملاً، وغير ذلك، ولذلك فإنه لا يُشبه "الوضع الموضوعي" على الإطلاق، بمعنى أنّ النّماذج العقلية (السياقية) تُبنى وتُعتمد من المشترك نفسه، وفي هذا المعنى نجد أنّ صوغنا هذا يتّفق مع النّهج البنائي للخطاب في علم النّفس الاجتماعي (*Edwards* و *Potter*، ١٩٩٢)، ولكنّه يختلف عن هذا النّهج في أنّ مثل هذه البُنى العقلية يجب أن تُصاغ وفقًا لتمثيلات إدراكية ومعرفية معيّنة، ولا يمكن اختزالها في أنواع أخرى من الأشياء مثل الخطاب أو التّفاعل.

وهكذا، فالسياق أنموذج عَرضي ذاتي لتجارب المشتركين في تفاعل ما، يُفسّر ويُحدّث ديناميكيًا أثناء التفاعل، وكما عرفنا – من دراسات السياق غير الرّسمية وتجاربها – فإنّ لهذه النماذج السياقية تأثيرًا عميقًا في الخطاب، والعكس بالعكس، فالخطاب – أيضًا – لـه تأثير عميق في تعريف الحالة أو الوضع الخاص بالمشتركين به، فهنالك تأثير ديناميكي متبادل قائم بين الكلام أو النّصّ وإنتاجه أو فهمه من جهة، والطريقة التي يرى بها

المشتركون جوانب البيئة الخاصة بـ"الخطاب كالمكان والزمان والمشتركين والفعل المستمر" ويفسّرونها ويترجمونها، فضلاً عن أهداف المشتركين أنفسهم ومعرفتهم من جهة أخرى.

ووفقًا لعلم نفس إنتاج الخطاب؛ يعني هذا أنّ النّماذج السياقية تسيطر على عملية الإنتاج هذه، ومن ثم فهي تضمن أنّ ما قيل وطريقة القول كافيين أو مناسبين في الوضع الراهن، وهذا يعني السيطرة على جزء كبير من بُنى الصّوت وبناء الجملة واختيار المفردات وبُنى الخطاب الأخرى التي قد تختلف باختلاف الحال أو الموقف.

ويُعدّ أنموذج العملية الإدراكية لهذا النوع من السّيطرة خارج نطاق دراستنا في هذا الكتاب (للمزيد عن هذا الموضوع راجع، ***Van Dijk***، ١٩٩٩)، ونكتفي هنا بالقول: إنّ هذا النّوع من المنهج النظري يتوافق تمامًا مع الدراسات المعاصرة لمعالجة الخطاب (***Van Dijk*** و ***Kintsch***، ١٩٨٣؛ ***Van Oostendorp Oostendorp***، ١٩٩٩)، وفي واقع الأمر تقدّم هذه المقاربة نقطة مهمّة وهي تبعية السياق الأساسية لعملية الخطاب، وقد تمّ تجاهل تبعيّة السّياق هذه عادة أو تم التعامل معها بطريقة مخصوصة في علم النفس الإدراكي، فمثلاً فيما يخصّ السّيطرة المتغيّرة المستقلة في التّجارب المختبرية (كجنس المشتركين وسنّهم)، وما هي إلا محاكاة زائفة للسّياق التواصلي "الحقيقي".

أحد الجوانب الشائقة لهذه النظرية المقترحة هو أنّ "تداولية" أنموذج السياق المقترح هنا تتحد - بنحوٍ جيّد - مع النماذج "الدلالية" للموقف

المقترح آنفًا كأساس لإنتاج معنى الخطاب واستيعابه والإحالة إليه (-*Johnson*
Laird، ١٩٨٣؛ *Van Dijk* و *Kintsch*، ١٩٨٣؛ *Van Oostendorp* و *Goldman*،
١٩٩٩)؛ أي إنّ "الفهم" التّداولي والدّلالي للخطاب يعتمد على النّماذج العقلية
الموجودة في الذّاكرة العَرضية، وذلك عن طريق فهم المشتركين الشخصي
للحالة أو الموقف الذي يتحدّثون أو يقرؤون عنه من جهة، والحالة التي
"يحدث فيها" التواصل الآني من جهة أخرى، أي أن هناك نوعين من التمثيل
يرتبطـــان بوضوح، ويعرفان - أيضًا- الحدود بين ما هو دلالي وما هو تداولي.

ويُفهم من تعريف نماذج السّياق أنّه يتكوّن من بنى النماذج الأخرى
أنفسها، كنماذج المشتركين الدّلالية لبناء الأحداث التي يكتبونها ويتكلّمون
عنها أو يقرؤونها أو يسمعون بها أو يرجعون إليها.

ولكي تتمكّن نماذج السّياق من العمل كما ينبغي في مدّة أقل من الثانية،
أي واقعيًا وبنحوٍ مستمر، لا تتمكّن من تكوين المئات أو حتى العشرات من
عناصر تمثيل الحالات أو الأوضاع التّواصلية المحتملة، بل إنّ العدد
المحتمل تكوينه للتمثيلات الرئيسة يكون - على الأرجح - نحو سبعة، على
خلاف ما هو معتاد في مثل هذه الحال (*Miller*، ١٩٥٦)، وبالرغم من أنّ
هذا العدد قد يُضرب في سبعة إذا كان لكلّ عنصر رئيس سبعة عناصر
ثانوية، فعلى سبيل المثال، إذا كان العنصر الرئيس هو المشتركين، فإنّ
العناصر الثانوية قد تتمثل في: الأدوار التّواصلية (كالمتحدّث والمتلقي
ومسترق السمع، وغيرهم) والهويات الاجتماعية (كالجنس والعِرق والطبقة
الاجتماعية، وغير ذلك) والأدوار الاجتماعية (كالأب والصديق، وغيرهما)
والعلاقات بين المشتركين (كالمنافسين، وغيرهم).

ومن الطبيعي أن تحتاج البحوث التجريبية إلى تمييز العناصر المرتبطة بكلّ ثقافة، بافتراض وجود التنوّع الثقافي، حتى عندما تكون بعض هذه العناصر عالمية؛ لأنّ هنالك – دائمًا – دورًا للمتحدّث، ودائمًا ما يفترض المتحدّث أنّ المتلقي له يشاركه المعرفة، وبهذه الطريقة، يمكن بناء الإطار العام نفسه لنماذج السياق استراتيجيًا وبسرعة كبيرة، ويمكنه – أيضًا – أن يتكيّف ويفسّر بنحوٍ ديناميكيّ في عملية فهم الموقف أو الحالة الاجتماعية للخطاب.

السياق الأصغر والأكبر

تركّز معظم دراسات السّياق على الوضع التفاعلي المباشر القائم وجهًا لوجه، وهذا ما يُسمى بـ"السّياق الأصغر" (*micro-context*)، وهنالك أسباب تدعونا إلى افتراض أنّ أهل اللغة يبنون نوعًا آخر من السّياق يُسمّى بـ"السياق الأكبر" (*macro-context*)؛ لذا عندما نقوم بتدريس الطلاب لا نكون مدركين وجود الطلبة الحاضرين فحسب، بل ندرك – أيضًا– أنّنا مدرسون، وأنّ هناك بعض خصائص السّياق التعليمي الأنموذجية الأخرى المحيطة والمؤثرة في عملنا هذا (*Van Dijk*، ٢٠٠٦).

وتوافقًا مع التّمييز (الإشكالي) في علم الاجتماع بين الموقف أو الاعتبار الأكبر والأصغر في المجتمع (*Knorr-Cetina* و *Cicourel*، ١٩٨١)؛ نستطيع أن نقدّم أنفسنا كأعضاء في مؤسسة مهنية، كالجامعة، ومن ثم نقوم بعمل شيء ما موضعيًا (محليًّا) (التدريس)، وفي الوقت ذاته يمكن

تمثيله تمثيلاً عامًّا أيضًا؛ لأنّنا أساتذة جامعيون وندرّس في الجامعة التي تعلّم الطلاب، والتعليم مفهوم عام (أكبر)، فعندما ندرّس الطلاب (وهو عمل موضعي) نعمل ونقوم بخدمة عامّة للمجتمع ضمن مفهوم التعليم العام.

وهنا لا يحتاج الأستاذ إلى أن يكون مدركًا باستمرار مثل هذا السياق الأكبر وهو يقوم بعملية التدريس الفعلي – وهو السّياق الأصغر- لأنّ الوظيفة أو "الإحساس" العام بما يقوم به تُعدّ الجزء المهم لعملية التدريس، وقد تحتاج هذه العملية الوظيفية – أحيانًا – إلى تفسيرها أو تفعيلها، وفي بعض الأحيان يكون هذا واضحًا، وفي الحقيقة، هنالك وسيلة أنيقة للربط بين المستويين الجزئي (الأصغر) والكلـــي (الأكبـــر) للمجتمع، ليس كمستويات أو فئات أو عناصر محدّدة تُعيّن من المحلّلين، بل كعناصر المشتركين فيها التي تعتمد على أساس الملاحظة والمراقبة.

وكما هو الحال بالنسبة إلى البُنى الدّلالية والتداولية الكبرى والصّغرى (*micro/ macro-structures*)؛ تحمل السياقات الكلية (الكبرى) البُنى السياقية أنفسها: المكان والزمان والمشتركون والأفعال والأهداف وغير ذلك، غير أنّ البُنى السّياقية الكلية (الكبرى) تحدث عادة على المستوى العالي، كمستوى المدن أو الدّول أو المجمـــوعات أو المنظمـــات والأفعال الجمعيّة المتكرّرة أو الأهداف العامة، كما هو الحال عندما يوافق البرلمان الإسباني على حرب العراق (*Van Dijk*، ١٩٨٠).

وبسبب محدوديّة عملية المعالجة الذهنية للإنسان؛ نجد أنّ السياقات الكلية (الكبرى) لا تتمكن من تكوين كم كبير من أنماط المعارف المفترضة وعناصرها، ولكنّها تقوم بتكوين بُنى غير مكتملة تتألف من الجوانب ذات

العلاقة الآنية بالأحداث القائمة، وليس كثير من هذه المعارف واضحة تمامًا عند لحظة تكوينها، ولكنّها بدلاً من ذلك سوف تبقى في مؤخّرة الذّاكرة الدائمة، المُسمّاة بذاكرة "العمل" طويلة الأمد في الدّماغ.

المعرفة

وتُعرّف خواص الوضع الاجتماعي التي تُترجم على أنّها ترتبط في كلّ من مفاهيم السياق التقليدية، فضلاً عن المنهج الإدراكي- الاجتماعي للسياق؛ تُعرف كنماذج للسّياق، وهي الزّمان والمكان والمشتركون وهوياتهم وأدوارهم أو علاقاتهم المختلفة، والفعل المستمر وأهداف المشتركين.

ويظهر أنّ معرفة المشتركين التي تمثل أحد أهم عناصر السّياق كان منسيًّا في الدّراسات السابقة، لا سيّما المعارف المتبادلة بين المشتركين بعضهم ببعض (*Van Dijk*، ٢٠٠٥)، ويُعدّ مثل هذا المكوّن المعرفي ضروريًّا من أجل وصف كيف يتمكّن المتحدّث أو الكاتب من تكييف حديثه أو كتابته مع مستوى معرفة المتلقين له (المفترضة)، وتفسير ذلك أنّ المتحدّث أو الكاتب يحتاج إلى التأكد - في كلّ جملة وكلّ كلمة يوظّفها - من أنّ المتلقين له لا يعرفون ما يقوله أو يكتبه ويدركونه فحسب، بل يجب عليه معرفة ما يعرفه المتلقون عن الحدث الذي يتكلّم أو يكتب عنه. وإن افترضنا أنّ المتلقين يعرفون "حقيقةً ما"، فإنّ هذه الحقيقة يجب أن تكون مفترضة سابقًا ولا تحتاج إلى ذكرها بصراحة أو علنًا، ومن ناحية أخرى إذا كان مثل هذا الافتراض سابقًا مبنيًا على أنّ معرفة المتلقي ضعيفة ولكن يمكن

استرجاعها بسهولة في الذّاكرة أو الاستدلال عليها، فإن أيّ حدث ملموس يمكن أن يُستذكر مرّة ثانية بسهولة.

ويمكن لأهل اللغة القيام بذلك في بضع ثوانٍ لإنتاج كلّ كلمة أو جملة عندما تقوم نماذج السّياق الخاصّة بهم بتتبع نوع المعرفة التي يمتلكها المتلقون، وهذا لا يعني أنّ المتكلمين يحتاجون الى مئات الفرضيات بشأن مئات الآلاف من الحقائق التي يعرفها المتلقون، وهو أمر مستحيل تمامًا بالنّظر إلى حجم نماذج السّياق المحدود في الذّاكرة.

وبدلاً من ذلك، يعتمد المتحدّث - عادةً - استـراتيجيـات سهلـة (*Van Dijk* و *Kintsch*، ١٩٨٣) للاستدلال على معرفة المتلقين لخطابه، فعلى سبيل المثال أسهل استراتيجية للتّواصل بين أفراد مجموعة اجتماعية واحدة أو ضمن مجتمع واحد- هي افتراض أنّ الأفراد الآخرين لديهم المعارف الاجتماعية والثقافية العامة ذاتها التي يمتلكها المتحدّث، أمّا في حالة التّواصل الشخصي القائم بين الأصدقاء وأفراد العائلة، فإنّ المعارف المشتركة هذه لا تمثل المعارف الاجتماعية والثقافية المشتركة للمجموعات أو المجتمعات، بل هي معارف مشتركة لأوضاع تفاعلية سابقة تم تخزينها في نماذج سياق "سابقة أو قديمة" في الذّاكرة، وفي هذه الحال يقوم المتحدّث بتنشيط نماذج السياق القديمة أو تفعيلها والتّحقق من وجود مسألة ما أُثيرت سابقًا، وإذا كان هناك شكّ، يقوم المتحدّث باستذكار المعلومات "القديمة".

وتبرز صعوبات كثيرة في تنظيم معارف النّاس المنحدرين من ثقافات مختلفة ومجتمعات معرفية متباينة، بالرّغم من أنّنا نفترض - سابقًا - إمكانية وجود معارف "إنسانية عالمية" مشتركة كثيرة.

ويحدّد الأنموذج السّياقي للمتحدّث في كلّ لحظة ماهية المعلومات المتاحة له سواء المعلومات المخزونة في النماذج العقلية الخاصة به بشأن المناسبات والأحداث العامة أو الخاصة أم من المعارف الاجتماعية والثقافية العامة المشتركة التي قد يشترك بها مع المتلقي أم غيرها، وهذه - بدورها- تحدّد ماهية المعلومات التي يمكن افتراضها سابقًا واستذكارها أو تكرارها وتأكيدها أو تحديثها وتفعيلها.

ويُعدّ المنهج الذي اتّبعناه في تحليل المعرفة منهجًا تداوليًّا وخطابيًّا أكثر من أنّه منهج دلالي ومنطقي، ولا نقوم بتعريف المعرفة - كما تعرّفها نظريّة المعرفة - على أنّها "معتقدات صحيحة مبررة"، وهو تعريف دلالي مجرّد فيما يتصل بالعلاقات بين المعتقدات و"العالَم" (وللمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع راجع، *Bernecker* و *Dretske*، ٢٠٠٠).

وفي رأينا أنّ "الحقيقة" ليست ملكًا لمجموعة ما أو تخصّ معتقدات معيّنة، بل تخصّ الخطاب العالمي، ولا يتلخص الشّرط الحاسم للمعرفة الإنسانية فيما إذا كانت المعتقدات تتوافق مع بعض المواقف أو الأوضاع العامة الراهنة في العالم، بل فيما إذا كانت مثل هذه المعتقدات مشتركة مع أفراد المجتمعات الأخرى أم لا، وهذا يعني عندما نقول: إنّ شخصًا ما يعرف شيئًا ما فحسب عندما نعرف نحن - كمراقبين أو متحدّثين - الشّيء نفسه، أي إنّنا نشترك في الاعتقاد مع ذلك الشخص، وبعبارة أخرى عند القول: إنّ زيدًا يعرف خالدًا، نفترض أنّ المتحدّث يعرف خالدًا أيضًا، وهذا الشيء صحيح سواء بالنسبة إلى المعرفة الشخصية المتبادلة أم المعرفة المشتركة

اجتماعيًا وثقافيًا، وفي الحال الأخيرة يُفترض أنّ أيّ فرد أو جميع أفراد المجتمع يشتركون في معتقد معيّن.

وعلاوةً على ذلك، وخلافًا للمعتقدات المشتركة التي نسمّيها "الآراء"، أو هي – في الحقيقة – "معتقدات" مجرّدة، تُعدّ المعرفة معتقدات مشتركة يمكن تأكيدها بمعايير معرفة بعض المجتمعات، وقد تكون هذه المعايير معايير بديهية (فطرية) للحياة اليومية (كالملاحظة أو الاستدلال أو المصادر الموثوقة)، ولكنّها يمكن أن تضم – أيضًا– معايير معرفة المجتمعات المتخصّصة، كالإعلام أو الحركات العلمية أو الاجتماعية، ومن الواضح أنّه ما دامت هذه المعايير تتغير تاريخيًا وتختلف ثقافيًا؛ تُعدّ المعرفة – وفقًا لتعريفها– أمرًا نسبيًا، كما ينبغي أن تكون عليه، ونلحظ أنّ هذه النسبية هي أمر نسبيّ – أيضًا– كما ينبغي أن تكون؛ لأنّها ضمن معتقدات المجتمع المعرفي التي تم قبولها أو المصادقة عليها كمعارف وفقًا لمعايير ذلك المجتمع، حتى لو عُدّت من مجتمع آخر خارجي (أو في مرحلة لاحقة ضمن المجتمع نفسه)؛ مجرّد معتقدات أو آراء أو خرافات.

ويمكننا القول: إنّ النّاس – في العصور الوسطى – كانوا يعتقدون أنّ الأرض مسطّحة، وكانوا يعبّرون عن وجهة نظرهم هذه في الخطاب العام، ومن الممكن أنّ كلّ ما ندّعي معرفته اليوم، يمثّل معرفتنا، وربّما يتم تعريفه بنحوٍ مختلف في مكان آخر أو في المستقبل، وهذه النسبية لا تدعو إلى القلق؛ لأنّنا – من الناحية العملية – نتصرّف ونتحـدّث وفقًا لهذه المعرفة النسبية أو على أساسها، وأنّ هذه المعرفة هي المعرفة التي نشترك بها مع الآخرين اجتماعيًا وثقافيًا.

الكذب

الكذب فعل كلامي ينطوي على التّلاعب غير الشّرعي بالمعرفة في التّفاعل والتّواصل، والكذب ليس فعلاً كلاميًا بالمعنى التّقليدي؛ لأنه لا يلبي شروط الفعل الكلامي المناسبة والمعتادة؛ إذ لا توجد شروط منهجية يجب الوفاء بها من أجل أن نكذب "بنحوٍ مناسب"، بل ينبغي أن يُعرف الكذب بوصفه انتهاكًا للشّرط التداولي للتوكيد المناسب، وهو - في الوقت نفسه وبصورة أعم - انتهاك للقواعد الأخلاقية العامّة للصدق التي تمثل أساس كلّ تفاعل إنساني، علمًا أنّ الحالات التي يُعدّ فيها قول الحقيقة أو الصدق انتهاكًا للقواعد أو القيم الأخرى (كالتأدّب والمداراة وحفظ ماء الوجه أو السّريّة المشروعة وما إلى ذلك) - قد يُسمح فيها بالكذب أخلاقيًا، فعلى سبيل المثال، يمكن عدّ الكذب على العدو في الاستجواب عملاً صائبًا من النّاحية الأخلاقية، ومن الواضح أنّ كلّ حالة من هذه الحالات تحتاج إلى تعريف خاصّ بها، ومن ثم تحتاج إلى أنموذج سياق خاص بها أيضًا.

وبوجه عام يُعدّ الكذب عملاً غير شرعي إذا كان يضرّ بمصالح المتلقي أو الآخرين، أمّا من ناحية الشرعية الاجتماعية والسياسية الواسعة، فقد يتمكّن الكذّاب (كشخص أو مؤسسة) من فرض هيمنته أو تأكيدها، ومن ثم يسيء توظيف سلطته التي توفرها له هذه الهيمنة عن طريق السيطرة على وسائل التّواصل والخطاب العام، ومن ثم على المدخل العام إلى المعارف (راجع، *Barnes*، ١٩٩٤؛ *Lewis* و *Saarni*، ١٩٩٣؛ *Wortham* و *Loche*، ١٩٩٩).

والكذب ظاهرة معقّدة يمكن أن يتم التعامل معها فلسفيًا وأخلاقيًا ودلاليًا وتداوليًا واجتماعيًا ونفسيًا وسياسيًا وثقافيًا، وسنقتصر في إطار دراستنا في هذا الفصل على النّواحي التّداولية المبنية على السياق فحسب، بالرّغم من أنّنا

سنقوم - لاحقًا- بذكر أكثر المعايير الأساسية لمشروعية الكذب، وهنا يُعدّ الكــذب عملاً تواصليًّا يسيطر عليه أنموذج السياق الذي يعرف - عن طريقه - المتحدّث (أ) أنّ أمرًا ما ليس صحيحًا، ولكنّه يلبّي الغرض لجعل المتلقي (أ) يعتقد أنّه أمر صحيح. وبعبارة أخرى: إذا نجحت كذبة ما، فسيكون للمتحدّث والمتلقي أنموذجان عقليّان مختلفان للحدث المُشار إليه.

في حين أنّ المتحدّث (الكاذب) على بينة من الفجوة بين ما يؤكّده وما هو في أنموذجه العقلي، ويجهل المتلقي - عمومًا- مثل هذا الصّراع، وقد يقبل الكذبة بوصفها تأكيدًا مناسبًا، وربّما - أيضًا- قد يغير أنموذجه العقلي الخاص به، ومن ثم تتغيّر معارفه نتيجةً لهذا التغيير، ومن أجل وصف ماهية الكذب نحتاج إلى نماذج سياق قادرة على تمثيل المتحدّثين والمتلقين ومعارفهم وأهدافهم.

ويمثّل الكذب أحد فئات مجموعة الأفعال التواصلية التي تنتهك شروط المعرفة السابقة، كالخداع وخداع النّفس والتّضليل والتخطئة والتغليط والتّسامر والخيال، وغيرها من هذه الأفعال التواصلية التي لا مجالَ لتحليلها هنا.

والاختلاف الأخلاقي المهم بين الكذب والأفعال التواصلية الأخرى يكمن في أنّ المتحدّث الكذّاب يعرف أنّ ما يقوله ويؤكّده زائف (كذب)، في حين يمكن أن يكون المتحدّث ضمن الأفعال التّواصلية الأخرى (كالتخطئة وخداع الذات) غير مدرك ذلك، أو لا يعلم به.

وما بين هذا وذاك هنالك حالات أخرى مختلفة يمكن عدّها وسطية يعتقد فيها المتحدّث بما يؤكّده، ولكنّه غير متأكّد من صحته، وهذا يدعونا إلى الاعتقاد بأنه يجب أخذ مقدار الفرق بين التوكيد والأنموذج السّياقي للمتحدّث

في الحسبان، ومن الممكن - أيضًا - أن يكون تأكيد المتحدّث حقيقيًا من وجهة نظره، ولكنّه يُعدّ كذبًا من وجهة نظر المتلقي، لا سيّما عندما يعتقد المتلقي أن ما يؤكّده المتحدّث هو زائف وكذب، وهو يعرف ذلك.

ونلحظ أنّ هذه الشروط كلّها يمكن أن تكون - بسهولة - ضمن نماذج السياق التي لا تبين معرفة كلّ مشترك فحسب، ولكنّها - أيضًا - تبين معتقدات المشترك بشأن نوايا المشتركين الآخرين ومعارفهم وأهدافهم.

الخطاب البرلماني

وكما هو الحال بالنسبة إلى جميع أنواع الخطابات الأخرى، يعرَّف الخطاب البرلماني وأكاذيبه وفقًا لخواصه السّياقية (***Van Dijk***، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤، وراجع - أيضًا - دراسات ***Bayley***، ٢٠٠٤؛ ***Steiner***، ٢٠٠٤)

وبالرّغم من وجود أنواع متعدّدة من البُنى اللغوية أو الخطابية التي تميز الخطاب البرلماني، كالخطب التي تُلقى في المداولات البرلمانية، نادرًا ما تُعدّ هذه الخطب فريدة من نوعها، وبوجه عام تشترك المداولات البرلمانية مع ميادين الخطابات الرسمية الأخرى في الأسلوب والتفاعل، كاختيار المفردات المعجمية والتّراكيب اللغوية وبُنى الخطب الجدليّة وإعطاء الحجج والإقناع، وتخصيص أدوار الكلام، وتحديد وقت الخطاب من رئيس البرلمان، وقد يختص الخطاب البرلماني ببعض تعبيرات المخاطبة الرسمية، مثل القول: "صديقي الفاضل"، أو كلمة "سنيور" في البرلمان الإسباني، وقد يكون مضمون الخطاب أو محتواه مقيّدًا بالموضوعات المتعلقة بشؤون البلاد

الدّاخلية والخارجية، ولكنّها قد ترتبط - أيضًا - بما تتناوله التقارير الإخبارية وافتتاحيات الصّحف اليوميّة الرئيسة في البلاد كموضوع "الهجرة" مثلاً.

وعادة ما توظّف لغة رسمية مشابهة في محاضر الاجتماعات الرسمية، كاجتماع مجلس إدارة شركة ما، ونلحظ أنّه بالرّغم من عدم تخصيص أي من هذه الخواص أو حصرها بالخطاب البرلماني - قد يكون وجود معظمها شبه أنموذجي في الخطابات البرلمانية.

ويُعدّ عنصر المكان "مبنى البرلمان"، والمشتركون "نوّاب البرلمان والمعارضة" والأهداف والمعرفة السياسية وأيديولوجيات المشتركين - من خواص السياق الحصرية بالمداولات البرلمانية، كنوع متميّز عن غيره من أنواع الخطابات الأخرى، وبالرّغم من أنّ مضمون الخطاب البرلماني وأسلوبه يمكن أن يشترك - في خواصه - مع أنواع الأحداث التّواصلية الأخرى، يجب أن تكون بعض خواصه مثل بُنى السياق هذه مرتبطة بالوضع السياسي المحدّد، فالمتحدّثون في البرلمان هم نوّاب البرلمان، ويقومون بـــ"أعمال" سياسية، وهم يمثّلون ناخبيهم، ويحكمون البلاد، وهكذا، وسنقوم في هذا الفصل بدراسة هذه الخواص السياقية بمزيد من التفصيل، وسنطبق النتائج على مداولة برلمانية محدّدة.

السّؤال الأوّل المطروح هنا هو: ما الذي يتوجّب على المتحدّثين في المداولات البرلمانية معرفته عن حدث تواصلي معيّن لكي يكونوا قادرين على التحدّث عنه بنحوٍ مناسب؟ أمّا السّؤال الثاني فهو: كيف تؤثر مثل هذه المعرفة

(المفترضة) في حديثهم؟ وهو سؤال مهم ليس لأنّه اختيار تجريبي لما يمكن عدّه تكهنات نظرية بحتة فحسب، ولكنّه جزء – أيضًا – من المنهج الاكتشافي؛ لأنّ لدينا مناهج قليلة أخرى للوصول إلى ماهية معارف المشتركين.

ويجب أن نضع بالحسبان – أيضًا – أنّه لا ينبغي أن يُبرر المعيار العام للسياق على أساس أنه مرتبط بـــ – أو نتيجة لـــ– متطلبات إجرائية تقتصر على ملامح يمكن أن نلحظها مباشرة من الحديث؛ لأنّ القيام بذلك معناه التمسك بالمفهوم السلوكي للنّصّ والحديث.

وتُعرف المعرفة – عمومًا – بأنّها عقيدة أو معتقد اجتماعي حقيقي مشترك في المجتمع، ونادرًا ما تتكوّن ويُعبّر عنها أو تظهر في عملية التفاعل، ففي المداولة البرلمانية يعلم جميع المشتركين أنّهم في مبنى البرلمان، وأنّهم أعضاء فيه؛ لذا ليس ثمة حاجة إلى ذكر ذلك، إلا في حالات خاصّة جدًّا قد تتطلب تأكيد هذه الهوية أو إيضاحها، كما أنّ أهداف المداولات البرلمانية يمكن أن تقنع المتلقين لها، ولكن نادرًا ما يُعبّر عنها بوضوح؛ لذا يفترض المشتركون أكثر خواص الحالة التواصلية، وإن لم تكن أجمعها، كما تُمثل شخصيًّا ضمن نماذجهم السياقية، ولكن المحلّل يمكنه الاستدلال على هذه الخواص عن طريق التعبيرات غير المباشرة أو تلك الظاهرة؛ للتمكن من تفسير خواص النّصّ والحديث وتحليلها فحسب.

تحليل سياقي لمقطع من مداولة برلمانية

هنا سنقوم بدراسة بعض عناصر السّياق بتحليل جزئي لمقطع من مداولة جرت في البرلمان الإسباني في الثاني عشر من مارس/ آيار من العام

٢٠٠٣، بشأن حرب العراق؛ إذ يقوم رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أزنار في تلك المداولة بالدِّفاع عن قراره لدعم تدخل الولايات المتحدة الأميركية في العراق، برغم المعارضة التي يقودها زعيم الحزب الاشتراكي الإسباني خوسيه لويس رودريغيس زاباتيرو ضدّه، الفائز في الانتخابات التي أعقبت حرب العراق، واخترنا من تلك المداولة بعض المقاطع التي يواجه فيها أزنار وزاباتيرو أحدهما الآخر (راجع النّصّ الكامل للمقطع في الملحق).

ويختلف هذا التحليل عن تحليل الخطابات أو الأحاديث التفاعلية الأخرى التي تتطلّب توضيح معظم خصائص هذا المقطع من التفاعل البرلماني؛ إذ سيتم التركيز في تحليلنا هذا على عناصر الحديث التي يتم فهمها في ضوء نماذج السّياق المفترضة للمشتركين فحسب.

ويمكن أن نطلق على هذا التحليل "التّحليل السّياقي"، وبما أنّ نماذج السياق هي نماذج معقّدة؛ لا يمكن تحليلها إلا تحليلاً جزئيًا؛ لذا سنركز هنا على نقطة أثرناها سابقًا، وهي: تنظيم المعرفة في مثل تلك المداولة، وبالتّحديد تحليل ما يسمّيه بعض المشتركين والمراقبين أو المحلّلين الخارجيين بـــ"الكذب" (راجع في هذا الموضوع أيضًا، *Van Dijk*، ٢٠٠٣).

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ما لدينا هنا نصّ مكتوب حصلنا عليه من السّجل الرّسمي الخاص بالبرلمان الإسباني، وهو ليس نصًّا تفصيليًّا مثلما نحصل عليه عادة من المداولات البرلمانية؛ لأنّه لا يصف التفاعل الحواري في المداولة البرلمانية بالتّفصيل.

آليات المخاطبة والتقديم

قبل أن نتناول الجانب المعرفي المهم هنا، نبين - بإيجاز - أهم جوانب نماذج السّياق الأخرى وطرائق سيطرتها على الخطاب، وتقتضي آليات المخاطبة في هذه المداولة - وتحديدًا في المقاطع التي ندرسها- أنّ المشتركين يعرفون الأشخاص الذين يتحدّثون إليهم؛ لذلك عندما تدعو رئيسة البرلمان السيد زاباتيرو؛ تخاطبه باسمه الكامل (الأوّل واللقب العائلي)، فضلاً عن مكانته الحالية كـ"نائب" في البرلمان، ونلحظ أنّ أسلوب المخاطبة غير مباشر، ولا يأخذ نمط ضمير المخاطَب، بل يُستخدم ضمير الغائب؛ ممّا يجعل الدّعوة أو السّماح بالكلام تأخذ نمطًا من أنماط التّقديم للمتحدّث ليأخذ دوره في المداولة، ونظرًا لأنّ رئيسة البرلمان لديها الحقّ الرسمي في توزيع الدّور بالكلام، فدعوتها للسيد زاباتيرو موجهة إليه لأخذ دوره في الحديث.

وقدم السّجل الرّسمي للبرلمان (*Diario*) منصب رئيسة البرلمان بـ"رئيسة" البرلمان (*Presidenta*)، برغم أنّ هذا لا يمثل جزءًا من المداولة البرلمانية، وإنّما هو خاصية من خواص النّصّ الخاص بها، كما هو الحال عند تقديم هوية جميع المتحدثين في البرلمان ومكانتهم.

وأخيرًا قدّمت رئيسة البرلمان - أيضًا - وكجزء من تقديمها للمتحدّث التالي نمط الفعل الكلامي (كالسؤال) الذي يوظفه المتحدّث، فضلاً عن رقمه، وهذا الشيء ليس رائجًا في أنماط التّفاعلات الكلامية الأخرى؛ لأنّ المتحدّثين - عادة - لا يعرفون ما سيقوله المتحدّث التالي أو يفعله.

وقد يمثل هذا حالة مؤسساتية خاصة؛ إذ يُقدم نوع الفعل الكلامي التّالي سابقًا أو يؤشر إلى حقيقة أنّ المداخلات أو بداية المداخلات البرلمانية يجب

أن تأخذ صورة أسئلة، كما سنراه لاحقًا عند مداخلة رئيس الوزراء الإسباني أزنار، هذا كلّه يقتضي بعض المعرفة السّياقية بشأن تتابع أدوار المتحدّثين ووظائفهم (كعضو البرلمان، ورئيس البرلمان) وحـــالات أفعـــالهم الكلامية أو أنماطها، وطبيعة العلاقة الرسمية بين المتحدّثين، فضلاً عن رسمية الحدث وصورته، الأمر الذي يتطلب ذكر الألقاب الرّسمية والتشريفية، مثل "دون" (لقب نبيل يتم تداوله في البرلمان الإسباني).

وما نعرفه عن وظيفة رئيسة البرلمان الإسباني هنا هو ما ذُكِرَ في السّجل الرسمي للبرلمان (*Diario*)، الذي لم يعطِ أيّة معلومات عن دورها في المداولة لغاية دعوتها للمتحدّث التالي بعد السيد زاباتيرو، وهذه وظيفة ضمنية بتقديم المتحدث التالي ودعوته، والنتيجة المترتبة لهذه الخاصية السّياقية (ذكر وظيفة المشترك) في هذه الحال لا يتم تكوينها، ولكنّها تحدث تلقائيًّا، وحقيقة أنّ المتحدث التالي قد يكون زاباتيرو تفترض أنّه عضو في البرلمان، ولكن هنا يتم تأكيد هذه الوظيفة بوضوح من رئيسة البرلمان، حتى إن كان هذا الشيء جليًّا للحضور البرلماني.

ويمكن أن نجد تمثيلات أخرى لهذا التفاعل عند تقديم المتحدّثين، وهذا واضح عندما يُدعى أزنار ليكون المتحدّث التالي بعد زاباتيرو، فقد قدّم كـــ"سيادة رئيس الوزراء" فحسب من دون ذكر اسمه، في حين قُدّم زاباتيرو باسمه في وقت لاحق من ذلك المقطع من دون ذكر وظيفته كـــ"عضو في البرلمان" أو ذكر لقبه الفخري "النبيل".

وعندما يأخذ زاباتيرو دوره في الحديث، يخاطب رئيسة البرلمان بتأدّب واحترام شاكرًا دعوتها للحديث بتعبيرات الشّكر والثناء التقليدية، وفي

الوقت ذاته يوجّه خطابه إلى أزنار كمخاطبه "الفعلي" في تلك المداولة، ويخاطبه بلقبه العائلي بعد كلمة "سنيور- سيد" فحسب من دون أيّ لقب فخري أو حتى منصبه الرّسمي (وظيفته).

الأدوار والعلاقات السياسية

نلحظ أنّ التّفاعل القائم في بداية المداولة يسير، ويعتمد على المعارف العامّة المشتركة بشأن قواعد التفاعل البرلماني وأعرافه من جهة، وعلى نماذج السّياق المحدّدة بالمشتركين الثلاثة من جهة أخرى، فكلّ واحد منهم يؤدّي دوره الخاص به في ذلك الحوار المتبادل، فرئيسة البرلمان تقدّم المتحدّثين وتنظم دورهم في الحديث، أمّا زاباتيرو وأزنار فيقومان بمخاطبتها ومخاطبة بعضهما بعضًا في الوقت المناسب بنحوٍ رسمي.

وفضلاً عن هذا الروتين العام المشابه لمواقف رسمية أخرى، نجد أنّ النّماذج السّياقية تحتاج إلى تحديد الأدوار والعلاقات السياسية المحدّدة للمشتركين، فأزنار يمكنه التحدّث أوّلاً بوصفه رئيس الوزراء، وزاباتيرو يتحدّث بعده بوصفه زعيم المعارضة، وهذا الأمر مهم جدًّا لتفسير سؤال زاباتيرو (في الفقرة رقم (٦)، راجع الملحق)؛ لأنّه ليس مجرّد سؤال يمكن تفسيره كنمط من أنماط المعارضة السياسية.

ويمكن أن يُستشف هذا – أيضًا- من ردّ فعل أزنار له؛ إذ إنّه لا يجيب عن السؤال بـــ"نعم" فحسب، لكنّه يعيد صوغه بما يتضمن عدم اتّفاقه مع مقترح زاباتيرو في تعريف الموقف بـــ"التدخل العسكري"؛ إذ يقوم أزنار بتعريف الموقف على أنّه "نزع سلاح نظام صدّام حسين"، وهو – بذلك – يقدّمه إيجابًا.

وإذا نظرنا إلى الموضوع من النّاحية السياسية، فهذا يعني أنّه يرفض انتقاد المعارضة الضمني عن طريق الدّفاع عن سياسة حكومته بأنها فعل إيجابي، واصفًا إيّاها بنزع أسلحة صدّام حسين، وليس بالتّدخل العسكري، وهنا لا بُدّ لنا من الإشارة إلى أنّه إذا أراد المشتركون الدّخول في التّفاعل "السياسي"، يتوجب عليهم تقديم أنفسهم بعضهم لبعض بحسب أدوارهم ومكاناتهم المؤسساتية، ويتم تفسير كلّ إسهام في المداولة البرلمانية ضمن هذا الإطار، كما أنّ السّؤال الذي يمكن تفسيره (في سياق آخر) على أنّه طلب للحصول على معلومات أو لبيان الرّأي، يفسّر ويُعدّ نمطًا من أنماط المعارضة السياسية في البرلمان.

ومن المتوقع - أيضًا ضمن هذا الإطار- ألاّ يقتنع زعيم المعارضة بردّ رئيس الوزراء؛ ليقوم - بدوره - بتحدّي هذا الجواب بسؤال آخر، وهذا ما حصل بالفعل في تلك المداولة بدءًا من الفقرة رقم (٩)، راجع الملحق، ومثل هذه الاستدلالات السياسية ممكنة عندما يكون لدى المشتركين نماذج سياقية يستطيعون -عن طريقها- القيام بمثل هذه الاستدلالات السياسية فحسب (*Van Dijk*، ٢٠٠٥).

المعرفة والكذب

يبين الجزء الخاص برد زاباتيرو في الفقرة رقم (٦) تفصيل سؤاله ومعارضته التي تستهدف أزنار؛ إذ إنّه اتّهم أزنار بإخفاء موقفه وقراره الحقيقي بشأن التّدخل في العراق واتّخاذ القرارات من دون الاكتراث بصوت

الشّعب والمعارضة، وشكّك في مصداقيته التي بدأت تقلّ يومًا بعد يوم آخر، وهنا نجد – مرة أخرى– أنّ التّفاعل العام يمثّل تأكيدًا موجهًا إلى المتلقي؛ ممّا يعني أنّ المتلقي لا يستجيب إلى الأسئلة ولا يصرح بما يريده حقًّا، ومن الممكن أن يُفهم على أنّه اتّهام، لا سيّما إذا كانت القواعد أو الأعراف العامة تتطلب أن يكون النّاس صادقين ويقولون الحقيقة.

ويمكن أن يكون هذا التحليل لتفاعل مشابه في حوار غير رسمي (ولكن صيغ بأسلوب أقلّ رسمية طبعًا)، ومع ذلك وفي هذه الحال السياسية المحددة، يُعدّ مثل هذا الاتّهام غير المباشر الموجّه من زعيم المعارضة ضدّ رئيس الحكومة نمطًا أساسيًّا من أنماط المعارضة، فإذا اتُّهِم رئيس الوزراء بالكذب، فهذا يعني أنّه كذب على الأمّة، لا سيّما في حال التّدخل العسكري؛ إذ إنّ هذا قد يُعدّ خرقًا لقواعد الدولة الديمقراطية، وبعبارة أخرى: عندما يتّهم السيد زاباتيرو أزنار بالكذب بنحوٍ غير مباشر، يتّهمه – في الوقت نفسه – بسوء التّصرف السياسي وتضليل الأمة والشعب، وهكذا، فهو ليس أهلاً للثقة بوصفه رئيس وزراء، ولا يمكن الاستدلال على هذه التضمينات السياسية ممّا ذكره السيد زاباتيرو، ولا من التفاعل (الاتّهام) الدائر بينهما، ولكن من مضمون نماذج سياق المشاركين الذين يفسّرون الحوار المتبادل بين رئيس الوزراء ورئيس المعارضة على أنه تبادل للاتّهامات (*Van Dijk*، ٢٠٠٥).

ونلحظ – أيضًا– أنّ أسلوب هذه المداخلة يؤشر شكلية التفاعل ورسميته بوجه عام، ورسمية التفاعل البرلماني بوجه خاص، وبصرف النّظر عن المفردات المعجمية الرّسمية، نجد أنّ زاباتيرو يلجأ إلى توظيف الكناية والعبارات اللطيفة المهذبة في مداخلته، فبدلاً من اتّهام أزنار بالكذب

بنحوٍ مباشر، يستخدم كلمات تعطي هذا المعنى؛ إذ يقول: إنّ أزنار بدأ "يفقد مصداقيته يومًا بعد يوم"، وهو تعبير ملطف الغرض منه حفظ ماء الوجه والتعبير عن الأدب والاحترام في التعامل مع رئيس الوزراء، وتفترض مثل هذه الطريقة في الكلام أنّ الأنموذج السياقي الخاص بالسيد زاباتيرو ودوره كزعيم المعارضة وتعريفه للموقف، ودور رئيس الوزراء كمتلق له، يفي بشروط تعريف الموقف أو عناصره الخاصة بتلك المداولة البرلمانية.

ويستمر السّيد زاباتيرو باتّهاماته لأزنار وحكومته في بقيّة مداخلته، وهو شيء متوقّع من زعيم المعارضة، فالاستراتيجية الشّاملة لهذه الاتّهامات هي لإظهار عدم التّوافق بين نتائج مفتّشي الأمم المتحدة (بليكس والبرادعي) وقرارات بوش وأزنار بعدم السّماح بالمزيد من الوقت لعمليات التفتيش، والرّغبة في التّدخل العسكري على الفور، وهنا يحاول زاباتيرو التأكيد – في الوقت نفسه- أنّ ما قُدِّم على أنّه أسباب، كأسلحة الدّمار الشامل وعلاقة صدّام حسين بالإرهاب؛ لا أساس له من الصحة.

وتأخذ الاتّهامات في الفقرة رقم (٦) الصورة الوصفية لما قامت به حكومة أزنار، ووزير خارجيته على وجه الخصوص، من توقيع القرار الذي لا يعطي أيّ وقت إضافي لمفتّشي الأمم المتحدة بالعمل في العراق، وتظهر العبارات "أنت، وحضرتك وغيرها" أنّ زاباتيرو يعرف أزنار ويخاطبه ليس كأيّ شخص أو سياسي، بل يخاطبه كرئيس للحكومة، وهنا نجد كيف أنّ الأنموذج (الدّلالي) للموقف الذي يدور الحديث بشأنه (ما يحدث في الأمم المتحدة والعراق) يتحد بالأنموذج السّياقي الذي يمثّل تعريفات المشتركين عن الموقف الرّاهن.

ويشترك أزنار وزاباتيرو في تعريفهم عناصر السياق البرلمانية، كالموقف والمكان والزّمان ودور المشتركين، ولكن عندما يوجّه السيد زاباتيرو الاتّهام للسّيد أزنار لا يتطابق تعريف الموقف ولا يتوحد بينهما؛ لأن زاباتيرو يتّهم أزنار بالكذب وخداع الأمّة، ومن الواضح أنّ لدى أزنار تعريفًا آخر خاصًّا به، ومختلفًا عن تعريف زاباتيرو بشأن الموقف الرّاهن بين العراق والأمم المتّحدة.

ويوحي سؤال زاباتيرو البلاغي في الفقرة رقم (٦) أنّه يعتقد أنّ ما يعرفه أزنار ليس أكثر ممّا يعرفه خبراء الأمم المتحدة ومفتشوها الذين أمضوا سنوات في البحث والتحقيق في العراق، وهي الخبرة التي تم تعزيزها بتأكيد المدّة الزّمنية لعملهم في العراق وهي (١٢ عامًا).

وبما أنّ أزنار لا يمكنه أن يعرف أكثر من الخبراء في هذه القضية، يكمن الاستنتاج الضمني في هذه الحال في أحد أمرين: إمّا أن يكون لدى أزنار معلومات سريّة لا يريد البوح بها، وإمّا أنه هو وبوش وبلير يقومون بتضليل العالم للتدخل في العراق باختلاق الذّريعة لذلك، وقد تبنت المعارضة في كلٍّ مــن أميركا وبريطانيا الاستراتيجية ذاتها؛ أي التركيز على ما تبين - لاحقًا - أنّه أكاذيب قادتهم إلى حرب العراق (***Allman***، ٢٠٠٤؛ ***Boyle***، ٢٠٠٤؛ ***Fossà*** و***Berenghi***، ٢٠٠٣؛ ***O'Shaughnessy***، ٢٠٠٤؛ ***Stothard***، ٢٠٠٣).

ويظهر لنا واضحًا أنّ الاتّهام وصوغه، فضلاً عن تنظيم معرفة المشتركين - يرتبطان معًا سياقيًا، وهنا نصل إلى قلب الموضوع في هذه

المداولة، سواءٌ في إسبانيا أم في أيّ مكان آخر من العالم، وهو وجود مخيَّمين في هذه الأزمة: أحدهما: يضم بوش وبلير وأزنار ومستشاريهم، الذين يشكّكون ويتّحدون، والآخر: المعادي للحرب، الذين يختلقون الذّرائع ويتّحدون النتائج الرّسمية للأمم المتّحدة، كأسلحة الدّمار الشامل المزعومة والعلاقة بين النظام العراقي والإرهابيين.

ويرفع زاباتيرو - بوصفه زعيمًا للمعارضة في تلك المداولة - أصوات الشّك بشأن صحّة أرضية التّدخل العسكريّ في العراق، وهو - بذلك - لا يتهم أزنار بالكذب بنحوٍ غير مباشر فحسب، لكنّه - أيضًا - يتّهمه بتضليل الأمّة سياسيًّا، ومن ثم فهو قائد "سيّئ" يترأس حكومة "سيّئة"، ومثل هذا الأداء طبيعي ومشروع بالنسبة إلى المشتركين في تلك الدّورة البرلمانية، ووفقًا لنماذجهم السّياقية.

ومن ذلك نلحظ أنّ معظم التّفاعل الحاصل في تلك المداولة يتمحور حول مسألة تبادل المعرفة والكذب بين الطرفين؛ لذا نجد أنّ نفي المفاهيم التي تعرب عنها المفردات كـ"الأصلي" و"مصداقية" و"صادق" تعبّر فعلاً عن أنموذج زاباتيرو السّياقي بشأن أزنار، فهو - بدءًا - لم يقل: إنّ ما يقدّمه أزنار زائف ولا أساس له من الصّحّة فحسب، بل إنّ أزنار صار أقل مصداقية أيضًا، وهو - بذلك- كاذب على الأرجح، أو أنه على خطأ، وبعد ذلك يتم دعم هذا الرّأي بواسطة الحجج في الفقرة (٦) من مداخلته؛ إذ يؤكّد زاباتيرو فيها سلطة خبراء ومفتشي الأمم المتحدة ومصداقيتهم، هانز بليكس والبرادعي، اللّذين يمثلان الخطّ الفاصل في تلك القضية، وليس السيد أزنار.

وتم تأكيد هذه النّقطة مرّة أخرى في السّؤال البلاغي الآخر: (هل أنت على دراية أكثر من بليكس والبرادعي؟)، وعندما يركّز زعيم المعارضة

على معرفة وخبرة بليكس والبرادعي ويتحدّى معرفة أزنار بالحقيقة؛ لأنّه من غير المنطقي أن يكون أكثر معرفة من خبراء الأمم المتّحدة الذين كانوا في العراق؛ يعني ذلك – مرة ثانية – أنّ أزنار إمّا كاذب وإمّا لديه معلومات سرّية لا يريد الكشف عنها، وفي الحالين يضلل أزنار الأمّة، وهو – بذلك – ليس أهلاً للثقة ولقيادة الحكومة.

ومن الواضح أنّ مثل هذا الجدل وهذه الحجج في مداولة برلمانية علنية؛ تفترض أنّ زاباتيرو يعلم أنّ كلّ نواب البرلمان أو معظمهم يعرفون أنّ معرفة أزنار لا يمكن أن تكون أكثر من معرفة خبراء الأمم المتحدة العاملين في العراق، ومن ثم يثبت أن أزنار يكذب عليهم أو يكذب على نفسه، وعمليًا يُعدّ اتّهام زاباتيرو لأزنار بالكذب (أو أنّه قد تم التّلاعب به) اتّهامًا جديًا وخطيرًا بالفعل، ولكنّ الأهم من ذلك هو التّضمين السياسي لمثل هذا الاتّهام، وهو أن أزنار إمّا غير كفء، وإمّا يتلاعب به بوش وبلير، وإمّا يعمل على تضليل الأمّة.

وقد تدور مثل هذه الاستدلالات في البرلمان أو في المجال العام فحسب عندما تظهر النماذج السياقية للمشتركين أزنار كرئيس للوزراء وزاباتيرو كزعيم للمعارضة، وأنّ أزنار هو رئيس الحكومة المحافظة المتحالفة مع الرئيس بوش (المحافظ أيضًا)، وإذا أردنا أن نفهم ما يدور في تلك المداولة البرلمانية، فسنحتاج – على الأقل – إلى محاكاة هذه النماذج السياقية للمشتركين؛ إذ إنّ تعريفهم للوضع التواصلي هو الذي يسيطر على ما يقولونه وكيف يقولونه.

ونلحظ – أيضًا – من تعريف الحدث التواصلي هذا أنّ زاباتيرو يستطيع اتّهام أزنار بالكذب بصورة مشروعة بالرّغم من أنّه يقوم ذلك بنحوٍ غير مباشر، ويواصل زاباتيرو تحدّيه لصحّة ما يدّعيه أزنار وبلير وبوش في بقية مداخلته، مثل الإشارة إلى انعدام الأدلة وزيف بعض الادّعاءات، وهذا يعني أنّ زاباتيرو يصرح ببعض معايير المعرفة الخاصة بثقافة بلده وأعرافه ويوضّحها، كالمطالبة بالأدلّة العملية التي تعمل بهدف مزدوج: نزع الشّرعية من أزنار كرئيس للوزراء، وفي الوقت نفسه إضفاء الشرعية على معارضته عند المطالبة بإثبات الأدلّة الشّرعية لسياسة قد تؤثر في البلد بأسره.

ويعمد زاباتيرو – أيضًا – إلى تأكيد أنّ شكوكه بصحّة ما يدعيه أزنار ليست شخصية، بل هي شكوك عامة، وبمثل هذه الخطوة يحول الآراء ونماذج السّياق الشخصية إلى معتقدات مشتركة بصفة عامة، ومن ثم إلى معرفة عامة مشتركة، وبذلك يؤكّد – مرّة أخرى – أنّه على حق وأزنار على خطأ، وهذا هو الاستقطاب السياسي الذي يتماشى مع آراء زعيم المعارضة وأفعاله.

في خطوة دلالية أشار زاباتيرو إلى الرّأي العام والشعب الإسباني، ليدعم ليس حكمه الشخصي فحسب، بل ليؤكّد – أيضًا– دعم الشّعب له، ومن ثم يضفي الشرعية على نفسه سياسيًّا (*Chafe* و*Chafe*، ١٩٨٦)، واستنادًا إلى هذه الأدلة المتراكمة وباستدلالات أنّ موقف أزنار لا يمكن الدّفاع عنه – يطلب زاباتيرو – بسؤال خطابي بلاغي– من أزنار التّصويت ضدّ حرب العراق.

وبما أنّ زاباتيرو ركّز – في مداخلته – على افتقار الأدلة التي قدّمها أزنار للتدخل العسكري في العراق أو ضعفها؛ من المتوقع أن يرد أزنار عليه بالطريقة نفسها، وهذا ما نلحظه في الفقرة (١٢) من تلك المداولة؛

إذ يعتمد أزنار استراتيجية التقليل من أهمية خطاب زاباتيرو واتّهاماته، ويقوم بنزع الشرعية منه عادًّا خطابه ومعارضته هذه ليس أكثر من مجرّد شعارات ولافتات ينفع رفعها في التظاهرات، ثم ينتقل مباشرة إلى مسألة تقديم "الأدلّة"، مؤكّدًا عدم الحاجة إليها وفقًا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٤٤١.

ويتجنّب أزنار الخوض في موضوع إثبات الأدلّة عن طريق تغيير الموضوع بالتركيز على أنّ صدّام حسين هو مَن يحتاج إلى تقديم الأدلّة والبراهين وليس هو، وهنا نلحظ أنّه عندما يؤكّد أزنار أنّ صدّام حسين دكتاتور وطاغية، لا "يطالبه" زاباتيرو بأيّ دليل، فهو يقوم بربط خصمه (زاباتيرو) برجل ذي ماضٍ سيّئ عمومًا، وبهذا ينزع الشّرعية عن زاباتيرو بالإيحاء بأنّه متواطئ أو متحالف مع صدّام حسين، وعند الحديث عن صدّام حسين يحاول أزنار أن ينشط النماذج العقلية الأيديولوجية المعروفة والمواقف العامة عن هذا الدكتاتور لدى المشتركين؛ لكي يبعد نفسه عن اتّهامات زاباتيرو الآنية وتعريفه للوضع الآني سياقيًا.

إن الغرض الآخر من التّركيز على أنّ زاباتيرو لا يطالب صدّام حسين بتقديم الأدلة – هو عمل مناورة خطابية بلاغية تمكّن أزنار من الدّفاع عن نفسه سياسيًا ضدّ المعارضة (والرّأي العام) واتّهام المعارضة ورئيسها بالتّواطؤ مع العدو، وهذا هو موضوع المداولة البرلمانية والغرض منها.

ومن أجل أن نتوصّل إلى مثل هذه الاستدلالات نحتاج إلى افتراض أنّ المشتركين يقومون ببناء نماذجهم السياقية وتحديثها باستمرار، وتحتاج هذه السياقات إلى المعارف الاجتماعية والثقافية والسياسية العامة المشتركة،

فضلاً عن المعرفة الخاصّة والمحدّدة بشأن أحداث معيّنة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمثيل الهويات السياسية (كالحزب الاشتراكي الإسباني)، والأدوار السياسية (كرئيس وزراء وزعيم المعارضة)، والعلاقات السياسية (الخصوم السياسيين)، والأهداف السياسية للمشتركين (كنزع الشرعية، وما إلى ذلك).

عندئذٍ نستطيع فهم حقيقة ما يقوم به المشتركون سياسيًّا لا سيّما الطريقة التي تساعدهم على القيام بذلك، ومن دون اتّباع مثل هذا النّهج والتفاعل الخاص بالوضع؛ نصبح محدّدين بعرض الأسئلة والأجوبة والاتّهامات والدّفاعات شبه السطحية، نعم، يمكننا التعرف على أنّ المداولة تحدث في البرلمان، وأن نتمكن – أيضًا – من تفسير أسلوب الخطب الرسمية وشرح تبادل الأدوار وتوزيعها بحسب قواعد المؤسسة البرلمانية، ولكن سيبقى الجانب السياسي لهذه المداولة من دون تحليل، أو سيكون تحليله ناقصًا أو مبتورًا إذا لم يُعتنَ بتفسير الوضع السياسي تفسيرًا موضوعيًّا وشخصيًّا، فضلاً عن أنّه جمعيّ ويُفسّر وفقًا للنماذج السّياقية للمشتركين.

ملاحظات ختاميّة

لا يمكن قصر دراسة الخطاب أو تحديدها بالتّحليل "المستقل" للنّصّ والحديث فحسب، ولكن بتطوير نظرية السياق أيضًا، لقد افترضنا هنا أنّـــه لا ينبغي لمثل هذا السياق أن يُصاغ من حيث الأوضاع الاجتماعية الموضعية أو حتى الخواص المتعلقة بها، وإنّما يجب أن يكون وفقًا للنماذج العقلية: نماذج السّياق، وتمثّل مثل هذه النماذج السياقية التعريفات الذاتية للوضع التواصلي، والسيطرة على إسهام كلّ مشترك في التفاعل.

ففضلاً عن عناصر الوضع الاجتماعية المعتادة، كإعداد المكان والزمان والمشتركين، وهوياتهم وأدوارهم وعلاقاتهم وغير ذلك - يجب أن تُصوّر النماذج السياقية - أيضًا - الجوانب "الإداركية - المعرفية" للوضع، مثل أهداف المشتركين ومعارفهم، وتُعدّ معرفة المشتركين أمرًا مهمًّا جدًّا في تنظيم المعلومات التي يجب أن تبقى ضمنية أو صريحة أو علنية أو مفترضة في الخطاب وتقريرها، وتقوم آلية الأنموذج السّياقي بهذا العمل بالضبط، فهي تسيطر على المعرفة في التفاعل استراتيجيًّا.

وتُعدّ مثل هذه الاستراتيجيات عنصرًا أساسيًّا لإنجاز عملية الكذب في الخطاب؛ لذلك يتوجب على المتحدث أن يكون ملمًّا وعلى اطّلاع بما يعرفه المتلقون وما لا يعرفونه؛ من أجل أن يكون قادرًا على إنجاز عملية الكذب بنجاح، والعكس بالعكس، فعندما يعرف المتلقون أنّ ما يؤكّده المتحدّث غير صحيح، يمكنهم أن يتهموه بالكذب، فلا يحتاج الكذب إلى أمور دلالية فيما يتعلق بقول الحقيقة أو عرضها، وإنما يحتاج إلى نهج عملي تداولي (براغماتي) يرتبط بالكيفية التي يتم بها تنظيم النماذج السياقية للمعرفة.

وتُعدّ طريقة تنظيم عملية الكذب في المداولات السياسية أمرًا مهمًّا لإضفاء الشرعية على المشتركين أو إثباتها، وتبعًا لذلك قمنا بتحليل إحدى المداولات البرلمانية التي جرت في البرلمان الإسباني عند بدء التلويح في الأفق لشنّ حرب على العراق، وفيها يواجه رئيس الوزراء أزنار زعيم المعارضة زاباتيرو ويدافع عن موقفه الرّامي إلى التحالف مع بوش وبلير بشأن حرب العراق، وكانت النقطة الحاسمة في تلك المداولة - شأنها شأن المداولات الأخرى في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وأماكن

أخرى من العالم- هي: هل كان أزنار يكذب عند ذكر الأسباب الحقيقية للذهاب إلى الحرب، وسط الشكوك فيما يتعلق بحيازة صدّام حسين لأسلحة الدمار الشامل وصلته بمنظمات الإرهاب الدولي؟

وأظهر التحليل أنّه - فضلاً عن بُنى الخطاب والتفاعل المعتادة واستراتيجياتها - يفسّر منهج الأنموذج السياقي عددًا من مميزات التفاعل المؤسساتي العلني وخصائصه كأنماط المخاطبة والتقديم أو الأداء وترتيب أدوار المتحدثين وتوزيعها، وبنحوٍ أكثر تحديدًا تبين أنّ النماذج السياقية تبرز مكون المعرفة الذي يسيطر على استراتيجيات الكذب والاتّهامات بالكذب والدّفاع عن النفس ضدّ مثل تلك الاتهامات، وفضلاً عن ذلك تبين - أيضًا - أنّ في مثل هذه الطريقة يمكننا تحليل ليس المداولة البرلمانية من حيث السياق العام فحسب، ولكن يمكننا - أيضًا - تحليلها كنمط من أنماط التفاعل السياسي.

ترجمة جزء من المداولة البرلمانية التي جرت بشأن العراق

١. السيدة الرئيسة: السؤال رقم ١٧ الذي صاغه عضو البرلمان دون خوسيه لويس رودريجيز زاباتيرو.

٢. السيد زاباتيرو: شكرًا جزيلاً، سيدتي الرئيسة. السيد رئيس الحكومة، أزنار: هل تعتقد أنّ التدخل العسكري في العراق أمر ضروري؟

٣. السيدة الرئيسة: شكرًا جزيلاً، السيد رودريغيس زاباتيرو. السيد رئيس الحكومة.

٤. السيد رئيس الحكومة (لوبيز أزنار): أعتقد أنّ نزع سلاح نظام صدام حسين أمر ضروري.

٥. السيدة الرئيسة: شكرًا جزيلاً، السيد الرئيس.

٦. السيد زاباتيرو: انظر، السيد أزنار، بحكم عدم الاستجابة لأسئلتنا وعدم اطلاعنا على المواقف والقرارات الحقيقية التي اتّخذتها، بدأت تفقد مصداقيتك يومًا بعد آخر، شهدنا في الاجتماع الأخير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تقريرًا شاملاً ومقنعًا للسيدين بليكس والبرادعي، المفتشين اللذين لديهما السلطة الكاملة للحكم في هذه القضية؛ إذ قدّما جميع البيانات النهائية المقنعة والواضحة عن تلك القضية، وهذا يقودنا إلى طرح السؤال المهم وهو: كم من الوقت نحتاج للتأكد من نزع أسلحة العراق؟ وقد تمت الإجابة عن هذا السؤال بالحرف الواحد: لسنا نحتاج إلى سنوات ولا أسابيع، بل نحتاج إلى أشهر، وقد قمت أنت بتوقيع قرار لا يمنح العراق إلا أيامًا معدودات فحسب، كما تقول أنت الآن، عن طريق حكومتك ووزير خارجيتها: إنّ ٤٥ يومًا غير مقبولة، وإنك تعارضها، ولكن هل أنت على دراية أكثر من السيد بليكس في هذا الموضوع؟ ولماذا تدّعي السلطة أو تفوّض نفسك بالخوض في هذا الأمر من دون السيد بليكس الذي أمضى أعوامًا وشهورًا يعمل ويبحث عما فعله [صدّام حسين] وما يفعله بتفويض من الأمم المتحدة؟

٧. (ضجة).

٨. السيدة الرئيسة: السيد مانشا.

٩. السيد زاباتيرو: اسمع، سيد أزنار، الدّفاع عن العدالة والشرعية الدولية أمر ضروري، وفي هذه القضية التي نحن بصددها الآن، يظهر أنّ قضيتك لا أساس لها، وليس عندك أي شيء جديد لتضيفه، ولم تقدم أيّ دليل على ما تقوله، وما قدمته ليس له أيّ أساس من الصحّة؛ إذ قال الخبراء أو مفتشو الأمم المتحدة كلمتهم التي أشرت إليها للتوّ، وهي أنّهم لم يجدوا أيّة صلة للعراق بالإرهاب الدولي ولا مع القاعدة ولا مع الإرهاب الإسلامي، يظهر – واضحًا – أنّ الأدلّة والأسباب المطروحة أمامنا لتبرير هذه الحرب ليس أكثر من عروض من الدّولارات، المفترض أنّها تصبّ في مصلحة إسبانيا، ولهذا لا تجد أحدًا يدعم ما تطرحه أنت ويدافع عنه، فلا أحد مــن مجلس الأمن ولا الرّأي العام ولا الشعب الإسباني ولا حتى الذين في حكومتك يدعمون ما تقدّمه، وحتى ممثل حكومتك الخاص في الأمم المتحدة لا يحترم سلطة هذا المجلس، السيد أزنار، يجب عليك أن تعيد النّظر والتفكير قبل أن تجرّ هذا البلد إلى وضع لا يُحسد عليه، وأن تعمل وفقًا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، السيد أزنار، تخلً عن موقفك هذا، وصوّت غدًا، هذا إذا كانت هناك فرصة أخرى للتصويت في مجلس الأمن، صوّت لصالح الطروحات المعقولة التي قدّمها بليكس، ولا تصوّت لطروحات بوش؛ صوّت مع أوروبا التي هي أقرب إلينا، صوّت لصالح الشّرعية الدولية، صوّت للسلام وليس للـــ..

١٠. (تصفيق)..

١١. السيدة الرئيسة: شكرًا جزيلاً، السيد رودريغيس زاباتيرو. السيد رئيس الحكومة.

١٢. السيد رئيس الحكومة (لوبيز أزنار): كنّا على علم بأن حضرتك ستصرح بهذا الكلام مرّة أخرى، ولكنّك لا تحتاج إلى هذا العرض هنا: أنا أفهم أنّه قد مضى ١٥ يومًا من دون التّوصل إلى أيّ قرار، وأنّ هذا أمر صار لا يُحتمل، أريد أن أقول لك: يا سيدي ولكل الأعضاء الكرام: إنّ القرار ١٤٤١ لا يطالب أيّ شخص بتقديم دليل، باستثناء صدّام حسين، وهو الشّخص الوحيد الذي لا تطالبه أنت بتقديم أيّ شيء، صدّام حسين هو الشخص الوحيد الذي تُلزِمه قرارات الأمم المتحدة بتقديم الأدلّة على نزع أسلحته منذ ١٢ عامًا، السيد زاباتيرو، صدّام حسين هو الشخص الوحيد الذي عندما تتحدث أنت عن العواقب الوخيمة لا تقوم بتحذيرنا من عواقب أفعاله، لقد تكهنت بعواقب وخيمة للحكومة ولكلّ أولئك الذين لا يتفقون معك، بالرّغم من أنّه هو الوحيد الذي حذّر المجتمع الدولي من عواقب أفعاله، ونحن نتّخذ قرارنا وفقًا لهذه القرارات التي – بموجبها – سيتعرض صدام حسين إلى عواقب وخيمة إذا لم يحترم القرارات الدولية ويثبت عملية نزع التسلح وتدمير أسلحة الدّمار الشامل، وأنّه هو الشخص الوحيد الذي حضرتك تنساه دائمًا في كلّ خطاباتك وفعالياتك السياسية وجميع قراراتك في هذه القضية، أيّها العضو الفاضل، في حين أنّه هو الوحيد الذي يجب إجباره على تقديم الأدلة وتنفيذ القرارات، هو وحده فحسب..

١٣. (تصفيق)..

١٤. وقد طلب منه أن يفعل ذلك لمدة ١٢ عامًا، لكنّه لم يفعل، وفشل في الامتثال لقرارات الأمم المتحدة على مدى ١٢ عامًا، يا حضرة العضو الفاضل، كما أن قرارات الأمم المتحدة تنصّ بالحرف على ما أقوله لك، ويقول المفتشون الدوليون: إنّه إذا كان هناك تعاون معهم، فيمكن أن تنجز هذه المهمة بسرعة، إذًا، فما المشكلة؟ لماذا هناك أسلحة الدّمار الشامل؟ لأنّهم لا يريدون التّخلّص من أسلحة الدّمار الشّامل، إنّ ما تطلبه منّا، يا حضرة العضو الفاضل، هو ألّا نفعل أيّ شيء أو نخفّف من ضغطنا عليه، هل هذه هي الرّسالة الفُضلى الموجّهة لجميع الطغاة الذين يريدون الحصول على أسلحة الدّمار الشامل، بما فيهم صدّام حسين، لا، ليس هذا ما نحن بصدد القيام به، أيّها العضو الفاضل، وهذا يعني احترام الشرعية الدولية، ويعني احترام مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وممّا لا شكّ فيه، إذا لم يحدث هذا، فستكون هناك عواقب وخيمة على الشعب العراقي، يا حضرة العضو الفاضل؛ لأنّهم سيستمرون بالعيش في ظلّ حكم الطاغية، وسيظل الشعب الكردي – أيضًا – يتعرض لهجمات هذا الدكتاتور؛ ممّا يؤدّي إلى تفاقم العواقب التي تترتب على أمن العالم، ولن يكون هناك عالم أقلّ أمنًا من العالم الذي لا يحترم القانون، ولكننا سنحاول ما نستطيع لكي لا يكون الأمر كذلك، وإذا استطعنا فعل ذلك، فلن يكون بسبب أدائك هذا، يا حضرة العضو الفاضل، شكرًا جزيلاً يا سيادة الرئيسة.

١٥. (تصفيق طويل).

المراجع

Abercrombie, N., Hill, S. and Turner, B. S. (1980) *The Dominant Ideology Thesis* (London: George Allen and Unwin).

Adelswärd, V., Aronsson, K., Jansson, L. and Linell, P. (1987) 'The unequal distribution of interactional space: Dominante and control in courtroom interaction'. *Text*, 7: 313–46.

Agger, B. (1992a) *Cultural Studies as Critical Theory* (London: Falmer Press).

Agger, B. (1992b) 'The discourse of domination', in *The Frankfurt School to Postmodernism* (Evanston, IL: Northwestern University Press).

Ahmed, N. M. (2005) *The War on Truth: 9/11: Disinformation and the Anatomy of Terrorism* (New York: Olive Branch Press).

Akman, V., Bouquet, P., Thomason, R. and Young, R. A. (eds.) (2001) *Modeling and Using Context: Proceedings of the Third International and Interdisciplinary Conference, CONTEXT 2001, Dundee, UK*, 27–30 July 2001 (Berlin: Springer-Verlag).

Albert, E. M. (1972) 'Culture Patterning of Speech Behavior in Burundi', in J. J. Gumperz and D. Hymes (eds.), *Directions in Sociolinguistics: The Ethnography of Communication* (New York: Holt, Rhinehart & Winston), pp. 72–105.

Alexander, J. C., Giesen, B., Munch, R. and Smelser, N. J. (eds.) (1987) *The Micro–Macro Link* (Berkeley, CA: University of California Press).

Allman, T. D. (2004) *Rogue State: America and the World under George W. Bush* (New York: Thunder's Mouth Press).

Allport, G. W. (1954) *The Nature of Prejudice* (Garden City, NY: Doubleday, Anchor).

Altheide, D. (1985) *Media Power* (Beverly Hills, CA: Sage).

Anderson, D. A., Milner, J. W. and Galician, M. L. (1988) 'How Editors View Legal Issues and the Rehnquist Court'. *Journalism Quarterly*, 65: 294–8.

Antaki, C. (1988) 'Structures of Belief and Justification', in C. Antaki (ed.), *The Psychology of Ordinary Explanations of Social Behaviour* (London: Academic Press) pp. 60–73.

Apple, M. W. (1979) *Ideology and Curriculum* (London: Routledge & Kegan Paul).

Argyle, M., Furnham, A. and Graham, J. A. (1981) *Social Situations* (Cambridge, Cambridge University Press.

Arkin, R. M. (1981) 'Self-Presentation Styles', in J. T. Tedeschi (ed.), *Impression Management: Theory and Social Psychological Research* (New York: Academic Press), pp. 311–33.

Aronowitz, S. (1988) *Science as Power: Discourse and Ideology in Modern Society* (Minneapolis: University of Minnesota Press).

Atkinson, J. M. (1984) *Our Masters' Voices: The Language and Body Language of Politics* (London: Methuen).
Atkinson, J. M. and Drew, P. (1979) *Order in Court: The Organisation of Verbal Interaction in Judicial Settings* (London: Methuen).
Atkinson, J. M. and Heritage, J. (eds.) (1984) *Structures of Social Action: Studies in Conversational Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press).
Atkinson, P., Davies, B. and Delamont, S. (eds.) (1995) *Discourse and Reproduction: Essays in Honor of Basil Bernstein* (Cresskill, NJ: Hampton Press).
Atlas, J. D. (2000) *Logic, Meaning and Conversation: Semantical Underdeterminacy, Implicature, and the Semantics/Pragmatics Interface* (New York: Oxford University Press).
Atwood, L. E., Bullion, S. J. and Murphy, S. M. (1982) *International Perspectives on News* (Carbondale: Southern Illinois University Press).
Auer, P. and di Luzio, A. (eds.) (1992) *The Contextualization of Language* (Amsterdam: John Benjamins).
Aufderheide, P. (1992) *Beyond PC: Toward a Politics of Understanding* (Saint Paul, MN: Graywolf Press).
Augoustinos, M. and Walker, I. (1995) *Social Cognition: An Integrated Introduction* (London: Sage).
Bachem, R. (1979) *Einführung in die Analyse politischer Texte. (Introduction to the Analysis of Political Discourse)* (Munich: Oldenbourg Verlag).
Bagdikian, B. H. (1983) *The Media Monopoly* (Boston: Beacon Press).
Barker, A. J. (1978) *The African Link: British Attitudes to the Negro in the Era of the Atlantic Slave Trade, 1550–1807* (London: Frank Cass).
Barker, M. (1981) *The New Racism* (London: Junction Books).
Barnes, J. A. (1994) *A Pack of Lies: Towards a Sociology of Lying* (New York: Cambridge University Press).
Barrett, M., Corrigan, P., Kuhn, A. and Wolff, J. (eds.) (1979) *Ideology and Cultural Production* (London: Croom Helm).
Bauman, R. and Scherzer, J. (eds.) (1974) *Explorations in the Ethnography of Speaking* (Cambridge: Cambridge University Press).
Bavelas, J. B., Rogers, L. E. and Millar, F. E. (1985) 'Interpersonal Conflict', in T. A. van Dijk (ed.), *Handbook of Discourse Analysis. Vol. 4: Discourse Analysis in Society* (pp. 9–26) (London: Academic Press).
Bayley, P. (ed.) (2004) *Cross-cultural Perspectives on Parliamentary Discourse* (Amsterdam Philadelphia: John Benjamins).
Becker, J., Hedebro, G. and Paldán (eds.) (1986) *Communication and Domination: Essays to Honor Herbert I. Schiller* (Norwood, NJ: Ablex).
Ben-Tovim, G., Gabriel, J., Law, I. and Stredder, K. (1986) *The Local Politics of Race* (London: Macmillan).
Berger, C. R. (1985) 'Social power and interpersonal communication', in M. L. Knapp and G. R. Miller (eds.), *Handbook of Interpersonal Communication* (Beverly Hills, CA: Sage), pp. 439–96).
Bergsdorf, W. (1983) *Herrschaft und Sprache: Studie zur politischen Terminologie der Bundesrepublik Deutschland* (Pfullingen: Neske Verlag).

Bergvall, V. L. and Remlinger, K. A. (1996) 'Reproduction, resistance and gender in educational discourse: the role of critical discourse analysis'. *Discourse and Society*, 7(4): 453–79.

Berman, P. (1992) *Debating PC: The Controversy over Political Correctness on College Campuses* (New York: Bantam-Dell).

Bernecker, S. and Dretske, F. I. (eds.) (2000) *Knowledge: Readings in Contemporary Epistemology* (Oxford: Oxford University Press).

Bernstein, B. (1971–1975) *Class, Codes, Control* (3 vols) (London: Routledge & Kegan Paul).

Bernstein, B. (1975) *Class, Codes and Control. Vol. 3: Towards a Theory of Educational Transmissions* (London: Routledge and Kegan Paul).

Bernstein, B. (1990) *The Structuring of Pedagogic Discourse* (London: Routledge & Kegan Paul).

Billig, M. (1988) 'The Notion of "Prejudice": Some Rhetorical and Ideological Aspects'. *Text*, 8: 91–110.

Billig, M. (1991a) 'Consistency and Group Ideology: towards a Rhetorical Approach to the Study of Justice', in R. Vermunt and H. Steensma (eds), *Social Justice in Human Relations* (Plenum Press: New York), pp. 169–94.

Billig, M. (1991b) *Ideology and Opinions: Studies in Rhetorical Psychology* (London, Sage).

Birnbaum, N. (1971) *Toward a Critical Sociology* (New York: Oxford University Press).

Blair, R., Roberts, K. H. and McKechnie, P. (1985) 'Vertical and network communication in organizations', in R. D. McPhee and P. K. Tompkins (eds.), *Organizational Communication: Traditional Themes and New Directions* (Beverly Hills, CA: Sage), pp. 55–77.

Blondin, D. (1990) *L'apprentissage du racisme dans les manuels scolaires* (Montreal, Quebec: Editions Agence d'Arc).

Boden, D. (1994) *The Business of Talk: Organizations in Action* (Cambridge: Polity).

Boden, D. and Zimmerman, D. H. (eds) (1991) *Talk and Social Strucutre: Studies in Ethnomethodolgy and Conversation Analysis* (Berkeley: University of California Press).

Borch, F. L. and Wilson, P. S. (2003) *International Law and the War on Terror* (Newport, R. I.: Naval War College).

Boskin, J. (1980) 'Denials: The Media View of Dark Skins and the City', in B. Rubin (ed.), *Small Voices and Great Trumpets: Minorities and the Media* (New York: Praeger), pp. 141–7.

Bourdieu, P. (1977) *Outline of a Theory of Practice* (Cambridge: Cambridge University Press).

Bourdieu, P. (1984) *Home Academicus* (Paris: Minuit).

Bourdieu, P. (1989) *La noblesse d'état. Grandes écoles et esprit de corps* (Paris: Minuit).

Bourdieu, P. and Passeron, J.-C. (1977) *Reproduction in Education, Society and Culture* (Beverly Hills, CA: Sage).

Bourdieu, P., Passeron, J. C. and Saint-Martin, M. (1994) *Academic Discourse: Linguistic Misunderstanding and Professorial Power* (Cambridge: Polity).

Boyd-Barrett, O. and Braham, P. (eds.) (1987) *Media, Knowledge and Power* (London: Croom Helm).

Boyle, F. A. (2004) *Destroying World Order: US Imperialism in the Middle East Before and After September 11* (Atlantic, GA: Clarity Press).

Bradac, J. J. and Mulac, A. (1984) 'A Molecular view of Powerful and Powerless Speech Styles'. *Communication Monographs*, 51: 307–19.

Bradac, J. J. and Street, R. (1986) 'Powerful and Powerless Styles Revisited: A Theoretical Analysis'. Paper presented at the annual meeting of the Speech Communication Association, Chicago.

Bradac, J. J., Hemphill, M. R. and Tardy, C. H. (1981) 'Language Style on Trial: Effects of 'Powerful' and 'Powerless' Speech upon Judgments of Victims and Villains'. *Western Journal of Speech Communication*, 45: 327–41.

Brewer, M. B. (1988) 'A Dual Process Model of Impression Formation', in T. K. Srull and R. S. Wyer (eds.) *Advances in Social Cognition*, Vol. 1 (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum).

Britton, B. K. and Graesser, A. C. (eds.) (1996) *Models of Understanding Text* (Mahwah, NJ: Erlbaum).

Brooke, M. E. and Ng, S. H. (1986) 'Language and Social Influence in Small Conversational Groups'. *Journal of Language and Social Psychology*, 5: 201–10.

Brown, J. D., Bybee, C. R., Wearden, S. T. and Murdock, D. (1982) 'Invisible Power: News Sources and the Limits of Diversity'. Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism, Athens, OH.

Brown, L. B. (1973) *Ideology* (Harmondsworth: Penguin).

Brown, P. and Fraser, C. (1979) 'Speech as a Marker of Situation', in K. R. Scherer and H. Giles (eds.), *Social Markers in Speech* (Cambridge: Cambridge University Press), pp. 33–62.

Brown, P. and Levinson, S. C. (1978) 'Universals in Language Use: Politeness Phenomena', in E. N. Goody (ed.), *Questions and Politeness* (Cambridge: Cambridge University Press), pp. 56–289.

Brown, P. and Levinson, S. C. (1987) *Politeness: Some Universals in Language Use* (Cambridge: Cambridge University Press).

Brown, R. (1995) *Prejudice: Its Social Psychology*, Dates, J. L. and Barlow, W. (eds.) (1990) *Split Image: African Americans in the Mass Media* (Washington, DC: Howard University Press) (Oxford: Blackwell).

Brown, R. and Ford, M. (1972) 'Address in American English', in S. Moscovici (ed.), *The Psychosociology of Language* (Chicago: Markham), pp. 243–62.

Brown, R. and Gilman, A. (1960) 'The Pronouns of Power and Solidarity', in T. A. Sebeok (ed.), *Style in Language* (Cambridge: MIT Press), pp. 253–77.

Bruhn Jensen, K. (1986) *Making Sense of the News* (Aarhus, Denmark: Aarhus University Press).

Burton, F. and Carlen, P. (1979) *Official Discourse: On Discourse Analysis, Government Publications, Ideology and the State* (London: Routledge & Kegan Paul).

Caldas-Coulthard, C. R. and Coulthard, M. (eds.) (1996) *Texts and Practices: Readings in Critical Discourse Analysis* (London: Routledge & Kegan Paul).

Calhoun, C. (1995) *Critical Social Theory* (Oxford: Blackwell).
Cameron, D. (ed.) (1990) *The Feminist Critique of Language: A Reader* (London: Routledge and Kegan Paul).
Cameron, D. (1992) *Feminism and Linguistic Theory*. Second edn (London: Macmillan).
Candlin, C., Burton, J. and Coleman, H. (1980) Dentist–patient Communication: A Report to the General Dental Council (Lancaster, England: University of Lancaster, Department of Linguistics and Modem English Language).
Carbó, T. (1992) 'Towards an Interpretation of Interruptions in Mexican Parliamentary Discourse'. *Discourse and Society*, 3(1): 25–45.
Carbó, T. (1995) 'El discurso parlamentario mexicano entre 1920 y 1950: Un estudio de caso en metodologia de analisis de discurso'. (Mexican parliamentary discourse between 1920 and 1950: A Case Study in the Methodology of Discourse Analysis) (2 vols) (Mexico, CIESAS and Colegio de Mexico).
Caute, D. (1978) *The Great Fear: The Anti-Communist Purge under Truman and Eisenhower* (London: Secker and Warburg).
Centre for Contemporary Cultural Studies (1978) *On Ideology* (London: Hutchinson).
Chafe, W. and Nichols, J. (eds) (1986) *Evidentiality: The Linguistic Coding of Epistemology* (Norwood, NJ: Ablex).
Chaffee, S. H. (ed.) (1975) *Political Communication* (Beverly Hills, CA: Sage).
Charrow, V. R. (1982) Language in the Bureaucracy. In R. J. Di Pietro (ed.), *Linguistics and the Professions* (Norwood, NJ: Ablex), pp. 173–88.
Chibnall, S. (1977) *Law and Order News: An Analysis of Crime Reporting in the British Press* (London: Tavistock).
Chilton, P. A. (ed.) (1985) *Language and the Nuclear Arms Debate: Nukespeak Today* (London and Dover, NH: Frances Printer).
Chilton, P. A. (1988) *Orwellian Language and the Media* (London: Pluto Press).
Chilton, P. A. (1996) *Security Metaphors: Cold War Discourse from Containment to Common House* (Bern: Lang).
Chilton, P. A. (2004) *Political Discourse Analysis* (London: Routledge).
Chilton, P. and Lakoff, G. (1995) 'Foreign Policy by Metaphor', in C. Schäffner and A. L. Wenden (eds.), *Language and Peace* (Aldershot: Dartmouth), pp. 37–59.
Chilton, P. and Schäffner, C. (1997) 'Discourse and Politics', in T. A. van Dijk (ed.), *Discourse Studies:. A Multidisciplinary Introduction, vol. 2: Discourse as Social Interaction* (London, Sage), pp. 206–30.
Chilton, P. A. and Schäffner, C. (eds) (2002) *Politics as Text: Analytic Approaches to Political Discourse* (Amsterdam: John Benjamins).
Chomsky, N. (2003) *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance* (New York: Metropolitan Books).
Chouliaraki, L. (2005) 'The Soft Power of War: Legitimacy and Community in Iraq War Discourses', special issue of *Journal of Language and Politics*, 4(1).

Christopher, P. (2003) *The Ethics of War and Peace. An Introduction to Legal and Moral Issues* (Upper Saddle River, N J: Pearson/Prentice Hall).
Cicourel, Aaron V. (1973) *Cognitive Sociology* (Harmondsworth: Penguin).
Clark, H. H. (1996) *Using Language* (Cambridge, Cambridge University Press).
Clegg, S. (1975) *Power, Rule and Domination: A Critical and Empirical Understanding of Power in Sociological Theory and Organizational Life* (London: Routledge & Kegan Paul).
Clegg, S. R. (1989) *Frameworks of Power* (London: Sage).
Cody, M. J. and McLaughlin, M. L. (1988) 'Accounts on Trial: Oral Arguments in Traffic Court', in C. Antaki (ed.) *Analysing Everyday Explanation: A Casebook of Methods* (London: Sage), pp. 113–26.
Cohen, S. and Young, J. (eds.) (1981) *The Manufacture of News: Deviance, Social Problems and the Mass Media* (London: Constable).
Coleman, H. (ed.) (1984) 'Language and Work 1: Law, Industry, Education'. *International Journal of the Sociology of Language*, 49 (special issue).
Coleman, H. (1985a) 'Talking Shop: An Overview of Language and Work'. *International Journal of the Sociology of Language*, 51: 105–29.
Coleman, H. (ed.) (1985b) 'Language and Work 2: The Health Professions'. *International Journal of the Sociology of Language*, 51 (special issue).
Coleman, H. and Burton, J. (1985) 'Aspects of Control in the Dentist–Patient Relationship'. *International Journal of the Sociology of Language*, 51: 75–104.
Collins, R., Curran, J., Garnham, N., Scannell, P., Schlesinger, P. and Sparks, C. (eds.) (1986) *Media, Culture and Society* (London: Sage).
Converse, P. E. (1964) 'The Nature of Belief Systems in Mass Publics'. *International Yearbook of Political Behavior Research*, 5: 206–62.
Cook-Gumperz, J. (1973) *Social Control and Socialization* (London: Routledge & Kegan Paul).
Coulthard, R. M. (ed.) (1994) *Advances in Written Text Analysis* (London: Routledge & Kegan Paul).
Crigler, A. N. (ed.) (1996) *The Psychology of Political Communication* (Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press).
Culley, J. D. and Bennett, R. (1976) 'Selling Women, Selling Blacks'. *Journal of Communication*, 26: 160–74.
Daalder, I. H. and Lindsay, J. M. (2003) *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy* (Washington, DC : Brookings Institution).
Dahl, R. A. (1957) 'The Concept of Power'. *Behavioural Science*, 2: 201–15.
Dahl, R. A. (1961) *Who Governs? Democracy and Power in an American City* (New Haven, CT: Yale University Press).
Danet, B. (1980) 'Language in the Legal Process'. *Law and Society Review*, 14: 445–65.
Danet, B. (ed.) (1984) 'Legal Discourse'. *Text*, 4(1/3) (special issue).
Dates, J. L. and Barlow, W. (eds) (1990) *Split Image: African Americans in the Mass Media* (Washington, DC: Howard University Press).
Davis, H. and Walton, P. (eds.) (1983) *Language, Image, Media* (Oxford: Blackwell).

Davis, K. (1988) *Power under the Microscope. Toward a Grounded Theory of Gender Relations in Medical Encounters* (Dordrecht: Foris).
Day, N. (1999) *Advertising: Information or Manipulation?* (Springfield, NJ: Enslow).
Debnam, G. (1984) *The Analysis of Power* (London: Macmillan).
Derian, J. D. and Shapiro, M. J. (1989) *International Intertextual Relations* (Lexington, MA: D. C. Heath).
Di Pietro, R. J. (1982) *Linguistics and the Professions* (Norwood, NJ: Ablex).
Diamond, J. (1996) *Status and Power in Verbal Interaction: A Study of Discourse in a Close-knit Social Network* (Amsterdam: Benjamin).
Dillard, J. P. and Pfau, M. (2002) *The Persuasion Handbook: Developments in Theory and Practice* (Thousand Oaks, CA: Sage).
Dines, G. and Humez, J. M. M. (eds.) (1995) *Gender, Race and Class in Media. A Text-Reader* (London, CA: Sage).
Dinstein, Y. (2001) *War, Aggression and Self-Defense* (Cambridge, UK and New York: Cambridge University Press).
Dittmar, N. and von Stutterheim, C. (1985) 'On the Discourse of Immigrant Workers', in T. A. van Dijk (ed.), *Handbook of Discourse Analysis: Vol. 4. Discourse Analysis in Society* (London: Academic Press), pp. 125–52.
Doherty, F. and McClintock, M. (2002) *A Year of Loss: Reexamining Civil Liberties since September 11* (New York: Lawyers Committee for Human Rights).
Domhoff, G.W. (1978) *The Powers that Be: Processes of Ruling Class Domination in America* (New York: Random House).
Domhoff, G. W. (1983) *Who Rules American Now? A View from the 1980s* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall).
Domhoff, G.W. and Ballard, H. B. (eds.) (1968) *C. Wright Mills and the Power Elite* (Boston: Beacon Press).
Donald, J. and Hall, S. (eds.) (1986) *Politics and Ideology* (Milton Keynes: Open University Press).
Dorfman, A. and Mattelart, A. (1972) *Para leer el Pato Donald. Comunicación de Masa y Colonialismo. (How to Read Donald Duck. Mass Communication and Colonialism)* (Mexico: Siglo XXI).
Dovidio, J. F. and Gaertner, S. L. (eds.) (1986) *Prejudice, Discrimination and Racism* (New York: Academic Press).
Downing, J. (1980) *The Media Machine* (London: Pluto).
Downing, J. (1984) *Radical Media: The Political Experience of Alternative Communication* (Boston: South End Press).
Drew, P. and Heritage, J. (eds.) (1992) *Talk at Work: Interaction in Institutional Settings* (Cambridge: Cambridge University Press).
D'Souza, D. (1995) *The End of Racism: Principles for Multiracial Society* (New York: Free Press).
Duin, A. H., Roen, D. H. and Graves, M. F. (1988) 'Excellence or Malpractice: The Effects of Headlines on Readers' Recall and Biases'. National Reading Conference (1987, St Petersburg, Florida). *National Reading Conference Yearbook*, 37: 245–50.

Duranti, A. (1997) *Linguistic Anthropology* (Cambridge, UK and New York, NY: USA: Cambridge University Press).
Duranti, A. (ed.) (2001) *Linguistic Anthropology: A Reader* (Malden, MA: Blackwell).
Duranti, A. and C. Goodwin (eds.) (1992) *Rethinking Context: Language as an Interactive Phenomenon* (Cambridge: Cambridge University Press).
Duszak, A. (ed.) (1997) *Culture and Styles of Academic Discourse* (Berlin: Mouton de Gruyter).
Dyer, G. (1982) *Advertising as Communication* (London: Methuen).
Eagly, A. H. and Chaiken, S. (1993) *The Psychology of Attitudes* (Orlando, Harcourt Brace Jovanovich).
Eakins, B.W. and Eakins, B.W. and Eakins, R. G. (1978) *Sex Differences in Human Communication* (Boston: Houghton Mifflin).
Ebel, M. and Fiala, P. (1983) *Sous le consensus, la xénophobie* (Lausanne: Institut de Science Politique).
Edelman, M. (1964) *The Symbolic Uses of Politics* (Urbana: University of Illinois Press).
Edelman, M. (1974) 'The Political Language of the Helping Professions'. *Politics and Society*, 4: 295–310.
Edwards, D. and Potter, J. (1992) *Discursive Psychology* (London: Sage Publications).
Ehlich, K. (ed.) (1989) *Sprache im Faschismus (Language under Fascism)* (Frankfurt: Suhrkamp).
Ehlich, K. (ed.) (1995) *The Discourse of Business Negotiation* (Berlin: Mouton de Gruyter).
Erickson, B., Lind, A. A., Johnson, B. C. and O'Barr, W. M. (1978) 'Speech Style and Impression Formation in a Court Setting: The Effects of "powerful" and "powerless" speech'. *Journal of Experimental Social Psychology*, 14: 266–79.
Erickson, F. and Shultz, J. (1982) *The Counselor as Gatekeeper: Social Interaction in Interviews* (New York: Academic Press).
Ervin-Tripp, S. and Strage, A. (1985) 'Parent–Child Discourse', in T. A. van Dijk (ed.), *Handbook of Discourse Analysis: Vol. 3. Discourse and Dialogue* (London: Academic Press), pp. 67–78.
Ervin-Tripp, S., O'Connor, M. C. and Rosenberg, J. (1984) Language and Power in the Family', in C. Kramarae, M. Schulz and W. M. D'Elan (eds.), *Language and Power* (Beverly Hills, CA: Sage), pp. 116–25.
Essed, P. J. M. (1984) *Alledaags Racisme [Everyday Racism]* (Amsterdam: Sara; English version published by Claremont, CA: Hunter House).
Essed, P. J. M. (1987) *Academic Racism: Common Sense in the Social Sciences* (University of Amsterdam: Centre for Race and Ethnic Studies, CRES Publications), no. 5.
Essed, P. J. M. (1991) *Understanding Everyday Racism: An Interdisciplinary Theory* (Newbury Park, CA: Sage).
Etzioni-Halevy, E. (1989) *Fragile Democracy: The Use and Abuse of Power in Western Societies* (New Brunswick, NJ: Transaction).

Fairclough, N. (1995) *Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language* (London: Longman).
Fairclough, N. L. (1992a) *Discourse and Social Change* (Cambridge: Polity Press).
Fairclough, N. L. (ed.) (1992b) *Critical Language Awareness* (London: Longman).
Fairclough, N. L. (1995a) *Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language* (Harlow, UK: Longman).
Fairclough, N. L. (1995b) *Media Discourse* (London: Edward Arnold).
Fairclough, N. L. and Wodak, R. (1997) 'Critical Discourse Analysis', in T. A. van Dijk (ed.), *Discourse Studies: A Multidisciplinary Introduction, Vol. 2. Discourse as Social Interaction* (London: Sage), pp. 258–84.
Falbo, T. and Peplau, L. A. (1980) 'Power strategies in intimate relationships'. *Journal of Personality and Social Psychology*, 38: 618–28.
Falk, R. A. (2003) *The Great Terror War* (New York: Olive Branch Press).
Fascell, D. B. (ed.) (1979) *International News: Freedom under Attack* (Beverly Hills, CA: Sage).
Fay, B. (1987) *Critical Social Science* (Cambridge: Polity).
Fedler, F. (1973) 'The Media and Minority Groups: A Study of Adequacy of Access'. *Journalism Quarterly*, 50(1): 109–17.
Fernandez, J. P. (1981) *Racism and Sexism in Corporate Life* (Lexington, MA: Lexington Books).
Ferree, M. M. and Hall, E. J. (1996) 'Rethinking Stratification from a Feminist Perspective: Gender, Race and Class in Mainstream Textbooks'. *American Sociological Review*, 61(6): 929–50.
Ferro, M. (1981) *Comment on raconte l'Histoire aux enfants à travers le monde entier* (Paris: Payot).
Fetzer, A. (2004) *Recontextualizing Context* (Amsterdam: Benjamins).
Fielding, G. and Evered, C. (1980) 'The Influence of Patients' Speech upon Doctors: The Diagnostic Interview', in R. N. St. Clair and H. Giles (eds.), *The Social and Psychological Contexts of Language* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum), pp. 51–72.
Fisher, S. (1995) *Nursing Wounds. Nurse Practitioners, Doctors, Women Patients and the Negotiation of Meaning* (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press).
Fisher, S. and Todd, A. D. (1983) *The Social Organization of Doctor–Patient Communication* (Washington, DC: Center for Applied Linguistics).
Fisher, S. and Todd, A. D. (eds.) (1986) *Discourse and Institutional Authority. Medicine, Education and Law* (Norwood, NJ: Ablex).
Fishman, M. (1980) *Manufacturing the News* (Austin: University of Texas Press).
Fishman, P. (1983) 'Interaction: The Work Women Do", in B. Thorne, C. Kramarae and N. Henley (eds.), *Language, Gender, and Society* (New York: Pergamon Press), pp. 89–101.
Fiske, S. T. and Taylor, S. E. (1991) *Social Cognition*, 2nd edn (New York: Mcgraw-Hill)
Fiske, S. T., Lau, R. R. and Smith, R. A. (1990) 'On the Varieties and Utilities of Political Expertise'. *Social Cognition*, 8(1): 31–48.

Forgas, J. P. (1979) *Social Episodes: The Study of Interaction Routines* (London and New York: Published in cooperation with the European Association of Experimental Social Psychology by Academic Press).
Forgas, J. P. (ed.) 91985) *Language and Social Situations* (New York: Springer).
Fossà, G. and Barenghi, R. (2003) *The Bush Show: Verità e bugie della guerra infinita* (San Lazzaro di Savena (Bologna): Nuovi mondi media).
Fowler, R. (1985) 'Power', in T. A. van Dijk (ed.), *Handbook of Discourse Analysis: Vol. 4. Discourse Analysis in Society* (London: Academic Press), pp. 61–82.
Fowler, R. (1991) *Language in the News. Discourse and Ideology in the Press* (London: Routledge & Kegan Paul).
Fowler, R., Hodge, B., Kress, G. and Trew, T. (1979) *Language and Control* (London: Routledge and Kegan Paul).
Fox, C. J. and Miller, H.T. (1995) *Postmodern Public Administration. Toward Discourse* (London, CA: Sage).
Fox, D. R. and Prilleltensky, I. (1997) *Critical Psychology: An Introduction* (London: Sage).
Freeman, S. H. and Heller, M. S. (1987) 'Medical Discourse'. *Text*, 7 (special issue).
Fussell, S. R. and Krauss, R. M. (1992) 'Coordination of Knowledge in Communication: Effects of Speakers' Assumptions about What Others Know'. *Journal of Personality and Social Psychology*, 62(3): 378–91.
Galbraith, J. K. (1985) *The Anatomy of Power* (London: Corgi).
Galtung, J. and Ruge, M. H. (1965) 'The Structure of Foreign News'. *Journal of Peace Research*, 2: 64–91.
Gamble, A. (1986) 'The Political Economy of Freedom', in R. Levitas (ed.), *The Ideology of the New Right* (Cambridge, MA: Polity), pp. 25–54.
Gamson, W. A. (1992) *Talking Politics* (Cambridge: Cambridge University Press).
Gans, H. (1979) *Deciding What's News* (New York: Pantheon Books).
Giles, H. and Powesland, P. F. (1975) *Speech Style and Social Evaluation* (London: Academic Press).
Gareau, F. H. (2004) *State Terrorism and the United States: From Counterinsurgency to the War on Terrorism* (Atlanta, GA: Clarity Press).
Garnham, A. (1987) *Mental Models as Representations of Discourse and Text* (Chichester: Ellis Horwood).
Gazdar, G. (1979) *Pragmatics: Implicature, Presupposition and Logical Form* (New York: Academic Press).
Ghadessy, M. (ed.) (1999) *Text and Context in Functional Linguistics* (Amsterdam Philadelphia: John Benjamins).
Giles, H. and Powlesland, P. F. (1975) *Speech Style and Social Evaluation* (London: European Association of Experimental Social Psychology by Academic Press).
Giles, H. and Smith, P. M. (1979) 'Accommodation Theory: Optimal Levels of Convergence', in H. Giles and R. N. St Clair (eds.), Language and Social Psychology (Oxford: Basil Blackwell), pp. 45–65.
Giroux, H. (1981) *Ideology, Culture and the Process of Schooling* (London: Falmer Press).

Glasgow University Media Group (1976) *Bad News* (London: Routledge & Kegan Paul).
Glasgow University Media Group (1980) *More Bad News* (London: Routledge).
Glasgow University Media Group (1982) *Really Bad News* (London: Writers and Readers).
Glasgow University Media Group (1985) *War and Peace News* (Milton Keynes and Philadelphia: Open University Press).
Glasgow University Media Group (1993) Getting the Message', in J. Eldridge (ed.), *News, Truth and Power* (London: Routledge & Kegan Paul).
Glasser, T. L. and Salmon, C.T. (eds.) (1995) *Public Opinion and the Communication of Consent* (New York: Guilford Press).
Gleason, Y. B. and Geif, E. B. (1986) 'Men's Speech to Young Children', in B. Thome, C. Kramarae and N. Henley (eds.), *Language, Gender and Society* (Rowley, MA: Newbury House), pp. 140–50.
Goffman, E. (1959) *The Presentation of Self in Everyday Life* (Garden City, NY: Doubleday).
Goffman, E. (1967) *Interaction Ritual: Essays on Face-to-Face Behavior* (Garden City, NY: Doubleday).
Goffman, E. (1979) *Gender Advertisements* (New York: Harper & Row).
Golding, P. and Murdock, G. (1979) 'Ideology and the Mass Media: The Question of Determination', in M. Barrett, P. Corrigan, A. Kuhn and J. Wolff (eds.), *Ideology and Cultural Production* (London: Croom Helm), pp. 198–224.
Graber, D. A. (1980) *Crime News and the Public* (New York: Praeger).
Graber, Doris A. (1984) *Processing the News* (New York: Longman).
Graesser, A. C. and Bower, G. H. (eds.) (1990) *Inferences and Text Comprehension: The Psychology of Learning and Motivation*, Vol. 25 (New York: Academic Press).
Gramsci, A. (1971) *Prison Notebooks* (New York: International Publishers).
Granberg, D. (1993) 'Political Perception', in S. Iyengar and W. J. McGuire (eds.), *Explorations in Political Psychology: Duke Studies in Political Psychology* (Durham NC, Duke University Press), pp. 70–112.
Greenberg, B. S. (ed.) (2002) *Communication and Terrorism: Public and Media Responses to 9/11* (Cresskill, NJ: Hampton Press).
Greenberg, B. S. and Mazingo, S. L. (1976) 'Racial Issues in Mass Media Institutions', in P. A. Katz (ed.), *Towards the Elimination of Racism* (New York: Pergamon), pp. 309–40.
Greenberg, J., Kirkland, S. and Pyszczynski, T. (1987) 'Some Theoretical Notions and Preliminary Research Concerning Derogatory Labels', in G. Smitherman-Donaldson & T. A. van Dijk (eds.), *Discourse and Communication* (Detroit, MI: Wayne State University Press).
Grice, H. (1975) 'Logic and Conversation', in P. Cole and J. Morgan (eds.) *Syntax and Semantics, Vol. 3: Speech Acts* (New York: Academic Press), pp. 68–134.
Grice, H. P. (1989) *Studies in the Way of Words* (Cambridge, Mass: Harvard University Press).
Guespin, L. (ed.) (1976) Typologie du discours politique [Typology of political discourse], *Languages*, 41.

Gumperz, J. J. (1982a) *Discourse Strategies* (Cambridge: Cambridge University Press).

Gumperz, J. (ed.) (1982b) *Language and Social Identity* (Cambridge: Cambridge University Press).

Gumperz, J. J. (1992) 'Contextualization and Understanding', in A. Duranti and C. Goodwin (eds.), *Rethinking Context: Language as an Interactive Phenomenon* (Cambridge: Cambridge University Press), pp. 229–52.

Habermas, J. (1984) *The Theory of Communicative Action* (Boston, MA: Beacon Press).

Hall, S., Critcher, C., Jefferson, T., Clarke, J. and Roberts, B. (1978) *Policing the Crisis: Mugging, the State and Law and Order* (London: Methuen).

Hall, S., Hobson, D., Lowe, A. and Willis, P. (eds.) (1980) *Culture, Media, Language* (London: Hutchinson).

Halliday, F. (2002) *Two Hours that Shook the World: September 11, 2001: Causes and Consequences* (London: Saqi).

Halloran, J. D., Elliott, P. & Murdock, G. (1970) *Demonstrations and Communication: A Case Study* (Harmondsworth: Penguin).

Hamilton, D. (ed.) (1981) *Cognitive Processes in Stereotyping and Intergroup Behavior* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum).

Hargreaves, A. G. and Leaman, J. (eds.) (1995) *Racism, Ethnicity and Politics in Contemporary Europe* (Aldershot, UK: Elgar).

Hariman, R. (ed.) (1990) *Popular Trials: Rhetoric, Mass Media and the Law* (Tuscaloosa, AL: University of Alabama Press).

Harris, S. (1984) 'Questions as a Mode of Control in Magistrates' Court'. *International Journal of the Sociology of Language*, 49: 5–27.

Hart, R. P. (1984) *Verbal Style and the Presidency* (Orlando, FL: Academic Press).

Hartmann, P. and Husband, C. (1974) *Racism and the Mass Media* (London: Davis-Poynter).

Helmreich, W. B. (1984) *The Things They Say Behind your Back. Stereotypes and the Myths Behind Them* (New Brunswick, NJ: Transaction Books).

Herman, E. S. and Chomsky, N. (1988) *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York: Pantheon).

Hermann, M. G. (ed.) (1986) *Political Psychology* (San Francisco, Jossey-Bass).

Holly, W. (1990) *Politikersprache: Inszenierungen and Rollenkonflikte im informellen Sprachhandeln eines Bundestagsabgeordneten [Politician's Language: Dramatization and Role Conflicts in the Informal Speech Acts of a Bundestag Delegate]* (Berlin: Mouton de Gruyter).

Houston, M. and Kramarae, C. (eds.) (1991) *Women Speaking from Silence. Discourse and Society*, 2(4), special issue.

Hudson, K. (1978) *The Language of Modern Politics* (London: Methuen).

Hujanen, T. (ed.) (1984) 'The Role of Information in the Realization of the Human Rights of Migrant Workers', report of international conference, Tampere (Finland) (University of Tampere: Dept of Journalism and Mass Communication).

Hurwitz, J. and Peffley, M. (eds.) (1998) *Perception and Prejudice: Race and Politics in the United States* (New Haven, CT: Yale University Press).
Hymes, D. (ed.) (1972) *Reinventing Anthropology* (New York: Vintage Books).
Ibañez, T. and Íñiguez, L. (eds.) (1997) *Critical Social Psychology* (London: Sage).
Irvine, J. T. (1974) 'Strategies of Status Manipulation in the Wolof Greeting', in R. Bauman and J. Sherzer (eds.), *Explorations in the Ethnography of Speaking* (Cambridge: Cambridge University Press, pp. 167–91.
Iyengar, S. and McGuire, W. J. (1993) *Explorations in Political Psychology* (Durham: Duke University Press).
Jäger, S. (1992) *Brandsätze. Rassismus im Alltag [Inflammatory Sentences/Firebombs. Racism in Everyday Life]* (Duisburg, Germany: DISS).
Jäger, S. and Link, J. (1993) *Die vierte Gewalt: Rassismus and die Medien [The Fourth Power. Racism and the Media]* (Duisburg, Germany: DISS).
Jaworski, A. (1983) 'Sexism in Textbooks'. *British Journal of Language Teaching*, 21(2): 109–13.
Jaynes, G. D. and Williams, R. M. (eds.) (1989) *A Common Destiny: Blacks and American Society* (Washington, DC: National Academy Press).
Jenkins, R. (1986).*Racism and Recruitment: Managers, Organisations and Equal Opportunity in the Labour Market* (Cambridge: Cambridge University Press).
Johnson, K. A. (1987) *Media Images of Boston's Black Community*. William Monroe Trotter Institute, Research Report (Boston, MA: University of Massachusetts).
Johnson-Laird, P. N. (1983) *Mental Models* (Cambridge: Cambridge University Press).
Judd, C. M. and J. W. Downing. (1990) 'Political Expertise and the Development of Attitude Consistency'. *Social Cognition*, 8(1): 104–24.
Just, M. R., A. N. Crigler and W. R. Neuman. (1996) 'Cognitive and Affective Dimensions of Political Communication', in A. N. Crigler (ed.), *The Psychology of Political Communication* (Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press), pp. 133–48.
Kalin, R. and Rayko, D. (1980) 'The Social Significance of Speech in the Job Interview', in R. N. St Clair and H. Giles (eds.), *The Social and Psychological Contexts of Language* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum), pp. 39–50.
Katz, P. A. and Taylor, D. A. (eds.) (1988) *Eliminating Racism: Profiles in Controversy* (New York: Plenum Press).
Kelly, J. W. (1985) 'Storytelling in High Tech Organizations: A Medium for Sharing Culture'. Paper presented at the annual meeting of the Western Speech Communication Association, Fresno, CA.
Kennedy, S. (1959) *Jim Crow guide to the USA* (London: Lawrence and Wishart).
King, J. and Stott, M. (eds.) (1977) *Is this your life? Images of women in the media* (London: Virago).
Kinloch, G. C. (1981) *Ideology and Contemporary Sociological Theory* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall).
Klein, G. (1986) *Reading into Racism* (London: Routledge & Kegan Paul).
Kinder, D. R. and L. M. Sanders. (1990) 'Mimicking Political Debate with Survey

Questions: The Case of White Opinion on Affirmative-Action for Blacks'. *Social Cognition*, 8(1): 73–103.

King, J. and Stott, M. (eds) (1977) *Is this Your life? Images of Women in the Media* (London: Virago).

Kintsch, W. (1998) *Comprehension: A Paradigm for Cognition* (Cambridge: Cambridge University Press).

Klapper, J. T. (1960) *The Effects of Mass Communication* (New York: Free Press).

Klaus, G. (1971) *Sprache der Politik [Language of Politics]* (Berlin: VEB Deutscher Verlag der Wissenschaften).

Klein, G. (1985) *Reading into Racism: Bias in Children's Literature and Learning Materials* (London: Routledge & Kegan Paul).

Klein, W. and Dittmar, N. (1979) *Developing Grammars: The Acquisition of German by Foreign Workers* (Heidelberg and New York: Springer-Verlag).

Knorr-Cetina, K. and Cicourel, A.V. (eds.) (1981) *Advances in Social Theory and Methodology: Towards an Integration of Micro- and Macrosociologies* (London: Routledge & Kegan Paul).

Kochman, T. (1981) *Black and White Styles in Conflict* (Chicago: University of Chicago Press).

Kotthoff, H. and Wodak, R. (eds.) (1997) *Communicating Gender in Context* (Amsterdam: John Benjamins).

Kramarae, C. (1980) *Voices and Words of Women and Men* (Oxford and New York: Pergamon).

Kramarae, C. (1983) *Women and Men Speaking* (Rowley, MA: Newbury House).

Kramarae, C., Schulz, M. and O'Barr, W. M. (1984) 'Towards an Understanding of Language and Power', in C. Kramarae, M. Schulz and W. M. O'Barr (eds.), *Language and Power* (Beverly Hills, CA: Sage).

Kramarae, C., Thorne, B. and Henley, N. (1983) 'Sex Similarities and Differences in Language, Speech and Nonverbal Communication: An Annotated Bibliography', in B. Thome, C. Kramarae and N. Henley (eds.), *Language, Gender and Society* (Rowley, MA: Newbury House), pp. 151–331.

Kraus, S. (ed.) (1990) *Mass Communication and Political Information Processing* (Hillsdale NJ: Lawrence Erlbaum).

Kraus, S. and R. M. Perloff (eds.) (1985) *Mass Media and Political Thought* (Beverly Hills CA, Sage).

Kress, G. (1985) 'Ideological Structures in Discourse', in T..A. van Dijk (ed.), *Handbook of Discourse Analysis*, Vol. 4: *Discourse Analysis in Society* (London: Academie Press), pp. 27–42.

Kress, G. and Hodge, B. (1979) *Language and Ideology* (London: Routledge & Kegan Paul).

Krosnick, J. A. and M. A. Milburn. (1990) 'Psychological Determinants of Political Opinionation'. *Social Cognition* 8: 49–72.

Kuklinski, J. H., Luskin, R. C. and Bolland, J. (1991) 'Where is the Schema: Going Beyond the S-Word in Political Psychology?'. *American Political Science Review*, 85(4): 134–56.

Labov, W. (1972) 'Rules for Ritual Insults', in D. Sudnow (ed.), *Studies in Social Interaction* (New York: Free Press), pp. 120–69.
Lakoff, R. T. (1990) *Talking Power. The Politics of Language* (New York: Basic Books).
Lau, R. R. and Sears, D. O. (eds.) (1986) *Political Cognition* (Hillsdale, NJ: Erlbaum).
Lau, R. R., Smith, R. A. and Fiske, S. T. (1991) 'Political Beliefs, Policy Interpretations and Political Persuasion'. *Journal of Politics*, 53(3): 644–75.
Lauren, P. G. (1988) *Power and Prejudice. The Politics and Diplomacy of Racial Discrimination* (Boulder, CO: Westview Press).
Lavandera, B. R., Garcia Negroni, M. M., Lopez OcOn, M., Luis, C. R., Menendez, S. M., Pardo, M. L., Raiter, A. G. and Zoppi-Fontana, M. (1986) 'Analisis sociolingüistico del discurso politico'. *Cuadernos del Institute de Lingüística*, 1(1) (Buenos Aires: Instituto de Linguistica, Universidad de Buenos Aires).
Lavandera, B. R., Garcia Negroni, M. M., Lopez OcOn, M., Luis, C. R., Menendez, S. M., Pardo, M. L., Raiter, A. G. and Zoppi-Fontana, M. (1987) 'Analisis sociolingüistico del discurso politico (II)'. *Cuadernos del Institute de Lingüística* (Buenos Aires: Instituto de Linguistica, Universidad de Buenos Aires).
Lazar, M. (ed.) (2005) *Feminist Critical Discourse Analysis: Gender, Power and Ideology in Discourse* (Houndsmills, UK: Palgrave Macmillan).
Leckie-Tarry, H. (1995) *Language and Context. A Functional Linguistic Theory of Register.* Edited by David Birch (London: Pinter).
Leet-Pellegrini, H. (1980) 'Conversational Dominance as a Function of Gender and Expertise', in H. Giles, W. P. Robinson and P. Smith (eds.), *Language: Social Psychological Perspectives* (Oxford: Pergamon Press), pp. 97–104.
Leimdorfer, F. (1992) *Discours academique et colonisation. Themes de recherche sur l'Algerie pendant la periode coloniale [Academic Discourse and Colonization: Research on Algeria during the Colonial Period]* (Paris: Publisud).
Lein, L. and Brenneis, D. (1978) 'Children's Disputes in Three Speech Communities'. *Language in Society*, 7: 299–323.
Levinson, S. C. (2000) *Presumptive Meanings: The Theory of Generalized Conversational Implicature* (Cambridge, MA: MIT Press).
Lewis, M. and Saarni, C. (eds.) (1993) *Lying and Deception in Everyday Life* (New York, NY: Guilford Press).
Liebes, T. and Katz, E. (1990) *The Export of Meaning: Cross-cultural Readings of 'Dallas'* (New York: Oxford University Press).
Lind, E. A. and O'Barr, W. M. (1979) 'The Social Significance of Speech in the Courtroom', in H. Giles and R. N. St Clair (eds.), *Language and Social Psychology* (Oxford: Basil Blackwell), pp. 66–87.
Lindegren-Lerman, C. (1983) 'Dominant Discourse: The Institutional Voice and the Control of Topic', in H. Davis and P. Walton (eds.), *Language, Image, Media* (Oxford: Basil Blackwell), pp. 75–103.

Linell, P. and Jonsson, L. (1991) 'Suspect Stories: Perspective-setting in an Asymmetrical Situation', in I. Markova and K. Foppa (eds.), *Asymmetries in Dialogue: The Dynamics of Dialogue* (Savage, MD: Barnes and Noble Books/Bowman and Littlefield Publishers/ Harvester Wheatsheaf), pp. 75–100.

Lodge, M. and K. M. McGraw (eds.) (1995) *Political Judgement: Structure and Process* (Ann Arbor MI: University of Michigan Press).

Lorimer, R. (1984) 'Defining the Curriculum: The Role of the Publisher'. Paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association, New Orleans.

Luke, T. W. (1989) *Screens of Power: Ideology, Domination, and Resistance in Informational Society* (Urbana: University of Illinois Press).

Lukes, S. (1974) *Power: A Radical View* (London: Macmillan).

Lukes, S. (ed.) (1986) *Power* (Oxford: Blackwell).

Mankekar, D. R. (1978) *One-Way Flow: Neo-Colonialism via News Media* (New Delhi: Clarion).

Manning, D. J. (ed.) (1980) *The Form of Ideology* (London: George, Allen & Unwin).

Manstead, T. and McCullogh, C. (1981) 'Sex Role Stereotyping in British Television Ads'. *British Journal of Social Psychology*, 20: 171–80.

Marable, M. (1985) *Black American Politics* (London: Verso).

Martin Rojo, L. (1994) 'Jargon of Delinquents and the Study of Conversational Dynamics'. *Journal of Pragmatics*, 21(3): 243–89.

Martín Rojo, L. (1995) 'Division and Rejection: From the Personification of the Gulf Conflict to the Demonisation of Saddam Hussein'. *Discourse & Society* 6(1): 49–79.

Martin Rojo, L. and T. A. van Dijk. (1997) '"There was a problem and it was solved!" Legitimating the Expulsion of "Illegal" Immigrants in Spanish Parliamentary Discourse'. *Discourse and Society*, 8(4): 523–66.

Martindale, C. (1986) *The White Press and Black America* (New York: Greenwood Press).

Mattelart, A. (1979) *The Multinational Corporations and the Control of Culture: The Ideological Apparatus of Imperialism* (Atlantic Highlands, NJ: Harvester).

Maynard, D. W. (1985) 'The analysis of plea bargaining discourse', in T. A. van Dijk (ed.), *Handbook of Discourse Analysis: Vol. 4. Discourse Analysis in Society* (London: Academic Press), pp. 153–79.

Mazingo, S. (1988) 'Minorities and Social Control in the Newsroom: Thirty Years after Breed', in G. Smitherman-Donaldson and T. A. van Dijk (eds.), *Discourse and Discrimination* (Detroit, MI: Wayne State University Press), pp. 93–130.

McHoul, A. W. (1986) 'Writing, Sexism and Schooling: A Discourse-Analytic Investigation of Some Recent Documents on Sexism and Education in Queensland', in S. Fisher and A. D. Todd (eds.), *Discourse and Institutional Authority: Medicine, Education and Law* (Norwood, NJ: Ablex), pp. 187–202.

McLaughlin, M. L. (1984) *Conversation: How Talk is Organized* (Beverly Hills, CA: Sage).

McPhee, R. D. and Tompkins, P. K. (eds.) (1985) *Organizational Communication: Traditional Themes and New Directions* (Beverly Hills, CA: Sage).

Mead, R. (1985) 'Courtroom Discourse'. English Language Research, Discourse Analysis Monographs, 9 (University of Birmingham).

Mehan, H. (1979) *Learning Lessons* (Cambridge, MA: Harvard University Press).

Mehan, H. (1986) 'The Role of Language and the Language of Role in Institutional Decision Making', in S. Fisher and A. D. Todd (eds.), *Discourse and Institutional Authority: Medicine, Education and Law* (Norwood, NJ: Ablex), pp. 140–63.

Mercer, N. (1995) *The Guided Construction of Knowledge. Talk Amongst Teachers and Learners* (Clevedon: Multilingual Matters).

Merelman, R. M. (1986) 'Revitalizing Political Socialization', in M. G. Hermann (ed.), *Political Psychology* (San Francisco, Jossey-Bass), pp. 279–319.

Merten, K. (1986) *Das Bild der Ausländer in der deutschen Presse* (Frankfurt: Gagyeli Verlag).

Messaris, P. (1997) *Visual Persuasion: The Role of Images in Advertising* (Thousand Oaks, CA: Sage).

Mey, J. (1985) *Whose Language: A Study in Linguistic Pragmatics* (Amsterdam: Benjamins).

Milburn, M. A. (1987) 'Ideological Self-Schemata and Schematically Induced Attitude Consistency'. *Journal of Experimental Social Psychology*, 23(5): 383–98.

Miles, R. (1989) *Racism* (London: Routledge).

Milliband, R. (1983) *Class Power and State Power* (London: Verso).

Mills, C. W. (1956) *The Power Elite* (New York: Oxford University Press).

Miller, G. A. (1956) 'The Magical Number Seven, Plus or Minus Two: Some Limits on our Capacity for Processing Information'. *Psychological Review*, 63: 81–97.

Milner, D. (1983) *Children and Race: Ten Years On* (London: Ward Lock Educational).

Minority Participation in the Media (1983) Hearings before the Subcommittee on Telecommunications, Consumer Protection and Finance, of the Committee on Energy and Commerce, House of Representatives, 98th Congress, 19 and 23 September, 1983.

Mishler, E. G. (1984) *The Discourse of Medicine: Dialectics in Medical Interviews* (Norwood, NJ: Ablex).

Morrow, D. G. (1994) 'Spatial Models Created from Text', in H. van Oostendorp and R. A. Zwaan (eds.), *Naturalistic Text Comprehension* (Norwood, NJ: Ablex), pp. 57–78.

Moscovici, S. (2001) *Social Representations: Explorations in Social Psychology* (New York: New York University Press).

Mueller, C. ('1973) *The Politics of Communication: A Study of the Political Sociology of Language, Socialization and Legitimation* (New York: Oxford University Press).

Mumby, D. K. (1988) *Communication and Power in Organizations: Discourse, Ideology and Domination* (Norwood, NJ: Ablex).

Mumby, D. K. (ed.) (1993) *Narrative and Social Control: Critical Perspectives* (Newbury Park, CA: Sage).
Mumby, D. K. and Clair, R. P. (1997) 'Organizational Discourse', in T. A. van Dijk (ed.), *Discourse as Social Interaction: Discourse Studies. A Multidisciplinary Introduction*, vol. 1 (London: Sage), pp. 181–205.
Murray, N. (1986) 'Anti-Racists and Other Demons – The Press and Ideology in Thatcher's Britain'. *Race and Class*, 27: 1–19.
Natal, M., Entin, E. and Jaffe, J. (1979) 'Vocal Interruptions in Dyadic Communication as a Function of Speech and Social Anxiety'. *Journal of Personality and Social Psychology*, 37: 865–78.
Neisser, U. and Fivush, R. (eds.) (1994) *The Remembering Self: Construction and Accuracy in the Self-Narrative* (Cambridge: Cambridge University Press).
Nesler, M. S., Aguinis, H., Quigley, B. M. and Tedeschi, J. T. (1993) 'The Effect of Credibility on Perceived Power'. *Journal of Applied Social Psychology*, 23(17): 1407–25.
Newhouse, J. (2003) *Imperial America. The Bush Assault on the World Order* (New York: Knopf).
Ng, S. H. and Bradac, J. J. (1993) *Power in Language* (Newbury Park: Sage).
Nimmo, D. D. and Sanders, K. R. (eds.) (1981) *Handbook of Political Communication* (Beverly Hills, CA: Sage).
Nye, J. S. (2000) *Understanding International Conflicts. An Introduction to Theory and History* (New York: Longman).
O'Keefe, D. J. (2002) *Persuasion: Theory and Research* (Thousand Oaks, CA: Sage).
Oakhill, J. and A. Garnham, A. (eds.) (1996) *Mental Models in Cognitive Science. Essays in Honour of Phil Johnson-Laird* (Hove, UK: Psychology Press).
O'Barr, W. M. (1982) *Linguistic Evidence: Language, Power and Strategy in the Courtroom* (New York: Academic Press).
O'Barr, W. M., Conley, J. M. and Lind, A. (1978) 'The Power of Language: Presentational Style in the Courtroom'. *Duke Law Journal*, 14: 266–79.
Omi, M. and Winant, H. (1994) *Racial Formation in the United States. From the 1960s to the 1990s* (London: Routledge).
O'Shaughnessy, N. J. (2004) *Politics and Propaganda: Weapons of Mass Seduction* (Ann Arbor: University of Michigan Press).
Osler, A. (1994) 'Still Hidden from History: The Representation of Women in Recently Published History Textbooks'. *Oxford Review of Education*, 20(2): 219–35.
Owsley, H. H. and Scotton, C. M. (1984) The Conversational Expression of Power by Television Interviewers'. *Journal of Social Psychology*, 123: 696–735.
Packard, V. (1957) *The Hidden Persuaders* (New York: Pocket Books).
Palmer, M. T. (1989) 'Controlling conversations: turns, topics, & interpersonal control'. *Communication Monographs*, 56(1): 1–18.
Palmer, N. (ed.) (2003) *Terrorism, War and the Press* (Teddington, Middlesex: Hollis).
Pardo, M. L. (1996) 'Derecho y lingüística: Como se juzga con palabras' [Law and Linguistics: How to Judge with Words] (Buenos Aires: Nueva Vision).

Parkinson, M. G., Geisler, D. and Pelias, M. H. (1983) 'The Effects ofVerbal Skills on Trial Success'. *Journal of the American Forensic Association*, 20: 16–22.
Pasierbsky, F. (1983) *Krieg und Frieden in der Sprache [War and Peace in Language]* (Frankfurt: Fischer).
Pêcheux, M. (1969) *Analyse automatique du discours* (Paris: Dunod).
Pêcheüx, M. (1975) 'Analyse du discours. Langue et ideologies'. *Langages*, 37.
Pêcheux, M. (1982) *Language, Semantics and Ideology* (New York: St Martin's Press).
Percy, L. and Rossiter, J. R. (1980) *Advertising Strategy: A Communication Theory Approach* (New York: Praeger).
Pettigrew, A. M. (1972) 'Information Control as a Power Resource'. *Sociology*, 6: 187–204.
Pettigrew, A. M. (1973) *The Politics of Organizational Decision Making* (London: Tavistock).
Petty, R. E. and Cacioppo, J. T. (1981) *Attitudes and Persuasion: Classic and Contemporary Approaches* (Dubuque, IA: Wm. C. Brown).
Pfeffer, J. (1981) *Power in Organizations* (Marshfield, MA: Pitman).
Phizacklea, A. and Miles, R. (1979) 'Working Class Racist Beliefs in the Inner City', in R. Miles and A. Phizacklea (eds.), *Racism and Political Action in Britain* (London: Routledge & Kegan Paul), pp. 93–123.
Powell, L. W. (1989) 'Analyzing Misinformation: Perceptions of Congressional Candidates Ideologies'. *American Journal of Political Science*, 33: 272–93.
Preiswerk, R. (1980) *The Slant of the Pen: Racism in Children's Books* (Geneva: Programme to Combat Racism, World Council of Churches).
Radtke, I. (ed.) (1981) *Die Sprache des Rechts und der Verwaltung. Vol. 2. Deutsche Akademie für Sprache und Dichtung, Die öffentliche Sprachgebrauch* [The Language of the Law and the Administration. Vol. 2. German Academy of Language and Literature, Official Language Use]. (Stuttgart: Klett-Cotta).
Ragan, S. L. (1983) 'Alignment and Conversational Coherence', in R. T. Craig and K. Tracy (eds.), *Conversational Coherence* (Beverly Hills, CA: Sage), pp. 157–71.
Rasmussen, D. M. (ed.) (1996) *The Handbook of Critical Theory* (Oxford: Blackwell).
Reeves, F. (1983) *British Racial Discourse. A Study of British Political Discourse about Race and Race-Related Matters* (Cambridge: Cambridge University Press).
Richstad, J. and Anderson, M. H. (eds.) (1981) Crisis in international news. New York: Columbia University Press.
Riley, P. (1983) 'A Structurationist Account of Political Culture'. *Administrative Science Quarterly*, 28: 414–37.
Robinson, J. P. and Levy, M. R. (1986) *The Main Source. Learning from Television News* (Beverly Hills, CA: Sage).
Rodin, D. (2002) *War and Self-Defense* (Oxford: Clarendon Press and New York: Oxford University Press).
Roloff, M. E. and Berger, C. R. (eds.) (1982) *Social Cognition and Communication* (Beverly Hills, CA: Sage).

Roloff, M. E. and Miller, G. R. (eds.) (1980) *Persuasion: New Directions in Theory and Research* (Beverly Hills, CA: Sage).
Roseman, I., Abelson, R. P. and Ewing, M. F. (1986) 'Emotion and Political Cognition: Emotional Appeals in Political Communication', in R. R. Lau and D. O. Sears (eds.), *Political Cognition* (Hillsdale NJ, Lawrence Erlbaum), pp. 279–94.
Rosenblum, M. (1981) *Coups and Earthquakes: Reporting the World to America* (New York: Harper Row).
Sabsay, S. and Platt, M. (1985) *Social Setting, Stigma and Communicative Competence* (Amsterdam: John Benjamins).
Sacks, H., Schegloff, E. A. and Jefferson, G. A. (1974) 'A Simplest Systematics for the Organization of Turn Taking for Conversation'. *Language*, 50: 696–735.
Said, E. W. (1979) *Orientalism* (New York: Random House (Vintage)).
Said, E. W. (1981) *Covering Islam: How the Media and the Experts Determine How We See the Rest of the World* (New York: Pantheon).
Sarangi, S. and Roberts, C. (eds.) (1999) *Talk, Work and Institutional Order: Discourse in Medical, Mediation and Management Settings* (Berlin New York: Mouton de Gruyter).
Saville-Troike, M. (1982) *The Ethnography of Communication* (Oxford: Basil Blackwell).
Schatzman, L. and Strauss, A. (1972) 'Social Class and Modes of Communication', in S. Moscovici (ed.), *The Psychosociology of Language* (Chicago: Markham), pp. 206–21.
Schegloff, E. A. (1987) 'Between Macro and Micro: Contexts and Other Connections', in J. Alexander, R. M. B. Giesen and N. Smelser (eds.), *The Micro-Macro Link* (Berkeley: University of California Press), pp. 207–34.
Schegloff, E. A. (1991) Reflections on Talk and Social Structure', in: Boden, D., D. H. Zimmerman (eds.), *Talk and Social Structure: Studies in Ethnomethodology and Conversation Analysis* (Cambridge: Polity Press), pp 44–71.
Schegloff, E. A. (1992) 'In Another Context', in Alessandro, Duranti and Charles Goodwin (eds.), *Rethinking Context: Language as an Interactive Phenomenon* (Cambridge, UK: Cambridge University Press). pp. 191–227.
Scherer, K. R. and Giles, H. (1979) *Social Markers in Speech* (Cambridge: Cambridge University Press).
Schiller, H. L. (1973) *The Mind Managers* (Boston: Beacon Press).
Schlenker, B. R. (1980) *Impression Management: The Self-concept, Social Identity and Interpersonal Relations* (Monterey, CA: Brooks/Cole).
Schramm, W. and Atwood, E. (1981) *Circulation of News in the Third World: A Study of Asia* (Hong Kong: Chinese University Press).
Scott, M. and Lyman, S. (1968) 'Accounts'. *American Sociological Review*, 33: 46–62.
Seibold, D. R., Cantrill, J. G. and Meyers, R. A. (1985) Communication and Interpersonal Influence', in M. L. Knapp and G. R. Miller (eds.), *Handbook of Interpersonal Communication* (Beverly Hills, CA: Sage), pp. 551–611.
Seidel, G. (1985) Political discourse analysis', in T. A. van Dijk (ed.), *Handbook of*

Discourse Analysis: Vol. 4. Discourse Analysis in Society (London: Academic Press), pp. 43–60.

Seidel, G. (1987a) 'The White Discursive Order: The British New Rights's Discourse on Cultural Racism, with Particular Reference to the Salisbury Review', in I. Zavala, T. A. van Dijk and M. Diaz-Diocaretz (eds.), *Literature, Discourse, Psychiatry* (Amsterdam: John Benjamins), pp. 39–66.

Seidel, G. (1987b) 'The British New Right's "Enemy within": The Anti-Racists', in G. Smitherman-Donaldson and T. A. van Dijk (eds.), Discourse and Discrimination (Detroit: Wayne State University Press).

Seidel, G. (ed.) (1988) *The Nature of the Right. A Feminist Analysis of Order Patterns* (Amsterdam: John Benjamins), pp. 131–43.

Seliktar, O. (1986) 'Identifying a Society's Belief Systems', in M. G. Hermann (ed.), *Political Psychology* (San Francisco: Jossey-Bass), pp. 320–54.

Shapiro, M. (ed.) (1984) *Language and Politics* (Oxford: Basil Blackwell).

Shohat, E. and Stam, R. (1994) *Unthinking Eurocentrism. Multiculturalism and the Media* (London: Routledge & Kegan Paul).

Shore, B. (1996) *Culture in Mind: Cognition, Culture and the Problem of Meaning* (New York: Oxford University Press).

Shuy, R. W. (1986) 'Some Linguistic Contributions to a Criminal Court Case', in S. Fisher & A. D. Todd (eds.), *Discourse and Institutional Authority: Medicine, Education and Law* (Norwood, NJ: Ablex), pp. 234–49.

Shuy, R. W. (1992) *Language Crimes. The Use and Abuse of Language Evidence in the Court Room* (Oxford: Blackwell).

Sidel, M. (2004) *More Secure, Less Free? Antiterrorism Policy and Civil Liberties after September 11* (Ann Arbor: University of Michigan Press).

Sierra, M. T. (1992) Discurso, cultura y poder. El ejercio de la autoridad en los pueblos hñiethiiñs del Valle del Mezquital. [Discourse, Culture and Power. The Exercise of Authority in the Hñaltñui (Otomli) Villages of the Mezquital Valley]. Gobierno del Estado de Hidalgo: Centro de Investigaciones y Estudios Superiores en Antropologia Social.

Sinclair, J. McH. and Brazil, D. (1982) *Teacher Talk* (Oxford: Oxford University Press).

Singh, R. (ed.) (1996) *Towards a Critical Sociolinguistics* (Amsterdam: John Benjamins).

Slobin, D. I., Miller, S. H. and Porter, L. W. (1972) 'Forms of Address and Social Relations in a Business Organization', in S. Moscovici (ed.), *The Psychosociology of Language* (Chicago: Markham), pp. 263–72.

Smith, D. E. (1991) 'Writing Women's Experience into Social Science'. *Feminism and Psychology*, 1(1): 155–69.

Smitherman-Donaldson, G. and van Dijk, T. A. (eds.) (1988) *Discourse and Discrimination* (Detroit: Wayne State University Press).

Sniderman, P. M., Tetlock, P. E. and Carmines, E. G. eds.) (1993) *Prejudice, Politics, and the American Dilemma* (Stanford, CA: Stanford University Press).

Snow, C. and Ferguson, C. (eds.) (1977) *Talking to Children* (New York: Cambridge University Press).

Solomos, J. (1989) *Race and Racism in Contemporary Britain* (London: Macmillan).
Solomos, J. (1993) *Race and Racism in Britain* (New York: St. Martin's Press).
Solomos, J. and Back, L. (1995) *Race, Politics and Social Change* (London: Routledge).
Spender, D. (1980) *Man-made Language* (London: Routledge & Kegan Paul).
Sperber, D. and D. Wilson (1986) *Relevance: Communication and Cognition* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Steiner, J. (2004) *Deliberative Politics in Action. Analysing Parliamentary Discourse* (New York: Cambridge University Press).
Stoll, E. A. (1983) A Naturalistic Study of Talk in the Classroom. Unpublished doctoral dissertation, University of Utah.
Stothard, P. (2003) *Thirty Days: Tony Blair and the Test of History* (New York: HarperCollins).
Strong, P. M. (1979) *The Ceremonial Order of Me Clinic: Parents, Doctors and Medical Bureaucracies* (London: Routledge & Kegan Paul).
Sykes, M. (1985) 'Discrimination in discourse', in T. A. van Dijk (ed.), *Handbook of Discourse Analysis: Vol. 4. Discourse Analysis in Society* (London: Academic Press), pp. 83–101
Sykes, M. (1987) 'From "rights" to "needs": Official Discourse and the "welfarisation" of race', in G. Smitherson-Donaldson and T. A. van Dijk (eds), *Discourse and Discrimination* (Detroit, MI: Wayne State University Press), pp. 176–205.
Taguieff, P.-A. (1988) *La force du préjugé. Essai sur le racisme et ses doubles* (Paris: Éditions de la Découverte).
Tajfel, H. (1981) *Human Groups and Social Categories* (Cambridge: Cambridge University Press).
Tannen, D. (1994a) *Gender and Discourse* (New York: Oxford University Press).
Tannen, D. (1994b) *Talking from 9 to 5: How Women's and Men's Conversational Styles Affect Who Gets Heard, Who Gets Credit, and What Gets Done at Work* (New York: Morrow).
Tedeschi, J. T. (ed.) (1981) *Impression Management: Theory and Social Psychological Research* (New York: Academic Press).
Tedeschi, J. T. and Reiss, M. (1981) 'Identities, the Phenomenal Self, and Laboratory Research', in J. T. Tedeschi (ed.), *Impression Management. Theory and Social Psychological Research* (New York: Academic Press), pp. 3–22.
Ter Wal, J. (1997) 'The Reproduction of Ethnic Prejudice and Racism through Policy and News Discourse: The Italian Case (1988–92)' (Florence: PhD, European Institute).
Tetlock, P. E. (1993) 'Cognitive Structural Analysis of Political Rhetoric: Methodological and Theoretical Issues', in S. Iyengar and W. J. McGuire (eds.), *Explorations in Political Psychology*. Duke Studies in Political Psychology (Durham NC, Duke University Press), pp. 380–405.
Tetlock, P. E. (1981) 'Personality and Isolationism: Content Analysis of Senatorial Speeches'. *Journal of Personality and Social Psychology*, 41: 737–43.

Tetlock, P. E. (1983) 'Cognitive Style and Political Ideology'. *Journal of Personality and Social Psychology*, 45(1): 118–26.
Tetlock, P. E. (1984) 'Cognitive Style and Political Belief Systems in the British House of Commons'. *Journal of Personality and Social Psychology*, 46: 365–75.
Tetlock, P. E. (1985a) 'Integrative Complexity of Policy Reasoning', in S. Kraus and R. Perloff (eds.), *Mass Media and Political Thought* (Beverly Hills CA, Sage).
Tetlock, P. E. (1985b) 'Toward an Intuitive Politician Model of Attribution Processes', in B. R. Schlenker (ed.), *The Self and Social Life* (New York, McGraw-Hill).
Therborn, G. (1980) *The Ideology of Power and the Power of Ideology* (London: Verso).
Thomas, J. (1993) *Doing Critical Ethnography* (Newbury Park: Sage).
Thomas, W. I. (1966 [1928]) 'Situational Analysis: The Behavior Pattern and the Situation', in M. Janovitz (ed.), *W. I. Thomas on Social Organization and Social Personality* (Chicago: Chicago University Press).
Thorne, B. and Henley, N. (eds.) (1975) *Language and Sex: Difference and Dominance* (Rowley, MA: Newbury House).
Thorne, B., Kramarae, C. and Henley, N. (eds.) (1983) *Language, Gender and Society* (Rowley, MA: Newbury House).
Tolmach Lakoff, R. (1981) 'Persuasive Discourse and Ordinary Conversation: With Examples from Sdvertising', in D. Tannen (ed.), *Analyzing Discourse: Text and Talk* (Washington, DC: Georgetown University Press), pp. 25–42.
Treichler, P., Frankel, R. M., Kramarae, C., Zoppi, C. and Beckman, H. B. (1984) 'Problems and Problems: Power Relationships in a Medical Interview', in C. Kramarae, M. Schultz and W. M. O'Barr (eds.), *Language and Power* (Beverly Hills, CA: Sage), pp. 43–61.
Troyna, B. (1981) *Public Awareness and the Media: A Study of Reporting on Race* (London: The Commission for Racial Equality).
Trömel-Plötz, S. (ed.) (1984) *Gewalt durch Sprache: Die Vergewaltigung von Frauen in Gesprächen* (Frankfurt: Fischer).
Tuchman, G. (1978) *Making News* (New York: Free Press).
Tuchman, G., Daniels, A. K. and Benet, J. (eds.) (1978) *Hearth and Home: Images of Women in the Mass Media* (New York: Oxford University Press).
Tulving, E. (1983) *Elements of Episodic Memory* (Oxford: Oxford University Press).
Turkel, G. (1996) *Law and Society. Critical Approaches* (Boston, MA: Allyn and Bacon).
Turow, J. (1983) 'Learning to Portray Institutional Power: The Socialization of Creators of Mass Media Organization', in R. D. McPhee and P. K. Tompkins (eds.), *Organizational Communication: Traditional Themes and New Directions* (Beverly Hills, CA: Sage), pp. 211–34.
UNESCO. (1977) *Ethnicity and the Media* (Paris: UNESCO).
UNESCO. (1980) *Many Voices, One World*. Report by the International Commission for the Study of Communication Problems (chaired by Sean MacBride) (Paris: UNESCO and London: Kogan Page).

van Dijk, T. A. (1977) *Text and Context* (London: Longman).
van Dijk, T. A. (1980) *Macrostructures: An Interdisciplinary Study of Global Structures in Discourse, Interaction and Cognition* (Hillsdale, NJ : Lawrence Erlbaum).
van Dijk, T. A. (1981) *Studies in the Pragmatics of Discourse* (The Hague and Berlin: Mouton/de Gruyter).
van Dijk, T. A. (1983) *Minderheden in de media* [*Minorities in the media*] (Amsterdam: Socialistische Uitgeverij Amsterdam).
van Dijk, T. A. (1984a) *Prejudice in Discourse. An Analysis of Ethnic Prejudice in Cognition and Conversation* (Amsterdam: Benjamins).
van Dijk, T. A. (1984b) 'Structures of International News. A Case Study of the World's Press'. Unpublished manuscript (University of Amsterdam, Department of General Literary Studies, Section of Discourse Studies).
van Dijk, T. A. (1985c) 'Cognitive Situation Models in Discourse Processing: The Expression of Ethnic Situation Models in Prejudiced Stories', in J. P. Forgas (ed.), *Language and Social Situations* (New York: Springer), pp. 61–79.
van Dijk, T. A. (1987a) *Communicating Racism: Ethnic Prejudice in Thought and Talk* (Beverly Hilas, CA: Sage).
van Dijk, T. A. (1987b) 'Elite Discourse and Racism', in I. Zavala, T. A. van Dijk and M. Diaz-Diocaretz (eds.), *Approaches to Discourse, Poetics and Psychiatry* (Amsterdam: John Benjamins), pp. 81–122.
van Dijk, T. A. (1987c) 'Episodic Models in Discourse Processing', in R. Horowitz and S. J. Samuels (eds.), *Comprehending Oral and Written Language* (San Diego CA, Academic Press), pp. 161–96.
van Dijk, T. A. (1987d) *Schoolvoorbeelden van racism* [*Textbook examples of racism*] (Amsterdam: Socialistische Uitgeverij Amsterdam).
van Dijk, T. A. (1987e) 'How "they" Hit the Headlines: Ethnic Minorities in the Press', in G. Smitherman-Donaldson and T. A. van Dijk (eds.), *Discourse and Discrimination* (Detroit: Wayne State University Press), pp. 221–62.
van Dijk, T. A. (1988a) *News Analysis. Case Studies of International and National News in the Press* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum).
van Dijk, T. A. (1988b) *News as Discourse* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum).
van Dijk, T. A. (1988c) 'The Tamil Panic in the Press', in T. A. van Dijk, *News Analysis* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum, pp. 215–54.
van Dijk, T. A. (1989) 'Structures of Discourse and Structures of Power', in J. A. Anderson (ed.), *Communication Yearbook 12* (Newbury Park, CA: Sage), pp. 18–59.
van Dijk, T. A. (1990) 'Social Cognition and Discourse', in H. Giles and R. P. Robinson (eds.), *Handbook of Social Psychology and Language* (Chichester: Wiley), pp. 163–83.
van Dijk, T. A. (1991) *Racism and the Press* (London: Routledge).
van Dijk, T. A. (1993a) *Elite Discourse and Racism* (Newbury Park, CA: Sage).
van Dijk, T. A. (1993b) 'Discourse and Cognition in Society', in D. Crowley and D. Mitchell (eds.), *Communication Theory Today* (Oxford: Pergamon), pp. 104–26.

van Dijk, T. A. (1993c) 'Principles of Critical Discourse Analysis'. *Discourse and Society*, 4(2): 249–83.
van Dijk, T. A. (1996) 'Discourse, Power and Access', in C. R. Caldas-Coulthard and M. Coulthard (eds.), *Texts and Practices: Readings in Critical Discourse Analysis* (London: Routledge), pp. 84–104.
van Dijk, T. A. (1997a) 'Cognitive Context Models and Discourse', in M. Stamenow (ed.), *Language Structure, Discourse and the Access to Consciousness* (Amsterdam, John Benjamins), pp. 189–226.
van Dijk, T. A. (1997b) 'What is Political Discourse Analysis?', in J. Blommaert and C. Bulcaen (eds.), *Political Linguistics* (Amsterdam: John Benjamins), pp. 11–52.
van Dijk, T. A. (1998) *Ideology: A Multidisciplinary Approach* (London: Sage).
van Dijk, T. A. (1999) 'Towards a Theory of Context and Experience Models in Discourse Processing', in H. van Oostendorp and S. Goldman (eds.), *The Construction of Mental Models during Reading* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum), pp. 123–48.
van Dijk, T. A. (2000) 'Parliamentary Debates', in: R. Wodak and T. A. van Dijk (eds.), *Racism at the Top. Parliamentary Discourses on Ethnic Issues in Six European States* (Klagenfurt, Austria: Drava Verlag), pp. 45–78.
van Dijk, T. A. (2001) 'Multidisciplinary CDA: A Plea for Diversity', in Ruth Wodak and Michael Meyer (eds.), *Methods of Critical Discourse Analysis* (London: Sage), pp. 95–120.
van Dijk, T. A. (2002) 'Political discourse and political cognition', in: Paul A. Chilton and Christina Schäffner (eds.), *Politics as Text and Talk: Analytical Approaches to Political Discourse* (Amsterdam: John Benjamins), pp. 204–36.
van Dijk, T. A. (2003a) Ideología y discurso (Barcelona: Ariel).
van Dijk, T. A. (2003b) 'Knowledge in Parliamentary Debates'. *Journal of Language and Politics*, 2(1): 93–129.
van Dijk, T. A. (2004) 'Text and Context of Parliamentary Debates', in Paul Bayley (ed.), *Cross-Cultural Perspectives on Parliamentary Discourse* (Amsterdam: John Benjamins), 339–72.
van Dijk, T. A. (2005) 'Contextual Knowledge Management in Discourse Production. A CDA Perspective', in Ruth Wodak and Paul Chilton (eds.), *A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis* (Amsterdam: John Benjamins), pp. 71–100.
van Dijk, T. A. (2008a) *Discourse and Context: A Sociocognitive Approach* (Cambridge: Cambridge University Press).
van Dijk, T. A. (2008b) *Society and Discourse: How Contexts Influence Text and Talk* (Cambridge: Cambridge University Press).
van Dijk, T. A. (ed.) (1985a) *Handbook of Discourse Analysis* (4 vols.) (London: Academic Press).
van Dijk, T. A. (ed.) (1985b) *Discourse and Communication. New Approaches to the Analysis of Mass Media Discourse and Communication* (Berlin: de Gruyter).
van Dijk, T. A. (ed.) (1997) *Discourse Studies: A Multidisciplinary Introduction* (London: Sage).

van Dijk, T. A. (ed.) (2006) 'Discourse, Interaction and Cognition'. Special issue of *Discourse Studies*, 8(1).
van Dijk, T. A. and Kintsch, W. (1983) *Strategies of Discourse Comprehension* (New York: Academic Press).
van Leeuwen, T. (2005) *Introducing Social Semiotics* (London: Routledge).
van Oostendorp and Goldman, S. R. (eds.) (1999) *The Construction of Mental Representations during Reading* (Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum).
van Oostendorp, H. and Zwaan, R. A. (eds.) (1994) *Naturalistic Text Comprehension* (Norwood NJ, Ablex).
van Zoonen, L. (1994) *Feminist Media Studies* (London: Sage).
Walker, A. G. (1982) 'Patterns and Implications of Co-speech in a Legal Setting', in R. J. Di Pietro (ed.), *Linguistics and the Professions* (Norwood, NJ: Ablex), pp. 110–12.
Walker, A. G. (1986) 'The Verbatim Record: The Myth and the Reality', in S. Fisher and A. D. Todd (eds.), *Discourse and Institutional Authority: Medicine, Education and Law* (Norwood, NJ: Lawrence Erlbaum), pp. 205–22.
Walczer, M. (2004) *Arguing about War* (New Haven, CT: Yale University Press).
Wartenberg, T. E. (1990) *The Forms of Power: From Domination to Transformation* (Philadelphia, PA: Temple University Press).
Weaver, C. A., Mannes, S. and Fletcher, C. R. (eds.) (1995) *Discourse Comprehension: Essays in Honor of Walter Kintsch* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum).
Wellman, D. T. (1993) *Portraits of White Racism* (Cambridge, UK: Cambridge University Press).
Werner, F. (1983) *Gesprächsverhalten von Männern and Frauen* (Frankfurt: Lang).
West, C. (1984) *Routine Complications: Troubles with Talk between Doctors and Patients* (Bloomington: Indiana University Press).
West, C. and Zimmerman, D. H. (1983) 'Small Insults: A Study of Interruptions in Cross-Sex Conversations between Unacquainted Persons', in B. Thorne, C. Kramarae and N. Henley (eds.), *Language, Gender and Society* (Rowley, MA: Newbury House), pp. 102–17.
West, C. and Zimmerman, D. H. (1985) 'Gender, Language and Discourse', in T. A van Dijk (ed.), *Handbook of Discourse Analysis: Vol. 4. Discourse Analysis in Society* (London: Academic Press), pp. 103–14.
Wetherell, M. and Potter, J. (1992) *Mapping the Language of Racism: Discourse and the Legitimation of Exploitation* (New York: Columbia University Press).
White, D. M. (1976) *The Concept of Power* (Morristown, NJ: General Learning Press).
Wilkinson, L. C. (ed.) (1982) *Communicating in the Classroom* (New York: Academic Press).
Williams, J. (ed.) (1995) *PC Wars: Politics and Theory in the Academy* (New York: Routledge and Kegan Paul).
Willis, P. (1977) *Learning to Labour: How Working Class Kids Get Working Class Jobs* (London: Saxon House).

Wilson, C. C. and Gutiérrez, F. (1985) *Minorities and the Media* (Beverly Hills, CA, and London: Sage).

Wilson, J. . (1990) *Politically Speaking* (Oxford, Blackwell).

Wodak, R. (1984) 'Determination of Guilt: Discourses in the Courtroom', in C. Kramarae, M. Schulz and W. M. O'Barr (eds.), *Language and Power* (Beverly Hills, CA: Sage), pp. 89–100.

Wodak, R. (1985) 'The Interaction between Judge and Defendant', in T. A. van Dijk (ed.) *Handbook of Discourse Analysis, Vol. 4, Discourse Analysis in Society* (London: Academic Press), pp. 181–91.

Wodak, R. (1987) '"And Where Is the Lebanon?" A Socio-Psycholinguistic Investigation of Comprehension and Intelligibility of News', *Text* 7(4): 377–410.

Wodak, R. (1996) *Disorders of Discourse* (London: Longman. London: Sage).

Wodak, R. (1997) Gender and Discourse: Judge and Defendant', in T. A. van Dijk (ed.), *Handbook of Discourse Analysis. Vol. 4. Discourse Analysis in Society* (pp. (London: Academic Press), pp. 181–91.

Wodak, R. (ed.) (1989) *Language, Power and Ideology. Studies in Political Discourse* (Amsterdam: John Benjamins).

Wodak, R. and Chilton, P. (eds.) (2005) *A New Agenda in (Critical) Discourse Analysis* (Amsterdam: John Benjamins).

Wodak, R. and Meyer, M. (eds.) (2001) *Methods of Critical Discourse Analysis* (London: Sage).

Wodak, R., Nowak, P., Pelikan, J., Gruber, H., de Cillia, R. and Mitten, R. (1990) 'Wir sind alle unschuldige Täter', Diskurshistorische Studien zum Nachkriegsantisemitismus ['We are All Innocent Perpetrators'. Discourse Historic Studies in Postwar Antisemitism] (Frankfurt/Main: Suhrkamp).

Wodak, R. and Van Dijk, T. A. (eds.) (2000) *Racism at the Top: Parliamentary Discourses on Ethnic Issues in Six European States* (Klagenfurt, Austria: Drava Verlag).

Wortham, S. and Locher, M. (1999) 'Embedded Metapragmatics and Lying Politicians'. *Language and Communication*, 19(2): 109–25.

Wrong, D. H. (1979) *Power: Its Forms, Bases and Uses* (Oxford: Basil Blackwell).

Wyer, R. S. J. and V. C. Ottati (1993) 'Political Information Processing', in S. Iyengar and W. J. McGuire (eds.), *Explorations in Political Psychology. Duke Studies in Political Psychology* (Durham, NC: Duke University Press), pp. 264–95.

Wyer, R. S., Budesheim, T. L., Shavitt, S., Riggle, E. D., and Kuklinski, J. H. (1991) Image, Issues and Ideology: The Processing of Information about Political Candidates'. *Journal of Personality and Social Psychology*, 61(4): 533–45.

Young, M. (ed.) (1971) *Knowledge and Control: New Directions for the Sociology of Education* (London: Collier-Macmillan).

Zaller, J. R. (1990) 'Political Awareness, Elite Opinion Leadership and the Mass Survey Response'. *Social Cognition*, 8(1): 125–53.

Zanna, M. P. and Olson, J. M. (eds.) (1994) *The Psychology of Prejudice: The Ontario Symposium. Vol.* 7 (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum).

Zimmerman, H. D. (1969) *Die politische Rede: Der Sprachgebrauch Bonner Politiker* [*Political Speech: Language Use of Bonn's Politicians*] (Stuttgart: Kohlhammer).
Žižek, S. (2002) *Welcome to the Desert of the Real! Five Essays on 11 September and Related Dates* (London: Verso).

مزيد من القراءات

لقد جرت المناقشات التى تضمنها الفصل الأول على أرضية عدد هائل من الكتابات حول السلطة والهيمنة والخطاب والإدراك والمجتمع كثير من هذه الكتابات تم توثيقها فى الفصول التالية. وعلى الرغم من ذلك فسوف أدرج فيما يلى اقتراحات بقراءات إضافية لهؤلاء الذين لديهم اهتمام بهذه الكتابات. وسوف أورد هنا فحسب الكتابات باللغة الإنجليزية.

الخطاب وتحليل المحادثات

Blommaert, J. (2005) *Discourse: A Critical Introduction* (Cambridge: Cambridge University Press).

Brown, G. and Yule, G. (1983) *Discourse Analysis* (Cambridge: Cambridge University Press).

Georgakopoulou, A. and Goutsos, D. (1997) *Discourse Analysis: An Introduction* (Edinburgh: Edinburgh University Press).

Jaworski, A. and Coupland, N. (1999) *The Discourse Reader* (London: Routledge).

Johnstone, B. (2002) *Discourse Analysis* (Oxford: Blackwell).

Renkema, J. (2004) *Introduction to Discourse Studies* (Amsterdam Philadelphia: John Benjamins).

Schiffrin, D. (1993) *Approaches to Discourse* (Oxford: Blackwell).

Schiffrin, D., Tannen, D. and Hamilton, H. E. (eds.) (2001) *The Handbook of Discourse Analysis* (Malden, MA: Blackwell).

Stubbs, M. (1983) *Discourse Analysis: The Sociolinguistic Analysis of Natural Language* (Chicago: University of Chicago Press and Oxford: Blackwell).

Ten Have, P. (2007) *Doing Conversation Analysis: A Practical Guide*, 2nd edn (London: Sage).

van Dijk, T. A. (ed.) (1985) *Handbook of Discourse Analysis*, 4 vols (London: Academic Press).

van Dijk, T. A. (ed.) (1997a) *Discourse as Structure and Process: Discourse Studies. A Multidisciplinary Introduction, Vol. 1* (Thousand Oaks, CA: Sage Publications).

van Dijk, T. A. (ed.) (1997b) *Discourse as Social Interaction: Discourse Studies: A Multidisciplinary Introduction, Vol. 2* (Thousand Oaks, CA: Sage Publications)

van Dijk, T. A. (ed.) (2007) *Discourse Studies*, 5 vols. Sage Benchmark series (New Delhi: Sage).

Wooffitt, R. (2005) *Conversation Analysis and Discourse Analysis. A Comparative and Critical Introduction* (London: Sage).

Bloor, M. and Bloor, T. (2007) *The Practice of Critical Discourse Analysis: An Introduction* (London: Hodder Arnold).

Caldas-Coulthard, C. R. and Coulthard, M. (eds.) (1995) *Texts and Practices: Readings in Critical Discourse Analysis* (London: Routledge).

Chilton, P. (2004) *Analysing Political Discourse* (London: Routledge).

de Beaugrande, R. (1997) *New Foundations for a Science of Text and Discourse: Cognition, Communication, and the Freedom of Access to Knowledge and Society* (Norwood, NJ: Ablex Publishing).

Fairclough, N. (1989) *Language and Power* (London: Longman).

Fairclough, N. (1995) *Critical Discourse Analysis: The Critical Study of Language* (London: Longman).

Fowler, R. (1991) *Language in the News: Discourse and Ideology in the British Press* (London: Routledge).

Fowler, R., Hodge, B., Kress, G. and Trew, T. (1979) *Language and Control* (London: Routledge & Kegan Paul).

Lazar, M. (ed.) (2005) *Feminist Critical Discourse Analysis: Gender, Power and Ideology in Discourse* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Lemke, J. L. (1995) *Textual Politics: Discourse and Social Dynamics* (London: Taylor & Francis).

Toolan, M. J. (ed.) (2002) *Critical Discourse Analysis: Critical Concepts in Linguistics* (New York: Routledge).

van Dijk, T. A. (1993) *Elite Discourse and Racism* (Newbury Park, CA: Sage).

van Leeuwen, T. (2005) *Introduction to Social Semiotics* (London: Routledge).

Weiss, G. and Wodak, R. (eds.) (2003) *Critical Discourse Analysis: Theory and Interdisciplinarity* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Wodak, R. (1989) *Language, Power and Ideology: Studies in Political Discourse* (Amsterdam: Benjamins).

Wodak, R. (ed.) (1997) *Gender and Discourse* (London: Sage).

Wodak, R. and Meyer, M. (eds.) (2001) *Methods of Critical Discourse Analysis* (London: Sage).

Young, L. and Harrison, C. (eds.) (2004) *Systemic Functional Linguistics and Critical Discourse Analysis: Studies in Social Change* (London: Continuum).

السلطة (فقط الكتب المنشورة بعد عام ٢٠٠٠)

Bakker, I. and Gill, S. (2003) *Power, Production, and Social Reproduction: Human In/security in the Global Political Economy* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).

Barnett, M. N. and Duvall, R. (2004) *Power in Global Governance* (New York: Cambridge University Press).

Chowdhry, G. and Nair, S. (2002) *Power, Postcolonialism, and International Relations: Reading Race, Gender, and Class* (London and New York: Routledge).

Clough, P. and Mitchell, J. P. (eds.) (2001) *Powers of Good and Evil: Moralities, Commodities and Popular Belief* (New York: Berghahn Books).

Dye, T. R. and Harrison, B. C. (2005) *Power and Society* (Belmont, CA: Thomson/Wadsworth).
Egan, D. and Chorbajian, L. (eds.) (2005) *Power: A Critical Reader* (Upper Saddle River, NJ: Pearson Prentice Hall).
Foucault, M. (2000) *Power* (New York: New Press). Distributed by W. W. Norton.
Goverde, H. (2000) *Power in Contemporary Politics: Theories, Practices, Globalizations* (London Thousand Oaks, CA: Sage.
Grillo, E. (ed.) (2005) *Power without Domination: Dialogism and the Empowering Property of Communication* (Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins).
Haugaard, M. (ed.) (2002) *Power: A Reader* (Manchester, UK and New York: Manchester University Press). Distributed exclusively in the USA by Palgrave.
Lentner, H. H. (ed.) (2000) *Power in Contemporary Politics: Theories, Practices, Globalizations* (London: Sage).
Lukes, S. (2004) *Power: A Radical View* (Houndmills, UK and New York: Palgrave Macmillan).
Nye, J. S. (2004) *Power in the Global Information Age: From Realism to Globalization* (London and New York: Routledge).
Øterud, Ø. and Engelstad, F. (2004) *Power and Democracy: Critical Interventions* (Aldershot, UK and Burlington, VT: Ashgate).
Russell, B. (2004) *Power: A New Social Analysis* (London and New York: Routledge).
Scott, J. (2001) *Power* (Malden, MA: Blackwell).
Suri, J. (2003) *Power and Protest: Global Revolution and the Rise of Detente* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
Westwood, S. (2002) *Power and the Social* (London and New York: Routledge).

الشرعية

Barker, R. S. (1990) *Political Legitimacy and the State* (Oxford: Clarendon Press and New York: Oxford University Press).
Beetham, D. (1991) *The Legitimation of Power* (Basingstoke: Macmillan).
Clark, I. (2005) *Legitimacy in International Society* (Oxford: Oxford University Press).
Coicaud, J. M. and Curtis, D. A. (ed.) (2002) Legitimacy and Politics: A Contribution to the Study of Political Right and Political Responsibility (Cambridge, UK and New York: Cambridge University Press).
Coicaud, J. M. and Heiskanen, V. (eds.) (2001) *The Legitimacy of International Organizations* (Tokyo and New York: United Nations University Press).
Connolly, W. E. (ed.) (1984) *Legitimacy and the State* (Oxford: Blackwell).
Franck, T. M. (1990) *The Power of Legitimacy among Nations* (New York: Oxford University Press).
Freedman, J. O. (1978) *Crisis and Legitimacy: The Administrative Process and American Government* (Cambridge, UK and New York: Cambridge University Press).

Habermas, J. (1975) *Legitimation Crisis* (Boston, MA: Beacon Press).

Jost, J. T. and Major, B. (eds.) (2001) *The Psychology of Legitimacy: Emerging Perspectives on Ideology, Justice, and Intergroup Relations* (Cambridge and New York: Cambridge University Press).

Mueller, C. (1973) *The Politics of Communication:. A Study in the Political Sociology of Language, Socialization, and Legitimation* (New York: Oxford University Press).

Raz, J. (ed.) (1990) *Authority* (New York: New York University Press).

Schmitt, C. and Seitzer, J. (ed.) (2004) *Legality and Legitimacy* (Durham, NC: Duke University Press).

Simmons, A. J. (2001) *Justification and Legitimacy: Essays on Rights and Obligations* (Cambridge New York: Cambridge University Press).

Sniderman, P. M. (1996) *The Clash of Rights: Liberty, Equality, and Legitimacy in Pluralist Democracy* (New Haven, CN: Yale University Press).

الخطاب والسلطة

Aronowitz, S. (1988) *Science as Power: Discourse and Ideology in Modern Society* (Houndmills, Basingstoke: Macmillan).

Barsamian, D. (1992) *Stenographers to Power: Media and Propaganda: Interviews with Noam Chomsky et al.* (Monroe, Maine: Common Courage Press).

Blackledge, A. (2005) *Discourse and Power in a Multilingual World* (Amsterdam Philadelphia: John Benjamins).

Bourdieu, P., Passeron, J. C. and De Saint Martin, M. (1994) *Academic Discourse: Linguistic Misunderstanding and Professorial Power* (Stanford, CA: Stanford University Press).

Corson, D. (1995) *Discourse and Power in Educational Organizations* (Cresskill, NJ: Hampton Press).

Daudi, P. (1986) *Power in the Organisation: The Discourse of Power in Managerial Praxis* (Oxford, UK and New York: Blackwell).

Diamond, J. (1996) *Status and Power in Verbal Interaction: A Study of Discourse in a Close-Knit Social Network* (Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins).

Fairclough, N. (1989) *Language and Power* (Harlow: Longman).

Fisher, S. and Todd, A. D. (eds.) (1988) *Gender and Discourse: The Power of Talk* (Norwood, NJ: Ablex).

Fraser, N. (1989) *Unruly Practices: Power, Discourse, and Gender in Contemporary Social Theory* (Minneapolis: University of Minnesota Press).

Kedar, L. (ed.) (1987) *Power through Discourse* (Norwood, NJ: Ablex).

Mumby, D. K. (1988) *Communication and Power in Organizations: Discourse, Ideology, and Domination* (Norwood, NJ: Ablex).

Pujolar, J. (2001) *Gender, Heteroglossia, and Power: A Sociolinguistic Study of Youth Culture* (Berlin and New York: Mouton de Gruyter).

Smith, D. E. (1990) *The Conceptual Practices of Power: A Feminist Sociology of Knowledge* (Boston, MA: Northeastern University Press).

Thornborrow, J. (2002) *Power Talk: Language ad Interaction in Institutional Discourse* (London: Longman).
Wodak, R. (1989) *Language, Power, and Ideology: Studies in Political Discourse* (Amsterdam and Philadelphia: J. Benjamins).
Young, L. (2006) *The Power of Language: How Discourse Influences Society* (London Oakville, CT: Equinox).

الخطاب والإدراك

Britton, B. K. and Black, J. B. (eds.) (1985) *Understanding Expository Text: A Theoretical and Practical Handbook for Analyzing Explanatory Text* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates).
Edwards, D. (1997) *Discourse and Cognition* (London: Sage).
Flower, L. (1989) *Planning in Writing: The Cognition of a Constructive Process* (Berkeley, CA: University of California Press; Pittsburgh, PA: Carnegie Mellon University).
Garnham, A. (1987) *Mental Models as Representations of Discourse and Text* (Chichester and New York: E. Horwood Halsted Press).
Gernsbacher, M. A. and Givon, T. (eds.) (1995) *Coherence in Spontaneous Text* (Amsterdam, The Netherlands: John Benjamins).
Goldman, S. R., Van den Broek, P. W. and Graesser, A. C. (eds.) (1999) *Narrative Comprehension, Causality, and Coherence. Essays in Honor of Tom Trabasso* (Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates).
Graesser, A. C., Gernsbacher, M. A. and Goldman, S. R. (eds.) (2003) *Handbook of Discourse Processes* (Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum).
Herman, D. (ed.) (2003) *Narrative Theory and the Cognitive Sciences* (Stanford, CA: CSLI).
Johnson-Laird, P. N. (1983) *Mental Models: Towards a Cognitive Science of Language, Inference and Consciousness* (Cambridge and New York: Cambridge University Press).
Kasher, A. (ed.) (1989) *Cognitive Aspects of Language Use* (Elsevier Science).
Kintsch, W. (1998) *Comprehension: A Paradigm for Cognition* (New York: Cambridge University Press).
Koenig, J. P. (ed.) (1998) *Discourse and Cognition: Bridging the Gap* (Stanford, CA: CSLI).
Liebert, W. A., Redeker, G. and Waugh, L. R. (eds.) (1997) *Discourse and Perspective in Cognitive Linguistics* (Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins).
Malrieu, J. P. (1999) *Evaluative Semantics: Cognition, Language, and Ideology* (London and New York: Routledge).
Molder, H. and Potter, J. (eds.) (2005) *Conversation and Cognition* (Cambridge, UK and New York: Cambridge University Press).
Oakhill, J. and Garnham, A. (eds.) (1992) *Discourse Representation and Text Processing* (Hove: Psychology Press).
Semino, E. and Culpeper, J. (eds.) (2002) *Cognitive Stylistics: Language and Cognition in Text Analysis* (Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins).

Singer, M. (1990) Psychology of Language: *An Introduction to Sentence and Discourse Processes* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum).
van Dijk, T. A. and Kintsch, W. (1983) *Strategies of Discourse Comprehension* (New York and London: Academic Press).
van Oostendorp, H. and Goldman, S. R. (eds.) (1999) *The Construction of Mental Representations during Reading* (Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum).
van Oostendorp, H. and Zwaan, R. A. (eds.) (1994) *Naturalistic Text Comprehension* (Norwood, NJ: Ablex).
Weaver, C. A., Mannes, S. and Fletcher, C. R. (eds.) (1995) *Discourse Comprehension: Essays in Honor of Walter Kintsch* (Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum).

مسرد مصطلحات

academia group	المجموعة الأكاديميّة
act of denial	إنكار الفعل
active voice	المبني للمعلوم
alleging provocation	استراتيجية الاستفزاز المزعوم
analogy	التمثيل
analysis of power	تحليل السُلطة
analyzing hegemony	تحليل الهيمنة
analyzing patterns of access	تحليل أنماط النفاذ/ المدخل إلى الخطاب
anti-semitism	معاداة السامية
apparent concessions	التّنازلات الظاهرة
argument schema	المخطّط الحجاجي
argumentative dialogue	الحوار الحجاجي
attention-seeking bullets	الكرات السوداء الجاذبة للانتباه
audience control	السيطرة على الجمهور
authoritarian discourse	الخطاب السّلطوي
biased discourse	الخطاب المتحيّز
biased text	النّص المتحيّز
broader semantic sense	المعنى الدّلالي الواسع
bureaucratic discourse	الخطاب البيروقراطي
classical Marxist analysis	التحليل الماركسي الكلاسيكي
codes of conduct	قوانين السلوك
cognition	الإدراك

cognitive analysis — التحليل الإدراكي

cognitive dimension — البعد الإدراكي

cognitive intertace — التداخل الإدراكي

communicative events — أحداث تواصلية

communicative power — السّلطة التّواصلية

comparisons and metaphors — المقارنات والاستعارات

conceptual analysis — التحليل المفاهيمي

conceptual framework — الإطار المفاهيمي

concrete examples — الأمثلة الملموسة

consensus — إجماع الرّأي (توافق الأراء)

contemporary discourse analysis — تحليل الخطاب المعاصر

context control — السّيطرة السّياقية

context models — النماذج السياقية

contexts as mental models — السّياق بوصفه أنموذجًا عقليًا

contextual analysis — التحليل السياقي

contextual evidence — الدليل السّياقي

contextual knowledge — المعرفة السياقية

contextual or textual manipulations — التلاعب السياقي أو النّصّي

control-denial — السيطرة على الإنكار

control of public discourse — السيطرة على الخطاب العام

controlling communicative events — السيطرة على الأحداث التواصلية

conversational-interaction dialogue — الحوار المحادثاتي- التفاعل

conversational strategy — استراتيجية المحادثة

Counterargument — الحجة المضادة

counter-discourse — الخطاب المضاد

counterideologies	الأيديولوجيات المضادة
Critical analysis	التّحليل النقّدي
critical discourse Analysis	تحليل الخطاب النقدي
critical ideological analysis	التّحليل الأيديولوجي النقّدي
critical studies	الدّراسات النقديّة
cultural dimension	البعد الثقافي
defining the situation	تعريف الموقف
denial of racism	إنكار وجود العنصريّة
dialogue	الحوار
discourse	الخطاب
discourse analysis as social analysis	تحليل الخطاب بوصفه تحليلاً اجتماعيًا
discourse and domination	الخطاب والهيمنة
discourse and manipulation	الخطاب والتّلاعب
discourse and the denial of racism	الخطاب وإنكار العنصريّة
discourse and the reproduction of social power	الخطاب واستمرار السلطة الاجتماعية
discourse control	سيطرة الخطاب
discourse control and the modes of discursive reproduction	سيطرة الخطاب وصيغ استمراره
discourse genres	أنواع الخطاب
discourse in court	الخطاب في المحكمة
discourse of business	خطاب التجارة والأعمال
discourse of corporate	خطاب الأعمال
discourse of modernity	خطاب الحداثة
discourse processing	معالجة الخطاب
discrimination	التمييز

discursive manipulation	التلاعب الخطابي
discursive power	السّلطة الخطابيّة
doctor-patient discourse	خطاب المريض والطبيب
dominant elite	النّخبة المهيمنة
dominant ethnic ideologies	الأيديولوجيات العرقية المهيمنة
dominant group	المجموعة المهيمنة
dominant group members	أفراد المجموعة المسيطرة
dominant white elites	النّخب البيضاء المهيمنة
dominated groups	الجماعات المهيمن عليها
economic power	السلطة الاقتصادية
educational discourse	الخطاب التّربوي
elementary fundamental analysis	التحليل الابتدائي الأساسي
elite discourse	خطاب النخبة
elite power	السلطة النّخبوية سلطة النخبة/
empirical studies	الدّراسات التّجريبية
episodic manipulation	التلاعب العرضي
ethnic minorities	الأقلّيات العرقيّة
ethnic power	السلطة العرقية
ethnic studies	الدّراسات العرقيّة
ethnocentrism	المركزية العرقية
ethnographic discourse	خطاب الوصف العرقي (الإثنوغرافيا)
ethnography of speaking	إثنوغرافيا الكلام
eulogy	استراتيجية الإطْراء
euphemisms	التلطيف اللفظي
everyday racism or discrimination	التّمييز أو العنصريّة اليوميّة

excuses strategy	استراتيجية تقديم الحجج والأعذار
explicit discourse	الخطاب الصريح
feminist studies	الدراسات النسوية
formal analysis	التحليل الشكلي
formal dialogue	الحوار الرّسمي
formal quantitative and automatic (content) analysis micro analysis	تحليل المحتوى، التّحليل المصغّر، الشكلي والكمّي والآلي
forms of address and presentation	آليات المخاطبة والتقديم
functional analysis	التّحليل الوظيفي
future actions of recipients	الأفعال المستقبلية للمتلقين
gender	الجنس
gender inequality	عدم المساواة بين الجنسين
general consensus	إجماع الرأي المهيمن
generalization	التعميم
global context	السّياق الكلي
global discourse	الخطاب الشمولي
global discourse meaning	معنى الخطاب العام أو الشّامل
grammatical style	الأسلوب النّحويّ
group domination	هيمنة المجموعة
group knowledge	معرفة المجموعة
group's power	سلطة المجموعة
hegemony of information	هيمنة المعلومات
historical dimension	البعد التاريخي
historical discourse	الخطاب التاريخي
hyperbole	صيغة المبالغة

ideological cognition	الإدراك الأيديولوجي
ideological polarization	استراتيجية الاستقطاب الأيديولوجي
ideological reproduction	إنتاج الأيديولوجية
ideological square	المربّع الأيديولوجي
ideology	الأيديولوجيا
illegitimate discourse	الخطاب الفاقد للشرعية
illegitimate mind control	السيطرة غير المشروعة على العقل
illegitimate uses of power	التوظيف غير الشرعي للسلطة
implications or vague allusions	التضمينات أو التلميحات المبهمة
implicit discourse	الخطاب الضمنيّ
impression	الانطباعات
individual power	السلطة الفردية
indoctrination	التلقين
Information-discourse	الخطاب المعلوماتي
ingroup	مجموعتنا
institutional contexts	السّياقات المؤسّساتيّة
institutional dialogue	الحوار المؤسساتي
institutional power	السّلطة المؤسساتية
institutional text	النّص المؤسّساتي
internationalism	الاستراتيجية الدّولية
intra/intergroup interaction	التّفاعل المتداخل بين المجموعات
irony	السّخرية
leading elites	النخب الرائدة
legitimate mind control	السيطرة المشروعة على العقل

legitimate partiality	التحيّز الشرعي
legitimization	إضفاء الشّرعية
lexical analyses	تحليل المفردات المعجمية
lexical selection	اختيار المفردات المعجمية
lexical style	أسلوب المفردات المعجمية
lexicon	الوحدة المعجمية
linguistic analysis	التحليل اللغوي
local context	السّياق المحليّ
local (sentence) meaning	المعنى الموضعي (للجملة)
local semantics	المعنى الموضعي
local speech act	الفعل الكلامي الموضعي
local syntax	بناء الجمل الموضعية
local topics/meanings	الموضوعات الجزئية
macro-context	السياق الأكبر
macro speech act	الفعل الكلامي الشمولي
macro topics	الموضوعات الكبرى
manipulation	التلاعب
mass media discourse	الخطاب الإعلامي لوسائل الإعلام الجماهيرية
mass mediated power reproduction	إنتاج السلطة الاجتماعية
media discourse	الخطاب الإعلامي
medical discourse	الخطاب الطبّي
mental context models	نماذج السياق العقلية
metaphor	الاستعارة/المجاز
methods of critical discourse studies	مناهج دراسات الخطاب النقدية
metonymy	الكناية

The micro analysis of power	التحليل الجزئى للسلطة
micro-and macro-structures of racism	البنى الجزئية (الصّغرى) والشاملة للعنصرية
micro-context	السّياق الأصغر
microstructures	البنى الجزئية (الصّغرى)
mind control	السيطرة العقلية
misinformation	التضليل
moral blackmail	استراتيجية الابتزاز الأخلاقي
multidisciplinary critical discourse	الخطاب النقدي متعدّد التّخصصات
narrative schema	المخطّط السّردي
national and international manipulation	التلاعب الوطني والدّولي
national discourse	الخطاب القومي
nationalism	القومية
nationalist rhetoric	الخطاب القومي
news discourse	الخطاب الإخباري
news reports	التقارير الإخبارية
nonverbal acts	الأفعال غير اللفظية
nonverbal expressions	التّعبيرات غير اللفظية
reversal	القلب (قلب الصورة أو عكسها)
opponents/ironic reference	الإحالة العدائية/الساخرة
oral discourse	الخطاب الشفاهي
organizational discourse	الخطاب المؤسساتي- المنظمات التجارية
outgroup	خارج مجموعتنا
parliamentary debates	المداولات البرلمانية
Parliamentary discourse	الخطاب البرلماني

passive voice	المبني للمجهول
patterns of access	نماذج المدخل
person descriptions	أوصاف الشخص
personal discourse	الخطاب الشّخصي
personal model/knowledge	الأنموذج الشخصي الخاص (المعرفة الشخصية)
persuasion	الإقناع
persuasive	استراتيجية الأسلوب الإقناعي/ الإقناع
persuasive power	السلطة الإقناعية
polarized discourse	الخطاب المستقطب
politeness move	حركة تأدب
political cognition	الإدراك السّياسيّ
political discourse	الخطاب السّياسيّ
political discourse structures	بُنى الخطاب السياسي
political family resemblance	التّماثل المجموعاتي السياسي
political implicatures	التّضمينات السّياسيّة
political language	اللغة السياسيّة
political power	السلطة السياسية
political roles	الأدوار السياسية
power and power abuse	السلطة وسوء توظيفها
power as control	السلطة بوصفها سيطرة
Power in discourse	السلطة في الخطاب
power of minority	سلطة الأقليات
power of the dominat group	سلطة المجموعات المهيمنة
pragmatic and semantic understanding	الفهم التّداولي والدّلالي
pragmatis	التداولية

pragmatic conversation	المحادثة الواقعية
preferred models	نماذج مفضلة
press conservative	الصحف اليمينية المحافظة
prevailing academic discourse	الخطاب الأكاديمي السائد
professional power	السلطة المهنيّة
prominent corporate discourse	الخطاب التجاري المهيمن
propaganda	الدّعاية
public cultural knowledge	المعرفة الثقافية العامّة
public discourse	الخطاب العام
public knowledge	المعرفة العامة
public shared knowledge	المعرفة العامة المشتركة
qualitative description	وصف كيفي
race	العِرق
racist political discourse	الخطاب السّياسيّ العنصري
racist talk	الحديث العنصريّ
relative power	السلطة النّسبية
rhetoric	البلاغة
rhetorical argumentative structures	البُنى البلاغية الحجاجية
rhetorical questions	أسئلة بلاغية
rhetoric of political discourse	بلاغة الخطاب السياسي
roles recipient	أدوار المتلقي
schematic conventional news format	التّخطيط الشّكلي الإخباري التّقليدي
schematic news report	مخطط التقرير الإخباري

scholarly scientific discourse	الخطاب العلمي والبحثي
semantic analysis	التّحليل الدّلالي
semantic implications	المضامين الدلالية
semantic macrostructures	البُنى الدّلالية الشاملة (الكبرى)
semantic sense of manipulation	التلاعب الدّلالي
semantic-social roles	الأدوار الدّلالية والاجتماعية
semantics of presuppositions	دلالتيات الافتراضات
semiotics of style	علاماتية الأسلوب
settings	منظورا المكان والزّمان
shared cognition	الإدراك المشترك
social context	السياق الاجتماعي
social control	السيطرة الاجتماعية
social dimension	البعد الاجتماعي
social power	السّلطة الاجتماعية
social power abuse	سوء استخدام السلطة الاجتماعية
social structures	البُنى الاجتماعية
socially shared beliefs	المعتقدات الاجتماعية المشتركة
socially shared knowledge	المعرفة المشتركة اجتماعيًا
societal ideologies	الأيديولوجيات المجتمعية
sociocognitive/social cognition	الإدراك الاجتماعي
sophisticated discourse	الخطاب السفسطائي (المتطوّر)
sophisticated manipulation	التّلاعب المتطوّر
speech acts	أفعال الكلام
spontaneous conversation	الحديث العفوي
stereotypes	الصور النمطية السلبية

story-telling dialogue	الحوار القصصي
strategy of ambiguity	استراتيجية الإغماض
strategy of apparent concession	استراتيجية التنازل الظاهر
strategy of apparent denial	استراتيجية الإنكار الظاهر
strategy of apparent empathy	استراتيجية تعاطف واضح
strategy of apparent ignorance	استراتيجية تجاهل واضح
strategy of avoiding a negative impression	استراتيجية ترك الانطباع السيّئ
strategy of blaming the victim	استراتيجية إلقاء اللوم على الضحية
strategy of cognitive control	استراتيجية السيطرة الإدراكية
strategy of counter-attack	استراتيجية الهجوم المضاد
strategy of defense and offence	استراتيجية الدّفاع والهجوم
strategy of denial and counter-attack	استراتيجية الإنكار والهجوم المضاد
strategy of denial and reproach	استراتيجية الإنكار والتأنيب
strategy of disclaimer	استراتيجية التّنصل
strategy of discrimination	استراتيجية التّمييز
strategy of distinguishes between murder and manslaughter	استراتيجية تأكيد الموضوعات الكبرى
strategy of emphasizing macro topics	
strategy of emphasizing the collusion	استراتيجية تأكيد التواطؤ
strategy of episodic manipulation	استراتيجية التلاعب العرضي
strategy of explicit versus implicit	استراتيجية الوضوح مقابل التضمين
strategy of face-keeping	استراتيجية حفظ ماء الوجه (تلطيف الصّورة)
strategy of ideological production	استراتيجية الإنتاج الأيديولوجي
strategy of intention denial	استراتيجية إنكار النيّة

strategy of justification	استراتيجية التبرير
strategy of knowing and lying	استراتيجية المعرفة والكذب
strategy of local speech act	استراتيجية الفعل الكلامي المحلي
strategy of lying	استراتيجية الكذب
strategy of macro speech act	استراتيجية الفعل الكلامي الشمولي
strategy of manipulating social cognition	استراتيجية التلاعب بالإدراك الاجتماعي
strategy of manipulation	استراتيجية التلاعب
strategy of mitigation	استراتيجية تلطيف الصورة
strategy of nationalist self-glorification	استراتيجية القومية وتمجيد الذّات
strategy of negative other-presentation	استراتيجية تقديم الآخرين سلبًا
strategy of novelty	استراتيجية الجدة
strategy of positive impression management	استراتيجية تنظيم الانطباع الحسن
strategy of positive self-presentation	استراتيجية تقديم النفس إيجابًا
strategy of prejudice	استراتيجية الانحياز
strategy of presenting partial concession	استراتيجية تقديم التنازل الجزئي
strategy of repetition	استراتيجية التّكرار
strategy of self-censorship	استراتيجية نظام الرقابة الذاتية
strategy of the number game	استراتيجية لعبة الأرقام
strategy of transfer	استراتيجية تحويل القضية
structural analysis	التّحليل البنيوي
structures of access	بُنى المدخل/النفاذ
structures of discourse	بُنى الخطاب
structures of power	بُنى السّلطة

style	الأسلوب
style and rhetoric	الأسلوب والبلاغة
subtle denials	الإنكار المُتقن
symbolic dominance	الهيمنة الرّمزية
symbolic elite	النّخبة الرّمزية
symbolic power	السلطة الرّمزية
syntactic context	السياق التركيبي
syntactic structures	البُنى النّحويّة
syntax	بناء الجملة
systematic analysis	التّحليل المنهجي
tabloid press	صحف التابلويد (صحف الفضائح)
theoretical analysis of manipulation	التحليل النظري للتلاعب
theoretical framework	الإطار النظري
theoretical instruments	الأدوات النظرية
theory of context	نظرية السياق
theory of discursive domination	نظرية الهيمنة الخطابية
theory of linguistics	النّظرية اللغوية
theory of social cognition	نظرية الإدراك الاجتماعي
triangulating a social cognitive discursive approach	منهج التثليث الاجتماعي والإدراكي والخطابي
triangulation framework	إطار التثليث
underrepresentation	ضعف التمثيل
using bold capitals	استراتيجية استعمال الخط البارز
verbal text	النّص اللفظي
visual auditory properties	الخصائص السمعية والمرئية

voicelessness	الإكراه على الصمت
war rhetoric	البلاغة الحربيّة
written discourse	الخطاب المكتوب
xenophobia	كره الأجانب

المؤلف فى سطور

تيون إيه فان دايك

كان أستاذاً لدراسات الخطاب بجامعة أمستردام حتى عام ٢٠٠٤، وحاليا هو أستاذ بجامعة بومبيو فابرا ببرشلونة، وبعد إبداعاته الخلاقة الشعرية التوليدية، ونحو النص، وسيكولوجية معالجة النصوص حديثًا - اتخذ عمله منذ عام ١٩٨٠ منظورًا أكثر نقدية، متناولاً العنصرية الخطابية، والأخبار في الصحافة، والأيديولوجية، والمعرفة والسياق، وهو مؤلف لعدة كتب في معظم هذه المجالات، فقد قام بتأليف كتاب " ***The Handbook of Discourse Analysis*** "(٤ مجلدات، ١٩٨٥)، والكتاب التمهيدي ***Discourse Studies*** " (مجلدان، ١٩٩٧) بالإضافة إلى "***The Study of Discourse***" (٥ مجلدات، ٢٠٠٧)، وقد أسس ٦ دوريات دولية: ***Poetics***، ***Text*** (الآن ***Text and talk***)، ***Discourse and Society***، ***Discourse Studies***، ***Discourse and Communication***، والدورية الإلكترونية "***Discurso and Sociedad***" بإسبانيا (*www. dissoc. org*)، ولا زال يرأس تحرير الأربعة الأخيرة، وآخر مطبوعاته باللغة الإنجليزية هي ***Ideology*** (١٩٩٨)، ***Racism and Discourse in Spain and Latin America*** (٢٠٠٥)، ***Discourse and Context*** (٢٠٠٨)، ***Society and Discourse*** (٢٠٠٨)، وآخر كتبه المحررة (مع روث فوداك):

Racism at the Top (٢٠٠٠)، و *Discourse and Racism in Latin America* (٢٠٠٨)،
تيون فان دايك، الذي يحمل درجتي دكتوراه فخريتين – حاضر في العديد من الدول، خاصة في أمريكا اللاتينية.

المترجمة فى سطور:

غيداء العليّ

ولُدَت الدكتورة غيداء العليّ في بغداد، ودرسَت في الجامعة المستنصرية في بغداد، وحصلت على درجة البكالوريوس في الأدب واللغة الإنجليزية، وحصلت بعد ذلك على درجة الماجستير في الترجمة واللغة الإنجليزية، درَّست اللغة الإنجليزية والترجمة من العربية والإنجليزية وإليهما لمدة ثماني سنوات في العراق وليبيا، وعملت مترجمةً وصحفيةً مستقلة، نشرت مقالات في عديد من الصحف العربية والإنجليزية، بينما كانت تحضر الدكتوراه في جامعةساينز ماليزيا، عملت مساعدة للملحق الثقافي في السفارة الليبية في كوالالمبور بماليزيا، وعند انتقالها إلى ولاية بنسلفانيا في أمريكا عملت أستاذة في جامعة بكنل قسم اللغات الأجنبية؛ حيث درَّست اللغة العربية و"المرأة والإسلام" و"الثقافات الشرق الأوسطية" لثلاث سنوات.

في الوقت الحاضر تعمل أستاذة في جامعة فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مؤلفة كتاب "كيف يترجم الصحفيون العرب عناوين الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية إلى العربية: دراسة تتناول التأثير الأيديولوجي والثقافي في عملية الترجمة"، وكتاب "تعلم اللغة العربية مع رحلة علاء الدين في بغداد"، وتهتمُّ الدكتورة غيداء العلي بدراسة تحليل الخطاب السياسي وتفاعله في وسائل الإعلام الغربية والعربية المطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، ومن اهتماماتها الأخرى العمل للتواصل والتفاهم بين ثقافتَي الدول العربية والدول الغربية.

المراجع:

عماد عبد اللطيف

مدرس البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاهرة، درس بجامعة لانكستر الإنجليزية وجامعة القاهرة، صدرت له أربعة كتب مؤلفة هي: "لماذا يصفق المصريون؟"، و"استراتيجيات الإقناع والتأثير في الخطاب السياسي"، و"البلاغة والتواصل عبر الثقافات"، و"بلاغة الحرية: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة"، حازت بعض بحوثه جوائز أكاديمية منها جائزة المهاجر (أستراليا)، وجائزة دبي الثقافية (الإمارات العربية)، وجائزة طه حسين (مصر)، وأفضل أطروحة دكتوراه من جامعة القاهرة (مصر)، وله خمسة كتب مترجمة إما منفردًا أو بالاشتراك مع آخرين؛ جُلها تُعالج موضوعات في البلاغة وتحليل الخطاب. للتواصل:

emadaaeg@yahoo.com

التصحيح اللغوى: مبروك يونس
الإشراف الفنى: محسن مصطفى